

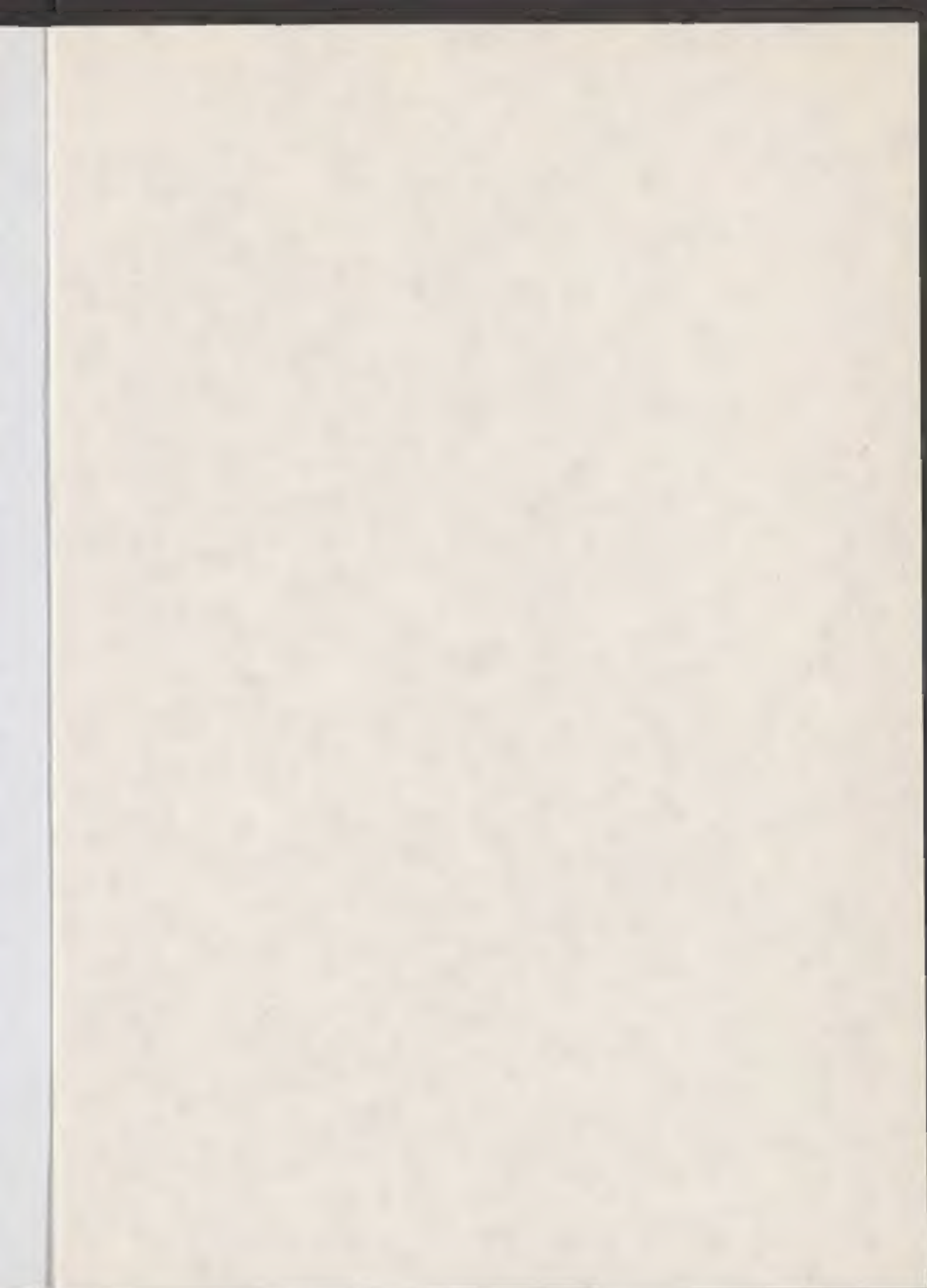
# الشفح الرابع

## مختصر الشريعة

الفتية الكبير والفكر الفتيق  
مجال الدين من ادم تحت الله السورق ايلي  
القرآن سنة ١٢٦٦ هـ

تحقيق  
السيد عبد الحليم الحسيني الكوه كرى

بامقام  
الشيخ محمد المصطفى



Suyūrī, al-Miqdād ibn 'Abd Allāh

al-Tanqīh al-rā'ī

lil-Mukhtaṣar

al-Sharā'ī

من مخطوطات  
مكتبة آية الله المرعشي العامية

(٩)

# الشفيع السرائع

## لمختصر الشرائع

الفتية الكبيرة والحكمة الصغرى  
جمال الدين مقداد بن عبد الله السيوري البجلي  
القدس سنة ٨٢٦ هـ

الجزء الرابع

بإتمام  
السيد محمود المرعشي

تحقيق  
السيد عبد الحفيظ الكوهمري

BP

156

589

1983

v. 4

C. 1

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كتاب : التفتح الرائع لمختصر الشرائع  
تأليف : القاضي المقداد بن عبدالله السويدي  
نشر : مكتبة آية الله المرعشي  
طبع : مطبعة الخيام - قم  
العدد : (٢٠٠٠)  
التاريخ : ١٤٠٤ هـ  
الطبعة : الاولى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

### قوله: كتاب الصيد والذبائح

الصيد هنا مصدر يراد به المصيد. وإباحته في الجملة معلومة من الكتاب في قوله تعالى «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً»<sup>(١)</sup> وقوله تعالى «يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين»<sup>(٢)</sup>.

ومن السنة وهو كثير، ومن الاجماع وهو ظاهر.

(١) سورة المائدة: ٩٦.

(٢) سورة المائدة: ٤.

يؤكل من الصيد ما قتله السيف والرمح والسهم والمعرض  
إذا خرق . ولو أصاب السهم معترضاً حل إن كان فيه حديدة ، ولو  
خلأ منها لم يؤكل الآن يكون حاداً فيخترق . وكذا ما يقتله الكلب  
المعلم دون غيره من الجوارح . ولا يؤكل ما قتله الفهد وغيره من

قوله : يؤكل من الصيد ما قتله السيف والرمح والسهم

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، ولا تعلم فيه خلافاً إلا من سار ، فانه جعل  
حكم ما قتله الثلاثة حكم الفهد والصقري الاحتياج إلى التذكية ، وجعل المشهور  
رواية . والعمل على خلاف قوله استناداً إلى الروايات الصحيحة :

منها : رواية محمد الحلبي عن الصادق عليه السلام قال : سألت عن الصيد  
يضربه الرجل بالسيف أو يطعمه برمح أو يرميه بسهم فيقتله وقد سمى حين فعل  
ذلك . قال : كله لأبأس به<sup>(١)</sup> .

قوله : والمعرض إذا خرق (٢)

قبل المعراض سهم لا تصل له ولا ريش مع كونه محدداً .

قوله : وكذا ما يقتله الكلب المعلم دون غيره من الجوارح

هنا فوائد :

(الأولى) قيد ابن الجنييد الكلب بكونه مما علمه المسلمون ما لم يكن أسود

(١) التهذيب ٣٣/٩ ، الفقيه ٢٠٣/٣ ، الكافي ٢١٠/٦ .

(٢) خرق بالراء المهملة يقال : خرقة بالرمح أي طعنه . وخرق بالراء المعجمة يقال :  
خرق السهم إذا أصاب الرمية ونفذ فيها . وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم :  
كل ما خرقت وما أصاب برعنه فلا تأكل . أي كل ما ينفذ ويسيل الدم ، لأنه ربما قتل برعنه  
من غير نفوذ ولا يجوز أكله .

بهيماً<sup>(١)</sup>، واستند في الشرط الأول الى قوله « تعلمونهن مما علمكم الله »<sup>(٢)</sup> والخطاب للمسلمين ، وبرواية عبدالرحمن بن سيابة عن الصادق عليه السلام : لا تأكل من صيده إلا أن يكون علمه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وفي الثاني الى الرواية عن علي عليه السلام أنه لا يؤكل صيده ، فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتله<sup>(٤)</sup>.

وأجيب عن الأول بأن شرط التعليم اذا حصل كفى وان كان المعلم كافراً ، لان الكلب آلة فتجري مجرى السيف اذا عمله كافر ، ولادلالة في الآية على اشتراط اسلام المعلم بشيء من الدلالات .

ويؤيده مارواه سليمان بن خالد صحيحاً عن الصادق عليه السلام قال : سألت عن كلب المجوسي يأخذه الرجل المسلم فيسمى حين يرسله - أيؤكل مما أمسك عليه ؟ قال : نعم لانه مكلب وذكر اسم الله عليه<sup>(٥)</sup>.

وخبر ابن سيابة محمول على الكراهية جمعاً بين الدليلين ، لاعتضاد الأول بأصالة الحل .

وعن الثاني : بمنع صحة القتل ، وعلى تقدير الصحة يحمل على الكراهية .  
( الثالثة ) ذهب ابن ابي عقيل الى اباحة صيد جميع الجوارح المملوكة ، وهو مذهب الجمهور مستنداً الى رواية احمد بن محمد قال : سألت ابا الحسن

(١) البهيمة : ما كان لوناً واحداً لا يخالفه غيره سواداً كان اوبياضاً .

(٢) سورة المائدة : ٤ .

(٣) الكافي ٢٠٩/٦ ، التهذيب ١١٩/٩ ، الاستبصار ٧٢/٤ ، الوسائل ٢٧٣/١٦ .

(٤) الكافي ٢٠٦/٩ ، التهذيب ٨٠/٩ .

(٥) الكافي ٢٠٨/٦ ، التهذيب ٣٠/٩ ، الاستبصار ٧٠/٤ ، القية ٢٠٢/٣ ، الوسائل

٢٧٢/١٦ . في هامش الكافي : قوله « يأخذه الرجل المسلم » الاخذ هنا بمعنى الاتخاذ والتطويع ، اي اتخذه وطوعه وعلمه ، فلا منافاة بينه وبين الخبر الآتي .

جوارح البهائم . ولا ما قتله العقاب وغيره من جوارح الطير الا أن  
يذكرى . وادراك ذكاته بأن يجده ورجله تركض او عينه تطرف ،  
وضابطه حركة الحيوان .

---

عليه السلام عما قتله الكلب والفهد . قال : فقال ابو جعفر : الكلب والفهد سواء<sup>(١)</sup>  
ويعناه رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام<sup>(٢)</sup> . والمشهور خلاف قوله  
تعالى « من الجوارح مكليين » والمكلب هو صاحب الكلب لا المفري للجوارح  
على الصيد باتفاق أهل اللغة ، ذكره صاحب الجمهرة ، ويؤيده الاشتقاق - كذا  
قاله المرتضى .

وتؤيده الروايات عن أهل البيت عليهم السلام . والخبران المذكوران محمولان  
على الثقب .

قال الشيخ : ما رواه المرتضى أنه وجد في كتاب أبي بكر أحمد بن علي  
الرازي في أحكام القرآن عن نافع قال : وجدت في كتاب علي عليه السلام :  
لا يصلح أكل ما قتله البراة . وروى مسلم بن عقبة عن نافع أن علياً عليه السلام كره  
ما قتله الصقور .

قوله : وادراك ذكاته بأن يجده ورجله تركض او عينه تطرف ، وضابطه  
حركة الحيوان

لما قرر بأن مصيد غير الكلب من جوارح البهائم والطير لا يحل الا أن يدرك  
ذكاته ، أشار إلى المعنى الذي معه يحصل ادراك الذكاة المعبر عنه باستقرار الحياة ،

---

(١) التهذيب ٢٨/٩ .

(٢) التهذيب ٢٨/٩ ، الوسائل ٢٥٧/١٦ .



ويشترط في الكلب أن يكون معلماً يسترسل إذا أغرى ويتزجر  
إذا زجر وألا يعتاد أكل صيده ، ولاعبرة بالندرة .

فقال الشيخ في المبسوط<sup>(١)</sup> هو ما يمكن أن يعيش يوماً ونصف يوم ، وقال ابن حمزة  
أدناه أن تطرف عينه أو يتحرك ذنبه ، مستنداً الى رواية زرارة عن الباقر عليه السلام<sup>(٢)</sup>  
وابان عن الصادق عليه السلام<sup>(٣)</sup> .

والاول أحوط لحصول يقين<sup>(٤)</sup> البراءة ويقين حل المأكول .

قوله : يشترط في الكلب أن يكون معلماً يسترسل إذا أغرى ويتزجر  
إذا زجر وان لا يعتاد أكل صيده ، ولاعبرة بالندرة  
هنا فوائد :

(الاولى) هذه الشرائط الثلاث هو المشهور بين الاصحاب ، ذكرها الشيخ<sup>(٥)</sup>  
واتباعه . وزاد بعضهم أن لا يشرب الدم ، وقال الصدوقان وابن أبي عقيل يؤكل  
صيده وان أكل تعويلاً على أخبار دالة على الحل وان أكل حملها الشيخ على  
الندرة ، وحمل رواية رقاعة عن الصادق عليه السلام<sup>(٦)</sup> بالمنع على الاعتقاد أو  
التقية ، لأن بعض المخالفين لا يجوز ذلك .

(الثانية) قال ابن الجنيد : يدل الشرط الثالث أن لا يهرب بالصيد ولا يحميه

(١) المبسوط ٢٦٠/٦ .

(٢) التهذيب ٥٨/٩ .

(٣) الكافي ٢٣٢/٦ ، التهذيب ٥٧/٩ ، الوسائل ٣٢٠/١٦ .

(٤) في ب : لتبين حصول البراءة .

(٥) المبسوط ٢٥٦/٦ .

(٦) التهذيب ٢٧/٩ ، الاستبصار ٦٩/٤ ، الوسائل ٢٥٥/١٦ .

ويعتبر في المرسل أن يكون مسلماً أو بحكمه قاصداً بإرساله الصيد  
مسمياً عند الإرسال. فلو ترك التسمية عمداً لم يؤكل صيده ، ويؤكل  
لونسى إذا اعتقد الوجوب . ولو أرسل وسمى غيره لم يؤكل صيده

---

عن صاحبه بالهرير<sup>(١)</sup> ، فإن فعل ذلك حل مامات في قبضه ، فإن أكل منه فإن كان  
الأكل قبل أن تخرج نفس الصيد لم يحل وإن كان بعد أن خرجت نفسه جازاً كله .  
(الثالثة) قوله « ولا عبرة بالنذرة » إشارة إلى أمرين : « ١ » أن الشرائط الثلاث  
يجب فيها التكرار دفعات حتى يقال في العادة أنه معلوم ، فلو اتفق ذلك نادراً لم  
يكف . « ٢ » لو لم يتفق حصولها نذرة مع أغلبية حصولها لم يقدح ذلك في الحل  
ولا عبرة بتلك النذرة التي خالف فيها .

قوله : فلو ترك التسمية عمداً لم يؤكل صيده ، ويؤكل لونسى إذا  
اعتقد الوجوب

هنا فوائد :

( الأولى ) لا خلاف عندنا في عدم الحل مع ترك التسمية عمداً ، لدلالة  
قوله تعالى « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه »<sup>(٢)</sup> على ذلك .

( الثانية ) المشهور عندنا أيضاً أن منع الترك نسباً يحل لعموم : رفع عن أممي  
الخطأ والنسيان<sup>(٣)</sup> .

---

(١) هو الكلب يهريراً فهو هار وهرار : يبح وكثر عن أبيه - أي إهداها - وقيل  
هو صوته دون نباحه .

(٢) سورة الأنعام : ١٢١ .

(٣) الخصال ٢/ ١٨٤ ، المحار ٣/ ٣٧٥ .

إلا أن يذكره ، ويعتبر الأيغيب عنه ، فلو عاب وحياته مستقرة  
ثم وجدته مقتولا أو ميتا لم يؤكل . وكذا السهم ما لم يعلم أنه القاتل  
ويحوز الاصطياد بالشرك والحبال وغيرهما من الآلة ،  
وبالجوارح لكن لا يحل منه إلا ما ذكره .

وعند القاضي ذلك من المكروهات ، ولا شاهد له بذلك . نعم شرط المصنف  
في الإباحة اعتقاد الوجوب ، ولم يفقه في الشرائع<sup>(١)</sup> بذلك ولا غيره من  
الاصحاب . ولا شك أن ما ذكره أحوط .

وتظهر الفائدة في من لا يعتقد الوجوب مع اعتباره التسمية لوبي ، فانه لا يحل  
مصيبه على ما قاله المصنف هنا .

هذا كله على المشهور من حل ذبيحة لمحلف على إطلاق ما لم يكن  
ناصيا ، أما على رأي من منع مطلقا فيتوجه اشتراط المصنف هنا  
(الثالثة) المراد بالتسمية هنا وفي الذبح ولحرقه ذكر اسم الله مع التمجيد  
والثناء ، نحو « باسم الله » ، فان السر بالاء الاستعانة به ، وفيه إشعار بمظمة  
الاستعانة به ، وكذا يحوز « الله أكبر » أو « سبحان الله » أو « الحمد لله » أو « لا إله إلا الله » .  
ولا يجزى لو اقتصر على لفظ الحلالة على الأقرب ، وكذا الأقرب اجراء قوله  
« اللهم ارحمني » أو « اللهم صل على محمد وآله » .

قوله : ويعتبر أن لا يغيب عنه ، فلو غاب وحياته مستقرة ثم وجدته  
مقتولا أو ميتا لم يؤكل

ورد في الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم : كل ما أصيبت ودع ما أصيبت<sup>(٢)</sup> .

(١) للرائع ٦٤٣/٢ ، قال : فلو ترك تسمية عمدا لم يحل ما يقتله ولا يصير لو كان  
ناصيا .

(٢) كتر المال ٢٣٧/٩ .

والصيد ما كان ممتنعاً ، ولو قتل بالسهم فرخاً او قتل الكلب  
طعماً غير ممتنع لم يحل . ولورمى طائراً فقتله وفرخاً لم يطر حل  
الطائر دون فرخه .

مسائل : من أحكام الصيد :

(الاولى) اذا تقاطعت الكلاب قبل ادراكه حل .

(الثانية) ولورماه سهم فتردى من جبل او وقع في ماء فمات لم  
يحل . وينبغي هنا اشتراط استقرار الحياة .

---

قال نحوهرى : أصعب الصيد اذا رميته فقلته وأنت تراه ، وصعب الصيد يصعب  
اذا مات وأنت تراه ، ونقول رميت الصيد فأصبته اذا غاب عنه ثم مات .  
اذا عرفت هذا فاعلم أن الشبح أطلق في النهاية <sup>١</sup> أن الصيد اذا غاب عن  
العين ثم وجد مقتولاً لا يجوز أكله .

ومارعه ابن ادریس <sup>٢</sup> في ذلك فقال : ان ذلك فيما اذا لم يصيره في حكم  
المدبوح ، بأن أخرج حشونه أو فتنقذه أو قطع حلقومه ، فانه يحل أكله . وهذا  
التفصيل ذكره الشبح في الخلاف <sup>٣</sup> ولهذا شرط المصنف في التحريم أن يغيب  
وحياته مستقرة .

قوله : ولورماه سهم فتردى من جبل او وقع في ماء فمات لم يحل ،  
وينبغي هنا اشتراط استقرار الحياة

(١) النهاية . ٥٨١ .

(٢) السرائر : ٣٦٥ ، وفيه : أطلق قلبه .

(٣) الخلاف ٣ / ٢٤٥ .



( الثالثة ) لو قطعه السيف اثنتين فلم يتحرك أحدهما ، ولو تحرك

أحدهما

هذه المسألة ذكرها أيضاً الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> وأطلق فيها عدم الحل . وبارعه  
ابن ادريس<sup>(٢)</sup> أيضاً كما في المسألة السابقة بأن يكون ترديه مع استقرار حياته  
لامع عدم الاستقرار ، بأن صبره في حكم المدبوح ، بأن قطع الحقوم والمري  
والودجين<sup>(٣)</sup> أو بان الحشوة<sup>(٤)</sup> وما أشبه ذلك مما يعلم عدم الحياة معه .

ولذلك شرط المصنف في التحريم استقرار الحياة ، وعبارته توهم أن لشرط  
المدكور لم يعل به غيره . وليس كذلك ، فإن ابن الجبيل ذكره وكذا الشيخ في  
المسوط ، وشبهه إذا صبره السهم في حكم المدبوح كشدة دبحته ثم وقعت في  
الماء فماتت . ومنه أخذ ابن ادريس .

وقال الصدوق : إذا وقع في ماء وكان رأسه خارجاً عن الماء حل ، وصوبه  
العلامة لأنه أماره على قتله بالسهم .

**قوله : ولو قطعه السيف باثنتين فلم يتحرك أحدهما . ولو تحرك أحدهما**

(١) النهاية . ٥٨١ .

(٢) لسائر ٣٦٥٠

(٣) الودجان عرقان عيطان يكتفان نفرة التحريمياً ويساراً . وجميع اوداج والودح

بفتح الدال والكسر لغة ؛ عرق الاحدع الذي يقطعه لدايح فلا يبقى معه حياة ويقال في  
الجسد عرق واحد حيثما قطع مات صاحبه وله في كل عرواسم ، فهو في النسب ؛ «الودح»  
والوريد أيضاً وفي الظهر والنياط وهو عرق ممتد فيه والابهر . وهو عرق منقطع الصلب  
والقلب متصل به ولوتين في البطن . والنسب في القعد والابجل في الرجل والاكمل  
في اليد . والصافي في الساق .

(٤) الحشوة بضم الحاء وكسرها : الامعاء واخرجت حشوة الثاء أي جوفها .

فهو الحلال ان كانت حياته مستقرة لكن بعد التذكية . ولولم تكن مستقرة حلا . وفي رواية يؤكل الاكبردون الاصغر، وهي شاذة . ولوانخذت الحباله منه قطعة فهي ميتة .

فهو الحلال ان كانت حياته مستقرة لكن بعد التذكية ، ولولم تكن مستقرة حلا . وفي رواية يؤكل الاكبردون الاصغر وهي شاذة  
الاقسام هنا ثلاثة :

« ١ » - أن لا يتحرك احد الطبع . حكم المصنف محلها معاً ، لرواية النضر ابن سويد عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام <sup>١</sup> . وشرط الشيخ في النهاية خروج الدم منهما <sup>٢</sup> ، ولا بأس به .

« ٢ » - أن يتحرك أحدهما دون الآخر ، فاما أن يكون المتحرك حياته مستقرة أولاً ، وان كان الاول حل المتحرك مع تذكيته وحرم الانحرلاماته من حي . وفي الحديث عن ابن عمر عه صلى الله عليه وآله وسلم : ما أيس من حي فهو ميت <sup>٣</sup> . وأطلق الشيخ في الهدية <sup>٤</sup> الحل فيما اذا تحرك أحدهما فقط ، ولم يشترط استقرار الحياة . ونسبه العاصمي وان كان الثاني حلاً معاً .

وأطلق الشيخ في الحلاف <sup>٥</sup> وقال : اذا قطعه بصميين حلا بلا حلاف وان

(١) الكافي ٣٥٥/٦ ، التهذيب ٧٧/٩

(٢) النهاية : ٥٨١

(٣) من ابن ماجة ١٠٧٢/٢ وجه : ما قطع من البهيمة وهي حية مما قطع منها ميتة . وفي بحر الذي رواه بعد هذا عن نعيم الداري عه صلى الله عليه وآله وسلم .  
لا فيما قطع من حي فهو ميت . وراجع من بي داود ١١١/٣ ، سنن الترمذي ٧٤/٤

(٤) نهاية ، ٥٨١ ، قال فيه : وان تحرك احد النصفين ولم يتحرك الآخر اكل الذي تحرك ودمى بما لم يتحرك .

(٥) الحلاف ٢٤٧/٣ .

(الرابعة) اذا أدرك الصيد وفيه حياة مستقرة ولا آلة ليذكيه  
لم يحل حتى يذكي . وفي رواية جميل : يدع الكلب حتى يقتله .  
(الخامسة) لو ارسل كلبه فأرسل كافر كلبه فقتلا صيداً ، او مسلم  
لم يسم او لم يقصد الصيد ، لم يحل .

كان الذي مع الرأس اكر حل دون الآخر .

١٣ - أن يتحر كاملاً . فان كان أحدهما حيانه مستقرة دون الآخر حل الاول  
مع لند كيقودون الذي لانه من حي . وان لم يكن لاحدهما حياة مستقرة فلهما معاً حل .  
والرواية المشار اليها هي ما رواه السوطي عن بعض أصحابنا عن الصادق  
عليه السلام : اذا قطع جرتين فارم أصغرهما وكل لاكر ، وان اعتدلا فكلهما<sup>١</sup> .  
وروى اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام : يؤكل الذي فيه الرأس  
ويدع الذنب<sup>٢</sup> . واسحاق ضعيف .

قال ابن ادریس<sup>٣</sup> : اذا سال الدم منهما حلاً ، ولا اعتبار بالحركة ولا سامع  
الرأس اذا لم يكن فيه حياة مستقرة ، وأما اذا كان فيه حياة مستقرة فهو المحلل  
مع التدكية وذو الآخر لأنه أبين من حي .

قوله : لو أدرك الصيد وفيه حياة مستقرة ولا آلة ليذكيه لم يحل حتى  
يذكي ، وفي رواية جميل يدع الكلب حتى يقتله

ما ذكر هو قول ابن ادریس<sup>٤</sup> . وأما الرواية فرواه جميل بن دراج صحيحاً

(١) الكافي ٢٥٥/٦ ، التهذيب ٧٧/٩ ، وبها « الجليل » بسط و « بحرئین » .  
الجلل : الضو .

(٢) الكافي ٢٥٥/٦ ، التهذيب ٧٧/٩ .

(٣) المرائر : ٣٦٣ .

(٤) المرائر : ٣٦٥ .

( السادسة ) لورمى صيداً فأصاب غيره حل ، ولورمى لالصيد  
فقتل صيداً لم يحل .

عن الصادق عليه السلام (١) .

وأفتى بمضمونها الشيخ (٢) والصدوق ، واختاره العلامة في المحلف (٣) ومعهها  
بن ادريس (٤) بأنه غير مسمع حيث لا يحل مقول الكلب الامع الامتاع اجماعاً .  
وعليه الفتوى .

بقي هنا مسألة ذكرها الشيخ في المبسوط (٥) وهو أنه إذا أرسل كلبه أو ملاحه  
فغقر الصيد ثم أدركه وفيه حياة مستقره لكن في زمان لم يتسع لديه أو أدركه  
ممنعاً فجعل بعدو حقه حتى أدركه وله حياة لم يتسع الزمان لديه فانه يحل  
أكله في الصورتين وإن لم يدحه على الأفوى ، لأنه لم يقدر على التدكية بوجهه ،  
فكان غقره ذكاته كما لو لم تكن حياته مستقره . وقيل لم يحل أكله .

وقال في الخلاف (٦) لم يحل أكله في الصورتين ، واختاره ابن ادريس (٧)  
و لعلامة (٨) لأنه أدركه مستقر الحياة فغلقت أمانته بدكيته كما لو اتسع الزمان  
لتدكيته .

(١) الكافي ٢٠٤/٦ ، التهذيب ٢٣/٩ .

(٢) النهاية : ٥٨٠ .

(٣) المختلف ١٢٤/٢ .

(٤) السرائر : ٣٦٥ .

(٥) المبسوط ٢٥٩/٦ .

(٦) الخلاف ٢٤٦/٣ .

(٧) راجع التلوية ٤٠٣ .



(السابعة) اذا كان الطير مالكا جناحه فهو لصائده الا ان يعرف مالكة فيرده اليه. ولو كان مقصودا لم يؤخذ لان له الكا. ويكره أن يرمى الصيد بما هو اكبر منه ولوافق قبل يحرم والاشبه الكراهية وكذا يكره أخذ الفراخ من اعشاشها والصيد بكلب علمه مجوسى وصيد السمك يوم الجمعة قبل الصلاة. وصيد الوحش والطير بالليل. والدبائح ، تستدعى بيان فصول :

(الاول) الدايح . ويشترط فيه الاسلام او حكمه ولو كان انثى. وفي الكتابي روايتان ، أشهرهما المنع ، وفي رواية ثالثة: اذا سمعت تسميته فكل .

---

وأجيب عن حجة الشيخ في البسوط بسبع المساواة في لصورتين لوجود الفرق بينهما .

قوله : ويكره أن يرمى الصيد بما هو اكبر منه ، ولوافق قبل يحرم والاشبه الكراهية

طاهر عبارة الشيخ في الهدية ' بحريم الرمي المذكور وتحريم الحيوان لوافق الموت ، والاشبه الكراهية لاصالة الحل .

قوله : وفي الكتابي روايتان أشهرهما المنع ، وفي رواية ثالثة : اذا سمعت تسميته فكل

لروايات الواردة في هذه المسألة على أقسام ثلاثة .

« ١ » - روايات المسح معانها ، وهي الأشهر والاكثر ، فمن رأى بصير صحيحا

(١) انهاء : ٥٨ حث قال : ولا يجوز ان يرمى الصيد بشيء اكبر منه فان رمى بشيء اكبر منه فقتله لم يجزأ كله .

عن الصادق عليه السلام : لا يذبح أصحابك يهودي ولا نصراني<sup>١</sup> .  
 وعن محمد بن مسلم عن النافق عليه السلام كان علي عليه السلام ينهى عن  
 ذبائحهم وعن صيدهم وعن ما كحهم<sup>٢</sup> .  
 وعن ريد الشحام عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن دبيعة الدمي فقال :  
 لا تأكله ان سمى وان لم يسم<sup>٣</sup> . وعبر ذلك من الروايات  
 « ٢ » - روايات الاناحة مطلقاً، فمن الحلبي عن الصادق عليه السلام قال :  
 سأله عن دبيعة أهل الكتاب وسائهم . فقال : لا بأس به<sup>٤</sup> .  
 وعن عبد الملك بن عمرو قال : قلت للصادق عليه السلام : ما تقول في ذبائح  
 النصارى ؟ فقال : لا بأس بها . قلت : فابهم يدكرونها للمسيح فقال : اما  
 أرادوا بالمسيح الله<sup>٥</sup> .

« ٣ » - روايات المسح على تقدير عدم التسمية ، فمن حمزان صحيحاً قال :  
 سمعت النافق عليه السلام يقول في دسحة الناصب واليهودي والنصراني : لا تأكل  
 ذبيحته حتى تسمعه يدكر اسم الله . فقلت : المحوسبي . فقال : نعم اذا سمعته يدكر  
 اسم الله ، أما سمعت قول الله تعالى « ولا تأكلوا مما لم يدكر اسم الله عليه »<sup>٦</sup> .  
 وعن جميل ومحمد بن حمزان صحيحاً عن الصادق عليه السلام ابهما سألوه  
 عن ذبائح اليهود والنصارى والمحوس . فقال : كل . فقال بعضهم : انهم لا يسمون .

- (١) التهذيب ٦/٩٤ ، الاستبصار ٤/٨٣ .
- (٢) الكافي ٦/٢٣٩ ، التهذيب ٩/٦٥ ، الاستبصار ٤/٨٣ ، الوسائل ١٦/٣٤٦ .
- (٣) الكافي ٦/٢٣٨ ، التهذيب ٩/٦٥ ، الاستبصار ٤/٨٢ ، الوسائل ١٦/٣٤٦ .
- (٤) التهذيب ٩/٦٨ ، الاستبصار ٤/٨٥ .
- (٥) التهذيب ٩/٦٨ ، الفقيه ٣/٢١٠ ، الاستبصار ٤/٨٥ .
- (٦) لايه الشريعة ١٢١ من مؤلف الامام . واحديث الشريف : التهذيب ٩/٦٨ ،  
 الفقيه ٣/٢١٠ ، الاستبصار ٤/٨٤ .

والأفضل أن يليه المؤمن . نعم لا تحل ذبيحة المعادي لأهل البيت .

( الثاني ) الآلة . ولا تصح إلا بالمحديد مع القدرة ، ويجوز

فقل : فإن حصرتموهم فلم يسموا فلا تأكلوا . وقال : إذا غاب فكل<sup>(١)</sup> .  
ثم إن الأصحاب باعتراف هذه الروايات اختلفوا ، فقال الأكثر كالثلاثة  
واتباعهم بالمنع ، وحملوا القسم الثاني على النقية أو الضرورة ، لرواية زكريا<sup>(٢)</sup>  
الآتية . وقال المحسن بالجواز للقسم الثاني وكذا ابن الجبيل لأن طاهره يعطي  
الكرامية . وقال الصدوق في المنع بالقسم الثالث<sup>(٣)</sup> . والفنوى على المنع مطلقاً .  
قوله : والأفضل أن يليه المؤمن . نعم لا تحل ذبيحة المعادي لأهل  
البيت عليهم السلام

هنا فوائد :

( الأولى ) كلامه يدل على جواز ذبيحة المحالين عبر المؤمن ولا المعادي ،  
لإصالة الإباحة وعموم «مكثروا ما دام كرام اسم»<sup>(٤)</sup> عليه أن كنتم بآياته مؤمنين<sup>(٥)</sup> ، ولقول  
علي عليه السلام : ذبيحة من دان بكلمة الإسلام وصام وصلى لكم حلال إذا دكر اسم  
الله عليه<sup>(٦)</sup> .

(١) القفبه ٢١٠/٣ ، التهذيب ٦٨/٩ ، الاستبصار ٨٥/٤ ، الوسائل ٣٥٢/١٦ .

(٢) التهذيب ٧٠/٩ .

(٣) المنع ١٤ ، قال فيه : ولا تأكل ذبيحة يهودي ونصراني أو مجوسي  
إلا إذا سمعتم يذكرون اسم الله عليها فإذا ذكروا اسم الله فلا بأس بأكلها . ثم ذكر الأئمة  
في سورة الأنعام ١١٨ ، ١٢١ .

(٤) سورة الأنعام : ١١٨ .

(٥) التهذيب ٧١/٩ ، الاستبصار ٨٨/٤ .

وقد التقي والقاصي بالمنع، لرواية زكريا ورواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام وقد سأله عن يتيم لشراء من انقصاب وعنده من يديع من حوائده فقال: أي شيء تسألني أن أقول ما يأكل الأمل ثبته والدم ولحم الحرير . وكلاهما محمولان على الكراهية جمعاً بين الروايات . والغتوى على الأول لكن مع التسمية . وهل يشترط اعتقاد لوجوب؟ قال للامة<sup>١</sup> نعم، ولم يشترط الشهيد .

(الثانية) ن الاصل أن يلبي الذبح الرجل لمؤمن، لحصول يقين الحل ، ولرواية زكريا من آدم عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال . سي نهك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي أنت عليه وأصحت الأفي وقت الضرورة اليه أو التقي<sup>٢</sup> . والهي فيها محمول على الكراهية جمعاً بينها وبين غيرها من الروايات . وذا كانت ذبيحة غير لمؤمن مكروهة كانت ذبيحة المؤمن أولى

(الثالثة) ن ذبيحة المعلن بعداوة أهل بيت عليهم السلام حرام ، لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام<sup>٣</sup> . وفسر لمصنف في الشرائع<sup>٤</sup> ذلك بالخارجي ون أظهر الاسلام ، وفسره بعض المحققين بأنه من يسب إليهم ما يثلّم العدالة وهو حرام .

وكذا حكم من صرح برد ما ورد عنهم عليهم السلام مع اشتهاره وتواتره ، أو عضر<sup>٥</sup> من مولتهم بحيث يساووهم بأحد المسلمين .

(١) التهذيب ٧١/٩ ، الاستبصار ٨٨/٤

(٢) لمصنف ١٢٨/٢ ، قال في المحمد حوار كل ذبيحتهم ذا عتقدوا وجوب

التسمية

(٣) التهذيب ٧٠/٩ ، الاستبصار ٨٦/٤ ، وليس في الرواية ذوات التقي .

(٤) التهذيب ٧١/٩ ، الاستبصار ٨٧/٤

(٥) الشرائع ٢٤٤/٢

(٦) النص ، النص والحد ، في حديث ابن عباس لو عضر الناس في الوصية من



بغيره مما يفري الاوداج عند الضرورة ، ولو مروءة اوليطة اوزجاجة .  
وفي الظفر والسن مع الضرورة تردد .

### قوله : وفي السن والظفر مع الضرورة تردد

هذا صريح في عدم لجوار اختياراً مطلقاً أي متصلين أو مفصلين ، وإنما مع  
الضرورة فمما تردده من مع الشيخ في الخلاف<sup>١</sup> مطلقاً متصلين أو مفصلين مستدلاً  
بالإجماع وبرواية رافع بن خديج<sup>٢</sup> أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما أهر الدم  
ودكر اسم الله عليه فكلوا إلا ما كان من سن أو ظفر وسأحدثكم عن ذلك ، أما السن  
فعظم من اللسان وأما الظفر فمدى الحبشة<sup>٣</sup> ، ومن أصالة الجوار وما ورد عنهم  
عابهم السلام أدكل ما يفري لاوداج محلل عند الضرورة .

وبه قال ابن إدريس ، وحمل الإجماع والرواية على حل الاحتياط .

وهنا فوائد :

( الأولى ) أنه بالنون أي أصل ، والمدى جمع مذبة بالصم وقد نكسروها  
الشعرة ، والمراد بالحبشة أنها أي الصاري ، مثل « وأسأل القرية » أي أهلها ،  
أي مدى أهل الحبشة .

( الثانية ) دلت لرواية عبي أن عظم لسان لا يحل الذبح به لا إرادته في معرض  
التعليل ، ولا يجوز بيع السن من سائر عظامه اختياراً .

( الثالثة ) المراد بالضرورة المباحة هو خوف تلف بترك الذبح ، أي تلف  
الأكل أو تلف الحيوان بترك ذبحه .

الثالث ، أي لو تقصوا وحطوا

(١) الخلاف ٢/٢٤٩ .

(٢) راجع لخلاف الموضوع المربور ، سن ابن ماجة ١/٩١ .

المدى جمع المذبة وهي السكين

(الثالث) الكيفية، وهي قطع الاعضاء الاربعة: المرىء، والودجان والحلقوم، وفي الرواية: اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس. ويكفي في النحر الطعن في الثغرة. ويشترط استقبال القبلة بالذبيحة مع الامكان، والتسمية، فلو اخل بأحدهما عمدا لم يحل، ولو كان

---

قوله: الثالث الكيفية، وهي قطع الاعضاء الاربعة المرىء والودجان والحلقوم، وفي الرواية اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس المرىء يصبغ الميم وكسر الراء و لهر مع الياء من عبرمد الذي يجري فيه الطعام والشراب، والودجان يفتح الواو ويضع الدال لمهملة واحدهما ووداح عرق<sup>١</sup> في العنق، والحلقوم يصبغ الحاء محرى النفس.

اذا عرفت هذا فاعلم أن شريح في المبسوط<sup>٢</sup> ذكر الاربعة، ويظهر من كلامه في الخلاف<sup>٣</sup> الاخرى بقطع الحلقوم، وما ليه العلامة، لصحيحة ريد الشحام من الصدوق عليه السلام: اذا قطع الحلقوم وجرى الدم فلا بأس<sup>٤</sup>. وهي المشار اليها. وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم عليه السلام: اذا فري الاوداج فلا بأس بذلك<sup>٥</sup>. ويمكن توجيه الجمع بين الرويتين بأنه الاربعة متصلة بعضها مع بعض، فادى قطع الحلقوم أو الودجان فلا بد أن يقطع الباقي معه، وكذلك ليس في الرواية ذكر المرىء.

(١) راجع من: ٧ التعليقة: ٦.

(٢) المبسوط ٢٥٨/٦

(٣) الخلاف ٢٥٦/٣

(٤) الكافي ٢٢٨/٦، التهذيب ٥١/٩، الاستبصار ٨٠/٤، الواسع ٣٠٨/١٦.

(٥) كافي ٢٢٨/٦، الفقه ٣٠٨/٣، التهذيب ٥٢/٩، الاستبصار ٨٠/٤.

نسياناً حل ، وبشروط نحر الابل وذبح ما عداها . فلو نحر المذبوح  
أو ذبح المنحور لم يحل ولا يحل حتى يتحرك بعد التذكية حركة الحي ،  
وأدناه أن يتحرك الذنب أو تطرف العين ويخرج الدم المعتدل . وقبل :  
يكفي الحركة ، وقبل : يكفي أحدهما ، وهو أشبه :

قوله : وأدناه أن يتحرك الذنب أو تطرف العين ويخرج الدم المعتدل ،  
وقيل تكفي الحركة ، وقيل يكفي أحدهما وهو أشبه

ما حكاه أهـ لا قول المبيد<sup>١</sup> وسار واس الحيد ، والذي قول ابن نابويه<sup>٢</sup>  
والفاصي ، لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام : إذا تحرك الذنب أو الطرف  
أو الأذن فهو ذكي<sup>٣</sup> .

والثالث قول الشيخ<sup>٤</sup> واس ادريس ، واحتاره المصنف جمعاً بين رواية  
الحلبي ورواية الحسين بن مسلم عن الصادق عليه السلام : أن كان الرجل الذي  
ذبح القرع حين ذبح حرح الدم معتدلاً فكلوا وأطعموا وإن حرح حروجاً متاقلاً  
فلا تقربوه<sup>٥</sup> ، والعمل بقول سعيد أحوط ، أعني اعتبارهما معاً ، لأن رواية  
اعتبار الحركة لا تنمي اعتبار الدم إلا من حيث المفهوم ، وكذا اعتبار الدم أيضاً

(١) قال في المفحة : ٩٠ وإذا ذبح الحيوان فحرك أحد أذنيه وحرح منه الدم  
فهو ذكي وإن لم يكن منه حركة فهو صبيح من حكم الميتة وكذلك إن لم يسلم منه دم .

(٢) المفتح : ١٣٩ .

(٣) الكافي ٢/٢٣٣ ، التهذيب ٩/٥٦ ، الوسائل ١٦/٣٢٠ .

(٤) النهاية : ٥٨٤ ، السرائر : ٣٦٩ .

(٥) الكافي ٢/٢٣٣ ، التهذيب ٩/٥٦ ، قرب لسان ٢١ وفيه « متناً » بدل

« متاقلاً » .

وفى ابانة الرأس بالذبح قولان، المروى. أنها تحرم ولوسبقت  
السكين فأبانه لم تحرم الذبيحة .

ويستحب فى العنم ربط يدي المذبوح واحدى رجله وامساك  
صوفه او شعره حتى يبرد. وفى البقر عقد يديه ورجليه واطلاق ذنبه.

لانهم اعشار الحركة الامس حيث لمفهوم ، مجرد العمل بالروتين معا واعتبار  
الامرين احتياطاً .

قوله : وفى ابانة الرأس بالذبح قولان المروى انها تحرم ولوسبقت  
السكين فأبانه لم تحرم الذبيحة

قال الشيخ فى النهاية<sup>(١)</sup> وسنابويه واسرهرة بالتحريم اسناداً لى رواية  
الحلى عن الصادق عليه السلام : لا يجمع ولا يكسر الرقة حتى تبرد الذبيحة<sup>(٢)</sup> .  
ومثلها رواية محمد بن مسلم عن لياقز عليه السلام<sup>(٣)</sup> .

وقال لشيخ فى الخلاف<sup>(٤)</sup> وسن ادريس بالكراهية ، لرواية الحلى أيضاً  
صححاً عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن رجل ذبح طيراً ففطع رأسه أبؤ كل  
منه ؟ قل : نعم ولكن لا يعمد قطع رأسه<sup>(٥)</sup> وسمعناه فى كتاب حرير عن الصادق  
عليه السلام .

و لاحوط بحريم العمل وراحة الاكل : أما الثاني فلاحول وعدم المانع ،  
وأما الاول فللهي المذكور ولانه انلام لا تعرض فيكون فيحاً

(١) النهاية : ٥٨٤ .

(٢) الفقه ٢١١/٣ ، الكافي ٢٣٣/٦ ، التهذيب ٥٩/٩ .

(٣) الكافي ٢٣٣/٦ ، التهذيب ٦٠/٩ .

(٤) الخلاف ٣/٣٥٨ ، السرائر : ٣٦٨ .

(٥) الفقه ٢٠٨/٣ .

وفى الابل ربط أحفاه الى ابطيه. وفى الطير ارساله. ويكره الذبابة  
ليلاً ، ويحرم الذبيحة وقلب السكين فى الذبح ، وأن يذبح حيواناً  
وآخر ينظر اليه ، وأن يذبح بيده ما رباه من النعم .

قوله : ويكره نخع الذبيحة وقلب السكين فى الذبح

هنا مسألتان :

( الأولى ) النخع قتل الشبح<sup>١</sup> هو إزالة الرأس من الجسد وقطع النخاع .  
وقال ابن الجنبه هو كسر الرقبة .

والنخاع مثلث اللون ، وهو حيط أسف في حرر<sup>٢</sup> الظهر مطومة فيه من  
لرقبة الى عصب الدب ، ويقل للحرر الفقار يفتح الفاء و لمحب بالنخع أصل  
الدب .

إذا عرفت هذا فهل هو حرم أم مكروه ؟ تقدم الخلاف فيه

( الثانية ) قلب السكين ، وهو أن يدخلها تحت الحنوم ويقطع الى فوق  
قل الشبح في الهانة<sup>٣</sup> والقاصي وهو حرم ، استناداً الى رواه حمزان عن الصادق  
عليه السلام<sup>٤</sup> وقال ابن ادريس<sup>٥</sup> وهو مكروه ، وحده المصنف .

قوله : ويكره أن يذبح حيوان وآخر ينظر اليه

(١) النهاية : ٥٨٤

(٢) حرر : لحد خرداً من باب صرف ومن وهو كالحياطة في ثياب . وحرر لظهر :  
فساره

(٣) النهاية : ٥٨٤

(٤) الكافي ٢٢٩/٦ ، التهذيب ٥٥/٩ .

(٥) الرازي : ٣٦٨

ويحرم سلع الذبيحة قبل بردها . وقيل يكره ، وهو أشبه .  
ويلحق به أحكام :

(الاول) : ما يباع في أسواق المسلمين يجوز ابتياعه من غير  
تفحص .

(الثاني) : ما يتعذر ذبحه أو يحره من الحيوان كالمستعصي  
والمرتدي في بشر يجوز عقره بالسيف وغيره مما يجرح إذا خشي تلفه .

---

هذا يسمى صراً ، وجعله الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> محرماً ، لرواية غياث بن ابراهيم  
عن الصادق عليه السلام : ان امير المؤمنين عليه السلام كان لا يذبح الشاة عند  
الشاة ولا الجرور عند الجرور وهو ينظر اليه<sup>(٢)</sup> . وغيث ضعيف فتحمل على  
الكراهية . قاله ابن ادریس<sup>(٣)</sup> وهو المختار .

قوله : ويحرم سلع الذبيحة قبل بردها ، وقيل يكره وهو أشبه  
التحريم قول الشيخ في النهاية<sup>(٤)</sup> والقاصي وابن حمزة ، لرواية مرسله عن  
ابي الحسن الرضا عليه السلام : الشاة اذا ذبحت وسلح أو سلح شيء منها قبل  
أن تموت فليس يحل أكلها<sup>(٥)</sup> .

ومارع ابن ادریس<sup>(٦)</sup> فيه محتج بعدم الدليل وأصله الحل . واحتار المصنف  
الكراهية ، وهو أشبه لضعف الرواية .

---

(١) النهاية : ٥٨٤ .

(٢) الكافي ٢/٢٢٩ ، التهذيب ٩/٥٦ .

(٣) الررائر : ٢٦٨ .

(٤) النهاية : ٥٨٤ .

(٥) الكافي ٢/٢٣٠ ، التهذيب ٩/٥٦ .

(٦) الررائر : ٣٦٩ .



( الثالث ) ذكاة السمك : اخراجه من الماء حياً ، ولا يعترف في المخرج الاسلام ولا التسمية .  
ولو وثب او نضب عنه الماء فأخذ حياً حل . وقيل : يكفي ادراكه بضرب .

قوله : ولا يعتبر في المخرج الاسلام ولا التسمية  
هذا قول الشيخ في النهاية والمبسوط<sup>١</sup> لكن لا يدل ما أخرجه الكافر الا مع مشاهدة اخراجه حياً بضرب ، والمستند روايات كثيرة .  
وقال المفيد في المقنعة<sup>٢</sup> يعتبر اسلام المخرج ، ونحوه اس رهرة . ولم ينف لهما على مستند .

والمصنف اعمل اشتراط مشاهدة اخراجه حياً ، لعدم ذكره في رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام<sup>٣</sup> . وليس ذلك بحجة ، لوجوب حمل المطلق على المقيد ولعدم الوثوق بقول الكافر في اخراجه حياً .  
قوله : ولو وثب او نضب<sup>٤</sup> عنه الماء فأخذ حياً حل ، وقيل يكفي ادراكه بضرب

القول لشيخ في النهاية<sup>٥</sup> استناداً الى رواية سلمة ابي حمص عن الصادق عليه السلام . ان علياً عليه السلام كان يقول في صيد السمكة . اذا أدركها الرجل

(١) النهاية : ٥٧٨ ، المبسوط ٢٧٦/٦ .

(٢) المقنعة : ٩٠ .

(٣) الكافي ٢١٧/٦ ، التهذيب ٣٤/٩ ، الاستبصار ٦٣/٤ .

(٤) نضب الماء تضرباً من باب قد : اي غاد في الارض .

(٥) النهاية : ٥٧٦ .

ولو صيد وأعيد في الماء فمات لم يحل وإن كان في الالة. وكذا  
الجراد ذكاته أخذه حياً ولا يشترط اسلام الاخذ ولا التسمية ولا يحل  
ما يموت قبل اخذه . وكذا لو أحرقه قبل اخذه . ولا يحل منه ما لم  
يستقل بالطيران .

(الرابع) ذكاة الحنين ذكاة أمه إذا تمت خلقته . وقبل يشترط  
مع اشعاره بالذكاة الروح ، وفيه بعد . ولو خرج حياً لسم يحل الا  
بالتذكية .

---

وهي تصطرب وتصرب سديها وينحرك دسها وتطرب بمسها فهي ذكاتها<sup>١</sup>  
و لحق أن صيد السمك هو أخذه حياً إما باليد أو آلة متصلة بها ولا يكفي  
ادراكه بصطرب . لأن ذلك لا يسمى صيداً ، فلا بد مع أخذه حياً من الموت  
خارج الماء ، فلما مسكه حياً ولم يخرج منه ومات في الماء لم يحل ، لقول لصادق  
عليه السلام . ما مات فلا يأكله فانه مات فيما فيه حياته<sup>٢</sup> .

قوله : وكذا الجراد ذكاته أخذه حياً . ولا يشترط اسلام الاخذ ولا  
التسمية

قول ابن زهرة هذا كقوله في السمك ، والفتوى على خلافه .  
قوله : ذكاة الحنين ذكاة أمه إذا تمت خلقته ، وقبل يشترط مع اشعاره  
أن لا تلحقه الروح وفيه بعد . ولو خرج حياً لم يحل الا بالتذكية  
هذا فوائد :

(١) الكافي ٢١٧/٦ ، التهذيب ٧/٩

(٢) التهذيب ١٢/٩ ، الاستبصار ٦٢/٤

( الأولى ) في الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم : ذكاة الحيين ذكاة أمه<sup>١</sup> ، ويجب رفع « ذكاة » الأولى على الاستدعاء ولثانية على الحرية . وبعض أهل العربية يفتح الثانية على المصدر أي ذكاة مثل ذكاة أمه . فعلى هذا لا يحل الجبن إلا بتدكيته ، وعلى الأول - وهو الأصح في القل - يحل بذكاة أمه على التخصيل الآتي ذكره .

ثم اعلم أن الذكاة مشتقة من التدكية ، وهي إحراق الحارث ، من ذكت النار أي حرقت حرارتها<sup>٢</sup> . وحصل شرعاً بإبطال لحبه على وجه مخصوص . لأن فيه معنى الإخراج بحروج الدم معها .

والحيين من الاحتماء وهو الاستتار ، والحيين مستتر في بطن أمه ولذلك لا يسمى حياً بعد حروجه من بطن أمه ، قال تعالى « و دُنتُم حُجَّةً فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ »<sup>٣</sup> . ( الثانية ) إذا حرق الحيين بما حلقته - بأن يشمر أو يوبر - مستقر لحبة فانه لا يحل إلا بالتدكية أجمعاً ولا تكفيه ذكاة أمه ، وإذا حرق غير ما حلقته بالمعنى المذكور فانه لا يؤكل أجمعاً ولو ذكيت أمه .

( الثالثة ) إذا حرق تماماً حلقته وليس فيه حياة فانه حلال سواء ولجته الروح أولاً أو لم تلجحه ، وهو المراد بكون ذكاة أمه ذكاته ، وهو تنوي الصدوق في المفتع<sup>٤</sup>

(١) سنن ابن ماجه ١٠٦٧/٢ ، سنن الترمذي ٧٢/٤ ، سنن أبي داود ١٠٣/٣  
(٢) في شأن الحرب : الذكاة شدة وحج النار : ذكيت النار إذا أتممت اشتد لها ودمتها ، وكذلك قوله تعالى « لا تدكيم » دبحه على النمام والذكاة مفصلاً .  
تمام إيقاد النار .

(٣) سورة التجم : ٣٢

(٤) المفتع : ١٣٩ .

والمعبد في المقعة والمرتضى<sup>(١)</sup> والحسن، واختاره المصنف والعلامة<sup>(٢)</sup>.  
 وشرط الشيخ<sup>(٣)</sup> والقاصي وابن حمزة وابن إدريس<sup>(٤)</sup> وسلاز في حله وكون  
 ذكاة أمه ذكاته أن لا تنجس الروح . وليس بشيء : أما أولا فليبعد ذلك عادة ، وأما  
 ثانياً فإطلاق الروايات بالحل مع تمام المحقة من غير اشتراط ، كرواية يعقوب  
 ابن شعيب عن الصادق عليه السلام : إذا كان تاماً وبست عليه الشمر فكل<sup>(٥)</sup> ورواية  
 الحلبي عنه عليه السلام أبصاً : إذا دبحت الذبيحة فوجدت في بطنها ولداً تاماً  
 فكل وإن لم يكن تاماً فلا تأكل<sup>(٦)</sup>.

واحتج بعض الفضلاء للشيخ بأنه قل ولوج الروح في تربية<sup>(٧)</sup> روح أمه ،  
 فيكون أرحق روحها بالذكية كتذكيتها ، وأما بعد ولوج الروح فإنه في تربية<sup>(٨)</sup>  
 روحه فيحتاج إلى التذكية .

وفيه نظر ، للمنع من كون العلة مادكر والالزم أن يكون قل أن يشعر أو يبرر  
 مساحاً لآله في تربية<sup>(٩)</sup> روح أمه وليس كذلك إجماعاً . وأبصاراً مع أنه بعد ولوج  
 مستغن عن تدبير روح الأم ، فإثباته يحتاج إلى دليل .

(الرابعة) إذا حرق باماً وفيه حياة لكنها غير مستفزة ، فإن اتسع الرمد  
 لتذكيتها فلا بد منها في الحل ، وإن لم يتسع يظهر من كلام الشهيد حله .  
 (الخامسة) إذا خرج وفيه حياة مستفزة لكن لا يتسع الزمان لتذكيتها أصلاً

(١) لمقدمة : ٩١

(٢) لقواعد ، المطلب الثاني من المقصد الرابع من كتاب الصيد والذبائح .

(٣) النهاية : ٥٨٤ .

(٤) المراتر : ٣٦٩ .

(٥) الكافي ٢٣٤/٦ ، التهذيب ٥٩/٩

(٦) الكافي ٢٣٤/٦ ، التهذيب ٥٨/٩ .

(٧) في بعض النسخ : في تدبير .

لتعذر الآلة أو غير ذلك موجهات : من إطلاقهم وجوب التذكية مع الحياة فلا  
يحل إلا بها ، ومن أنه مع الفصور في حكم غير مستقر الحياة فيحل . والاول  
أولى الاحتياط ولاصالة عدم تبعيته لأمه في الذكاة ، حرج من ذلك ما حرج  
للاجتماع والنفس فيبقى الباقي على المنع.

## كتاب الاطعمة والاشربة

والنظر فيه يستدعى أقساماً :

(الاول) هي حيوان البحر . ولا يؤكل منه الا سمك له فلس ولوراء عنه كالكمت . ويؤكل الريشا والاربيان والظمر والطبراني والابلامي ولا يؤكل السلحفاة ، ولا الضفادع ولا السرطان .

قوله : ويؤكل الريشا والاربيان والظمر والطبراني والا بلامي ولا يؤكل السلحفاة

الريش بكسر الراء و لاء ، و الاربيان بكسر الهمزة و لاء ، والظمر بكسر الظاء ، و لظرمي مع الطاء و لاء المفردة تحت ، والابلامي بكسر الهمزة و سكون الاء بسطة تحت نقطة واحدة ، والسلحفاة بصم اسين وفتح اللام و سكون الحاء .

(١) هي مجمع بحريين الريشا بمنح اراء بكسر لاء الموحدة و لاء المثناة من تحت و لاء المثناة و الالف المقصورة : ضرب من السمك له فلس لطيف



## وفى الجرى روايتان ، أشهرها التحريم .

إذا عرفت هذا فإنا نقول أن هذه الحصة ما أن يكون لها فلس أولاً ، فإن كان الأول فهي داخلة في ما تقدم وهو أن دا الفلس حلال ، وإن كان الثاني فلا يدخل لاجتماع لاكثر وتواتر الروايات على تحريم غير ذي الفلس .  
فيحاط بأنه حرر أن يكون براها المذكور ، لأن لها أسماء خاصة توهم حرمتها أو أنها كالمستأثرة من القسم الثاني رخصة ، وفيه نظر ، فالتسؤل باق .

### قوله : وفى الجرى روايتان أشهرهما التحريم

الجرى بكسر الجيم الظاهر من مذهب الأصحاب تحريمه ، صرح بذلك الشيخ<sup>١</sup> في الخلاف وموضع من لهابة<sup>٢</sup> ، ولعميد والمرتضى وابن بابويه والحسن .

وقال الشيخ في موضع آخر من لهابة<sup>٣</sup> أنه مكروه ، ونعمه القصص وحالته ابن إدريس<sup>٤</sup> وقال أنه غير مستقيم ، لاجتماع أصحاب على أنه لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك ولا يؤكل من السمك إلا ما كان له فلس وهذا النوع ليس به فلس . واعتمد الأولون على ما شهر من الرواية عن سمرة بن أبي سعيد قال : حرج مبر المؤمنين عليه السلام على بقلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحرجوا معه بمشي حتى انتهى إلى أصحاب السمك ، فجمعهم ثم قال : قدروا لا يمشي جمعتكم فداؤا . لا . قال لا تشنروا احري ولا الدارماهي ولا الظامي على الماء ولا تبعوه<sup>٥</sup> .

(١) النهاية : ٥٧٦

(٢) لم يشر عليه أيضاً بعد القصر

(٣) السرائر : ٣٦٦ .

(٤) المحاسن ٣٩٧ ، التهذيب ٥/٩ ، الاستبصار ٥٩/٤ اللطيف للآل وفي الثاني :

## وفي الزمار والمارماهي والرهو، روايتان والوجه: الكراهية

وروى ابن فضال عن غير واحد من أصحابنا عن الصادق عليه السلام قال :  
الجري والمارماهي والطائي حرام في كتاب علي عليه السلام<sup>١</sup>.

وأما معتمد النهاية فعلى رواية زرارة صحيحاً عن الباقر عليه السلام قال :  
سألت عن الجري فقال : ما الجري ، فقلت له فقال : قل لأجد فيما أوحى الي  
محرمات على طاعم بطعمه إلا أن يكون متية أودماً مسفوحاً أولحم خمرير<sup>٢</sup> . ثم  
قال : لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا الحزير بعينه ، وبكره كل شيء  
من البحر ليس له قشر مثل الورق وليس بحرام مما هو مكروه<sup>٣</sup>.

ومثله رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام وقد سأله عن الجري  
والمارماهي والرمير وما ليس له قشر من السمك أحرام هو ؟ فقال لي : يا محمد  
اقرأ هذه الآية في الأنعام ، فقرأتها حتى فرغت منها فقال : إنما الحرام ما حرمه الله  
ورسوله في كتابه ، ولكمهم قد كانوا يعاقبون أشياء محض بعاها<sup>٤</sup> .

وهاتان الروايتان وإن كانتا صريحين في الكراهية لكن الأوليان أشهر رواية  
وعملاً ، مع أن الأخيرتين يمكن حملها على التثنية ، خصوصاً مع مخالفتها  
لما عليه الأصحاب من تحريم أشياء ليست في القرآن .

## قوله: وفي الزمار والمارماهي والزهورايتان والوجه الكراهية

عن سمرة بن أبي سعيد ، وفي ثلث : عن سمرة عن أبي سعيد ، وفي الأخيرين : حتى انتهى  
إلى موضع أصحاب السمك . وفيهما « الجري » بدل « الجري »

(١) التهذيب ٥/٩ ، الاستبصار ٩/٤ .

(٢) سورة الأنعام : ١٤٥ .

(٣) التهذيب ٥/٩ ، الاستبصار ٥٩/٤ .

(٤) التهذيب ٦/٩ ، الاستبصار ٦٠/٤ . في الأول ليس « ليس » والف الاستهائية .

ولو وجد في جوف سمكة سمكة أخرى حلت أن كانت مما يؤكل.

فرق المصنف بين هذه الثلاثة وبين الجري، مع أن الروايات والاقوال لم تفصل بينها . وقد عرفت من الروايتين الأولتين ما يدل على تحريم هذه وكذا في الأخيرتين ما يدل على كراهتها فلا حاجة إلى الإعادة .

والمصنف اختار فيها الكراهية كما هو قول الشيخ في موضع من النهاية<sup>(١)</sup> واختار العلامة في المختلف<sup>(٢)</sup> التحريم كما هو قول المرتضى وأكثر الأصحاب، وعليه الفتوى .

قوله: ولو وجد في جوف سمكة سمكة أخرى حلت أن كانت مما يؤكل

هذا قول الشيخ في النهاية<sup>(٣)</sup> من غير تقييد ، مسنداً في الاطلاق إلى رواية السكوبي موثقاً عن الصادق عليه السلام : أن علياً عليه السلام سئل عن سمكة شق بطنها فوجد فيها سمكة أخرى . قال: كلتهما جميعاً<sup>(٤)</sup> . ومثله في رواية أباد من بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام : يؤكلان جميعاً<sup>(٥)</sup> .

ومنع ابن إدريس<sup>(٦)</sup> من هذا الاطلاق وشرط أن تحرح وفيها حياة . وهو الحق ، للاجماع على أنه يشترط في إباحة السمك إخراجها من الماء حياً ولا يقبل لحصول هذا الشرط هنا فالجهل به جهل بمشروطه فالحكم به خطأ . والاطلاق المذكور في الرواية مقيد بالدليل ، وكذا الاطلاق في قوله تعالى «أحل لكم صيد البحر وطعامه»<sup>(٧)</sup>

(١) النهاية : ٥٧٦ .

(٢) المختلف ، الجزء الرابع : ١٣٥ .

(٣) النهاية . ٥٧٦ .

(٤) الكافي ٢١٨/٦ ، التهذيب ٨/٩ .

(٥) السرائر : ٣٦٦ .

(٦) سورة المائدة : ٩٦ .

ولو قذفت الحية تضطرب ، فهي حلال ان لم تنسلخ فلو سها .  
ولا يؤكل الطافي وهو الذي يموت في الماء وان كان في  
شبكة او حظيرة . ولو اختلط الحي فيهما بالميت حل والاجتناب أحوط .

وقوله صلى الله عليه وآله وسام : هو الطهور ماؤه الحل ميتة<sup>١</sup> .

قوله : ولو قذفت الحية سمكة تضطرب فهي حلال ان لم تنسلخ فلو سها  
هذا أيضاً قول أشبح في النهاية<sup>٢</sup> وهو مدلول رواية أبوب بن أعين عن الصادق  
عليه السلام<sup>٣</sup> .

وشرط ابن ادريس<sup>٤</sup> في الحل أحدهما حية والا كانت حراماً ، واحتاره  
العلامة<sup>٥</sup> ، وعليه الفتوى .

قوله : ولو اختلط الحي فيها بالميت حل والاجتناب أحوط  
انقول بالحل للشبح<sup>٦</sup> والقاصي مع تقدير التمييز بين الحي والميت ،  
استناداً الى رواية ابن مسلم صحيحاً عن الباقر عليه السلام في رجل نصب شبكة  
في الماء ثم رجع الى بيته وتركها منصوبة فأتاها بعد ذلك وقد وقع فيها سمك  
فمن . فقال : ما عملت يده فلا بأس بأكل ما وقع فيها<sup>٧</sup> . ومنها رواية الحلبي

(١) سنن ابن ماجه ١٣٦/١ ، سنن الترمذي ١٠٠/١ ، سنن أبي داود ٢١/١ .

(٢) النهاية : ٥٧٦ .

(٣) الكافي ٢١٨/٦ ، التهذيب ٨/٩ ، الفقه ٢٠٧/٣ .

(٤) السرائر : ٣٦٦ .

(٥) المختلف ، الجزء الرابع : ١٢٦ .

(٦) النهاية : ٥٧٨ .

(٧) لقيه ٢٠٦/٣ ، الكافي ٢١٧/٦ ، تهذيب ١١/٩ ، الاستبصار ٩١/٤ .

ولا يؤكل جلال السمك حتى يطعم علفاً طاهراً يوماً وليلة .

عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> ومعدة بن صدقة عنه عليه السلام أيضاً<sup>(٢)</sup> .  
وقال ابن ادريس<sup>(٣)</sup> ان ذلك المجموع حرام ، واحتاره العلامة<sup>(٤)</sup> . وهو الحق  
لان احتساب الميت فيها واجب ولا يتم الامتناع النافي وما لا يتم الواجب لابه  
فهو واجب ، ولما رواه عبدالمؤمن قال : أمرت رجلاً أن يسألني ابا عبد الله عليه  
السلام عن رجل صاد سمكاً وهو أجنبى ثم أخرجهم بعد مامات بعضهم ، فقال :  
مامات فلا تأكله فانه مات فيما فيه حياته<sup>(٥)</sup> .

ونحمل روايات الحل على حصول الموت بعد الاحراح من الماء قبل  
الجعل في الشبكة .

وأما الشيخ فحمل روايات الحل على تقدير عدم التمييز ورواية الحرمة على  
تقدير التمييز . فيه ضعف ، لان الحرام بالاشتباه لا يصير حلالاً خصوصاً مع كونه  
محصوراً كما اذا انتهت محرمة بعدد محصور .

قوله : ولا يؤكل حلال السمك حتى يطعم علفاً طاهراً يوماً وليلة  
هنا فوائد :

( الأولى ) الفتوى على تحريم الحلال<sup>(٦)</sup> من كل حيوان . وهو ما يأكل

(١) الكافي ٢١٧/٦ ، التهذيب ١٣/٩ ، الاستبصار ٦١/٤ .

(٢) الكافي ٢١٨/٦ ، المحاسن ٣٩٨ ، التهذيب ١٢/٩ ، الاستبصار ٦١/٤ .

(٣) السرائر : ٣٦٤ .

(٤) المختلف ، الجزء الرابع : ١٢٢ .

(٥) التهذيب ١٢/٩ ، الاستبصار ٦٢/٤ .

(٦) هو الذي يكون عداؤه أجمع النحلة بفتح الحيم وتشديد اللام وهي عدوة بني آدم  
بانه مخطور لا يجوز اكله وحده .

## ويبض السمك المحرم مثله . ولو اشتبه أكل منه الخشن لا الاملس .

حدرة الانسان محصاً . وقال الترمي: ان أكل غيرها من الجاسات جلال أيضاً ، ولم  
تقف له على مستند .

( الثانية ) الرمان الذي به يصير الحيوان جلالاً لم يقدره الاصحاب . والظاهر  
أنه ما يصير جراً . وقدره بعض المحققين بيوم وليلة ، وهو قريب كما  
في الرضاع المحرم ولأنه أقل رمان الاستبراء كما يجي مبيكون أقل ما يصير به جلالاً .  
( الثالثة ) في مدة استبراء السمك ، فقال الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> والقاضي وابن  
حمزة وابن ادريس<sup>(٢)</sup> يوماً وليلة ، وقال لصدوق في المنع<sup>(٣)</sup> يوماً الى الليل ،  
وقال في المقية: ان هذا التقدير في رواية القاسم بن محمد الجوهري .

( رابعة ) معنى الاستبراء أن يحصر السمك ويطعم علناً صافراً ، وكذا يحصر  
غيره أو يربط ويطعم ذلك .

( الخامسة ) هل يشترط في العلف طهارته بالفعل أم يكفي كونه طاهرًا بالأصالة؟  
استشكله العلامة في القواعد<sup>(٤)</sup> من إطلاق النص على الطاهر وهو حقيقة في العملي  
الذي لم تعرض له نجاسة ، ولما مات عرض له فهو طاهر مجزاً ، ومن أن صدق  
المشتق حقيقة لا يشترط فيه بقاء المعنى كما تقرر في الأصول . والعمل بالاول أحوط  
وأولى ، لأصالة بقاء الحرمة الى أن يحصل سبب الحل يقياً .

(١) النهاية : ٥٧٦ .

(٢) الروايات : ٣٦٦ قال فيه : و [ يستبرأ ] ذلك بيوم واحد .

(٣) لم يجده في المنع مع أنه نقله في المختلف والوسائل عنه ولعله سقط من النسخة .

واقفه العالم . نعم قاله في الفتاوى ٣ / ٢١٤ .

(٤) القواعد ، المصنف الرابع من كتاب الصيد والذبائح في الأطعمة والأشربة .



(الثنائي) في البهائم. ويؤكل من الانسية: النعم ، ويكره الخيل  
والحمر ، وكراهية البغل أشد. ويحرم الجلال منها على الاصح وهو  
ما يأكل عذرة الانسان محضاً. ويحل مع الاستبراء بأن يربط ويطعم  
العلف . وفي كميته اختلاف ، محصله : استبراء الناقة بأربعين يوماً ،  
والبقرة بعشرين ، والشاة بعشرة .

قوله : ، ويكره الخيل والحمر ، وكراهية البغل أشد

المشهور كراهة الثلاثة المذكورة ، لرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه  
السلام : انها حلال ولكن الناس يعاقونها<sup>(١)</sup> .

ولما ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل لحم الحميم الاهلية<sup>(٢)</sup> .  
وانما كانت كراهية الغل أشد لاجتماع كراهية الحيل والحمر فيه ، أولو جود  
الخلاص فيه فان التقي حكم بتحريمه .

قوله : ويحرم الحلال منها على الاصح

تقدم أن التوى على تحريمه ، لم يعالف به الا الشبح في الميسر<sup>(٣)</sup>  
وابن الجنيذ فأنهما قالا بالكراهية .

قوله : ويحل مع الاستبراء بأن يربط ويطعم العلف ، وفي كميته خلاف  
محصله استبراء الناقة بأربعين يوماً والبقرة بعشرين والشاة بعشرة  
اللام في العلف لمعهود مذكور ، وهو ما تقدم في السمك .

(١) الفقيه ٣/٢١٣ ، التهذيب ٩/٤١ ، الاستبصار ٤/٧٤ ، المعاص ٣٩٥ ، وفيه :

قال حلال ولكن تعاقونها .

(٢) راجع من ابن ماجة ٢/١٠٦٥ - ١٠٦٦ ، سنن الترمذي ٤/٢٥٤

(٣) الميسر ٦/٧٨٢ .

## ويؤكل من الوحشية البقر ، والكباش الجبلية والحمير ،

واعلم أن في كمية الاستبراء أقوالاً :

( الأول ) قول المصنف في المقنع<sup>١</sup> للفرقة ثلاثون يوماً وللشاة عشرون يوماً

وقال في رواية القاسم بن الجوهري<sup>٢</sup> للفرقة عشرون وللشاة عشرة .

( الثاني ) قول ابن الجبيل للابل أربعون وللفرقة ثلاثون وللشاة أربعة عشر

وللبطة خمسة وللدجاجة ثلاثة .

( الثالث ) قول الشيخ في المبسوط<sup>٣</sup> للبدنة أو الفرقة أربعون يوماً وللشاة

سبعة أيام ، وبه قال التقي .

( الرابع ) قول الشيخ في النهاية<sup>٤</sup> واس حمرة للفرقة عشرون وللشاة عشرة .

والمشهور المعنى به ما ذكره المصنف ، لما رواه السكوني عن الصادق

عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : الدجاجة الجلالة لا يؤكل لحمها

حتى نفيذ ثلاثة أيام ، والبطة الجلالة بحمسة أيام ، والشاة الجلالة عشرة أيام ،

والفرقة الجلالة عشرين يوماً ، والثاقفة أربعين يوماً<sup>٥</sup> .

وفي رواية مسمع عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام : للفرقة

أربعون ، ولشاة خمسة أيام ، وللدجاجة ثلاثة أيام<sup>٦</sup> .

(١) ليس في المقنع ولله سقط منه .

(٢) التقي ٢/٢١٤ .

(٣) المبسوط ٦/٢٨٢ .

(٤) النهاية : ٥٧٤ .

(٥) التهذيب ٩/٤٦ ، الكافي ٦/٢٥١ ، الاستبصار ٤/٧٧ ، الوسائل ١٦/٤٣٣ .

(٦) الكافي ٦/٢٥٢ ، التهذيب ٩/٢٥٥ ، الاستبصار ٤/٧٧ ، وفي المصادر ، بخلاف

في هذا الحديث الشريف يجب مراجعتها .

والغزلان ، واليحمير .

ويحرم كل ماله ناب ، وضابطه : ما يقرس كالأسد ، والثعلب  
ويحرم الارنب ، والضنب ، واليربوع ، والحشار : كالفأرة ،  
والقنفذ ، والحية ، والخنافس ، والصراصير ، وبنات الوردان ،  
والقمل .

( القسم الثالث ) في الطير : ويحرم منه ما كان سباعاً كالنازي  
والرخمة . وفي الغراب روايتان ، والوجه : الكراهية . ويتأكد في  
الابقع .

قوله : وفي الغراب روايتان والوجه الكراهية ، ويتأكد في الابقع  
روى زرارة عن أحدهما عليه السلام أنه قال : ان أكل الغراب ليس بحرام ،  
أما الحرام ما حرمة الله في كتابه ، ولكن الانفس تنسره عن كثير من ذلك تفززا<sup>(١)</sup> .  
وروى الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال :  
سألته عن الغراب الابقع والأسود أحل أكله ؟ فقال : لا يحل شيء من الغراب  
زاغ ولا غيره<sup>(٢)</sup> .

أذا عرفت هذا فقال الشيخ في النهاية<sup>(٣)</sup> بكرة الغراب جميعاً ، وتبعه القاصي .  
وقال في الخلاف<sup>(٤)</sup> بتحريم الجميع ماعدا الراع ، وهو غراب الررع والغداف<sup>(٥)</sup> .

(١) التهذيب ١٨/٩ ، الاستبصار ٦٦/٤ . لقر : أباد النفس الشيء ، وبالعصم التباعد  
من الدس كالقرار .

(٢) التهذيب ١٨/٩ ، الاستبصار ٦٥/٤ ، الكافي ٢٤٥/٦ .

(٣) النهاية : ٥٧٧ .

(٤) الخلاف ٣٦٧/٣ .

(٥) الغداف : صم الأول كغراب : غراب القبط والنمر الكثير الريش .

ويحرم من الطير ما كان صفيقه أكثر من دفيقه ، وما ليس له  
قائصة ولا حوصلة ولا صبصية . ويحرم الخفاش والطاووس .

وقال في الميسوط<sup>(١)</sup> الفرمان أربعة أصناف «١» الكبير الأسود الذي يسكن  
الجبال ويأكل الجيف ، «٢» الأبقع ، «٣» الراع ، «٤» الغداف وهو أصفر منته أغبر  
اللون كالرماد . فالاولان حرام والثالث مباح والرابع مختلف فيه .  
وقال ابن ادريس<sup>(٢)</sup> : الفرمان أربعة : الغداف وهو الكبير الأسود الذي  
يأكل الجيف ، والكبير الأحمر الذي يهرس ، والأبقع طويل الدب ويسمى بالعقن  
والزراع ، والثلاثة الاول حرام والزراع مباح على كراهية .

والمصنف قال بكراهية الجميع جمعاً بين الروايتين ولرواية غياث بن ابراهيم  
عن الصادق عليه السلام : انه كره أكل الغراب لانفعاس<sup>(٣)</sup> . وحكم بتأكده الكراهية  
في الأبقع ، لرواية أبي يحيى الواسطي عن الرضا عليه السلام وقد سئل عن الغراب  
الأبقع فقال : انه لا يؤكل<sup>(٤)</sup> .

وأما العلامة فقال في المختلف<sup>(٥)</sup> المعتمد تحريم الجميع . وعليه الفتوى ،  
لصححة علي بن جعفر المذكورة<sup>(٦)</sup> .

ورواية زرارة ضعيفة السند ، خصوصاً مع مخالفتها لما عليه الأصحاب من  
تحريم أشياء ليست في الكتاب ، وعياث بن ابراهيم ينري فاسد العقيدة .

(١) الميسوط ٢٨٩/٩ .

(٢) السرار : ٣٦٧ .

(٣) التهذيب ١٩/٩ ، الطل ٤٨٥/٢ ، الاستبصار ٩٦/٤ .

(٤) الكافي ٣٤٦/٦ ، التهذيب ١٨/٩ ، الاستبصار ٩٥/٤ .

(٥) المختلف ، الجزء الرابع : ١٢٦ .

(٦) راجع الصفحة السابقة .

## وفي الخطاف تردد والكراهية أشبه .

قوله : وفي الخطاف تردد والكراهية أشبه

مشأ التردد من قول الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> والحلاف بالتحريم ، استأداً الى رواية الحسن بن داود الرقي قال : يبا بحس يعود عند أبي عبد الله عليه السلام اذا مر جل بيده خطاف مدبوح ، فوثب اليه ابو عبد الله عليه السلام حتى أحده من يده ثم دحى به ثم قال : أعالكم أمركم بهذا أم ضيهمكم ، لقد احبرني أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل السنة الحلة والملة والصفدع والسرود والهدد والخطاف<sup>(٢)</sup> .

وفي رواية عمار بن موسى عن الصادق عليه السلام قال : لا بأس بحرء الخطاف وهو مما يحل أكله لكنه كره لانه اسنجار بك في مزلتك وكل طير يستجير بك فأجره<sup>(٣)</sup> .

ولان ذرقه ظاهر والالكان مؤدياً ، لكنه غير مؤد للرواية جميل بن دراج حساً عن الصادق عليه السلام قال : كنت مع علي بن الحسين عليهما السلام فرآني أوديهن فقال : يا بني لا تؤذيهم فابهن لا يؤد بن شيئاً<sup>(٤)</sup> .

اذا عرفت هذا فظاهر كلام الميذ<sup>(٥)</sup> بمطلي اباحته ، لانه جعل الصابغ في التحريم ما صفت وفي الاباحه نادب ، وان اجتمع فيه الوصفان فالاعتبار بالاعلى ، والخطاف مما يذف دائماً أوفي الاغلب .

(١) النهاية : ٥٧٧ .

(٢) التهذيب : ٢٠/٩ ، الاستبصار : ٢٦/٤ .

(٣) الوسائل : ٣٠٠/١٦ .

(٤) الكافي : ٢٢٤/٦ .

(٥) لمعة : ٩٠ .

ويكره الفاختة والقررة وأغلظ من ذلك كراهية الهدهد ،  
والصرد ، والصوام ، والشقراق .

ولو كان أحد المحللة جلالة حرم حتى يشترأ ، فالبطة وما  
أشبهها بخمسة أيام ، والدجاجة ثلاثة أيام ، ويحرم الزنايسر ، و  
الذباب ، والبق ، والبرغوث ، وبيض ما لا يؤكل لحمه . ولو اشتبه  
أكل منه ما اختلف طرقاه وترك ما انفق .

مسألان :

( الأولى ) إذا شرب المحلل لبن الخنزيرة كره ، ولو اشتد به  
عظمه حرم لحمه ولحم نسله .

وأما القاضي وابن ادریس فصرحا بتحريمه ، حتى ادعى ابن ادریس<sup>١</sup> على  
ذلك الإجماع . والمصنف والعلامة<sup>٢</sup> احتارا الكراهية لأصالة لإباحة ، والمهي  
عن القتل لا يسلم لتحريم لجواز أن يكون لعله أخرى ، وهي الاستجارة بالأسنان  
كما تضمنه الرواية .

قوله : وأغلظ من ذلك كراهية الهدهد والصرد

إما كانت كراهيتهما أغلظ للهي عن قتلها في الرواية المتقدمة<sup>٣</sup> وجواز أكلهما  
يستلزم قتلها وهو منهي عنه .

(١) المرائر : ٣٦٧ .

(٢) المختلف ، الجزء الرابع : ١٢٦ .

(٣) أي رواية الحسن بن داود الرقي المذكورة سابقاً .



( الثانية ) لو شرب خمراً لم يحرم بل يغسل ، ولا يؤكل ما في  
جوفه ، ولو شرب بولاً لم يحرم وعسل ما في جوفه .  
( القسم الرابع ) في الجامد وهو خمسة .

( الاول ) الميتات . والانتفاع بها محرم . ويحل منها ما لا تحله  
الحياة اذا كان الحيوان طاهراً في حال الحياة ، وهو عشرة : الصوف  
والشعر ، والوبر ، والريش ، والقرن ، والعظم ، والسن والظلف ،  
والبيض اذا اكتسى القشر الاعلى ، والانفحة .

---

قوله : لو شرب خمراً لم يحرم بل يغسل ولا يؤكل ما في جوفه ، ولو شرب  
بولاً لم يحرم وعسل ما في جوفه

يمكن الفرق بين الحكمين بأن الحمر لطيف بمصاد تشربه الامعاء فلا يطهر  
بالغسل محرم ، والبول كثيف غير مفاد لا يصلح للتعدية مطهر الامعاء منه بالغسل  
ولا يحرم .

وتؤكد الاول رواية ابي جميلة عن زيد الشحام عن الصادق عليه السلام ،  
ولثاني رواية موسى بن اكيل بالصم عن بعض اصحابه عن الناصر عليه السلام .  
وهما وان كانتا ضعيفتين . اما الاولى فلان انا جميلة كان وضاعاً للحديث واسمه  
المفضل ، واما الثانية فلارسالها . لكهما مؤيدتان بالطرق كما قلنا .

قوله : والانفحة

هي ماردة بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة ، وهي كرش الحمل أو الجدي

---

( ١ ) الكافي ٢٥١/٦ ، التهذيب ٤٣/٩ .

( ٢ ) الكافي ٢٥١/٦ ، التهذيب ٤٧/٩ ، الاستبصار ٧٨/٤ .

## وفي اللبن روايتان ، والاشبه التحريم .

ما لم يأكل فإذا أكل فهو كرش، عن أبي ريد. وكذلك المنفعة بكسر الميم والجمع  
أنافح ، وأنشد ابن الأعرابي :

[ وأنا لمن قوم على أذمتهم ] إذا أولموا لم يولموا بالأنافح<sup>١</sup>

قاله الجوهري .

### قوله : وفي اللبن روايتان والاشبه التحريم

رواية لابحة عن زرارة عن الصادق عليه السلام قال : سألت عن الأنفحة  
تخرج من الجدي الميت. قال : لا بأس به . قلت : الس يكون في صرع الشاة  
وقد ماتت . قال : لا بأس به<sup>٢</sup> .

وأفتى بذلك الشيخان<sup>٣</sup> وابن بابويه وابن حمزة .

ورواية التحريم عن وهب بن وهب عن الصادق عن الباقر عليهما السلام  
عن علي صلوات الله عليه أنه سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن . فقال علمي  
عليه السلام : ذلك الحرام محصاً<sup>٤</sup> وأفتى بذلك سلاروا بن إدريس<sup>٥</sup> . وهو أشبه ،  
لأنه مانع لأفقه نجاسة فبجس وكل نجس فهو حرام وللابن هنا غلط ظاهر<sup>٦</sup> .

(١) ليس للشجاج ، الامام جمع أنفحة ويقال لها منفعة وجسمها منافع كرش النجس

أو الجدي ما لم يأكل فإذا أكل فهو كرش .

(٢) القتيه ٢١٦/٣ ، التهذيب ٧٦/٩ ، الاستبصار ٨٩/٤ .

(٣) النهاية : ٥٨٥ ، المقنة : ٩١ ، القتيه ٢١٦/٣ .

(٤) التهذيب ٧٦/٩ ، الاستبصار ٨٩/٤ .

(٥) السرائر : ٣٦٩ .

(٦) قال الأبي من كتب الرموز رد رواية وهب ورد احتيا سلاروا هو أنه مدعب

(الثاني) ما يحرم من الذبيحة وهو خمسة: القصيب ، والاشيان والطحال ، والفرت ، والدم .  
 وفي المثانة والمرارة تردد ، أشبهه التحريم للاستحيات .  
 وفي الفرج ، والعلباء ، والنخاع ، وذات الاشاجع ، والغدد  
 وخرزة الدماغ ، والحدق خلاف ، أشبهه الكراهية .

وهو وان كان عاماً مرمياً بالكذب لكن روايته مؤيدة بانطرويه موم تحريم  
 الميتة ، فذلك اختار المصنف التحريم ، وهو قول العلامة <sup>(١)</sup> في المختلف  
 والقواعد ، وعليه الفتوى .

#### قوله : وفي المثانة والمرارة تردد

يشأ من احتمال التحريم الاستحاث ، وقد صرح الشيخ في النهاية <sup>(٢)</sup>  
 والخلاف بتحريمها وكذا المرتضى ، وفي النهاية <sup>(٣)</sup> والقاضي بتحريم المرارة ،  
 وابن اديس <sup>(٤)</sup> صرح بتحريم المثانة .  
 ومن احتمال الاناحة للاصل وحلو أقول باقي الاصحاب عن تحريمهما .  
 والاشه التحريم للاستحاث ، وليس عدم الفصول بالتحريم قولاً بعدم التحريم  
 ولجواز غفول من غفل .

#### قوله : وفي الفرج والعلباء والنخاع وذات الاشاجع والغدد وخرزة الدماغ والحدق خلاف اشبهه الكراهية

لمحصلين من الاصحاب ولا خلاف بينهم ، وأيضاً استدلاله انه مريب الاحتياط وانه مانع  
 لأقوى الميتة فنجس . قال وفي الاستدلال ضعف أما الاول فان الشيخين مخالفاً والمرضى  
 واتباعه غير باطقين به مما أعرف من بقى منه من المحصيلين ، وأما الثاني فلان الاحتياط لا  
 يبعد التحريم ولا يمنع أن كل مانع لأقوى الميتة على أى وجه كان فقد نجس

(١) المختلف ، الجزء الرابع : ١٣٦ ، القواعد : المطلب الرابع في الحامدات

(٢) النهاية : ٥٨٥ ، ذكر فيه المرارة وأضى بحرمتها في الخلاف ٣ / ٢٥١ .

(٣) الرائر : ٣٦٩ .

هنا فوائد :

( الأولى ) الطاء بكسر العين والمد عصنان عربضتان صفراوتان ممتدتان على الظهر من العنق الى عجب الدب ، والمخاع مثلث اللون وهو حيط أبيض ممتد وسط الفمقار ينح العاء ممتدا في الرقبة الى عجب الدب ينح لعين وسكون الجيم و لباء المنقلة تحت وهو أصمه ، ودات الاشاجع هي أصول الاصابع الممتدة الى عصب طاهر الكف ، وخررة الدمع يكون في المخ بقدر الحمصة فبراء الى الزرقعة .

( الثانية ) اتفق الكل على تحريم الميرث والدم والقصيب والاشبين والطحال ، فلدلت أفرادها المصنف ، لذكر في المتن كما سبق نعم كره ابن الجيد الطحال والقصيب والاشبين ، ولا عرة بقوله لحصول الاجماع بعده على تحريمها .

( الثالثة ) لم يذكر المعيد وسلاح في المحرمات شيئا رائدا عن المدكورات ، ورد المرتضى عليها الرحم والمثانة وجعله مما انفردت به الامامية ، وراى بابويه على ما ذكره المرتضى لمخاع والعدد والحاء والادواح ، قال : وروى المروق وذهب ابن الجيد الى كراهية المثانة والعدد والمخاع والرحم مع الثلاثة المتقدمة ، وقد لفتي بكراهية المخاع والعروق والمرارة وحة الحدة وخرزة النماغ .

والمصنف حكم بكراهة السبعة المذكورة ، لان قول بعض الاصحاب فيها معارض بقول الاخرين فتسام أصالة الاباحة عن معارض ، وأما الكراهية فتعلم من الروايات .

( الرابعة ) حكم لعلامة في القواعد<sup>١</sup> بتحريم خمسة عشر ، وهي المذكورة

(١) القواعد ، المطلب الرابع من المقصد الخامس .

في كلام المصنف وهي أربعة عشر وراد المشيمة، وتابعه الشهيد. وفي المختلف<sup>١</sup> حكم بتحريم تسعة منها وكراهة الباقي، وهي المحاع والحذقة والخزرة والعدد وذات الاشاجع. ولأعرف وجه التحصيص مع أنها مذكورة في الرواية كما يحى.

(الحمسة) الذي وقع عليه من الروايات في هذا الباب رواية ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام. لا يؤكل من الشاة عشرة أشياء العرث والدم ولطحال والمحاع والعلاء والعدد والقصيب والاشياك والحبء والمرارة<sup>٢</sup>.

ورواية اسماعيل بن مرار عنهم عليهم السلام قال: لا يؤكل ما يكون في الأبل والبقر والسموعير ذلك مما لحمه خلال الفرح مما فيه طاهره وباطنه والقصيب والبيصتان والمشيمة وهي موضع الواد والطحال لأنه دم والعدد مسح العروق والمحاع<sup>٣</sup> الذي يكون في الصلب والمرارة والحذق والحررة التي تكون في الدماغ والدم<sup>٤</sup>.

وهذان الروايتان يمكن أن تكون حجة للعلامة في قوله، وأما على قول لمصنف فيحمل النهي فيهما على القدر المشترك، وهو رجحان الترك الذي هو مشترك بين المحرام والمكروه.

ان قلت: فمن أين يعلم تحريم المحرام منهما على قول المصنف؟

قلت: يعلم من دليل خارج.

(١) المختلف، الجزء الرابع: ١٣.

(٢) الكافي ٢٥٤/٦، تهذيب ٧٤/٩، الحصال ٢٠/٢. وذكر في الأجبر الرحم والأوداج أو العروق ٤ نقل: الطباء والمرارة.

(٣) في الكافي: الملح. وفي التهذيب: التخييع.

(٤) الكافي ٢٥٤/٦، التهذيب ٧٤/٩.

وتكره الكلى ، والقلب والعروق .

وإذا شوى الطحال مثقوباً فما تحته حرام والا فهو حلال .

قوله : وإذا شوى الطحال مثقوباً فما تحته حرام والا فهو حلال  
هذا حاصل كلام الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup>، ونسبه القاسمي وابن إدريس<sup>(٢)</sup>، والمستند  
رواية عمار بن موسى عن الصادق عليه السلام<sup>(٣)</sup> .

ولم يعلم في هذا الحكم معانفاً إلا ابن مابويه<sup>(٤)</sup> قال : إذا كان اللحم أسفل  
لم يؤكل ويؤكل جودابه، لأن الطحال في حجاب ولا ينزل إلا أن يتغيب فان تغيب  
سال منه ولم يؤكل ماتحته من الجوداب .

فقد ظهر من كلامه أن اللحم إذا كان أسفل لم يؤكل مطلقاً ، وأما الجوداب<sup>(٥)</sup>  
وهو الجبر المشروء - يؤكل مع عدم التغيب . و لفرق بين اللحم والجوداب ضعيف .  
وهل حكم الجري أو غيره مما لا يؤكل حكم الطحال مع اللحم في ذلك من اعتبار  
الاعلى والأسفل ، قال ابن مابويه وابن حمزة نعم استناداً إلى رواية عمار عن الصادق  
عليه السلام وقد سئل عن الجري يكون في السمود مع السمك . قال : يؤكل  
ما كان فوق الجري ويرمى ما سال عليه الجري<sup>(٦)</sup> . ومع العلامة ذلك عملاً بأصالة  
الحل واستضعافاً للرواية .

(١) النهاية : ٥٨٥ .

(٢) السرائر : ٣٠٩ .

(٣) الكافي ٢٦٢/٦ .

(٤) المقنع : ١٤٣ .

(٥) في لسان العرب : الجوداب : طعام يصنع بسكر وازر ولحم وخبطة في قنابوس  
بالراء بعد الجيم (جوداب) ولطه غلط مطبعي .

(٦) هذا صدر الحديث الذي مر آنفاً .

( الثالث ) الاعيان النجسة : كالعذرات وما أبين من حي ،  
والعجين اذا عجن بالماء النجس ، وفيه رواية بالجواز بعد خبزه ،  
لان النار قد طهرته .

وفيه نظر ، لان الملة في الطحال وغيره واحدة وهي سيلان الرطوبة الى ماتحته  
وتشرب الاسفل بها فيحرم ، والرواية وان كانت ضعيفة لكنها مؤيدة بالنظر كما في  
الطحال .

قوله : والعجين اذا عجن بالماء النجس ، وفيه رواية بالجواز بعد  
خبزه لان النار قد طهرته

أي من جملة المحرمات العجين المذكور ، وهو قول الشيخ في أطعمة النهاية<sup>(١)</sup>  
ومذهب المعيد<sup>(٢)</sup> والمحصلين من المتأخرين لنجاسته بالماء النجس والنار انما  
تطهره أحواله رماداً لا مطعماً ، والرواية المشار اليها الطاهر أنها رواية محمد بن<sup>(٣)</sup>  
عبد الله البرسي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الشترقع فيها العارة أو غيرها  
من الدواب فيعص من مائها يؤكل ذلك الحر . قال . اذا أصابته النار فلا بأس بأكله<sup>(٤)</sup>  
وعمل بذلك الشيخ في مياه النهاية<sup>(٥)</sup> ، وهو ضعيف . والرواية لاحجة فيها  
على ذلك ، لان الاحود عدم نجاسة البثر الا بالمعبر ، فالماء المشار اليه طاهر  
حيث . ومعنى الناس باصابة النار لارالة كراهة الطبع له لا لارالة النجاسة .

(١) النهاية . ٥٩ .

(٢) المقنعة . ٩١٠ .

(٣) في التهذيب والاستبصار : احمد بن محمد بن عبد الله بن الرزير عن حده قال :  
سألت ابا عبد الله عليه السلام

(٤) التهذيب ٤١٣/١ ، الاستبصار ٢٩/١ ، الفقه ١١/١ .

(٥) النهاية : ٨ .

(الرابع) الطين : وهو حرام الا طين قبر الحسين عليه السلام  
للاستشفاء ولا يتجاوز قدر الحمصة .

(الخامس) السموم القاتلة قليلها وكثيرها ، وما يقتل كثيره ،  
فالمحرم ما بلغ ذلك الحد .

---

قوله : الرابع الطين ، وهو حرام الا طين قبر الحسين عليه السلام  
للاستشفاء ولا يتجاوز قدر الحمصة  
هنا فوائد :

(الاولى) يحرم أكل الطين في الجملة بالاحماع ، ولما قيل نابهاكه <sup>١</sup> القوة  
وايرائه الضعف في البنية والشهوة .

(الثانية) استثنى أصحابنا من ذلك طين قبر الحسين عليه السلام للاستشفاء ،  
لما اشتهر في النقل لشريف أن الائمة عليهم السلام من درته والاجابة تحت  
قبته والشفاء في تربته ، وعلم أبصاً الشفاء بتحرية معتقدي امامته تحرية تمبداً للعلم ،  
فيكون تناوله سائغاً اذا لاشفاء في محرم .

(الثالثة) قيد الشيخ في النهاية <sup>٢</sup> المتناول باليسير ، وهو حسن . واحثاره  
ابن ادريس <sup>٣</sup> والعلامة لحصول العرصى والشفاء بذلك فماراد يكون حراماً . ولما  
كان اليسير أمراً اضافياً لانه رب يسير كثير بالاصافة الى ما هو أقل منه ورب كثير يسير  
بالاصافة الى ما هو أكثر منه فبيده المصنف بقدر الحمصة ليسقط . وهل يجوز الاكثار  
منه ؟ الاصح لا ، لما ورد عنهم عليهم السلام : من أكل رائداً عن ذلك فكأنما أكل  
من لحومنا <sup>٤</sup> .

---

(١) يقال - نهكته الحسى بهكاً من باب منع وتم - هركته وانهك لفة .

(٢) النهاية : ٥٩٠

(٣) السرائر : ٣٧١ ، المختلف الجزء الرابع : ١٣٤ .

(٤) الوسائل ٤٨٩/١٦ نقلاً عن المصباح .



(القسم الخامس) في المائعات . والمحرم خمسة :

( الاول ) الحمر ، وكل مسكر ، والعصير اذا غلا .

( الثاني ) الدم . وكذا العلقة ولو في البيضة ، وفي نجاستها تردد ، أشبهه النجاسة . ولو وقع قليل دم في قدر وهي تغلي ، لم يحرق المرق ، ولأما فيها اذا ذهب بالغليان . ومن الاصحاب من منع من المائع وأوجب غسل التوابل ، وهو حسن .

---

(الرابعة) هل يجوز تناول لغير الاستشفاء ؟ جوره الشيع في المصاح وقال يجوز الاططار عليه يوم عيد الفطر والاحوط بركه عملاً بعموم النهي ، اللهم الا أن يقدر تناول استشفاء من علة متوقعة فيجوز .

( الخامسة ) حيث ورد منواتراً ان الشفاء في ثمرته وكثرة الثواب بالنسيح بها والسجود عليها ووجوب تعظيمها وكوبها دافعة للعذاب عن الميت وأما من المحاور وان الاستنجاء بها حرام فهل هي محتصة بمحل أم لا ؟ عبارة المصنف تدل على أنها من قره وهو على الافضل ، ونقل الشهيد أنها تؤخذ من قره الى سمين ذراعاً ، وقبل من حرمة وان بعد وكلما قرب من القر كان افضل ، بل لو جىء بترية ثم وضعت على الضريح كان حسناً .

قوله : وكذا العلقة ولو في البيضة ، وفي نجاستها تردد أشبهه النجاسة يشأ من أنها دم وكل دم نجس ، ومن صدق اسم العلقة عليها فلا يكون دماً حقيقة ، والأشبه لاول ، لان صدق الدم عليها طاهر ، وخصوصية اسمها لخصوصيتها المميزة لها عن باقي النماء .

قوله : ولو وقع قليل دم في قدر وهي تغلي لم يحرم المرق وما فيه اذا ذهب بالغليان ، ومن الاصحاب من منع من المائع وأوجب غسل التوابل وهو حسن

## كما لو وقع غيره من النجاسة .

الاول قول الشيبين<sup>١</sup> 'الأن لطوسي شرط القلة في الدم والمعد لم بشرطها بل اكتفى بروال عين الدم وتبعه سلاز، والمستند رواية سعيد الاعرج عن الصادق عليه السلام وقد سأل عن ذلك قال: نعم فان البارأكل الدم<sup>٢</sup> ومثله عن ركريا ابن آدم عن الرضا عليه السلام<sup>٣</sup> . وسعيد مجهول الحال، وفي طريق الثانية محمد ابن موسى بن عيسى ابو جعفر الهمداني وصحبه القميرن ورموه بالعنوايه كاليصع الاحاديث . كذا قال ابن الغضائير والنجاشي.

والثاني قول ابن ادريس<sup>٤</sup> . قال : هذا يصل ان البار أحالت الدم ، أليس المائع الذي لاقاه قد نجس به ولم يفل أحد أن المائع النجس يطهر بالعليان إلا ما كان من أمر العصبر، وحينئذ يجب أن يراق المرق ويعمل ما في القدر من اللحم والتوائل<sup>٥</sup> ويؤكل ، وعليه الموى وينهي غسله في الكثير .

### قوله : كما لو وقع غيره من النجاسات

كلامه يعطي أنه لو وقع غير الدم من النجاسة في القدر لاخلاف في أنه ينجس المائع لا غير ويطهر اللحم والتوائل بالمسل، لكن نقل عن القاضي أنه مع كثرة النجاسة لا يؤكل شيء مما في القدر سواء كان مائناً أو غيره . وهو سهو، فان ما ليس بمائع يطهر بالمسل فلا وجه لتمطيله عن الاستماع به .

(١) لمعه ١٠٩١ ، النهاية - ٥٨٨

(٢) الفقيه ٢/٢١٦ ، الكافي ٦/٢٣٥

(٣) الكافي ٦/٤٢٢ ، التهذيب ٩/١١٩ ، الوسائل ١٧/٢٨٦ .

(٤) السرائر : ٣٣٠ .

(٥) لتو بل جمع قابل بفتح الباء وكسرهما الابرار ويقال به معرف

(الثالث) كل مائع لاقته نجاسة فقد نجس ، كالخمر ، والدم والميتة ، والكافر الحريري .

وفي الذمي روايتان، أشهرهما : النجاسة .

وفي رواية: إذا اضطر إلى مؤاكلته أمره بغسل يده وهي متروكة . ولو كان ما وقعت فيه النجاسة جامداً ألقي ما يكتنف النجاسة

واعلم أن النقي وافق الشيخين فيما قالوا وطرد الحكم في النجاسات كلها . وليس بشيء .

قوله : وفي الذمي روايتان أشهرهما النجاسة (١)

وفي رواية إذا اضطر إلى مؤاكلته أمره بغسل يده ، وهي متروكة لم نقف على رواية تطهارة الذمي ، فإن وجد شيء فهو محمول على الدقة .

وأما روايت النجاسة فكثيره ، ولذلك جعلها هي الأشهر ، خصوصاً مع موافقتها للكتاب في قوله تعالى «أما لمشركون نجس»<sup>٢</sup> . وأهل الدمة مشركون لما تقدم في النكاح

وأما الرواية لكثرة مروها لبعض من القسم عن الصادق عليه السلام وقد سأله عن مؤاكلته اليهودي والنصراني . فقال : لا بأس إذا كان من طعامك ، وعن مؤاكلته المجوسي فقال : إذا نوماً فلا بأس<sup>٣</sup> . فأردنا لتوضوئ غسل يده . وأفتى بها الشيخ في النهاية<sup>٤</sup> والمفيد في العزية .

وليس فيها حجة على الطهارة والالتم بجنح إلى قوله إذا كان من طعامك ، ويمكن حملها على طعام جامد .

(١) جامع الوسائل ٤٧١/١٦ - ٤٧٥ .

(٢) سورة التوبة : ٢٨ .

(٣) الفقيه ٢١٩/٣ ، التهذيب ٨٨/٩ .

(٤) النهاية : ٥٨٩ .

وحل ماعداه. ولو كان المائع دهناً جاز بيعه للاستصباح به تحت السماء خاصة لا تحت الاظلة . ولا يحل ما يقطع من أليات الغنم ، ولا يستصح بما يذاب منها . وما يموت فيه ما له نفس سائلة من المائع نجس دون ما لانفس له .

قوله: ولو كان المائع دهناً جاز بيعه للاستصباح به تحت السماء خاصة لا تحت الاظلة

كذا ذكر الشيخان<sup>(١)</sup> ، وهل ذلك للحاجة دخانه، قل في المسوط<sup>(٢)</sup> نعم ، لأن المسح من الاستصباح به تحت السقف يدل على نجاسته. ثم قال: وعندى ان الاستصباح به تحت السقف مكروه، لان دخان كل نجس من العذرة وجلود الميتة عدا باطاهر. وبذلك قال في الخلاف<sup>(٣)</sup> .

واحتاره ابن ادريس<sup>(٤)</sup> وجعل مسح الاستصباح به تحت السقف نهياً لا للنجاسة، قال . وقول الشيخ بكرهته مخالف للاجماع بل لاجماع على حظره . قال بعض الفضلاء: يمكن الفرق بين دحان الدهن وبين دحان غيره ، وذلك أن الدهن للطافته يصعد بعض أحراره النجاسة قبل الاستحالة مسح الدحان فيكون ما يلاقيه نجساً.

قلت . حيث حكم الشرع بأن الاستحالة مطلقاً موجبة لطهارة ولم يفرق بين سرعة الاستحالة وبطئها فلم يتم الفرق . لحوار أن يكون صعود بعض أجزاء الدهن أسرع من صعود بعض أجزائه جسم آخر غيره لا يكون ذلك قبل الاستحالة

(١) النهاية : ٥٨٨ ، المقنة : ٩١ .

(٢) المسوط ٢٨٣/٦ .

(٣) الخلاف ٣/٢٦٩ .

(٤) الرائر : ٣٧٠ .

( الرابع ) ابوال ما لا يؤكل لحمه . وهل يحرم بول ما يؤكل لحمه قبل : نعم ، الا بول الابل ، والتحليل أشبه .  
 ( الخامس ) ألبان الحيوان المحرم كاللبوة ، والذئبة ، والهرة ويكره ما كان لحمه مكروهاً كاللبن حليبه وجامده .  
 ( القسم السادس ) في اللواحق ، وهي سبع :  
 ( الاولى ) : شعر الخنزير نجس ، سواء أخذ من حي أو ميت على الاظهر ، فان اضطر استعمل ما لادسم فيه وغسل يده .

---

بل لفظاته . وأبصار صمود تلك الأجزاء قبل فعل النار بها ناطل قطعاً وبعد فعل النار فيها يوجب تغير كيميائها الاولى وذلك هو الاستحالة .

قوله : وهل يحرم بول ما يؤكل لحمه ؟ قبل نعم الا بول الابل ، والتحليل أشبه

الاول طاهر قول الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> وابن حمزة ، واختاره العلامة<sup>(٢)</sup> للاستنباط ، والثاني وهو التحليل قول المصنف للاصل .

قوله : شعر الخنزير نجس سواء أخذ من حي أو ميت على الاظهر ، فان اضطر استعمل ما لادسم فيه وغسل يده

مذكوره المصنف هو الاظهر في فتاوى الأصحاب ، قالوا ان الحرير نجس لعينه فسائر أحرائه نجسة ، ولانه أمر باحتساب الكلب والحرير مطلقاً فيعم سائر أجزأهما .

(١) لفظه قوله في النهاية : ٥٩٠ « ولا بأس بأن يستشفى بأبوال الابل لانه لم يشر على قول له في خصوص الابل في باب الاطعمة والاشربة من لكتاب غير هذا  
 (٢) المختلف ، الجزء الرابع : ١٣٤ .

## ويجوز الاستقاء بجلود الميتة ولا يصلى بمائها

ونقل عن المرتضى طهارة، لأنه لا تحل الحياة .

وأما استعمال ما لا دسم فيه عند الضرورة فشيء ذكره الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> وسمه القاضي وابن إدريس<sup>(٢)</sup> . والتقييد بعدم الدسم لئلا يتعدى إلى اليد والشيء . وهذا لا وجه له مع الضرورة ، لأن الضرورة حينئذ تسويعه مطلقاً . مع أن الرواية ليس فيها قيد الضرورة بل يجوز استعماله مع عدم الدسم .

قوله : يجوز الاستقاء (٣) به و بجلود الميتة ولا يصلى بمائها

الصبر في «هـ» ظاهره العود إلى الشعر لأنها المذكورة ، وقبل يعود إلى جلد الخريدوان لم يكن مذكوراً بقرينة الاستقاء . وعطف جلود الميتة عليه . وفيه تعسف .

وبالجملة ذكر الصدوق في المفتح<sup>(٤)</sup> جواز الاستقاء بجلود الخريد ، وذكر الشيخ في النهاية<sup>(٥)</sup> جواز عمل دلو من جلد الميتة يستقى به الماء لغير الوضوء والصلاة والشرب ونحوه . فصل ، وحمله ابن إدريس<sup>(٦)</sup> روية ، وسمه القاضي مطلقاً ، وكذا أطلق ابن حمزة مع استعمال جلود الميتة والتصرف فيها . ويظهر من العلامة<sup>(٧)</sup> اختياره في المحتف مستدلاً بقوله تعالى «حرمت عليكم الميتة»<sup>(٨)</sup> ،

(١) النهاية : ٥٨٧ .

(٢) السرائر : ٣٧٠ .

(٣) في بعض النسخ : يجوز الاستقاء به بجلود الميتة .

(٤) نص الكتاب بخلاف هذا نقل ، لأن فيه : ويذكر نجس جلد الخريد ولو

تستقى به الماء .

(٥) النهاية : ٥٨٧ .

(٦) السرائر : ٣٧٠ .

(٧) سورة المائدة : ٣ ، المختلف الجزء الرابع : ١٣٢ .

(الثانية) : اذا وجد لحم فاشنه ألقى في النار فان انقضض فهو ذكي وان انبسط فهو ميتة . ولو اختلط الذكي بالميتة اجتنبا .  
وفي رواية الحلبي : يباع ممن يستحل الميتة على الاصح .

والحمل على الحقيقة متعذرا لاستحالة تعلق التحريم بالدوات، فيحمل على المجاز وهو تحريم جميع الماصع . وفيه نظر ، لحوار الحمل على ما يتبادر الى ذهن من تحريم الميتة وهو الاكل ببقى الباقي على الاباحة بالاصل ، وحيثئذ يمكن أن يستدل على قول الشيخ بأن الاستعمال على ذلك الوجه ، أعني كونه للصلاة والشرب ليس فيه مع ، ولادليل التحريم بشأوله كما فرماه .

قوله : اذا وجد لحم فاشنه ألقى في النار فان انقضض فهو ذكي وان انبسط فهو ميتة

كذا قال الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> وجعله المصنف في الشرائع<sup>(٢)</sup> مسوبا الى قائله .  
والاولى اجتنابه ، لامالة موت الحيوان حنف أمه و لا يحكم بالذكى الامع يقين حصول شرائها .

قوله : ولو اختلط الذكي بالميتة اجتنبا ، وفي رواية الحلبي يباع ممن يستحل الميتة  
ها مسألان :

(الاولى) لو اختلط اللحم الذكي بغير الميتة ولم يعلم كل على حدته يجب اجتنبا معا ، أما الميتة بظاهر ، وأما الذكي فلا شناه بها وحكم المشبه بالمحرم التحريم كما لو اشبهت المحرم بنساء محصورات ، ولانه يجب اجتناب الميتة المعلوم ولا يتم الاباحتان الكل وما لا يتم الواجب الاله فهو واجب .

(١) لنهاية : ٥٨٢ .

(٢) الشرائع ٢ / ٢٥٠ .

ان قيل : لأصروا الى هذا التعطيل على قول الشيخ<sup>١</sup> وقد اختره المصنف هـ ،  
وذلك بأن يلقي في النار فان نقص فهو الذكي وان أبسط فهو الميتة كما تقدم في  
حال اللحم المشتبه .

أجيب بوجهين :

« ١ » - بالعرف بين المسألتين ، فان في الاحتياط يقين وجود الميتة  
فيجب الاجتناب كماء الاناثين واحدهما نجس يقيناً ، بخلاف اللحم المطروح غير  
المعلوم حاله فانه جار أن يكون مذكياً فكتفى به بالامارة المذكورة .

« ٢ » - ان الانقاص وان كان اشارة على الذكوية غالباً أودائماً لكن الاساط  
ليس دليلاً على الميتة كذلك لجوار حصوله في القسمين فلا يكون اشارة في المتيقن  
فيه حصول الميتة . وفي الجوابين نظر<sup>٢</sup> .

( الثانية ) هل يحور بيع المحتلط على مستحل الميتة أم لا ؟ قال ابن ادريس<sup>٣</sup>  
« لمع ، لان الله اذا حرم شيئاً حرم ثمنه<sup>٤</sup> » ، كما رواه ابن عياث عنه صلى الله  
عليه وآله وسلم . وقال القاضي ترك بيعه أحوط .

والحق لمع ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من الله اليهود حرمت عليهم  
الشحوم فباعوها<sup>٥</sup> . دمهم على بيع لسحرم والفرص تحريم المحتلط .

وقال الشيخ في النهاية بالحوار ، ونسب ابن حمزة ، والمستند الرواية المشار

(١) النهاية : ٥٨٦ .

(٢) وجه النظر ان اشارة ان كانت صحيحة عمل بها في غيرها ورد به النص ، الا لا  
خصوصية في مراد الميتة من الذكي في جعل لامارة مارة صحيحة اما ان تكون صحيحة  
فيها اولا فهما - كذا في الهامش .

(٣) المراتر : ٣٦٩ .

(٤) الخلاف ٢ / ٨٢ .

(٥) سنن أبي داود ٢ / ٢٨٠ ، سنن أبي ماجه ٢ / ٧٣٢ .



( الثالثة ) لا يأكل الانسان من مال غيره الا باذنه . وقد رخص  
مع عدم الاذن في الاكل من بيوت من تضمنته الآية اذا لم يعلم  
الكراهية .

اليها ، رواها محمد بن يعقوب عن الحلبي حساً عن الصادق عليه السلام عن  
علي عليه السلام<sup>(١)</sup> . واختاره العلامة في المختلف<sup>(٢)</sup> وقال انه ليس ببعاً حقيقياً ،  
لان المينة لا يجوز بيعها وانما هو سلب مال الكافر عن ملكه برصاه بشبهة البيع وذلك  
جائز اتفاقاً ، أو نقول ان البيع يصرف الى الدكي كما اذا انصم الشاة الى الحرير .  
وفي الاخير نظر ، اذ شرط صحة البيع معلومية العوضين والدكي هنا غير  
معلوم . أما البيع على غير مستحل المينة فغير جائز اجماعاً .

قوله : لا يأكل الانسان من مال غيره الا باذنه ، وقد رخص مع عدم  
الاذن في الاكل من بيوت تضمنته الآية<sup>(٣)</sup> اذ لم تعلم الكراهية  
أما الاول فمعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يهل مال امرئ مسلم  
الا من طيب نفس منه<sup>(٤)</sup> .

وأما اباحة من تضمنته الآية فهو قول الشح في النهاية<sup>(٥)</sup> ولا يجوز أن يحمل  
معه شيئاً ولأن بفساد ما في البيت ، ونحوه ابن ادريس<sup>(٦)</sup> وبعبه يكون الدخول

(١) لکامی ٢٦٠/٦ ، وليس فيه عن علي عليه السلام ، ، وفيه هكذا عن الحلبي  
قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان احتلط الدكي و لمينة باعه ممن يستحل المينة  
ويأكل ثمنه .

(٢) المختلف ، الجزء الرابع : ١٣٦ .

(٣) سورة النور : ٦١ .

(٤) لکامی ٢٧٤/٧ ، وفيه : لا يهل دم امرئ مسلم ولا ماله الا بطيبة نفسه .

(٥) النهاية : ٥٩٠ .

(٦) السرائر : ٣٧١ .

وكذا ما يمر الانسان به من ثمرة النخل.

وفى ثمرة الزرع والشجر تردد . ولا يقصد ولا يجمل .

( الرابعة ) من شرب خمرأ او شيئاً نجساً ، فبصاقه ظاهر ما لم

يكن متغيراً بالنحاسة .

---

بإذن صاحب البيت .

وقل عن بعض الأصحاب أنه محصوص بما يحشى فسادُه أما غير المحشى فسادُه

فلا يجوز أكله ولا حمله .

واختار العلامة قول الشيخ ، لاطلاق الروايات الدالة على حوار الأكل

من غير اشتراط الادن في الدحول . قال . وأما تحصيص ما يحشى عليه الفساد

بالحواز فلا دليل عليه ، فالاولى العمل بالاطلاق .

وفيه نظر . لأن لاس دريس أن بقول الأكل في البيت يستلزم الدحول فيه ،

واللارم مهي جماعاً لادن فكذا الملروم وهو الأكل . وأما مع ادن الدحول

فلا يهض الدليل ، لأن اللارم - وهو ادحول - ليس بمهي فلا يكون الأكل مهيأ .

وأيضاً الأصل تحريم أكل مثل الغير بغير دبه ، حرج بالاتفاق فيبقى المبني على

أصله وهو لتحريم . وأيضاً ادن الدحول قريبه دالة على ادن الأكل ، وحيث لا

ادن فلا قرينة لادن الأكل ، فيحرم بالأصل .

**قوله : اذالم تعلم الكراهية**

يريد أن الشرط عدم علم الكراهية لأعلم عدم الكراهية والا لتساوى بيوت

المذكورين في الآية وغيرهم ، لأن علم عدم الكراهية مساو للادن لصريح ،

وذلك مبيح للأكل في جميع البيوت .

**قوله : وفى ثمرة الزرع والشجر تردد**

تقدم في باب التجارة تقدير ذلك ، فلا يطول بعادته .

(الخامسة) اذا باع ذمى خمرأ ثم أسلم فله قبض ثمنها .  
 (السادسة) الخمر تحل اذا انقلبت خلا ، ولو كان بعلاج ، ولا  
 تجل لو ألقى فيها خل استهلكها . وقيل : لو ألقى فى الخل خمر من  
 اناء فيه خمر لم يحل حتى يصير ذلك الخمر خلا ، وهو متروك .

قوله : الخمر تحل اذا انقلبت خلا ولو كان بعلاج ، ولا تحل لو ألقى فيه  
 خل استهلكها . وقيل لو ألقى فى الخل خمر من اناء فيه خمر لم يحل حتى  
 يصير ذلك الخمر خلا ، وهو متروك  
 هنا فوائد :

(الاولى) لاختلاف بين الفقهاء أن الخمر اذا انقلبت لم يباح خلها تطهر ويحل  
 تناوله ، ولذلك ورد في الحديث : حبر حلكم حل خمركم .  
 (الثانية) لو كان ذلك الانقلاب بملاح أجمع أصحابنا على حله ، وبه قال ابو حنيفة  
 خلافاً لكت مكي ومالك . لنا اطلاق الامر بسوله من غير تخصيص ، فيحل عملاً  
 بالاطلاق وأصالة عدم التقييد .

(الثالثة) قال الشيخ<sup>(١)</sup> : دا وقع شئ من خمر في اناء حل ثم انقلب خمر  
 ذلك لانه خل حل ذلك . لحل أيضاً ماويل لروايه ابي بصير عن الصادق عليه  
 السلام أنه سأله عن الخمر يجعل خلا . قال . لا بأس ان لم يحمل فيها ما يعلها<sup>(٢)</sup> .  
 قال في التهذيب : معناه ان لا يحمل فيه من الحل ما يعلب عليه فيتوهم أنه  
 حل وليس به . وتأويل الشيخ بعيد . نعم المراد من الرويه الرد على ابي حنيفة ،

(١) النهاية : ٥٩٢ .

(٢) لكافي ٤٢٨/٦ ، الاستبصار ٩٣/٤ رواه عن عبيد بن زرارة ، التهذيب ١١٧/٩  
 ومبها فيها ما يعلها

(السابعة) لا يحرم الربوبات والاشربة وان شمم منها رائحة المسكر . ويكره الاسلاف في العصير . وأن يستأمن على طبخه من يستحله قبل أن يذهب ثلثاه ، والاستشفاء بمياه الجبال الحارة التي يشم منها رائحة الكبريت .

فانه عده اذا وقع خمري حل ، استهلكه حتى لا يؤخذ فيه طعم الخمر حل أبصاً . هذا ، وأبكر ابن ادريس<sup>١</sup> قول الشيخ وقال : اذا وقع الخمر في الحل بجمس الحل بالاحماع فكيف يظهر بالقلاب الخمر السابق له .

فقال بعض الفصلاء : قول الشيخ ليس بمستبعد ، لان الخمر المبائن اذا انقلب حلا كان الممزوج أولى بالانقلاب ، لان طبيعة الحل فاعل خارجي انصمت الى الفاعل الذاتي في الخمر فيكون أقوى من الذاتي وحده ، واذا زالت الحمرة عن الخل زالت النجاسة لزوال سببها .

وفيه نظر ، لا بأسلم أن الخمر الممزوج اذا انقلب زالت خمريته لكن لا نسلم زوال نجاسته مطلقاً ، بل نزول نجاسة الخمرة اما نجاسة الحاصلة بملاقة الحل النجس أولاً فلا ، والانقلاب مزيل لنجاسة الخمر لا للنجاسة غيره .

(الرابعة) قال بعض المتقدمين : ان الخمر اذا عصره يهودي مثلاً يظهر مع انقلابه خلا . وليس بشيء ، لان نجاسة مباشرة اليهودي مادية لنجاسة الخمر بالوع ولا يلزم من روال أحد النجاستين بسبب خاص روال النجاسة الاخرى .

قوله : ويكره الاسلاف في العصير وان يستأمن على طبخه من يستحله قبل أن يذهب ثلثاه

هنا مسألتان :

(١) السرائر : ٣٧٣ .

(الاولى) قل الشيخ في الهدية<sup>(١)</sup> يكره الاستلاف في العصير ، لانه لا يؤمن  
 أن يطله صاحبه ويكون قد تغير الى حال الحمر ، بل يسمى أن يبيعه بدأب يد .  
 قال ابن ادريس<sup>(٢)</sup> : السلف انما يكون في دمة النائع ، فلا يصح هذا لتعليل ،  
 لانه اذا صار عصير معين حمراً أو حلاً علم اليه عيأ أخرى .  
 واعتذر العلامة<sup>(٣)</sup> للشيخ بأنه أراد بيع عصير بعينه وشرط عليه النائع تأخير  
 التسليم وتسميته سلفاً مجاراً ويريد حقيقة السلف ، ويكون سبب كراهيته سرعة  
 تغيره فجاء أن يتعذر على النائع تسليم ما في ذمته عند الاجل .  
 (الثانية) هل يؤتى على طبع العصير من يستحل شربه قل دهاب ثلثيه أم لا ؟  
 قال الشيخ<sup>(٤)</sup> لا يبحر لانه لا يقبل شهادته في ذلك ولا في غيره ، ونسبه ابن ادريس<sup>(٥)</sup> .  
 وقال المصنف بكراهيته . والاول أحود ، لرواية معاوية بن عمار عن الصادق  
 عليه السلام<sup>(٦)</sup> .

(١) النهاية : ٥٩١ .

(٢) الراثر : ٣٧٣ .

(٣) المختلف ، الجزء الرابع : ١٣٦١ .

(٤) النهاية : ٥٩١ .

(٥) الراثر : ٣٧٣ .

(٦) الكافي ٤٢١/٦ ، التهذيب ١٢٢/٩ .

## كتاب الغصب

والنظر في امور :

(الاول) الغصب هو الاستقلال باثبات اليد على مال الغير عدواناً.

قوله : الغصب هو الاستقلال باثبات اليد على مال الغير عدواناً  
المعنى لمة أحد الشيء طلباً ، نقول غصبته منه وعصبته عليه بمعنى ، والاعتصاب  
مثله ، والشيء غصب ومغصوب . وشرعاً عرف تعريفات :  
« ١ » - ما ذكره المصنف .

« ٢ » - أخذ مال الغير على جهة التعدي .

« ٣ » - الاستيلاء على مال الغير بغير حق . ولا حاجة الى العدوان ، بل  
يثبت الغصب من غير عدوان كمودع لس نوب الغير غلطاً .

« ٤ » - الاستيلاء على مال الغير بغير اذنه ، وهو أعم من كل تقدم وتعريف المصنف  
أسد ، اذ ذلك هو المتبادر الى الدهن عرفاً . قوله « الاستقلال باثبات اليد على مال  
الغير » يشمل المغصوب والامارات جمع ، وتقييده بالعدوان يحرح الامارات .  
وتحريمه معلوم عقلاً ، وهو ظاهر من مسألة التحسين والتقييح . وشرعاً : اما

ولا يضمن لومنع المالك من امساك الدابة المرسلة . وكذا  
لومنعه من القعود على بساطه ويصح غصب العقار كالمقول ويضمن  
بالاستقلال به .

من الكتاب قوله : ولا تأكلوا أموالكم بيسكم بالباطل<sup>(١)</sup> ، واما من السنة الشريعة  
فقوله صلى الله عليه وآله : لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه<sup>(٢)</sup>  
ثم ان الفقهاء يطلقون الغصب على ما ذكر وعلى ما يشبهه من المصنوعات ،  
اما بالاتلاف مباشرة أو تسيياً واما بالنقص بالعقد العاسد .

قوله : ولا يضمن لومنع المالك من امساك الدابة المرسلة وكذا لومنعه  
من القعود على بساطه

أي فاتفق تلف الدابة والبساط ، وذلك لانه لم يستقل ثابت اليد عليهما بل  
رفع يد المالك ، وذلك غير كاف في الضمان .

وقال العلامة<sup>(٣)</sup> يحتمل لضمان وان لم يسم غصباً . لان الدابة والبساط لا يتحفظان  
بأنفسهما بل يحفظ المالك ، فاد رفع يده ففقد ال سبب الحفظ فيضمن .

قوله : ويصح غصب العقار كالمقول ويضمن بالاستقلال به  
يريد بالصحة ما يقابل الامتاع ، أي يتصور وينحقق غصب العقار برفع  
يد المالك والاستقلال به ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من غصب شراً من  
الأرض طوقه من سبع أرضين<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة البقرة : ١٨٨

(٢) التكمي ٢٧٤/٧ ، الفقيه ٦٦/٤

(٣) القواعد ، اول كتاب الغصب صرح هناك بعدم الضمان وقال : ولومع غيره من  
امساك دابته المرسلة فتلفت او من القعود - إلى أن قال - لم يضمن .

(٤) كراعمال ٦٣٩/١٠ اخرجه بطرق مختلفة عن مصادر مختلفة باختلاف يسير  
في اللفظ .

ولو سكن الدار قهراً مع صاحبها ففي الضمان قولان ولو قلنا  
 بالضمان ضمن النصف . ويضمن حمل الدابة لو غصبها ، وكذا  
 الأمة . ولو تعاقبت الأيدي على المغصوب فالضمان على الكل ،  
 ويتخير المالك .

وقال بعضهم : لا يتصور غصب العقار بل الاستيلاء عليه غصب لمفعله وتظهر  
 الفائدة في ضمان العين لو تلفت لابسها . نعم استشكل العلامة في التذكرة<sup>(١)</sup> تحقق  
 غصب العقار بمجرد ادعاء المالك وإجراجه من حيث أن النحلة وتسليم المفتاح  
 قصر في البيع فليكن غصباً ، ومن أنه لا يسمى غصباً عرفاً لعدم الاستيلاء بالدخول .  
 قوله : ولو سكن الدار قهراً مع مالكها ففي الضمان قولان ، ولو قلنا  
 بالضمان ضمن النصف

القولان للشيخ في المبسوط<sup>(٢)</sup> ، أحدهما عدم الضمان لأنه قد : لو مد زمام  
 اللفة من مكان إلى مكان وصاحبها راكب عليها لم يضمنها لأنه لم يزل يده عنها ،  
 ولا فرق بين الصورتين . واختاره المصنف في الشرائع<sup>(٣)</sup> وتعليله أن يد العاصب  
 غير مستقلة ، لأن استقلالها إما يحصل برفع يد المالك ولم يرفع .  
 وفيه نظر ، لأنه إن أراد باستقلال اليد عدم المشاركة فهو باطل والالزام عدم  
 الضمان على شخص اشترك في غصب شيء واحد ، وإن أراد به إثبات اليد على  
 وجه ترتفع به يد المالك فهو مصادرة على المطلوب ، لأن ذلك عين المتنازع فيه .  
 وثانيهما ضمان النصف . واختاره العلامة<sup>(٤)</sup> ، وعليه الفتوى ، لأن الغصب

(١) التذكرة ، البحث الثالث من الفصل الثاني من كتاب الغصب .

(٢) المبسوط ٧٣/٣ .

(٣) الشرائع ٢٥٢/٢ .

(٤) المختلف ، كتاب الغصب ٢٨١ ، لتذكره . بحث الثالث من الفصل الثاني من



والحر لا يضمن ولو كان صغيراً لكن لو أصابه تلف بسبب الغاصب  
ضمنه ، ولو كان لا بسببه كالموت ولدغ الحية فقولان .

هو اثبات اليد على ملك الغير عدواناً سواء رفع يده أو لم يرفع لكنه إذا لم  
يرفع يده المالك عنه ضمن النصف ، كما إذا كان له شريك في العصب .  
وينعز على هذا القول أنه لو كان المالك أكثر من واحد هل يلزم الغاصب  
النصف أيضاً أو بالنسبة ، فلو كان ثلثين لزمه الثلث وثلاثة لزمه الربع وأربعة لزمه  
الخمس . الأقرب الأخير ، كما لو تعدد الغاصب .  
والتحقيق بقضي الصمان على سببه ما استولى عليه واستقل به ان نصماً فنصف  
وان ثلثاً فثلث وان رباعاً فربع وهكذا .

قوله: والحر لا يضمن ولو كان صغيراً ، لكن لو أصابه تلف بسبب الغاصب  
ضمنه ولو كان لا بسببه كالموت ولدغ الحية فقولان

هنا مسائل :

(الاولى) ان الحر لا يضمن بالنصف ، لان المعضوب مال لما علم من تعريف  
العصب والحر ليس بمال صغيراً كان أو كبيراً .

( الثانية ) لا خلاف به لو أصاب الحر تلف بسبب الغاصب ضمنه كسائر  
الجنائيات من غير عصب .

(الثالثة) لو تلف الصغير لا بسببه فاما ان يموت موطئياً فهو غير مضمون  
عليه قولاً واحداً ، أو يموت بسبب خارجي من شأنه أن يضمن ضمانه عليه لا  
على الغاصب . وان لم يكن من شأنه الصمان كالحية والسبع فلشيخ<sup>١</sup> قولان في  
المسوط أحدهما عدم الصمان لان الحر غير مال فلا يضمن الا بالباشرة كما تقر في  
موضعه ، وانما العلة المساواة يوجب سقاء المعلول مع اعتصاده بأصابة الزمراء .  
وثانيهما الصمان ، لانه فعل سبب الانلاف بحيث لا يمكن الصغير الاحتراز عن

كتاب العصب .

(١) المسوط ١٠٥/٣ .

ولو حبس صانعاً لم يضمن أجرته، ولو انتفع به ضمن أجره  
الانتفاع . ولا يضمن الخمر لو عصبت من مسلم ويضمنها لو غصبها  
من ذمي . وكذا الخنزير . ولو فتح باباً على مال ضمن .

المؤذي كما هو الغرض فيكون ضامماً، كحافر الشر يقع فيها العير . وهذا اختيار  
العلامة في المختلف<sup>(١)</sup> والقواعد .

وتردد الشيخ في الخلاف<sup>(٢)</sup> قال : ولو قلنا بال ضمان كان قوياً .  
وهنا فوائد :

(الاولى) لمجتون والحرف عديم<sup>(٣)</sup> التعقل كالصغير لساواتهما له في عدم  
امكان التحرز من المؤذيات.

(الثانية) الكبير الذي له تعقل وقدرة عن البعد عن المؤذي لا يضمن . اللهم  
الا مع لالحاء الى ملاقاته المؤذي كالملقى في النار أو في السمعة مكتوماً .

(الثالثة) في قول المصنف «كالموت» ناسل، لانه يتناول الطبيعي بالاطلاق،  
خصوصاً وقد جعله نسباً للدع الحية، والطيمي كما قلنا عبر مصمون اجماعاً .

قوله : ويضمنها لو غصبها من ذمي وكذا الخنزير

الصغير حائد الى الحر، وفي لفظه ناسل ، اذا لم يبادر من لفظه ضمان عين  
الحر ، وهو باطل في حق المسلم بل المصمون هو قيمتها ، حتى أن الشيخ<sup>(٤)</sup>

قال : اذا أُلغى الذمي على مثله حمراً أو حريراً يضمن قيمة الحر لا مثله ، فالمسلم  
بالاولى أن لا يضمن العين .

(١) المختلف ٢٨١/١ .

(٢) الخلاف ١٧٩/٢ .

(٣) في بعض النسخ : وعديم التعقل .

(٤) المسوط ١٠٠/٣ .

ولا يضمن لو أزاله عن عاقل .

(الثاني) في الاحكام: يجب رد المعصوب وان تعسر كالخشبة في البناء واللوح في السفينة ، ولو عاب ضمن الارش . ولو تلف او تعذر العود ضمن مثله ان كان متساوي الاجزاء ، وقيمته يوم الغصب ان كان مختلفاً . وقيل: أعلى القيم من حين الغصب الى حين التلف وفيه وجه آخر ، ومع رده لا يرد زيادة القيمة السوقية وترد الزيادة

( فائدتان ) :

(الاولى) قال الفاضي حمر الدمى يضمن العاصب له مثلها مسلماً كان أو دميّاً . وليس بجيد على إطلاقه ، بل الذي يضمن المثل هو الدمى لا المسلم .

(الثانية) قال ابن الحبيد ادعص مسلم من مسلم حمر أصمى له قيمتها حلاً ، لأن يد المسلم المتصرف عليها ولذلك لو تحللت في يده حكم له بها . وليس قوله بشيء ، لأن الصمان اما يكون لما يملك والحمر لا يملكها المسلم .

قوله : ولا يضمن لو أزاله عن عاقل

المرقبين الصورتين قصد العاقل وهو ما شرع بعدم قصد المحبوس فالسبب أقوى .

قوله : ضمن مثله ان كان متساوي الاجزاء

هذا هو المشهور ، وتؤيده الآية في قوله تعالى « مثل ما اعتدى عليكم »<sup>١</sup> .

وقال ابن الحبيد القيمة أو المثل ان اختاره المالك .

قوله : وقيمته يوم الغصب ان كان مختلفاً ، وقيل أعلى القيم من حين

الغصب الى حين التلف ، وفيه وجه آخر

الاول : قول الشيخ في المبسوط<sup>٢</sup> لانه وقت الدخول في صانه .

(١) سورة البقرة : ١٩٤

(٢) المبسوط ٦٠/٣ . وبه قال في الخلاف ١٧٥/٢ ، ١٧٦ . وناقول الاول ايضاً

لزيادة في العين او الصفة . ولو كان المغضوب داية فعابت ، ردها مع الارش . ويتماوى بهيمة القاضي والشوكي ، ولو كان عبداً وكان الغاصب هو الجاني رده ودية الجنابة ان كانت مقدرة وفيه قول آخر .

والثاني : قوله في الخلاف والمسوط أيضاً ، واختاره ابن ادريس<sup>(١)</sup> ، واستحسنه المصنف في الشرائع<sup>(٢)</sup> ، وصححه السعيد ، لان الغاصب مأخوذ بأشق الاحوال لمكان تعديه فحاسب عقوبته بصمان الرائد ، ولانه مضمون عليه في جميع حالاته فالرائد مال تلف على المالك فيكون مضموناً على الغاصب . ولان نقص الصفة اما من سبب نقص بقيمة فيكون أولى بالصمان .

والثالث : وهو لوجه الآخر هو الصمان بقيمته يوم التلف ، قيل انه للمصنف . وبسه العلامة<sup>(٣)</sup> الى القاضي ، واختاره في المختلف . وبناه :

ان الغاصب مأخوذ برده العين يوم تلف ، ولو لم تلف العين لكان له ردها مع نقص قيمتها السوقية ونكون محررة ، فكذلك لو تلفت ينقل حق المالك الى قيمتها يوم التلف . نعم لو رادت القيمة يوم القصد أو فيما بين يوم القصد الى يوم تلف وتلفت العين ذلك اليوم يلزم الغاصب تلك الرقادة لامطلقاً لكنها لم تلف فلم يلزمه الزيادة . وهذا الوجه قريب والثاني مشهور .

قوله : ولو كان عبداً وكان الغاصب هو الجاني رده ، ودية الجنابة ان كانت مقدرة ، وفيه قول آخر

اذا حصل النقص على العين المعصومة في يد الغاصب ، فاما أن يكون العين

قال فيه راجع ١٦٧/٢ .

(١) المراتر ٢٧٦ .

(٢) الشرائع ٢٥٣/٢ .

(٣) المختلف ٢٧٧/١ .

حيواناً أو غيره . والثاني يردده الفاضل ويضمن أرضه وهو تعاوت ما بين القيمتين  
والأول إما أن يكون عبداً أو دابة ، والأول إما أن يكون العاصب هو الجاني  
أو غيره ، والثاني يلزمه المقدر الشرعي كما يجيء ، والأول - أعني كون الفاضل  
هو الجاني - قال الشيخ<sup>١</sup> يلزمه المقدر الشرعي أيضاً ، وقال المصنف يلزمه  
أكثر الأمرين من المقدر الشرعي والأرض ، واختاره العلامة في المختلف<sup>٢</sup> لأن  
صانع العاصب باعتبار المالية ، لما عرفت من مفهوم العصب فيلحق المفضوب  
بالأموال ويضمن قدر ما ينقص منه ، بخلاف ما إذا كان الجاني غير العاصب ، فإن  
ضمانه ليس باعتبار المالية ، فيلحق العبد بالأحرار ويلزمه المقدر ويلزم الفاضل  
الزائد باعتبار المالية .

والثاني - وهو أن يكون الحيوان دابة - قال الشيخ في المبسوط<sup>٣</sup> والمهابة  
للمالك الأرض ، وتعمه ابن إدريس<sup>٤</sup> والقاضي ، واختاره العلامة<sup>٥</sup> .

وقال الشيخ في الخلاف<sup>٦</sup> عليه في عين الدابة نصف قيمتها وفي العيين  
كمال القيمة وكذا ما في البدن منه إنسان . والوجه أن الدابة لاحقة بالأموال فيضمن  
في بقصها الأرض . والرواية التي تمسك بها الشيخ ضعيفة ، ويمكن حملها على  
ما إذا كان المقدر متساوياً للأرض .

(١) المبسوط ٩٨/٣ .

(٢) المختلف ٢٧٩/١ .

(٣) المبسوط ٦٢/٣ .

(٤) السرائر ٢٧٧ .

(٥) المختلف ٢٧٩/١ ، قال فيه إذا جنى لفاضل على لدابة كان عليه الأرض .

(٦) الخلاف ١٦٨/٢ .

ولو مزج الزيت بمثله رد العين . وكذا لو كان بأجود منه ،  
ولو كان بأدون ضمن المثل . ولو زادت قيمة المغصوب فهو لمالكه

قوله: ولو مزج الزيت بمثله رد العين، وكذا لو كان بأجود منه، ولو كان  
بأدون ضمن المثل

اد. مرج العاصب الزيت يربى آخر أقسامه ثلاثة :

« ١ » - أن يمزجه بالأدون . وهذا لا خلاف أنه من المال تندر العين .  
« ٢ » - أن يمزجه بالمساوي، للشيخ في المبسوط<sup>(١)</sup> قولان : أحدهما أن  
للعاصب الخيارين أن يعطي من عينه أو يعطيه مثله من غيره ، لأن عين مال المالك  
قد استهلك فسقط لروم حقه من العين فبتحير العاصب ويلزم المالك ما يدفع إليه  
أو لا تفاوت عليه . وثانيهما أن المالك يكون شريكاً للعاصب ، لأنه قادر على  
بعض عين ماله وبذلك الباقي، ولا معنى للتجبر مع وجود بعض العين، كما لو عصب  
صاعين فثلث أحدهما فإن المالك بأحد الموجود وبدل الثاليف ولا يلزمه أخذ  
بدل الكل كذلك في صورة البراع . وهذا اختيار المصنف والعلامة في المختلف<sup>(٢)</sup> .  
وفيه نظر ، لأن العين وإن وجدت لكن بتعدد تسليمها مفردة فليست كالصاعين  
وجاز أن يكون في ريث العاصب شبهة وإن ساواه في الماهية .

« ٣ » - أن يمزجه بالأجود . فهذا لا خلاف أن للعاصب الدفع من العين  
ويجب على المالك القول ، لاشتماله على الرابذة عن حقه مع تبرع العاصب بها .  
وهل للعاصب الدفع من غيرها مما يساوي مال المالك ويجب حيث يدفع على  
المالك القول أو لا تفاوت عليه أم لا ؟ يظهر من كلام الشيخ<sup>(٣)</sup> الأول ، ونعمه

(١) المبسوط ٨٠/٣ .

(٢) المختلف ٢٧٧/١ .

(٣) المبسوط ٧٩/٣ .

أما لو كانت الزيادة لانضياف عين كالصبيغ والآلة في الابنية أخذ العين الزائدة ورد الاصل ، ويضمن الارش ان نقص .

(الثالث) في اللواحق . وهي ستة :

(الاولى) فوائد المغصوب للمالك منفصلة كانت كالولد أو متصلة كالصوف والسمن ، أو منفعة كأجرة السكنى وركوب الدابة ، ولا يضمن من الزيادة المتصلة ما لم تزد به القيمة كما لو سمن المغصوب وقيمته واحدة .

---

ابن ادريس<sup>(١)</sup> . والاحود أن الخيار للمالك فله المطالبة بالعين بوجوه حقها والزيادة ترجع من الغاصب ، كما لو علم المد صبعة فان له أخذ عدة وان رادت قيمته وله المطالبة بالثلث من غيرها ، لما قلناه أولاً ولجوار اشتماله على مئة لا يجب تحملها . قوله : أما لو كانت الزيادة لانضياف (٢) عين كالصبيغ والآلة في الابنية أخذ العين الزائدة ورد الاصل ، ويضمن الارش ان نقص

اللام في العين للمهد ، أي العين المضافة . والصمير في أخذ ورد للغاصب . وهذا الحكم هو المشهور ذكره الشيخ<sup>(٣)</sup> واتباعه ، وقال بن الجيد ليس للغاصب قلع الصنع بغير إذن المالك فان لم يرض ودفع قيمة الصنع وجب على الغاصب قوله . واختاره العلامة في المختلف<sup>(٤)</sup> لأن عين مال الغاصب قد استهلك لعدم الانتفاع بنفسه مع استلزام القلع التصرف بغير إذن مالك الثوب .

---

(١) السرائر : ٢٧٦ .

(٢) الانضياف : الانضمام .

(٣) المبسوط ٧٧٢/٣ .

(٤) المختلف ٢٧٧/١ .

( الثانية ) لا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد او يضمنه  
وما يحدث من منفعه وما يزداد في قيمته لزيادة صفة فيه .

( الثالثة ) اذا اشتراه عالماً بالغصب فهو كالعاصب ولا يرجع  
المشتري بالثمن البائع بما يضمن ، ولو كان جاهلاً دفع العين الى  
مالكها ويرجع بالثمن على البائع وبجميع ما غرمه مما لم يحصل له

---

كيف ولو أعتد أرساً للغرس فعرسها المستعير ثم استعاد المالك الأرض وبذل قيمة  
الغرس أحر العارس على أحدهما عد<sup>١</sup> ، مع أنه اذن في العرس ، وفي  
صوره الراع لم يذن المالك بالصبي فكيف لا يجبر العاصب على أخذ قيمة  
الصبي ن بذل المالك مع ضرره بالقلع وعدم تصدده مير الاصل بقلع الغرس .  
قلت : ما ذكره العلامة حسن وتعليقه جيد ، لكن تمثيله بالأرض والعرس  
الرام للشبح ، والا فقد قال في القواعد<sup>٢</sup> الاقرب توقف تملك الغرس بالقيمة  
[أو الأبقاء بالاحرة] على الراسي منهما . ومع ما قال ، لأنه فرق بين العصب والعارية  
بعدم الادن في العصب وحصوله في العارية ، فإذا قول ابن الحنيد جيد وعليه  
الفتوى .

قوله : اذا اشتراه عالماً بالغصب فهو كالعاصب ولا يرجع بما يضمن<sup>٣</sup>  
أي لا يرجع على النافع بشيء مما يغرمه من الثمن قولاً واحداً في المشهور  
لأنه كالمسلف لما له بسبب علمه بالعصية وتسليط العاصب عليه . والتحقيق أنه

---

(١) المبسوط ٥٥/٣ .

(٢) القواعد ، الفصل الثاني .

(٣) كذا في الرصاص أيضاً ، وما في المختصر النافع - ط بمصر - ٤ : ولا يرجع  
المشتري بالثمن البائع بما يضمن .



في مقابلته عوض كقيمة الولد. وفي الرجوع بما يضمن من المنافع  
كموض الثمرة وأجرة السكنى تردد.  
(الرابعة) اذا غصب حباً فزرعه ، اوبيسة فأفرخت ، او خمراً  
فخللها ، فالكل للمغصوب منه .

---

ان كان الثمن ناقبأله الرجوع اليه ، لان البيع الفاسد لا يسمع المتبائعين من رجوع  
كل الى عين ماله ، وللمشتري حينئذ أن يرجع الى الثمن ، لان الناس مسيطون  
على أموالهم<sup>١</sup> .

**قوله : وفي الرجوع بما يضمن من المنافع كموض الثمرة وأجرة  
السكنى تردد**

يشأ من أنه ماض ثلاثاوي يستقر الصمان عليه ، خصوصاً وقد حصل له  
عوض ومن . أن الماصب قد عره نصف جاب الماشرة ويقوى الرجوع على  
السبب العار . وبحسب هذين الاحتمالين لشيخ قولان ، فالنوى على الثاني .

**قوله : اذا غصب حباً فزرعه اوبيسة فأفرخت او خمراً فخللها فالكل  
للمغصوب منه**

هذا هو الظاهر من مذهب الاصحاب ، ذكره المرتضى في الناصريات  
وان الجيد والشيخ في موضع من لموط<sup>٢</sup> ، واحتاره ابن ادريس<sup>٣</sup> . وهو الحق  
وعليه الفتوى لان العرج والزرع بماء ملك المالك والماء يتبع الاصل في الملكية.  
وانما قلنا ذلك لان لماء على قسمين : أحدهما ماء يبقى معه الاصل بكل

(١) البهاق ٢/٢٧٢ .

(٢) المبوط ٣/٥٦ .

(٣) الرائر : ٢٧٦ .

أخرته كالثمرة للحل، وثانيهما ساء يبقى معه لأصل بعض أجزائه وهو المادة وتعدد الصورة وتكتسب<sup>١</sup> المادة صورة أخرى وتسمى استحالة، وهو يجري مجرى تعبير الصفات كالسمن مثلاً . وكما أن المعصوب إذا سمن لم يملكه العاصب كذلك البيض إذا صار فرخاً والحب إذا صار صنبلاً .

وسنبيح قول آخر في المصوب والخلاف<sup>٢</sup> في كتاب العاصب أن ذلك كله للعاصب وعليه مثل الحب والبيض للمالك، لأن عين ماله قد نعت. قال: ومن قال أن الفرح عين البيض والزرع عين الحب فقد كابر والمعلوم خلافه، وهو مذهب أبي حنيفة .

قال العلامة<sup>٣</sup> هي المختلف : سب تملك العاصب الفرح إما أحداث فعل أو تحديد يد ، ولا شيء منهما بموجب للتملك : أما الأحداث فلا به أن كان فعل العاصب لزم أنه إذا أحصها بدجاجة المالك أو أذن المالك للغير في الإحصان والدجاجة والبيض للمالك أن يملك المحصن الفرح وليس كذلك أجمعاء، وإن كان فعل الدجاجة لزم أنه إذا عصب المالك الدجاجة وأحصها بيضة منه أن يملكها صاحب الدجاجة وليس كذلك أيضاً أجمعاء. وأما تحديد اليد فلا به لو كان موجباً للملك لكان العاصب مالكاً لماعصه وإن لم يغير صفة وليس كذلك أجمعاء . ثم قال : وقول الشيخ أن العين قد تملك، ليس بجيد، لأنها لو تملك لم يحصل لها تمام بل استحالة .

قوله « من يقول أن الفرح عين البيضة والزرع عين الحب فقد كابر » خارج عن الانصاف، لانا لا ندعي أن هذه الأعيان هي تلك الأعيان باقية على الصفات،

(١) في بعض النسخ : وتلبس المادة .

(٢) المصوب ١٠٥/٣ ، الخلاف ١٧٨/٢ .

(٣) المختلف ٢٧٨/١ .

(الخامسة) اذا غصب أرضاً فزرعها فالزراع لصاحبه وعليه أجره الأرض ولصاحبها الرقبة الغرس والزمامه طم الحفرة والأرض ان نقصت ولو بذل صاحب الأرض قيمة الغرس لم تجب اجابته

بل يقول ان المادة واحدة والتعبير اما هو في الصفات والحواس وبعض الذاتيات .

وفيه نظر ، اذ لقائل أن يقول سب التمسك مجموع ما ذكرت لا كل واحد واحد مما ذكرت ، وأنت ما أظله . وأيضاً للشيخ أن يقول : اني أردت ما تلفت حين ما قلته من الاستحالة .

وقوله « قول الشيخ من يقول ان الفرح عين البصيرة فقد كابر ، انه خارج عن الانصاف » للشيخ أن يقول اذا كانت الصورة مقومة للعين وقد سدت فكيف تكون عين المعصوب باقية فأنت الخارج عن الانصاف ، وان أردت بقاء العين بقاء المادة بحالها فهو مسلم لكنه ليس بمفصّل لقول الشيخ ، لان له أن يقول : لم قلت انه اذا كانت المادة باقية وهي ملك المعصوب منه كانت الصورة أيضاً له ، وليس التراجع الا في ذلك . ان قال ان الصورة لا يتبع الاصل ويجري مجرى الثمرة ، فهو ما ذكرناه أولاً . والتطويل مستغن عنه .

قوله : لو غصب أرضاً فزرعها فالزراع لصاحبه وعليه أجره الأرض هذا هو المشهور ، وعليه انعقد الإجماع اليوم ، ولا يعلم فيه خلافاً الا ما يحكي عن ابن الحبيد ان لصاحب الأرض ان يرد ما حصره الزارع ويمسك الزرع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من ررع في أرض قوم يميز ادهم فله بعقته وليس له من الزرع شيء<sup>(١)</sup>.

(١) سنن الترمذي ٦٤٨/٣ ، سنن ابن ماجة ١٨٢٤/٢ ، سنن أبي داود ٢٦١/٣ . الا ان

(السادسة) لوتلف المغصوب واختلفا في القيمة فالقول قول الغاصب . وقيل : قول المغصوب منه .

والحق الاول ، لانه بناء ملك الراع وهو الدر فينبه في الملك والارض والماء والهواء والشمس معدات لصيرورة الدر ررعاً ثم حأ بالتدريج والفاعل هو الله سبحانه ، فهو بمنزلة من عصب دحاجة وأحصى على يبصر له فانه يملك الفرح وعليه أجرة الدحاجة ، وكذلك اذا عصب أرضاً ودرأ فزرعه فيها يتبع الزرع البذر ولا يكون للغاصب شيء .

والحر الذي تمسك به ابن الحبيد ان ثبت صحته حمل على ما اذا ررعها بدرمات الارض كما قيل . لكنه غير صحيح ، لانه حيثد مترع فلا يستحق شيئاً ، فالاولى حيثد منع الضرر .

قوله : لو تلف المغصوب واختلفا في القيمة فالقول قول الغاصب . وقيل القول قول المغصوب منه

الاول قول ابن ادريس<sup>(١)</sup> . وهو الصحيح ، لان الغاصب مكر لما ادعاه المالك من الرباذة فيكون القول قوله لاصالة البراءة من الرائد . والثاني للشيخين في الهابة واسفعة ، لان ادالك أعرف بقيمة ماله من الغاصب وليس بشيء .

جملة « فله بفقته » بعد حصة « وليس له من الزرع شيء » وفي ابن ماجه بدل « منه بفقته »  
« وترد عليه بفقته » .

(١) المرائر : ٢٧٨ .

## كتاب الشفعة

وهي استحقاق في حصة الشريك لانتقالها بالبيع .  
والنظر فيه يستدعي أموراً :

---

قوله : (الشفعة استحقاق) حصة الشريك لانتقالها بالبيع  
الشفعة<sup>١</sup> لغة مأخوذة من إرادة ، لأن سهم الشريك يريد ما يصم إليه ،  
فكانه وتر نصار شفعا .

- 
- (١) في المختصر النافع ٤ بمصر : استحقاق في حصة الشريك .  
(٢) في المالک ٢٦٩/٢ الشفعة مأخوذة من قولك شفع كذا بكذا إذا جعله شفعا  
به ، كأن الشفع يجعل فيه شفعا سصب صاحبه ، ويقال اصل الكلمة التفرقة والاعانة ،  
ومنه إشاعة والشميع ، لا كل واحد من الوزرين يتقوى بالآخر ، ومنه شاة شافع التي  
معه ولدها لتقويها به . انتهى .  
في لسان العرب : ومن أبو العباس عن اشتقاق الشفعة في اللغة يقال ، اشفعة إريادة  
وهو أن يشفعك فيما تطلب حتى تصبه إلى ما عليك من زيده وتشفعه بها أي أن تزيد به أي  
أنه كان وترأ واحداً فضم إليه ما راده وشفعه به .

(الاول) ما تثبت فيه . وتثبت في الارضين والمساكن اجماعاً  
وهل تثبت فيما ينقل كالثياب والامتعة؟ فيه قولان ، والاشبه بالاعتصار  
على موضع الاجماع وتثبت في النخل والشجر والابنية تبعاً للارض .

---

وشرعاً قال العلامة في القواعد<sup>(١)</sup> : هي استحقاق الشريك انتزاع حصة  
شريكة المنقلة عنه بالبيع .

وفيه نظر ، لانقصه بأنه قد يستحق الشريك حصة شريكه المنقلة عنه بالبيع  
لا بسبب الشفعة بل بسبب آخر كالارث وغيره ،

وتعريف المصنف لا يتنص بذلك ، لانه على الاستحقاق انتقالها بالبيع  
ليخرج عنه ما كان الانتقال لا بالبيع بل بغيره من الواقف كالهبة والاصداق  
والصلح وغيرها .

قوله : وتثبت في الارضين والمساكن اجماعاً ، وهل تثبت فيما ينقل  
كالثياب والامتعة ؟ فيه قولان ، والاشبه بالاعتصار على موضع الاجماع وتثبت  
في الشجر والنخل والابنية تبعاً للارض

هذا قول الشيخ في الخلاف والمبسوط<sup>(٢)</sup> ، واختاره ابن حنبل ، وهو ظاهر  
سلار .

وقال المرتضى وابن الحنيد والفتي والمقاصي وابن ادریس<sup>(٣)</sup> ، وهو ظاهر  
كلام الشيخ في النهاية<sup>(٤)</sup> انها تثبت في كل مبيع سواء كان مما ينقل أولاً .

---

(١) القواعد ، اول كتاب الشفعة .

(٢) الخلاف ١٨٠٦٢ ، المبسوط ١٠٦/٣ .

(٣) المرائر : ٢٥٦ .

(٤) النهاية : ٤٢٣ .

وفي ثبوتها في الحيوان قولان ، المروى : انها لا تثبت . ومن  
فقهاءنا من أثبتها في العبد دون غيره . ولا تثبت فيما لا ينقسم كالعصايد  
والحمامات والنهر والطريق الضيق على الاشبه .

وقال المرتضى ن ذلك مما انفردت به الامامية وقال اما بابويه<sup>(١)</sup> لاشعة  
في سبية ولا طريق ولا حمام ولا رحي ولا نهر ولا ثوب ولا في شيء مقسوم ،  
وتثبت في غير ذلك .

قوله : وفي ثبوتها في الحيوان قولان المروى انها لا تثبت ، ومن  
فقهاءنا من أثبتها في العبد دون غيره

دل ما بابويه<sup>(٢)</sup> والشيخ في النهاية تثبت في الحيوان ، وقال في المبسوط<sup>(٣)</sup>  
بعدم الثبوت ، وتبعه اس حمزة وسلاز ، ومسنده ما رواه الحلبي صحيحاً عن  
الصادق عليه السلام انه سئل عن مملوك من شريكس مبيع أحدهم نصيبه فيقول  
صاحبه أأحق به اله ذلك ؟ دل نعم اذا كان وحداً فقبل له : في الحيوان  
شبهة فقال : لا ؛ وهذه حجة من أثبتها في العبد دون غيره ، ولا تعلم من هو .

قوله : ولا تثبت فيما لا ينقسم كالعصايد والحمامات والنهر والطريق  
الضيق على الاشبه

المبيع من العقار اما أن يمكن قسمه أولاً ، والاول اما أن يكون مقسوماً  
قل البيع ولا شفعة فيه اجماعاً ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم . دا وقعت

(١) المقص ، ١٣٥

(٢) مرآة في تمحيب السائلين من المبيع والنهاية .

(٣) المبسوط ١٠٦/٣

(٤) الكافي ٢١٠/٥ ، التهذيب ١٠٦/١٧ ، الاستبصار ١١٦/٣ ، الوسائل ٣٢١/١٧

المحدود فلا شفعة<sup>١</sup>، أو غير مقسوم. فهنا بحثان :

( لاول ) أن يكون غير قابل للقسمة كالعصائد والحمامات والطريق الصيق  
قل المرتضى والعاصي وابن ادريس<sup>٢</sup> ثبوت الشفعة فيه ساء على ثبوتها في  
كل مبيع، وقل المصنف والعلامة<sup>٣</sup> بعدم ثبوت، وهو المحتار وعليه الفتوى  
لوجوه :

« ١ » - أن عرص النارع بالشفعة اذ انه ضرر المالك بالقسمة لو أردھا  
المشتري ، وهذا الضرر متلف فيما لا يقسم فلا شفعة فيه .

« ٢ » - أصالة بقاء الملك على ماله وثبت الشفعة محال له فيعتذر الى  
دليل .

« ٣ » - ما رواه السكوبي مؤثراً عن الصادق عليه السلام قل : قل رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا شفعة في سفينة ولا في بحر ولا في طريق<sup>٤</sup> .  
( الثاني ) أن يكون قبلاً للقسمة وباع قبل القسمة ، وهذا ثبت فيه الشفعة ،  
خلاقاً لابن بابويه . لنا وجوه :

« ١ » - العلة المذكورة ، وهي لزوم ضرر القسمة للشريك .

« ٢ » - ما رواه موسى عن بعض رجاله عن الصادق عليه السلام قل :  
الشفعة جائزه في كل شيء من حيوان أو رص أو متاع<sup>٥</sup> . خرج من ذلك ما عدا

(١) مسانحة ١٨٣٤/٢ سنن الترمذي ٦٥٢/٣ سنن أبي داود ٢٨٣/٢ وبها  
برهانة وصرفت الطرق

(٢) الررائر : ٢٥١

(٣) القواعد اول كتاب الشفعة .

(٤) الكافي ٢٨٢/٥ التهذيب ١٦٦/٧ الاستبصار ١١٨/٣ الوسائل ٢٢٢/١٧

(٥) الكافي ٢٨١/٥ لقيه ٤٦/٣ التهذيب ١٦٤/٧ الوسائل ٣١٩/١٧ .



العقار للخلاف فيه يبقى الباقي .

« ٣ » - روى جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الشععة فيما لم يقسم<sup>(١)</sup> . والمعنى هنا بمعنى عدم الملكية ، إذ لو كان بمعنى اللب لزم ثبوتها في القسم الأول وهو باطل ، وأقو به في تمام الخبر : إذا وقعت القسمة والحدود صرقت الطرق فلا شععة .

إذا عرفت فليحك الأقوال في محل الشععة :

« ١ » - قول المرتضى ومن تبعه ثبوتها في كل مبيع منقولا كان أو غيره منقسماً أو غيره .

« ٢ » - قول الشيخ في المصوط والخلاف<sup>(٢)</sup> ومن حمزه ، واحتصاصها بما لا يقبل من الأرضين والمساكن وثبتت في شجر والأشياء تبعاً للأرض ، والمستند رواية طلحة بن زيد<sup>(٣)</sup> عن الصادق عن الناقع عن علي بن عيسى السلام قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشععة بين الشركاء في الأرضين والمساكن وقال : لا ضرر ولا ضرار<sup>(٤)</sup> .

« ٣ » - ثبوتها في كل مبيع عدا ما لا يمكن قسمته ، وهو قول الشيخ في النهاية<sup>(٥)</sup> .

« ٤ » - قول أبي بابويه لأشعته في سمعة ولا طريق ولا حمام ولا رحي ولا نهر ولا ثوب ولا في شيء مقسوم وثبتت في غير ذلك .

(١) سنن أبي ماجة ٨٣٤/٢ ، سنن أبي داود ٢٨٥/٣ .

(٢) الخلاف ١٨٠/٢ ، المبوط ١٠٦/٣ .

(٣) الكافي ٢٨٠/٥ ، التهذيب ١٦٤/٧ ، وفيه . عن عقه بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(٤) النهاية : ٤٢٤ .

ويشترط انتقاله بالبيع فلا تثبت لو انتقل بهبة أو صلح أو صداق  
أو صدقة أو اقرار .

« ٥ » - قول ابن ادريس ثبوته في كل مبيع الا الهبة وما لا يقسم كالثياب  
والحيوان .

« ٦ » - قول سائر ثبت فيما يصح قسمته خاصة .

« ٧ » - قول ابن ابي عمير ثبوته في كل مبيع وإن أقسم .

قوله : ويشترط انتقاله بالبيع فلا تثبت لو انتقل بهبة أو صلح أو  
صداق أو صدقة أو اقرار

هذا هو المشهور بل المجمع عليه ليوم . وبظاهر كلام ابن الحبيب ثبوت  
الشفعة بالنقل لحضه وإن لم يكن بمقد معاوضة . وكأنه يحتج بأن حكمة  
شرعها موحدة في جميع صور الانتقالات مثبت فيه .  
وفيه نظر ، لأن وجود الحكمة غير كاف لعدم الانصاف ، فالشارع صطلها  
بالبيع لكونه وصفاً منصوفاً كما صطل بفرض السعر وإن وجدت لشفة في  
غيره .

هذا مع أن لا يقول بالبيع في شرعيات وأريد مقلده رواية أبي بصير  
عن الباقر عليه السلام في الصحيح قال : سألت عن رجل تزوج امرأة على بيت  
في دار له وفيه ملك الدار شركاء قال : حائره وله ولا شفة لأحد من  
الشركاء عليها . وفي الاستدلال بهذا الحديث نظر ، أحوار أن يكون يعني الشفعة  
لكثرة الشركاء .

ولو كان الوقف مشاعاً مع طلق فباع صاحب الطلق لم تثبت للموقوف عليه وقال المرئضي : تثبت ، وهو أشبه .

( الثاني ) في الشبيع ، وهو كل شريك بحصة مشاعة قادر على الثمن . فلا تثبت للدمى على مسلم . ولا بالحوار ، ولا العاجز عن الثمن ، ولا فيما قسم وميز الا بالشركة في الطريق او النهر اذا بيع أحدهما او هما مع الشقص .

---

قوله : ولو كان الوقف مشاعاً مع طلق فباع صاحب الطلق لم تثبت للموقوف عليه ، وقال المرئضي تثبت

قال الشيخ ' بعدم الثبوت للموقوف عليه لعدم الحصر . حيث فيه ، وقال المرئضي ثبت لانه ما ثبت الا ، وفصل اس ادريس ' فقال بالثبوت ان كان المستحق واحداً وبعدمه ان كان اكثر ، واحاراه العلامة ' وعليه الفتوى .

قوله : ولا بالحوار

حالف من ي عمل في ذلك محتجاً بوجود السب وهو لحوف من سوء عشرة بداحل ، ولما تقدم من رويته طبعه من ريد ' وأجيب بأن وجود الحكمة غير كاف كما تقدم ، فلا بد من ضابط وهو هنا الشركة .

قوله : ولا فيما قسم وميز الا بالشركة في الطريق او النهر اذا بيع احدهما او هما مع الشقص

(١) الموطأ ٢/١٤٥

(٢) الرائر : ٢٥٣

(٣) المختف ، الجزء الثاني ٢٢٨

(٤) التهذيب ٧/١٦٧

وثبت بين شريكين ، ولا تثبت لما زاد على أشهر الروايتين .

هذا أيضاً مما أجمع عليه الأصحاب لم يحالف فيه إلا ابن أبي عقيل محتجاً برواية منصور بن حازم عن الصادق عنه السلام ، وهي غير دالة على مراده لاحتصاصها بالشئ مع الشركة في الطريق وبحسب قول به ، ويحتج على بطلان قوله بما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا وقعت الحدود فلا شعنة<sup>(١)</sup> . فإن احتج بما روي عنه عليه السلام : الحار أحق شعنة حاره<sup>(٢)</sup> . أحبب بأنه مع مسلم صحة الحديث هو محتمل ، لأن المراد هو أحق بالعرض عليه لأنه لا بد من أصمار فيس أصمار في<sup>(٣)</sup> ، أي أحق بالأحد بالشعنة أولى من قولنا أحق بالعرض عليه ، إذ المراد بالحار الشريك ، ولذلك نسمى الزوجة جارة لغة لمشاركتها للزوج في العقد ، قال الأعشى :

أيا جارتني بيني فأنك طائفة<sup>(٤)</sup>

يسمى بذلك عقيب العقد وإن كانت بالمغرب والروح بالمشرق .

قوله : وثبت بين شريكين ولا تثبت لما زاد على أشهر الروايتين

(١) قد مر في ص ٧٧ .

(٢) سنن ابن ماجه ٨٣٣/٢ ، سنن أبي داود ٢٨٦/٣ ، سنن الترمذي ٦٥١/٣ فيه الجار أحق بشعنته

في بعض الروايات : الجار أحق بشعنته ، أخرجه ابن ماجه ٨٣٤/٢ والترمذي ٦٥٣/٣ وأبو داود ٢٨٦/٣ وهو الصحيح . القرب والياء في « سبعة » حصة أحق لالسبب أي الجار أحق بالداد المأقية أي القرية

(٣) في بعض النسخ : ما مثل .

(٤) هو قول يرب قد لا عشي مع اختلاف النقل في أوله وآخره . قبل أنه قد سمي في الجاهلية امرأته جارة فقال :

ولو ادعى غيبة الثمن أجل ثلاثة أيام ، فإن لم يحضره بطلت . ولو  
قال انه في بلد آخر ، أجل بقدر وصوله وثلاثة أيام مالم يتضرر

روى بن محبوب في افعيه عن طلحة بن زيد عن الصادق عن الباقر عن علي  
عليهم السلام : ان الشععة على عدد الرجال<sup>١</sup> . وروى عفة بن خالد عن الصادق  
عليه السلام قال : قصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشععة بين  
الشركاء<sup>٢</sup> . وعمل بها الصدوق<sup>٣</sup> وابن الجنيّد .

وروى يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان صحبياً عن الصادق عليه  
السلام قال : لا يكون الشععة الا لشريكين ، ثم ناسما ، فاذا صاروا ثلاثة فليس  
لواحد منهم شععة<sup>٤</sup> .

ومثله عن الصادق عليه السلام : اذا كان الشيء بين الشريكين لا عبرهما

يا جارتا بيني فانك طافقه ومزقة ما دمت فينا وواقفه

وهذا البيت ذكره الجوهري وصدره

ايا جارتا بيني فانك طافقه

قال ابن بري : المشهور في الرواية :

ايا جارتا بيني فانك طافقه كذا في امور الثامن عا دوطارقه

اقول : ذكر لشرب اختلاف بعض النسخة وفي لسان العرب وقال به : و امرأة حارة  
روحها لانه مؤسر عليها و مرما ان يحسن ليه وان لا يتدى عليها لانها مسك بعقد حرمة  
الصهر وصار روحها جارها لانه يجيرها وينتها ولا يتدى عليها .

(١) اخرجه في لقيه ٤٥/٣ بسند عن النوهي عن لسكوبي عن جعفر عن ابيه عن  
آله عن علي عليهم السلام قال الشععة على عدد الرجال التهذيب ١٦٦/٧

(٢) انظر ص ٧٩

(٣) لقيه ٤٦/٣ ، المقنع : ١٣٥

(٤) الكافي ٢٨١/٥ ، التهذيب ١٦٤/٧ ، الاستبصار ١٦/٣ ، الوسائل ١٧/٢٢٠

فباع أحدهما بحسبه فشريكه أحق به من غيره ، فان راد على الاثنين فلا شفعة لأحدهم ' وعمل على ذلك ثلاثة واتبعهم وابس ادريس <sup>١٢</sup> والمصنف والعلامة <sup>١٣</sup> .

وعليه الفتوى ، لأصله بقاء المنت على مالكة ، ولحصول الاجتماع بعد الصدوق وبن الحيد ، فيكون حجة على بطلان الثبوت مع لكثرة . ولأن نقض بعدم الشفعة فيما راد أكثر الروايات به أشهر .

وبحاث عن الروايتين أما بالحمل على الثنية ، أو بحمل الرجال والشركاء على اثنين كما هو كذلك لغة ، أو بإرادة تعميم الحكم للرجل والشركاء لا بإرادة الشركاء هي ملك واحد .

هنا فائدتان :

(الاولى) ان مع القول بالثبوت مع لكثرة هل ثبت على قدر السهام أو على عدد الرؤوس ؟ قال ابن الحيد : لا أول والصدوق ، الثاني .

(الثانية) ان لصدوق في لفتح حص الشفعة مع الكثرة بغير الحيوان ، أما في الحيوان فأنتها بين اثنين لا غير ، لرواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال : لا شفعة في حيوان إلا أن يكون لشريكه واحد <sup>١٤</sup> .

وفي تخصيصه بظر ، لأن تخصيص الحيوان بالذكر في اشتراط وحدة شريك لا يستلزم في الحكم عدمه من المبيع ، وصعب ، يقول بدليل الخطاب .

(١) الكافي ٢٨١/٥ ، التهذيب ١٦٤/٧ ، العنبر ٤٦/٣ ، الاستبصار ١١٦/٣ ،

الوسائل ٣٢١/١٧

(٢) الراتب : ٢٥٠

(٣) المختلف ، الجزء الثاني ٢٢٥

(٤) العنبر ٤٦/٣ في بعض نسخ ورقة واحدة ، بن ديه ، رد واحد ،

المشتري. وتثبت للعائب والسفية والمجنون والصبي وبأخذ لهم الولي مع الغبطة ، ولو ترك الولي فبلغ الصبي أو أفاق المجنون فنه الاخذ .  
(الثالث) في كيفية الاخذ وبأخذ بمثل الثمن الذي وقع عليه العقد .  
ولو لم يكن الثمن مثلياً كالرقيق والحواهر اخذه بقيمته . وقيل : تسقط الشفعة استناداً الى رواية فيها احتمال

**قوله : وبأخذ بمثل الثمن الذي وقع عليه العقد ولو لم يكن الثمن مثلياً كالرقيق والحواهر اخذه بقيمته ، وقيل تسقط الشفعة استناداً الى رواية فيها احتمال**

احراز المصنف مذهب الشيخ في المبسوط والمعبد<sup>١</sup> وفي واس دريس<sup>٢</sup> استناداً الى عموم أدلة الشفعة ، وقال لشيخ في لنهاية والحلاف<sup>٣</sup> واس حمزة بالسقوط استناداً الى رواية علي بن رثاب عن الصادق عليه السلام في رجل اشترى داراً برقيق ومناخ وبر وجوهر قال ليس لاحد منها شفعة<sup>٤</sup> .  
وهذا يعني كما يحتمل كون الثمن غير مثلي كذا يحمل عدم الشركة في الدار نفسها ولا في طريقها وهو الراجح ، لان لفظة « داراً » لا تصدق على بعضها الا محضاً ، أو يحمل أيضاً كثرة الشركاء .

ويقل الابی<sup>٥</sup> لرواية علي وجه آخر ، وهو بدل داراً « دراهم » وجعل وجه

(١) المبسوط ١٠٧/٣

(٢) المقنعة : ٩٧

(٣) الررائر : ٢٥٠

(٤) المبسوط ١١١/٣ ، الحلاف ١٨٣/٢ وما سبه الى النهاية لم يعله بعد الفحص .

(٥) الفقه ٤٧/٣ ، التهذيب ١٦٧/٧ . قرب الاب : ٧٧ . لومائل ٣٢٤/١٧ .

(٦) رجع اول كتاب الشفعة من كتاب كشف الرموز ، وهو نقل لرواية هكذا : رجل

وللشفيع المطالبة في الحال ، ولو آخر لا لعذر بطلت شفيعته وفيه قول آخر. ولو كان لعذر لم يبطل. وكذا لو توهم زيادة ثمن أو جنساً من الثمن

سقوط الشفعة كون الدراهم هي المبيع. فإن صبح بقله فهو كما قل والا فالعذر أنه تصحيف .

وبصر بعض لفصلا القول بسقوط بأصله بقاء الملك على ما كانه وعدم التسلط عليه حرج من ذلك ما حصرح بالاحصاع فيبقى الباقي ، ولأنه أخذ مال بالباطل ، لقوله « ولا تأكلوا أموالكم سكم بالباطل إلا أن يكون تحارة عن تراص منكم »<sup>١</sup> وأحد الشفيع ليس تحاره عن تراص ، لأن الواحد ليس برصا المشتري فيكون أخذاً بالباطل .

وفي نظر ، لأن الأصل يحرج عنه بالدليل وقد تقدم ، وانتفاص الشيء بالشفعة في الثمن المثلي .

فائدة : إذا أخذ بالقيمة قبل يوم العقد ، وقبل يوم الإخذ ، وقال السعيد : الأعلى من حين العقد إلى وقت الدفع لأنه أحد قهري ، والفقير على الأول قوله : وللشفيع المطالبة في الحال ولو آخر لا لعذر بطلت شفيعته ، وفيه قول آخر

القول بأنها على الفور مذهب الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف<sup>٢</sup> ، وتبعه القاضي وابن حمزة ، وعليه الفتوى لوجه :

« الأول » أنها حق مبني على التصق لعدم ثبوتها في كل شيء ، ولأنها أخذ

شترى دهم بريق ومناع ويروى جوهر لرواية

(١) سورة النساء : ٢٩

(٢) النهاية : ٤٢٤ ، المبسوط : ١٠٨/٣ ، الخلاف : ١٨٢/٢ .



مال الغير بغير رضاه ، والتراخي نوع توسعة فلا يباسها .

« الثاني » انه لولا الفورية لزم اصرار المشتري ، لعدم اقد مه على عمارة ملكه والتصرف فيه لتجويره في كل وقت اشتراعه ، والصرر معي بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا صرروا ضموا<sup>(١)</sup> .

« الثالث » رواه الجمهور من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : الشفعة لمن واثبها<sup>(٢)</sup> . أي عاجلها .

« الرابع » رواية علي بن مهزيب عن ابي جعفر عبه السلام انه سأل عن رجل طلب شفعة أرض فذهب على أن يحضر المال فم يصر فكيف يصنع صاحب الارض ان أراد بيعها أبيها أو ينتظر محي شريكه صاحب لشفعة ؟ قال : ان كان معه بالمصر فيستظر به ثلاثة أيام فان آناه المال والا فليبع وطلعت شفعته في الارض ، وان طلب الاحل الى أن يحمل المال من بلد لى بلد آخر فيستظر به مقدار ما سافر لرحل لى ثلث البلده ويصرف وريده ثلاثة أدم اذا قدم فان وافاه والا فلا شفعة له<sup>(٣)</sup> .

روحه لدلاله أنه حكم بالبطلان بعد الثلاثة الى أخرها للعدر ، ولو كان الشفعة على التراخي لم تبطل بالتأخير مطلقاً لعدم القتال بالعرف .

وقال المرنصى واس ناموه واس الحيد واس ادرسى انها على التراخي لا تسقط الا بالاسقاط كسائر الحقوق من الذبن والوديعة وعبرهما ، ولاها مسه عن البيع وبيع ثابت فيشت مسه ولا تسقط الا بالاسقاط .

(١) الكافي ٥ / ٢٨٠ ، ٢٩٢ .

(٢) لم نجده في المصادر التي عندنا .

(٣) التهذيب ٧ / ١٦٧ ، الفقيه ٣ / ٤٧ .

فبان غيره ، وبأخذ الشفع من المشتري و دركه عليه . ولو انهدم المسكن او عاب بغير فعل المشتري أخذ الشفع بالثمن او ترك وان كان بفعل المشتري أخذ بحصته من الثمن . ولو اشترى بثمان مؤجل قيل : هو بالخيار بين الاخذ عاجلاً والتأخير ، وأخذه بالثمان فسي محله وفي النهاية يأخذ الشقص ويكون الثمن مؤجلاً ويلزم كفيلاً ان لم يكن مائتاً وهو أشبه . ولو دفع الشفع الثمن قبل حلوله لم يلزم

والجواب . عن الاول بأن الحقوق مختلفة لوجود الفرق ، وعن الثاني ان أردت بالثبوت الثبوت مطلقاً فهو مسموح بل هو ثبت في الزم الاول وهو غاية الحدود و لحدوث بطل وقت الغاء وان أردت بالثبوت في الزمن الاول فمسم لك لا تثبت مسه فيه ، وأصالة الغناء اما تكون حجة اذا لم يعارضه دليل لأمطلقاً .

قوله : واذا اشترى بثمان مؤجل قيل هو بالخيار بين الاخذ عاجلاً والتأخير وأخذه بالثمان في محله . وفي النهاية (١) يأخذ الشقص ويكون الثمن مؤجلاً ويلزم كفيلاً ان لم يكن مائتاً وهو أشبه

لقول قول التبع في الميسوط والحلاف<sup>(٢)</sup> ، وهو قول المعيد<sup>(٣)</sup> والقاضي وابن ادریس<sup>(٤)</sup> .

وفيه نظر ، لان الحبير المذكور يستلزم القول بتراخي طلب الشفعة واللامر

(١) النهاية : ٤٢٥

(٢) الميسوط ١١٢/٣ ، الحلاف ١٨٣/٢

(٣) النقرة : ٩٧

(٤) الرائر : ٢٥١ .

## البائع أخذ. ولو ترك الشفيع قبل البيع لم تبطل .

باطل لما تقدم فكذلك المعلوم والملازمة ظاهره .

والثاني - أعني قوله في النهاية - نقله في المبسوط والخلاف عن بعض أصحابنا، والظاهر أنه ابن الحبيد وأحارده العلامة محتجاً بأن القول بالتحجير المذكور يستلزم أحد محذوريين، أما إسقاط الشفعة على تقدير ثبوتها، أو الرام الشفيع بزيادة لا موجب لها . وكلاهما باطلان، بيان الملازمة : أن إن جوبها لسه لأحجب لزم الأمر الأول وهو باطل لما تقدم أنها على العموم، وإن لم يجوز له ذلك الرماء بزيادة صفة هي تعجيل الشئ من غير موجب . وفيه نظر، لأن تحوير أحد سببين على العيس عبر لتحجير بينهما، والحصم قائل بالتحجير .

قوله : ولو ترك الشفيع قبل البيع لم تبطل

هذا قول ابن ادریس<sup>(١)</sup>، لأن ذلك ترك قبل الاستحقاق فلا يلزم، كما لو أسقطت لمرأه لمهر قبل التزويج وقال الشيطان وابن حمزة دلتلان، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل للشريك أن يبيع حتى يستأذن شريكه، وإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به . وجه الاستدلال أنه علق الاستحقاق على عدم الاستئذان فلا تثبت معه، ولأن الشفعة شرعت لأرلة تصرر عن الشريك وقد لم يرده ذلك على عدم التصرر فلا تثبت للشفيع . وليس ذلك من باب إسقاط حتى يتوقف على الاستحقاق كالأبراء من الدين .

والأول محتمل لعلامة في القواعد والمجمل<sup>(٢)</sup>، وعليه الفتوى

(١) المختلف، الجزء الثاني : ٢٢٨ .

(٢) المراتب : ٢٥٢ .

(٣) القواعد، الفصل الرابع في المستند، المختلف، الجزء الثاني : ٢٢٨ .

أما لو شهد على البائع أو بارك للمشتري أو للبائع أو أذن في البيع  
ففيه التردد . والسقوط أشبه .

ومن اللواحق مسألتان :

قوله : أما لو شهد على المالك أو بارك للمشتري أو للبائع أو أذن في  
البيع ففيه التردد والسقوط أشبه

بشأ من ظهور أمانة الرضا بالبيع في كل واحد من هذه ، فيستلزم استقرار  
ملك المشتري والشفعة مافية لذلك ومن أن الرضا بالبيع قد يكون نمها دأ  
لشوت الشفعة فلا يذبحها .

والحق أن الشهادة والاذن لا يستلزمان إسقاطاً ، لأنه تمهيد لشوت طاهراً ،  
وإذا المباركة للبائع أو للمشتري فإن فاست العودية فهي مسقطه والا فلا .

إذا هرقت هذا فاعلم أن للأصحاب هنا أقوالاً :

(الاول) قل الشح في الشهادة<sup>(١)</sup> واس حمرة تطل بالشهادة والمباركة .

(الثاني) قال في المسوط لا تطل بالمباركة والا بالوكالة في البيع ولا  
بفحان الدرك .

(الثالث) قال اس ادريس لا تطل مع الشهادة والا بالاذن في البيع .

(الرابع) قول المصنف انها تنفط بكل واحد من الصور . والتحقيق أن  
كلما فاني العودية فانه يطل والا فلا .

(١) النهاية : ٤٣٤ .

(الاولي) قال الشيخ : الشععة لانورث . وقال المفيد وعلم  
الهدى : تورث ، وهو أشبه . ولو عفا أحد الورثة عن نصيبه أخذه الباقيون  
ولم تسقط .

قوله : قال الشيخ ( ١ ) الشععة لانورث ، وقال المفيد ( ٢ ) وعلم الهدى  
تورث ، وهو الأشبه

حجة الشيخ رواية طلحة بن زيد عن الصادق عن القدر عن علي بن سنان  
أنه عليهم أنه قال : لانورث الشععة<sup>٣</sup> ولأنها ان علقت بملك الموروث لم  
تسوت الشععة بملك الغير وهو باطل ، وان علقت بملك الوارث فهو باطل أيضاً  
لعدم كونهم شركاء عند البيع فم يحصل سبب لاستحقاق وهو بيع الشريك  
حصته .

وحجة المفيد والمرئضي عموم أدلة الارث ، ولأنها حق من الحقوق  
فتورث كبيرها من الولاء والحبسار . وهو اختيار المصنف والعلامة ، وعليه  
الفتوى .

وبحاث عن حنفي الشيخ بصعب طلحة ، فانه سري ، واختيار أن يعزل  
الاستحقاق بملك الموروث وانتقال الاستحقاق الى الورث بالموت .  
هذا اذا لم يتأخر المطالبة عن البيع والموت مع علم الوارث ، أما مع  
التأخير وعلمه فلا شععة لأنشائها على الور كما تقدم

( ١ ) النهاية - ٤٢٥ .

( ٢ ) المغتنة : ٩٧ .

( ٣ ) الفقيه ٤٥ / ٧ ، التهذيب ١٦٧ / ٧ .

(الثانية) لو اختلف المشتري والشفيع في الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه لانه ينتزع الشيء من يده .

قوله : لو اختلف المشتري والشفيع في الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه لانه ينتزع الشيء من يده

هذا قول الشيخين ، والنقي . واختاره اس ادريس<sup>١</sup> ، لان لشفيع يدعي متحذق الحصة شمس معين والمشتري يكره ويده عليها ، فيكون القول قوله مع اليمين .

ونفاذ أن يقول: بل القول قول الشفع لانه مكر لريادة يدعيها المشتري واليمين على من مكر . وتؤيده قول الشيخ وإيهما اذا أقام بينة بعمل بينة المشتري ، وادان كذلك يعني أن يكون لقول قول الشفع عند عدم البينة . ويمكن أن يحذف : بأن الشفع لم أن يدعي العلم أولا ، فان كان الثاني لم يصح حله ، لما تقدم أنه لا يمس إلا مع العلم ، وان كان الاول فكذلك لان الاختلاف في فعل المشتري وهو أعلم به .

(١) النهاية : ٤٢٨ ، المقنة : ٩٧ .

(٢) المراتر : ٢٥١

## كتاب أحياء الموات

### قوله : كتاب أحياء الموات

الأرض غير المستعم بها لعطلها يقال لها : موات وموتان<sup>١</sup> يفتح الميم والواو، وأما بضم الميم وسكون الواو فهو لموت الدريع، ويقال رحل موتان بالضم والسكون إذا لم يفهم

إذا عرفت هذا فاعلم أنه نقل الجمهور في صحيحهم عنه صلى الله عليه وآله وسلم : من أحيى أرضاً ميتة فهي له قضاء من الله<sup>٢</sup>.

وفي الحديث أيضاً : موتان الأرض لله ورسوله، فمن أحيى منها شيئاً فهو

١) قال في شأن العرب والموتان من الأرض ما لم يستخرج ولا اعتمر على المثل وأرض ميتة وموات من ذلك. قال، وفيه لغتان سكون الواو وفتحها مع فتح الميم. والموتان كالحيوان ورثاً وضد ميتاً

٢) أخرجه الترمذي ٦٦٣/٣ وليس فيه : قضاء من الله، والبخاري في الصحيح - انظر شرح لكرمانى - ١٤٩/١٠ - اعتمد في هذا المسمى نادياً وقال عمر . من أحيى أرضاً ميتة فهي له . وقال مصحح سنن الترمذي لم يخرج من أصحاب الكتب الستة أحد سوى الترمذي .

والعالم ملك لأربابه لا يجوز التصرف فيه إلا بأذنه . وكذا ما  
به صلاح العالم كالطريق والشرب والمراح .

والموات ما لا ينفع به لعطلته معالم يحر عليه ملك أو ملك وباد  
أهله ، فهو للإمام لا يجوز أحيائه إلا بأذنه ، ومع أذنه يملك بالاحياء .  
ولو كان الإمام غائباً فمن سبق إلى أحيائه كان أحق به ، ومع وجوده  
له رفع يده ويشترط في التملك بالاحياء : ألا يكون في يد مسلم ،

له<sup>١١</sup> .

وعلى ذلك إجماع المسلمين ، وعد أصحابنا أن الموات من الأرضين  
للإمام ولا يحوز أحيائه إلا بأذنه ، ومع أذنه يصير ملكاً للمأذون له وأذنه شرط .  
قوله : ولو كان الإمام غائباً فمن سبق إلى أحيائه كان أحق به ومع  
وجوده له رفع يده

ظاهر هذا الكلام بوجه مناقضة لقوله من قبل ومع أذنه يملك بالاحياء ،  
لأنه إذا ملكه لم يكن لأحد رفع يده أماماً كان أو غيره لقوله صلى الله عليه وآله  
وسلم : الناس مسلطون على أموالهم<sup>١٢</sup> .

ويمكن أن يجاب : بأن المراد يملك بالاحياء منافع الأرض لا رقبته بل  
الرقبة للإمام فله حينئذ رفع يده المحي إن قصت المصلحة ذلك ، وهذا حاصل ما  
قاله الشيخ في « النهاية »<sup>١٣</sup> وفيه نظر .

(١) كتر المال ٨٩١/٢ عن البيهقي ١٤٣/٦

(٢) البحار ٢٧٢/٢

(٣) النهاية : ٤٢٠ .



ولا حريماً لعامر، ولا مشعراً للعبادة كعرفة ومنى، ولا مقطعاً ولا محجراً  
والتحجير يفيد أولوية لأملاً مثل أن ينصب عليها مرزباً . وأما  
الأحياء فلا تقدير للشرع فيه ويرجع في كيفيته إلى العادة .  
ويلحق بهذا مسائل :

(الأولى) : الطريق المبتكر في المباح إذا تشاح أهله فحده :  
خمسة أذرع ، وفي رواية سبعة أذرع .

#### قوله : والتحجير يفيد أولوية لأملاً

هذا هو المشهور ، ونقل المصنف والعلامة <sup>١</sup> عن بعض المتأخرين - قيل  
إنه ابن سنا - أن التحجير أحياء يفيد ملكاً . وليس بشيء ، لأن لملك فرع الأحياء  
والتحجير شروع في الأحياء .

ومعنى إعادته التحجير أولوية أنها تكون مرفوعة ، فإن أحياءها ملكها ولم يكن  
لأحد رفع يده وأحيائها مادام أثر التحجير باقياً ، فلو عفى أثره هل لغيره أحيائها ؟  
الحق نعم ، لزوال موجب الأولوية .

#### قوله : وفي رواية سبع أذرع

هذه رواية مسمع بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال : قصي رسول الله في الطريق إذا تشاح عليه أهله فحده سبع  
أذرع <sup>٢</sup> . ومنه روى السكوني عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله

(١) القواعد ، كتاب أحياء الموات ، المجلد ٢ / ١٥

(٢) الكافي ٢ / ٢٩٥ ، التهذيب ٧ / ١٤٤

( الثانية ) حریم بشر المعطن : أربعون ذراعاً ، والناضح ستون ذراعاً ، والعين الف ذراع . وفي الصلبة خمسمائة .  
( الثالثة ) من باع نخلاً واستشى واحدة كان له المدخل اليها والمخرج ومدى جرائدها .

وآله وسلم<sup>١</sup> ، وعليها فتوى الشيخ وناضه .

وأما الخمس فرواه ابو العباس النفاق عن الصادق عليه السلام قال : ادع شاح قوم في طريقك قال بعضهم سبع أدرع وقال بعضهم اربع أدرع . قال الصادق عليه السلام : لا بل خمس أدرع<sup>٢</sup> . واختار العمل بها المصنف لأنها أصح طريقاً من الأولتين .

قوله : حریم بشر المعطن أربعون ذراعاً ، والناضح ستون ذراعاً والعين ألف ذراع ، وفي الصلبة خمسمائة

هذا التحديد هو المشهور ، وعليه دلت الروايات وعمل الأصحاب . وروى ابن الحبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : حریم الشراذ كانت حفرته في الجاهلية خمسون ذراعاً وإن كانت حفرته في الإسلام محسوس وعشرون ذراعاً . وقال ابن الحبيد : حریم الناضح قدر عمقها لاجل ممر الناضح . وقال كلاماً معناه ان التحديد في ذلك بناء على لعالم لانه اذا أراد أحد أحداث شريح شر قديمة يتصرر انقديمة بسب عدم جريان الماء انبها له معه وان كان اكثر من الحدين ، وان لم يتصرر بها ليس له معه وان كان أقل منه . وبؤده ما رواه محمد بن عبيد بن محبوب قال . كتب رجل الى العقبه عليه السلام في رجل

(١) الكافي ٢٩٦/٥ ، التهذيب ١٤٥/٧

(٢) التهذيب ١٣٠/٧

(الرابعة) اذا تشاح أهل الوادى في مائه حبسه الاعلى للمخل  
الى الكعب وللزراع الى الشراك . ثم يسرحه الى الذى يليه .  
(الخامسة) يحوز للانسان أن يحمى المرعى في مثكه خاصة،  
وللامام مطلقاً .

(السادسة) لو كان له رحاً على نهر لغبره لم يحزله أن يعدل بالماء  
عنها الا برضاء صاحبها .

كانت له قناة في قرية فأراد رجل أن يحفر قناة أخرى فوقه كم يكون بينهما في  
العد حتى لا يصير لأخرى في أرض اذا كانت صلة أورشوة؟ فوقع عليه لسلام  
على حسب الا يضر أحدهما الآخر<sup>١</sup>

وهذه الرواية مع أنها خلاف المشهور مشتمة على كتابة رجل مجهول وكل  
من كتابه وجهالة الروي موثق للضعف مع أن التحديد أوسط وأقوى في  
رفع النزاع .

هذا والمراد بالمعطن مانع من الابل ، وبالصاح من تستقى منها بالابل .  
قوله: اذا تشاح أهل الوادى في مائه حبسه الاعلى للمخل الى الكعب  
وللزراع الى الشراك ثم يسرحه الى الذى يليه

هذا مضمون ما نصى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سيل ودى مهرور .  
وأفتى به الشيخ في النهاية<sup>٢</sup> ورواه عن عبيد بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام في  
(١) لكافي ٢٩٣/٥ ، الفقيه ١٥٠ / ٣ ، التهذيب ١٤٦/٧ ، رواه لأول عن محمد بن  
الحسين - بلق - محمد بن علي بن محبوب وفي الأول ايضاً روي ذيل الحديث في صدره .  
(٢) النهاية : ٤١٧

## التهديب<sup>١</sup>.

وقال في الميسوط<sup>٢</sup> : روى أصحابنا أن الاعلى يجرس الى الساق للسجل وللشجر الى القدم وللرعي الى الشراك .

اداعرفت هذا فلفظ «مهرور» بتقديم الراء المهملة على المنقطة ، قال الشيخ هو الموضع الذي يجتمع فيه ماء السيل ، ونقل ابن بابويه<sup>٣</sup> عن يثق به من أهل المدينة أنه وادي مهزور بتقديم المنقطة على المهملة ، قال ومسموعي عن ضيحي محمد بن الحسن أنه مهرور بتقديم المهملة ، وذكر أنه فارسي من هرز الماء وهو العاضل عن القدر المحتاج اليه .

قال بعض الفصلاء من المعجم : هذا يوافق المعنى دون اللفظ ، لأن العاضل من كل شيء يسمى بالعاربة هررة بالهاء دون الواو ، فكان ينبغي أن يقول ماء هررة . اللهم إلا أن يكون ذلك من تصرفات العرب .

وقال شيخنا الشهيد في دروسه<sup>٤</sup> أنه بالمهملتين ، وكأنه اخذ من قول الجوهري : والهزور الماء الكثير ، وهو الذي اذا جرى سمعت له هررة وهو حكاية جريه<sup>٥</sup> .

(١) التهديب ١٤٠/٧ ، الكافي ٢٧٨/٥ ، القية ٥٦/٣ .

(٢) الميسوط ٢٨٤/٣ .

(٣) القية ٥٦/٣ .

(٤) قال في الدروس ٢٩٥ . بذلك قصي لثبي على الله عليه وآله وسلم .

سيل وادي مهزور بالزاي اولائم الراء وهو بالمدينة الشريفة .

(٥) قال ابن الاثير . مهرور - بتقديم الميمجة - وادي بمى قريظة بالعجبار . قال : اما بتقديم الراء على الزاي لموضع سوق لمدينة تصدق به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين وذكره في معجم البلدان ٧٠١/٤ .

(السابعة) من اشترى داراً فيها زيادة من الطريق ففي رواية :  
ان كان ذلك في ما اشترى فلا بأس ، وفي النهاية ان لم يتميز لم  
يكن له عليه شيء . وان تميزرده ورجع على البائع بالدرك والرواية  
ضعيفة ، وتفصيل النهاية في موضع المنع ، والوجه : البطال . وعلى  
تقدير الامتياز يفسخ ان شاء ما لم يعلم .

قوله : من اشترى داراً فيها زيادة من الطريق ففي رواية ان كان  
ذلك فيما اشترى فلا بأس ، وفي النهاية (١) ان لم يتميز لم يكن عليه شيء  
وان تميزرده ورجع على البائع بالدرك ، والرواية ضعيفة وتفصيل «النهاية»  
في موضع المنع والوجه البطال ، وعلى تقدير الامتياز يفسخ ان شاء ما  
لم يعلم

أما الرواية مرواه العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (٢).  
ووجه ضعفها دلالتها على اباحة الابحور استباحته من طريق المسلمين .  
وفيه نظر ، لعمري أن يكون للام في « الطريق » للعهد ، أي الطريق المملوك  
وجاز أن يكون متسماً يريد على تقدير الشرعي فيكون على الاباحه ، فلا يصح  
ادخالها في الملك ، فأثبت امام عليه السلام يعني الناس لما علم من حالها  
وأما وجه منع تفصيل النهاية فهو أن عدم المير لا يصحفي الاباحه ، لما أحد  
من الطريق بل ينبغي رده وفعل الاحوط في ذلك .

وأما وجه البطال فلا حق الطريق اذا لم يتميز بالحدود كان ما وقع عليه  
البيع مما هو ملك الناح . فهو لا فسطل لبيع لجهاله .

وأما وجه حوار المسح على تقدير الامتياز فلاه يجب رد ذلك الى الطريق

(١) النهاية ٤٢٣

(٢) التهذيب ١٣٠ / ٧ .

(الثامنة) من له نصيب في قناة أونهر جاز له بيعه بما شاء .

( التاسعة ) روى اسحاق بن عمار عن العبد الصالح في رجل لم يزل في يده ويد آباءه دار ، وقد علم أنها ليست لهم ولا يظن مجيء صاحبها . قال : ما أحب أن يبيع ما ليس له ، ويجوز أن يبيع سكناه . والرواية مرسلّة ، وفي طريقها الحسن بن سماعة ، وهو واقفي . وفي النهاية يبيع تصرفه فيها ، ولا يبيع أصلها . ويمكن تنزيلها على أرض عاطلة أحياء غير المالك باذنه فللمحبي التصرف والاصل للمالك .

---

فيتمنع المسع على المشتري ، وذلك عيب موجب لحبارة . هذا كله على تقدير عدم تأويل الرواية بما ذكرناه

قوله : من له نصيب في قناة أونهر جاز له بيعه بما شاء

الصغير في بيعه عائد لى النصيب . وفي اطلاق حواز البيع هنا نظر ، لعدم إمكان التسليم وعدم العلم بقدر ما يسلم له بالقسمة . نعم يحوز الصلح على ذلك وكأنه أراد بالبيع مطلق المعاوضة بوع سائح .

قوله : ويجوز أن يبيع سكناه

أي يؤجرها ولا يبيع رقتها ، لأنه لا يملكها . وأطلق اسم البيع على الاجارة تجوزا .

## كتاب اللقطة

### وأقسامها ثلاثة :

#### قوله : كتاب اللقطة

وأقسامه ثلاثة: اللقطة<sup>(١)</sup> تكون القاف اسم للشيء الملقوط ، وهو المراد  
هـ . وفتح القاف اسم لأحد اللقطة ، أي كثير الالتقاط ، لأن فعله كذلك ، ومنه  
(١) قال في لسانك: اللقطة بفتح القاف وسكونها اسم للبال الملقوط هي ما ذكره  
جماعة من أهل اللغة منهم الأصمعي وابن الأثير وابن الفراء وأبو عبيد وقال الحسين : هي  
بالسكين لا غير ، وأما بفتح القاف فهي اسم للملقط ، لأن ما جاء على صلة فهو اسم الماعل  
كهجرة ولمرة وهزاة .

وكيف كان فهي محتصة لغة بالمال ، لكن لفقهاء تحوروا في إطلاقها على ما يشغل  
الادمي ، فتوزعوا أنواع الملقطات الثلاثة باسم اللقطة . ويشبههم جرى على المعنى القوي  
والفرد الإنسان الضائع بكتاب آخر وعنوانه بالقبيل .  
قال في المصباح المثير : والقاعة بالضم ما التقط من مال ضائع ، والقاط بحدو  
الهاء واللقطة وزن رطة كذلك قال الأدهري اللقطة بفتح القاف اسم الشيء الذي تجده  
ملقى متاحده ، قال وقد تولى جمع أهل اللغة وحده في التحوين التي أحرمها قال .

(الاول) في اللقيط : وهو كل صبي او مجنون ضائع لا كافل

له . وبشروط في الملقط التكليف . وفي اشتراط الاسلام تردد .

« ويل لكل همزة لمزة »<sup>(١)</sup> أي كثير الهمز واللمز .

**قوله : الاول في اللقيط**

يقال لقيط ومسود ، فالاول باعتبار أخذه ، لان فعلا هنا بمعنى المفعول ،

والثاني باعتبار ابتدائه ، فانه منبؤد أي مرمي .

**قوله : وفي اشتراط الاسلام تردد**

بشأ من أصالة عدم الاشتراط ، ولانه اعلم وحصاة وتربية فلا يشترط

الاسلام ، لجوار استرصاد الكفرة وحصتها حاضرة اجماعاً ولذلك اطلق

الاصحاب حوار الالتقاط من غير تفيد ، وهو فتوى الشيع في الخلاف .

ومن أنه ولا به وسيل على من حكم ناسلانه ، ولا سبل للكافر على المسلم

بالاية . وأيضاً ان الصبي بسب الصحة والتربية يميل الى اخلاق المربي وأقواله

وأفعاله ، فلا يؤمن حده عن الاسلام والقطرة .

والتحقيق أنه ان حكم ناسلام للقيط اشترط اسلام الملقط والا فلا .

وهل يشترط مع الاسلام العدالة أم لا؟ قيل نعم ، لما لا يؤمن من حياته بيبه

أو يملكه ، ولانه مقول القول في ما يوجد معه وفي الاتفاق عليه ، ولعاسق ليس أهلاً

للإمانة ، فينتزع من يده لو التفتة ويسلم الى عدله .

وقيل لا يشترط ، للاصل ولان المقصود التربية والحصاة وهذا يحصلان

بالعاسق . واحتاره لشيع في المسوط والخلاف<sup>(٢)</sup> على كراهية . وهو فتوى

(١) امره لمرأ من باب ضرب . عابه . واصله الاشارة بالعين ونحوها . وهو مزه هزأ

اغتابه في غيبته فهو هزاز .

(٢) المسوط ٣٤٠/٢ ، الخلاف ٢٤٥/٢ .



ولا يلتقط المملوك إلا بأذن مولاه. وأخذ اللقيط مستحب. واللقيط  
في دار الاسلام حر، وفي دار الشرك رق وإذا لم يتول أحداً فعاقلته

#### المصنف في الشرائع<sup>(١)</sup>

قوله : ولا يلتقط المملوك إلا بأذن مولاه

إذا لا ولاية له على نفسه فلا ولاية له على غيره ، ولأنه مشغول بخدمة سيده  
فلا زمان يصرفه في الحضانة . أما مع إذن المولى فلا منع .

قوله : وأخذ اللقيط مستحب

هذا اختيار المصنف في الشرائع<sup>(٢)</sup> ، لأصله عدم الوجوب . وقال  
الشيخ في المبسوط<sup>(٣)</sup> أحده واجب على الكفاية ، لأنه تعاون على البر فيكون  
واجباً لقوله تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى»<sup>(٤)</sup> ، والأمر حقيق في الوجوب .  
ولأنه دفع لضرورة المضطر فيكون واجباً ، كذلك الفتوى في المحمصة . واختاره  
العلامة<sup>(٥)</sup> وعليه الفتوى .

قوله : اللقيط في دار الاسلام حر وفي دار الشرك رق

المراد بدار الاسلام ما يبعد فيه حكم الاسلام ، فلا يكون فيها كافر الامم .  
ودار الكفر ما يبعد فيها أحكام الكفار فلا يوجد فيها مسلم الا مسلم . ولقيط الاولى  
حر مسلم ، ولقيط الثانية رق كافر ، إلا أن يوجد فيها مسلم ولو تاجراً أو أسيراً  
أو محبوساً مع اقامتهم ، ولا يكفي مجرد المرور بها

(١) الشرائع ٢/٢٦٧ .

(٢) الشرائع ٢/٢٦٧ .

(٣) المبسوط ٣/٣٣٦ .

(٤) سورة المائدة : ٢ .

(٥) القواعد : اول القطة .

روارثه: الامام اذا لم يكن له وارث ويقل اقراره على نفسه بالرقبة مع بلوغه ورشده . واذا وجد الملتقط سلطاناً استعان به على نفقته فان لم يجد استعان بالمسلمين . فان تعذر الامر اتفق الملتقط ورجع عليه اذا نوى الرجوع ، ولو ترع لم يرجع

#### قوله : فان لم يجد استعان بالمسلمين

هل يجب عليهم مسح فقد لسلطان بدل الفقه أم لا ؟ نردد المصنف في الشرائع في ذلك ، من أنه احسان وتعاون على البر فيكون واجباً عملاً بظاهر قوله تعالى « وأحسنوا » « وتعاونوا » لكن على لكفاية لا على الاعيان ، لما في ذلك من الشبهة والخرق ، ولأن العرض الامان اذا حصل من شخص سقط الوجوب من غيره . ومن أن الوجوب حكم شرعي يفق على دليل وليس ، ولاصله الرأفة من الوجوب . والقوى على الاول .

#### قوله : فان تعذر الامران اتفق الملتقط ورجع عليه اذا نوى الرجوع ولو تبرع لم يرجع

هل بشرط معصية الرجوع الاشهد ؟ قيل نعم ، وقال اس دريس لا يشترط . وهو الاولى ، من يقر موته لمكنا . اماه . نعم الاشهد أعوط له يسلم من يمين لو ادعى اللقيط لسرع ، ولا من هما وجود لسلطان وعانة المسلمين .

#### (١) الشرائع ٢٦٧/٢

(٢) اشارة الى الآية الشريفة « واحسنوا » قد يجب المحسنين سورة البقرة :

١٩٥

(٣) اشارة الى الآية الشريفة « وتعاونوا على البر والتقوى » سورة المائدة . ٢ .

(٤) لرائر ١٨٠ .

القسم الثاني - في الصوال : وهي كل حيوان مملوك ضائع .  
وأخذه في صورة الجواز مكروه . ومع تحقق التلف مستحب . فالبيع  
لا يؤخذ ، ولو أخذ ضمنه الأخذ . وكذا حكم الدابة والقرة . ويؤخذ لو  
تركه صاحبه من جهد في غير كلاء ولا ماء . ويملكه الأخذ .

#### قوله : وهي كل حيوان مملوك ضائع

أحرر بالمملوك عن الكلب لعقور و لحريز وبالصائح عما يوحد وعليه  
يد المالك أو ملتقط سابق .

#### قوله : وأخذه في صورة الجواز مكروه

أحد الصلاة قسماً حائر وغير حائر ، والثاني كالبيع إذا ترك من غير جهد  
في كلاء وماء وما في حكمه . فإن هذه لا يؤخذ لعونها على الامتناع من صغير  
السباع ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم حسن مثل عن الأبل الصول : مالك ولها  
معهما حدان وسقاؤهما<sup>(١)</sup> أي حمها وكرشها وفي رواية أخرى عن ابن مسعود :  
بطه وعائوه وحمه حدوه وكرشه سدوه<sup>(٢)</sup> . ولأول سيأتي أسامه .  
وأحد هذا مكروه الآن بحشى نلعه فصير طلقاً . واسأله بكرهه لقول علي  
عليه السلام : لا يأكل الصلاة إلا الصالون<sup>(٣)</sup> . وقول الصادق عليه السلام : لو ترك  
الصلاة لحاء صاحبها فأحدهما<sup>(٤)</sup> . إلى غير ذلك من الأحاديث .

قوله : ويؤخذ لو ترك صاحبه من جهد في غير كلاء ولا ماء ويملكه الأخذ

(١) التام ١٤٠/٥ ، التهذيب ٣٩٤/٦

(٢) الفقه ١٨٨/٣ ، التهذيب ١١٧/٦

(٣) التهذيب ٣٩٦/٦ ، أخرجه بإساده عن وهب عن حمزة عن يه عليه السلام .

(٤) التهذيب ٣٩٠/٦ .

لقطة البعير وما شابهه من الحيوانات الممتنعات على أقسام أربعة : الأول أن يترك من غير جهد في كلاء وماء ، الثاني أن يترك من غير جهد في غير كلاء ولا ماء ، الثالث من جهد في كلاء وماء وهذه الثلاثة لا يجوز أخذها لم تقدم من الحديث . الرابع أن يترك من جهد في غير كلاء ولا ماء .

فهذا يجوز أخذه على المشهور من الأصحاب ومسح ابن حمزة من أخذه كالثلاثة المتقدمة . محجاً برواية الحلبي عن الصادق عليه السلام صحيحاً قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : اني وجدت بعيراً . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : حقه حداؤه وكرشه سقاؤه فلا تهجه<sup>(١)</sup> .

وأحب : بالحمل على ما تقدم ، لرواية مسمع عن الصادق عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ترك دابته من جهد . فقال : ان كان تركها في كلاء وماء وأمن فهي له بأخذها حيث أصابها ، وان تركها في خوف وعلى غير ماء ولا كلاء فهي لمن أصابها<sup>(٢)</sup> وهذا وان لم يشترط فيه الجهد لكن ظاهر الخبر ذلك .

وهنا فوائد :

( الأولى ) لو أخذ الممّوع منه كان ضاماً له حتى يصل إلى مالكه أو إلى من يقوم مقامه من الوكيل أو الحاكم مع تعددهما ، فيحفظه الحاكم في الحمى ان رأى ذلك صلاحاً والاباحة وحفظ ثمنه .

( الثانية ) لو أخذ الحائر أخذه فهو له ولا يجب عليه دفع القيمة مع التلف إلى المالك لو طهر ، وان أقام به أو صدقه المنقط اجماً .

(١) الكافي ٥/١٤٠ ، التهذيب ٦/٣٩٤ .

(٢) الكافي ٥/١٤٠ ، التهذيب ٦/٣٩٣ .

وهل يجب رد العين مع وجودها ؟ امتشكك العلامة من أصالة بقاء الملك السابق ، ومن الحكم ملك الملتقط ، لقوله عليه السلام . فهي لمن أصابها . واللام حقيقة في الملك

( الثالثة ) الجهد أعم من المرض والكسر وغيرهما من أسباب العطب .  
( الرابعة ) رواية مسمع بن في الحاق الذابة بالعين في أقسامه المذكورة في لسمع والجوار ، وتردد المصنف في الشرع<sup>١</sup> في النقرة والحصار من وجود العلة في العين ، وهي قدرته على الامتناع فلا يحور أحدهما في موضع المصنف . وهو مذهب الشيخ في الخلاف<sup>٢</sup> . ومن اختصاص النهي بالعين بالحمل عليه قياس مع وجود الفرق بينهما وبين العين ، منه أكثر صبراً على الجوع والعطش وأقوى على الامتناع .

والعلامة جزم في التحرير<sup>٣</sup> بالحق النقرة ، واستشكل الحصار من عدم صبره عن الماء وعدم امتناعه عن الدئب ، فأشبه الشاة ودارق العين وأفتى في القواعد<sup>٤</sup> بالحق الثلاثة . وعليه القسوى

(الحامسة) لا بد في اناحة أخذ الجهود من فقد الكلاء والماء معاً ، فلو وجد أحدهما لم يجز الاحد . وإذا قلنا برد العين الموحودة مع ظهور السالك فليس له المطالبة بأجرة ماضى ولا الرجوع بقيمة الولد ولا عيه ولا للس ولا الصروف حياً بقيمة مع تجديد ذلك بعد ملك الملتقط .

(١) الشرائع ٢٦٧/٢

(٢) الخلاف ٢٤٣/٢

(٣) التحرير ١٢٥/٢

(٤) القواعد ، الفصل الثاني من الثالثة .

والشاة ان وجدت في الفلاة أخذها الواجد لانها لا تمنع من ضرر  
السباع ويضمنها . وفي رواية ضعيفة يحبسها عنده ثلاثة أيام فان جاء  
صاحبها والاتصدق بشئها .

---

قوله : والشاة ان وجدت في الفلاة أخذها الواجد لانها لا تمنع عن  
صغير (١) السباع ويضمنها

وفي رواية ضعيفة يحبسها عنده ثلاثة أيام فان جاء صاحبها والاتصدق بشئها<sup>٢</sup> .  
شرح هذا الكلام يتم بفوائد :

(الاولى) الشاة اذا وجدت في الفلاة حارأحدها : أما أولا فلانها لا تمتنع  
عن صغير السباع فهي في معرض التلف ، وأما ثانياً لفقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
حين سئل عن الشاة الصالحة في الفلاة : هي لك أو لحيك أو للذئب وما أحب أن أمسها<sup>٣</sup> .  
وفيه دلالة على كراهة الاحد . والمراد بالفلاة ما ليس بعاصر وسياتي تفسيره .  
(الثانية) انه مع الاحد يكون مخيراً بين الحفظ وأمانة وبين الدفع الى الحاكم  
ولاصحان في الصورتين ، وبين التملك . وهل تكون مصمومة حبشاً أم لا ؟ قيل  
نعم ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب  
مفس منه<sup>٤</sup> . وقوله أيضاً : على اليد ما أخذت حتى تؤدي<sup>٥</sup> .

---

(١) في المختصر المنافع - ط بمصر : من ضرر السباع .

(٢) أخرجه في التهذيب ٣٩٧/٦ .

(٣) الفقيه ١٨٨/٣ ، التهذيب ٣٩٤/٦ .

(٤) الكافي ٣٧٤/٧ .

(٥) مس ابن ماجة ٨٠٢/٢ ، مس الترمذي ٥٦٦/٣ ، مس ابى داود ٢٩٦/٣ .

وقبل لالأصالة البراءة، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: هي لك أولاً حيك  
أول الذئب . وهو مقتضى التملك .

واحتار المصنف ها الاول ، وتردد في الشرائع <sup>(١)</sup> . والاول احسوط .  
ولا منافاة بين الحكم بملئكها وانصاف مع حضور المالك ، وتكون العرامة  
حيث لقيمتها .

(ثالثة) هل له التملك قبل التعريف سنة ؟ قبل لا ، لعدم الامر بالتعريف في  
اللفظات . وقوى العلامة <sup>(٢)</sup> الجور قبل التعريف ، لقوله عليه السلام : هي لك  
أولاً حيك . ولم يذكر التعريف .

(الرابعة) عمران وهو ما فيه قري مسكونه <sup>(٣)</sup> وأهل طس <sup>(٤)</sup> قاطون . وهذا لا يجوز  
أحد غير الشاة منه من الصوال . ولا يعلم فيه خلافاً الا من شبح في المسوط <sup>(٥)</sup> ،  
فانه جور فيه وفيما كان متصلاً به نصف فرسح أحد الحيوان ممنعاً أولاً . ويتجبر  
الأحد بين الاتفاق تطوعاً أو الدفع الى الحاكم ، وليس له أكله  
والمشهور المسع الامع خوف تلف أو نهب فيجوز أحده حفظاً لمالكه  
على وجه الحصة .

أما الشاة فالظاهر أيضاً عدم جور أحدها منه . نعم لو أحدها احنسها ثلاثة أيام  
فان لم يظهر مالكها باعها وتصدق شمسها ، ويضمن ان لم يرص المالك على

#### (١) الشرائع ٢٦٩/٢ .

(٢) قال في القواعد . لتعريف واجب وقال بعد هذا : التاثل التملك ، وانما  
يحصل بعد تعريف حولاً وبية التملك على راي ولومدم قصد لملك بعد التحول ملك بعده .  
(٣) لطلب بفسنتين وسكون لذي بة العجل نشديه الحينة ويعوها ، والجمع  
اطباب مثل علق واحتاق

#### (٤) المسوط ٣٢٠/٢ .

وينفق الواجد على الصالة ان لم ينفق سلطان ينفق من بيت المال .  
وهل يرجع على المالك ، الاشبه : نعم .

الاقوى . وهل تملكها مع الصمان ؟ قال ابن دريس <sup>١</sup> نعم ، والوجه المبيع  
لأصالة المنع من مال المسلم .

واستشكل العلامة جوار البيع بغير إذن الحاكم أو الصدقة قبل الحول ،  
من إطلاق النص من غير اشتراط الأدن ولا مضي الحول ، ومن أن ذلك أحوط  
للبرائة وعدم التهم على مال الغير بغير إرادته ولا نادر من يقوم مقامه . وهذا أحوط .  
(الحامسة) الرواية المشار إليها وأما ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام <sup>٢</sup>  
وأنتى بمصوبها الشيخ في النهاية <sup>٣</sup> وظاهر المصنف ها أنها في الشاة اذا  
وحدث في العلة ، ولذلك استصعبها ، لسامانها النصوص الدالة على حلالها .  
والوجه العمل بها وحملها على ما وجد في العمران كما قلده .

قوله : وينفق الواجد على الصالة ان لم ينفق سلطان ينفق من بيت  
المال ، وهل يرجع على المالك الاشبه نعم

هذا قول الشيخ في النهاية <sup>٤</sup> ، واختاره المصنف والعلامة <sup>٥</sup> ، لوجوب  
حفظها المستلزم للاتفاق وأصالة براءة ذمته من الدل فله الرجوع . ومنع ابن  
ادريس <sup>٦</sup> من الرجوع اذا كانت في الحول لشرعه .

(١) السرائر : ١٧٨ ، ١٨٠ .

(٢) التهذيب ٦ / ٣٩٧ .

(٣) النهاية : ٣٢٢ .

(٤) نهاية . ٣٢٣ .

(٥) المحقق ، الجزء الثاني : ١٧٤ .

(٦) السرائر : ١٨٠ .



ولو كان للضالة نفع كالظهر أو اللبن قال الشيخ في النهاية : كان بأزاء ما انفق ، والوجه التقاص .  
القسم الثالث - وفيه ثلاثة فصول :

قوله : ولو كان للضالة نفع كالظهر أو اللبن قال في النهاية (١) كان بأزاء ما انفق ، والوجه التقاص

استند الشيخ في قوله إلى الرواية المتقدمة في الرهن عن السكوتي عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup> ، وقد تقدم ذكرها وصعب سدها وعدم دلالتها على المدعى .  
والحق مقال المصنف ، لأن لكل منهما حقاً عد صاحبه فيقاصد كسائر الحقوق .

قوله : القسم الثالث وهو ثلاثة فصول :

[ الفصل الأول . النقطة كن من صانع أحد ولا يد عليه ، فما كان دون الدرهم يتمتع به بغير تعريف ، وفي قدر الدرهم روايتان .  
نقطة غير الحرم أقسامها ثلاثة :

١ « دون الدرهم ، وهذا يسمع به حيث اجتمعاً . وهل يجب صمائه لو طهر المالك أم لا ؟ قل في النهاية<sup>٣</sup> والتقي لا لإباحته والإباحة تستغيب الصمان ، ولم يتعرض المعيد والشيخ في الخلاف وسائر ذلك . وقال ابن إدريس<sup>٤</sup> لا يجب صمائه ، وإذا أقام صاحبه البينة وجب رده عليه لأنه ملكه .

قبل عليه : أن ذلك تناقض ظاهر .

(١) النهاية : ٣٢٤ .

(٢) التهذيب ١٧٥/٧ ، القبة ١٩٥/٣ . أخرجه عن اسماعيل بن مسلم عنه عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(٣) نهاية : ٣٢٠ .

(٤) السرائر : ٧٨ .

وأجيب : بأن اسماء الصمان مع التلف ووجوب الرد مع بقاء العين ، فلا تناقض لاختلاف الشرط .

والاولى الصمان ، وهو مقرب<sup>١</sup> العلامة في القواعد<sup>٢</sup> ، لاصاله بقاء الملك على مالكه وعدم وجوب التعريف لا يستلزم عدم صمان ، لان عدم التعريف جراً أن يكون لقله المقدار واحتياح التعريف الى مؤنة . ويؤيده قول الباقر عليه السلام . من وحديثاً فهو له فيمنع به حتى يأتيه طائه فدا جاء طائه رده اليه<sup>٣</sup> . وجه الاستدلال به أنه ليس المراد رد عين للاجماع على عدم وجوبه ، فيكون المراد لقيمة . وليس المراد الدرهم فمراد ، لان لفاء لتعقيب في قوله « فيمنع به » والدرهم فمراد لا يتحقق فيهما ذلك الا بعد التعريف سنة وذلك تراخ ، فيكون المراد فمادون لعقب الانتفاع فيه فلو جازان بلامصل فيجب الصمان ، وهو المطلوب

« ٢ » مراد على الدرهم . وهذا لا يستلزم اجماعاً الا بعد التعريف .

« ٣ » قدر الدرهم لا عبر . قال لمصنف فيه روايتان ، وذلك يقتضي تنافي الرويتين في التعريف وعدمه ، ولم ينف الاعلى روايتين متفتين على التعريف : احدهما عن محمد بن ابي حمزة عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام<sup>٤</sup> ، وثانيتهما عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام . ولم ينف على ما بينهما . نعم فيه قولان قال الشيخ<sup>٥</sup> واسانويه و قدصي وابن ادريس بالتعريف ، وسائر النفي بعدمه والاول أقوى ، لاصاله عصمة مال المسلم الا بطيب نفس منه .

(١) كذا في بعض النسخ وفي بعضها الآخر : مقرب العلامة .

(٢) القواعد ، الركن الثالث من الفصل الثالث من القطة .

(٣) الكافي ١٣٨/٥ ، التهذيب ٣٩٢/٦ ، الوسائل ٣٥٤/١٧ .

(٤) الكافي ١٣٧/٥ ، التهذيب ٣٨٩/٦ ، الامتياز ٦٨/٣ .

(٥) المبسوط ٣٢٤/٣ ، المقنة : ١٠٠ ، المقنع : ١٢٧ ، السرائر : ١٧٨ . انهم

(الاول) اللفظة . كل مال ضائع أخذوا لايد عليه فمادون الدرهم  
 ينتفع به بغير تعريف وفي قدر الدرهم روايتان، وما كان ازيد ، فان  
 وجدته في الحرم كره أخذه وقيل يحرم ولا يحل أخذه الامع نية التعريف

قوله : وما كان اريد فبان وجده في الحرم كره أخذه ، وقيل يحرم  
 ولا يحل أخذه الابنية التعريف

عبارة تدل على أن التعصيل المستقدم لا يفرق فيه بين الحرم وغيره ، وما يقع  
 الفرق في الرائد . وهو ظاهر عبارة الشرح في النهاية<sup>١</sup> والقاصي وابن ادرس ،  
 واختاره الشهيد .

وطاهر المعيد وسانويه أن لفظة الحرم يجب تعريفها مطلقاً قلت أو كثرت  
 وهذا أولى ، والالم يفرق بين الحرم وغيره بمعنى خصوصيته خصوصاً على  
 القول بكرة لقطه كما صدره المصنف كلامه ، فان اللفظة مطلقاً مكروهة فلا تظهر  
 حينئذ للحرم خصوصية .

إذا عرفت هذا فاعلم أن الشرح في الخلاف<sup>٢</sup> أنى بكرة لفظة الحرم ،  
 وهو قول المعيد وابي باويه وسائر ، ومسندهم قول النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم . لا يحل لفظة الحرم الا لمسند<sup>٣</sup> . أي معرف .

قالوا إذا كانت قيمتها دون الدرهم لا يجب تعريفها . ويعلم من مفهوم هذا قول انه ان كانت  
 قيمتها درهماً يبيع .

(١) النهاية ٣٢٠ ، السرائر : ١٧٨ ، المقنة : ١٠٠ ، المسق : ١٢٧ .

(٢) الخلاف ٢/٢٤٥ ، المقنة ١٠٠ ، المسق ١٢٧ .

(٣) سنن ابن ابي ١٠٣٨/٢ ، صحيح البخاري - راجع الشرح للكرمانى ٧/١١  
 سنن ابى داود ٢/٢١٢ .

ويعرف حولاً فإن جاء صاحبه والأتصدق به عنه أو استبقاه أمانة ، ولا يملك . ولو تصدق به بعد الحول فكره المالك لم يضمن الملتقط على الأشهر . وإن وجدته في غير الحرم يعرف حولاً ، ثم الملتقط بالخيار بين التملك والصدقة وإبقائها أمانة . ولو تصدق بها فكره المالك ضمن الملتقط . ولو كانت مما لا يبقى كالطعام قومها عند الوجدان وضمنها وانتفع بها ، وإن شاء دفعها إلى الحاكم ولا ضمان .

وقال الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> لا يجوز أحد لقطة الحرم ، ومسنده رواية علي بن أبي حمزة عن الكاظم عليه السلام في رجل وجد ديناراً في الحرم فأخذه . قال : يشس ما صنع ، ما كان له أن يأخذه . قلت : إنني بذلك . قال : يعرفه . قلت : فإنه قد عرفه فلم يجد له ماغياً . قال : يرجع إلى بلده فيتصدق به على أهل بيت من المسلمين ، فإن جاء طالبه فهو له ضمان<sup>(٢)</sup> .

قوله : ولو تصدق به بعد الحول فكره المالك لم يضمن الملتقط على الأشهر

هذا اختيار الشيباني في النهاية والمقنة<sup>(٣)</sup> والقاضي في المذهب ، لأن الصدقة بها تصرف مشروع بالأجماع فلا يتعقده ضمان .

وقال الشيخ في الخلاف<sup>(٤)</sup> وأبي إدريس بال ضمان ، لرواية ابن أبي حمزة المتقدمة . وفيها ضعف ، لأن في طريقها وهب بن حصص وهو ضعيف .

(١) النهاية : ٣٢٠ .

(٢) التهذيب ٣٩٥/٦ .

(٣) النهاية : ٣٢٠ ، المقنة : ١٠٠ .

(٤) الخلاف ٢/٢٤٥ ، السرائر : ١٧٨ .

ويكره أخذ الادوة، والمخصرة، والنعلين، والشظاظ، والعصا،  
والوتد، والحبل، والعقال وأشباهها.

---

قوله : ويكره أخذ الادوة (١) والمخصرة والنعلين والشظاظ والعصا  
والوتد والحبل والعقال وأشباهه

ظاهر النفي تحريم أخذ الادوة والقربة وغيرها من أنواع الماء والحداء  
والسوط، وكذا عبدة علي بن بابويه. والشيخ في النهاية<sup>٢</sup> حكم بكرهه أحد  
ماله قيمة يسيرة كالاشياء المسدورة، والمصنف أطلق كراهة التقاط الامور  
المذكورة.

والتحقيق ما أنه مع بلوغ القيمة درهما فما زاد لايجوز الالتقاط، ومع  
عدم ذلك يجوز على كراهية شديدة نريد عنى كراهية الالتقاط مطلقاً. وتدل على  
الحكم الاول روايه داود بن ابي يزيد عن الصادق عليه السلام<sup>٣</sup>، وكذا رواية  
عبد الرحمن بن ابي عداقة عن الصادق عليه السلام<sup>٤</sup>. وعلى الحكم الثاني رواية  
حرير عن الصادق عليه السلام : لا بأس بلقطة العصا والشظاظ والوتد والحبل  
والعقال وأشباهه<sup>٥</sup>.

---

(١) الادوة بالكسر : المطهرة و المخصرة بكسر الميم . فصب او غرة وسجود يشير  
به الخطيب اذا حاطب الناس والشظاظ بالكسر . خشية محددة الطرب تدحس في عروة  
الجواقيع ليجمع بينهما عند حملهما على البيرو لجمع شظه و لعمال بكسر العين وهو  
حبل يشده قائمة البيرو .

(٢) النهاية : ٣٩٢

(٣) الفقيه ٣ / ١٨٨

(٤) التهذيب ٦ / ٣٩٤ .

(٥) الكافي ٥ / ١٤٠ .

## مسائل :

(الاولى) ما يوجد في خربة او فلاة أو تحت الارض فهو لواجدده .  
ولو وجد في ارض لها مالك او بائع ولو كان مدفوناً ، عرفه المالك  
او البائع فان عرفه فهو أحق به والا كان للواجد .

---

ويؤكد التفصيل المذكور حصول الإجماع على تفصيل مطلق اللفظة الى ذلك .

**قوله : ما يوجد في خربة او فلاة أو تحت الارض فهو لواجدده**

هذا قول الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> ، ونسبه ابن ادریس ، والمشتد رواية محمد  
ابن مسلم صحبها عن أحدهما عبيد بن السلام قال : سألته عن ثور في  
دار . فقال . ان كانت الدار معمورة فهي لاهلها وان كانت خربة فأت أحق بما  
وجدت<sup>(٢)</sup> .

وقال في المبسوط واختاره العلامة<sup>(٣)</sup> انه ان كان عليه سكة الاسلام فلفظة  
والا أخرج خيمه والباقي له . وعليه الفتوى ، لانه مع وجود الأثر تثبت بد  
مسلم فلا يحل الا عن طيب نفس ، وأما مع عدمه فالاصل الإباحة ، وعليه تحمل  
الرواية .

**قوله : ولو وجد في ارض لها مالك او بائع ولو كان مدفوناً عرفه  
المالك او البائع ، فان عرفه فهو أحق به والا كان للواجد**

(١) النهاية : ٣٢٠ ، السرائر : ١٧٨

(٢) التهذيب ٣٩٠/٦ .

(٣) القواعد ، الحكم الثالث من المطلب الثاني من النقطة .

وكذا ما يجده في جوف دابته. ولو وجد في جوف سمكة قال  
الشيخ : أخذه بلا تعريف .

المذكور أولاً كان في أرض لا مالك لها ، أما لو كان في أرض لها مالك  
أو متاعه فانه يجب تعريف المالك أو النافع .  
وحكم العلامة في التحرير بوجود تتبع الملاك والبائع لو أنكره الأول .  
وهو جيد ، من عرفه أحد منهم فهو له من عبرية ولا يمين ، والا فاما أن يكون  
عليه أثر الاسلام أولاً ، والأول لفظة اجماعاً ويجب تعريفه ولا يحل تملكه الا  
بعد التعريف ، والثاني للشيخ فيه قولان : أحدهما أنه لفظة لانطباق تعريف لللفظة  
عليه فيراضى فيه أحكامها من اعتبار الدرهم فيه والتعريف ، وثانيهما أنه لو اجدته  
وعليه الخمس . والفنوى على ذلك ، لصديق الكر عليه ، وقد تقدم أن الكر  
فيه الخمس . هذا تحقيق هذه المسألة .

**قوله : وكذا ما يجده في جوف دابته**

**أي يجب تعريفه المالك أو البائع .**

**قوله : ولو وجد في جوف سمكة قال الشيخ (١) أخذه بلا تعريف**

فرق الشيخان والقاصي وابن حمره بين الدابة والسمكة ، فانه في الدابة  
يجب تعريف النافع من عرفه كان له والا فهو لواجده وعليه الخمس ، وأما في  
السمكة فانه لو اجدته من غير تعريف . ووجه الفرق أن الدابة مطعة أن يكون قد  
استلعت شيئاً من دار البائع بخلاف السمك فانه مطعة أن يكون قد ابتلع من الماء  
فيكون حكمه حكم الملتقط من فلاة أو حرة أو البحر . وتؤيده رواية ابن مابويه

(١) النهاية . ٣٢١ ، قال فيه : من اتع سمكة فوجد في جوفها دابة أو سمكة وما

اشبه ذلك اخرج منه الخمس وكان له النافى . وكذا قال في لفظة : ١٠٠ .

(الثانية) ما وجدته في صندوقه اوداره فهو له ، ولو شاركه في التصرف كان كاللقطة اذا أنكره.

عن عبد الله بن جعفر الحميري قال سألت في كتاب عن رجل اشترى جرورا أو بقرة للاصاحي فلما دبحها وجد في حوفها صرة فيها دراهم أو دنانير أو جوهرة لمن يكون ذلك؟ موفع عليه السلام: عرفها البائع ، فان لم يكن يعرفها فالشيء لك وزلك الله اياه<sup>١</sup>.

وسلار واس اوديس<sup>٢</sup> لم يعرفا بين السمكة وغيرها فسي وجوب تعريف البائع قل من الدرهم أو أكثر ، فان عرفه والا أخرج خمسة وكان له الباقي .  
والتحقيق هنا مذكوره العلامة<sup>٣</sup> ، وهو أن ما يوجد في بطن الدابة أو السمكة اما أن يكون عليه أثر الاسلام أولا ، والاول يجب تعريفه ، والثاني اما أن يشترط في تملك المسحات لبية أولا ، فان كان الاول فهو للواجد لعدم علم البائع به فيوي تملكه ، ويحتمل صعبا تملكه ، لقصد ملك الجملة وهذا الموجود بمنزلة جرتها وليس مشى ، والثاني وهو عدم اشتراط البية فحينئذ ينظر في الغالب من حال الحيوان ، وهو هنا كما تقدم من أن لدابة تنسلع من دار البائع والسمكة من البحر ، وقد يعمس الحكم بأن تنسلع السمكة من البائع ، بأن صيدت من بركة محصوره للبائع وتسلع الدابة من الغلاة لئله بادر ، ولتغوى اذا على ما ذكره الشيخان .

(١) الفقيه ١٨٩/٣ ، الكافي ١٣٩/٥ ، التهذيب ٣٩٢/٦ في لقيه . باضافة « او شاه او غيرها » وبدل « جوهرة » « جواهر » وبه : او غير ذلك من المنافع لمن يكون ذلك وكيف يعمل به .

(٢) السرائر ١٨٠٤ .

(٣) القواعد ، الثالث من المطلب الثاني في الاحكام



(الثالثة) لا تملك اللقطة بحول الحول وان عرفها مالم ينو التملك

وقيل : تملك بمضى الحول .

قوله : لا تملك اللقطة بحول الحول وان عرفها مالم ينو التملك ،

وقيل تملك بمضى الحول

هنا فوائد :

(الاولى) ذهب الشيخ في المبوط والخلاف<sup>(١)</sup> والنظري وابن حمزة الى  
أن اللقطة لا تملك بمجرد انقضاء الحول، بل لابد مع ذلك من بنية التملك. وهو  
الحق وعليه الفتوى ، لاصالة بقاء الملك على مالكة فلا يحرج عنه الا بتدليل  
وليس الا التنية . ولما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال :  
سألت عن اللقطة ، قال : لا ترصوها فان ابتليت فمررها سنة فان جاء طالبها والا  
فاجعلها في عرض مالك بحري عليها ما بحري على مالك الى أديجيء طالب<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشيخ في النهاية وابن ادریس<sup>(٣)</sup> يملك بمجرد حوّل الحول ، لما  
رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام قال : يعرفها سنة فان جاء لها طالب والا  
فهي كسبل ماله<sup>(٤)</sup>. ومثله في رواية داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام<sup>(٥)</sup> .  
والقاء للتحقيق .

وأجبت عنه . بأن قوله « فهي كسبل ماله » تشبيه والتشبيه لا يقتضي الاتفاق

(١) المبوط ٣/٣٢٢ ، الخلاف ٢/٢٤٤ .

(٢) التهذيب ٦/٣٩٠ ، الاستبصار ٣/٦٨ ، وفي الأخير : من عرض مالك تجرى عليه .

(٣) النهاية : ٣٢٠ ، السرائر : ١٧٩ .

(٤) التهذيب ٦/٣٨٩ ، الاستبصار ٣/٦٨ .

(٥) الكافي ٥/١٣٧ ، التهذيب ٦/٣٨٩ .

في جميع الاحكام والا كان هو هو وليس، بل يكفي في مطلق التشبيه الاتفاق في بعض الاحكام . وهو هنا كذلك ، فانه يشابه ماله في جوار التصرف بأحد الامور الثلاثة<sup>(١)</sup> .

( الثانية ) هل يشترط مع بية التملك التلفظ باختيار الملك ، بأن يقول « اخترت تملكها » أم لا ؟ قال النفي نعم ، لان مع التلفظ يحصل الملك يقبلاً بخلافه مع البية لا غير . وبه قال الشيخ في الخلاف<sup>(٢)</sup> وابن حمزة .  
والغنى على خلافه ، بل يكفي مجرد البية ، لاصالة عدم الاشتراط ، لقوله عليه السلام « والا فاجعلها في عرضي ذلك » والفاء للتعقيب ولم يذكر التلفظ ، فلو شرط لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة .

( لثالثة ) انه مع بية التملك هل ينشئ في دمه ضمانها بمجرد البية أو يتوقف على معنى المالك ومطالته ؟ نقل الشيخ في المبسوط<sup>(٣)</sup> القولين ، محتجاً على الثاني بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من وجد لفظة فليشهد داعداً ثم لا يعمره ولا يكسب من جاء ربها فهو أحق بها ولا فهو مال الله يؤتبه من يشاء<sup>(٤)</sup> .

والغنى على الاول ، لوجوه :

- « ١ » - أصالة بقاء الملك على مالكة فتملكه بغير اذنه موجب لضمائه .
- « ٢ » - قوله صلى الله عليه وآله وسلم : على اليد ما أخذت حتى تؤدي<sup>(٥)</sup> .
- « ٣ » - أن المطالبة تنوفاً على الاستحقاق ، فلو علل الاستحقاق بها لزم الدور .

(١) الامور الثلاثة هي : اتصاف والا بقاء والتملك .

(٢) الخلاف ٢/٢٤٤

(٣) المبسوط ٣/٣٢٣ .

(٤) سنن ابن ماجه ٢/٨٣٧ .

(٥) سنن ابن ماجه ٢/٨٠٢ ، سنن الترمذي ٣/٥٦٦ ، سنن ابى داود ٣/٢٩٦ .

(الثاني) الملتقط من له أهلية الاكتساب . فلو التفتت الصبي  
او المجنون جاز ويتولى الولي التعريف . وفي المملوك تردد ،  
أشبهه : الجواز . وكذا المكاتب ، والمدر ، وام الولد .  
(الثالث) في الاحكام ، وهي ثلاثة :

وتظهر فائدة القولين في مسائل :

(الاولى) وجوب عزلها من تركته قبل موته على الاول وعدمه على الثاني  
(الثانية) وجوب الوصية بها على الاول دون الثاني .  
(لثالثة) يكون الملتقط مستحقاً للركاه على الاول لكونه عارفاً دون الثاني  
لعدم ثبوت شيء في ذمته .

(لرابعة) حوار سنياء قدرها من الربح الذي يحب فيه الخمس لكونه دياً  
فيكون من المؤن فيخمس الباقي على الاول وعدم حوار استثنائه على الثاني .

**قوله : وفي المملوك تردد اشبهه الجواز**

مناً التردد من أن لا تقاطع ملروم لحوار التملك ولا شيء من المملوك بتدليل  
للملك ، وتؤيده رواية ابي حنيفة عن الصادق عليه السلام قال : سأله دريغ  
عن المملوك يأخذ اللقطة . فقال : وما للمملوك و اللقطة والمملوك لا يملك من  
بعده شيئاً . ومن أن المملوك أمن للاكتساب وكيل من هو أهل للاكتساب  
يجوز التقاطه فالمملوك يجوز التقاطه .

وهو اختيار الشيخ في المبوط والحلاف<sup>٢</sup> وقال المصنف أنه أشبه . ووجه

(١) الكافي ٣/٥٠٩ ، الغيبة ٣/١٨٨ ، التهذيب ٦/٣٩٢ ودريغ بالذال المعجمة  
المفتوحة والراء المهملة المكسورة ولياء لمتعة تعني قطعتين ولحاء المهملة من انشأت  
(٢) المبوط ٣/٢٢٥ ، الخلاف ٢/٢٤٤ .

(الاول) لا يدفع اللقطة الا بالينة . ولا يكفي الوصف ، وقيل :

يكفي في الاموال الباطنة كالذهب والفضة ، وهو حسن .

الاشبهة : أن المملوك ان كان أهلاً لان يملك فذلك طاهر ، وان لم يكن فلا يفصر أن يكون آلة للمولى الذي هو أهل للتملك .

اذا تقرر هذا : فاذا التقط المملوك فان كان نادر مولاه صح وملكه المولى بعد التعريف اما من المولى أو من المملوك لكن بعد بينة التملك ، وان كان بغير ادبه وكان أميناً تخبر مولاه بين اقراره في يده وبين انتزاعه منه ، وان لم يكن أميناً وجب انتزاعه منه .

وهل يصمن بالاهمال ؟ تردد المصنف في ذلك في الشرائع<sup>(١)</sup> من حيث القدرة على الانشراح فالاهمال تقربط موجب للصمان ، ومن أن العمد مباشر للاتلاف فيتعلق الصمان برقبته كالدائن الممندان بغير اذن سيده وكأروش الجنائيات .

هذا كله مع علم السيد ، أما لو لم يعلم فأنلها المملوك فانها تتعلق برقبته قطعاً يتبع بها اذا أعتق كالفرض الفاسد .

قوله : لا يدفع اللقطة الا بالينة ، ولا يكفي الوصف ، وقيل يكفي في الاموال الباطنة كالذهب والفضة ، وهو حسن

الاول قول ابن ادريس<sup>(٢)</sup> ، وهو الاول ، لاصالة عدم وجوب الرد ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : البينة على المدعي<sup>(٣)</sup> .

(١) الشرائع ٢٧١/٢ .

(٢) الراتر : ١٨١ .

(٣) الفقيه ٢٠/٣ ، التهذيب ٢٢٩/٦ ، الكافي ٤١٥/٧ .

(الثاني) لا بأس بجعل الابق فان عيه لزم بالرد، وان لم يعينه  
ففي رد العبد من المصر دينار، ومن خارج البلد أربعة دنانير،  
على رواية ضعيفة يؤيدها الشهرة. والحق الشيخان: البعير، وفيما

---

والثاني قول الشيخ في الخلاف والمسوط<sup>١</sup>، واستحسبه المصنف،  
لأعادته لطل القوي وهو كاف، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: بحس بحكم  
بالظاهر<sup>٢</sup>، ولتعدد البينة في الأموال الناطقة، فلولا الاكتفاء بالوصف لزم تعدد  
الحلائص منها، بخلاف الأموال ظاهرة فيه لا يتعدى الاطلاع عليها فيمكن إقامة  
البينة بها.

قوله: وان لم يعين (٣) ففي رد العبد من المصر دينار ومن خارج  
البلد أربعة دنانير على رواية ضعيفة تعصدها (٤) الشهرة

هذه رواية أبي سيار<sup>٣</sup> عن الصادق عليه السلام قال: نال النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم جعل ذلك<sup>٤</sup>. وسبب ضعفها ان في طريقها سهل بن رباد وهو مطعون  
عليه، ومحمد بن الحسن بن شمون وهو غال.

قوله: والحق الشيخان (٥) البعير

---

(١) الخلاف ٢/٢٤٦، المسوط ٣/٣٢٩. اتفق فيهما بجوار الرد مع الوصف.

(٢) راجع لكافي ٧/٤١٤، التهذيب ٦/٢٢٩، أخرجا أحاديث في هذا المعنى.

(٣) في المختصر النافع ط بمصر، لم يعينه.

(٤) في المختصر النافع ط بمصر: تؤيدها

(٥) هو مسموع من عدائلك كرويين ابرسيان من هل لبصرة وكان ثمة من اصحاب

الباقر والصادق عليهما السلام.

(٦) التهذيب ٦/٣٩٨ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: نال النبي صلى الله عليه وآله

وسلم جعل في جبل (من ديار) ادا أحده في مصره وان أحده في عبر مصره وأربعة دنانير.

(٧) النهاية: ٣٢٣، المقتة: ١٠٠.

عداهما أجرة المثل .

(الثالث ) لا يضمن الملتقط في الحول لقطة ولا لقيطاً ولا ضالة ما

ما لم يفرط .

أسده اليهما لعدم وقوفه على مسنده خصوصاً ، وقد قل الشيخ في الميسر  
والخلاص<sup>(١)</sup> لم يضمن أصحابا على شيء من حمل القطة كالصوال إلا على إبق  
العبد وفيما عداه أجرة المثل . وقال في الميسر<sup>(٢)</sup> لا يستحق الراد شيئاً إلا بعمل  
صاحبه ، وهو اختيار ابن ادريس<sup>(٣)</sup> . وهو موافق للأصل .

قوله : لا يضمن الملتقط في الحول لقطة ولا لقيطاً ولا ضالة ما لم

يفرط

هذا إذا التقط بنية التعريف ، لأن يده يد أمانة فلا يضمن إلا بالتفريط . أما  
لو التقط بنية التملك في الحال أو بوى التصرف في أثناء الحول أو الخيانة فإنه  
يضمن بمجرد تلك البنية حتى يصل إلى المالك وإن لم يفرط .

(١) الميسر ٣/٣٢٢ ، الخلاص ٢/٢٤٦ .

(٢) الميسر ٣/٣٢٢ .

(٣) المراسل : ١٨٠ .

## كتاب المواريث

### قوله: كتاب المواريث

من الفناء من يمر عن هذا بكتاب الفرائض<sup>١</sup> ، وما ذكره المصنف ها  
أحسن ، لشموله الارث بمرض والقائمة بخلاف الاول فانه يحتص بمن له مسمى  
في الكتاب اصطلاحاً .

وهنا فوائد :

( لاولى ) كاد التوارث هي أول لاسلام بالحلف ، فكان الرجل يقول للرجل :  
دمي دميك ودمتي ذمتك ومالي ماليك نصيرهم ، وأنصرك وترثني وأرثك . فبتعاقدان

( ١ ) في البك : الفرائض جمع فريضة بمعنى مفرصة من اقرض وهو التقدير والقطع  
يقال فرضه اذا غدره ، وفرض ثوب قطعه . والمراد بها السهام لمقتدة في كتاب الله أو مطلق  
السهام لما هـ من السهام لمقتدة و لمقادير المقطعة المتصلة ، ومنه قوله تعالى « نصيباً مفرصاً »  
اي مقتطعاً محدوداً ، وقوله « ارثاها ومرفصاها » اي صلها . وقال بعضهم سميت السهام  
المذكورة فرائض من القروم و لوحوب . نقول « فرض الله » اي اوجب والرم واعرض  
مثله . الى آخر ما قال رحمه الله .

الحلف بيهما على ذلك، واليه الإشارة بقوله «وانذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم»<sup>١</sup>.

ثم نسخ وصار التوارث بالاسلام والهجرة، فإذا كان للمسلم ولد لم يهجر ورثه المهاجرون دون ولده، واليه الإشارة بقوله «والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء»<sup>٢</sup>.

ثم نسخ «لتوارث بالرحم والقراية»، واليه الإشارة بقوله «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض»<sup>٣</sup> ونزلت آية الموارث.

(لثابت) تعلم الموارث من مهمات الشرع، لما رواه الشيخ في المصنوع عنه صلى الله عليه وآله وسلم: تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينتزع من أمتي<sup>٤</sup>.

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم مرواية ابن مسعود: تعلموا الفرائض وعلموها الناس، فهي امرؤ مقصود وسبقص العلم وتظهر الفتن حتى يختلف الرجال في فريضة ولا يجدان من يعصل بيهما<sup>٥</sup> إلى غير ذلك من الروايات.

(الثالثة) الأثر اما نسب أو نسب، فالنسب اتصال شرعي بين شخصين لانتهاه أحدهما في الولادة إلى الآخر أو لانتهاههما إلى غيرهما.

واحترروا بالشرعي عن الزنا، فانه لا نسب له لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: وللعاقر الحجر<sup>٥</sup>.

(١) سورة نساء: ٣٣

(٢) سورة الاعمال ٧٢

(٣) سورة الانفال: ٧٥.

(٤) الميوط ٦٧/٤

(٥) التهذيب ٣٤٦/٩، الكافي ١٦٣/٧



والنظر في المقدمات ، والمقاصد ، واللواحق

والمقدمات ثلاث :

(الاولى) هي موجبات الارث ، وهي : نسب ، وسبب .

فالنسب ثلاث مراتب :

١ - الابوان ، والولد وان نزل .

٢ - والاجداد وان علوا ، والاخوة وأولادهم وان نزلوا .

٣ - والاعمام والاخوال .

والسبب قسمان : زوجية وولاء . والولاء ثلاث مراتب : ولاء

العنق ، ثم ولاء تضمن الجريرة ، ثم ولاء الامامة .

(الثانية) في موانع الارث ، وهي ثلاثة . الكفر ، والرق ، والقتل

---

والسبب اتصال شرعي بين شخصين بوحب لاحدهما أن يرث الآخر مع

انتفاء ذوي الانساب المستحقين للارث .

وفيه نظر ، لانعاضه بالروحبه ، فاما بحكم بالارث بها مع وجود السبب .

فالاولى أن يقال : هو اتصال شرعي بالروحبه والولاء .

قوله : فالنسب ثلاث مراتب

المراد بترتيب هذه لطبقات الثلاث . أن الثانية لا يرث مع وجود واحد من

الطبقة الاولى مستحق للميراث ، وكذا انثالثة لا يرث مع وجود واحد من الثانية

مستحق للميراث . واما قلنا مستحق للميراث احترازاً من وجود واحد منهم

ممنوع بأحد الموانع .

أما الكفر فإنه يمنع في طرف الوارث . فلا يرث الكافر مسلماً ،  
 حربياً كان الكافر أو ذمياً أو مرتدّاً ، ويرث الكافر أصلياً ومرتدّاً ميراث  
 المسلم لو ارثه المسلم انفراداً بالسبب أو شاركه الكافر أو كان أقرب  
 حتى لو كان صامناً جريرة مع ولد كافر فالميراث للضامن . ولو لم  
 يكن وارث مسلم فميراثه للامام والكافر يرثه المسلم ان اتفق ولا  
 يرثه الكافر الا اذا لم يكن وارث مسلم ولو كان وارث مسلم كان

قوله : فلا يرث الكافر مسلماً حربياً كان الكافر أو ذمياً أو مرتدّاً  
 انما لا يرث الكافر المسلم لوجوه :

(الاول) قوله « ولو يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً »<sup>(١)</sup> ، فلو ورث  
 الكافر المسلم لكان له عليه سبيل ، وهو ممتنع .

(الثاني) قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الاسلام يعلو ولا يعلى  
 عليه<sup>(٢)</sup> . فلو ورث كافر المسلم لكان عدواً عليه ، وهو ممتنع .

(الثالث) قول الصادق عليه السلام « نحن برئهم ولا يرثوننا »<sup>(٣)</sup> .

قوله : ويرث المسلم الكافر أصلياً ومرتدّاً

هذا مذهب الأصحاب . وعليه إجماعهم وتطابق روايتهم ، ولعموم آيات  
 الارب ، حرج ارب الكافر من المسلم للاجماع بيني الباقي ، وقوله صلى الله  
 عليه وآله وسلم : الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ، وتورث المسلم يقتضي علوه  
 على الكافر .

(١) سورة النساء : ١٤١

(٢) الفقيه ٢٤٣/٤

(٣) التهذيب ٣٦٧/٩ ، وليس فيه « نحن » .

أحق بالارث وان بعد وقرب الكافر ، وادا اسلم الكافر ، على ميراث قبل قسمته شارك ان كان مساوياً في النسب وحياز الميراث ان كان أولى سواء كان الموروث مسلماً او كافراً. ولو كان الوارث المسلم واحداً لم يزاحمه الكافر وان أسلم لانه لا يتحقق هنا قسمة.

---

وحالف القوم، بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: لا توارث بين أهل ملتين<sup>١</sup> . وليس حجه، لأن التوارث يقتضي ارث كل واحد من صاحبه ونحن لا نقول به، فاما بسع ارث الكافر من المسلم فقد عملت بالحر .

**قوله: ولو كان الوارث المسلم واحداً لم يزاحمه الكافر وان أسلم لانه لا يتحقق هنا قسمة**

هذا الحكم في غير الامام طهر لاختلاف فيه ، أما لو كان الواحد هو الامام فيه خلاف . قال الشيخ في النهاية<sup>٢</sup> واختاره ابن ادریس<sup>٣</sup> انه لا يزاحمه الكافر أبصاً وان اسلم لاستحقاق الامام المرات خمس لموت . وقيل مل لميراث للكافر اذا اسلم وايس للامام شيء<sup>٤</sup> ، وسب هذا لقول الى المصنف .

وقال الشيخ في المبسوط<sup>٥</sup> ان أسلم قبل نقل المال الى بيت المال ورثه ككافر اذا أسلم ، وان أسلم بعد نقله اليه فلا شيء له . وهذا التفصيل لا وجه له أما الثاني فاحتج له المصنف في الشرائع<sup>٦</sup> برواية سي بصير عن لياقز عليه السلام في رجل مسلم وله أم نصرانية وله قرابة . قال : ان أسلمت أمه كان

---

(١) التهذيب ٣٦٥/٩ ، وفيه لا توارث أهل ملتين .

(٢) راجع النهاية : ٦٦٢ ، المراتر : ٤٠٤ .

(٣) المبسوط ٧٩/٤

(٤) الشرائع ٢٧٢/٢ .

### مسائل :

(الاولى) الزوج المسلم أحق بميراث زوجته من ذوي قرابتها الكفار ، كافرة كانت أو مسلمة ، له النصف بالزوجة والباقي بالرد. وللزوجة المسامة الربع مع الورثة الكفار والباقي للامام. ولو أسلموا أو أسلم أحدهم ، قال الشيخ : يرد عليهم ما فضل عن سهم الزوجة ، وفيه تردد .

---

ميراثه لها ، وإن لم تسلم أمه وأسلم بعض قرابته فإن ميراثه له ، فإن لم يسلم من قرابته أحد فإن ميراثه للامام عليه السلام<sup>(١)</sup>.

قوله : وللزوجة المسلمة الربع مع الورثة الكفار والباقي للامام ، ولو أسلموا أو أحدهم قال الشيخ يرد عليهم ما فضل عن سهم الزوجة ، وفيه تردد

في هذه المسألة أقوال ثلاثة :

(أول) أن الزوجة لا يرد عليها من الباقي للامام والزوج يرد عليه كما تقدم ، وهو قول الشيخ في الهدية والایجر والسيد في الانتصار .

(الثاني) أنه يرد عليها كالروح ، وبه قال المعبد في المقعة ، لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال : قُت رجل مات وترك امرأته . قال : المال لها . قال : قُت امرأة ماتت وترك زوجها . قال : المال له<sup>(٢)</sup> .

(الثالث) قال ابن بابويه يرد عليها في العينة لامع الطهور . ولفنوي على الاول ، وسيأتي تحقيقه . ومثلاً تردد المصنف من قبول الشيخ بالرد عليهم ،

(١) التهذيب ٣٦٩/٩ .

(٢) التهذيب ٢٩٥/٩ ، الحقيه ١٩٢/٤ .

(الثانية) روى مالك بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام في نصراني مات وله ابن أخ وابن أخت مسلمان وأولاد صغار : لابن الأخ الثلثان ، ولابن الأخت الثلث ، ويفقن على الأولاد بالنسبة فإن أسلم الصغار دفع المال إلى الإمام فإن بلغوا على الإسلام دفعه الإمام إليهم ، فإن لم يبقوا دفع إلى ابن الأخ الثلثين وإلى ابن الأخت الثلث .

ومن أن قلنا مدرك عليها كأرواح فهي كالواحد وقد تقدم ن مع الواحد لا مشاركة معه لمن أسلم ، وإن قلنا بعدم الرد ، فلا وجه لاطلاق الشيخ بن يسمي تقييده بعدم القسمة بينها وبين الإمام لا مطلقاً .

قوله : روى مالك بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام في نصراني مات وله ابن أخ وابن أخت مسلمان وأولاد صغار : لابن الأخ الثلثان ولابن الأخت الثلث ويفقن على الأولاد بالنسبة فإن أسلم الصغار دفع المال إلى الإمام فإن بلغوا على الإسلام دفعه الإمام إليهم وإن لم يتموا دفع إلى ابن الأخ الثلثين وإلى ابن الأخت الثلث (١)

ذكر مصموم هذه الرواية الشيخان<sup>٢</sup> في المقنعة والنهاية والصدوق في الفقيه<sup>٣</sup> وهي من المشاهير لكن وقع الإجماع على أن العمل ناسخ لآيها في الكفر ولهذا يسترق كما يسترق أبوه الكافر . وحيث يكون الإرث لاس الأخ

(١) الكافي ١١٤٣/٧ ، تنقيح ٢٤٥/٤ ، التهذيب ٣٦٨/٩ باختلاف يسير

(٢) المقنعة ١٠٨ ، النهاية ٦٦٥ :

(٣) الفقيه ٢٤٥/٤

وابن الاحت ولا معنى للاعناق ولا للايقاف . واحتلف من انتصر للرواية في توجيهها على قولين :

(الاول) ان كهر الطفل ليس حقيقياً والا لاستحق العقاب في الاحرة لومات على الطولية وليس كذلك ، وايضاً ان الكهر الحقيقي اما يحصل من الفاعل مباشرة والطفل لم يحصل منه ذلك ، وحشد يكون الكهر للطفل بالنتيجة مجاراً لاحقة ، والمايع من الارث هو الكهر الحقيقي .

(الثاني) انه على تقدير كهر لطفل حقيقة ملك الوارث التركة قبل القسمة ليس ملكاً مستقراً ، ولهذا لو أسلم وارث آخر قبل القسمة جار ان كان أولى وشارك ان كان مساوياً ، وحشد جار كون التركة عقداً لم يقسم بعد ، فمع اسلامهم يكونون أولى من ابن الاح وابن الاحت .

وفي الوجهين نظر : أما الاول : فلان مع ان التبعة ليست حقيقه ، وسد المسع ما قلنا من الاسترقاق . وايضاً لو لم يكن التبعة حقيقة لزم جواز سلب الكهر عنه فيكون مسلماً والا لزم ثبوت مبرة بين المرئيين وهو باطل ، لما تقرر في الاصول . سلماً ان التبعة ليست حقيقة بل محارراً لكن لا مسلم ان ذلك كاف في الارث بل السبب هو الاسلام الحقيقي . وهو معنى هنا .

وأما الثاني : فانه لا اشعار في الرواية ولا الفتوى بذلك ، فيكون التأويل غير مطابق .

اذا عرفت هذا فاعلم ان ابن ادريس<sup>١</sup> منع الرواية اما لكونها من الاحاد أو لكونها مخالفة للاصول وحكم بان الارث لابي الاح وابن الاحت ولا اعناق عليهما لكون اسباب التبعة محصورة وليس هنا واحد منها .

(الثالثة) اذا كان أحد أبوي الصغير مسلماً الحق به، فليسو بلغ  
 أجبر على الاسلام، ولو أبى كان كالمرتد .  
 (الرابعة) المسلمون يتوارثون وان اختلفت آراؤهم ، وكذا  
 الكفار وان اختلفت مللهم .

---

وأما العلامة<sup>(١)</sup> فحمل الرواية على الاستصحاب ، بمعنى أن الارث ثابت  
 لابن الاخ وابن الاحث لكن يستحب لهما مع اسلام الصغار دفع المال الى  
 الامام على الوجه المذكور بحيث يدفعه الى الصغار عند تحقق سلامهم مع  
 البلوغ . وهذا حمل حسن .

قوله : المسلمون يتوارثون وان اختلفت آراؤهم وكذا الكفار وان  
 اختلفت مللهم

هذا الحكم في المسألتين صحيح ، ذهب اليه الشيخ واتباعه واس ادريس .  
 نعم خالف المعيد في المسألة الاولى فقال : ان المؤمنين يرثون أهل البدع من  
 المعتزلة والمرجئة والحوارح والحشوية وغيرهم ، وهؤلاء لا يرثون أهل الايمان  
 كما يرث المسلمون الكفار من غير عكس . مع أن بعض نسخ النسخة ما وافق  
 قول الشيخ في الخلاف ، كانه مصلح أو رجوع من المصنف وتكرر في كمر  
 المذكورين .

والفتوى على ما قاله الشيخ ، لان المقصدي للتوارث هو ، لاسلام لا غير .  
 نعم الغلاة والمجسمة والحوارح والمرجئة والحريية لا يرثون غيرهم من ارباب  
 المذاهب ، لانهم مكرون لما علم ضرورة من دين النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم ، فهم كفرة والكافر لا يرث المسلم لما تقدم .

---

(١) المختلف ، الجزء الخامس ١٨٨ .

(الخامسة) المرتد عن فطرة يقتل ولا يستتاب ، وتعتد امرأته عدة الوفاة ، وتقسم أمواله . ومن ليس عن فطرة يستتاب ، فإن تاب والا يقتل وتعتد زوجته عدة الطلاق مع الحياة وعدة الوفاة لامعها . والمرأة لا تقتل بل تحبس وتضرب أوقات الصلاة حتى تتوب ولو كانت عن فطرة .

(السادسة) لومات المرتد كان ميراثه لوارثه المسلم . ولولم يكن وارث الا كافرأ كان ميراثه للامام على الاظهر .

---

وحالف التفتي في المسألة الثانية ، فقال : ان كفار ملتذا يرثون غيرهم من الكفر وغيرهم من الكفار لا يرثونهم وان أراد بكفار ملك أهل الدمة فهم مفرون على دينهم ميرث بعضهم من بعض ، وان أراد كفار من أظهر كلمة شهادة فهو حق لان لهم خصوصية بذلك على غيرهم ، فهم يرثون غيرهم من الكفار ولا ينمكس .

قوله : ومن ليس عن فطرة يستتاب فإن تاب والا يقتل وتعتد زوجته عدة الطلاق مع الحياة وعدة الوفاة لامعها

هذا مما لا خلاف عسدا فيه ، لكن الشيخ في النهاية راد في هذا أنه اذا التحق بالحرث ولم يقدر عليه أن يقسم ميراثه بين أهله . وتبعه القاضي ، ودرعه ابن دريس قديلا بأن الاصل بقاء الملك على مالكه ولا دليل على قسمة أمواله بارتداده . قال : وقد رجع الشيخ عن ذلك في المسوط والخلاف . وهذا هو المفتى به .

قوله : لومات المرتد كان ميراثه لوارثه المسلم ، ولولم يكن وارث الا كافرأ كان ميراثه للامام على الاظهر



وأما القتل فيمنع الوارث من الارث اذا كان عمداً ظلماً ولا يمنع لو كان خطأ، وقال الشيخان: يمنع من الدية حسب. ولو اجتمع القاتل وغيره فال ميراث لغير القاتل وان بعد ، سواء تقرب بالقاتل او بغيره. ولو لم يكن وارث سوى القاتل فالارث للامام.

هذا قول الشيخ في كتب العاوي، وعليه الاتباع وبقي الفقهاء، لكن روى الشيخ في الاستبصار وابن بابويه في المصنف ان ميراثه لولده الكفار مع عدم المسلمين ، وهو رواية ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد عن رجل قلت للمصادق عليه السلام: نصراني أسلم ثم رجع الى النصرانية ثم مات. قال: ميراثه لولده ، نصاري ، ومسلم نصر ثم مات قال : ميراثه لولده لمسلمين . وحملها الشيخ في النهاية على التقييد، ومنهم من حكم بصحة جهالة الرجل فهي مرسلة، وحمل لنسخ أولى، لان الصدوق رواها في التقييد عن عبد الحميد ولم يرسلها .

قوله : ولا يمنع لو كان خطأ ، وقال الشيخان يمنع من الدية حسب لاختلاف في مع القاتل عمداً ظلماً من لارث وقد نظم ببحر ج لقل حداً أو قصاصاً فإنه غير مانع .

واختلف في الخطأ على أقوال ثلاثة :

( الاول ) قول ابن ابي عمير بالمسح مطلقاً ، لرواية فضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام : لا يرث الرجل الرجل اذا قتله وان كان خطأ<sup>١</sup> . ولرواية هشام بن سالم صحيحاً عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله

(١) التقييد ٢٤٥/٤ ، التهذيب ٢٧٢/٩ ، الاستبصار ١٩٣/٤ .

(٢) التهذيب ٣٨٠/٩ .

عليه وآله وسلم : لا ميراث للقاتل<sup>١</sup> .

(لثاني) قول المفيد وسلاح بالارث مطلقاً، لرواية عداة بن سنان صحيحاً  
عن الصادق عليه السلام قال : سألت عن رجل قتل أمه أيرثها ؟ قل : ان كان خطأ  
ورثها وان كان عمداً لم يرثها<sup>٢</sup> . ومثله رواية محمد بن قيس موثقاً عن الباقر  
عليه السلام عن علي عليه السلام<sup>٣</sup> .

(الثالث) التفصيل، وهو أنه يرث من غير الدية ويمنع من الدية: أما الاول  
فالمعصوم أدله الميراث ، ولعدم العلة في الممك ، وهو مقابلته بتقيص مطلوبه كما  
للس من قتل مورثهم وأما الثاني فللمجمع بين الروايات، ولأنه مأمور بتسليم  
الدية إلى أهله بقوله تدلى « دية مسلمة إلى أهله »<sup>٤</sup> ، فلا يكون وارثاً منها .  
وهذا التفصيل مذهب الشيخ في المبسوط والحلاف وابن الجنيد والمرتضى  
والنقي والقاسمي وابن حمزة وابن ادریس ، ونقله الشيخ عن المفيد ، ولعله  
قاله في البحث أو كتاب آخر .

وهنا فوائد :

(الاولى) القتل العمدي مانع سواء كان مباشرة أو تسبباً ، حتى أنه لو شهد  
روراً بالقتل فقتل المشهود عليه بشهادته مع لارث .

(الثانية) المشارك في القتل كالقاتل ، لتناول الأدلة له . وهل يلحق الناطر  
والممسك بالقاتل ؟ أم تشكك العلامة في القواعد من عدم المباشرة ومن اعانتهما  
القاتل على القتل ، اذ لولا الإمساك والنظر لما تمكن من القتل المخصوص فكأن  
كالشارك . ويظهر أن المسع في المسك أقوى ، لأنه جزء السبب بحلاف

(١) التهذيب ٣٧٨/٩ ، القتيه ٩٠/٤ .

(٢) التهذيب ٣٧٩/٩ .

(٣) سورة النساء : ٩٢ .

## وهنا مسائل :

(الاولى) الدية كأموال الميت تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه  
وان قتل عمداً اذا أخذت الدية . وهل للديان منع الوارث من  
القصاص ؟ الوجه : لا ، وفي رواية لهم المنع حتى يضمن الوارث  
الدين .

### الناظر .

( لثالثة ) ألحق ابن الحيد شبه العمد بالعمد في منع الارث ، وسار الحق  
بالخطأ . ومختار العلامة الاول ، لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم . القاتل  
لا يرث . بناء على أن اللام فيه للجس خرح الخطأ للدليل فيبقى الباقي .  
وفيه نظر ، للمع من كون اللام للجس ، وللمع من كونه في اسم الجس  
للعوم . ويقوى عندي التفصيل ، وهو أنه ان كان السب مموعاً مع الارث  
والأفلا .

قوله : وهل للديان منع الوارث من القصاص الوجه لا ، وفي رواية  
لهم المنع حتى يضمن الوارث الدين

ما اختاره هو مذهب س ادريس وجماعة المحققين ، لقوله تعالى « ومن  
قتل مظلوماً فسد جعلنا لوله سلطاناً » . ومنع الغرماء يستلزم دفع السلطان  
الثابت بالكتاب . وأيضاً لثالث في العمد في الأصل ليس الا القصاص وانما  
يثبت الدية صلحاً ، وقصاص لاحق للديان فيه فليس لهم فيه منع .

(الثانية) يرث الدية من يتقرب بالاب ذكرانا أو اناثا، والزوج والزوجة ولا يرث من يتقرب بالام ، وقيل : يرثها من يرث المال.

على أنا نقول : لو كان للديان تسلط على مع الفصا ص لرم انشاء الحكمة في شرعه ، وهو الردع عن القتل لقوله تعالى « ولكم في الفصا ص حياء »<sup>(١)</sup> ، لكن اللارم سطل فكذا الماروم وأما بيان الملازمة : فان حوارا اعتراضا العرما مستلزم للتحري على قتل من عليه الديون تكالا على حوارا اعتراضهم .

وأما الرواية المشار اليها فهي مارواه ابو عبيد قال : سألت الصادق عليه السلام عن رجل يقتل وعليه دين وليس له مال فهل لا وياثه أن يهوداه لقائه؟ فقال : ان أصحاب الدين هم الحصاء للعائل ، فان وهب أولياؤه دمه لعائل فحاضر ، وان أرادوا القود فليس لهم داه حتى يصموا الدية للعرماء<sup>(٢)</sup>.

وعليها فتوى شيخ في باب قضاء الدين من الميت ، وجعل ابن ادريس مسند شيخ في اهاية رواية صفوان عن الرضا عليه السلام . اهتم انما أخذوا الدية ليفصوا عنه دس<sup>(٣)</sup> . فأولها ابن ادريس يكون القل عبر عمد ، وهو وهم منه . قوله : يرث الدية من يتقرب بالاب ذكرانا أو اناثا والزوج والزوجة ، ولا يرث من يتقرب بالام ، وقيل يرثها من يرث المال

الأول قول الشيخين في الهدية والمعصية ومن تمنعها واس ادريس في كتاب الميراث ، لتطافر الروايات بذلك : منها رواية عداقة بن سنان عن الصادق عليه

(١) سورة البقرة : ١٧٩

(٢) المعية ١١٩/٤ ، التهذيب ١٠/١٨٠ ، وفيهما ليس « محاضر » الى الآخر ، وفيهما ضمنوا الدين للعرماء والأفلا .

(٣) الحقة ١٦٧/٤ ، التهذيب ٦/١٩٧ ، وفيهما : انما اخذوا دية به عليهم ان يقصوا دية . واللفظ للعقبة .

( الثالثة ) اذا لم يكن للمقتول عمداً وارث سوى الامام فله القود أو الدية مع التراضي وليس له العفو ، وقيل : له العفو .  
 أما الرق ، فيمنع في الوارث والموروث . ولو اجتمع مع الحر فالعيراث للحردونه ، ولو بعد وقرب المملوك . ولو اعتق على ميراث قبل القسمة شارك ان كان مساوياً وحاز الارث ان كان أولى . ولو كان الوارث واحداً فأعتق

---

السلام قال: قضى علي عليه السلام أن الدية برئها ، لورثة الا اخوة والاحوات من الام فانهم لا يرثون من الدية شيئاً<sup>(١)</sup>  
 والثاني قول الشيخ في المسوط والحلاف ، واحتاره ابن ادريس في كتاب الجديات ، لعموم آيات الارث . والاول أظهر في ماوى الاصحاب ، ولما تقرر في الاصول من تقديم الحد على العام لو تعارفا  
 قوله: اذا لم يكن للمقتول عمداً وارث سوى الامام فله القود أو الدية مع التراضي ، وليس له العفو وقيل له العفو  
 اكثر الاصحاب بل كلهم على عدم جوار العفو للامام ، لرواية ابى ولاد الخياط عن الصادق عليه السلام<sup>(٢)</sup> . وقال ابن ادريس له العمولكونه ولياً مستحقاً فيكون له العفو كغيره من الاولياء .

(١) الفقيه ٢٣٢/٤ ، الكافي ١٣٩/٧ ، التهذيب ٣٧٥/٩ .

(٢) التهذيب ١٢٨/١٠

الرق لم يرث وان كان أقرب لانه لا قسمة ، ولو لم يكن وارث  
سوى المملوك أجبر مولاة على أخذ قيمته ويعتق ليحوز الارث .  
ولو قصر المال عن قيمته لم بفك ، وقيل : بفك ويسعى في باقيه .

قوله : ولو لم يكن وارث سوى المملوك أجبر مولاة على أخذ قيمته  
واعتق (١) ليحوز الارث ، ولو قصر المال عن قيمته لم بفك ، وقيل بفك  
ويسعى في باقيه

الاول قول المعيد وسلاز ، وهو المشهور لاصالة عدم وجوب الشراء حرج  
ما اذا وفيت التركة فيبقى الباقي على أصله .

وعمل ابن الجيد و الشيخ والقاضي عن بعض الاصحاب أنه يشتري منه بقدر  
التركة ويعتق ويستسمى في باقي ثمنه .

قال العلامة : وهذا ليس بمبدأ من الصواب ، لان حق الجراء يشارك حق  
الجميع في الامر المطلوب شرعاً فيسويه في الحكم . وأيضاً هذا الجراء لو كان  
حراً لكان وارثاً بالفعل ، وكل مملوك لو كان حراً لكان وارثاً يشتري ويعتق ، فهذا  
الجراء يشتري ويعتق بالفعل : أما المقدمة الاولى فلان الكلام على تقديره ، وهو  
اجماعي وعليه النص . وأما الثانية فلما يأتي من المصوص .

والاول أظهر في العنوى ، لان وجود المفتصي غير كاف في الحكم ، بل  
لابد من عدم المانع وهو غير متفهما ، فان اصرار السيد بالتشقيص مانع  
والضرر بخلاف الأصل .

وهنا فوائد :

(الاولى) لابد من عقد بيع ليعلم روال ملك السيد . نعم لو امتنع سقط

(١) في المستصر النسخ المطبوع : ويعتق ، وفي من لرياض : ويعتق .

وفيك الابوان والاولاد دون غيرهما . وقيل : يفك ذوالقراية ،  
وفيه رواية ضعيفة .

اعتبار المقد وقهر على أحد الثمن ، وكذا لاند من صيغة التحرير لينتفق شرط  
الأرث وهو الحرية .

(الثانية) لا يجب دفع أربد من القيمة بل قيمة المثل لأعير .

(الثالثة) اما يتولى الشراء والعنق الحاكم الشرعي . نعم لو كان للميت  
وصي مطلق أمكن أن يتولى ذلك وان لم ينادن الحاكم .

(الرابعة) لا فرق في الرقيق بين الفس وغيره ممن يؤول الى الحرية بفك  
المدير والمكاتب سوعيه وأم الولد لو حود المعنى في الجميع .

(الخامسة) لو كان المدير وارثاً وعنق بعد موت مديره فان كان الوارث  
متعدد ورث معهم لانه عنق قبل إسمه ، وان كان واحداً لم يرث لعدم القسمة .

قوله : وفك الابوان والاولاد دون غيرهما ، وقيل يفك ذوالقراية  
وفيه رواية ضعيفة

انحصرت الأقوال هنا في ثلاث مسائل :

(الأولى) فك الأبوين . وهو اجماع من الطائفة ، وان كان ابا بويه لم  
يسد كرا غير الأم لكهما لم يعبا الأب وحصل الاجماع بعد عصرهما على فك  
الأبوين .

(الثانية) فك الأولاد للصلب خاصة دون أولادهم . وبه قال المقيد<sup>١</sup> وابن  
حمزة وابن ادريس ونعمان سلاز واقتصر على الأبوين خاصة .

(ثالثة) فك ذوي الرحم والقراية مطلقاً . وهو قول الشيخ في النهاية

(١) المقمة ١٠٧

والقاصي والتقي وابن الجيد ، واستقر به العلامة .

وأما الروايات فأقسام :

« الأول » - رواية عبد الله بن طلحة عن الصادق عليه السلام قال : سأله عن رجل مات وترك مالا كثيراً وترك أمّاً وأختاً مملوكتين . قال : تشتريان من مال الميت ثم يعقد وتورثان<sup>١</sup> . وفي سندها ضعف مع اشتغالها على تورث الأخت مع الأم وهو خلاف المذهب . ويمكن أن يقال : ليس المراد الجمع بل اتفاقهما في الحكم .

« الثاني » - رواية ابن بكير عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام قال : إذا مات الرجل وترك أمّاً وهو مملوك أو أمّة وهي مملوكة أو أخت أو أخته وترك مالا والميت حر اشترى مما ترك أبوه أو قرابته وورث ما بقي من المال<sup>٢</sup> . وكأن هذه هي المشار إليها بالضعف في كلام المصنف لأرسالها .

« الثالث » - رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في الحسن قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يموت وله أم مملوكة وله مال : أن تشتري أمّه من ماله ويدفع إليها بقية المال إذا لم يكن دو قرابة لهم سهم في الكتاب<sup>٣</sup> .

« الرابع » - رواية جميل بن دراج حساً عن الصادق عليه السلام قال : قلت الرجل يموت وله ابن مملوك قال : يشتري ويعتق ويدفع إليه ما بقي<sup>٤</sup> . والفتوى على فك ذي رحم .

(١) الكافي ١٤٧/٧ ، التهذيب ٣٣٤/٩ ، الاستبصار ١٧٥/٤ .

(٢) التهذيب ٣٣٤/٩ ، الكافي ١٤٧/٧ ، الاستبصار ١٧٦/٤ .

(٣) الكافي ١٤٧/٧ .

(٤) الفقيه ٢٤٦/٣ ، الكافي ١٤٧/٧ .



وفى الزوج والزوجة تردد. ولا يرث المدبر ولا ام الولد ولا المكاتب  
المشروط. ومن تحرر بعضه يرث بما فيه من الحرية ويمتنع بما

### قوله : وفى الزوج والزوجة تردد

بشأ من فتوى الشيخ في النهاية بالفك ، تمسكاً برواية سليمان بن خالد  
صحباً عن الصادق عليه السلام قال : كان علي عليه السلام اذا مات الرجل وله  
أم مملوكة اشتراها من ماله وأعتقها وورثها<sup>(١)</sup>. ومن أصالة عدم الفك وعدم جبر  
المالك على البيع حرج ما تقدم وبقي الباقي على منعه .

قال الشيخ في الاستبصار<sup>(٢)</sup> وان المرأة لا ترث سوى الربع والباقي للامام،  
فحيث جاز أن يكون علي عليه السلام فعل ذلك تبرعاً وهو غير متعارض فيه .

قال العلامة<sup>(٣)</sup> هذا التعليل فيه نظر، لان كون الزوجة لها الربع لا عبرة لباقي  
الرواية ، لاحتمال ان قيمتها أقل من الربع فتشترى ثم تعطى بقية الربع .  
وفي المطرطر، لان الشيخ لا يعني هذا الاحتمال وانما ذكر احتمال التبرع،  
لان مع وجوده لا يلزم المطلوب .

### قوله : ومن تحرر بعضه يرث وبورث (٢) بما فيه من الحرية ويمتنع بما

(١) الكافي ١٤٧/٢ ، الفقيه ٢٤٦/٤

(٢) الاستبصار ١٧٩/٤ قال فيه بعد ذكر رواية سليمان بن خالد : فالوجه في هذا  
الخبر ان امير المؤمنين عليه السلام كان يعمل على طريق التطوع لا ما قد يرد ان الزوجة اذا  
كانت حرة ولم يكن هناك ورث لم يكن لها اكثر من الربع والباقي يكون للامام وذا كان  
المستحق للمال مير لمؤمنين عليه السلام حاد ان يشترى الزوجة ويمتقها ويعطيها بقية المال  
تبرعاً وتبدأ دون ان يكون فعل ذلك واجباً لازماً

(٣) المختلف ، الجزء الخامس ١٨٥ .

(٤) ليس « بورث » في المختصر التاسع المطبوع .

فيه من الرقية .

المقدمة الثالثة فى السهام ، وهى ستة : النصف ، والرابع ،  
والثمن ، والثلاثان ، والثالث ، والسدس .

فالنصف للزوج مع عدم الولد وان نزل ، وللبنات ، والاخت  
للأب والام أوللاب .

والرابع للمزوج مع الولد وان نزل وللزوجة مع عدمه .

والثمن للزوجة مع الولد وان نزل .

والثلاثان للبنتين فصاعداً وللأختين فصاعداً للاب والام أوللاب

والثالث للام مع عدم من يحجبها من الولد وان نزل او الاخوة

وللاثنتين فصاعداً من ولد الام .

والسدس لكل واحد من الابوين مع الولد وان نزل ، وللأم مع

من يحجبها عن الزائد ، وللواحد من كلاله الام ذكر أو أنثى .

---

#### فيه من الرقية

أما الارث من العرص بقدر ما فيه من الحرية فظاهر لانه لا يملك سوى ذلك  
القدر فيسفل الى وارثه ، وأما ارثه فيقول اذا كان نصبه حراً مثلاً فاما ان يكون  
ذا عرص أولاً ، فان كان الاول أعطي من عرصه بقدر حريته ، فتعطى الام نصف  
الثالث مع عدم الحاحب ونصف السدس مع وجوده ، وكذا الكلام في غير  
النصف من الكسور وغير الام من الوارث . وان كان الثاني أعطي نصف مستحقه  
ان كان نصبه حراً وثلاثة ان كان ثلثه حراً وهكذا ، ويعطى الباقي من التركة لغيره

والنصف يجتمع مع مثله ، ومع الربع ، والثلث ، ومع الثلث  
والسدس .

ولا يجتمع الربع مع الثمن .

ويجتمع الربع مع الثلثين والثلث والسدس

ويجتمع الثمن مع الثلثين والسدس .

ولا يجتمع مع الثلث ، ولا الثلث مع السدس .

---

من الوراثة مع مراعاة الاقربة فيهم ، فيقدم الولد مثلاً على الاخ والاح على  
العم ، فلو مات شخص وله ولد نصفه حر أعطى نصف التركة ، ولو فرض له  
أخ كذلك أعطى نصف النصف الباقي وهو ربع ، ولو فرض له عم أيضاً نصفه  
حر أعطى نصف الربع وهو ثمن ويكون الثمن الباقي للامام دالم يكن معتق  
ولا صامس جريزه . ومن هنا يقال أي تركه يتركها الاب والاح والعم .

قوله : والنصف يجتمع مع مثله ومع الربع والثلث ومع الثلث  
والسدس ولا يجتمع الربع مع الثمن ويجتمع الربع مع الثلثين والثلث  
والسدس ويجتمع الثمن مع الثلثين والسدس ولا يجتمع مع الثلث ولا  
الثلث مع السدس تسمية (١)

نسبهم المسماه في الكتاب هي السنة المذكورة ، وهي النصف ونصفه  
ونصف نصفه والثلثان ونصفه ونصف نصفه . والاجتماعات فوق الثمانية غير  
ممكنة عند الامارة ، لظلال القول ، ولذلك حصر لمصنف الاجتماعات الثمانية ،  
وهي بحسب الحصر لعقلي سنة وثلاثون حاصلة من ضرب السنة في نفسها تسقط

(١) ليس « تسمية » في المختصر التابع المطبوع بمصر .

أربعة عشره للكرار، فإن الصف مع الربع مثلاً هو الربع مع الصف وهكذا  
في غيرهما، وتسقط أبصاً سعة لعدم الاتفاق تبقى خمسة عشرة، ذكر المصنف  
منها عشرة وأعمل خمسة :

« ١ » - الصف مع الثلثين لبطان العول كزوج مع اثنين .

« ٢ » - الثلثان مع الربع .

« ٣ » - الثلثان مع الثلث .

« ٤ » - الثلثان مع السدس .

« ٥ » - السدس مع السدس .

وهذه الأربعة لا أدري ثم أهملها . ولصع لوحاً نهمل مع النظر فيه كمية  
الاجتماعات وما يمكن منها شرعاً وما لا يمكن بل يمنع شرعاً كل ذلك على  
سبيل التسمية في الأصل .

وأما الاتفاقيات فليس البحث فيها فانه ربما اتفق اجتماع ما يمنع تسميته  
في الفريضة كما يظهر للمتأمل كروجة وبث وثلاث سين ون فيها ثماً وربما اتفاقاً .  
وهذا اللوح المذكور سابقاً :

الجم	الصف	الرابع	الخامس	السادس	السابع
الاول	روح واحد روح وست	روح وست	روح وست	روح واحد	روح واحد
الرج	مكرر	منع	منع	روح واحد	روح واحد
الثاني	مكرر	منع	منع	روح واحد	روح واحد
الثالث	منع لطلال	روح واحد	مكرر	منع	منع
الرابع	مكرر	مكرر	منع	منع	منع
الخامس	مكرر	مكرر	مكرر	منع	منع
السادس	مكرر	مكرر	مكرر	منع	منع

(١) ليس «دوام» في نسخة وفي هامش شرح نسخة المعروف بمحمد كاظم المطبوع في سنة ١٢٨٨ جدول نقلا عن التفتيح باختلاف يمين فراجعه .

مسألتان :

( الأولى ) التعصيب باطل وفاضل التركة يرد على ذوي  
السهم عدا الزوج والزوجة ، والام مع وجود من يحجبها على تفصيل  
بأني .

---

قوله : ولا الثلث مع السدس تسمية ( ١ )

اما قال نسبة لانه قد يجتمع معه لكن لانسبة بل اتفاقاً كزوج وابوين  
والام محجوبة بالاخوة ، فان للزوج النصف وللأم السدس والباقي وهو الثلث  
للأب بالقرابة [ اتفاقاً ] .

قوله : مسألتان الأولى التعصيب باطل وفاضل التركة يرد على ذوي  
السهم عدا الزوج والزوجة والام مع وجود من يحجبها على تفصيل بأني  
التعصيب : توريث العصة ، قال الجوهري : عصة الرجل بنوه وقربته  
لأبيه ، واما سموا عصة لانهم عصوا به أي أحاطوا به ، فالأب طرف والأبن  
طرف ولم حاسب والاخ حاسب ، والجمع العصات . وشرعاً يبحث عن العصة  
في بابين : أحدهما في حمل الدية وسيأتي تفسيرها هناك ، وثانيهما في الموارث  
ويراد بها كل من انتسب إلى الميت من جهة الأب .

إذا عرفت هذا فهنا فائدتان :

( الأولى ) في كيفية التعصيب . وذلك أن يترك الميت من الورثة من له سهم  
مقدر في كتاب الله ويعصل بعد ذلك عصة ، فقال الجمهور انه يعطى ذلك العصلة  
للعصة ، كما اذا حلف الميت بنتاً واحدة وله اخ أو ابن اخ أو اختاً واحدة

---

( ١ ) ليس في التامع المطبوع بمصر : « تسمية » .

وله عم أو ابن عم ، فإن البت لها النصف في المسألة الأولى وكذا الأخت في الثانية يبقى النصف الباقي يكون للاخ أو ابنة مع عدمه في الأولى وللمم أو ابنة مع عدمه في الثانية وكذا غيرها من المسائل مما يكون فيها فصل عن ذوي السهام . وعندما ان الباقي بعد ذوي السهام يكون لهم لا للعصبة ، فيكون الباقي للبت بالرد في الأولى وكذا للأخت في الثانية .

(الثانية) استدلال أصحابنا على الرد على ذوي السهام بوجوه :

الأول: قوله تعالى « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله »<sup>(١)</sup> ، ولا خلاف أن الأقرب من ذوي الأرحام أولى بصاحبه من الأبعد في كل شيء من الميراث وغيره ، ولهذا يقدم الأس على الأخ والأخ على العم ، وإذا كان كذلك كانت البت أولى من الأخ والأخت من العم في العاقل عن سهمهما ، وذلك هو المطلوب .

الثاني : قوله تعالى « إن امرؤ هتك له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك »<sup>(٢)</sup> ، وجه الاستدلال أن شرط في إرث الأخت انتهاء الولد فلا تكون وارثة مع البت ، لأن البت ولد ، ولو كانت لأخت تستحق النصف بالتعصيب لزم أن يكون قوله « ولد » رائداً بغير فائدة ، وهو باطل إجماعاً ، وإذا كان كذلك بطل القول بالتعصيب .

الثالث: إجماع أهل البيت عليهم السلام على بطلان القول به ، وإجماعهم حجة كما تقرر في الأصول ، ولذلك وردت أحاديثهم متواترة بذلك ، كرواية عبد الله بن بكير عن حسين البراء عن الصادق عليه السلام قال : البت للأقرب والعصبة في فيه التراب<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة الأنفال : ٧٥ .

(٢) سورة النساء : ١٧٦ .

(٣) التهذيب ٢٦٧/٩ ، الكافي ٧٥/٧ وفيه : عن حسين الرضا .

### واحتج الجمهور بوجوه :

الاول: قوله تعالى «إني خفت الموالى من ورائي وكانت امرأتي عاقراً هب لي من لدنك ولياً يرثني»<sup>١</sup> وجه الاستدلال : أنه لولا التعصيب لم يخص السؤال لدولي بل قال ولياً يرثني أو ولية ، فلما حصصه به دل على أن بني عمه يرثونه مع البنت فذلك لم يطلبها .

لثاني : ماروو- عن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «الحقوا بالأمول الفرائض فما أفقت الفرائض فلادولي»<sup>٢</sup> حصة ذكر<sup>٣</sup>

الثالث : مارواه جابر أن مرأه جاءت بأنتي سعد بن الربيع فقالت : يا رسول الله إن أباهما قبل يوم أحد وأحد عمهما المال ولا تنكحان الاولهما مال . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : سيعصي الله فسي ذلك ، فأمر الله تعالى «بوصيكم الله في أولادكم لذكر مثل حظ الأنثيين»<sup>٤</sup> كن ساء فوق «ثنتين» فلهن ثلثا ما ترك<sup>٥</sup> ، فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمهما وقال له : اعط الحاريتين «ثنتين» واعط أمهما الثمن وما بقي فهو لك<sup>٦</sup> . وأجيب .  
عن الاول : بأن التعصيب «السؤال لدولي» لم يلزم المذكور ، وألارادة الجنس أولان الذكر مطلوب طبعاً .

وعن الثاني : «السمع من صحة الخبر» ، ولذلك ورد عن ابن عباس أنه أنكره .

(١) سورة مريم : ٥١

(٢) شرح المحاربي للكرامى ١٥٩/٢٣ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، سنن الترمذي ٤١٨/٤ وفيهما لعق الفرائض بأهلها مما بقي فهو لدولي رخص ذكر . وفي سنن أبي داود ١٢٢/٣ انفس لدل بين اهل الفرائض على كتاب الله وما تركت لفرائض فلادولي ذكر

(٣) سورة النساء : ١٣ .

(٤) سنن الترمذي ٤١٤/٤ .



(الثانية) لاعول في المرائض لاستحالة أن يفرض الله سبحانه  
في مال ما لا يفي بل يدخل النقص على البنت أو البنين ، أو على الأب  
أو من يتقرب به . وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

رواه ابوطالب الأساري عن محمد بن أحمد البربري مرفوعاً إلى قاربه بن مصر  
قال : قلت لأبي عاصم : روى أهل العراق عنك وعن صادم مولاك انما أُنقِ  
المرائض لأولي عصبة ذكر . قال : أمس أهل العراق أنت ؟ قلت : نعم . قال :  
أبلغ من وراءك اني أقول قول الله عز وجل « آتواكم وأبواء لاتدرون أيهم أقرب لكم  
نفعاً » فريضة من الله . وقول « أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض » في كتاب الله <sup>(١)</sup> ، وهل  
هذه الأريضان وهل أقتاشيتا ، ما فلت هذا ولا طاموس يرويه . فل قاربه بن مصر :  
فلقيت طاموساً فقال : لا والله مارويت هذا على بن عاصم قط ، وإنما الشيطان ألقاه  
على ألسنتهم <sup>(٢)</sup> . وهذه الرواية لم ترو لأبي طاموس .

وعن الثالث : سمع صحة الحر ، وعلى تقدير الصحة جاز أن يكون أحد  
العم الباقين عوضاً عن قيامه في مالهما .

قوله : لاعول في المرائض لاستحالة ان يفرض الله سبحانه في مال  
ما لا يفي به ، بل يدخل النقص على البنت أو البنين أو الأب أو من يتقرب  
به ، وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى

قال المحمدي : العول أيضاً عول العريضة ، وقد عالت أي ارتفعت ، وهو أن  
تريد سهاماً ويدخل النقصان على أهل المرائض . قال بو عبد : أصه مأخوذ من

(١) سورة نساء : ١١

(٢) سورة الانفال : ٧٥ .

(٣) التهذيب ٩ / ٢٦٢

الميل ، أي من قولهم عال الميراث فهو عائل أي مائل ، وذلك أن العريضة إذا عالت فهو ميل على أهل العريضة جميعاً فينقصهم ، ويقال أيضاً عال ريد المرائض وأعالها بمعنى يتعدى ولا يتعدى .

وشرعاً في الحقيقة هو صد التعصيب من التعصيب تورث العصة ما فصل عن ذوي السهم والمول بقصد التركة عن ذوي السهم ، كأختين وزوج فإن للأختين الثلثين وللزوج النصف فقد رادت السهام سدساً ونقصت التركة عنه وكالأبوين وسنتين وزوجة، فإن للأبوين السدسين وللبنين الثلثين وللزوجة الثمن ، فقد زادت ثمناً ونقصت التركة عنه .

فعدا ما يدخل النقص على الأختين والسنتين ، فتعطي الأختان في المسألة الأولى ثلاثة من ستة وكان لهما أربعة ويعطي الزوج ثلاثة . وفي الثانية يعطي الأبوان ثمانية من أربعة وعشرين وتعطي الزوجة ثلاثة منها تبقى ثلاثة للبنين وقد كان لهما ستة عشر منها .

والصراط في دخول النقص عدا أصحاب الامامية أن كل من لم يذكر له في القرآن الأرض واحد من نقص يدخل عليه كالأب والابن ، وكل من ذكر له عرض قلعة وعرض كثيرة لا يدخل عليه بقص كالزوجين والام والابنة من قبلها .

وفي ذكر المصنف الأب وعطفه على السات بطر ، لأن الأب مع الولد لا ينقص سهمه عن السدس ومع عدم الولد ليس يدي عرض ، ومسألة المول تحصن بدوي القروض .

وعدا المحجور يدخل النقص على جميع ذوي القروض مورعاً عليهم ، بأن يريد السهم الرائد على العريضة ، من المسألة الأولى العريضة فيها ستة لثلاثين من ثلاثة والنصف من اثنين ، وهما متساويان فتصرف أحدهما في الآخر يصير ستة ، وللأختين أربعة منها يبقى اثنان لأنني بحق الروح وهو ثلاثة فيبقى له واحد فتزیده على العريضة يصير سبعة للزوج منها ثلاثة وللأختين أربعة .

والمسألة الثانية العريضة فيها أربعة وعشرون لأن فيها ثمناً وسدساً ومخرجهما متوافقان بالنصف ، فنضرب نصف أحدهما في الآخر يطلع ذلك ويحصل النقص على الستين ثلاثة فتريدها على العريضة نصير سبعة وعشرين للابوين ثمانية منها وللبنتين ستة عشر منها تبقى ثلاثة للزوجة هي تسع العريضة فقد صار ثمنها تسعاً ، وهي المسألة المعروفة بالمنبرية<sup>(١)</sup> .

احتج أصحابنا بوجوه :

الأول : أنه لا بد من مخالفة آيات الميراث ، فكلما كانت المخالفة أقل كان أولى وهو قولنا .

الثاني : أما إذا أدخلنا النقص على الاختين أو البنتين خاصة كان أمراً محمداً عليه ، وإذا أدخلنا النقص على الزوجين والابوين كان أمراً محتملاً فيه ، والاحد بالاجماع أولى من الاحد بالخلاف واحوط للراحة .

(١) وهي الرواية التي رواها في الموطأ ٢٥٩/٩ قال : روى أبو طالب الاسدي ، قال حدثني الحسن بن محمد بن أيوب الحوزجاني ، قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، قال حدثنا يحيى بن أبي بكر بن شعبة عن مساك عن عتبة السعدي قال : كان علي عليه السلام على المنبر فقام إليه رجل فقال يا أمير المؤمنين رجل مات وترك ابنتيه وابويعه وزوجة . فقال علي عليه السلام : صار ثمن المرأة تسعاً قال مساك : عت لسبعة وكيف ذلك؟ قال إن عمر بن الخطاب وقع في امرته هذه العريضة فلم يدر ما يصنع ومال للبنتين ثلثان وللأبوين الثلثان وللزوجة الثلث قال . هذا ثمن ما قبل من الأبوين والبنتين فقال له أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم : عت هؤلاء فريضة للابوين لثمان وللزوجة ثمن وللبنتين ما بقي . فقال : ما بين فريضة الثلثان . فقال له علي بن أبي طالب عليه السلام لهما ما بقي ، فأبى ذلك عليه عمرو بن مسعود ، فقال عني عليه السلام علي ، رأى عمر قال عبيدة وحريري جماعة من أصحاب علي عليه السلام بعد ذلك في مثلها أنه أعطى للزوج أربع مع الابنتين والابوين لثمان والباقي رد على البنتين ، وذلك هو الحق وإن أباة قوما .

## وأما المقاصد الثلاثة :

(الاول) في الانساب . ومراتبهم ثلاث :

(الاولى) الاباء والاولاد . فالاب يرث المال اذا انفرد والام الثلث والباقي بالرد . ولو اجتمعا فلام الثلث وللاب الباقي . ولو كان له أخوة كان لها السدس . ولو شاركهما زوج او زوجة ، فله زوج النصف ، وللزوجة الربع . وللام ثلث الاصل اذا لم يكن حاجب والباقي للاب ، ولو كان لها حاجب كان لها السدس .

---

الثالث : ان كل واحد من الابوين والروحين له سهمان أعلى وأدنى ، وليس للثلاث والبنين والاحنيس الاسهم واحد ، فاذا أدخلنا النقص عليهن صار لهن سهم آخر أدنى ، فيستوي ذو السهام في ذلك .

الرابع : اجماع ثمت عليهم السلام ، وهو حجة كما تقرر في الأصول .  
الخامس : نوافر أخبار أهل البيت عليهم السلام ، كرواية محمد بن مسلم قال :  
أقرأني ابو جعفر عليه السلام كتاب الفرائض التي هي املاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحط علي عليه السلام فاذا بينهما : ان السهام لا تعول<sup>(١)</sup> .

ورواية زرارة عن القفر عليه السلام . ان السهام لا تعول<sup>(٢)</sup>  
وعنه عن علي عليه السلام . من شاء باهله أن لذي أحصى رمل عالح ما جعل في مال نصفاً وثلاثاً وربعاً<sup>(٣)</sup> .

ورواية الزهري مرعوضاً الى اسن عاص : ان أول من أعال العريضة عمر

(٢٠١) التهذيب ٢٤٧/٩ ، الوسائل ٤٢٣/٧ .

(٣) لم اعثر على رواية بهذا اللفظ عنه عليه السلام ، واما الروايات في هذا المعنى كثيرة ، راجع الوسائل ٤٢١/١٧ باب بطلان العول .

ولو انفرد الابن فالمال له . ولو كانوا أكثر اشتركوا بالسوية .  
ولو كانوا ذكراً وإناثاً فللذكر سهمان ، وللأنثى سهم . ولو اجتمع  
معهما الابوان فلهما السدسان والباقي للاولاد ذكراً كانوا وإناثاً  
أو ذكراً وإناثاً .

ولو كانت بنت فلها الصنف وللأبوين السدسان ، والباقي يرد  
أخماساً .

ولو كان من يحجب الأم رد على الأب والبنت أرباعاً .  
ولو كانت بنتان فصاعداً فللأبوين : السدسان ، وللبنين أو  
البنات الثلاث بالسوية .

ولو كان معهما أو معهن أحد الأبوين كان له : السدس ، ولهما  
أولهن : الثلثان ، والباقي يرد أخماساً .

---

ابن الخطاب ، فقال له رمر : هلا أشرت عليه . فقال : هنته وكان رجلاً مهياً<sup>(١)</sup> .  
احتج المخالف بوجوه :

الاول : إذا كانت التركة قاصرة عن الديون بدخل النقص على الجميع ،  
فكذلك إذا كانت قاصرة عن السهام بدخل النقص على الجميع قياساً على الديون ،  
والجامع أنها حقوق تعلقت بالمال ولا وده فيه فأدخلنا النقص على الجميع ولا  
لزم الترجيح من غير مرجح .

الثاني : أن عمر حكم بالعول ولم يكر عليه أحد من الصحابة فصار إجماعاً .  
الثالث : روى سماك بن حارث عن عمدة السلماني قال : كان علي عليه السلام

(١) كنز العمال ٢٧/١١ أخرجه عن سنن البيهقي .

على السر فقام اليه رجل فقال : يا أمير المؤمنين رجل مات وترك ابنيه وابويه وروحة ، فقال علي عليه السلام : صار ثمن المرأة تسعاً<sup>١</sup> .

والجواب عن الاول : ان القياس باطل عندما كمتبين في الاصول ، سلمنا لكن الفرق حاصل بين الديون والسهام ، فان الديون ثلثة في ذمة الميت ، فاذا قضى بعضها بقي الباقي في ذمته ، وليس كذلك اصحاب السهام ، فانهم يستحقون من التركة ما نصيب كل واحد منهم ، فاذا بقصوا عما سمي لهم لم يبق لهم شيء<sup>٢</sup> .  
سلمنا المساواة للديون ، لكن المرجح في السهام حاصل ، وهو ما ذكرنا ان البتتين والاختين ليس لهما التصيب الادنى .

وعن الثاني : بان الحبر على تقدير صحته اما اجاب علي عليه السلام على وجه الامكار لا الاحار ، والهمزة مقدرة فيه أو حرج على وجه التفة ولم يمكنه اظهار القول بطلان القول ، كما لم يظهر كثيراً من مداهمه ، ولاجل ذلك قال لقضائه وقد سألوه : بما يحكم بأمر المؤمنين ؟ فقال : اقصوا كما كنتم تقضون حتى يكون الناس واحداً أو أموت كما مات أصحابي . وبدل على ذلك ما نقل من طريق أهل البيت عليهم السلام أنه كان ينكر القول بالمول .

وعن الثالث : سمع الاحماع ، فان السكوت لا يدل على الرضا ، فان العادة جارية أن كبير القوم اذا حكم بشيء مات قومه الرد عليه خصوصاً مع شكاسة<sup>٣</sup> أخلاقه ثم يظهرون ذلك بعدموته كما تقدم من اظهار ابن عباس .

(١) التهذيب ٢٥٩/٩ .

(٢) الشكاسة سوء الحلق وقيل سوء الخلق في النهاية . وفي بعض النسخ « شراسة »

بفتح « شكاسة » والمعنى واحد .

ولو كان مع البنت والابوين زوج او زوجة كان للزوج الربع  
وللزوجة الثمن ، وللابوين السدسان ، والباقي للبنت. وحيث يفضل  
عن النصف يرد الزائد عليها وعلى الابوين أخماساً .  
ولو كان من يحجب الام رددناه على البنت والاب أرباعاً .

---

قوله : ولو كان مع البنت والابوين زوج او زوجة كان للزوج الربع  
وللزوجة الثمن وللابوين السدسان والباقي للبنت، وحيث يفضل عن النصف  
يُرد الزائد عليها وعلى الابوين أخماساً، ولو كان من يحجب الام رددناه على  
البنت والاب أرباعاً  
هنا مسائل :

(الاولى) بنت وأبوان وروح تصح من اثني عشر، لان ربع الزوج من اربعة  
وسدس الابوين من ستة وبين لاربعة والسة مشاركة بالصف فنصرب نصف  
أحدهما في كل الآخر فيصير اثنا عشر للزوج ثلاثة وللابوين اربعة تبقى للست  
خمسة ينقص عليها واحد من اثني عشر .

(الثانية) ست وأبوان وروح تصح من اربعة وعشرين للابوين السدسان وللزوجة  
الثلث وبين محرجهما وهما الستة والستة ثمانية تشارك في الصف فنصرب نصف  
أحدهما في الآخر يبلغ العدد المذكور، للروحة منه ثلاثة وللابوين ثمانية وللبنت  
اثنا عشر يبقى واحد يرد على الست والابوين ان لم يكن للام حاجب [من الاخوة]  
ومع الحاجب عليها وعلى الاب حصة فالاول أخماساً والثاني أرباعاً، ففي الاول  
نصرب خمسة محرر الخمس في الاصل يبلغ مائة وعشرين ، ومنه تصح للزوجة  
خمسة عشرون وللابوين اربعون وللت ستون تبقى خمسة للابوين سهمان وللت ثلاثة  
وفي الثاني نصرب أربعة محرر الربع في الاصل يبلغ ستة وتسعين للروحة اثنا عشر

ويلحق مسائل:

(الاولى) الاولاد يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل فريق نصيب من يتقرب به ، ويقسمونه للذكر مثل حظ الانثيين ، اولاد ابن كانوا او اولاد بنت على الاشبه . ويمنع الاقرب الابعد .

وللاموين اثنان وثلاثون وللسن ثمانية واربعون تبقى أربعة للاب سهم وللبنث ثلاثة ، فوله «وحيث يفصل عن النصف» الى آخره اشارة الى هذا المسألة ، وانما سبب المصنف الفصل الى النصف لانه ان الكل لان النصف مسوب اليه فكذا مقابله .

قوله : اولاد الاولاد يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل فريق نصيب من يتقرب به ويقسمون المال للذكر مثل حظ الانثيين اولاد ابن كانوا او اولاد بنت على الاشبه

في هذا البحث مسألتان :

(الاولى) هل اولاد الاولاد اولاد حفيظة او مجاراً؟ ذهب السيد وابن ادریس<sup>(١)</sup> ومعين الدين المصري الى الاول ، وذهب الشيخ في النهاية والمبسوط والحلاف والمفيد والصدوق ولفي والقاسي وابن حمزة الى الثاني ، وقد تقدم دليل الفريقين في الوقت .

وفائدة الخلاف هنا أنهم على قول الشيخ واتباعه يأخذون ميراث آبائهم وأمهاتهم ، فلا ينسب اليهم ولست الابن الثالث لواجتماعه وعلى قول السيد وأتباعه يأخذ ابن البنت الثلثين وبنت الابن الثلث والا يترجم أمور شيعية :  
منها أن يعرف أن لميت حلف عشرين ابن بنت وبنت ابن وحيث يشك يكون لبنت الابن الثلثون وبنت العشرين الثلث . ودلت شيع .



والأقوى قول الشيخ، لأن ولد الولد لو كان ولداً لشارك الولد في الميراث،  
واللزم باطل انتفاء فكدا المروم، والملازمة ظاهرة. ويؤيده ما رواه عبد الرحمن  
ابن الحجاج صحيحاً عن الصادق عليه السلام قال: بات الست يقص مقام البنت  
إذا لم تكن للميت بات ولا وارت عبرهن، وبات الابن يقص مقام الابن إذا لم يكن للميت  
ولد ولا وارت عبرهن<sup>١</sup>. وبمعناه روى سعد بن أبي حلف عن الكاظم عليه السلام<sup>٢</sup>.  
وماد كره السيد من الشاعة إنما يتم على تقدير أن ولد الولد ولد حقيقة  
وإن مطلق الاستعمال دليل الحقيقة. وهما مسموعان، وسد المسع ما تقدم. على  
أن الشاعة تلزمها كما تلزمه في أولاد لاحوة والاحوات وأولاد لاعمام والعمام.  
(الثانية) هل أولاد السات يقسمون المال للذكر مثل حظ الأنثيين أو بالسوية؟  
المشهور هو الأول كما هو اختيار المصنف، ونقل الشيخ عن بعض أصحابنا  
الثاني، واختاره القاضي.

قال بعض الفضلاء: هذا القول لا يحل من قوة، لأن القول بأنهم يأخذون  
نصيب آرائهم مع القول باقتسامهم للذكر مثل حظ الأنثيين مما لا يحتملان، لأن  
ولد الولد إما أن يكون ولداً أولاً، فإن كان الأول لزم انتفاء الأول وإن كان الثاني  
لزم انتفاء الثاني، ودلت لقوله تعالى «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ  
الأنثيين»<sup>٣</sup>، فإنه إما أن يحمل الأولاد فيها على الحقيقة خاصة أو عليها وعلى المجاز  
لاستحالة حملها على المجاز أجمعاً. لكن التالي باطل لما تقرر في الأصول من  
امتناعه فتمين الأول. وولد الولد ليس بولد حقيقة فلا يشمل الآية المذكورة،  
فالقول باقتسامه للذكر مثل حظ الأنثيين لا دليل له.

(١) الكافي ٨٨/٧، تهذيب ٣١٦/٩، الاستبصار ١٦٦/٤

(٢) الغيبة ١٦٦/٤، الكافي ٨٨/٧، تهذيب ٣١٦/٩، الاستبصار ١٦٦/٤

(٣) سورة النساء: ١١.

ويرد على ولد البنت كما يرد على أمه ذكرًا كان أو أنثى .  
ويشاركون الأبوين كما يشاركهما الأولاد للصلب على الأصح .

وعنه نظر ، لانه لا يلزم من عدم نجور الآية لهم عدم الحكم باقتسامهم للذكر  
مثل حظ الأنثيين ، لحواجز استناده الى دليل آخر ، وعدم الوجدان لا يدل على  
عدم الوجود .

على أما نقول : الإجماع الحاصل من ركن الشيخ الى الآن دليل عليه ،  
وهو كاف هنا . وقول المصنف : على الاشياء يمكن أن يكون راجعاً الى المسألتين .

**قوله : ويرد على ولد البنت كما يرد على أمه ذكرًا كان أو أنثى**  
هذا تبريع على قول الشيخ وتناسعه من أن ابن البنت يأخذ نصيب أمه ، وعلى  
قول المرتضى لا يرد عليه بل يأخذ المال حملة لانه ابن فليس يدي فرض حتى  
يرد عليه .

**قوله : ويشاركون الأبوين كما يشاركهما الأولاد للصلب على الأصح**  
هذا مذهب الشبهين والعمي و لحن وسائر والقاضي والفصل بين شاذان  
من لقدماء ، وعنه انعقاد لإجماع بعد ابن نابويه . وأما هو فحكم بعدم المشاركة  
وان المال للأبوين ، ويمكن أن يقتصر له بوجوده :

الاول . ان ولد الولد ليس بولد حقيقة ، فلا يلزم من تورث الولد مع  
الأبوين تورثه معهما .

الثاني : ان يسته الى الميت كسبة الجدة اليه ، وكما لا يرث الجد مع وجود  
الأبوين فكذا لا يرث ولد الولد مع وجود أحدهما .

الثالث : ان أحد الأبوين والولد متساويان النسبة الى الميت ولذلك تساويان في  
الاستحقاق ، والولد حاحب لولد الولد فكذا الأبوان يحجبان ولد الولد ، لان  
حكم المتساويين واحد .

الرابع : الآية الكريمة وهي قوله : وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله <sup>(١)</sup> حاكمة بأن الأقرب أولى ، والوالدان الأقرب لأن المراد ما تقرب عد القرابة إلى الميت ، فمن كان أقل عداً فهو أقرب ، ولا شك أن الأبوين يتفرقان بأنفسهما وأولاد الأولاد يعدون بواسطة أو أكثر ، فيكون لابوان أولى بالأولاد وهو المطلوب .

الخامس : رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام : ان ابن الامن يقوم مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيره <sup>(٢)</sup> . ومثله روى سعد ابن أبي حلف عن الكاظم عليه السلام <sup>(٣)</sup> . والاموان وارثان فلا يرث ابن الابن مع وجودهما عملاً بالنص المذكور .

ان قلت : المراد بالغيرهما ابن الميت الذي هو والد لهذا الابن ، وذلك لان لفظة « ورث » بكرة موصوفة تصدق على أقل ممكن ، وهو صادق هنا فلا حاجة الى غيره .

قلت : لفظة « وارث » بكرة وقعت في سياق المعنى فمعكم كما تقرر في الأصول .  
احتج الشيخ بوجوه :

الاول : اجماع الاصحاب ، وهو حجة .

الثاني : رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام : يات السات يرث اذا لم يكن يات من صلب الرجل ، وابن الابن اذا لم يكن من صلب الرجل أحد قام مقام لاس <sup>(٤)</sup> . وهو يشمل صورة الرابع .

(١) سورة النساء : ١١٤

(٢) ٣١٢ - قد مرنا آنفاً في التعليقة السابقة

(٣) ٤٤٩ / ١٧ واجمع الوسائل

الثالث : رواية اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام ابن الابن يقوم مقام ابه<sup>١</sup> . وهو يشمل أيضاً محل النزاع . والاقوى الاستدلال بالاجماع فانه سبق ابن دويبه وتأخر عنه ، والروايات محتملة ليست ناصة .

ويجيب عن « الانتصار » أما عن الاول : فان توريثه باعتباره قيامه مقام الولد لالانه ولد .

وعن الثاني : بانه قياس ، وهو باطل عندنا .

وعن الثالث : ان أردت التساوي من جميع الوجوه فمسموع لا بد له من دليل ، وان أردت ببعض الوجوه حازت المحالفة نوحه آخر ، فلا يلزم عموم الحكم .  
وعن الرابع : ان القرب هنا مطلق اعتباره بالاجماع كما في ابن العم من الابوين مع العم من الاب .

وعن الخامس : ما ذكرنا من قول الاحتمال فليست الرواية ناصة .  
وهنا فوائد :

(الاولى) انه على قول المرتضى لا يتأني هذا الخلاف ، فان الولد الحقيقي يرث مع الابوين اجماعاً .

(الثانية) يتفرع على قول الصدوق أن مع وجود أحد الزوجين في الصورة المذكورة يكون له التصيب الاعلى ، ادلا اعتبار بوجود ولد الولد حيثئذ فيكون كالمعدوم . ويحتمل أن يكون له الادى ، لان الحاجب لا يشترط ان يكون وارثاً كما في الاخوة مع الابوين .

(الثالثة) قال الصدوق . ان الاحد اديرثون مع ولد الولد نظراً الى المساواة في المرتبة ، فالجد مع بات الست السدى ، عملاً برواية سعيد بن ابي حلف

(١) التهذيب ٦٠/٩ ، الكافي ٨٨/٧ .

(الثانية) يحیی الولد الاکبر بثیاب بدن المیت وخاتمه وسیفه  
ومصحفه اذا خلف المیت غیر ذلك، ولو کان الاکبر بنتاً أخذہ الاکبر  
من الذکور . ویقضى عنه ما ترک من صیام او صلاة . وشرط بعض  
الاصحاب ألا یكون سفیهاً ولا فاسد الرأی .

عن الکاظم علیه السلام فی سات ست وحد للحد السدس و یبقي لبسات البت<sup>١</sup>  
ورده الشیخ بأثبت فیام ولد الولد مقام الولد، والولد یحبب الحد کذا من  
یقوم مقامه . مع أن فی طریقہ ابن فضال، یحب ترک العمل به باجماع العصاة .  
وربما حمل علی استحباب الطعمة . وفيه نظر، لأن الطعمة اساهی من لا یوی .  
قوله : یحیی الولد الاکبر بثیاب بدن المیت وخاتمه وسیفه ومصحفه  
إذا خلف المیت غیر ذلك ، وإذا کان الاکبر بنتاً أخذہ الاکبر من الذکور  
ویقضى عنه ما ترک من صلاة وصیام . وشرط بعض الاصحاب أن لا یكون  
سفیهاً ولا فاسد الرأی

حیاه<sup>٢</sup> یجوزہ أي أعطاه، وانجاء العطاء . وهذه المسألة من خواص أصحابنا  
لم یسمع أن أحداً من الفقهاء أفتی فیها شیء<sup>٣</sup> . وتنقیح البحث فیها ینتم بعوائد :  
(١) ألفیه ٢٠٥/٤ حمله، فی المسائل ٥١/١٧ عن ثقیة واستحباب الطعمة  
وقال : أن المراد بالحد جد البنت وهو أبو المیت .

(٢) قال الشہید الثاني فی رسالته فی الحیوة الحیوة یفتح الحاء مصلح حیاه اذا  
اعطاه وانجاء بالکسر : العطاء . وشرعاً مال مخصوص من مال المورث الذکر یختص به من  
ولده الذی لا یكون له ذکر حی اکبرته ابتداء .

(٣) قال الشہید الثاني فی رسالة : واعلم أن الحیوة فی الجملة تنقسم علی بی أصحابنا  
واحبارهم بی مظاہرة وسنن وعلیث بعضها، وحالف فی ذلك سائر لفقهاء واسا حنفی صحابنا  
فی وجوبها واستحبابها . إلى آخر قوله .

(الاولى) هل هذا الجاهل لارم لايجوز تركه ولايسع الولد الاكر من المطالبة  
به أم ليس كذلك بل ذلك مستحب ؟ ابن ادريس على الاول ، ونقل فيه الاجماع ،  
وبن المرتضى وابن الجبيل على الاستحباب ، وعبارات دقي الاصحاب اما  
مطلقة أو مظهرها لوجوب ، وكذا الروايات . والفتوى على الاول .

(الثانية) قال المرتضى وابن الجبيل ان هذه الاشياء المحبوبة تحسب على الولد  
من سهمه واما التخصيص بالعين . وظاهر الشيخين أنه يأخذها مجازاً إذا على  
سهمه ، وعليه الفتوى واحتجاج المرتضى لعموم آية الارث غير نام ، لتخصيص ذلك  
بالروايات وعمل الاصحاب .

(الثالثة) المشهور ان الجاهل بأربعة سيف والمصحف والحاتم وثياب الدن ،  
وحسن التقى الثياب بثياب صلاته ، وراد ابن الجبيل السلاح كرواية الفصيل بن  
يسر<sup>١</sup> ، وفي رواية روى عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup> اضافة الدرع والكتب والرحل  
والراحلة . والعمل على المشهور ، لاصالة عدم التخصيص .

(الرابعة) الحوة اما يكون بعد الديون والوصايا ، ولو كان الدين مستغرقاً  
للتركة فلاحبوه ، لانهما من نواحي الارث وحيث لا ارث فلاحبوة .  
(الخامسة) اشترط الشيخ وابن ادريس وجود مال يقع فيه الارث غير الاربعة ،  
وشرط ابن ادريس أن لا يكون الاكبر سعيها ولا فاسد الرأي ، أي يعقدها  
فاسداً . وشرط ابن حمزة ثبات العقل وسداد الرأي ، وفقد آحرمي منه ووجود تركة  
غيرها ، والمستند غير معلوم .

(السادسة) قال الشيخان والقاضي على الاكر أن يفضي مافات الميت من

(١) التهذيب ٢٧٦/٩ .

(٢) الكافي ٨٦/٧ ، التهذيب ٢٧٦/٩ ، الفقيه ٢٥١/٤ .

صلاة أو صيام ، وجعل ابن حمزة ذلك شرطاً خامساً ، وليس في الروايات ما يدل على قوله ، بل طاهر الفتوى والرواية وجوب القضاء وإن لم تكن حصة وثبوت الحصة وإن لم تكن على الميت صلاة ولا صيام ، فمن حصة وإفهام بالقضاء عموم من وجه .

وهما قروع :

الأول : لو كان الأكبر متعدداً قال في السوط يقسم بينهم ، وعلى قول ابن حمزة لأحبة . والفتوى على قول الشيخ .

الثاني : هل يشترط اللوع حال الموت أم لا؟ طاهر ابن حمزة وابن إدريس اشتراطه ، خصوصاً مع اشتراط الحصة بالقضاء بالفداء والصيام ، فإن القيام يستلزم التكليف المستلزم للوع ، لكن الروايات مطلقة ، وكذا عبارات الأصحاب ، فالأقرب حينئذ عدم اشتراطه .

الثالث : لو تعددت الأشخاص الأربعة ، هل ابن إدريس يحكي ما كان الميت يعتاد لبسه ويديه ، وهل الشهيد وهو حسن فيما جاءه بلفظ الوحدة كالسيف والمصحف والحاتم ، وهل العلامة يعطى وحداً ينحيره الوارث ، أما الثياب فيعطى لكل لمجيئها بلفظ الجمع المضاف وهو العموم ، فالأقصر على المعنى خلاف الأصل حينئذ .

وهل العمامة منها ، ولو كانت متعددة ؟ قال الشهيد نعم ، واستشكل العلامة دخولها في الثياب من أن البدن هل هو اسم لهذا الهيكل المحسوس أو له عدا الرأس . ومن أن العمامة هل تدخل في الثياب حقيقة أو مجازاً . والفتوى على دخولها : أما أولاً فلما قلنا من عموم الثياب المضافة إلى البدن والبدن اسم لما تعلقت به النفس المجردة ، فالرأس من البدن . وأما ثانياً فلأنها لا تنافى في الدين قبولاً ودخولها في ثياب لم يمت فيه . وأما ثالثاً فلأن الولد إنما احتص بالثياب

### (الثالثة) لا يرث مع الابوين ولا مع الاولاد جد ولا جدة ولا أحد من ذوي القرابة .

لقيامه مقام ابيه وهو مفتض لدخول العمامة وهو طاهر .

الرابع : لو كان الدين مستغرقاً فشرع منشرع بأدائه فالحوة ثابتة لقاء الارث ، ولو لم يشرع أحد فلولد الاكثر أداء ما يحصها من الدين ليحص بها لانه وارث ، فيتخير في جهات القضاء . ولا فرق بين أداء الوارث وغيره ، اذ مع الاعتراف لا ارث فلا فرق .

الخامس : لو وصى الميت بأعيانها وصبة شرعية اعتبرت من الثلث ، فان رادت عنه اعترا حاره لاكثر لاغيره . ولو قصر بتصيب كل وارث عن قدر الحوة فالظاهر عدم المسح بها ، لعدم دليلها من غير تخصيص . وكذا الظاهر بتقديمها على ذوي العروص ، فيأخذ الابوان السدسين أو السدس والروحة الثمن مما بقي بعدها .

### قوله : لا يرث مع الابوين ولا مع الاولاد جد ولا جدة ولا أحد من ذوي القرابة

أما عدم ميراث الحد مع الابوين والولد فحالف فيه ابن النجيد حيث قال : اذا خلف الميت ابوين وستاً كان السدس المأصل للحددين أو الحدتين من دون الرد على البنت والابوين . وقال أيضاً : اذا حضر مع الجد الولد أو ولد الولد أحد الحد السدس وكان الباقي للولد أو ولد الولد .

واجتماع الاصحاب بعده انعقد على خلافه ، وكأنه نوههم أن الطعمة ميراث وليس به . ونؤيد ما قلنا برواية الحسن بن صالح عن الصادق عليه السلام قال :



لكن يستحب للاب أن يطعم أباه وأمه : السدس من أصل  
 التركة بالسوية ، اذا حصل له الثلثان . وتطعم الام أباه وأمه  
 النصف من نصيبها بالسوية اذا حصل لها الثلث فما زاد .  
 ولو حصل لاحدهما نصيبه الاعلى دون الآخر استحب له طعمة  
 الجدة والجدة دون صاحبه . ولا طعمة لاحد الاجداد الامع وجود من  
 يتقرب به .

سأله<sup>(١)</sup> عن امرأة مملكة لم يدخل بها زوجها ماتت وترك أمها وأخوين لها  
 من أبيها وأمه وحدها أباً أمها وروحها . قال : يعطى الزوج النصف ويعطى الام النافي  
 ولا يعطى الجد شيئاً ، لان بنته حبيته عن الميراث ولا يعطى الاخوة شيئاً<sup>(٢)</sup> .

واما عدم ميراث ذوي القرابة مع الابوين والولد مرد علي من قال بالانصيب  
 كما لو خلف الميت بنتاً وأماً ، فان الثلث الماصل عندهم للعصبة من القرابة ،  
 كالأخت أو الاخوة أو الاعمام ، وقد تقدم بطلانه .

قوله : لكن يستحب للاب ان يطعم أباه وأمه السدس من أصل التركة  
 بالسوية اذا حصل له الثلثان ، وتطعم الام أباه وأمه النصف من نصيبها  
 بالسوية اذا حصل لها الثلث فماراد . ولو حصل لاحدهما نصيبه الاعلى دون  
 الآخر استحب له طعمة الجدة والجدة دون صاحبه ، ولا طعمة لاحد الاجداد  
 الامع وجود من يتقرب به

لما قرر المصنف أنه لا يرث للجد أو الجدة مع الابوين والولد استدرك  
 بذكر الطعمة ، فان ذلك وان لم يكن ميراثاً لكنه من توارثه .

(١) في التهذيب . سألت باعده الله عليه السلام

(٢) التهذيب ٣٩٠/٩ ، التكملي ١١٣/٧ ، الاستبصار ١٦١/٤ .

وهنا فوائد :

(الاولى) يدل على استحباب الطعمة هي الجملة قوله تعالى «واذا حضر  
القمة أولو العروى ولبناتى والمساكين صدقوه» ، وهو وإن كان عاماً  
في طرف المطعم والمطعم لكن اجتماع الأصحاب والروايات حصاه بالمسألة  
المذكورة .

(الثانية) احتضنت عبارات الأصحاب في شرط استحباب الطعمة، فقيل يستحب  
إذا فصل لأحد الأيوبي سدى فصاعداً فوق السدى كما تشمله عبارة المصنف ،  
وقيل إذا أراد بنيه عن سدى . وتظهر الفائدة في اجتماع الأيوبي مع البت  
أو أحدهما مع البت ، فانه على القول الأول لا يفصل لهما سدى فلا تستحب  
الطعمة<sup>١</sup> ، وعلى الثاني يريد بنيه عن سدى تستحب الطعمة .

(الثالثة) ختلف في قدر الطعمة ، فالمشهور أنه سدى الأصل ، وقال ابن  
الجيد هو سدى ما حصل لولده الذي يعرب به . والفتوى على الأول .  
(الرابعة) المشهور أن الجد والجدة من قل الأم تستحب طعتهما كما إذا كانا  
من الأب ، وقال النفى لا طعمة لمن يعرب بالأم .

والفتوى على الأول، لما رواه حميد بن دراج حمداً عن الصادق عليه السلام  
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطمع الحدة أم الأب السدى وابنتها حي  
وأطمع الجدة أم الأم السدى وبنتها حية<sup>٢</sup> .

(الخامسة) إذا جمع لأبوان في تركة فقد يستحب لهما مما أن يطعما، كما إذا

(١) سورة النساء : ٨ .

(٢) لأن الأيوبي مع البت لست لست لست نصف والباقي يرد عليهم احصاءً ، كذا  
في الهامش

(٣) الفقيه ٢٠٤/٤ ، التهذيب ٣١١/٩ ، الامتياز ٣١٢/٤ .

(الرابعة) لا يحجب الاخوة الام الابشروط أربعة :

أن يكون أخوين أو أحاً وأختين أو أربع أخوات فما زاد لأب  
وأم أو لأب مع وجود الأب ، غير كفرة ولا رق ، وفي القتل قولان  
أشبههما : عدم الحجب .

حلبا من الأولاد والأخوة الحجة ، وقد لا يستحب لهما كما دا وحد الأولاد  
لذكور أو ذكرا غير . وقد يستحب لأحدهما الدلالة خاصة فكما إذا حجت  
الأم والولد وأما للام خاصة فكما إذا عدم الولد وحصل زوج فان للروح المصنف  
وللام الثلث وللأب الباقي .

( السادسة ) أما تستحب الطعمة للأجداد من الابوين ، فلو فقد أو حصل  
الأولاد لم يستحب لهم طعمة أجدادهم ، فذلك قال المصنف : ولا طعمة لأحد الأجداد  
الأمع وجود من يتفرع به ، يعني الوالدين أو أحدهما .

قوله : وفي القتل قولان أشبههما عدم الحجب

قال في الشرائع<sup>١</sup> فيه تردد ، والقولان حصلا من مشأ التردد ، وذلك أنه  
يحتمل الحجب ، لعدم قوله تعالى « فان كان له أخوة فلامه السادس<sup>٢</sup> » ، لعدم  
روايت الحجب ترك العدل بها في الكفر والرق يبقى معمولا بها في غيرها .  
وهذا قول ابن بابويه وابن أبي عقيل ، وبؤيده أن غلة الحجب ثلثون  
مئة الأخوة في ذمة الأب والقاتل بعفته ثلثة فيحجب بخلاف الرق فان بعفته في  
ذمة سيده .

(١) الشرائع ٢٧٢/٢ قال فيه . وهل يحجب لثلاث وفيه تردد و ظاهره لا يحجب .

(٢) سورة النساء ١١

وان يكونوا منفصلين لاحملا .

(المرتبة الثانية ) الاخوة والاجداد اذا لم يكن أحد الابوين .  
ولا ولد وان نزل ، فالميراث للاخوة والاجداد .  
فالاخ الواحد للاب والام يرث المال ، وكذا الاخوة . والاخت  
انما ترث النصف بالتسمية ، والباقي بالرد .  
وللاختين فصاعداً الثلثان بالتسمية والباقي بالرد .  
ولو اجتمع الاخوة والاخوات لهما كان المال بينهم للذكر  
سهمان ، وللانثى سهم .

---

وفي هذا نظر ، لانفاصه بالكفر ، فان عقته ثابتة مع كونه غير حاجب ،  
لرواية ابن مسلم عن الصادق عليه السلام قال : سألت عن المملوك والمشاركين  
اذا لم يرثا . قال : لا<sup>(١)</sup> .

ويحتمل عدم الحجب ، لان عدم حجب الكافر لكونه غير وارث والقائل غير  
وارث فلا يكون حاجباً . وهو قول الشيع في الخلاف مدعياً فيه الاجماع من  
الامة ، فان خلاف ابن مسعود قد انفرص . وهو مذهب المعبد وابن الجنيّد والقاضي  
واختاره المصنف والعلامة .

قوله : وان يكونوا منفصلين لاحملا

تردد في الشرائع في ذلك ، ومنشأ تردده من انتهاء العلة التي هي وجوب  
العقبة في دمة الاب ، لان الحمل لا ينقضي له فينتهي الحجب ، ومن عموم الآية .  
وفي الاول نظر ، لسمع مقدمته - أعني كون العلة وجوب العقبة وكون

(١) التهذيب ٢٨٤/٩

وللواحد من ولد الام السدس ذكراً كان اوانشى . وللاثنتين  
فصاعداً الثلث بينهم بالسوية ذكراً كانوا اواناثاً .

ولا يرث مع الاخوة للاب والام ولا مع أحدهم أحد من ولد  
الاب ، لكن يقومون مقامهم عند عدمهم . ويكون حكمهم فى  
الانفراد والاجتماع ذلك الحكم .

---

الحمل لأمته له - وسد المسع في الاولى أنه لو كانت العلة لها وجوب المقة  
لانتفى الحجب في الاخوة الاعياء لعدم وجوب مقتهم لكنه غير مسف اجماعاً ،  
وفي الثانية فتوى الشيخ بشوت المقة للحمل كما تقدم .

قوله : وللواحد من ولد الام السدس ذكراً كان اوانشى ، وللاثنتين  
فصاعداً الثلث بينهم بالسوية ذكراً كانوا اواناثاً او ذكراً واثناً  
كلالة الام ان كان معهم أحد من الكلالات من هو من طفتهم فيأتي حكمهم ،  
وان لم يكن معهم غيرهم فقد ذكر المصنف حكمهم والفي يرد عليهم عملاً  
بآية « أولو الارحام » .

وقد الفصل من شاذان : ان وجد معهم ابن اخ للاب والام كان الباقي بعد  
مهمهم له لأنه قائم مقام أبيه .

قال ابن بابويه : هذا فاسد ، لأنه انما يقوم مقام أبيه مع عدم الاخ لامع وجوده .  
وكان ابن شاذان قدس هذا لحكم على ما تقدم من أن ولد الولد يقوم مقام أبيه  
في مقاسمة الابوين ، لكنه قياس فاسد والا لا طرد فيما اذا خيف أحالات وابن  
أحالات وام في أن السدس لاس الاخ دون الاخ قياساً على عم لاب وابن عم لاب  
وام ، لكن ليس فليس .

ولو اجتمع الكلالات كان لولد الام السدس ان كان واحداً ،  
والثلث ان كانوا أكثر ، والباقي لولد الاب والام . ويسقط أولاد  
الاب .

قوله : ولو اجتمع الكلالات كان لولد الام السدس ان كان واحداً  
والثلث ان كانوا أكثر ، والباقي لولد الاب والام . ويسقط أولاد الاب

الكلالات جمع كلاله ، وهي لغة مطلق القرابة ، وقيل معدا الوالد والولد  
واشتقاقها امام الكل وهو الثقل لكونها تعلق على الرجل لقبامه بمصالحهم أو  
من الاكليل وهو شبه العصاة يربى بالحوهر ويسمى الناح لاحاطتهم بالرجل  
من أعلى ومن أسفل كاحاطة الاكليل بالرأس . والمراد هنا القرابة بالاحوة ، اما  
من الطرفين أو من أحدهما .

اذ عرفت هذا فما ذكره المصنف هو المشهور بين الاصحاب ، لاذا  
السبب أولى من ذي سبب واحد . واما ورننا ولد الام لانه يأخذ بصيب أمه الذي  
سمي لها في الكتاب ، ولما كان الاب لانتسبه له مع عدم الولد لم يقم ولده مقامه .  
وهنا قولان تادران :

(الاول) قول ابن ابي حنبل . اذا كان ولد الام احناً واحدة وولد الوالد بن  
احناً واحدة فالعصا يرده عليهما بالنسبة فيكون المال بينهما ارباعاً ، وان كان ولد  
الام احنتين فصاعداً وولد الوالد بن احناً واحدة كان المال بينهما اقساماً ، وكذلك

(١) قال لاشرآبادي في باب الاحكام اصل الكلاله لاحاطة ، ومنه الاكليل لاحاطة  
بالرأس ، ومنه لكل لاحاطة بالعقد ، فالكلالة تحيط بأصل النسب ، الذي هو الولد والوالد .  
وقال بروسم : اصلها من كل ، أي عبي ، فكان الكلاله تناول الميراث من بعد على  
أبيه . ويقال . رجل كلاله وقدم كلاله وامره لانه ، فلا يشي ولا يجمع لانه مصدر  
آخر قوله رحمه الله تعالى

فان أبقت الفريضة فالرد على كلاله الاب والام ، وان أبقت  
 الفريضة مع ولد الام وولد الاب ، ففي الرد قولان ، أحدهما :  
 يرد على كلاله الاب لان النقص يدخل عليهم ، مثل أخت لاب ،  
 مع واحد أو اثنين فصاعداً من ولد الام . أو أختين للاب مع واحد  
 من ولد الام . والآخر : يرد على الفريقين بنسبة مستحقهما وهو أشبه .

---

إذا كان ولد لام أختاً واحدة وولد الابوين أختين .

(الثاني) قال ابن بابويه . لو ترك ثلاثة من بني أمة أخت لاب وأم ومثلهم  
 لاب ومثلهم لام فلي أمة أخت من الام السدس والباقي لى أمة الأخت  
 من الابوين ، ويسقط بنو أمة الأخت من الاب . قل : وعلط ابن شاذان فيها  
 وأشبهها . حيث قل : لبي أمة الأخت من الابوين النصف ولبي أمة الأخت من  
 الام السدس والباقي رد على أمتهم . وهذا مثل قول ابن أبي عفيان .

قوله : فان أبقت الفريضة فالرد على كلاله الاب والام ، ولو أبقت  
 الفريضة مع ولد الام وولد الاب ففي الرد قولان ، أحدهما يرد على كلاله  
 الاب لان النقص يدخل عليهم مثل أخت لاب مع واحد أو اثنين فصاعداً  
 من ولد الام أو أختين للاب مع واحد من ولد الام والآخر يرد على الفريقين  
 بنسبة مستحقها ، وهو أشبه .

الاول قول الشيخ في النهاية مسنداً الى رواية محمد بن مسلم عن النضر  
 عليه السلام قال . اذا ترك ابن أخت لاب وابن أخت لام فلاس الأخت من الام  
 السدس والباقي لابن الأخت من الاب<sup>١</sup> .

والثاني قوله في المسوط لتساويهما في السنة لى الميت واختاره المصنف ،

(١) التهذيب ٣٢٢/٩ ، الاستبصار ١٦٨/٤

وللمجد المال اذا انفرد لاب كان اولام . وكذا الجدة .  
 ولو اجتمع جد وجدة ، فان كانا لاب فلهما المال ، للذكر مثل  
 حظ الانثيين وان كانا لام فالعمال بالسوية .  
 واذا اجتمع الاجداد المختلفون ، فلمن يتقرب بالام الثلث  
 على الاصح ، واحداً كان او اكثر . ولمن يتقرب بالاب الثلثان ولو  
 كان واحداً . ولو كان معهم زوج او زوجة أخذ النصيب الاعلى  
 ولمن يتقرب بالام ثلث الاصل . والباقي لمن يتقرب بالاب .

التعليل لانه غير مطرد ، أي ليس كل من دخل عليه النقص يحتص بالرد ، فانه  
 يرد على الابوين والنسب معاً مع أن النقص يدخل على البت وحدها ، ولان  
 الرواية ضعيفة لان في طريقها ابن فضال .

قوله: اذا اجتمع الاجداد المختلفون فلمن يتقرب بالام الثلث على  
 الاصح واحداً كان او اكثر ، ولمن يتقرب بالاب الثلثان ولو كان واحداً  
 هذا مذهب الشيخ في النهاية وعلي بن بابويه والقاسمي وابن حمزة ،  
 وقال ابن ابي عقيل : لام الام السدس ولا الاب النصف وما بقي رد عليهما على  
 قدر مهامهما .

وقال الصدوق في المفح : للمجد من الام السدس وما بقي فلهجد من الاب ،  
 وان ترك جد الام وأحالات أولاد ولام فلهجد من الام السدس والباقي للاخ .

(١) النهاية : ٦٤٩ .

(٢) في المفح ١٧٥ . فان ترك جد من قبل اب وجد من قبل الام فلهجد من قبل  
 الاب الثلث وللجد من قبل الام الثلث فان ترك جد من قبل اب وجد من قبل الام فلهجد  
 و للجد من قبل الام ثلث بينهما بالسوية وما بقي للحدود للجد من قبل الاب للذكر مثل حظ الانثيين .



والجد الأدنى يمنع الأعلى .

وإذا اجتمع معهم الأخوة ، فالجد كالإخوة والجددة كالأخت .  
مسألان :

( الأولى ) لو اجتمع أربعة أجداد لاب ومثلهم لام كان لأجداد  
الأم الثلث بينهم أرباعاً ، ولأجداد الأب وجداته الثلثان ، لأبوي أبيه  
ثلثا الثلثين أثلاثاً ولأبوي أمه الثلث أثلاثاً أيضاً فيصح من مائة وثمانية  
( الثانية ) الجد وار علايقاسم الأخوة والأخوات .

---

وقال التقي : للواحد من كلاله الأم السدس جداً كان أوجة أحاً كان أو أختاً ،  
وان زادوا عن واحد فلهم الثلث . ومثله قال ابن زهرة ، محتجين بأن كلاله  
الأم إذا كان واحداً فله السدس أحاً كان أو أختاً جداً كان أوجة . وهذا مجرد دعوى  
من غير دليل ، ووجه أصحبه ما قاله الشيخ ( ١ ) أن الجد أو الحدة للام بأحدان نصيب  
الأم والام لها الثلث مع عدم الولد فكذلك من قام مقامها .

قوله : وإذا اجتمع معهم الأخوة فالجد كالإخوة والجددة كالأخت  
فيل هذا الإطلاق ينافي ما اختاره آتياً أن للجد أو الحدة للام الثلث ، فانه  
لا يكون الجد كالإخوة ولا الحدة كالأخت ، لأن للإخوة والأخت للام السدس .  
وبه نظر ، لانه لكل من الأجداد والأخوة حكم حال الأفراد وحكم حال  
الاجتماع ، ومراده هنا حكم الثاني وفي الأول الأول .

قوله : لو اجتمع أربعة أجداد لاب ومثلهم لام كان لأجداد الأم الثلث  
بينهم أرباعاً ولأجداد الأب وجداته الثلثان لأبوي أبيه ثلثا الثلثين أثلاثاً  
ولأبوي أمه الثلث أثلاثاً أيضاً فيصح من مائة وثمانية

وأولاد الاخوة والاختوات وان نزلوا ، يقومون مقام آبائهم  
عند عدمهم في مقاسمة الاجداد والجدات ويرث كل واحد منهم  
نصيب من يتقرب به . ثم ان كانوا أولاد أخوة أو اختوات لاب  
اقتسموا المال ، للذكر مثل حظ الانثيين ، وان كانوا لام اقتسموا  
بالسوية .

### (المرتبة الثانية) الاعمام والاخوال :

للعمة المال اذا انفرد ، وكذا للعمين فصاعداً ، وكذا العمة  
والعمتان والعمات ، والعمومة والعمات : للذكر مثل حظ الانثيين .  
ولو كانوا متفرقين ، فلمن تقرب بالام السدس ان كان واحداً

الاحداد الثمانية لا يتقدر في المرتبة لذيها من الاحد بل في المرتبة العليا ،  
ولكن في استخراج ما ينقسم منه فريصتهم طرفان :

(الاول) أب تطلب عدداً ثلثه ينقسم أربعاً وثلاثه له ثلث ينقسم أثلاثاً وثلاثاً ثلثه  
ينقسم أيضاً أثلاثاً ، فأقل عدد له ثلث ثلاثة ويسكر ثلثه على أربعة فتصرب أربعة  
في ثلاثة بطلع ثاعشر ، ثلثه وان انقسم على أربعة أحدات الام لكن ثلثه لاثلاث  
له صحيح ، فتصرب ثلاثة في اثني عشر بطلع ستة وثلاثين ، فثلثه وان كان  
له ثلث لكن لا ينقسم اثلاثاً ولان ثلثا ثلثه ينقسم اثلاثاً ، فتصرب ثلاثة في ستة  
وثلاثين بطلع مائة وثمانية

(الثاني) ان نحصل أقل عدد يحرح منه سهام أحدات الام وهو ثاعشر ، وأقل  
عدد يحرح منه سهام أحدات الاب وهو تسعة ، ثم تصرب أحدها في الآخر بطلع  
العدد المذكور . وهو أحسن من الاول .

والثلث ان كانوا أكثر بالسوية . والباقي لمن يتقرب بالاب والام  
للكرم مثل حظ الاثنيين ويسقط من يتقرب بالاب معهم . ويقومون  
مقامهم عند عدمهم .

ولا يرث الابعد مع الاقرب مثل ابن خال مع خال او عم ، او ابن  
عم مع خال او عم ، الابن عم لاب وأم مع عم لاب وابن العم أولى .

قوله : ولا يرث الابعد مع الاقرب مثل ابن خال مع خال او عم او ابن  
عم مع خال او عم الابن عم لاب وأم مع عم لاب وابن العم أولى  
هذا الحكم المستثنى من الحكم الكني ، وهو ان ابن العم من جهة لابون  
حاجب للعم من جهة الاب فقط ، مما يعرّضه لامامية وأجمعواعيه ولا يتعدى  
الحكم الى غير هذه المسألة مديانها عندهم . كما اذا كان بدل العم عمه أو خاله  
أو خالة وبذل ابن العم ابن عمه أو ابن خاله أو ابن خالة .

وقد مرّ عند المصري . قد وقع لحلاف في بعض فروعها لأصحابها ،  
وهو متوفى ترك عملاً له وحلاً وابن عم لابويه ، قل فقط لدين الراويدي : المال  
للحال وابن العم ، وقال عماد لدين الطوسي . لمال للعم وللحال لان ابن العم  
محبوب بالحال ، وقال شديد الدين الحمصي لمال للحال لان العم محبوب  
بابن العم وابن العم محبوب بالخال .

ثم قل : والصحيح مذكوره الراويدي ، لان الحال بما يحجب ابن العم مع  
عدم كل من هو في درجته من ناحية العمومه ، وأما مع وجود أحدهم فلا ونوقف  
العلامة في ذلك وذكر أنه سمع لاحتتمالات الثلاثة من المحقق الطوسي قدس الله  
روحه ورادراً وهو اختصاص ابن العم بالمال لان الحال مساو للعم في المرتبة  
وابن العم يسمع العم ومابع أحد المتساويين مابع للآخر والالم يكون متساويين .

وللمخال المال اذا انفرد ، وكذا المخالين والاخوال والخالة  
والمخالتين والمخالات . ولو اجتمعوا فالمال بينهم بالسوية كيف  
كانوا .

ولو كانوا متفرقين ، فلمن يتقرب بالام السدس ان كان واحداً  
والثلث ان كانوا اكثر . والثلثان لمن يتقرب بالاب والام . ويسقط

وفيه نظر ، لاتقصاه بالحاجب للام عن الرائد عن السدس ، فانها مساوية  
للأب في الدرجة مع أن الأب لا يحجب حاجب الأم . ونبيس الاحتمالات الثلاثة :  
أما الأول : فلان الحال لا يسمع العم ، فان لا يسمع ابن العم الذي يمنع العم  
أولى وابن العم يسمع العم لا عبر للاجماع ، ولم يرد من يسمعه للحال فيتقاسمان .  
وأما الثاني . فلان ابن العم لا يرث مع الحال لانه أقرب منه ، واذا لم  
يكن وارثاً لم يكن مانعاً للعم فيكون العم وارثاً . وفيه نظر ، لسمع اشتراط الحجب  
بالأرث ، وسد لسمع الاحوة الحاجة للام مع عدم أرثهم .

وأما الثالث . فلان ابن العم أولى من العم والحال أولى من ابن العم فيحتص  
بالمال . قال السعيد : الاصح عندي حرمان ابن العم ومشاركة الحال للعم ،  
لانه اقتصر على محل النص المحصص ، للعموم القرآن في قوله تعالى « وأولوا  
الارحام بعضهم أولى ببعض » . واستدل الكل بهذه الآية على أن الأقرب يسمع  
الابعد حرج منه الصورة الاجماعية فيبقى الباقي على حكم العموم .

قوله : ولو كان [الاخوال والمخالات] متفرقين (٢) فلمن يتقرب بالام السدس  
ان كان واحداً والثلث ان كانوا اكثر ، والثلثان لمن يتقرب بالاب والام ويسقط

(١) سورة النساء : ١١

(٢) في المختصر المطبوع بمصر : ولو كانوا متفرقين وليس فيه : الاحوال والمخالات .

من يتقرب بالام معهم . والقسمة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
ولو اجتمع الاخوال والاعمام فلا حوال الثالث وللاعمام الثلثان.

من يتقرب بالاب (١) معهم والقسمة بينهم للذكر مثل (٢) الانثى  
هذه المسألة بطيرة مسألة الاعمام والعمات المتريقين الا أن محرر سهام  
الاعمام ثمانية عشر، لا يابري عددًا تلك ينقسم بصفين وثلاثه ينقسم أثلاثًا، ومحرر  
الاول ستة ومحرر الثاني تسعة، وبين الستة والتسعة اشتراك في الثلث، فتصرب  
ثلاث أحدهما في كل الآخر بطلع ثمانية عشر للعم والعمة من جهة الام ستة ينقسمها  
بالسوية وللعم والعمة من جهة الابوين اثنا عشر ينقسمها اثلاثًا  
وأما محرر سهام الاحوال ستة، لان الحال والحالة من جهة الابوين يقسمان  
أيضاً بالسوية، فيكون لكل واحد من الحال والحالة من جهة الام سهم واحد،  
ولكل واحد من الحال والحالة من جهة الابوين سهمان المجموع ستة . وإذا  
كان لمقرب بالام واحداً وفريضة من ستة أيضاً، لكن يبقى واحد يرد أحكاماً،  
فتصرب خمسة في الستة بطلع ثلاثين . ومنه نصح للحال من الام ستة مع الرد  
وللاخوال من الابوين الباقي.

هذا حكم الاحوال معددين، أما مع احتسابهم مع لاعمام فلهم حال أخرى  
سيأتي ذكرها آنفاً .

قوله: ولو اجتمع الاخوال والاعمام فلا حوال الثالث وللاعمام الثلثان  
لا خلاف في ذلك الحول الثالث اذا كانوا أكثر من واحد، وأما اذا كان واحداً  
ولمشهور أنه كذلك، وهو فتوى لشيخ في النهاية وابن ادريس<sup>٣</sup> والقاضي،

(١) في المختصر المطبوع بمصر: « بالام » بدل « بالاب » .

(٢) في المختصر المطبوع بمصر: للذكر مثل حظ الانثيين

(٣) النهاية : ٦٥٥ ، الرائد : ٤-٢

لان الاحوال والحالات يأخذون نصيب أحتم ولها الثلث ، والاعمام والعيمات  
يأخذون نصيب أحتم وله الباقي بعد الثلث ، ولا فرق في ذلك بين كل واحد من  
الفريقين واحداً أو أكثر .

وقال ابن ابي عقيل : اذا ترك حلالاً وعمة فللحال السدس ولعمة النصف  
والباقي رد عليهما . ولم نقف على مستند قوله .

اذا عرفت هذا فاداً اجتمع الاعمام المتفرقون والاحوال المتفرقون - كما  
اذا خلف الميت عمّاً وعمة من جهة الابوين وعمّاً وعمة من جهة الام وخالا وخالة  
من جهة الابوين وخالا وخالة من جهة الام - فلاحوال الثلث لمن تقرب بالام ثلثة  
ولمن تقرب بالابوين ثلثاء وللاعمام الثلث لمن تقرب بالام ثلثهما ولمن تقرب  
بالابوين ثلثاهما ، وطريق استخراج سهامهم أن يقول :

أقل عدده ثلث صحيح هو ثلاثة ، فكان ثلثه وهو الواحد لا يقسم على الاحوال  
امدساً ، فنصرت السه التي هي محرج سهامهم في الاصل وهي الثلاثة يلع  
ثمانية عشر ، فثلثه وهو ستة يقسم على الاحوال ، وكذا ثلث ثلثيه وهو أربعة يقسم  
على العم والعمة من جهة الام ، لكن ثلثا ثلثه وهو ثمانية لا يقسم إلا على العم والعمة  
من جهة الابوين ، فنصرت ثلاثة في ثمانية عشر يلع أربعة وحديسين ، ومنه نصح  
الفريضة . وكذا لو كان أحد القسمين واحداً والآخر متعدداً فلاقسام حيثما أربعة :  
الاول : يتحد الاعمام والاحوال فنقسم أو العممة الثلثان ولنحال أو الحالة الثلث .  
الثاني يتعدد القسمان فكما تقدم .

ثالث : يتحد الاعمام ويتعدد الاحوال ، فنقسم أو العممة الثلثان وللاحوال  
الثلث .

الرابع : يتحد الاحوال ويتعدد الاعمام ، فللحال أو الحالة الثلث والباقي للاعمام

ولو كان معهم زوج أو زوجة فلهما النصيب الأعلى . وللمن  
يتقرب بالأم ثلث الأصل ، والباقي لمن يتقرب بالاب .  
ولو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الأم وعمتها  
وطريق استخراج سهامهم يعلم مما ذكرناه .

قوله : ولو كان معهم زوج أو زوجة فلهما النصيب الأعلى وللمن يتقرب  
بالأم ثلث بالأصل والباقي لمن يتقرب بالاب

إذا اجتمع مع الأعمام والأخوال روح أو زوجة فلا أصحاب في المسألة قولان .  
(الأول) وهو المشهور وعليه الفتوى : أن لكل واحد من لروح والروضة نصيبه  
الأعلى ، فللزوج نصف وللروضة الربع وللأخوال ثلث الأصل وناقص للأعمام .  
فأصل القرينة على تقدير الروح ستة ، لأن فيها نصيباً وثلاثاً ، ومحرجهما وهو اثنان  
وثلاثة متباينان ، فيصرب أحدهما في الآخر يطلع ستة ، ثلاثة للروح واثنان للمحولة  
وواحد للعمومة ، فإن لم يحصل الكسر فهو المطلوب والأصريت سهام من الكسر  
عليه في أصل القرينة ومنه تصح . وعلى تقدير الروضة اثناعشر ، لأن  
فيها ربعاً للروضة وثلاثاً للأخوال ، ومحرج الأول أربعة والثاني ثلاثة ، وهما  
متباينان فتصرب أحدهما في الآخر يسع اثناعشر ربعها للروضة ثلاثة وثلاثها  
للأخوال أربعة تنفي خمسة تكسر على سهام العمومة لأربعة فتصرب سهامهم في  
الأصل ومنه تصح .

(الثاني) أن يكون للأخوال الثلث من الباقي بعد نصيب الزوجين ، وهو  
متروك .

قوله : ولو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الأم وعمتها

وخالتها وخالتها كان لمن يتقرب بالام الثلث بينهم أربعاً ، وللمن يتقرب بالاب الثلثان : ثلثاه لعمه وعمته أثلاثاً ، وثلثه لخاله وخالته بالسوية ، على قول .

مسائل :

( الاولى ) عمومة الميت وعماته وخولته وخالاته وأولادهم وان نزلوا أولى من عمومة أبيه وخولته .

وكذا أولاد كل بطن أقرب ، أولى من البطن الأبعد .

ويقوم أولاد العمومة والعمات والخولة والمخالات مقام آبائهم عند عدمهم ، ويأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به واحداً كان أو أكثر .

---

وخالتها وخالتها كان لمن يتقرب بالام الثلث بينهم أربعاً وللمن يتقرب بالاب الثلثان ثلثاه لعمه وعمته أثلاثاً وثلثه لخاله وخالته بالسوية على قول هذه المسألة نظيره مسألة الاحداد الثمانية ومحرح سهامهم أيضاً مائة وثمانية ، وذلك لأن محرح سهام من يتقرب بالام اثنا عشر ، لأنه أقل عدد ينقسم ثلثه أربعاً ، ومحرح سهام من يتقرب بالابون تسعة ، لأنه أقل عدد ينقسم ثلثاه أثلاثاً ، فتصرف أحد المخرجين في الآخر يرتقي الى المدمى .

وقوله « على قول » يشير الى أن ذلك قول الشيخ في النهاية . والمصنف يستصعبه ، لأن خال الأب وحالته اما يتفرقان الى الميت من جهة أبيه ، فكان ينبغي أن يكون للذكر ضعف الأنثى كما تقدم في جد الأب وجدته من جهة أمه ،



(الثانية) من اجتمع له سبيان ورث بهما ما لم يمنع أحدهما الآخر .

فالاول كابن عم لاب هو ابن خال لام ، وزوج هو ابن عم ، وعمه لاب هي خالة لام .

والثاني كابن عم هو أخ لام .

(الثالثة) حكم اولاد العمومة والخولة مع الزوج والزوجة

---

اذ الفريقان يتقربان الى المبت من جهة أبيه وان اتفق وقوع أم الاب وسطاً .  
قوله : من اجتمع له سبيان ورث بهما ما لم يمنع أحدهما الآخر فالاول  
كابن عم لاب هو ابن خال لام وزوج هو ابن عم وعمه لاب هي خالة لام  
والثاني كابن عم هو أخ لام

مثل الاول أن يتزوج ريد بربس ولريد اس من غيرها ولربس بت من  
عيرة تزوج انه بنتها ، ثم ان ريداً أولم من ريب ابناً اسمه محمد وأولد ابه من  
بنتها ابناً اسمه علي ، فمحمد عم علي لانه أخ ابيه وخاله لانه أخ امه ، فأولاد محمد  
بالنسبة الى علي أولاد هم وأولاد خال ،

وأما مثل عمه لاب هي خالة لام ، فهو أن يمرض مكان محمد بنتاً اسمها طمة  
فهي عمه لعلي وخالة من الجهتين المذكورتين .

ومثال الثاني - أعني اس عم هو أخ - فهو أن يتزوج رجل امرأة أخيه ولأخيه  
مها ولد اسمه حسن ثم يولد له من امرأة أخيه المذكورة ولد اسمه حسين ،  
فحسن ابن عم حسين وأخوه ، فاد توفي حسن ورثه حسين من جهة كونه أخاً  
من جهة كونه ابن عم ، لأن الاخ حاجب لابن العم .

قوله : حكم اولاد العمومة والخولة مع الزوج والزوجة حكم آبائهم

حكم آباءهم ، يأخذ من يتقرب بالام ثلث الاصل والزوج نصيبه  
الاعلى ، وما يبقى لمن يتقرب بالاب .

المقصد الثاني - في ميراث الازاج :

للزوج مع عدم الولد النصف ، وللزوجة الربع . ومع وجوده  
وان نزل نصف النصيب . ولو لم يكن وارث سوى الزوج ، رد  
عليه الماضل . وفي الزوجة قولان :

أحدهما : لها الربع والباقي للامام .

والاخر . يرد عليها الماضل كالزوج . وقال ثالث : بالرد مع  
عدم الامام . والاول : أظهر .

---

يأخذ من يتقرب بالام ثلث الاصل والزوج نصيبه الاعلى وما بقي لمن  
يتقرب بالاب

هذا على مذهب الشيع و باعه ، وهو المعنى به . وقال ابن ابي عمير لئن  
العم نصف المال ولست الحال سدسه و لئاني ردعليهما على قدر سهامهما .  
واما قل ذلك بناء على مذهبه في ميراث العمومة والحولة ، فعلى هذا اذا  
دخل الزوج على من يدخل الفص يحتمل دخوله على بنت العم لتقربها بالاب  
دون بنت الحال لتقربها بالام ، كما هو القاعدة المشهورة . ويحتمل دخوله  
عليهما بناء على قاعدة المشهورة أن كل من كان عليه الرد دخل عليه الفص ،  
لكن لم يعلم من مذهبه شيء من الاحتمالين .

قوله : ولو لم يكن وارث سوى الزوج رد عليه الماضل ، وفي الزوجة  
قولان أحدهما لها الربع والباقي للامام والاخر يرد عليها الماضل كالزوج  
وقال ثالث بالرد مع عدم الامام ، والاول : أظهر

لا يعلم خلافاً بين الأصحاب في ثبوت الرد على الروح الامباحكي عن بعض  
 الأصحاب من كون العاقل للامام وهو باذر. وأما الزوجة فقال المصنف فيها قولان:  
 (الاول) معها هو المشهور ولا يظهر في فتاوى الأصحاب، وتؤيده رواية  
 ابي بصير في الصحيح قال: كنت عند الصادق عليه السلام فدعا بالجامعة فطر  
 فيها فادا امرأة ماتت وتركت زوجها لاوارث لها غيره المال له كله<sup>١</sup>. وغير ذلك  
 من الروايات.

(والثاني) يسبب الى المفيد وأنه ذكره في آخر باب الميراث<sup>٢</sup> من المقنة،  
 وهذه عبارته: اذا لم يوجد مع الارواح قريب ولا سبب للميت رد باقي التركة  
 على الأزواج.

وهذه العبارة ليست صريحة في الدعوى، لاحتمال أن يريد بالارواح الرجال  
 الارواح، لان للفظ المشترك لايحور استعماله في جميع معانيه حقيقة، بل  
 محاراً، ولاصل عدمه. نعم في لرد عليهما رواية صريحة عن محمد بن ابي عمير  
 عن ابيان بن عثمان عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في امرأة ماتت وتركت  
 زوجها قال: المال كله له. قال: فالرجل يموت وترك امرأه. قال: المال لها<sup>٣</sup>.  
 لكن امان بن عثمان كان دواوسياً، فيقال المصنف «وفي الزوجة روايتان»  
 كان أسب، لان الصدوق روى في المفيد عن ابي بصير عن الباقر عليه السلام  
 قال: سألته عن امرأة ماتت وترك زوجها ولاوارث لها غيره. قال: اذا لم يكن  
 غيره فالمال له، والمرأه لها الربع وما بقي فللامام<sup>٤</sup>.

(١) الكافي ١٢٥/٧، التهذيب ٢٩٤/٩، الاستبصار ١٤٩/٤

(٢) المقنة ١٠٦، قاله في آخر باب ميراث الاخوة والاختوات

(٣) الفقيه ١٩٢/٤

(٤) الفقيه ١٩١/٤، الكافي ١٢٦/٧.

وإذا كن أكثر من واحدة فهن مشتركات في الربع أو الثمن .  
وترث الزوجة وإن لم يدخل بها الزوج، وكذا الزوج . وكذا  
في العدة الرجعية خاصة ، لكن لو طلقها مريضاً ورثت وإن كان  
بائناً ما لم تخرج السنة ولم يبرأ ولم تتزوج ولا ترث البائنة إلا هنا .  
ويرث الزوج من جميع ما تركته المرأة ، وكذا المرأة عدا  
العقار ، وترث من قيمة الآلات والأبنية ، ومنهم من طرد الحكم  
في أرض المزارع والقرى . وعلم الهدى يمنعها العين دون القيمة .

---

وأما القول الثالث فحكاه الشيخ في النهاية عن بعض أصحابنا ثم قال : وهو  
قريب من الصواب ، وكأنه أراد به الصدوق فإنه ذكره في الغنية جمعاً بين الروايتين .  
قوله : ويرث الزوج من جميع ما تركته المرأة وكذا المرأة عدا العقار  
وترث من قيمة الآلات والأبنية ، ومنهم من طرد الحكم في أرض المزارع  
والقرى ، وعلم الهدى يمنعها العين دون القيمة

أجمع المسلمون على إرث الزوج من جميع ما تركته المرأة مطلقاً ، أي مع  
الولد وعدمه . وأما المرأة فقال من عدا أصحابنا إنها كذلك ، وأما أصحابنا  
فاختلّفوا في الروضة فليست لها من الميراث ولد على أقوال :

(الاول) قول المعيد<sup>(١)</sup> و من ادريس أنها لا ترث من الدور والمسكن فقط  
وترث من غيرهما كالأرضين والمرارح ، لرواية العلا عن محمد بن مسلم عن  
الصدوق عليه السلام : ترث المرأة الطوب ولا ترث من الرباع شيئاً<sup>(٢)</sup> . والرباع  
هي الدور والمسكن .

(١) المشقة : ١٠٥ .

(٢) التكمي ١٢٨/٧ ، قرب لاساد ٢٧٠ . قال في المصباح : الطوب : الآخر

ومارواه يريد الصانع قال : سمعت الباقر عليه السلام : ان النساء لا يرثن  
من ربا الارض شيئاً لكن لهن قيمة الطوب والحشب ، قال . فقلت له . ان  
الناس لا يأخذون بهذا . فقال : اد وليا هم صرناهم بالموط من اسيهوا والا  
ضربناهم بالسيف<sup>(١)</sup> .

ومارواه عبد المثنى بن أعين عن أحدهما قال : ليس للنساء من الدور والعقار شيء<sup>(٢)</sup> .  
(الثاني) قول الشيخ في النهاية<sup>(٣)</sup> والتقي وابن حمزة انها تمنع من جميع  
العقارات ، وهو قول من طرد الحكم في أرض المزارع والقرى .

واحتج الشيخ لذلك برواية رزاة وبكير وقصيل وبريد ومحمد بن مسلم  
حساً عن الباقر والصادق عليهما السلام : ان المرأة لا ترث من تركه زوجها من  
تربة دار أو أرض إلا أن يقوم الطوب والحشب قيمة فتعطي ربعها أو ثمنها<sup>(٤)</sup> .

وأجاب عما تقدم من الروايات بأنها تثبت عدم ارثهن من الربا ولا تعني  
عدم ارثهن من الارصين إلا من جهة دليل الحطاب وليس بحجة عدى ، ورواياتنا  
تثبت ذلك فيجب العمل بمقتضاها . قال : وإما قلنا بأنها تمنع قيمة الآلات  
تقبيلاً لمخالفة ظاهر القرآن وجمعاً بين الدليلين .

(فائدة) قوله عليه السلام في الرواية « تعطي ربعها أو ثمنها » يوهم أن المرأة  
دات الولد حكمها كذلك ، لقوله « أو ثمنها » . وليس به لان المراد بعدم الولد  
أما هو منها لا من الميت ، فحائر أن يكون له ولد من غيرها فترث هي الثمن ،  
وحائر أن لا يكون له ولد أصلاً فترث الرمح وان كان لها ولد من غيره .

(١) التهذيب ٢/٩ : ٢٩٩ ، الكافي ٧/١٢٩ .

(٢) النهاية : ٦٤٢ .

(٣) التهذيب ٢/٩ : ٢٩٧ ، الكافي ٧/١٢٨ .

## مسألان :

(الاولى) اذا طلق واحدة من أربع وتزوج أخرى فاشتبهت كان  
للاخيرة ربع الثمن مع الولد أو ربع الربع مع عدمه ، والباقي بين  
الأربعة بالسوية .

---

(الثالث) قول ابن المبرد بها نزلت من جميع الشركة عملاً بعموم القرآن  
كما هو مذهب القوم .

(الرابع) قول المرتضى رحمه الله انهم يضمن من عين جميع ما نصصته  
لأول ولابن من القبة ، فقوم حملة العقارات ويعطون حقهم من قيمة ذلك .  
ووجه هذا القول الجمع بين القرآن والروايات .  
والفتوى على قول المبرد وابن ادريس ، وهو المصحح من رقة الأرض واعطاء  
قيمة الآلات والأشجار والغرس .

وأما لروحة التي لها ولد من الميت فأطلق المرتضى والمفيد والتقي بأن  
المرأة لا نزلت من جميع ما تقدم . وأما الشئ فقال في النهاية ان ذلك مختص  
بمن لبس لها ولد من الميت وأما ذاك الولد منه فترث من جميع ما تركه ، وثبته  
القاضي وابن حمزة ، وهو قول من نادوا به ، وحقنهم فيه ما رواه ابن أبي عمير  
عن ابن أديبة في النساء : ذكأن لهم ولداً أعطى من الرابع . والتخصيص حسن  
لكونه تقليداً لمخالفة القرآن .

قوله: اذا طلق واحدة من أربع وتزوج أخرى فاشتبهت كان للاخيرة  
ربع الثمن مع الولد أو ربع الربع مع عدمه والباقي بين الأربعة بالسوية

(١) الفقه ٢٥٢/٤ ، التهذيب ٣٠١/٩ ، الاستبصار ١٥٥/٤

( الثانية ) نكاح المريض مشروط بالدخول ، فان مات قبله  
فلامهر لها ولا ميراث .

المقصد الثالث - في الولاء وأقسامه ثلاثة :

( القسم اول ) ولاء العتق . ويشترط التبرع بالعتق ولا يثبت  
من ضمان جريته .

---

هذا فتوى الشيخ في هذه المسألة استناداً الى رواية علي بن رثاب عن ابي  
بصير عن النافق عليه السلام<sup>(١)</sup> . والصحيح في قول المصنف « فاشتبهت » الى المصنف لكون  
الدية فيها حواشياً لصدر جملة الذي هو طلق ، فيكون المعطى ربع الربع أو ربع  
الثلث هو الزوجة الجديدة .

وقال ابن ادریس : تستخرج المشبهة بالقرعة . وليس بعيداً من الصواب ،  
لقولهم عليهم السلام : كل مرمسته فيه القرعة<sup>(٢)</sup> . لكن مع صحة الفل لا اشكال .  
( فائدة ) على قول الاول اصل الفريضة على تقدير الثلث اثنان وثلاثون  
سهماً أربعة واحد منها المعمومة وثلاثة للاربع الباقية تنكسر عليهم فنصرب عددهن  
أوسهامهن في الاصل يلح مائة وثمانية وعشرين ومه تصح .  
وعلى تقدير الربع اصل الفريضة ستة عشر ربعها أربعة للمعمومة واحد وللاربع  
ثلاثة ينكسر يصأعليهن فنصرب عددهن أوسهامهن في الاصل يلح اربعة وستين  
ومه تصح الفريضة الامع احتياح الى صرب آخر .

قوله : ويشترط الشرع بالعتق وان لا يثبت من جريته  
هنا فوائد :

---

(١) التهذيب ٩٣/٨ ، الثاني ١٣١/٧ .

(٢) الفقيه ٥٢/٣ ، التهذيب ٦٤٠/٦ ، العوالي ١١٢/٢ .

(الاولى) ثبت قوله صلى الله عليه وآله وسلم: الولاء لحمة كنفحة السب<sup>(١)</sup>. ولما كان السب مقتضياً للارث فكذا الولاء ، لكن الارث في السب دائر من الطرفين بخلاف الولاء فانه ثابت للمعم على المعتقد دون العكس ، خلافاً لابن بابويه فانه قال: اذا لم يكن للمعم وارث ورثته عتيقه ، والاجماع ائمه على خلافه .  
(ثانية) الارث بالولاء مشروط بشرطين: أحدهما التبرع بالمعتق ولو كان واجباً شرعاً فلا ولأه ثانيهما عدم التبري من جريزته وحدثه فلو تبرأ من ذلك فلا ولأه فلا ارث .  
(الثالثة) قال في المسوط اذا ملك من يعتق عليه بموضع أو غيره عتق عليه وكان ولاؤه له ، محتجاً برواه ابن بابويه عن سماعة عن الصادق عليه السلام في رجل يملك ذرحمه هل يصلح أن يبيعه أو يستعبده . قال : لا يصلح له يبيعه ولا يتعده عدداً وهو مولاه وأخوه في الدين ، وأيهما مات ورثته صاحبه إلا أن يكون له وارث أقرب إليه منه<sup>(٢)</sup> .

ومعه بن ادریس ، لاجماع الاصحاب ان الولاء انما يستحقه المتبرع ، وهذا ليس بمسرع لانه يعتق عليه بغير اختياره ، ولا يدل عليه قوله عليه السلام والولاء لمن أعنت<sup>(٣)</sup> ، لانه لم يعتق بل اعتق عليه بغير اختياره .  
وهذا هو المقتضى به . والرواية المذكورة لا تصلح حجة للشيخ : أما أولاً فلضعف مساعده ، وأما ثانياً فلانه ليس فيها أن سب الارث هو الولاء بل السب ، ولذلك قال : أيهما مات ورثته صاحبه ، لأن ميراث الولاء من جهة واحدة .  
(رابعة) اكثر الاصحاب على أنه يشترط لاشهاد في التبري من الجريزة ، ومستندهم رواية ابن سنان عن الصادق عليه السلام : من أعق رجلاً سائبة فليس عليه من جريزته شيء وليس له من الميراث شيء ويشهد على ذلك<sup>(٤)</sup> .

(١) التهذيب ٢٥٥/٨ ، الفقيه ٧٨/٣

(٢) الفقيه ٨٠/٣ .

(٣) التهذيب ٢٥٦/٨ ونسائه: من تولى رجلاً ورعى ذلك جريزته عليه وميراثه له .



فلو كان واجباً كان المعتق سائبة . وكذا لو تبرع بالعق وتبرأ  
من الجريرة .

ولا يرث المعتق مع وجود مناسب وإن بعد .

ويرث مع الزوج والزوجة .

وإذا اجتمعت الشروط ورثه المنعم إن كان واحداً ، واشتركوا  
في المال إن كانوا أكثر .

ولو عدم المنعم فالأصحاب فيه أقوال ، أظهرها : انتقال الولاء  
إلى الأولاد الذكور دون الإناث ، فإن لم يكن الذكور ، فالولاء  
لعصبة المنعم .

ولو كان المعتق امرأة فإلى عصبتها دون أولادها ولو كانوا  
ذكوراً .

---

وخالف ابن الجبدي ذلك ، واحتار قوله المصنف والعلامة لأصالة عدم  
الاشتراط ، وتحمل الرواية على لاثبات عدم الحاكم لاثبات في نفس الأمر .  
قوله : وإذا اجتمعت الشروط ورثه المنعم إن كان واحداً واشتركوا  
في المال إن كانوا أكثر  
أد كان المنعم متعدداً شركوا على قدر الحصص في العتيق رجالاً كانوا أو نساء  
أو رجالاً ونساء .

قوله : ولو عدم المنعم فالأصحاب أقوال أظهرها انتقال الولاء إلى  
الأولاد الذكور دون الإناث ، فإن لم يكن ذكور فالولاء لعصبة المنعم ،  
ولو كان المعتق امرأة فإلى عصبتها دون أولادها ولو كانوا ذكوراً

للاصحاب مع عدم المعنى في ميراث المعتق أقوال :

( لاول ) قول الشيخ في النهاية ، وتبعه القاصي ، وهو محاكاة المصنف واختاره ابن حنبل . الا أنه راد ولا ينفك عن المقاسم المذكور من الاولاد دون الام على رواية .  
ومستند الشرح روايات . أما ان ولاء لرجل لا اولاده المذكور دون الابات مرواية يزيد بن معاوية صحيحاً عن الصادق عليه السلام<sup>١</sup> ، وأما ان المعتق اذا كان قلعصة فله رواية محمد بن قيس عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup> ، وأما ان المعتق اذا كان امرأة فالولاء للمصصة دون اولادها فله رواية محمد بن قيس عن الصادق عليه السلام قال : نصي علي عليه السلام على امرأة أعتقت رجلاً واشترطت ولاءه ولها ان فأنعت ولاءه بعصتها الذين يفتلون عنها دون ولدها<sup>٣</sup> .

( الثاني ) قول الشيخ في المبسوط<sup>٤</sup> اذا لم يكن المعتق ورث من يتقرب من جهته من الولد والوالدين أو أحده من الابوين أو الاب والابنة من يتقرب بالام . وكذا قال في الخلاف<sup>٥</sup> ، وصرح فيه أن كل من تقرب الى المعتق من جهة الام لا يرثون الولاء . وقد فيه : ان المعتق اذا كان امرأة كان ولاء موالها لمصبتها دون اولادها ولو كانوا ذكورا .

( الثالث ) قول المفيد<sup>٥</sup> ، وهو عدم الفرق بين كون المعتق رجلاً أو امرأة في

(١) التهذيب ٢٥٤/٨ ، القصة ٨١/٣ ، عن يزيد بن علي . كما في ١٧١/٧ وفيه : عن يزيد بن معاوية المصنف ولا يزيد بن معاوية كما في الجواهر اشتباه لانه ليس في رجال الصادق عليه السلام بهذا الاسم احد .

(٢) التهذيب ٢٥٤/٨ ، الاستبصار ٢٤/٤ .

(٣) التهذيب ٢٥٣/٨ ، الاستبصار ٢٥/٤ .

(٤) المبسوط ٩٤/٤ ، الخلاف ٢٨٥/٢ .

(٥) المغتنة : ١-٧ .

ولا يرث الولاء من يتقرب بأم المنعم .

ولا يصح بيعه ولا هبته .

ثم الولاء للذكور من الأولاد دون لائث ومعهم الولد للمصصة .  
(الرائع) قول ابن بابويه يكون الولاء للأولاد ذكوراً كانوا أواباً ثم للذكور  
مثل خط الأنثى . لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : الولاء لحمه كلحمه النسب ،  
ورواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام قال : مات مولى لحمزة  
ابن عبد المطلب فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه لى بنت حمزة<sup>(١)</sup> .  
واستأثر هذا القول ابن إدريس ، واستثنى من تقرب بالأم إلى المثنى .

(الحامس) قول ابن أبي عقيل ، قال : قال كثير الشيعة إن عاقبة الرجل هم ورثته  
يقسم عليهم الدية ويكون لهم الولاء ، وروى عن علي عليه السلام والأئمة عليهم  
السلام أن الدية يقسم على من يحرر الميراث ومن أحرر الميراث أحرر الولاء  
وهو المشهور . وعن بعض الشيعة العاقلة هم المصصة دون الورثة ، ونقل ذلك بصاً  
عن علي والأئمة عليهم السلام ، وهو محمول على التوبة .

واعلم أن العوى على ما قل الشيخ في النهاية . وأجاب الشيخ عن حجة  
ابن بابويه : أما عن الرواية الأولى فإن المراد من الولاء لا يباع كما أن النسب  
لا يباع ، فذلك قال في تمام الخبر : يباع ولا يوهب . وعن الثانية إن في طريفها  
الحسن من سماعه . على أن الشيخ في كتاب الموارث مسائل في هذه الرواية  
وحمل باقي الروايات على التوبة .

قوله : ولا يصح بيعه ولا هبته

(١) الكافي ٧/ ١٧٠ ، التهذيب ٩/ ٣٣١ .

## ويصح جره من مولى الام الى مولى الاب اذا كان الاولاد مولودين على الحرية .

لان موضوع البيع والهبة هو الاعيان والولاء ليس يمين ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : الولاء لحمه كلحمه السب لا باع ولا يوهب<sup>(١)</sup> .

وهل ينتقل عن المصمم الى ورثته أو يورث به ؟ استشكله العلامة من كونه حقاً من الحقوق فيورث كالشعبة والحيار ، ومن أنه لحمته كلحمه السب فلا يورث كما لا يورث السب بل يورث به تحقيقاً للمساواة ، ولأنه لو كان حقاً يورث لصح إسقاطه وانتقاله عن مستحقه واشتراطه في عقد من العقود ، واللوارم ماطلة اجمالاً . وتظهر فائدة الخلاف فيما لو حلف المعتق ابين ومات أحدهما حسن ابن ثم مات العتيق ، فوله ثلاثين الباقي على الثاني أي انه يورث به ، وعلى الاول وهو كونه موروثاً يشاركه ابن ابيه ، لان أباها ورث نصف الولاء وانتقل همه الى ابيه .

## قوله : ويصح جره من مولى الام الى مولى الاب اذا كان الاولاد مولودين على الحرية

معنى احرار الولاء هو صيرورة معتق حادث أولى من معتق سابق ، وهو أبداً يرسل من الان بعد الى الأقرب من غير عكس . ومن خواصه أنه اذا اجر عن محل الى محل لا يرجع الى السابق أصلاً .

ومثاله : ان مرض أب عبيداً يريد تزوج بمعتقة لعمره وأولد منها ولداً ، فان ولده ولده لمن اعتق أمهم ، فاذا اعتق جده ذلك الولد اجر ولاؤه الى معتق جده ، فاذا اعتق أب ذلك الولد اجر الولاء الى معتق ابيه .

(١) لفقہ ٧٨/٣ ، التهذيب ٢٥٥/٨ .

## القسم الثاني - ولاء تضمن الجريمة :

ومثاله في السب : كشخص له عم فيتزوج ابوه ويموت وله حمل هو أحم  
لذلك الشخص اذا انفصل حياً ، فقل انفصالة يكون وارث الشخص ذلك العم  
وبعد الانفصال حياً يصير الاخ هو الوارث ، فدا تزوج ذلك لشخص وأوله  
ولداً صار ارثه لذلك الولد .

اذا تزوج هذا فلجبر الولاء شرائط :

(الاول) كون الاولاد ولدوا على الحرية، فلو ولدوا على الرقة من الطرفين  
ثم أعتقوا فولاهم لمن يأسر عتقهم .

(الثاني) أن لا تكون الحرية أصلية ، فلو كانت أمهم حرة في الاصل أو كانت  
معتقة وأبوهم حرمي الاصل ثم يكن عليهم ولاء لاحد .

(الثالث) أن لا يباشروا بالعتق، فلو ولدت المعتقة عبداً كما لو اشترط مولى  
الاب رق الاولاد وقلنا بصحة الشرط ثم ان امواى أعتقهم فالولاء له .

(الرابع) أن يعتق الاب . فلو مات ابوه على الرق فولاه مولى أمهم باق  
ولاجر .

## قوله : القسم الثاني ولاء تضمن الجريمة

هذا العقد كان في الحاحلية يتوارثون به دون الاقارب ، فأقرهم الله عليه في  
مبدأ الاسلام ثم سح بالارث بالاسلام والهجرة كما تقدم .

ثم انه منسوخ عند الشافعي مطلقاً ولا أثر له ، وعقد أصحابنا ليس كذلك بل  
هو ثابت عند عدم المساب والمعتق .

وصورته أن يقول العاقد لصاحبه و دمك دمي وشارك فاري وحرمتك حرمي

من توالى انساناً يضمن حدثه ، ويكون ولاؤه له . ثبت له الميراث ولا يتعدى الضامن ، ولا يضمن الاساتبة كالمعتق في النذر والكفارات او من لا وارث له . ولا يرث الضامن الامع فقد كل مناسب

وسلمك سلمى وترني وأرتك » فيقول الآخر « قبلت » .

وهل هو عقد لزم أو جائز ؟ قال الشيخ في الخلاف الثاني وان لكل منهما الفسخ ونقل الولاء الى غيره الا أن يعقل عنه أو عن أحد من اولاده الذين كانوا صفاراً عند الولاء ، ونسبه ابن حمزة . وقال ابن ادريس بالاول محتجاً بقوله « أوفوا بالعقود » والامر للوجوب .

واحج لعلامة للشيخ بأصالة عدم اللزوم . وفيه نظر أما : أولاً قال ابن ادريس ، وأما ثانياً فنقوله « والذين عاهدت إيمانكم فأتوهم بصيهم »<sup>(١)</sup> .

### قوله : ولا يتعدى الضامن

يريد أنه لا يرث هذا الولاء الى غير الضامن من أقاربه ولا يرثون المضمون ، فلو مات الضامن قبل المضمون انتقل ميراث المضمون عند موته الى غيرهم .

### قوله : ولا يرث الضامن الامع فقد كل مناسب

اعلم أن صحة هذا العقد مشروط بكون المضمون مدانة لا وارث له أصلاً ، وحيثئذ ينوهم أن قوله « ولا يرث الضامن الامع فقد كل مناسب » تكرار ، وليس كذلك . وبيانه : انه اذا تم العقد وصح لوتروح المضمون وأولده لم يكن للضامن مع أولاده رث ، لمكان وجود من هو أولى به ، فلو مات الاولاد بقي حكم الضامن على ما هو عليه .

بمع قوله « ومع فقد المعتق » تكرار ، اذ لا يمكن حدوث عتق بعد الضمان

(١) سورة النساء : ٣٣ .

ومع فقد المعتقد . ويرث معه الزوج والزوجة نصيبهما الاعلى وما بقي له ، وهو أولى من بيت مال الامام .

القسم الثالث - ولاء الامامة :

ولا يرث الامع فقد وارث عدا الزوجة فانها تشاركه على الاصح ومع وجوده عليه السلام فالمال له بصنع به ما شاء .

وكان على عليه السلام يعطيه فقراء بلده تبرعاً .

ومع غيبته يقسم في الفقراء ولا يعطى الجائر الامع الخوف .

بـخلاف النسب .

قوله : عدا الزوجة فانها تشاركه على الاصح

تقدم البحث في ذلك فلاوجه لاعادته .

قوله : ومع غيبته يقسم في الفقراء

فيه روايات :

« الاولى » - رواية محمد بن مسلم : ان ذلك من الاعمال<sup>١</sup> .

« الثانية » - روى المفيد<sup>٢</sup> وان علياً عليه السلام كان يعطي ذلك فقراء أهل

بلده وضعفاء جيرانه وخطاه .

« الثالثة » - عن داود بن فرقد عن ذكره عن الصادق عليه السلام قال : مات

رجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام فدفع ميراثه إلى همشريجه<sup>٣</sup> ، أي أهل

(١) القفبه ٢٤٢/٤ ، الكافي ١٦٩/٧ ، التهذيب ٣٨٧/٩ .

(٢) المغنة : ١٠٩ .

(٣) الكافي ١٦٩/٧ ، التهذيب ٣٨٧/٩ . في بعض النسخ : « همشريجه » أي اخته

وفي بعض الروايات : همشاريجه .

## وأما اللواحق فأربعة :

(الاول) في ميراث ابن الملاعة : ميراثه لأمه وولده ، للام  
السدس والباقي للولد . ولو انفردت كان لها الثلث والباقي بالرد .  
ولو انفردت الاولاد فله واحد النصف وللاثنين فصاعداً الثلثان .  
وللذكر ان المال بالسوية . وان اجتمعوا فللذكر سهمان وللانثى  
سهم ويرث الزوج والزوجة نصيبهما الاعلى مع عدم الولد وان نزل  
والادنى معهم . ولو عدم الولد يرثه من تقرب بأمه الاقرب فالاقرب  
الذكر والانثى سواء .

ومع عدم الوارث يرثه الامام . ويرث هو أمه ومن يتقرب بها  
على الاظهر ، ولا يرث أباه ولا من يتقرب به ولا يرثونه .

---

بلده . والاحيرتان مرسلتان ، والقول بأنه من الابدال أحوط .

قوله : ويرث هو أمه ومن يتقرب بها على الاظهر

أما ارث ولد الملاعة من أمه وارثها منه فلا خلاف فيه ، وإنما الخلاف  
في أقربها . والاظهر في فتاوى الاصحاب أن الحال كذلك .

وقد الشح في الاستبصار<sup>١</sup> : انه يرث أحواله ولا يرثونه ، وإنما يرثونه  
لواقربيه أبوه بعد ابعاد . وإنما قل ذلك جمعاً بين الروايات الدالة على أنهم لا  
يرثونه ، كرواية صحابة عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup> ، وبين الروايات

---

(١) الاستبصار ١/٤ - ١٨١ .

(٢) راجع الاستبصار ١/٤ - ١٧٩ - ١٨٢ .



ولو اعترف به الاب لحق به، وورث هو أباه دون غيره من ذوي  
 قرابة أبيه ، ولا عبرة بنسب الاب .  
 فلو ترك اخوة لاب وأم مع أخ أو أخت لام كانوا سواء في المال .  
 وكذا لو ترك جداً لام مع أخ أو أخت أو اخوة أو أخت من أب  
 وأم .

الدالة على ثبوت الموارثة بينهم ، كرواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> .  
 قال الشيخ في التهذيب<sup>(٢)</sup> : والعمل على ثبوت الموارثة بينهم أحوط وأولى  
 على ما يقتضيه شرع الاسلام . وهو المحتر وعليه الفتوى لما يقتضيه النظر وظواهر  
 النصوص ، وصنف الرواية المنافية لذلك فان سماعة وافى .

قوله : ولو اعترف به الاب لحق به وورث هو أباه دون غيره من ذوي  
 قرابة أبيه ولا عبرة بنسب الاب

اذ اعترف الاب بالولد بعد اللعان ، لاختلاف في عدم ارث الاب من الولد ،  
 لانقطاع السب باللعان وانما حكم الاصحاب بارثته من أبيه لمكان اعتراف أبيه  
 بالنسب المستلزم لثبوت الارث .

واختلف في أنه هل يرث أقارب أبيه بمجرد ارث الاب؟ قال النعمي نعم، واختاره  
 ابن ادريس محتجاً بأن الاقرار أقوى من البينة ، فيسري اقرار الاب الى غيره  
 وقال الشيخ : لا ما ثبت من ، بقطاع السب باللعان فلا موجب لعوده .

وقال لعلامة ان كذبوا الاب في بنيه واعترفوا بسننه ورثهم وورثوه . وهو  
 حسن ، لان اعترافهم بنسبه كاعتراف الاب به شذاء ، فيثبت حكم السب بينهم وبينه .

قوله : ولا عبرة بنسب الاب

(١) راجع الاستبصار ١٧٩/٤ - ١٨٢ .

(٢) التهذيب ٣٤١/٩ .

## خاتمة

تشتمل على مسائل :

(الاولى) ولد الزنا لا ترثه أمه ولا غيرها من الانساب . وورثه ولده وان نزل والزوج او الزوجة . ولولم يكن أحدهم فميراثه للامام .

وقيل : ترثه أمه كابن الملاعنة.

( الثانية ) الحمل يرث ان سقط حياً ، وتعتبر حركة الاحياء كالاستهلاك والحركات الارادية ، دون التقلص .

---

جواب سؤال مقدر ، تقديره انه ثبت بانه باعتراف الاب فثبت بانه مع أقربه كغيره من الاولاد . والحواب بالنسبة من ثبوت بانه ، لان ذلك السب ارتفع بانعكاسه وانما ثبت ارثه من أبيه لتمكن اعترافه بالعود بانه والاثبت ارث الاب منه ، لان الطبيعة الواحدة لا تختلف لوازمها .

قواه : وقيل ترثه أمه كابن الملاعنة

هذا قول أبي إسحاق الجعفي وابن أبي عمير ، والمرسله يؤمنه قال : ميراث ولد لربا لقرنته من قبل أمه على نحو ميراث ابن الملاعنة<sup>(١)</sup> . وبسب هذا القول أيضاً إلى المرتضى .

وقال الشيخ في النهاية<sup>(٢)</sup> والخلاف والقاضي وابن حمزة وابن إدريس ان وارثه ولده وان نزل والروح والروحة ومع عدمهم ولامام ، وذلك لانقطاع

---

(١) الفقيه ٢٣٢/٤ ، التهذيب ٣٤٤/٩ .

(٢) النهاية : ٩٧٩ .

(الثالثة) قال الشيخ : يوقف للحمل نصيب ذكرين احتياطاً .

ولو كان ذوفرض أعطوا النصيب الأدنى .

(الرابعة) يرث دية الجنين أبواه ومن يتقرب بهما أوبالاب .

(الخامسة) إذا تعارفا بما يقتضي الميراث توارثا ولم يكلف

أحدهما البيعة .

(السادسة) المفقود يتربص بماله . وفي قدر التربص روايات :

أربع سنين وفي سندها ضعف .

سبه شرعاً عن الأوبى ، فلا تثبت الموارثة المتبينة على السب . وتؤيده رواية  
عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال : قلت له : ولدان لرجل دامت ولده  
مال من يرثه . قال : الإمام<sup>(١)</sup> .

قوله : المفقود يتربص بماله وفي قدر التربص روايات

المراد به من غاب وانقطع خبره بحيث لا يعلم أين هو لو كان له مال أو مات  
له من يرثه لا يجوز التصرف بمحمود عينه ، بل لابد مع ذلك من زمان يغلب معه  
الظن بموته ، وهو المراد بالتربص . وقد اختلف الأصحاب في قدر ذلك على  
أقوال على حسب الروايات الواردة في ذلك كما يجيء .

قوله : أربع سنين ، وفي سندها ضعف

هذه هي الرواية الأولى في هذا الباب ، وهي رواية عثمان بن عيسى عن سماعة  
عن الصادق عليه السلام<sup>(٢)</sup> . وهو قول المرتضى والفتي . ووجه ضعف سندها أن

(١) الفقيه ٢٣١/٤ ، التهذيب ٣٤٣/٩ ، الاستبصار ١٨٢/٤ .

(٢) الكافي ١٥٥/٧ ، التهذيب ٣٨٨/٩ .

وعشر سنين وهي في حكم خاص ، وفي ثلثة يقسمه الورثة اذا كانوا ملاء ، وفيها ضعف أيضاً .

عنهان وسماعة واقبيان .

نعم ربما اجبر صفعها بما رواه ابن بابويه عن اسحاق بن عمار قال: قال ابو الحسن عليه السلام في المفقود: يتربص بماله اربع سنين ثم يقسم<sup>(١)</sup> . ثم قال: وهذه المدة من حين اعطاع خبره لأم حين عيته، وبعد ان يطلب اربع جواب هذه المدة . وأيضاً ان حصمة الاموال ليست أشد من حصمة الزوجية ، وقد حكم للزوجة بعد أربع سنين والطلب فيها بالاعتداد والترويح، فكذا في الاموال على الوجه الاول .

قلت : وهذا الاستدلال بثبوت أحد المملولين على ثبوت المملول الآخر وليس تاماً قطعاً ، لحوار أن يكون أحد المملولين مشروطاً بشرط غير حاصل للمملول الآخر، فان الصرورة الماسة الى مسح الكاح ليست حاصلة في قسمة المال . مع أن اسحاق قيل انه فطحي :

قوله : وعشر سنين وهي في حكم خاص

هذه الرواية الثالثة رواها علي بن مهزيار عن ابي حمزة عليه السلام في امرأة ماتت وله دار وابن وست والاس عاتب في الهجر . قال : ينتظر عشر سنين ثم تشتري الدار<sup>(٢)</sup> .

وأفتى بها ابن الجبدي في غير المفقود من العسكر، وأما المفقود من العسكر فيتربص اربع سنين ، وأفتى بها السعيد مطلقاً لكن في شراء الدار خاصة ولم يعدها الى غيرها والدار هي الحكم الحاص الذي أشار اليه المصنف .

قوله : وفي ثلثة يقسمه الورثة اذا كانوا ملاء وفيها ضعف أيضاً

(١) الفقيه ٢٤٠/٤

(٢) الكافي ١٥٤/٧ ، التهذيب ٢٩٠/٩ .

وقال في الخلاف: حتى يمضي مدة لا يعيش مثله اليها، وهو أولى  
في الاحتياط وأبعد من التهجم على الاموال المعصومة بالاخبار  
الموهومة .

هذه رواية صفوان عن اسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام<sup>(١)</sup> وفي طريقها  
سماعة وهو أحد أساب ضعفها ، وثني بها المعيد اذا تطاولت المدة .  
قوله: وقال في الخلاف حتى يمضي مدة لا يعيش مثله اليها وهو أولى  
في الاحتياط وأبعد من التهجم على الاموال المعصومة بالاخبار الموهومة  
هذا قول الشيخ في المصنوع والخلاف والقاضي وابن حمزة وابن ادریس  
ولاشك أن العمل به أحوط وأولى من التصرف في مال الغير بغير اذنه بمجرد  
اخبار مرجوحة خصوصاً مع ضعف سندها . ولذلك أجمعت حمار أخرى تدل  
على الامر بتركه على حاله ، كرواية الهيثم قال : كنت الى عبد صالح: ابي أنقل  
الفنادق فيرل عدي الرجل فيموت فجأة ولا أعرف ولا أعرف ملاده ولا ورثته  
فيبقى المال عندي كيف أصعب به ولمن ذلك المال . فكتب عليه السلام : اتركه  
على حاله<sup>(٢)</sup> .

وأخرى بالامر بطلبه مطلقاً ، كرواية معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام  
في رجل كان له على رجل حق فعقده ولا يدري أن يطلبه ولا يدري أحى هو أم ميت  
ولا يعرف له وارثاً ولا نسأ ولا بلدأ . قال : اطلب . قال : ان ذلك قد طال فأتصدق  
به . قال : اطلبه<sup>(٣)</sup> .

(١) الكافي ١٠٥٤/٧ ، التهذيب ٣٨٩/٩

(٢) الكافي ١٠٥٤/٧ ، التهذيب ٣٨٩/٩ ، الاستبصار ١٩٧/٤

(٣) الكافي ١٠٥٣/٧ ، التهذيب ٣٨٩/٩ ، الفقيه ٢٤١/٤ ، الاستبصار ١٩٧/٤

(السابعة) لو تراء من جريرة ولده وميراثه ، ففى رواية يكون ميراثه للاقرب الى أبيه ، وفي الرواية ضعف .

وهنا فوائد :

(الاولى) الموهومة في قول المصنف يراد بها الباطلة والمرجوحة ، فان الوهم يطلق على القوة المدركة للمعاني الجرتية . ولست مرادة هنا ويطلق على الاعتقاد المرجوح أو الرأي الباطل ، فيكون المراد أحد الأمرين .

(الثانية) يرجع في مدة العمر الى الغالب بسجى المادة ، وقد قدره بعضهم مائة وعشرين سنة . فيعمر ذلك مائة الى عمر الشخص المفقود في حاله من مبدأ عصره لامن زمان غيبته .

(الثالثة) لو كان في الاموال المذكورة ما يحشى تنه بيع ذلك وجعل في غير المحشى تلغى ويستأذن في ذلك الحاكم الشرعي ان أمكن والافعل ما هو الاصلح على جهة الحسبة - والله الموفق .

قوله : لو تراء من جريرة ولده وميراثه ، ففى رواية يكون ميراثه للاقرب الى أبيه ، وفي الرواية ضعف

هذه رواية ابن مسكان عن يزيد بن حليل عن الصادق عليه السلام<sup>١</sup> ، ومثلها روى ابن بابويه عن ابن مسكان عن ابي بصير<sup>٢</sup> . وعمل بذلك الشيخ في النهاية والقاضي .

(١) تهذيب ٣٤٨/٩ ، الاستبصار ١٨٥/٤ . مى بمن السح « زيد بن حليل » وبمن زيد ويزيد بن رجال الصادق عليه السلام . ولله « بدر بن الحليل الاسدي الكوفي ابو الخليل » ذكره الشيخ في رجاله عليه السلام .

(٢) القتيبي ٢٢٩/٤ ، التهذيب ٣٤٩/٩ ، الاستبصار ١٨٥/٤ .

## (الثاني) في ميراث الخنثى :

من له فرج الرجال والنساء يعتبر بالبول، فمن أيهما سبق يورث عليه . فإن بدر منهما قال الشيخ: يورث على الذي يقطع منه أخيراً . وفيه تردد .

وأكرر ذلك أس ادريس وقال : ان شيخ رجع عن ذلك في الحائريات وقال لا يسقط الميراث بالنثرى لشوته بالشرع . وهذا هو الحق المعنى به ، لدلالة بعض القرآن على ثبوت إرث الولد في قوله « بوصيكم الله في أولادكم » <sup>١</sup> ، والرواية غير صالحة لتخصيص ، فان يريد بن حليل مجهول الحال والثانية مرسلة . هذا مع شذوذهما واجماع الاصحاب بل المسلمين كافة على خلاف مدلولهما . ثم انه على تقدير ذلك في الاب لا تمتدئ الى غيره من الأفاضل اذا تراء من ميراث من يعقل عنه .

والجريدة لغة الحائبة ، يقال حر عليهم حريره أي حسي عليهم حباية . قوله: من له فرج الرجال والنساء يعتبر بالببول فمن أيهما سبق يورث عليه ، فان بدر منهما قال الشيخ يورث على الذي يقطع منه أخيراً . وفيه تردد

هذه العبارة غير واضحة بالمقصود ، وأصح منها أن يقال . به يعتبر بالببول فان نال من فرج الرجل فهو رجل ، وان نال من فرج النساء فهي امرأة ، وان نال منهما اعتبر بالسبق فمن أيهما سبق يورثه والحكم له ، فان لم يكن سبق من أحدهما اعتبر بما ينقطع أخيراً .

(١) سورة النساء : ١١

و لمصنف نسب اعيان الانقطاع أخيراً إلى الشيخ . وهو يوهم انفراد به ،  
وليس كذلك بل المعيد أيضاً عنده الا أنه لم يذكر اعتبار السق ، وكذا عبارة  
ملار . ويمكن الجمع بين الكلامين على أن اعيان الانقطاع أخيراً بما هو على  
تقدير عدم سبق أحدهما .

وأما وجه تردد المصنف في ذلك فمن حيث أنه قول الشيخ ومن حيث عدم  
نفي قاطع به .

وفي ترده نظر ، من حيث أن سق بول أحدهما وانقطاعه أخيراً ليس مقصودين  
بالدات ، بل المقصود من ذلك كثرة بول أحدهما ، من الكثرة أمدته كافية في  
الدلالة على رجحان أحدهما ، ولذلك صرح لمرتبى باعتبار الكثرة وكذا  
المعيد في الاعلام . وحيث يكون سق البول وانقطاعه أخيراً متساويين في  
الدلالة على الكثرة ، مترده في أحدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح .

ان قلت : يلزمكم أن لا يكون سق البول دال على الاكثرية مطلقاً ، لجواز  
أن يسبق أحدهما بالبول والآخر بالانقطاع آخرهما في تساويان .

قلت : اما يعتبر السق والانقطاع على تقدير تساويهما في الطرف الآخر  
مطلقاً .

إذا عرفت هذا فاعلم أنه لم يحدث في اعتبار البول أحد من أصحابنا الا  
أن ابي عقیل ، فإنه قال : «د» كان له الفرعان يعطى ميراث الذكر ، لأن ميراث  
النساء دخل في ميراث الرجال . قال : روي أنه تورث من المال ، فان سئل  
على فحده قول امرأة وان ررق البول كما يورق بول لرحل فهو رحل

(١) الاعلام : ٣٣٩ - لمطوع مع عدة رسائل ، للميد عليه ارحمة في سنة ١٢٧٠  
بالشيخ الاخر .



وان تساويا ، قال في الخلاف . يعمل فيه بالقرعة . وقال المفيد  
وعلم الهدى : تعد أصلاعه .  
وقال في النهاية والابحار والمبسوط : يعطى نصف ميراث رجل  
ونصف امرأة ، وهو أشهر .

---

قوله : فان تساويا قال في الخلاف عمل بالقرعة . قال المفيد وعلم  
الهدى تعد أصلاعه ، وقال في النهاية والابحار والمبسوط يعطى نصف ميراث  
رجل ونصف ميراث امرأة ، وهو أشهر

احتلف الأصحاب فاثبتوا بأسر النول فيما اذا تساويا في النول أحداً  
وانقطاعاً على أقوال :

(الاول) قول الشرح في الخلاف انه يعتبر بالقرعة ، لانه والحالة هذه مشكلة  
الحال ، وقالوا عليهم السلام : كل امرئ مشكل فيه القرعة<sup>١</sup> .

وكيفيتها أن يكتب في رقعة « عدا لله » وفي آخر « أمة لله » ويخلطان ثم  
يقول المفرع « اللهم وطراحة وت و لأرض عالم لعب والشهادة أنت تحكم  
بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين ما أمر هذا الشخص لحكم منه بحكمته »  
ثم يجرع فرعه ، « عدا لله » ورث ميراث رجل ، وان جرح « أمة لله »  
ورث ميراث امرأة .

( الثاني ) قول ابن الجوزي والمرصفي . وهو أن تعد أصلاعه من اتفقت  
ورث ميراث النساء وان حلفت ورث ميراث الرجال ، واستدل في ذلك الى  
فعل علي عليه السلام في قضية المرأة التي حامت اليه شريح<sup>٢</sup> . وختار هذا

(١) القفيه ٥٢/٣ ، التهذيب ٢٤٠/٦

(٢) القفيه ٢٣٨/٤ ، التهذيب ٣٥٤/٩

القول ابن ادريس<sup>١</sup> ، واحتج له بوجوه :

« أ » قوله تعالى « يهب لمن يشاء » ، « وأهب لمن يشاء الذكور »<sup>٢</sup> ،  
فانه قسم الأولاد الى قسمين لا عبرتهما بالذكر والاثاء ولم يذكر الحثاني ،  
فلو كان بعد الاثنى والذكر منزلة لذكرها .

« ب » الخبر المذكور عن علي عليه السلام .

« ح » الاجماع من الاصحاب . ومن الاحماع . فان المعيد رجع عن قوله  
بنصف النصيب الى هذا القول وكذا اشبح رجع عنه الى القول بالفرعة في  
الحلاف ثم رجع عن قول بالفرعة في الحائريات الى القول بعد الاصلاح ،  
فلم يبق الا القول به فيكون اجماعاً .

وفي هذه الوجوه نظر :

أما الاول : فلان ذكر الشيء لا يستلزم في ماعده ، فحار أن يكون قسمائنا  
لم يذكره .

وأما الثاني : فسمع صيغة لغيره . فربحانه غير مسمومي لعذالة .

وأما الثالث . فلان رجوع الشرح مسموع ، وعلى تقدير حصوله لروم  
الاجماع مسموع أيضاً . لان عدم العلم بالمصنف لا يستلزم العلم بعدم المخالف .

( لثالث ) قول لشيخ في سنده والاستنصار والمسوط أنه يعطى نصف  
النصيب . وهو موسى بن موسى ، وهو مشهور وحارده لمصنف والعلامة .  
وعليه الصوى . دارود هشام بن سالم موثقاً عن الصادق عليه السلام . قال قصي  
علي عليه السلام في الحثي له ما لرجال وله ما للنساء . قال : يورث من حيث

(١) الرازي : ٤٠٦

(٢) سورة الشورى : ٤٩

ولو اجتمع مع الانثى ذكر وانثى ، قيل : للذكر أربعة ، وللأنثى  
ثلاثة وللانثى سهمان .

وقيل : تقسم المربضة مرتين فتفرض مرة ذكراً ومرة أنثى ويعطى  
نصف النصيبين وهو أظهر . مثاله خنثى وذكر تمرضهما ذكرين تارة  
وذكر أو أنثى أخرى ، وتطلب أقل مال له نصف ولنصفه نصف وله ثلث  
وثلثه نصف ، فيكون اثنا عشر فيحصل للخنثى خمسة وللذكر سبعة .  
ولو كان بدل الذكر انثى حصل للخنثى سبعة وللانثى خمسة .

يقول ، فإن حرج مهم جميعاً فمن حيث متى ، ٥٠٠ ان حرج سواء فمن حيث  
يسعد ، ومن كان سوء ورت مرات الرجال واسماء<sup>١</sup> . لأن الخنثى ومن يقاسمه  
كمسا رعين في الاستحقاق ، والمعهود من الشرع بصيف موقع فيه الرأع بين  
المشارعين ، ونظائر العولين الاولين : أما الاول فلا لقرعة بما تحصل مع  
الانتباس ومع النص والليل لا أساس ، وإنما عند الاصلاح عند تقدم .

قوله : فلو اجتمع مع الخنثى ذكر وانثى قيل للذكر أربعة وللخنثى  
ثلاثة وللانثى سهمان ، وقيل تقسم المربضة مرتين فيفرض مرة ذكراً ومرة  
انثى ويعطى نصف النصيبين ، وهو أظهر

الاول ذكره الشرح في النهاية<sup>٢</sup> والاستصار<sup>٣</sup> ، وقيل انه لا يعطى الكمية .  
وقبه بطر ، لانه ان عى بالكمية التي هي أصل المسألة فقد قدمت ، وان عى  
في كمية الاستحقاق فذلك ظاهر لا يقتدر الى تعجيل ، فانه اذا فرض للذكر أربعة

(١) التهذيب ٢/٣٥٤

(٢) النهاية ٦٧٧

(٣) راجع الاستصار ٤/١٨٧

وللثنائي انسان نصف عدد الاول اثنان ونصف الثاني واحد ومجموعهما ثلاثة  
وهي نصيب الحنى . يكون أصل العريضة تسعة ، نعم يظهر فيه وبين الثاني  
تفاوت كما يجب .

و الثاني ذكره الشيخ في المصنوع ، وهو المشهور . وبيان . انه لو اجتمع  
حنى وذكر أصل العريضة ثاعشر ، لان بحث الى مال يأخذ الحنى نصفه  
عدد ذكوريته وثلاثة عدد أنوثته ونصفهما عدد اشكاله ، ومحرج نصف النصف أربعة  
ومحرج نصف الثلث ستة وهما مشتركان في نصف . فاصرب نصف أحدهما في الآخر  
اما لثلاثة في الاربعه والأثنى في لسة يلح ثاعشر . فلحنى ستة عدد ذكوريته وأربعة  
عدد أنوثته فجمعهما وأعطه نصف المجموع ، وذلك خمسة يفي بسعة للذكر .  
ولو كان مع الحنى ثنى كان للحنى على تقدير ذكوريته ثمانية وعلى تقدير  
أنوثته ستة ومجموعهما أربعة عشر ، فأعطه نصفها وهو سبعة يفي للثنى خمسة .  
ولو اجتمع معه ذكر وثنى فأصل العريضة أربعون ، لان الحنى له مرة  
الحسمان ومرة الربع ، وبين محرج الخمس والربع صاية ، فاصرب أحد  
لمحرجين في الآخر ، فاصرب خمسة في أربعة يلح عشرين ، فحنى ثمانية  
وآخرى خمسة مجموعهما ثلاثة عشر لا نصف بها فاصرب محرج النصف وهو  
ثان في العشرين يلح اربعين .

فلحنى على تقدير الذكوريه ستة عشر ومثلها للذكر وللثنى ثمانية وعلى  
تقدير الأنوثة له عشرة ولذكر عشرون وللثنى عشرة ، فاذا جمعت بين نصيبه  
يلح خمسة وعشرين ، فله نصفهما وهو ثلاثة عشر ولذكر ثمانية عشر وللثنى تسعة .  
ولك طريق ثالث ، وهو أن نصف نصف المسارع فيه للحنى الى ما لا يراع  
فيه له وتعطيه ياه ، هي المسألة الاولى الحنى تدعى النصف والذكر يدعى الثلثين  
فالربع في سدس ، فيقسم بينهما فتعطى ثلث الاثنى عشر ونصف سدسها والمجموع

ولو شاركهم زوج او زوجة صححت فريضة الخنثى ثم ضربت  
فمخرج نصيب الزوج او الزوجة في تلك الفريضة، فما ارتفع فمنه  
تصح .

حمسة . وفي المسألة الثالثة لخنثى تدعي ثلث والاشئ تدعي نصف ، فالترع في  
سدس فيقسم بينهما فمطلى نصف الاثنى عشر ونصف سادسها والمجموع سبعة .  
وفي المسألة اثنائه لخنثى تدعي منها خمسة والذكر يدعي النصف والاشئ  
تدعي الربع ، فالترع مع خنثى في سبعة فيقسم ومطلى نصفها وهو ثلاثة  
يصير معه ثلاثة عشر ويبقى للذكر ثمانية عشر والاشئ تسعة .

د عرفت هذين لطريقين قد ظهر لك الترتيب بينهما وبين الاول ، فان  
في الاول يحصل للخنثى ثلث ، حال وهو ثلاثة من سبعة وهذا يحصل له ثلاثة عشر  
وهي أقل من الثلث بثلث واحد

قوله : ولو شاركهم زوج او زوجة صححت فريضة الخنثى ثم ضربت  
مخرج نصيب الزوج او الزوجة في تلك الفريضة فما ارتفع فمنه تصح  
بيان ذلك في الزوج : اما في المسألة الاولى واثنائية فمالك نصرت محرج  
نصيبه - وهو اما لربع كما في صورة الولد أربعة في اثني عشر بطلع ثمانية  
وأربعين أو النصف كما في صورة الاخوة - ثلثين في اثني عشر بطلع أربعة  
وعشرين ، وما في المسألة الثالثة فمالك نصرت أربعة في أربعين بطلع مائة وسبعين  
أو اثنين في الاربعين بطلع ثمانين

وبما في الزوجات : فمالك نصرت ثمانين محرج اثنين في اثني عشر بطلع  
سبعة وتسعين أو أربعة محرج اربع في اثني عشر بطلع ثمانية وأربعين ، وفي  
الثالثة فمالك نصرت ثمانية في أربعين بطلع ثلاثمائة وعشرين أو أربعة في أربعين

ومن ليس له فرج النساء ولا الرجال يورث بالقرعة .  
ومن له رأسان أو بدنان على حق واحد يوقف أو يصاح به ، فإن  
انتبه أحدهما فهما اثنان .

(الثالث) في العرقى والمهدوم عليهم . وهؤلاء يرث بعضهم  
بعضاً إذا كان لهم أو لأحدهم مال وكانوا يتوارثون واشتبه المتقدم  
في الموت بالمتأخر .

وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب العرق والهدم تردد .

---

يلع مائة وسبب . وعلى هذا المثال في غير ذلك من المسائل الواقعة ، وهو  
ظاهر للعلماء المتأمل لنصوص الفقهية والمواعيد الحسابية .

قوله : ومن ليس له فرج الرجال ولا النساء يورث بالقرعة

هذا فتوى معظم الأصحاب ، بل لم يحالف في ذلك أحد إلا ابن الجوزي .  
ومستند الأصحاب رواية الفصيل بن يسار صحيحاً عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> ،  
وعدائه بن مسكان مؤثقاً عنه عليه السلام أيضاً<sup>(٢)</sup> .

وأما ابن الحبيد فقال : إذا كان مال يتحى بوله ورث ميراث الذكروا  
كان لا يتحى ورث ميراث الأنثى ، مستنداً إلى رواية عدائه بن بكير<sup>(٣)</sup> عن  
بعض أصحابنا . وهي ضعيفة : أما إذا قلصعف عدائه فان الكشي قال انه قطعي ،  
وأما ثانياً فلا رسالها .

قوله : وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب العرق والهدم تردد

(١) الكافي ١٥٨/٧ ، التهذيب ٣٥٦/٩ ، الفقيه ٢٣٩/٤ .

(٢) التهذيب ٣٥٧/٩ .

(٣) الكافي ١٥٧/٧ ، التهذيب ٣٥٧/٩ ، الاستبصار ١٨٧/٤ .

ومع الشرائط يورث الاضعف أولاً ، ثم الاقوى ، ولا يورث  
مما ورث منه .

### وفيه قول آخر .

يريد بهذا الحكم اشتباه المتقدم في لموت بالمأخر ، فانه لا خلاف في  
التوريث على لوجه المذكور <sup>د</sup> كان منه العرق أو الهدم ، وأما اذا كان لا  
بسببها فيه ترددياً من حصول العدة المقصية للارث وهي الاشتباه مع السبب ،  
فيحصل المعلول وهو الارث . وبه قال الشيخ في الهدية والمسوط وابن الجبيل  
والنقي وابن حمزة .

ومن أن الارث مشروط بانعلم بحياة الورث بعد الموروث ، وذلك لعلم  
متبعهما فلا ارث ، لأن الحهل بالشرط مستتر لعدم الحكم بالمشروط . وبه  
قال المبيد ، واختار العلامة في المختلف الاول وفي القواعد الثاني .

### قوله: ولا يورث مما ورث منه (١) ، وفيه قول آخر

هذا القول للمبيد <sup>د</sup> ، ومضمونه أن المعروف ثاباً يرث مما ورث منه  
أيضاً ، محتجاً بوجهين :

(الاول) انه لولا ذلك لزم حرمان ورثة من له المال ، فان ماله حينئذ يصل  
الى ورثة صاحبه الذي ليس له مال .

(الثاني) انه قد ورد تقديم الاضعف نصياً في التوريث ، فلو لم يرث كل  
واحد الا من صلب مال الآخر لم يكن لتعديمه فائدة . والاول - وهو احتياط  
المصنف - قول أكثر اصحابنا ، واحتجوا بوجهين :

(١) اي ولا يورث الاقوى مما ورث الضعيف منه بل من صلب تركته فقط

(٢) المغتنة : ١٠٧ .

## والتقديم على الاستحباب على الاشبه .

الاول : رواية عبد الرحمن بن الحجاج صحيحاً عن الصادق عليه السلام في تحويل من اصبحت مائة الف درهم والاخر ليس له شيء ركبا في السفينة فغرقا فلم يدر أيهما مات قتل . قال : ان المال يورثه الذي ليس له شيء ولم يكن لورثته لدى له المال شيء . وسمعا روى حماد بن اعين عن ذكره عن علي عليه السلام<sup>(١)</sup> .

الثاني : ان تورث كل واحد منهما مما ورث منه الآخر يستلزم المحال مخرى المدة فيكون محالاً ، وذلك لان التورث على الوجه المذكور مستلزم لتقديم موت كل واحد منهما ، ولا يمكن أن يقدر رجوع أحدهما الى الحياة حتى يورث مما ورث منه صاحبه ولو جاز ذلك لزم أن لا يقطع التوارث بينهما أبداً ، ولم يقل به أحد .

وأحدوا عن قول وجهي المعبود : بالبرام ذلك للرواية المذكورة ، ولان العرض أن صاحبه الذي مات معه أولى من غيره بالميراث ، فلا اشكال حيث . وعن ثانيهما . بان التقديم حارث يكون لقطع المصارعة على وجه الاستحباب كمشاكسين ادعيا معا عند الفضي ، وقد يقدم من على يمين صاحبه لقطع المازعة .

### قوله : والتقديم على الاستحباب على الاشبه

يريد بالتقديم تورث الاصعب نصيباً ولا ثم الاقوى نصيباً ، كما لو عرق الروحاني ، وقد يفر من موت الروح وتورث لزوجته منه ثم يفر من موتها وتورث الروح منها ، فمن ذلك العرض على سبيل الوحوب أو لاستحباب ؟ كلام شيخ في المسوط في اشعار بالاول ، وفي لا يجر صرح بعده .

(١) الكافي ١٣٧/٧ ، التهذيب ٣٦٠/٩ .

(٢) التهذيب ٣٦٢/٩ .



فلو غرق أب وابن ، ورث الأب أولاً نصيبه ، ثم ورث الابن  
من أصل تركته أبيه مما لا ورث منه ، ثم يعطى نصيب كل منهما لو ارثه .  
ولو كان لأحدهما وارث أعطى ما اجتمع لدى الوراثة لهم ،  
وما اجتمع للآخر للامام .

ولو لم يكن لهما غيرهما انتقل مال كل منهما الى الآخر ثم  
منهما الى الامام .

وإذا لم يكن بينهما تفاوت في الاستحقاق سقط اعتبار التقديم  
كأخوين ، فإن كان لهما مال ولا مشارك لهما ، تنقل مال كل منهما  
الى صاحبه ثم منهما الى ورثتهما .

وتردد المصنف في ذلك في الشرائع ، ومشأ تردده من أصابه عدم الوجوب ،  
ولأنه غير مشتمل على فائدة لأن لتورث حاصل من طرفين والتقديم لا يقتضي  
زيادة سهم المتقدم عن فرصة فلا فائدة فيه حينئذ ، وإذا لم يكن مشتملاً على فائدة  
كان عبثاً فيكون فسخاً ومن الروايات الدالة على وجوب التقديم فيجب اتباعها  
دعماً للصرح المطلق الحاصل من مخالفتها . وأما كان الاستصحاب أشبه لأنه  
يقتضي الجمع بين الروايات والتحليص مما ذكر في أدل الدال على عدم  
الوجوب .

قال في الشرائع . ولو ثبت الوجوب كان تعدياً ، للأصل لا ابتداء الفائدة  
ولقلة القائل به .

وهذا كله على قول غير الممد ، وأما على قوله من له فائدة ، وهي  
احتصاص الثاني بأحد نصيبه من تركته الأول ومما ورث منه .

قوله : ولو ماتا حتف أنهما لم يتوارثا وكان ميراث كل منهما لو ارثه

وان كان لاحدهما مال صار ماله لاختيه، ومنه الى ورثته ولم يكن للاخر شيء، ولولم يكن لهما وارث انتقل المال الى الامام .  
ولو ماتا حتف أنهما لم يتوارثا، وكان ميراث كل منهما لورثته.  
(الرابع) في ميراث المجوس . وقد اختلف الاصحاب فيه :  
فالمحكي عن يونس أنه لا يورثهم الا بالصحيح من النسب  
والسبب .

وعن الفضل بن شاذان: أنه يورثهم بالنسب، صحيحه وفاسده.  
والسبب الصحيح خاصة ، وتابعه المفيد رحمه الله .  
وقال الشيخ : يورثون بالصحيح والفاقد فيهما .  
واختيار الفضل أشبه .

---

قال العمري يقال مات فلان حتف أنه ادا مات من غير قتل ولا ضرب .  
واما لم يورث لانه لو حصل بينهما توارث لكن ما أن يورث أحدهما  
الاخر من غير عكس فيرم الترحيح من غير مرجع ، أو يورث كل واحد منهما  
من الآخر فلم ترص حياة الانسان في الدنيا بعد موته ، وهو خلاف العادة ،  
وان وقع فهو اما بدر أو معحر حرق للعادة ، والاحكام مسية على الغالب .  
قوله : وقد اختلف الاصحاب فيه ، فالمحكي عن يونس أنه لا يورثهم  
الا بالصحيح من النسب والسبب ، وعن الفضل بن شاذان أنه يورثهم  
بالنسب صحيحه وفاسده والسبب الصحيح خاصة ، وتابعه المفيد ، وقال  
الشيخ يورثون بالصحيح والفاقد فيهما . واختيار الفضل أشبه  
حكى المصنف في توريث المجوس ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب بوس بن عبد الرحمن ، وهو من متقدمي أصحابنا عظيم الشأن ، من رجال الكساطم و لرضا عليهما السلام . وهو أبهم لايورثون الا بالصحيح من النسب والسب .

وتدفعه على ذلك النقي و بن ادريس ، واختاره العلامة في لمختلف مستدلا بأن السب والسب الباطلين لا يتعلق بهما حكم لموارث ، ولم يرد على ذلك شيئا . واستدل ابن ادريس بأن الحكم بالنسب حكم بغير ما رآه الله فيكون باطلا .

الثاني : مذهب الفصل بن شاذان البساموري أحد أصحاب الفضلاء لعطاء المنكسرين من رجال الهادي والعسكري عليهما السلام ، وهو أبهم بورثون بالسب مطلقاً صحيحه وفاسده ، وأما نسب فلا يورثون الا بصحيحه .

وتدفعه على ذلك المقيد وابن ماثويه وابن أبي عقيل ، واختاره المصنف لأن أقرارهم على دينهم واعتقادهم صحة ذلك السب يقتضي أن يكون شبهة مدحقة للنسب ، وبحسب يورث ولد الشبهة للحكم بالحاق به مخالف السب الفاسد ، فإن الإجماع معتقد على عدم الحكم به فلا يحصل به ارث . و حنار العلامة هذا في القواعد وولده في ايضاحه .

الثالث . مذهب الشيخ ، وهو أبهم بورثون بكل ما يقتضون صحته من نسب أو نسب . وهو مذهب ابن الجيد ، ونعمها على ذلك القاضي وسلاز وابن حمزة ، وحاصل استدلال الشيخ على ذلك وجوه :

(الأول) الروايات لكثرة الدلالة على ذلك ، ومن صريحها رواية السكوني عن الصادق عن الباقر عن علي عليهم السلام انه كان يورث المجوسي اذا تزوج بأمه وبابنته من وجهين من وجه أنها أمه ووجه أنها روحته .

(١) لمعه ٢٤٩/٤ ، تهذيب ٣٦٤/٩ ، استبصار ١٨٨/٤ ، أخرجه في الأول باختلاف يسير

(الثاني) ما نقله ابن الحيد أن المشهور عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه يورث المجوس بما يستحقونه .

(الثالث) بهم يصفون ذلك بكاحاً صحيحاً وسأصحيحاً، وبحسب مأمورين باقراهم على دينهم .

(الرابع) أن يهيا عن قديمهم بالرب ، كما روي أن رجلاً سب مجوسياً بحضرة الصادق عليه السلام فبره وبهاده فقال انه يروح بأمة. فقال: لما علمت أن ذلك عندهم النكاح<sup>(١)</sup> .

(الخامس) روي عن الصادق عليه السلام . أن كل قوم دابوا بشيء يلزمهم حكمه<sup>(٢)</sup> .

لا يقال : ذلك حكم بخلاف ما أمر الله وبخلاف القسط فيكون باطلا ، وبأن الحاكم لا يجوز له الحكم بمذاهب أهل الخلاف من المسلمين ، والحكم بمذاهب أهل الكفر أولى بعدم الجواز . وبأن الشيخ قال في التهذيب : أن أصحاب في مسألة المذكورة على مذهبين ، وحكى قول يونس والعصل وكيف يحدث هو قولاً ثالثاً .

لا يجب عن الأول : أن تقريرهم عن دينهم لما كان معلوماً من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو لا ينطق عن الهوى أن هو الاوحى يوحى كان تقريرهم حكم بما أمر الله وبالقسط ولا يكون باطلا .

وعن الثاني : أن الفرق حاصل . للهي عن الأول دون الثاني . على أما وإن سلم أنه لا يجوز الحكم بمذاهب أهل الخلاف من المسلمين لكن يجوز للحاكم أن يورثهم بمعتنهم ، فإن المطلق لزوجته ثلاثاً مرسلات متقدماً لصحة

(١) لكاتب ٥٧٢/٥

(٢) التهذيب ٣٦٥/٩ ، الاستبصار ١٨٩/٤ .

ولو خلف أماً هي زوجة ، فلها نصيب الأم دون الزوجة .  
ولو خلف جدة هي أخت ورثت بهما .  
ولا كذا لو خلف بنتاً هي أخت ، لانه لاميراث للاخت مع البنت .

ذلك بلزومه باليوبة معها وبكحتها الارواح .

وعن الثالث : بأن الشيع لم يدع الانحصار في القولين ، وكيف يكون  
قولاً ثانياً وهو موجود في الروايات وقول من لجيد وهو مقدم على قول الشيع .  
وأبصاراً يجوز أن يكون المذهبان باطلين عنده ولا يبرم من بطلانهما خروج  
الحق عن الطائفة في زمانه ويكون مذهبه هو الحق ويكون موجوداً قبل يوس  
والفصل .

قوله : فلو خلف أماً هي زوجة فلها نصيب الأم دون الزوجة  
هذا على قول الفصل ، وعلى قول يوس ان كانت أمه عن نكاح صحيح  
فكذلك ولا فلا شيء لها ، وعلى قول الشيع لها نصيب الأم والزوجة معاً .

قوله : ولو خلف جدة هي أخت ورثت بهما  
هذا أيضاً على قول الفصل والشيع ، وعلى قول يوس لا شيء لها من جهة  
كوتها حتى وكذا من جهة الجدة ان كان نسبها فاسداً ، وان كان صحيحاً فلها  
نصيب الجدة لا غير .

قوله : ولا كذا لو خلف بنتاً هي أخت لانه لاميراث للاخت مع البنت  
هذا على قول الفصل والشيع ، وأما على قول يوس فلا شيء لها لفساد  
نسبها .

قوله : فان انقسم من غير كسر

مثاله ان وان واربع سبب الميراث ستة للاربعين سهمان وللنساء الاربعه النصف .

## « خاتمة في حساب الفرائض »

مخارج الفروض ستة :

ونعنى بالمخرج أقل عدد يخرج منه ذلك الجزء صحيحاً .  
فالصنف من اثنين ، والرابع من أربعة ، والثمان من ثمانية ،  
والثلثان والثلث من ثلاثة ، والسدس من ستة .  
والفريضة اما بقدر السهام أو أقل أو أكثر :

فما كان بقدرها فإن انقسم من غير كسر ولا فاضرب عدد من  
انكسر عليهم في أصل الفريضة . مثل : أبوين وخمس بنات ، تنكسر  
الأربعة على الخمسة . فتضرب خمسة في أصل الفريضة فما اجتمع

قوله : « ولا فاضرب عدد من انكسر عليهم »

أي وإن لم ينقسم إلا مع الكسر ، وهو قسمان :

أحدهما : أن لا يكون بين النصيب وعدد من انكسر عليهم وفق بل تباين ،  
كما مثله « من أبوين وخمس بنات » ، فإن بين النصيب هو أربعة وبين عددهن  
وهو خمسة تباين . والمراد هنا تباين العددين أن لا يعدهما إلا الواحد أو اللذان  
إذا سقط أقلهما من الأكثر بقي واحد لا غير ، كهذه المثال فإن الأربعة إذا أسقطت  
من الخمسة بقي واحد .

وثانيهما : أن يكون بينهما وفق ، أي جزء مشترك من أحد الكسور ،  
كالأربعة والستة ، فإنه لا اشتراك بينهما . لا في النصف .

وقد يراد بالموافقين اللذان إذا أسقط أقلهما من الأكثر بقي فوق الواحد ،  
كهذين العددين أيضاً ، فإنه إذا أسقطت الأربعة من الستة بقي اثنان .

فمنه الفريضة ، لانه لاوفق بين نصيبهن وعددهن .

ولو كان وفق ضربت الوق من العدد لا من النصيب في اصل  
الفريضة ، مثل : أبوين وست بنات ، للسنة أربعة ، وبين نصيبهن  
وهو أربعة وعددهن وهو ستة ، وفق . وهو النصف فيضرب الوق  
من العدد وهو ثلاثة في اصل الفريضة وهو ستة فما اجتمع صحت منه .  
ولو نقصت الفريضة بدخول الزوج أو الزوجة فلا عول ويدخل  
النقص على البنت أو البنات أو من يتقرب بالاب والام ، أو الاب ،  
مثل : أبوين وزوج وبنت ، فلأبوين السدسان وللزوج الربع ،  
والباقي للبنت .

وكذا الابوان أو أحدهما ، وبنت أو بنات وزوج . النقص يدخل  
على البنت أو البنات ، وإثنان من ولد الام والاختان للاب والام  
أو للاب مع زوج أو زوجة يدخل النقص على من يتقرب بالاب والام  
أو الاب خاصة .

ثم ان انقسمت الفريضة على صفة والاضربت سهام من انكر  
عليهم في أصل الفريضة .

---

قوله : ثم ان انقسمت الفريضة على صفة والاضربت سهام من انكر  
عليه في أصل الفريضة

مثل ما يقسم على صفة أسوان وروح وحسن سيات فرصهم اثنا عشر  
لاجتماع السدس والربع ، ومحرجاهما متوافقان بالنصف ، فتضرب نصف

ولوزادت الفريضة كان الرد على ذوى السهام دون غيرهم .  
ولا تعصيب .

ولا يرد على الزوج والروجة ، ولا على الام مع وجود من  
يحجبها ، مثل أبوين وبنت .

فاذا لم يكن حاجب فالرد أخماساً .

وان كان حاجب فالرد ارباعاً نصرب ، فخرج سهام الرد في  
أصل الفريضة فما اجتمع صحت منه الفريضة .

تتمة في المناسخات

ونعني به أن يموت الانسان فلا تقسم تركته ، ثم يموت أحد  
ورائه ويتعلق الغرض بقسمة الفريضتين من أصل واحد .

---

أحدهما في الآخر يبلغ العدد المذكور للأبوين أربعة وللروح ثلاثة نفى خمسة  
للنات بالسوية .

ومثال ما لا يقسم على صحة أنوار وروحة وأربع مات فريضتهم أربعة  
وعشرون لاجتماع المدس والنس ومحرجاهما - وهو السنة - ثمانية - متوافقان  
بالنصف ، فنصرب نصف أحدهما في الآخر يبلغ العدد المذكور للأبوين ثمانية  
وللروجة ثلاثة يبقى ثلاثة عشر لنات لا تقسم على صحة ، فنصرب أربعة  
في أصل الفريضة يبلغ ستة وتسعين للأبوين اثنان وثلاثون وللروجة اثنا عشر  
يبقى اثنان وخمسون لكل بنت ثلاثة عشر .

قوله: تتم في المناسخات، ونعني به ان يموت انسان فلا تقسم تركته  
ثم يموت احد ورائه ويتعلق الغرض بقسمة الفريضتين من أصل واحد



فان اختلف الوارث او الاستحقاق او هما ونهض نصيب الثانى  
بالقسمة على ورائه والا فاضرب الوفق من الفريضة الثانية فى الفريضة  
الاولى ، ان كان بين الفريضتين وفق .  
وان لم يكن فاضرب الفريضة الثانية فى الاولى فما بلغ صحت  
منه الفريضتان .

---

المساحات جمع مساحة ، وهي مشتقة من النسخ ، وهو لغة اما بمعنى  
الانتقال ومنه « سحت الكتاب » اذا نقله الى محل آخر ، أو بمعنى الابطال  
ومنه « نسخت الشمس القي » اذا أبطلته .

ويراد بها هنا ما ذكره المصنف ، فهي اما من المعنى الاول للانتقال من  
قسمة الى قسمة أخرى غيرها ، أو من الثاني لان القرص أبطل تلك القسمة وتعلق  
غرضه بغيرها .

قوله : فان اختلف الوارث او الاستحقاق او هما ونهض نصيب  
الثانى بالقسمة على ورائه ، والا فاضرب الوفق من الفريضة الثانية فى  
الفريضة الاولى ان كان بين الفريضتين وفق ، فان لم يكن فاضرب الفريضة  
الثانية فى الاولى فما بلغ صحت منه الفريضتان  
الاقسام هنا أربعة :

(الاول) أن يتحد الوارث والاستحقاق كأخوه ثلاثة وأخوات ثلاث من  
جهة واحدة ، بمعنى أن الأخوة اما من الام أو من الابوين ، ويموت أخ منهم ثم  
يموت آخر ثم يموت أخت ثم أخت أخرى ويبقى أخ وأخت ، فعاد الموتى  
بيهم بدسوية ان كانوا بلام و ثلاثاً ان كانوا للابوين .

(الثاني) ان يختلف الوارث والاستحقاق ، ومثاله أن يموت شخص ويترك

روجة وأباً ويتأثم بموت الروجة وتترك ابناً وتأثم من غير الميت ، فان نصيبها لاسها وبنتها وهما عبر الوارث الأولين ، وكذا استحقاقهما بالسوة واستحقاق أهمهم بالزوجية .

(الثالث) أن يتحد لوارث ويحلف الاستحقاق ، ومثاله أن يحلف الميت أولاداً من روجة ثم يموت أحدهم ويحلف اخوته الدفين ، فان الوارث الثاني هو الاول ، والاستحقاق محلف فانه في الفريضة لاولى بالسوة وفي الثانية بالاحوة .

(الرابع) أن يتحد الاستحقاق ويحلف لوارث ، كما اذا ماتت اसान وحلف أولاداً ثم يموت أحدهم ويحلف أولاداً أيضاً .  
اذا عرفت هذا فلتتم البحث بفوائد :

(لأولى) ايث اذا صححت الفريضة الاولى بطرت نصيب الميت الثاني منهما ، فان كان يقسم على ورائه من غير كسر فذاك كما في القسم الثاني ، فان نصيب الروجة وهو ثلاثة من أربعة وعشرين يقسم على ابنتها وبنتها للابن سهمان وللتس سهم ، وان لم يقسم احتجت الى عمل آخر كما يجيء .

(الثانية) اذا لم يقسم نصيب الميت الثاني على ورائه واحتجت الى العمل بطرت الى أصل فريضته ، فان كان بينه وبين الفريضة الاولى وفق صرمت محرجه في الفريضة الاولى ، فالحاصل تصح مه القسمة .

كما اذا ماتت امرأة وحلف أخوين من أم وأخوين من أب وروجاً ثم مات الزوج وحلف ابناً وبنتين ، فان الفريضة الاولى اثنا عشر والثانية اربعة وبسبهما توافق بالنصف ، فنصرت محرجه وهو اثنان في الفريضة الاولى تبلغ أربعة وعشرين للأخوين من الأم ثمانية وللزوج اثنا عشر للابن ستة ولكل بنت ثلاثة ، والباقي وهو أربعة للأخوين من الأب .

وان لم يكن فيه وبين الاولى وفق بل نأين صرحت احدى العريصتين في  
الاحرى والحاصل نصح من القصة ، كما ان مات امرأه وحلفت روحاً واحوين  
من الام وأحد واحد من الاب ثم يموت الروح ويحلف ايس وسناً واحدة ،  
فان العريضة الاولى سنة وثانية خمسة وبيهما تدين ، فتصرب احدهما في  
الاحرى تلعب ثلاثين للروح خمسة عشر لكل بن سنة وللبنت ثلاثة وللأخوين  
من الام عشرة وللأخ من الاب خمسة .

(الثالثة) اذ ارادت لمساحات عن ثمن عملت في كل واحدة من الثلاثة  
أو الرابعة وهكذا بالنسبة الى ما فيها كد عملت في الثانية بالنسبة الى الاولى  
من اعتبار التوافق أو الدين ، ان لم يقسم الصيب من السابقة على اللاحقة .

## كتاب القضاء

والنظر في الصفات ، والاداب ، وكيفية الحكم ، وأحكام  
الدعوى .

---

قوله : كتاب القضاء (١) والنظر في الصفات والاداب وكيفية الحكم  
وأحكام الدعوى

هنا فوائد :

(الاولى) الفصاء لغة الحكم ، ومنه قوله تعالى « ونصي ربك أن لا تعدوا  
الأبدا » . واصطلاحاً ولاية الحكم شرعاً لمن له السوى بحريات القوانين  
الشرعية على أشخاص معينة بشرية متعلقة بآثار الحقوق واستيفاء ما للادميين  
مها . ومداه الامامة العامة وعائنه قطع المنازعات .

---

(١) في الحوهر : لفصاء بالمد وقد يفصر لدى هولة المعاني كثيرة ربما نهيت الى  
عشرة : الحكم والعمم و لاعلام - وعمره بعضهم « لا بهاء » - والقول والعمم والامر والخلق  
والفضل والاتمام والقراغ

(٢) سورة الاسراء : ٢٣

### (الثانية) للقضاء خواص :

الاولى : ان حكمه لا يتفصّل باجتهاد ويصير أصلاً يعده غيره من القضاة وان كان محدثاً لاجتهاد ذلك الغير ، لا أنه دليل قطعي ، فانه اذا كان مخالفاً للدليل القطعي جار لنقاضي الآخر بعضه وعدم ابعده .

الثانية : ان للقاضي ولاية على كل مولى عليه مع فقد وليه فيما للمولي فعله ، ومع وجود وليه فيما ليس للمولي فعله في مواضع .

الثالثة : ان القاضي يلزمه حكم لبيبة ، أعني اثبات الحق على الذي عليه البينة ، وبزعم الشهود بالنتهاده بعد حكمه بشهادتهم ، ولهذا يعزم الشاهد بالرجوع .

الرابعة : ان البينة على حكمه كالسنة على الاصل ، بمعنى أنه اذا شهد الشاهدان على الدعي أنه حكم بثبوت المال مثلاً في ذمة ريد لمعرو كان ذلك بمنزلة شهادتهما على ثبوت المال في ذمة ريد ، بل البينة على حكمه أقوى لوجوب ابعاد أثره وعدم حوار بعضه بخلاف بینه الاصل .

( لثالثة) القضاء معاً به يتم نظام لسوع الانساني ، والاصل فيه الكتاب في قوله تعالى « يا داود ما جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » الى غير ذلك من الايات . والله فانه صلى الله عليه وآله وسلم بعث علياً عليه السلام قاصياً الى اليمن<sup>(١)</sup> ، ومعث علي عليه السلام عبد الله بن العباس قاصياً الى مصره<sup>(٢)</sup> . ولاحكام ، وهو طاهرنا فانه لم يختلف فيه أحد من العلماء .

(الرابعة) في لقضاء ثواب جريل . ففي لحدِيث أنه صلى الله عليه وآله

(١) سورة ص : ٢٦ .

(٢) البسوط ٨٢/٨ ، ٨٥ .

ومسلم لما بعث علياً عليه السلام قاصياً قال له : لان يهدي الله بك رجلاً واحداً  
خير لك من حمر النعم . وقال صلى الله عليه وآله وسلم . اذا جلس القاضي في  
مجلسه ضبط عليه ملكان يسددانه ويوفقانه ، فادار عرجا وتركاه<sup>(١)</sup> .

لأبقال : قال صلى الله عليه وآله وسلم : من جعل قاصياً فقد ذبح بغير  
سكين<sup>(٢)</sup> . وهو من الاحاديث الحسنة ، وعنه صلى الله عليه وآله وسلم : يؤتى  
بالقاضي العدل يوم القيامة من شدة ما يلقاه من الحساب يود أن لم يكن قضى  
بين اثنين في تمرة<sup>(٣)</sup> .

وقال عبي الله عليه السلام : القضاة أربعة ثلاثة منهم في الدار وواحد في الجنة ؛  
قاص قصى الباطل وهو لا يعلم أنه باطل فهو في الدار ، وقاص قصى الباطل وهو  
يعلم أنه باطل فهو في الدار ، وقاص قصى بالحق وهو لا يعلم أنه حق فهو في  
الدار ، وقاص قصى بالحق وهو يعلم أنه حق فهو في الجنة<sup>(٤)</sup> .

لأما بقول : لا ليس المراد من هذه الاحاديث دم القضاة مطلقاً ، بل المراد  
اشتماله على المشقة واحطار العظيم لصعوبة شروطه من العلوم والاعمال ، فانه  
لايجوز أن يعرض له الا من كان عالماً بالاحكام الشرعية عن مآخذها التفصيلية  
ورعاً عن المحارم راهداً في الدنيا موقفاً على الاعمال الصالحة مجنباً للذنوب

(١) المستدرک : الباب ١٠ من ابواب آداب القاص ، عوالي اللئالي ٣٤٢/٢ .

(٢) عوالي اللئالي ٣٤٢/٢ . المسوط ٨٢/٨ وفيه . قيل : رسول الله وما يدع ؟

قال : نار جهنم . من يروى ٢٩٨/٣ . من ابن ماجه ٧٧٤/٢ . قال السعيد في الايضاح :  
الحديث ثم يعرج محرر الدم بل المراد شتمه على المشقة واحطار العظيم ومن ثم  
استمر السلف منه .

(٣) المسوط ٨٢/٨ .

(٤) المعنى ١١٢ ، التهذيب ٢١٨/٦ . لكافي ٤٠٧/٧ ، الفقيه ٣/٣ في هذه الثلاثة  
من الصادق عليه السلام قال . القضاة أربعة ثلاثة في الدار وواحد في الجنة .

كبارها وصغارها شديد الحد من الهوى حريصاً على التقوى ، ولشدة هذه الشروط كان السلف يتمتعون منه .

(الحامسة) انه من فروض الكتابات، لما فيه من اقيم نظام أشخاص النوع والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والانتصاف للمظلوم . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : ان الله لا يقدس أمة ليس فيهم من يأخذ للضعيف حقه<sup>١</sup>

نعم قد يجب على الاعيان، بان يوجد شخص جامع للشرائط و ليس هناك غيره فينتين على الامام نفسه ويجب عليه القول . ولو لم يعلم به الامام وجب عليه اعلامه بنفسه . أما لو وجد غيره ، للشرائط فلا يجب على احدهم التمرض والاعلام بنفسه ، بل يستحب . ومع تعيين الامام لاحدهم يجب عليه القول . أما غير الجامع للشرائط فيحرم عليه التمرض له وان كان ثقة في نفسه، لما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم : من حكم في قيمة عشرة دراهم وأخطأ حكم الله جاء يوم القيامة معلولة بدمه<sup>٢</sup> ، ومن أفنى بغير علم لأمته ملائكة السماء وملائكة الأرض<sup>٣</sup> .

(السادسة) يحرم التراجع الى نصاة الحور ، فنزل علي عنه السلام : كل حكم يحكم بغير قولنا أهل لبيب فهو صدعوت ، وقرأ « يريدون أن يتحاكموا الى الطاعوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً »<sup>٤</sup> .

(١) مس ابن ماجه ٢ / ٨١٠ ، وفيه : انه لا قدست أمة لا يأخذ للضعيف فيها حقه غير منع . غير منع اي من غير أن يصيبه اذى بنفسه ويرعاه . أيضاً حرجه في ٢ / ١٣٢٩ هكذا : كيف يقدم الله أمة لا يؤخذ للضعيف منهم من شديدهم .

(٢) الوسائل ١٨ / ١٧ .

(٣) الوسائل ١٨ / ١٦ .

(٤) سورة النساء : ٦٠ .

والصفات ست : التكليف ، والايمان ، والعدالة ، وطهارة  
المولد ، والعلم ، والذكورة .

وبدخل في العدالة اشتراط الامانة والمحافظة على الواجبات .  
ولا ينعقد الا لمن له اهلية الفتوى ولايكفيه فتوى العلماء .

---

ثم قال : فوالله معرو ونحاكموا الى الطاعوت واصلهم الشيطان صلالا بعيداً ،  
فلم يسح من هذه لاية ، لا نحن وشيعتنا وقد هلك غيرهم ، فمن لم يعرف حقهم  
فعليه لعنة الله <sup>(١)</sup> .

وقال الصدوق عليه السلام . لو كان لاحدكم على رجل حق فدعاه الى حاكم  
العدل فاسى عليه الا أن يرافعه الى حكام أهل الجور لينصو له كان من نحاكم  
الى الطاعوت <sup>(٢)</sup> .

وقال عليه السلام أيضاً يوماً لاصحابه : اياكم أن يحاصم بعضكم بعضاً الى  
أهل الجور . ولكن انظروا الى رجل مكم يعلم شيئاً من نصايها فاجعلوه يسكم  
قاصباً فاني قد حملته قاصباً فتحاكموا اليه <sup>(٣)</sup> . والاحار في ذلك كثيرة .  
قوله : ولا ينعقد الا لمن له اهلية الفتوى ولا يكفيه فتوى العلماء  
حكى الشرح في المصنوع <sup>(٤)</sup> في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :  
الاول : جواز كونه عامياً ويستفتي العلماء ويقضي بقواهم <sup>(٥)</sup> .

(١) المستدرک ، الباب الرابع من أبواب صفات القاضي ، وفيه : « من هذه الامة »  
بدل « من هذه الامة » .

(٢) راجع لوسائل ٢/١٨ أبواب ١ - ١ من أبواب صفات القاضي .

(٣) الوسائل ٤/١٨ .

(٤) راجع المصنوع ٩٩/٨ .

(٥) المصنوع ٨٣/٨ .



الذي : أن يكون له ثلاثة صفات: العلم و العدالة والكمال، ولا يكون عالماً حتى يكون عارفاً بالكتاب والسنة والاجماع والخلاف ولسان العرب ، ومعرفة الكتاب يتوقف على أمور خمسة: معرفة العام والخاص والمحكم والمجمل والمبين والمطلق والمفيد والناسخ والمنسوخ وكذا السنة يحتاج الى خمسة : المتواتر والاحاد والمرسل والمتصل والمسند والمنقطع والعدم والخاص والناسخ والمنسوخ، وإذا وجب معرفة الكتاب والسنة وجب معرفة العربية لانهما عربيان فيتوقف معرفتهما على معرفتهما، لان ما يتوقف عليه الواجب المطلق وكل مقدور فهو واجب .

الثالث : أنه لا يشترط علمه بجميع الكتاب بل يكفي أن يعرف منه الايات المحكمة وهي خمسمائة آية ، وكذا لا يشترط أن يكون عالماً بجميع أخبار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وآثاره بل ما يتوقف عليه الاحكام من سنته صلى الله عليه وآله وسلم .

هذا حاصل ما قل في المسوط ، ولم يصرح باختيار شيء من هذه المذاهب لكن عبارته محتملة للفيلسوفين الاخيرين ، والثاني موع والثالث مسم ، لاصانه المرأة من وجوب معرفة ما لا يتعلق بالاحكام من الكتاب والسنة

نعم يجب أيضاً أن يكون عالماً بأصول الكلام والفقه، لايتـ الاستدلال على ذلك ، وكذا يكون عارفاً بشرائط الحد ولزها ، ولا يمكن تركيب الدليل بدونهما . وكذا يجب معرفته باللغة والتصريف والنحو لابعى استحضار جزئيات مسائلها بحيث يكون في اللغة كالاصمعي وفي التصريف كالفارسي وفي النحو كسيويه ، بل يكون عارفاً بالقدر الذي يتوقف عليه الاستدلال من الكتاب والسنة لفظاً ومعنى .

ان قلت . ان الشيوخ جعل الصفات ثلاثاً والمصنف جعلها ستاً ، فما وجه الجمع بين قوليهما ؟ .

ولا بد أن يكون ضابطاً ، فلو غلبه النسيان لم ينعقد له القضاء .  
وهل يشترط علمه بالكتابة ؟ الاشبه : نعم ، لا اضطراره الى ما  
لا يتيسر لغير النبي صلى الله عليه وآله الابهاء . ولا ينعقد للمرأة .

---

قلت : مادكره المصنف تفصيل لما قاله الشيخ ، لان لعداة شاملة للايمان  
والكمال شامل لسلوع والعقل والذكورة وطهارة المولد ، لان الساء باقصات  
عقل وحظ ودين وولد الزنا لا يكون نجيباً .

وهنا فائدة تحس الإشارة اليها ، وهي : انه ما الفرق بين المعني والقاضي ،  
فان القضاء عدما يستلزم الفتوى ، نكليه ، مثل أن يقول على المدعي البينة وعلى  
من أنكر اليمين ؟ .

وقال : الفرق ان المعني يقرر لغو بين الشرعية والقاضي بشخص تلك  
القوايين هي الموارد الحرية ، مثل أن يقول للمشار اليه : عليك البينة وعلى  
نحسمك اليمين .

قوله : وهل يشترط علمه بالكتابة ؟ الاشبه نعم ، لا اضطراره الى ما لا  
يتيسر لغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم الابهاء  
الكتابة هل هي من شرائط القضاة أم لا ؟ .

قال قوم : به ليست شرطاً ، لان رتبة القضاء دون رتبة النبوة وليست الكتابة  
شرطاً فيها ، لان نبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن كاتباً لقوله تعالى « وما  
كنت فتلو من قبله من كتاب ولا نحتطه يمينك اذن لا رتاب المبطلون » (١) .

وقال قوم : هي نعم شرط ، واحاراه الشيخ في المبسوط واثابه وابن

---

(١) سورة السجدة - ٤٨ .

وفي انعقاده للاعنى تردد، والاقرب: أنه لا ينعقد لمثل ما ذكرناه  
في الكتابة. وفي اشتراط الحرية تردد، الاشبه: أنه لا يشترط .

ادريس ، لان استحصار العلم بأمور الحكومة دائماً متعذر ، للزوم عروض السببان  
للناس ، فلان من الكتابة المذكورة . وهو اختيار العلامة والمصنف .  
ولاسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن عالماً بالكتابة بعد النعثة  
بل كان عالماً بها ، والآية عيرداله على عدم ذلك ، لان لفظة « كتب » تدل على  
انقطاع حرما كقوله « ما كتب اكتب » أي كنت بعد أن لم اكتب . وكذا قوله  
« ولا تحط ببنيك » أي وما كنت تحطه ثم ، فقطع الحكم وحطه بعد . وكذا  
كونه صلى الله عليه وآله آمياً لا يدل على عدم كتابته ، لاحتمال كونه مسحوا الى  
أم القرى لا بمعنى عدم علمه بالكتابة ، وعدم كتابته لا يستلزم عدم علمه بالكتابة .  
ولان سلمادلالة الآية على عدم كسبه لكن عصمته وقوه تمييزه وحضه وقوته  
الحافظة مميزات له عن ان كتابته ، وليس كذلك غيره من لقصة الدين يحور عليهم  
الخطأ والنسيان وضعف التميز والحفظ .

قوله: وفي انعقاده للاعنى تردد والاقرب انه لا ينعقد لمثل ما ذكرناه  
في الكتابة

مشأ تردده من أصالة عدم الاشتراط ولذلك لم يكن البصر شرطاً في السوة ،  
لان شعباً عليه السلام كان أعنى ، ومن أن الكتابة شرط كما تقدم فيلزم كون البصر  
شرطاً استدلالاً بالملوم على الارم ، ولانه يفتر السى مشاهدة لمرءا ليحكم  
على أشخاصهم . ومنع كون شعب عليه السلام أعنى بالكتابة ، وان سلم  
فهو مؤيد بالوحي .

قوله : وفي اشتراط الحرية تردد والاشبه انه لا يشترط

مشأ لتردد من أصالة عدم الاشتراط ، ولان العبد ان لم تحصل فيه الشرائط

ولا بد من اذن الامام ، ولا يعتقد بنصب العوام له .  
 نعم لو تراضى اثنان بواحد من الرعية فحكم بينهما لزم .  
 ومع عدم الامام ينفذ قضاء الفقيه من فقهاء أهل البيت عليهم  
 السلام ، الجامع للمصنفات .

فلا كلام في الامتناع ، وان حصلت ولم يحصل اذن السيد فلا كلام أيضاً في  
 الامتناع ، وان حصلت الشرائط والادب معاً فلا كلام في الحوار .  
 ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لو أمر عليكم عبد حشي فاستمعوا  
 له وأطيعوا .

ومن ان لقضاء من المناصب الحثلية فلا يلحق بالبعد ، ولان العد مأمور  
 مفعول ومولى عليه والقاضي أمر ووال وقاهر فلا يكون عداً ، ولان العد لا تسمع  
 شهادته مطلقاً عند بعض الاصحاب فتضاؤه أولى . والاول اختيار المصنف ،  
 والثاني اختيار العلامة .

قوله: ولا يعتقد بنصب العوام له . نعم لو تراضى اثنان بواحد من الرعية  
 فحكم بينهما لزم  
 هذه الجملة تشمل على مسائل :

(الاولى) انه يشترط في كون القاضي قاصياً اذن الامام، لما تقر في الكلام  
 من أن الامامة رئاسة عامة وليس لغير الامام رئاسة على أحد الامارة . وحيث  
 لا يعتقد القضاء بنصب الرعية ، وهو ظاهر .

(الثانية) لو تراضى اثنان بواحد من الرعية غير مأذون له فحكم بينهما جاز  
 حكمه عليهما ، ويشترط فيه الشرط المعتبرة في القاضي المصوب من الملوغ

وقبول القضاء عن السلطان العادل مستحب لمن يثق بنفسه ،  
وربما وجب .

النظر الثاني - في الاداب : وهي مستحبة ومكروهة .

والعقل والايمان والعدالة والعلم وغير ذلك من الامور المعنوية ، ادلولم يشترط  
فيه ذلك لزوم جواز حكم الجاهل والفاسق والناقص ، وهو باطل .  
ان قلت : اذا اعتبر فيه الشرائط كان فيها مجتهداً ، وسيأتي أن قصاده حال  
الغيبه نافذ ، فيلزم تكرار المسألة وهو باطل ؟

قلت : سمع التكرار ، من المتراصين بحكمه يلزم حكمه للمتراصين خاصة  
وان لم يكن الامام عائلاً ، بخلاف الفقيه حال الغيبه ، من حكمه نافذ على الكل  
وان لم يرضوا به .

( الثالثة ) ان الاثنين اذا تراصيا بذلك الواحد هل يلزمهما الحكم بمجرد  
حكمه أو يشترط بعد الحكم قولهما رصيا ؟ فيه قولان : قبل بمجرد حكمه ، لان  
الرصاص ليسب مستلزم لرصا بالمسب . وقبل بالثاني ، لاصالة عدم اللزوم ، ولهذا  
لولا الرواية الواردة بذلك لمادل دليل على اللزوم ، فيشترط نصريحهما بالرصا  
ويكون رصاهما يحري مجرى اقرار أحدهما لحصمه .

قوله : وقبول القضاء عن السلطان العادل مستحب لمن يثق بنفسه  
وربما وجب

الاستحباب المذكور مشروط بشروط :

الاول : أن يكون له اعلية القضاء والا امتنع .

الثاني : أن يوجد من يتولاه عمره ممن يستجمع الشرائط والا وجب .

الثالث : أن يثق بنفسه في وضع الامور مواضعها والا امتنع .

الرابع : أن لا يلزمه الامام والا وجب .

فالمستحب: اشعار رعيته بوصوله ان لم يشتهر خبره، والجلوس في قصائه مستدير القلة، وأن يأخذ ما في يد المعزول من حجاج الناس وودائعهم، والسؤال عن أهل السجون واثبات أسمائهم، والمحث عن موجب اعتقالهم ليطلق من يجب اطلاقه، وتفريق الشهود عند الإقامة، فانه اوثق، خصوصاً في موضع الريبة عدا ذوى البصائر، لما يتضمن من الغضاظة، وأن يستحضر من أهل العلم من يخاوضه في المسائل المشبهة.

والمكروهات الاحتجاب وقت القضاء، وان يقضى مع ما يشغل النفس، كالغضب، والجوع، والعطش، والغم، والفرح والمرض، وغاية العاس، وأن يرتب قوماً للشهادة، وأن يشفع الى الغريم في اسقاط او ابطال.

#### قوله: والجلوس في قتاله مستدير القيلة

هنا مسائلتان:

(الاولى) قال الشيخ في المبسوط<sup>(١)</sup> يحل القاضي مستقل القيلة، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: خير المحاس ما استقل به القيلة. وهو اختيار القاضي، وقال في النهاية والمعيد<sup>(٢)</sup> والتقي وسلاز واس حمدة واس ادريس يحل مستدير لئلا تكون وجوه المحصوم اليها، واختاره المصنف والعلامة.

(الثانية) حل الشيخ في النهاية<sup>(٣)</sup> من المستحبات جلوسه في المسجد، وبه

(١) المبسوط ٩٠/٨.

(٢) النهاية: ٣٣٨، المقنة: ١١٢.

## مسائل :

(الاولى) للامام أن يقضى بعلمه مطلقاً في الحقوق ، ولغيره في حقوق الناس ، وفي حقوق الله قولان .

قال المصنف<sup>١</sup> والتقي وسلاز والقاضي في تكمل ، وقال الشيخ في المبسوط<sup>٢</sup> :  
وأما الحكم في المساجد فقد كرهه قوم لا إذا اتفق جلوسه فيه لغير الحكم فيحضر  
الحكم اتفاقاً ، لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلاً يشد  
فضالة في المسجد فقال : لا وحدها إنما يبيت المساجد لذكر الله ولصلاته . ولعل  
« إنما » للحصر ، والأصل عدم التحريم فسقى لكرهية .

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم : حسروا المساجد صبيانكم ومحدثيكم  
وخصوماتكم<sup>٣</sup> . والحكومة تستدعي الحصومة . قال : وأيضاً هذا موجود في  
أحاديثنا .

وقال القاضي في المذهب : ما يدل على أنه يجوز في المسجد عند الضرورة  
وهو يعطي الكراهية ، والمختار الأمانة لا الاستحباب ولا الكراهية تمسكاً بقضاء  
علي عليه السلام في جامع الكوفة ، ودكة القضاء مشهوره موجودة إلى الآن ،  
لأصالة عدم الكراهية والاستحباب لأدب عليه ، لأن كونه طاعة لا يستلزم استحباب  
إيقاعه في المسجد والاستحباب إيقاع سائر الطاعات فيه حتى يكاح الحيلة ، وهو باطل .  
قوله : للامام أن يقضى بعلمه في الحقوق مطلقاً ولغيره في حقوق  
الناس ، وفي حقوق الله قولان

(١) المقنة : ١١٢ .

(٢) المبسوط ٨ / ٨٧ .

ظاهر المذهب والدليل نقضاً بحكم لأمم بعينه مطلقاً ، أي في سائر  
الاحكام، لمكان عصمته لمصلحة من لحظاً والدافعة بسوء الظن به . ولم يسمع في  
ذلك خلافاً لأصحابنا ، أما غيره من الاحكام ففيه أقوال :

(الاول) قول ابن الجبير ، ليس له ذلك في شيء من الحقوق ولا الحدود ،  
لأنه إذا حكم بعلمه فقد عرّض نفسه للتهمة وسوء الظن به .

(الثاني) قول الشيخ في الخلاف ' والمسوط أنه له الحكم بعلمه في جميع  
الاحكام ، سواء كانت من حقوق الله أو من حقوق الناس ، وسواء حصل له العلم  
في حال ولايته أو قبلها في موضع ولايته أو في غيره ، وهو قول المرتضى .

(الثالث) قول ابن حمزة بالعرف ، وبحر في حقوق الناس أما حقوق الله  
فلا يجوز لأشائها على التحقيق وشدة الضغط لشروطها ، ولهذا لا يكتفى فيها بمجرد  
الاقراء مرة بل مع التكرار .

والمختار القول الثاني لوجوه :

الاول: ان القصاء بالعلم رجوع الى نفس وبالتهادة رجوع الى ظن ، ويستجبل  
في الحكمة جواز الثاني دون الاول .

الثاني : لو لم يحرم ذلك لزم ان ينافي الاحكام أوسط الاحكام ، والالزام باطل  
فكذلك الملروم . بيان الملازمة انه إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً بحضرته ثم جحد  
الطلاق كان لقوله مع اليمين ، فإن حكم بعلمه - وهو استحلاف الرجل  
وتسليمها به - لزم فسفه والالزام بيقاف بحكم لا الموجب . وكذا إذا اعتق  
عبده بحضرته ثم جحد ، ونظائره كثيرة .

الثالث . أحد الأمرين لازم ، وهو ما عديم وجوب انكار المكروه وعدم وجوب

(١) الخلاف ٣/٣٢٢



(الثانية) ان عرف عدالة الشاهدين حكم ، وان عرف فسقهما  
اطرح ، وان جهل الامرين ، فالاصح : التوقف حتى يبحث عنهما .

اطهار الحق مع امكانه أو الحكم بعلمه ، والاول باطل فتعين الثاني . بيان الملازمة .  
انه اذا علم بطلان قول أحد الخصمين فـ لم يبحث عليه منه من الكذب والمكر  
لزم الامر الاول أو يجب وهو الامر الثاني أعني الحكم بعلمه وهو المطلوب .

اذا عرفت هذا فلا خلاف في أنه يحكم بعلمه في تركية الشهود وحرهم  
والا لزم التسلسل والدور وهو باطل . وكذا اذا أقر لخصم عده في مجلس  
حكمه وقضائه ، أما او اقر سراً عده فقبل انه كذلك اجماعاً ، وفي بل حكمه كذا في  
الاحكام ، وفيه الخلاف والاول انست . ثم المانع من حكمه بعلمه من قال لاند  
من شاهدين حتى يحكم ومهم من اكتفى بواحد ، وكلاهما باطلان لما قرناه .

قوله : اذا عرف عدالة الشاهدين حكم ، وان عرف فسقهما اطرح ،  
وان جهل الامرين فالاصح التوقف حتى يبحث عنهما

اذا جهل الحاكم حال لشهدين لا يحل من أقسام ثلاثة :

(الاول) أن يطمئن المشهود عليه فيب وبقولهما عاسقان . ولا خلاف في وجوب

البحث عنهما ليظهر له أحد الامرين .

(الثاني) أن يقر المشهود عليه بعد انتهما ، وهذا توقف فيه العلامة من حيث  
أن العدة حق لله ، وهذا لا يجوز لحكمه بشهادة العاسقين وان رضى لخصم .  
وحينئذ يجب التوقف والبحث عنها حتى يظهر أحد الامرين . ومن حيث اذا سمع  
أنه حق لله بل حق لمشهود عليه ، فاد أقربعد لهما فقد أقر بوجود شرط الحكم ،  
وكل من أقرب بشيء بعد عليه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : اقرار العقلاء  
على أنفسهم جائز<sup>(١)</sup> .

(١) الوسائل ١٦ / ١٣٣

وهذا أحوذ ، لانه أمر ملزوم بالحكم فينبغي اللزم . نعم ذلك لا يكون تعديلا  
في حق غيره والا لزم ثبوت العدالة بقول الواحد وهو باطل .

(ثالث) لا يطمئن ولا يقرب بالعدالة . وهذا للشيخ فيه قولان : أحدهما قوله  
في المسوط والتهذيب وهو التوقف والبحث عن حالهما ، وبه قال المعبد والقصي  
وابن ادريس . وثانيهما قوله في الخلاف يحكم بالشهادة من غير توقف ، محتجا  
بان الاصل في مسلم العدالة والامتناع طارحا لى دليل ، ولان البحث عن  
العدالة لم يكن في يوم لى صلى الله عليه وآله وسلم وأيام الصحابة والتابعين ،  
وانما هو شىء أحدثه القاضي شريك بن عبد الله .

وتؤيده رواية علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يوسف عن بعض  
رجاله عن الصادق عليه السلام : حمسة شىء يجب على الناس الاحد فيها بظاهر  
الحكم لولايات و لما كبح والدنايح والشهادات والاسباب ، فدا كان طاهر الرجل  
ظاهرا مأمونا جازت شهادته ولا يمال عن باطنه<sup>(١)</sup> .

و لا يصح عند نصف الاول ، لما تقدم من أن عدالة الشاهدين شرط في  
صحة لحكم ، والجهل بالشرط ملزوم للجهل بصحة الشروط ، ولانه لو لم  
يجب التوقف لم يفرق بين معلوم العدالة ومجهولها وهو باطل . وتؤيده  
رواية الصدوق في تعبيه عن عدقه بن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام من  
طريق صحيح<sup>(٢)</sup> .

والجواب عن حجة الشيخ : أما عن الاولى فيالمع من استلزام الاسلام  
للعدالة ، لما تقرر في الكلام . وعن الثانية فالمع من أنه لم يكن في تلك الارمان

(١) الفقه ٩/٣ ، التهذيب ٢٨٣/٦ باختلاف يسير بينهما .

(٢) الفقه ٢٤/٣ ، التهذيب ٢٤١/٦ ، الاستبصار ١٢/٣ .

## (الثالثة) نسمع شهادة التعديل مطلقة ، ولا نسمع شهادة الجرح الامفصلة .

وعدم الوقوف لأبدل على عدم الوجود . وعن الثالثة بأن الرواية مرسله ، خصوصاً مع أنها رواية محدث عيسى عن يونس ، فإن ما يعزده محمد بن يونس لا يعتمد عليه كما قاله ابن بابويه .

قوله : نسمع شهادة التعديل مطلقة ولا نسمع شهادة الجرح الامفصلة  
ها فوائد .

(الاولى) تفصيل : الشهادة هنا هو ذكر أسب كمن من العدالة والجرح لأعلى وجه الإطلاق ، بأن يقول في العدالة : أشهد انه مؤمن يصلي ويصوم ويركي أمواله ويحج البيت ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويتركه . وفي الجرح : أشهد انه ربي أو شرب الخمر أو لاط أو ترك الصلاة احتباراً أو أظفر في نهر رمضان احتباراً ، وأمثال ذلك من فعل أحد المحرمات أو ترك أحد الواجبات ، والإطلاق فيهما أن يقول في العدالة : أشهد انه عدل مقبول الشهادة ، أو يقتصر على انه مقبول الشهادة . وفي الجرح : أشهد انه فاسق لا تقبل شهادته ، ولا يقتصر هنا على قوله ولا تقبل شهادته قرب من لأنفس شهادته مع تحقق عدالته

(الثانية) اختلف الأصوليون والفقهاء في وجوب التفصيل أو الاكتفاء بالإطلاق في التعديل والجرح ، فقبل بشرط التفصيل فيهما ، وقبل يكفي الإطلاق فيهما ، وقبل بالفرق .

فقال الشيخ في المسوط والخلاف يجب تفصيل شهادة الجرح خاصة ، مستنداً بأن الناس يحتلفون في ما هو حرج وما ليس بحرج فيجب تفسيره ليتمل

(الرابعة) اذا التمس العريم احضار الغريم وجب اجابته ولو كان امرأة ان كانت برزة .

ولو كان مريضاً او امرأة غير برزة استتاب الحاكم من يحكم

الحاكم بما يقصيه رأيه ، بخلاف أسباب العداة فانه لا خلاف فيها .  
واحتج في المسوط بأن التركيبة قرار صفة على الاصل فيكتفى بها بالاطلاق ،  
بخلاف الجرح ، انه احذر عما حدث للشاهد من عيوبه ومعاصيه فلا بد من تفسيره .  
وتبعه ابن حمزة .

وقال العلامة في المذهب : الوجه لتسوية بين الجرح والتعديل ، لان  
المقصى لتفصيل لجرح ثابت في التركيبة ، فان الشيء قد لا يكون سبباً للجرح  
عد الجرح ويكون جارحاً عند الحاكم ، فاذا أطلق الشاهد التعديل تعويلاً منه  
على اعتقاده كان تعريفاً للحاكم ، بل الاحوط انه يسمع الجرح ، طناً ويستعمل  
من سبب العداة لانه أحفظ للحقوق

(الثالثة) لو حلف الشهود في لجرح والتعديل ، بأن يشهد شاهدان بالجرح  
وآخران بالتعديل ، للشيخ قولان : قال في المسوط يقدم الجرح ، وتبعه ابن  
حمزة وابن ادريس . وقال في الخلاف بالتوقف .

وقال العلامة في المحلف . ان أمكن الجمع حكم بالجرح لجوار حده  
سبه عن المعدل والاتوقف ، مثل أن يقول الخارج : انه شرب الخمر في مكان  
معين ورمي رمي ، وقال المعدل . انه كان في غير ذلك المكان في ذلك الزمان  
على طاعة . وهذا هو المفتى به .

قوله: اذا التمس العريم احضار غريمه وحبث اجابته ولو كان امرأة ان  
كانت برزة (١) ، ولو كان مريضاً او امرأة غير برزة استتاب الحاكم من يحكم

(١) برر الشخص برره فهو برر الاشئ برره مثل صحم وصحامة فهو ضخم وصغره .

هذا قول الشيخ في المصنوع والحلاف والقصي ، سواء كان المدعى عليه من أهل الشرف و لمروءة والصباية أولا . والمحفة فيه أن علماً عليه السلام حصر مع يهودي عند شريح<sup>١</sup> ، وحصر عمر مع أبي عبد ريد بن ثابت ليحكم بينهما في داره . وحصر المصور مع الجمالين مجلس الحكم لحلف كان بينهما .

والصبي صبي حليل وقيل امرأة برة عفيفة سرور للرجال وتحدث معهم وهي المرأة التي امتت وخرجت عن حد المحجوبات .

(١) اندرت ١٢٤/١ به : « بصري » والعجبة هذه وجد على عليه السلام درعاً له عند بصري ، جاء به لي شريح يحاصمه إليه فلما نظر إليه شريح ذهب يتحى فقال : مكالك وجلس لي حبه وقال يا شريح « لو كان حصي مسلماً ما حلت لامه ولكنه بصري » وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا كنتم وياهم في طريق فأجؤوهم إلى مصائعه وصغروا بهم كما صغروا بهم في غير تظلموا » ثم قال علي عليه السلام : « هذه درعي لم أبيع ولم هب » فقال للبصري « يقول مير لمؤمين ؟ » قال البصري : « ما لدرع لأدرعي وما أمير لمؤمنين هدي بكاد » فالت شريح لي علي عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين من مريئة قال : لا ، فقص بها بصري فمضى حية ثم أقبل فقال : يا أمير المؤمنين ان هذه أحكام لسبيين أمير المؤمنين يعني بي إلى قاصه وواصيه يقضي عنه ، أشهدن لا إله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله لدرع واقفة درعتك يا أمير المؤمنين بعث الجيش وأب مصبي إلى صعبين فحرب من غير الأورق فقال : اما إذا أسلمت فهي لك وحمله على قرص .

اقول تنحى أي صار في ناحية و نزل عن مكانه وتناول فأجؤوهم أي اصغروهم إلى الذهاب من مصابئ الطريق . صغروا بهم أي صغروهم صغراً وهربوهم هيبه هو تصغيره . بقول به أقام هيئة أي قللاً من الزمان حرائشي يحرم باب صرب أي سقط الأورق الأسمر يقال حسن أورق وناقة ورقه وهو من لائل لدى في لونه سواد لي يياص .

(الخامسة) الرشوة على الحاكم حرام وعلى المرتشى اعادتها.

النظر الثالث - فى كيفية المحكم ، وفيه مقاصد :

(الاول) فى وظائف الحاكم ، وهى أربع :

(الاولى) التسوية بين الخصوم فى السلام ، والكلام ، والمكان

والنظر والاصوات ، والعدل فى الحكم .

ولو كان أحد الخصمين كافراً جاز أن يكون الكافر قائماً

والمسلم قاعداً أو أعلى منزلاً .

(الثانية) لا يجوز أن يلقن أحد الخصمين شيئاً يستظهر به على

خصمه .

---

وقال ابن الحبيد : ن كان لمدعى عليه من أهل الشرف والمحل عند السلطان

وجه الحاكم اليه من يعرفه الحال ليحضر أو وكيله ، لأن يصف خصمه ويخبره

عن معاودة الاستعداد عليه .

واختاره العلامة فى المختلف ، وأجاب عن حجة الشيخ بأنه لا راع فى

حوار حضور ذي لصية والشرف مجلس الحكم ، إنما الراع فى وجوب

احضاره على الحاكم ، وهو مصنف بالأصل ، إذ العرض إيصال الحق إلى المستحق

ولا يتوقف ذلك على احضاره ، لأن مكان التحلص بما ذكره ابن الحبيد .

والمصنف اختار الوجوب وهو الحق ، لأن عدم احضار عريته فذلك يكون

بوعأس الهوى المسمى عنه في قوله تعالى «فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى»<sup>(١)</sup>

---

(١) سورة ص : ٢٦ .

( الثالثة ) اذا سكتنا استحب له أن يقول : تكلمنا ، اوان كنتما  
حضرتما لشيء فاذكراه ، او ما ناسبه .

( الرابعة ) اذا بدر أحد الخصمين سمع منه ، ولو قطع عليه غريمه  
منعه حتى تنتهى دعواه او حكومته .  
ولو ابتدرا الدعوى ، سمع من الذى عن يمين صاحبه .

---

ويكون أيضاً حملاً لذات الشرف على التكرار على مجلس الشرع وعدم الاذعان  
والتواضع ، وأيضاً بإي ذلك وجوب التسوية بين الخصوم كما يحى .

قوله : ولو ابتدرا الدعوى سمع من الذى عن يمين صاحبه  
هذا الحكم هو المشهور بين الأصحاب ، حتى أن السيد المرتضى قال :  
انه مما انفردت به الامية ، وهو قول الشيخ في النهاية و لمعيد في المقنة وعلي  
في الرسالة . والمستند رواية ابن الجبيل عن ابن محبوب عن محمد بن مسلم  
عن الباقر عليه السلام . ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن يقدم  
صاحب اليمين في المجلس بالكلام<sup>(١)</sup> .

وقال الشيخ في الخلاف<sup>(٢)</sup> : منهم من قال يفرع بينهما ، ومنهم من قال يتخير  
الحاكم في تقديم من شاء منهما ، ومنهم من قال يصرفهم حتى يصطلحا ، ومنهم من قال  
يستخلف كل منهما لصاحبه . ثم قال : ولو قلنا نارة رعة كما قاله أصحاب الشافعي  
كان قوياً ، لانه مدهسا في كل مشكل . وقال في المبسوط<sup>(٣)</sup> القرعة ولي .

(١) الفقيه ٧/٣ .

(٢) الخلاف ٣/٣٩٩ ، المبسوط ٨/١٥٤ .

وان اجتمع خصوم كتب أسماء المدعين واستدعى من يخرج اسمه .

المقصد الثاني - في جواب المدعى عليه . وهو اما اقرار ، او انكار ، او سكوت . أما الاقرار فيلزم اذا كان جائز الامر ، رجلاً كان او امرأة . فان النمس المدعى المحكم به حكم له . ولا يكتب على المقر حجة الا بعد المعرفة باسمه ونسبه او يشهد بذلك عدلان الا أن يقنع المدعى بالحلية .

ولو امتنع المقر من التسليم أمر الحاكم خصمه بالملازمة ، ولو النمس حبسه حبس . ولو ادعى الاعسار كلف البينة ، ومع ثبوته ينظر . وفي تسليمه الى الغرماء رواية ، وأشهر منها : تخاينه . ولو ارتاب بالمقر توقف في المحكم حتى يستبين حاله .

---

قوله : وفي تسليمه الى الغرماء رواية وأشهر منهما تخاينه

هذه رواية لسكوني عن الصادق عليه السلام عن اسافر عبيد السلام عن علي عليه السلام أنه كان يحبس في سدين ثم ينظر ان كان له مال أعطى الغرماء وان لم يكن له مال دفعه الى لغرماء فيقول اصعوا به ماشتم وان شتمتم استعملوه<sup>(١)</sup> والرواية لا شهر لم يقف عليها . قال الأبي : هي ما رواه زرارة عن النضر عليه السلام : كان علي عليه السلام لا يحبس في السجن الا ثلاثة : العاصب ، ومن أكل مال يتيم طلباً ، ومن أوتى على أمانة فذهب بها ، وان وجد له شيئاً باعه

---

(١) التهذيب ٦/٣٠٠ ، الاستبصار ٣/٤٧ ، الوسائل ١٣/١٤٨ .



وأما الإنكار فعنده يقال للمدعي : ألك بينة ؟ فإن قال : نعم ،  
أمر بإحضارها فإذا حصرت سمعها . ولو قال : البينة غائبة ، أجل  
بمقدار إحضارها .

عائلاً كان أو شاهداً<sup>(١)</sup> . وهذه ليس فيها ما يدل على المدعى حتى تكون أشهر من  
الأولى ، ولعل المصنف أراد بالشهرة شهرة لحكم بين الأصحاب لاشهرة الرواية  
لكنه خلاف مصطلحه .

إذا عرفت هذا فاعلم أن الشيخ أفنى في النهاية برواية السكوبي ، وتبعه ابن  
حمزة . وقال في الخلاف : لا يسلّم إلى الغرماء ، لأن لأصل براءة الدمة ، ولقوله  
تعالى « فطرة إلى ميسرة »<sup>(٢)</sup>

وهو اختيار ابن إدريس ، وقال : إن رواية السكوبي غير صحيحة لمخالفتها  
القرآن .

وقال العلامة في المختلف : التسليم إلى الغرماء ليس بعيداً عن الصواب ،  
لأنه متمكن من أداء ما عليه ، لأنه لا يفرق بين القدرة على المال وبين القدرة على  
تحصيله ، ولهذا مع الفادر على التكسب من أحد الركاة . وهو كلام حسن وعليه  
الفتوى ، لأنه جمع بين القرآن والرواية .

قوله : وأما الإنكار فعنده يقال للمدعي ألك بينة فإن قال نعم أمر  
بإحضارها

هذا الكلام نصح فيه لمصنف كلام الشيخ في النهاية<sup>(٣)</sup> . وهو غير سديد ،

(١) التهذيب ٢٩٩/٦ ، الاستبصار ٤٧/٣ .

(٢) سورة القدر ٢٨١ .

(٣) النهاية : ٣٣٩ .

وفي تكفيل المدعى عليه تردد ، ويخرج من الكفالة عند انقضاء  
 الاجل . وان قال : لا بيعة ، عرفه الحاكم أن له اليمين .  
 ولا يجوز اخلافه حتى يلتمس المدعي ، فان تبرع او احلفه  
 الحاكم لم يعتد بها ، واعيدت مع التماس المدعي .  
 ثم المنكر : اما أن يحلف او يرد او ينكل ، فان حلف سقطت  
 الدعوى ، ولو ظفر له المدعي بمال لم يجز له المقاصة . ولو عاود

لان احصار البيعة حق للمدعي فهو مو كول اليه لا الى الحاكم . وقد في الخلاف  
 يسكت ، وتسمع ابن ادريس . والاولى خلاف الامرين ، بل يعرفه الحاكم ان له  
 احضارها ان شاء .

**قوله : وفي تكفيل المدعى عليه ها تردد**

يريد بقوله هنا أي تنذرية البيعة ، ومنشأ التردد من اختلاف الأصحاب ،  
 فان الشح في الهابة والمفيد في المقعة والتفي واس حمزة قالوا بتكفيله ، الا  
 أن ابن حمزة فيه ثلاثة أيام ، وقال الشيخ في الخلاف <sup>(١)</sup> وابن الجنيدي وابن  
 ادريس بعدم تكفيله الا مع الشوت . وللقاضي القولان في الكامل كالنهاية وفي  
 المذهب كالخلاف .

ويقوى أن التكفيل مو كول لي نظر الحاكم فان الحكم يختلف باختلاف العزماء  
 فان العزم قد يكون ملطظاً <sup>(٢)</sup> عزمأمون ، فالصلحة حيث تكفيله والارم تصيب  
 حق المسلم ، وقد لا يكون كذلك بل يكون دأمره وحشمة ومكة فلاحاجة الى

(١) الخلاف ٣/ ٢٢٠

(٢) لد العزم ، اس : دأمر ومع اس . ولط حقه ولط عليه : جعله .

الخصومة لم تسمع دعواه، ولو أقام بينة لم تسمع، وقيل: يعمل بها ما لم يشترط الحالف سقوط الحق بها ولو أكذب نفسه جاز مطالبته وحل مقاضته.

تكفيه لعدم ثبوت الحق والامس من صياحه. وربما كان المدعي محتالاً يكون طلبه للتكفيل وسيلة إلى أخذ ما لا يستحقه.

قوله: ولو أقام بينة لم تسمع، وقيل يعمل بها ما لم يشترط الحالف سقوط الحق بها

يريد أنه مع انكار العريم وحلعه تسقط الدعوى ولا يحل له المقاضة، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: من حلف فليصدق، ومن حلف له فليبرص، ومن لم يبرص فليس من الله في شيء<sup>(١)</sup>. أم لو أقام بينة فعليه أقوال:

(الاول) قول الشيخ في النهاية<sup>(٢)</sup>، والحلاف أنه لاحكم لهذه البينة، للروايات المتعددة بذلك، ولما تقدم من الحديث. وبصاً البين حجة المدعى عليه، كما أن البينة حجة المدعى، وكما لا نسمع بيمين المدعى عليه مع البينة فكذا لا نسمع البينة مع اليمين.

(الثاني) قول المعيد<sup>(٣)</sup> والقاضي في الكامل وأن حمرة أنه يعمل بالبينة ما لم يشترط الحالف سقوط الحق بيمينه. واحتجوا بأن حكم البينة حكم الاقرار وكما أنه لو أقر بعد اليمين بقره الحق فكذلك اقامت عليه البينة بعد اليمين. وأجيب بمنع المساواة.

(١) سنن ابن ماجه ١/٦٧٩.

(٢) لنهاية ٣٤٠.

(٣) المقسة ١١٥.

فان رد اليمين على المدعي صحح . فان حلف استحق ، وان امتنع سقطت دعواه .

ولو نكل المنكر عن اليمين وأصر ، قضى عليه بالنكول، وهو المروي . وقيل : يرد اليمين على المدعي ، فان حلف ثبت حقه ، وان نكل بطل .

(الثالث) قول الشيخ في المبسوط<sup>(١)</sup>، وهو أنه لا تسمع اليمين مع علم المدعي بها ورصاه باليمين ، أما لو نسي اليمين أولم يعلم بها من رأس - بأن يولي غيره اثبات حقه ولم يعلم باليمين أولم يعلم أن هناك يمينه حصرت المعاملة - فإنها تسمع البينة في هذه الصور .

ويظهر من كلام العلامة عسي المحقق اختيار هذا القول ، وكذا احتاره التقي واس ادریس - و لغتوی علی الاول ، لرواية ابن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام : ذهبت اليمين بحق المدعي ولا دعوى له . قال . قلت له : وان كان له يمين عادلة . قال : نعم وان قام بعدما استحلها بالله خمسين قسامة ما كان له ، فان اليمين بالله قد اطلقت كل ما دعه قبله ما استحلها عليه<sup>(٢)</sup> . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من حلف لكم فصدقوه ، ومن سألكم بالله فأعطوه ، ذهبت اليمين بدعوى المدعي ولا دعوى له<sup>(٣)</sup> .

قوله : ولو نكل المنكر عن اليمين وأصر قضى عليه بالنكول وهو (المروي) وقيل ترد اليمين على المدعي فان حلف ثبت حقه وان نكل بطل

(١) المبسوط ١٥٨/٨ .

(٢) التهذيب ٢٣١/٦ ، الكافي ٤١٧/٦ .

(٣) الفقيه ٢٧/٣ .

القضاء بمجرد القول بشع في النهاية والمعيد<sup>١</sup> وسائر وثقفي  
 واسباب<sup>٢</sup> ومستندهم الرواية المشار إليها<sup>٣</sup> وسأبي في كيفية اختلاف الأحرار.  
 ولقائل يرد اليمين ابن الحيد وابن حمزة وابن دريس، قال ابن ادريس:  
 هو مذهب الشيخ في المسوط والخلاف، وأنه رجع عن قوله في النهاية.  
 وقال القاضي في الكامل بالاول وفي المهدب بالكافي، وهو اختيار العلامة.  
 ويُصاحح بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: انه رد اليمين على  
 طالب الحق<sup>٤</sup>.

وبما رواه عبيد بن رزارة عن الصادق عليه السلام في الرجل يدعي عليه الحق  
 ولا يبيته للمدعي. قال: يستحلف أو يرد اليمين على صاحبه، فان لم يفعل فلا حق  
 له<sup>٥</sup>. وبما رواه هشام عن الصادق عليه السلام قال: ترد اليمين على المدعي<sup>٦</sup>.  
 وهو عام خصوصاً والجمهور بقوا ما حتره مذهباً لعلي عليه السلام.  
 وفيه نظر، لان هذه الروايات ليست خاصة في محل النزاع، لان ظاهرها أن الرد من  
 المكسر على المدعي لأن الرد من الحاكم على المدعي بعد تكول المدعي عليه.  
 ويؤيد ما قلناه قول المصنف، وهو المروي بلام التعريف، فانه يعطي انحصار  
 الرواية في رواية الحكم بمجرد القول، كما اذا قلت «ريد الصارب» فانه يعيد  
 انحصار الصرب في ريد. نعم القول برد اليمين على المدعي مع القول أولى  
 وأحوط في الحكم ولثلاث بلزم الحكم بغير دليل ولا حاجة، ولان الحكم له بمجرد  
 دعواه اعطاء له بمجرد قوله، وهو معني عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم.

(١) النهاية ٣٤٠، المقنع ١١٣.

(٢) المقنع ١٣٢.

(٣) أخرجه في التهذيب ٣١٩/٦، القية ٦٥/٣.

(٤) من الدار قطنى ٢١٣/٤، نقله في الجواهر.

(٥) التهذيب ٢٣٠/٦، الكافي ٤١٦/٧.

(٦) التهذيب ٢٣٠/٦، الكافي ٤١٧/٧.

ولو بذل المنكر اليمين بعد الحكم بالكول لم يلتفت اليه .  
ولا يستحلف المدعى مع بيعة الا في الدين على الميت يستحلف  
على بقاءه في ذمته استظهاراً .  
وأما السكوت: فان كان لاقّة توصل الى معرفة اقراره او انكاره  
ولو افتقر الى مترحم لم يقتصر على الواحد . ولو كان عناداً حبسه  
حتى يحيب .

المقصد الثالث - في كيفية الاستحلاف :

ولا يستحلف أحد الا بالله ولو كان كافراً ، لكن ان رأى

لويطى الناس بأقوالهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ، أمانع اليمين فانه يعد  
من ذلك <sup>(١)</sup> .

قوله : ولا يستحلف المدعى مع بيعة الا في الدين على الميت يستحلف  
على بقاءه في ذمته استظهاراً

وجه الاستظهار احتمال أن يكون المدعي قد استوفى ماله أو أبرأ منه ولم  
يعلم الشهود بمسئله الحاكم باليمين . وخص ذلك بالدين احترازاً من اليمين ،  
فانه لو أقام بيعة بعاربه عيب أو عصها على الميت وشهد الشهود على عيبها انتزعها  
من غير يمين ، لان قيام لينة بذلك يستلزم الشهادة له بالملك ، والاصل بقاؤه وعدم  
انتقاله عنه .

نعم في حصر هذا الحكم في الميت نظر ، بل هو حار في كل من يتعدى حال  
الحكم حواه ، كالعائث والنسي والمجنون ، فيكون الحكم شاملاً للاربعة .

(١) من ابن ماجه ٧٧٨/٢ ، وجه : لو عصى الناس بدعواهم دعى باسم دماء رجال  
وأموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه .

المحاكم احلاف الذمي بما يقتضيه دينه اردع جاز .

ويستحب للمحاكم تقديم العظة .

ويجزيه ان يقول : والله ماله قلبي كذا .

ويجوز تغليظ اليمين بالقول والزمان والمكان .

ولا تغليظ لما دون نصاب القطع .

ويحلف الاخرس بالاشارة ، وقيل : يوضع يده على اسم الله

تعالى في المصحف ، وقيل : يكتب اليمين في لوح ويفسل ويؤمر

بشربه بعد اعلامه فان شربه كان حالفاً وان امتنع الزم الحق .

قوله : ويحلف الاخرس بالاشارة ، وقيل يوضع يده على اسم الله في المصحف ، ولعل يكتب اليمين في لوح ويفسل ويؤمر بشربه بعد اعلامه فان شربه كان حالفاً وان امتنع الزم الحق

الاول هو المشهور ، فان الشارع اقام اشارته مقام كلامه في غير هذا من الاحكام .

والثاني قول الشيخ في النهاية ' الاله لم يحصر الوضع على الاسم في المصحف ،

بل لو لم يحصر المصحف وكتب اسم الله تعالى ووضعت يده عليه كفى

والثالث قول ابن حمزة ، ومسنده رواية محمد بن مسلم صحيحاً عن الصادق

عليه السلام قال : سألت عن الاخرس كيف يحلف ، ادعي عليه دين فابكر ولم يكن

للمدعي بيعة فقال : ان امير المؤمنين عليه السلام اني باخرس وادعي عليه دين

فابكر ولم يكن للمدعي بيعة فقال امير المؤمنين عليه السلام : الحمد لله الذي

لم يخرجني من الدنيا حتى بيست للامه جميع ما تحتاج اليه . ثم قال : آيتوني

( ١ ) النهاية : ٣٤٧

ولا يحلف الحاكم احدى الا في مجلس قضائه الا معذوراً  
 كالمريض ، او امرأة غير برزة ؛  
 ولا يحلف المكر الاعلى القطع ، ويحلف على فعل غيره  
 على نفي العلم كما لو ادعى على الوارث فأنكر ، او ادعى أن يكون  
 وكيله قبض اوباع .  
 واما المدعي ولا شاهد له ، فلا يمين عليه الا مع الرد او مع نكول  
 المنكر على قول . ويحلف على الجزم .  
 ويكفى مع الانكار الحلف على نفي الاستحقاق . فلو ادعى  
 المنكر الابرأ او الاداء انقلب مدعياً والمدعي منكرأ ، فيكفيه  
 اليمين على بقاء الحق .

---

بمصحف ، فاني به فقال للاحرص . ما هذا ؟ ورفع رأسه الى السماء وأشار انه كتاب  
 الله سبحانه ثم قال . ابنوبي بوليه ، فاني بأح له ، فأقدمه الى حبه ثم قال : يا فسر  
 علي بدواة وصحفة ، فأباه بهما ثم قال لآحي الاحرص : قل لآحيك هدايتك  
 وبينه [انه علي] ، فتقدم اليه بذلك ثم كتب أمير المؤمنين عليه السلام « والله الذي  
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع  
 المهلك المدرك لذي يعلم السر والعلانية ان فلان ابن فلان المدعي ليس له قبل  
 فلان ابن فلان - أعني الاحرص - حق ولا طلبة بوجه من الوجوه ولا سبب من  
 الاسباب » ثم عمله وأمر الاحرص أن يشره . فامتنع فألزمه الدين <sup>١</sup> .

(١) التهذيب ١٣١٩/٦ ، الفقيه ٦٥/٢ وليس في الاول : انه على .



ولا يتوجه على الوارث بالدعوى على موروثة الا مع دعوى  
علمه بموجبه أو اثباته وعلمه بالحق وأنه ترك في يده مالا .  
ولا نسمع الدعوى في الحدود مجردة عن البينة . ولا يتوجه  
بها يمين على المنكر . ولو ادعى الوارث لموروثة مالا سمع دعواه  
سواء كان عليه دين يحيط بالتركة أو لم يكن .

ويقضى بالشاهد واليمين في الاموال والديون .  
ولا يقبل في غيره مثل الهلال والحدود والطلاق والفصاص .  
ويشترط شهادة الشاهد أو لا ، وتعديله . ولابدأ باليمين وقعت  
لاغية . ويفتقر الى اعادتها بعد الاقامة .

ولا يحلف مع عدم العلم ولا يثبت مال غيره .

---

وهذا القول ليس بعيداً من الصواب ، فان الإشارة لاتنافيه ، بل هذا من  
أحد جزئياتها .

وحمل ابن ادريس <sup>(١)</sup> هذه الرواية على "حرس لا يكون له كتابة معقولة ولا  
إشارة مفهومة . وهو حمل متكلف ، مع أن مدلول الرواية مادية ، فان علياً صلوات  
الله عليه أمرأحياه ان يعرفه أنه علي ، فلو لم تكن له إشارة مفهومة لما كان في ذلك  
فائدة ، وهي هذه المشار اليها من قبل في الحكم بمجرد القول .

وأجاب عنها العلامة - باحتمال الرامة بالدين غريب اختلاف - بعدعي حمداً  
ببس الأدلة ، خصوصاً والجمهور يقولوا ما احترماه مذهباً لعلي عليه السلام .

(١) السرائر: ١٩٨

## مسألان :

(الاولى) لا يحكم الحاكم باخبار لهماكم آخر ، ولا بقيام البينة بشوت الحكم عند غيره . نعم لو حكم بين الخصوم واثبت الحكم واشهد على نفسه فشهد شاهدان بحكم عند آخر وجب على المشهود عنده انفاذ ذلك الحكم .

---

قوله : لا يحكم الحاكم باخبار حاكم آخر ولا بقيام البينة بشوت الحكم عند غيره . نعم لو حكم بين الخصم [ الخصوم ] واثبت الحكم واشهد على نفسه فشهد شاهدان بحكم عند آخر وجب على المشهود عنده انفاذ ذلك الحكم

انهاء الحاكم حكمه الى حاكم آخر اما أن يكون كتابة أو مشافهة أو شهادة ، وعلى التقدير الثلاثة لا اعتباره بعد اكثر الاصحاب الاعلى وجه يأتي . خلافاً لاس الجيد ، فإنه اعتره في حقوق الناس دون الحدود . وخلافاً لاس حمزة ، فإنه اعتره بالبينة ، وإن شهدت البينة على التفصيل حكم به .

وتفصيل الاستدلال أما الكتب سواء كان محتوماً أو غير محتوم فلما رواء طلحة بن ريد عن الصادق عليه السلام أن علياً عليه السلام ما كان يحير كتاب قاض الى قاض في حد ولا غيره حتى وثبت بتو أمية فأجازوا بالبيات <sup>(١)</sup> .

ومثله روى السكوني عن الصادق عليه السلام أيضاً <sup>(٢)</sup> .

وهذان الروايتان وإن صغفنا إلا أنهما تحيران بالشبهة .

وأما المشافهة فمنه نص الشح في خلاف <sup>(٣)</sup> أنها مثل الكتابة . وتردد فيه

(٢٤١) تهذيب ٣٠٠/٦

(٢) لخلاف ٣٢٣/٣

المصنف في الشرائع<sup>(١)</sup> . ويحتمل أن يكون الحاكم الأول ان حكى صورة الواقعة والحكم وصعب انشهدوا جدر للحاكم الثاني انعاد ذلك . والحكم به على تقدير أنه لو كان هو مقام الاول لحكم به ، لان رثته لمشاهده أقوى من رثته الشهادة على لحاكم وسيأتي أن الشهادة بذلك مقبولة فالمشاهدة أولى .

وأما الشهادة فان حصرت البينة المحكم وأشهدوا الحاكم على حكمه ثم شهدت عند حاكم آخر ممن له الحكم حارله انعاد ذلك ، و لم يكن كذلك لم يحرامه . كذا قاله المصنف وغيره من المؤلفين ، و حنحو بوجوه :

الاول : ان العريم لو أن حاكماً من الأحكام حكم عليه بحكم لزمه ذلك الحكم اجماعاً ، فكذا اذا ثبت بالبينة .

الثاني : ان انهاء الحاكم الاحكام الى حكام البلاد المتساعدة مما تمس الحاجة اليه ، فان احضر شهود الاصل قد يتعذر أو يتعسر ، والشهود الفرع لا تنقل في كل الاحكام ، و لشهادته ثلاثة لا سمع مطعماً ، فلا وسيلة لاثبات حقوق الناس سوى الانهاء على الوجه المذكور .

الثالث : انه لولا شرع الانهاء على الوجه المذكور لطلت لجميع مع تطاول المدد وموت شهود الاصل والفرع .

الرابع : انه لولا شرع لانهاء لدمت الحصومات في قصبه وحده ، بأن يرافعه المحكوم اليه الى حاكم آخر ، فاذا تم بعد الحاكم الثاني ما حكم به الاول استمرت له رثته ، وهو ضرر عظيم مضاف لعرص نصب الحاكم .

هذا كله في حقوق الناس ، اما الحدود فلا يثبت بالانهاء اجماعاً . ثم الانهاء بالشهادة على الوجه المذكور مجور ، سواء كان معه كتاب أولاً .

(الثانية) القسمة تميز الحقوق. ولا يشترط حضور قاسم بل هو أحوط، فإذا عدلت السهام كفت القرعة في تحقق القسمة .  
وكل ما يتساوى اجزاؤه يجبر الممتنع على قسمته كالحنطة ،  
والشعير ، وكذا ما لا يتساوى اجزاؤه اذا لم يكن في القسمة ضرر  
كالارض ، والخشب . ومع الضرر لا يجبر الممتنع .

قوله : القسمة تميز الحقوق ولا يشترط حضور قاسم بل هو أحوط ،  
فإذا عدلت السهام كفت القرعة في تحقق القسمة . وكل ما يتساوى اجزاؤه  
يجبر الممتنع على قسمته كالحنطة والشعير وكل ما لا يتساوى اجزاؤه اذا لم يكن  
في القسمة ضرر كالارض والخشب ، ومع الضرر لا يجبر الممتنع

لما كانت الشركة مادية لمقام الاسان بالانتماءات الحاصلة من المعارض  
في قوله « خلق لكم ما في الارض »<sup>(١)</sup> وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : نس  
مسلطون على أموالهم<sup>(٢)</sup> ، شرعت القسمة لذلك ، ولدلالة قوله تعالى « وشهم  
أن الماء قسمة بينهم »<sup>(٣)</sup> .

إذا تقرر هذا فاعلم أن سبيع هذا المبحث يتم بعوائد :  
( الأولى ) لو طلب شركاء في عين فسمتها عبد حاكم هل يشترط في احدهم  
ثبوت الملك عند الحاكم أم لا ؟ قال الشيخ في المسوط والخلاف لا يشترط ، نعم  
لا بد أن يكون في يده ولا مخرج لهم ، لأن الدليل الملك . وقال ابن الجبيل :  
لا يقسم الا بعد ثبوت لملك و لا لكان حكماً لهم بالملك من غير حجة وهو باطل ،

(١) سورة البقرة : ٢٩ .

(٢) البقر ٢٧٢/٧ .

(٣) سورة القمر : ٢٨ .

وأيضاً يلزم من بعده اعاده وهو باطل أيضاً .

وأجاب الشيخ . بأنه يحترس هذا ، بأن يكتب صورة تنصص أن القصة بقولهما ، وحينئذ لا يكون قد حكم لهما بالملك . واحترار العلامة قول الشيخ ، لانه لا تنصص الحكم بالملك . وكأن الأقوال متوافقة في ذلك .

(الثانية) انه لا يشترط حصول قاسم ، لان المقصود وصول كل حق الى صاحبه اذا حصل من الشركاء كمي . نعم حصوله أحوط ، لانه أبعد من التارح ، خصوصاً اذا كان من قبل الامام ، فانه كالحاكم يقطع التارح بين المفاسين .

(الثالثة) لا يشترط مع تعديل السهام وقرعه لراعي من أرباب الحقوق ان كان قاسم من قبل الامام ، لان قرعه مبررة حكمه ، فلا يعتبر فيها الرضا . أما لو راضياً بقسم بعينه وعدل وقرع فهل يشترط لرضا من أرباب الحقوق أم لا ؟ يحمل الاشرط . لاداة غاء اشركة ، فان القرعة إنما يعين بحكم الحاكم ولم يحصل . ويحتمل عدمه ، لان القرعة سبب العيب وقد وجدت مع الرضا السابق ، والرضا بالسبب يستلزم الرضا بالمسبب .

هذا كله في ما لا يشمل على الرد ، أما لشمئل عليه فلا بد فيه من الرضا قبل وبعد ، وصورة الرضا أن يقول : رضيت بالقصة .

(الثالثة) الصرر الذي لا يحرره المسع ماهو ؟ قيل هو الذي لو قسم لم يستمع به كالعقارات الصيفة والحوهر وأنشأ ذلك . وقيل هو ما لا يستمع به مفرداً فيما كان يستمع به مع شركة ، وقيل أعم من ذلك ، وهو ما لا يستمع به او تنقص قيمته . ونرد في الشيخ والحق لاخير ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا ضرر ولا ضرار ، وهو عام .

(الحامسة) انه لو كان طالب القسمة هو المنصرردون شريكه هل يجبر الممتنع أم لا؟ حكى الشيخ في المسوط فيه قولين . والحق أنه ان قرر الصرر بعدم الانتفاع فلا يجبر الممتنع، لانه انلاف المال لمهي عنه ، وان قرر بقصان القيمة أجبر ، لان الناس مسلطون على أموالهم . فلعل صرر الشركة عنده أعظم من نقصان القيمة .

(السادسة) هل عدة رقاع لفرعة بحسب عدة الشركاء أو بحسب عدة السهام ، مثل أن يكون للاول السدس وللثاني الثلث وللثالث النصف والقيمة واحدة . حكى الشيخ في المسوط فيه قولين ولم يرجح أحدهما . والحق أن يكون بعدد الرؤوس فيكمي ثلاث رقاع والأحواح مرتين في العرص المذكور، لان الزيادة كلمة من غير فائدة .

(السابعة) هل تدخل القسمة في كل شيء . مما لأصرر فيه ؟ قال الشيخ في المسوط : البررغ ان كان فصيلا نصح قسمته ، أما قبل أن يصير فصيلا أو بعد أن يشتد حبه فلا نصح .

ولم يفرق العلامة في الحوار بين الحالات الثلاث . وقال القاضي لاتصح قسمة البقل بل يباع ويقسم ثمنه أو يقسم محرورا أما بالورن أو غيره . وهذا حسن ، لانه أبعد من القين .

(الثامنة) اذا ادعى أحد المتقاسمين لغلط عليه وحصول نقص في حصته ، قال الشيخ في المسوط ان كانت قسمة احنار . بأن يكون الحاكم قد نصب قاسما . لم تغل دعواه لا دليله أو باحلاف المسكر للغلط ، لان القاسم أمين ، وان كانت قسمة تراص كالعلو لاحدهما والسفل للاخر أو كان فيها ردقان اقسما بأفسهما لم يلتفت الى دعواه . لانه هو الذي ترك حقه ان كان صادقا .

المقصد الرابع - في الدعوى . وهي تستدعى فصولاً :  
(الاول) في المدعى : وهو الذي يترك لوترك الخصومة . وقيل  
هو الذي يدعى خلاف الاصل او امراً خفياً .

وقال ابن الجيد تغزل دعواه بالنية ويقص الحكم والقصة . وأطلق ، وهو المختار .  
والجواب عما ذكره الشيخ أنه يتم على تقدير علم المدعي ، وأما على تقدير  
جهله وبسببه فلا ، وحشد له طلب حقه بالنية أو احلاف العريم .

(التاسعة) لو ظهر استحقاق بعض المقوم ، مما أن يكون معيلاً أو مشعاً ، والاول  
ان كان في نصيب لكل ، لسوية لم تطل القصة لامكان احراره من نصيب كل منهما ،  
ولا تعدت لما قدم المسو . اللهم الآن يحصل بذلك بعض في حصة أحدهما  
ويظهر التفاوت فتطل القصة . وكذا لو كان العيب في حصة أحدهما كله أو أكثره  
لحصول التفاوت .

والثاني فيه قولان أحدهما البطلان لان احد الشركاء وهو المستحق لم  
يحصرو لم يرص بالقصة ، وكل قصة مدشأبه فهي باصة . وثانيهما قول الشيخ في  
المسوط ، وهو الصحة في غير المسحق ويبقى القدر المستحق مشتركاً مع  
كل واحد من الشركاء . والاول أقرب .

(العشرة) لو ظهر عيب في نصيب أحدهم احتمل لبطلان الانتفاء التعديل  
الذي هو شرط الصحة ، واحتمل الصحة والمطالبة بالارث لاصالة صحة القصة .  
لكن حيث حصل النقص في نصيب ملك صاحبه الجبر بالارث . هذا مع  
الرضا من شركاء بدفع الارث ولا ينقص القصة .

قوله : الاول في المدعى . وهو الذي يترك لوترك الخصومة ، وقيل  
الذي يدعى خلاف الاصل او امراً خفياً

لادعوى لغة هي الطلب ، قال تعالى « ولهم فيها ما يدعون »<sup>١</sup> . وشرعاً قيل هي إضافة لسان إلى نفسه شيئاً « لى » وإلى غيره « له » ملكاً أو حقاً في يد غيره أو في دمه ، فهي دأ من الأمور النسبية التي تعترف لى المستبين ، والمستبان هما المدعى والمدعى عليه فاحتيج إلى تعريفهما . ولما كان تعريف أحد المتصفين مقابلاً لتعريف الآخر استعني بتعريف المدعى عن تعريف المدعى عليه . وقد ذكر المصنف له تعريفين :

الاول : انه الذي يترك لو ترك الحصومة ، أي يترك وسكوته أي اذا لم يدع لادعى عليه .

الثاني . به الذي يذكر ما يخالف الاصل أو الظاهر أو يذكر أمراً خفياً ، فالمدعى عليه حيثما ان الذي لا يترك لو ترك لخصومة أو الذي يذكر ما يوافق الاصل أو يظهر أو يذكر أمراً طاهراً جلياً ، قد ادعى ريد في دمة عمرو ديباً أو عباً في دمه وأسكر فريد هو الذي اذا سكنت ترك . وهو أيضاً يذكر خلاف الظاهر والاصل ، لان الاصل والظاهر براءة دمة عمرو ويده عن حق ريد ، وعمرو هو الذي لا يترك وسكوته ويوافق لظاهر والاصل ، فزيد مدعى بالتعريض وعمرو مدعى عليه كذلك .

نعم قد تظهر فائدة التعريض في مسائل يذكر فيها مسألة والواقف تذكر في المطولات ، ونقيرها :

انه اذا أسسم الروحان قبل الدخول واحتكما فقل الروح اسلما معاً ولكاح باقي وقلب المرأة من عسى التعاقب فلا تكاح بينهما [ يسا ] . فان قلنا المدعى هو الذي لو سكنت ترك فالمرأة مدعية والروح مدعى عليه لانه لا يترك لو سكنت ،

(١) سورة يس ٥٧ .



ويشترط التكليف ، وان يدعى لنفسه او لمن له ولاية الدعوى  
عنه ، وايراد الدعوى بصيغة الجزم وكون المدعى به مملوكاً .  
ومن كانت دعواه عيباً فله انتزاعها ، ولو كان ديناً والغريم مقر  
بأذله او مع حجوده عليه حجة لم يستقل المدعى بالانتزاع من دون  
الحاكم .

---

فسان الروجة ترعى اصاح الكاح يحلف ويحكم باستمرار الكاح . وان قلنا  
المدعى من يحالف الظاهر فالزوج هو المدعى ، لان التقارن الذي يزعمه خلاف  
الظاهر ، والمرأة المدعى عليها لموافقتها الظاهر فتحلف ، فاداً حلفت حكم  
بافتراق الكاح . وان قلنا ان المدعى هو الذي يذكر خلاف الاصل فالمرأة مدعية  
لان الاصل عدم تقدم أحدهما على الآخر ، وقيل الروح هو الذي يترك وسكوته  
لان الكاح حقه فاداً لم يطالبها بترك ، وهي لانترك لو سكنت ، لانه بعد ثبوت  
الحق يصير مدعى زواله مدعياً .

ومعنى قولهم « انه لو ترك ترك » أي لم يحكم الشارع عليه بحق . والذي  
ذكر هو ترك المطالبة بالحق وعندهم بترك الرامه بالاداء فل ، ومعنى الثاني هي  
المدعية لانها ترعى ارتفاع الكاح والظاهر دوامه .

#### قوله : وايراد الدعوى بصيغة الجزم

هذا اختيار المصنف في الشرائع<sup>١</sup> فلو قال أظن أو أتوهم لم يسمع .  
ويقل عن ابن سينا أنه يسمعها في التهمة ويحذف المكر . قال . وهو بعيد عن  
شبه الدعوى ، وبيان ذلك . ان الدعوى ملزمة لسماعها المستلزم للحكم بها ، لكن

(١) الشرائع ٢/٢٩٢ .

ولوفات احد الشروط وحصل للغريم في يد المدعى مال كان  
له المقاصة .

الحكم بها والحال هذه باطل ، لاحتمالها القيقص .  
ونردد للامانة في لقواعد مما ذكرناه ومن أصالة عدم الاشتراط المؤيد  
بعموم « فاحكم بينهم من أول الله » . والافوى الاول .  
قوله : ولوفات احد الشروط وحصل للغريم في يد المدعى مال كان  
له المقاصة

الشروط المتقدمة زعمه : « الاول » كون المدعى دياً ، « الثاني » كون الغريم  
مقراً ، « الثالث » كونه بدلاً ، « الرابع » كونه جاحداً وهناك حجة . هي هذه  
الصور لم يستقل لمدعى بالاحد ، لان للغريم الخيار في جهات القضاء والمدعى  
متمكن من الاناث فلاوجه للمقاصة .

ونردد المصنف في الشرائع في لاحير من حيث تمكنه من الاناث عند الحاكم  
ومن عموم « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه » (١) ، وأما مع فوات هذه الشروط  
وذلك في صور . « الاولى » كون المدعى عباً ولاحقة لها ، « الثانية » كون  
المدعى دياً والغريم مفرعاً بادل ، « ثالثة » كون المدعى دياً والغريم جاحداً  
بادل ، « الرابعة » الحال هذه والغريم جاحداً غير بادل .

هي الاولى له أحد عوضها لمكان الحيلولة التي يعجز عن أحد حقه معها .  
وفي الثانية احتمالان من حيث قراره المانع من التسلط على أمواله الأباذه  
ومن اللطافة المبيح لمصاربه المسلمة لحوار الاحد بغير اختياره . وهو الافوى  
لعموم « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه » .

وفي الثالثة أيضاً احتمالان ، من حيث يذله المانع من التسلط ومن عدم

(١) سورة لقمة ١٩٤

الوثوق ببقائه على البذل . والاولى الاولى لعدم الضرورة الحاملة على خلاف  
الاصل .

وفي الرابعة يجوز قطعاً .

إذا تقرر هذا فللمقاصة المذكورة شروط :

(الاول) كون المدعي حارماً بالاستحقاق ، ولو كان ظاهراً أو متوهماً لم يحز .  
وفي حكم الظن ما لو كانت المسألة خلافية والغريم مقلد ، كمن وهب مسجراً في  
مرض موته ولا يخرج من الثلث ، فانه لا يجوز لوارثه المقاصة مع كون الميت  
مقلداً لحوار اعتقاده الحوار ، اللهم الا أن يحكم له حاكم بطلان ما راد فله  
المقاصة به .

(الثاني) عدم وقوع الفسة المحشي معها تلف الاصل والاموال .

(الثالث) عدم أداء المقاصة الى استهلاك العرص وسوء المقالة ، كما لو وجد  
عين ماله أو عوضها وخاف السبة الى السرقة فعرص نفسه لسوء القول وفتح  
العاقبة .

(الرابع) قال الشرح وجماعه يشترط عدم كون المال ودیعة عنه ، لقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم : "أمانة الى من ائتمك ولا تحسن من حاكك" <sup>١</sup>

وقال غيره بالحوار ، لاصالة الحوار ومع كون هذا حياته بل احسان الى  
الغريم بابراء دمه ، ولما روي أن النبي صلى الله عليه وآله قال لهدي بنت عتبة :  
حذني ما يكتيك وولدك بالمعروف <sup>٢</sup> . ومال الرجل كالوديعة عند المرأة . نعم

(١) التهذيب ٣٤٨/٦ ، الاستبصار ٥٢/٣ ، الفوائد ٢٠٩/١٢ .

(٢) من ابن ماجه ٧٦٩/٢ .

ولو كان من غير جنس الحق .

وفى سماع الدعوى المجهولة تردد ، أشبهه : الجواز ،

ذلك مكروه لمكان النهي .

قوله : ولو كان من غير جنس الحق

إذا كان الحاصل عند المقاص من جنس الحق وقعت المهاترة جرمًا بأخذ قدر حقه ، وأما إذا كان من غير جنسه فكان مخبراً بين أحده بالقيمة العدل قصاصاً عن حقه فيملكه بالأخذ ويدخل في ضمانته وبين يمينه فيأخذ الثمن عن حقه . فعلى هذا هل يدخل في ضمانه بمجرد الاحد أم لا ؟ قال الشيخ لا يدخل في ضمانه ، لأن اشارة جعل له ولاية ذلك مصار كالولي الفهري . وقال المصنف بل يدخل في ضمانه ، لأنه قصص لم يأذن فيه المالك .

واختار العلامة وولده الأول ، لأن القص بولاية شرعية على المالك لا يفتضي الضمان . لأن يده كيد المالك وفعله بيانة عنه ، والقص هما من هذا الباب . وما قاله المصنف أحوط للبرائة .

قوله : وفى سماع الدعوى المجهولة تردد أشبهه الجواز

المدعى به أما أن يصح الحكم به وإن كان مجهولاً أولاً ، فالأول يصح الدعوى فيه مع الجهالة اجماعاً كالوصية بالمجهول والاقرار به ، والثاني فيه خلاف ، قال الشيخ في المسحوط لا تسمع الدعوى به لعدم الفائدة ، أعني حكم الحاكم بها لو أجاب المدعى عليه بنعم ، ثم اعترض على نفسه بصحة الاقرار بالمجهول واحاب بالفرق ، فإما لو كلفنا المقرر التفصيل لربما رجع عن اقراره بخلاف المدعى فإما لو طالناه بالتفصيل لا يرجع لأن له باعتنا عليه .

وتردد المصنف بشأ مما قاله الشيخ ، لكنه اختار الجواز ، وهو مذهب

## مسائل :

- (الاولى) من انفراد بالدعوى لما لا يد عليه قضى له به . ومن  
هذا ان يكون بين جماعة كيس فبدعيه أحدهم .  
(الثانية) لو انكسرت سفينة في البحر فما اخرج البحر فهو لاهله .  
وما اخرج بالعوص فهو لمخرجه . وفي الرواية ضعف .

---

العلامة ، لان المدعي ربما علم حقه بوجه ما ، كما لو علم أن له فرساً أو ثوباً  
ولا يعرف شخصه ولا صغته ولا قيمته ، ولو لم يعمل له الى الدعوى به طريقاً  
لأدى ذلك الى ابطال حقه من غير دليل .

قوله : لو انكسرت سفينة في البحر فما اخرج البحر فهو لاهله وما  
اخرج بالعوص فهو لمخرجه ، وفي الرواية ضعف

هذا الحكم ذكره الشيخ في النهاية مصياً به والمسند رواية الشعبي عن  
الصادق عليه السلام ' ووجه ضعفه أن الشعبي لعنه الصادق عليه السلام ،

---

(١) التهذيب ٢٩٥/٦ أقول لشعبي مشترك بين أشخاص منهم أمية بن عمرو  
والظاهر هو هذا الرجل لأنه قال في جامع الرواة : عنه - أمية بن عمرو - الحسن بن علي  
ابن يقطين في التهذيب في باب الزوائد في القضايا والأحكام انتهى وهي هكذا عن  
محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عذافة عن منصور بن العباس عن الحسن بن علي بن  
يقطين عن أمية بن عمرو عن الشعبي قال مثل ما روينا عنه عليه السلام عن سبعة نكسرت في  
البحر فأخرج بعضهم بالعوص وأخرج بعضهم ما عرق فيه فقال ما اخرج البحر فهو لاهله  
أفـهـ اخرجـه واما ما اخرج بالعوص فهو لهم وهم حق به . ودعيه الواقعة بين لقف و لملقف  
رائدة ، لأن يكون المراد من الشعبي اسماعيل بن أبي زياد الكوفي لأن لفه يصاً  
« الشعبي » وروى عنه أمية بن عمرو وكلاهما يلقان بالشعبي .

ويحتل كثيراً أن يكون اسماعيل بن أبي زياد الكوفي ، لأن أمية بن عمرو لشعبي

( الثالثة ) روي في رجل دفع الى رجل دراهم بصاعة يخلطها بماله ويتجر بها ، فقال : ذهبت ، وكان لغيره معه مال كثير فأخذوا أموالهم . قال : يرجع عليه بماله ويرجع هو على اوائك بما أخذوا .

مع مخالفتها للاصل ، لان احراجه بالعوض لا يوجب حروجه عن ملك مالكة ، لعدم كون الفوص من المملكت .

وحمل اس ادريس الرواية على اليأس منه ، فهو كالعبر يترك من جهد .  
وقد عبر : يحرج من ملكه بالاعراض عنه كالمحفرات التي يعرض عنها كما لو احتطبت لمتاجر وحضره أو طبع أو اصطلى ثم ترك الباقي معرضاً عنه فانه يجوز لغيره أخذه .

ورد ذلك : بأن الاعراض بعيد الاناحة لأروال الملك ، ومنهم من قيد الاعراض بكونه في المهلكة ويكون بعد الاحتياط في العوض والتفتيش ، أما لو خلا عن المهلكة أو لم يبالع في التفتيش منه لا يحرج عن الملك . والاولى أنه لا يحرج عن الملك في تصور كلها . نعم ان علم الاعراض بقبأه هو يفيد اناحة لا ملكاً .

قوله : روي في رجل دفع الى رجل دراهم بصاعة يخلطها بماله ويتجر بها ، فقال : ذهبت وكان لغيره معه مال كثير فأخذوا أموالهم . قال :

من اصحابنا كاطم عليه السلام ولم يرو عن الصادق عليه السلام على ما يظهر من رجال الشيخ وجامع الرواة ، فلي هذا من « ليست بزايلة » .

ولدى له الصادق عليه السلام هو مشار بشعيرى ابو اسماعيل . روى الكشي فيه ذمواً كثيرة عطية وليس بمعلوم ان يكون الشعيرى الراوى لهذا الحديث هذا الرجل ، ولا ادري من ين حكم لمؤلف كونه هذا وصحف الرواية من هذه الجهة . والله العالم بحقائق الامور كلها .

ويمكن حمل ذلك على من خلط المال ولم يأذن له صاحبه وأذن  
الباقون .

يرجع عليه بماله ويرجع هو على أولئك بما أخذوا . ويمكن حمل ذلك  
على من خلط المال ولم يأذن له صاحبه وأذن الباقون

هذه رواية جرير عن الصادق عليه السلام : وهو أن كان ابن عبد الملك<sup>(١)</sup>  
مهر ممدوح ، وأن كان ابن عبادة السجستاني فقال الشيخ أنه ثقة ، وقول  
الجاشي أن الصادق عليه السلام حممه عنه غير صريح في صممه .

لكن العمل بظاهر الرواية مشكل ، لأن الصاعقة إمارة يتصرف فيها الأمين  
بالبيع والشراء ولا تكون مضمونة عليه ولا حظ له في ربحها ، فمع ذهابها  
لا تكون مضمونة عليه إلا مع تعدد تعريض ، وليس في الرواية لذلك عين ولا أثر .

وعلى تقدير تعريض المصنع لا يكون ذلك موجبا للمود على غيره ممن له  
معه مال شيء ، إذ لا ترورارة ورر أخرى . ولهذا الأشكال قال المصنف : ويمكن  
حمل ذلك - أي الحكم - برجوع صاحب الصاعقة على العامل بماله ورجوع  
العامل على أولئك مما أخذوا . على أن الأمين العامل خلط تلك الصاعقة بأموال  
أولئك بأذن منهم من دون إذن من المالك ، فإن أذن أولئك في الخلط بمرلة  
مباشرة التي هي تفريط موحى للصمان . وهذا الحمل وإن لم يدل عليه صريح  
الرواية لكنه محتمل للقرينة الدالة عليه .

(١) التهذيب ٢٨٨/٦ ، الكافي ٤٣١/٧ .

(٢) لم يجد جرير عن عبد الملك في كتب الرجال ، ولعله ابن عبد الحميد وهو أخصى الكوفي  
نزل الرى ذكره ابن حجر في تقريب التفرير ، وقال : ثقة صاحب الكتاب .

( الرابعة ) لو وضع المستأجر الاجرة على يد أمين فتلفت كان المستأجر ضامناً الا أن يكون الاجر دعاه الى ذلك فحقه حيث وضعه .  
( الخامسة ) يقضى على الغائب مع قيام البينة ، وببائع ماله ، ويقضى دينه ويكون العائب على حجته ، ولا يدفع اليه المال الا بكفلاء .

( الفصل الثاني ) في الاختلاف في الدعوى . وفيه مسائل :  
( الاولى ) لو كان في يد رجل وامرأة جارية فادعى أنها مملوكة وادعت المرأة حريتها وأنها بنتها ، فان أقام أحدهما بينة قضى له والا تركت حارية حتى تذهب حيث شئت .

( الثانية ) لو تنازعا عينا في يدهما قصي لهما بالسوية ولكل منهما اختلاف صاحبه ولو كانت في يد أحدهما قصي بها للمتشكك وللخارج اختلافه ولو كانت في يد ثالث وصدق أحدهما قصي له ، وللآخر اختلافه . ولو صدقهما قصي لهما بالسوية ولكل منهما اختلاف الآخر وان كذبهما أقرت في يده .

---

قوله : الا ان يكون الاجير دعاه الى ذلك فحقه حيث وضعه  
لا به ملك لاجرة يسمى العقد ، فدا عين احداً يقصها كان ذلك القاصي وكيلاً له وقص الوكيل قص الموكل . فتدخل في ضمان الاجير بقص وكيله .  
بالحال الصورة الاولى ، فان الاجرة في ضمان المستأجر حتى يقصها الاجير ، وذلك الذي وضعت الاجرة عنده ليس وكيلاً للاجير ، فتكون باقية على ضمان



(الثالثة) اذا تداعيا خصاً فضي لمن اليه القمط وهي رواية عمرو  
ابن شمر عن جابر ، وفي عمرو ضعف . وعن منصور بن حازم عن  
أبي عبدالله عليه السلام أن علياً عليه السلام قضى بذلك ، وهي قضية  
في واقعة .

المستاجر .

قوله : اذا تداعيا خصاً فضي لمن اليه القمط (١) ، وهي رواية عمرو بن شمر  
وفي عمرو ضعف . وعن منصور بن حازم عن أبي عبدالله أن علياً عليهما  
السلام قضى بذلك ، وهي قضية في واقعة

هذه الرواية رواها الشيخ في النهاية<sup>٢</sup> عن عمرو بن شمر عن جابر عن الباقر  
عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام أنه قضى في رجلين احتصما في حصص  
فقال : « ان الحصص للذي اليه القمط » .

قال المصنف : في عمرو ضعف ، وذلك نقول الحاشي انه ضعيف جداً  
راد أحاديث في كتب حازم بعضها يسب اليه والأمر ملتبس . وقال المضائري  
انه ضعيف ، ولم يبين وجه ضعفه ، والرواية مشهورة .

وأدعى ابن ادريس الاجماع على هذا الحكم ، وهو اعرف بما قل .  
والمصنف والعلامة أفتيا بذلك في الشرائع والقواعد اعتماداً على الرواية ،  
وهما جعلها قضية في واقعة فلا يبعدى . وحمل السيد حكم الحصص حكم الحذار  
المتداعي فيه بين اثنين وأنه لا ترجيح بمعاقد القمط .

(١) القمط بالكسر وهو العمل الذي يشد به الحصص وبالضم جمع قسط وهي قسمة  
الخص من ليف وحوص وغيرهما

(٢) النهاية : ٣٥١

( الرابعة ) اذا ادعى ابوالميتة عارية بعض متاعها كلف البينة  
وكان كغيره من الانساب . وفيه رواية بالفرق ضعيفة .

اذا حرمت هذا فاعلم ان لشيع في النهاية<sup>١</sup> قال : القمط ، هو الحل ،  
والخص هو الطن القصبة<sup>٢</sup> الذي يكون في السواد بين الدور ، فكل من اليه  
الحبل هو أولى من صاحبه .

وقال الجوهري . الحص البيت من القصب ، قال الفراري :

الخص فيه تفر أعيننا . . . . . خير من الاجر والكمد

والقمط ما تشد به الاخصاص ، ومنه معاقلة القمط .

قوله : لو ادعى ابوالميتة عارية بعض متاعها كلف البينة وكان كغيره من  
الانساب ، وفيه رواية بالفرق ضعيفة

أما الحكم الاول فهو مقتضى الاصل ، لان البدليل الملك ، وقوله صلى  
الله عليه وآله وسلم : البيعة على المدعي<sup>٣</sup> ، وهو عام ، وقوله صلى الله عليه  
وآله وسلم أيضاً : لو يعطى الناس بأموالهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم<sup>٤</sup> ،  
وهو أيضاً عام .

وأما الرواية بالفرق بمعنى قول قول الاب دون غيره من الام والولد وغيرها  
من الانساب ، فهي رواية محمد بن اسماعيل عن الكاظم عليه السلام<sup>٥</sup> . لكنها

(١) النهاية : ٣٥١ . القمط : الشريط التي يوثق بها ويشدها من ليف كانت اومن

خوص . والخص كالقفل الميت الذي يميل من القصب او الشجر .

(٢) ليس لفظ « القصبة » في النهاية .

(٣) الوسائل ٧٠ / ١٨ . باب ٣ من ابواب كيفية الحكم واحكام الدعوى .

(٤) سنن ابن ماجه ٧٢٨ / ٢

(٥) التهذيب ٢٨٩ / ٦ ، الكافي ٤٣١ / ٧ ، القتيبة ٦٤ / ٣ .

(الحامسة) اذا تداعى الزوجان متاع البيت فله ما للرجال ،  
ولها ما للنساء ، وما يصلح لهما يقسم بينهما . وفي رواية : هو للمرأة  
وعلى الرجل البينة .

وفي المبسوط : اذا لم يكن بينة ويدهما عليه كان بينهما .

---

مشملة على المكتوبة ، وهو دليل صحتها مع ما فيها من دلالة . وبالأول أتى  
الشيخ في الحائريات وابن ادریس .

قوله : اذا تداعى الزوجان متاع البيت فله ما للرجال ولها ما للنساء وما  
يصلح لهما يقسم بينهما ، وفي رواية هو للمرأة وعلى الرجل البينة ، وفي  
المبسوط (١) اذا لم تكن بينة ويدهما عليه كان بينهما

لأخلاف أن مع قيام البينة لأحدهما شيء يقضى له من أي نوع كان ، وأما  
مع عدم البينة شيء وحصول تداعي في ذلك اما بين الزوجين أو بين ورثتهما  
أو أحدهما وورثة الآخر ، فلا تبيح ثلاثة أقول حكاهما المصنف .

الأول قوله في البينة والخلاف<sup>٢</sup> ، واختاره ابن ادریس<sup>٣</sup> استناداً الى  
رواية رفاعة عن الصادق عليه السلام<sup>٤</sup> . ولأن الظاهر أن من صلح له شيء فهو  
له ، وأما ما يصلح لهما فبدهما عليه فيقسم بينهما لعدم المرحح ، وكل من أقضى  
له شيء فعليه اليمين لصاحبه .

والثاني - وهو أنه يقضى به للمرأة مع بينة - قوله في الاستنصار ، مستنداً  
الى رواية عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن الصادق عليه السلام وأنه

(١) المبسوط ٣١٠/٨ قال فيه . يخلط كل واحد منهما لصاحبه ويكون بينهما نصيب .

(٢) الخلاف ٣/٣٦٢ . تمام الخبر : ونحن يومئذ بنتي .

(٣) السرائر ٢٠ .

(٤) التهذيب ٦/٢٩٤ ، الفقيه ٣/٦٥ ، الاستبصار ٣/٤٦ .

قال : المتاع متاع المرأة الا أن يفيم الرجل البينة قد علم من بين لايبتها -  
يعني بين حسي مسمى - أن المرأة توفى الى بيت زوجها بمتاع<sup>١</sup> .  
وأجاب الشيخ في الاستبصار<sup>٢</sup> عن رواية رفاصة ان يحملها على التيقية ،  
لان ما أمسى به في رواية عبد الرحمن لا يوافق عليه أحد من العامة ، أو بالحمل  
على وجه الصلح .

والثالث قوله في المسوط ، وهو أنه مع فقد البينة يد كل واحد على النصف  
فيقضى له به بعد بيمين ، فيحلف كل منهما حيث يشاء لصاحبه سواء صلح لهما أو  
لاحدهما ، وسواء كانت الزوجة دقية أولاً ، وسواء كانت لدار لهما أو لاحدهما  
أو لثالث<sup>٣</sup> .

واختاره العلامة في القواعد ، وقال في المختلف : ان كان هناك عرف  
حكم به مع بيمين ، وان لم يكن عرف فهو كغيره من المتداعيات واستدل  
على الاول برواية عبد الرحمن المذكورة ، ولان عادة الشرع في باب الدعوى  
بعد الاعتار و نظر الرجوع الى لعرف ، ولهذا حكم بقول المكر مع البينين  
بناء على الاصل ، وبأن المنتهت أولى من الحارج بقضاء العادة بملكية ما في  
اليد . وعلى الثاني تصادم الدعويين مع عدم الترجيح لاحدهما فتساويا فيهما .  
والاقوى قول الشيخ في المسوط ، لما قلنا من تكافؤ الدعويين من غير  
ترجح ، ولان الحكم بكل ما يصلح له لو كان حقاً لزم الحكم بمال شخص  
بقياً لغيره لكونه صالحاً لذلك لعرف ، وهو باطل .

وبين اللزوم أنه حمار أن يموت للمرأة اب أو اخ فترث منه عمام  
وطيائسة ودراريع وسلاحاً ، وموت للرجل ام أو اخت فترث منها حياً ومقاع

(١) الاستبصار ٤٤/٣ .

(٢) الاستبصار ٤٦/٣ .

### (الثالث) في تعارض البيّنات :

يقضى مع التعارض للخارج اذا شهدنا بالملك المطلق على الاشء .  
ولصاحب اليد لو اوردت بيته بالسب كالتاج وقديم الملك وكذا  
الابتىاع . ولو تساويا في السب فروايتان ، أشبههما : القضاء للخارج .

وقمضاً مطرره بالدم وتكون تحت أيديهما ، ولو حكم لكل بما يصلح له لزم  
الحكم بمال الانسان لغيره .

لا يقال : ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل : نحن نحكم بالظاهر ، وما  
ذكرناه هو الظاهر .

لا يقول : ومع أن ذلك هو الظاهر ، لان الظاهر راجح غير مانع من  
القبض ، ومع ما ذكرناه من الاحمال لارجحان .

وأما ما ذكره لعلامة من لعرف بمسوع ، لانه لو كان قاعدة شرعية لزم  
الحكم بذلك في غير الزوجين لو حصل الداعي بين رجل وامرأة في مساع  
هذا شأنه ، وهو باطل .

قوله : الثالث في تعارض البيّنات ، يقضى مع التعارض للخارج اذا  
شهدنا بالملك المطلق على الاشء ولصاحب اليد لو اوردت بيته بالسب  
كالتاج وقديم الملك وكذا الابتىاع ، ولو تساويا في السب فروايتان  
أشبههما القضاء للخارج

تعارض البيّنات هو تمنعها في الحكم بحيث لا يمكن الجمع بينهما فيه ،

(١) ثم حدد بهذا اللفظ ، وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم روي في هذا المعنى  
مها ما في نهديب ٢٢٩/٦ ، الثاني ٤١٤/٧ ، معاني لاحار ٢٧٩ و لفظ الاول : اما  
قضى بينكم بالبيّنات ولايمان وبمحكم لمن بحثته من بعض قايما رجل قطعت له من مال  
احيه شيئاً فانما قطعت له به قطعة من النار .

ويتحقق بين الشاهدين والشاهد والمرأتين ومثلهما وتحالهما ، فالاقسام ثلاثة  
ولا يتحقق بين شاهد ويمين وشاهد وامرأتين ، وهل يتحقق بين وبين شاهدين؟  
قال الشيخ في الخلاف<sup>١</sup> نعم ، وهو نادر .

إذا عرفت هذا فنقول : أما أن يكون المشهود في يد أحد المتدعين خاصة  
أو في يدهما معاً أو في يد ثالث ، فالاقسام حيث ثلاثة أشار المصنف إليها في  
هذا الفصل :

(الاول) أن يكون في يد أحدهما ، فاما أن تشهد الشتان لهما معاً بالملك  
المطلق أو تشهد لاحدهما به وللآخر بالسب أو بالسب لهما معاً .

الاول : اختلف الاصحاب فيه ، قال الشيخ في الخلاف<sup>٢</sup> يقضي لصاحب  
اليدهملاً برواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله : انه قضى لصاحب اليد  
لما أقام كل واحد البينة انها له بتاجها . وكذا برواية عن الصادق عليه السلام<sup>٣</sup> .  
وليس فيهما حجة ، لانه قضاء لذي اليد مع السبب لا مطلقاً .

وقال في النهاية واختاره ابن ادریس والمصنف والعلامة يقضي للخارج  
عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : البينة على المدعي واليمين على من  
أنكر<sup>٤</sup> . وجه الاستدلال : انه حمل لكل واحد منهما حكماً ، وكما أنه لا يمين  
على المدعي فكذلك لا بينة على المذكر والا لزم الاشتراك ولم يبق فرق بينهما ،  
لكنه فصل بينهما ولا اشتراك . وحيث نقول : الحارج مدع على ذي اليد ، لما  
تقدم في تعريفه أنه يترك لو ترك ، فيكون البينة بيته بقضي له ، وهو المطلوب .

(١) الخلاف ٣/٢٥٥

(٢) الخلاف ٣/٢٥٣

(٣) الخلاف ٣/٢٥٤ .

(٤) الخلاف ٣/٢٥٥ .

ولو كانت يدهما عليه قضى لكل منهما بما في يده الآخر، فيكون

بينهما نصفين .

الثاني: ان تشهد لاحدهما السب، وان كان هو الحارح فالحكم له جرماً ،  
وان كان هو الداحل فقال ابن ادريس يقضى للحارح عملاً بقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم : البينة على المدعي . وقال المصنف : بل يقضى للداحل ، لتأيد  
 يده بالسب ولحديث جابر ،

الثالث: ان تشهد بالسب لهما، ففي رواية منصور عن الصادق عليه السلام  
 أنه يقضى للحارح<sup>(١)</sup> ، وفي رواية عن علي عليه السلام انه يقضى لذي اليد<sup>(٢)</sup> .  
 واختاره الشيخ في الخلاف والاستصار<sup>(٣)</sup> ، والصوى على الاول .

قوله : ولو كانت يدهما عليه قضى لكل منهما بما في يده الآخر فيكون

بينهما نصفين

هذا هو القسم الثاني ، وهو ان يكون في يدهما ، وان قلنا يقضى للداحل  
 قضى لكل بما في يده ، وان قلنا يقضى للحارح قضى لكل بما في يده الآخر ،  
 فيكون بينهما نصفين على التقديرين ، سواء أقام بينة أولم يقم بينة ويكون  
 لكل منهما البين على صاحبه ، فان حلف أو يكلا فالحكم كما تقدم ، وان حلف  
 أحدهما ونكل الآخر قضى بها للحالف . ان لو أقام أحدهما بينة فانه يقضى له  
 بالجميع ، لتأيد دعواه بالبينة .

(١) التهذيب ٢٤٠/٦

(٢) التهذيب ٢٣٣/٦ ، الكافي ٤١٩/٧ ، الاستبصار ٣٨/٣ .

(٣) الخلاف ٢٥٣/٣ ، الاستبصار ٤٢/٣ .

ولو كان المدعى به في يد ثالث قضى بالاعدل فالاكثر ، فان  
تساويا عدالة وكثرة أقرع بينهما ، فمن خرج اسمه أحلف وقضي  
له ، ولو امتنع أحلف الاخر ، ولو امتنعا قسم بينهما .  
وفي المبسوط يقرع بينهما ان شهدتا بالملك المطلق ، ويقسم  
ان شهدتا بالملك المقيد . والاول أشبه .

---

قوله : ولو كان المدعى به في يد ثالث قضى بالاعدل فالاكثر ، فان  
تساويا عدالة وكثرة أقرع بينهما ، فمن خرج اسمه أحلف وقضى له ولو  
امتنع أحلف الاخر ولو امتنعا قسم بينهما ، وفي المبسوط يقرع بينهما ان  
شهدتا بالملك المطلق ويقسم ان شهدتا بالملك المقيد ، والاول أشبه  
هذا هو القسم الثالث ، وفيه روايان عنه صلى الله عليه وآله وسلم ،  
وبحسبهما قولان حكاهما المصنف ، وهما ظاهران .

وقد . ن . لاول أشبه ، ووجه الاشبهية أنهما يسان تعارضا ولا ترجيح  
لاحداهما على لاخرى ولا يجوز ابطالهما فتعين الجمع بينهما بالقسمة .  
والشبح ربح الثاني ، وقرئ من الملك المطلق والمقيد بأنه في الاول  
بقرع بينهما وفي الثاني ان شهدتا معا بالسب قسمت العين بينهما وان شهدت  
احدهما بالمقيد قضى بها لصاحبها . والقولان المحكيان بعد التساوي في العدالة  
والعدد عدد لاكثر ، لان بعضهم منع من الترجيح بالكثرة بل بالعدالة لا غير ،  
وهو ضعيف .



## كتاب الشهادات

قوله : كتاب الشهادات

هنا فوائد :

(الاولى) الشهادة لغة ما من شهد بمعنى حصر ومه قوله ومن شهد مكم  
الشهر فليصمه<sup>(١)</sup> ، أو من شهد بمعنى علم، وعلى ذلك سمي تعالى «شهداء»  
أي عليماً<sup>(٢)</sup> . وشرعاً اخبار عن علم المحصر بثبوت حق لغيره أو بعبه عنه لاعلى  
جهة الدهوى<sup>(٣)</sup> .

(الثانية) لاستشهاد مشروع «لنصر في قوله «وأشهدوا اد تدبعتن»<sup>(٤)</sup>  
وقوله تعالى «واشهدوا شهيدين من رجالكم»<sup>(٥)</sup> ، وفي السنة في قوله صلى

(١) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٢) قال في الجوهري : وهي لغة المحصور والمطم الذي عر بعضهم به بالاحبار من  
اليقين .

(٣) في الجواهر أيضاً وشرعاً احبار حارم عن حق لأرم للغير واقع من غير حاكم و  
المرجع فيه يعرف الذي يصح «رفاً ينها» وبين غيرها من الاحبار الى آخر مدله رفع  
الله درجاته .

(٤) سورة البقرة : ٢٧٢ .

## والنظر في امور أربعة :

(الاول) في صفات الشاهد ، وهي ستة :

(الاول) البلوغ ، فلا تقبل شهادة الصبي ما لم يصير مكلفاً .

وقيل : تقبل اذا بلغ عشرين ، وهو شاذ .

---

الله عليه وآله وسلم . البينة على المدعي . وبالإجماع وهو طاهر .

(الثانية) الاستشهاد مما ينتم به نظام النوع ، اذ المعاملة ضرورية فيه والطباع

مائلة الى الشر وحمود مال الغير ، ولذلك قال علي عليه السلام : فرض الله

الشهادات استظهاراً على المحادثات<sup>٢</sup> وقال عليه السلام : اذ كان المدر طاعاً

فالثقة الى كل أحد عجزاً<sup>٣</sup> .

واذا كان الحال كذلك كانت الشهادات واجبة في الحكمة .

قوله : فلا تقبل شهادة الصبي عالم يكمل (٢) ، وقيل تقبل اذا بلغ

عشراً وهو شاذ

---

(١) راجع الوسائل ١٨/١٧٠ .

(٢) الهج ١١٨٧/٢ الحكم والموعظة : ٢٤٤ . في هامش حوالى اللالى ١٦٣/٢ :

اى سبب فرض الشهادات للتحقيق والتبيين في المخاصمات الواقعة بين اهل المعاملات

الكسبية لينتظم بها امور المعاش واجتنب بها على دوى الحقوق حقوقهم . ويحتمل ان يراد

بالشهادات لافراد الناس بشهادة الوحدة والرسالة والولاية فان الله تعالى فرض الايمان

القلبي الاعتقدي وجعل الاول دليلاً يعرف به الثاني وسماه مجاهدات باعتبار به حاصل من

الكسب الحاصل بالتكليف كان مجاهدة نفسانية

اقول : هذا الحمى لدى مى هامش « الحوالى » لا يثبت لعدد و المحادثات و

بالعاء المهمة التى مى سج النهج ، والمجدد و ليجود . يقضى الاقرار كالانكار . قال

الجوهري : الجعود : الانكار مع العلم

(٣) حوالى اللالى ١٦٣/٢ .

(٤) في المستصر النافع المطبوع : عالم يصير مكلفاً .

واختلفت عبارة الاصحاب في قبول شهادتهم في الجنابات ،  
ومحصلها القبول في الجراح مع بلوغ العشر ما لم يختلفوا ، ويؤخذ  
بأول قولهم :

وشرط الشيخ في الخلاف : ألا يفترقوا .

أما الأول فلا تصاحبه بما يوجب رفع القلم ، ولا وثوق باحارته ، فلا تقل  
شهادته ، ولقوله تعالى : واستشهدوا شهيدين من رجالكم <sup>١</sup> .

وأما القول المشار إليه محكاك الشيخ في النهاية <sup>٢</sup> ، لرواية الكلبي : إذا  
بلغ عشرًا جاز أمره وجازت شهادته <sup>٣</sup> .

وحكى ابن مابوه عن طلحة بن ربيد عن الصادق عليه السلام <sup>٤</sup> قبول  
شهادته مطلقاً . وهو محمول على العشر ، إذ لا فائز بقولها لدون العشر .

والفتوى على الأول إلا في صورة الحراج كما يأتي .

قوله : واختلفت عبارة الاصحاب في قبول شهادتهم في الجنابات ،  
ومحصلها القبول في الجراح مع بلوغ العشر ما لم يختلفوا ويؤخذ بأول  
قولهم ، وشرط الشيخ في الخلاف <sup>٥</sup> أن لا يفترقوا

لإحلاف عند الاصحاب في قبول شهادتهم في الجنابات في الجملة ،

(١) سورة البقرة : ٢٨٢

(٢) النهاية : ٢٢٦

(٣) الكافي ٢/٣٨٩ ، التهذيب ٦/٢٥١ .

(٤) لقيه ٣/٢٧ .

(٥) الخلاف ٣/٢٢٢

(الثاني) كمال العقل : فالمجنون لا تقبل شهادته ، ومن يناله  
 الجنون أدواراً تقبل في حال الوثوق باستكمال فطنته .  
 (الثالث) الإيمان : فلا تقبل شهادة غير المؤمن ، وتقبل شهادة  
 الذمي في الوصية خاصة مع عدم المسلم . وفي اعتبار الغربة تردد .

واما حتمت عارهم في شرطها : فقال المعيد تقلل شهادتهم في الحراح  
 وانقصاص اذا كانوا يعقرون ما يشهدون به ويؤخذ بأول كلامهم لاناكثي ، وقال  
 الشيخ في النهاية تقلل في الشجاج والقصاص ويؤخذ بأول كلامهم ، وقال في  
 الخلاف يقلل في الحراح مالم يتعرفوا اذا ائتمعوا على مباح ، وقال النقي  
 القدر المجمع عليه القول في الحراح مع بلوغ العشر ويؤخذ بأول كلامهم .  
 وروى جميل عن الصادق عليه السلام : تقلل شهادتهم في القتل ويؤخذ بأول  
 كلامهم<sup>١</sup> . ومنه روى محمد بن حمرا عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup> .

قال المصنف في الشرائع<sup>٣</sup> : ولتهجم على الدماء بخير الواحد خطر ،  
 والاولى الاقتصار على القول في الحراح بالشروط الثلاثة : « الاول » بلوغ  
 العشر ، « الثاني » جماعهم على مباح أي على ما يجوز فعله لا على مكره  
 كالشراب وغيره ، « الثالث » عدم نعرهم قبل الشهادة فلو تعرفوا عن الحالة التي  
 كانوا عليها لم يقلل شهادتهم .

**قوله : وفي اعتبار الغربة تردد**

١ - ٢) الكافي ٣٨٩/٢ ، التهذيب ٢٥١/٦ .  
 ٢) للشرع ٣٠٦/٢ ثم بين الشروط وقال بلوغ المشروط بالاحتماع د كان  
 على مباح نسكاً بموضع الوفاق وعدم لاحلاف هذا من عارته في الشرائع وورق بين  
 المتن وعبارة الشرائع في الشرط الثالث كما ترى .

اتفق الاصحاب على عدم قبول شهادة غير المؤمن مسلماً كان أو كافراً ،  
 لانصافه بالحق والظلم المانع من قبول لشهادته الا في صورة واحدة ، وهو  
 شهادة الدمي في الوصية بالمال لا بالولاية ، لانه يشترط عدم عدول المسلمين .  
 وهل يعتبر مع ذلك كون الشهادة في السفر والعرة أم لا ؟ تردد لمصنف  
 في ذلك ، من أصالة عدم الاشتراط ، اذ الاعتناء بالضرورة الحاصلة من عدم  
 العدل المؤمن ، سواء كان في العرة أولاً ، ومن أصالة عدم القول وانما قلت  
 في العرة اتفاقاً فانصرف عليه تقيلاً لمخالفة الدليل . ويؤيده قوله تعالى « وآخرون  
 من غيركم ان أنتم غيرهم في الارض » .

وبالاول أمي الشبح في النهاية ، وهو اختيار المصنف في الشرائع  
 والعلامة<sup>١</sup> ، والثاني أمي في المبسوط<sup>٢</sup> وابن الحيد : وهو الاحوط .

وهنا فائدتان :

(الاولى) يشترط كونه عدلاً في ديه ، فلو كان فاسقاً في مذهبه أو معهوداً  
 بالكذب لم تقبل ، لان اشتراط العدالة في المؤمن يوجب اشتراطها في الدمي  
 بالطريق الاولى .

(الثانية) هل يشترط احلافه على حقية شهادته ، قل العلامة بعدم عملاً بظاهر  
 الآية في قوله « فيقسمان بالله »<sup>٣</sup> ولم يذكر غيره ذلك .

(١) سورة المائدة ١٠٦

(٢) النهاية : ٣٣٤ ، الشرح ٣/٣٠٧ ، القواعد استقصى كسبع من كتاب انصاف.

(٣) المبسوط ١٨٧/٨

(٤) سورة المائدة ١٠٧

وتقبل شادة المؤمن على أهل الملل ، ولا تقبل شهادة أحدهم  
على المسلم ولا غيره . وهل تقبل على أهل ملته ؟ فيه رواية بالجواز  
ضعيفة ، والاشبه : المنع .

قوله : وهل تقبل على أهل ملته ؟ فيه رواية بالجواز ضعيفة والاشبه  
المنع

للاصحاب هنا أقوال :

(الأول) قال ابن الحنيد تقبل شهادة أهل العدالة منهم على ملتهم وغير ملتهم .

( الثاني ) قال الشيخ في النهاية <sup>١</sup> تقبل شهادة بعضهم على بعض ولهم كل

ملة على أهل ملته خاصة ولهم .

(الثالث) أنها لا تقبل مطلقاً ، فواء القاضي أحيراً . وهو اختيار المصنف والعلامة <sup>٢</sup>

وعليه الفتوى لما تقدم من انصافهم بالفسق والظلم . ولأن القول ركوز اليهم

وهو باطل لقوله « ولا تركوا إلى الدين ظلموا فتمسكوا به » <sup>٣</sup> .

والرواية المشار إليها هي ما رواه سماعة عن الصادق عليه السلام قال : سألته

عن شهادة أهل الملة . قال : لا تجوز الأعلى ملتهم وإن لم يوجد غيرهم جازت

شهادتهم على الوصية لأنه لا يصلح ذهاب حق أحد <sup>٤</sup> .

والجواب بصنف السد ، أو أنهم إذا تراءوا إليها وهدلوا الشهود عندهم ،

فإن الأولى عند الشيخ في الخلاف القول بها . وهذا في الحقيقة قضاء بالأقرار ،

لما تقدم أنه إذا أقر الخصم بعدالة الشاهدين حكم عليه .

(١) النهاية ٣٣٤ .

(٢) القواعد ، المقصد التاسع من كتاب القضاء .

(٣) سورة هود : ١١٣ .

(٤) الكافي ٣٩٨/٧ ، التهذيب ٢٥٢/٦ .

(الرابع) العدالة . ولا ريب ففى زوالها بالكسائر ، وكذا ففى الصفائر مصرأ . واما الندرة من اللهم فلا . ولا يقدح اتخاذ الحمام للانس ، وانفاذ الكتب . أما الرهان عليها فقادح لانه قمار .  
واللعب بالشطرنج ترد به الشهادة ، وكذا الغناء وسماعه ، والعمل بالآت اللهو وسماعها ، والدف الا ففى الاملاك والخنان ، ولبس الحرير للرجل الا ففى الحرب ، والتحنم بالذهب ، والتحلى به للرجال .

قوله : الرابع العدالة ولا ريب ففى زوالها بالكسائر وكذا ففى الصفائر مصرأ واما الندرة من اللهم فلا  
نقبح هذا البحث يتم بفوائد :

(الاولى) العدالة شرط فى قبول الشهادة لقوله « وأشهدوا ذوى عدل منكم »<sup>(١)</sup> وقوله « ممن نرضون من الشهداء »<sup>(٢)</sup> ولفاسق ليس بمرضى ، وقوله « ان جاءكم فاسق بسمأ فسيروا »<sup>(٣)</sup> والى الحر والشهادة حر ، فيصدق دليل هكذا : شهادة الفاسق حبر ولا شىء . من حر الفاسق يوجب علماً بشهادة الفاسق لانوجب علماً . فيشترط فى الشاهد عدالته وهو المطلوب .

(الثانية) العدالة كيفية معنوية راسخة تمت على ملازمة المروءة والتقوى . أما المروءة فيخرج عنها بفعل الدماء وما يسقط العزة والمحل من القلب ،

(١) سورة طلاق : ٢

(٢) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(٣) سورة الحجرات : ٦

وما يدل على لثماته كالسحرة وكشف العورة التي يتأكد استحباب سترها في الصلاة وعدم المسالة كالأكل في السوق وأشياء ذلك .

وأما نفوى فلا ريب في الحروح عنها فعل أحد الكناثر وبالأصرار على شيء من الصفات ، وهل يحروح بغير ذلك ؟ قال ابن إدريس نعم ترك أي واحب كان وفعل أي محرم وهو مقول عن المعبد والتقي والقاصي ، لأن الشهادة مرتبة جليلة بعد مرتبة النبوة والامامة ، فناسب ذلك ما قلناه .

وأورد بأن ذلك حرح في غير المصنوع ، لعدم امكان عيب لرعية من شيء من الصفات فيتعسر أو يتعذر قبول شهادة .

أجاب . بأن الحرح معني بالتوبة ، وقال الشيخ في السوط لا يحرح لاماً تقدم لا يما يدر عمله أو لا يطلب في الاوقات مرأته . وهو اختيار لمصنف ، فذلك قال اما لدره من المم فلا ، قال المصرون المم<sup>(١)</sup> هو ما قبل وصغر من الذنوب . (الثالث) قل بعض الاصحاب : ان الذنوب كلها ، كثير نظراً الى اشتراكها في مخالفة أمره تعالى وبهية ، ولذلك جاء في الحديث : لا تنظر الى ما فعلت ولكن انظر الى ما عصيت واسمى بعضها صفات لا تصاف الى ما عوقف ، فانقله المحرمة صغيرة بالنسبة الى الزنا وكبيرة بالنسبة الى النظر .

وقال بعضهم : ان الصفات لا يطق لاعتبي القول بالاحكام ، لأن الآية الكريمة تدل على أن احكام الكبيرة يكفر السبب كما هو مذهب المعتزلة وقالوا : ان فعل الكبيرة محط للطاعة ، وهى والكبيرة والصغيرة ثلاثة معان : الاول . بالاصافة الى طاعته ، وهو أن المعصية ان راد عقابها على ثواب تلك الطاعة فهي كبيرة بالنسبة اليها وان نقص فهي صغيرة .

(١) المم مفتحتين : مقادير الذنوب وقيل هو الصفات وقيل هوصل الصغيرة ثم لا يماوده



الثاني . بالاصافة الى معصية أخرى ، وهو أن عقابها ان راد على عقاب تلك المعصية فهي كبيرة بالنسبة اليها وان نقص فهي صغيرة .

الثالث : بالاصافة الى فاعلها ، وهو أنها ان صدرت من شريف له مزيد علم ورهه فهي كبيرة وان صدرت ممن ليس له ذلك فهي صغيرة .

قال المصنف <sup>١</sup> : وهذا القول بالاعراض عنه حقيق ، لا بما سمع أن القول بذلك يستلزم الاحاط ، لجوارتهما بقالان بالنظر الى ذاتهما أو بالنظر الى غيرهما كما تقدم وذلك غير مسلم القول بالاحاط . على أن التفسير في الأولين للمعتزلة رجوع الى الجهة ، لعدم العلم بكمية نواب الطاعة وعقاب المعصية إلا أن حتى ينسب بعضها الى بعض

(الرابعة) الميسرون والعقهاء على صسط الكاثر وحصروها في عدد وان ماعداها صفائر ، ومهم من قل كل ماوجب فيه حد فهو كبيرة ومالم يقر له حد فهو صغيرة ، ومنهم من قال مانت تحريمه فقاطع فهو كبيرة ، ومنهم من قل كلما آذن بقله الاكثراث <sup>٢</sup> بالدب فهو كبيرة ، ومنهم من قال ما يلحق صاحبه الوعد الشديد بالكتاب أو السنة فهو كبيرة ، ومنهم من قال ما توعد عليه بعبه فهو كبيرة ومالم يتوعد عليه بعينه فهو صغيرة ، وهو قول الاكثر .

وجاء في كلام علي عليه السلام في قوله : من كبر أو وعد عليه بعبه أو صغير أو صله عفرانه <sup>٣</sup> . وعدوا مسمة :

ومنهم من راد على ذلك فقال : هي الشرك بالله وانما يعير حق والملاط والربا والفرا من الرحف والسحر والربا وقذف المحصنة وأكل مال اليتيم والعبه بغير حق

(١) راجع الشرائع ٣٠٧/٢ . وراجع «المالك» ٤٠٢/٢

(٢) يقال : هو لا يكثر لهذا الامر اي لا يباه به ولا يباله .

(٣) الهج للنبي ٢٧/١ .

واليمين الغموس وشهادة الزور وشرب الخمر واستحلال الكعبة والسرقعة ونكث الصفقة والعرب بعد الهجرة والبأس من روح الله والامن مكر الله وعقوق الوالدين وكل ذلك وردت به أحاديث . وورد أيضاً لتهمة وترك المس أجمع ، ومع ابن السبيل فصل الماء وعدم التبرع من البول وشتيم الوالدين والأضرار في الوصية . وورد عن ابن عباس رحمه الله أنه قيل له : الكناثر سبع ؟ فقال ، هي التي سبعين . وفي رواية مسعدة . وهو أقرب ، غير أنه لا كبيرة مع استعمار ولا صغيرة مع اصرار .

(الحامسة) الاصرار على الصغيرة . قال شحنا الشهد : هو ما فعلني وهو المداومة على نوع واحد من الصغائر بلا يوبة والاكتراث من حسن الصغائر بلا توبة . واما حكمي وهو العزم على فعل ذلك الصغيرة بعد الاعتراخ بها . أو ، من فعل الصغيرة ولم يحظر سأل بعد ثبوته ، لا عزم على فعلها وإظهار أنه غير مصر ، ولعله مما يكفره لأعمال الصالحة من الصلاة والصيام والوصوة كما جاء في الأحبار ( السادسة ) إذا تاب المكلف من المصيبة كبيرة كآب أو صغيرة توبة كاملة هل يشترط في قول شهادته وثبوت عدالته الاستبراء مدة يظهر فيها استقرار توبته وصلاح سريره ؟

قل الشهيد الظاهر ذلك لأن لا تنحقق التوبة بدونه ولا تقدر للمدة ، وقدرها بعض العامة سه أو صعباً . وهو تحكم ، إذ المعترضان صدق في توبته ، وهو يختلف بحسب الأشخاص والأحوال المستفاده من القرائن على أن بعض الذنوب يكفي في التوبة منها محرد تركها من غير استبراء ، كمن تعبت عليه الشهادة أو الوصية فامتنع منها ثم عاد ، فإن العود بمجرده توبة .

وفيه نظر ، إذ لا يدمع يعود من إظهار الدم على الترك السابق . نعم يظهر من كلام الشيخ عفة الاستبراء ، لكنه ، لأنه قال في المشهور بالفتوى : يقول له

ولا تقبل شهادة القاذف ، وتقبل لوتاب . وحده توبته أن يكذب نفسه ، وفيه قول آخر متكلف .

(المحامية) ارتفاع التهمة . فلا تقبل شهادة الجار بعملاً ، كالشريك

الحاكم تب أول شهادتك وهو قوي . لأصالة صحة بوبته [ و ] من استمرائها [ استمرارها ] عملاً بدليل لاستصحاب ، خصوصاً والأمور القلبية غير معلومة لنا فحين مكلفون بطواهر الأحوال ، وانظره أنه إيماناً للقرينة والاحتمال [ وعرض قبول الشهادة نادر ] .

قوله : ولا تقبل شهادة القاذف وتقبل لوتاب ، وحده توبته أكاذاب (١) نفسه ، وفيه قول آخر متكلف

أجمع الأصحاب ودلت الآية <sup>٢</sup> على قبول شهادة القاذف بعد توبته وإصلاح عمله ، ثم اختلفوا في مسألتين :

(الأولى) معنى التوبة هنا ، فقال الشرح في نهايه وأنس بابويه <sup>٣</sup> أو بن أبي عمير هو أن يكذب نفسه فيما كان قدف به واحتجوا بحديثه برويه أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال : رأيت عن عمار بعد ما بعام عليه الحد ما بوبته ؟ قال : يكذب نفسه (١) .

وقال في المبسوط والخلاف <sup>٤</sup> هو أن يقول : القذف باطل حرام ، نادا

(١) في المختصر الثامع طبعه : أن يكذب نفسه

(٢) سورة النور ٤ ٥

(٣) النهاية : ٢٢٦ ، المنقح : ١٣٣

(٤) التهذيب ٢٤٥/٦ ، الكافي ٣٩٧/٧ ، الاستبصار ٣٦/٣ .

(٥) المبسوط ١٧٩/٨ ، الخلاف ٣٣٠/٣

فيما هو شريك فيه، والوصى فيما له فيه ولاية. ولا شهادة ذي العداوة  
الدينوية، وهو الذي يسر بالمساءة ويساء بالمسرة والسب لا يجمع  
القبول.

---

قال ذلك فقد أكذب نفسه، ويقول ولأهود الى ماقلت لانه ربما كان صادقاً،  
فاذا أخبر عن العبر الصادق بأنه كذب كان كاذباً فاعلا للقيح. واختاره ابن ادريس.  
وقد ابن حمزة: ان كان صادقاً قبل القدح حرام ولا أعود الى ماقلت.  
وان كان كاذباً قال كذبت فيما قلت.  
وقال العلامة<sup>(١)</sup> في المختلف والفوائد: انه مسح الصدق يقول احطأت.  
وعلى قوله رحمه الله الفتوى.

وعلى الاقوال كلها لا بد من ابتاع ذلك عد من قدح عده وعهد الحاكم  
الذي حده، فان تغلغل هي ملاء من الناس.

(الثانية) انفقوا على أنه لا بد في الاصلاح من الاستمرار على التوبة، وهل  
يشترط رائد على ذلك؟ قال ابن حمزة نعم بشرط، طلقاً أي في الصادق والكاذب  
وللعطف لمقتضي للمعايرة في قوله تعالى « لا الذين تابوا وأصلحووا »<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشرح في النهاية<sup>(٣)</sup> لا يشترط مطلقاً، واختاره الملا، لان الاستمرار  
على التوبة اصلاح والامر المطلق يكتفى فيه بالمسمى.

وقد الشيع في المبسوط<sup>(٤)</sup> يشترط في الكاذب لامي الصادق، واختاره

(١) المختلف، لعمدة الحامس ١٦٤، الفوائد: لمصنف لتاسع من كتاب الفصاء.

(٢) سورة التور: ٥

(٣) النهاية: ٣٢٦.

(٤) المبسوط ١٧٩/٨.

وفي قبول شهادة الولد على أبيه خلاف ، أظهره : المنع .

ابن ادریس .

قوله : وفي قبول شهادة الولد على أبيه خلاف أظهره المنع

قال المرنسي رحمه الله نقل للآية ، أعني قوله « كويوا قوامين قد شهداء  
بأنفسهم ولو على أكفكم أو الوالدين والأقربين »<sup>١</sup> ، وقال الشيعون وابن مابويه<sup>٢</sup>  
وسلار ونقاصي وابن حمزة وابن إدريس<sup>٣</sup> بعدم القول ، وأصح عليه في  
الخلاف<sup>٤</sup> بإجماع العروة .

واختاره المصنف والعلامة<sup>٥</sup> ، وأجاب عن الآية بأن الأمر بالإقامة لا يستلزم  
قبول الحاكم بل فائدة تذكر الأب لو كان ناصياً .

وبه نظر ، لأن الأمر بالإقامة مع عدم القول يخرج الأمر عن عاينته التي  
شرع لأجلها ، لأن المقصود من الأمر بالإقامة إما هو قول البينة والحكم بها .  
واستدل العلامة في أحد الخلف بقوله تعالى « وصاحبهما في الدنيا معروفاً »<sup>٦</sup>  
وليس من المعروف شهادة عاينه والرد عليه وإظهار كذبه ، فيكون ارتكاب ذلك  
معصية ، ولأنه نوع حقوق .

وبه أيضاً نظر ، لأن ما سمع أن ذلك مناف للمعروف ، بل هو المعروف بعينه  
والإلما حرامه باطاعاً وبه عن لصبية مع إصراره وهو ظل إجماعاً ، وبمع  
أن ذلك حقوق إجماعاً ، خصوصاً مع تعيين الإقامة على الولد حذراً من إدهاب

(١) سورة البقرة : ١٣٥

(٢) المقصود : ١١٣ ، النهاية : ٣٣ المنع : ١٣٣ ، السرر : ١٨٦ ، الخلاف

٣٤٢/٣ ، المختلف : الجزء الخامس : ١٦٨ .

(٣) سورة لقمان : ١٥

وكذا تقبل شهادة الزوج لزوجته وشرط بعض الاصحاب  
انضمام غيره من اهل الشهادة وكذا في الزوجة . وربما صح فيها  
الاشتراط .

---

حق امرئ مسلم ، ولانه كما لايجوز موافقهما على الشرك اجماعاً فكذا على  
غيره من المحرمات .

وهنا فروع على قول الشيعين :

الاول : لا فرق في علم القول بين الولد الذكر والانثى .

الثاني : تقبل الشهادة على الام .

اذا ثبت : من حكم الجدالات وان علاحكم الاب في المبع ؟ اشكال مسي  
على انه هل هو أب حقيقه أو محرراً ، فعلى الاول لا تقبل وتساوئه الاب في  
وحيث لتعظيم وحرمة لعقود ، وعلى الثاني تقبل . واختار السعيد .  
والشاهد الاول .

الرابع : لا فرق في الشهادة بين المايه وغيرها من حد أو قصاص أو تمرير .  
الخامس : أو شهد على الاب وأحصى قلت في حق الاجس أو جود المفتصي  
وانتفاء المايه ، ويحتل المبع ارد بعض لشهادة فلا تسمع في الباقي . والاقرب  
الاول ، وفي حكمه الشهادة على العدو والصديق .

قوله : وكذا تقبل شهادة الزوج لزوجته ، وشرط بعض الاصحاب  
انضمام غيره من اهل الشهادة ، وكذا في الزوجة وربما صح فيها الاشتراط  
الذي شرط الانضمام الشيخ في الهامة <sup>٢</sup> وابن نابويه ، ولا يعلم مستدهما

(١) الايضاح ٤/٤٢٨

(٢) النهاية : ٣٣٠ .

## والصحة لاتمنع القبول ، كالضيف والاجير على الاشبه .

الاما رواه الشيخ في التهذيب والكليني في كتابه عن الحلبي عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> . لكنها تدل على الانضمام في الروحة خاصة لامي الروح .

قال المصنف : ربما صح الاشتراط في المرأة لصعب عقلها فلا يؤمن حذوها اما الروح فاحتصاصه بمزيد القوة في المراح تسعه من دواعي الرغبة . والحق انه مع تحقق العدالة وحصانة العقل وعدم قول الاجحد لا يشترط الانضمام مطلقاً .

وتظهر العائدة انه تسمع شهادة الروح لامراته مع يمينها فيما يشت بشاهد ويمين ، وعلى قول الشيخ لاتسمع وكذا تسمع شهادة الروحة لزوجهها بارسع في الوصية وان لم يكن معها غيرها ، وعلى قول الشيخ لاتسمع .

**قوله : والصحة لاتمنع القبول كالضيف والاجير على الاشبه**

هنا مسائل :

(الاولى) ان الصداقة لاتمنع من قول الشهادة وان ماكدت الصحة ولماطلعت

لان العدالة وحصانة العقل تمنع من السامع ، ولان الشخص اذا يظهر على احواله ومعاملاته صداقة لا أعداؤه ، فلا يكون لصداقة محورها مانعة من القول .

(الثانية) تقبل شهادة الصبي لمن هو في صباه اذا كان عدلاً عيماً ولا يقتدح

فيه ميله الى المصنف ، لان عدالة تسعه من المساهمة .

(الثالثة) الاجير يقبل شهادته مع عدائه ، لعدم ادلة الدية على قبول

شهادة المسلم العدل غير المتهم بما يسمع لشهادة . وهو مذهب ابن ادريس والمصنف والعلامة ، وقال الشيخ في النهاية والقاصي والنهي وان حرمة واب

(١) التهذيب ٢٤٧/٦ . لكتاب ٣٩٧/٧ ورواية هكذا : قال تحول شهادة الرجل

لامراته وامرأة لزوجهما اذا كان معها غيره .

بابويه لاتصل شهادته ، معتمدين على رواية زرعة<sup>(١)</sup> وروايه العلابي سيابة عن الصادق عليه السلام قل : كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يغير شهادة الأجير<sup>(٢)</sup>. قال الشيخ في الاستبصار<sup>(٣)</sup> : يبغى تقييد ذلك بحال كونه أجيراً لمن هو أجير له لا مطلقاً ، فانه نقل لغيره وله بعد مفارقتة ، لرواية صفوان بن يحيى في الصحيح عن الكاظم عليه السلام قل : سألت عن رجل أشهد أجيره على شهادة ثم فارقه أتجوز شهادته له بعد أن يفارقه ؟ قال : نعم<sup>(٤)</sup> .

وعن أبي بصير عن الصادق عليه السلام : لا بأس بشهادة الضيف اذا كان عيباً ، وكره شهادته لأجير لصاحبه ، ولا بأس بشهادته لغيره ، ولا بأس بشهادته له بعد مفارقتة<sup>(٥)</sup> .

قل العلامة في المحقق<sup>(٦)</sup> : الوجه عدي أن شهادته ان تضمنت تهمة أوجر مع أودع ضرر لم نقل والافيت ، وعليه نحمل الروايات المطلقة المأثمة من انقول ، كما لو شهد لصاحب الثوب به اذا استأجره لقصده او حياضته .

قلت : لا تكفي ذلك فهي التهمة الا أن يدعى بقاء الاجرة في دمه صاحب ثوب والا فلا تهمة ، والاولى قول شهادته كما تقدم لصعب رواية المسع لان في طريقها الحسن بن فضال ، ورواية القول بعد المفارقة بدل على المنع قبلها من حيث المعلوم ، وهو ضعيف كما تقرره الاصول .

(١) التهذيب ٢٤٢/٦ ، الاستبصار ١٤/٣

(٢) الكافي ٣٩٤/٧ ، التهذيب ٢٤٦/٦ ، الاستبصار ٢١/٣

(٣) الاستبصار ٢١/٣ .

(٤) الاستبصار ٢١/٣ .

(٥) المختلف ، الجزء الخامس ١٦٦



ولانقبل شهادة السائل بكفه ، لما يتصف به من مهانة النفس ، فلا يؤمن  
خدعه .

وفي قول شهادة المملوك روايتان ، أشهرهما : القبول . وفي

قوله : ولانقبل شهادة السائل بكفه لما يتصف به من مهانة النفس فلا  
يؤمن خدعه

هذا قول الشرح والقصي ، واختاره العلامة في المختلف ، لما روه محمد  
ابن مسلم في الموثق عن الباقر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم : شهادة السائل الذي يسأل في كفه لا يقبل . قال ثامر عليه السلام .  
لانه لا يؤمن على الشهادة ، وذلك لانه ان أعطي رصي وان منح سقط <sup>(١)</sup> .

وقال ابن ادريس : ان كان ينفذ ذلك صاعاً وحرفة وصناعة فلا تقبل لما  
تقدم ، فأما من أخرجه ضرورة في بعض الاحوال فلا ترد شهادته ، لانه لا دليل  
عليه . وحمل الرواية على الاول .

وقول ابن ادريس لا بأس به . وليس حكم السائل من يتعرض لذكر الحاجة  
وبشكوسه المعبشة منه ليس من ذلك . لما ورد : من شكى حاجته الى مؤمن  
فكأنما شكاه الى الله ، ومن شكاه الى كافر فكأنما شكاه الى الله قال الشهيد : وفي حكم  
السائل بكفه العللي <sup>(٢)</sup> .

قوله : وفي قول شهادة المملوك روايتان أشهرهما القبول ، وفي

(١) الكافي ٣٩٦/٧ التهذيب ٢٤٤/٦

(٢) العللي هو الذي يدخل لويسة من عمران يدعى اليها هل ابن السكيت ولاهرى  
هو نسة الى عليل من ولد عذقة بن عطفان من اهل الكوفة ، وكان يدخل وليلة العرس من  
غير أن يدعى اليها فب لي كل من فعل ذلك ويقال : لتطعن من كلام ابن ابراهيم و  
كلام العرب ليس يدخل من غير أن يدعى في الطعام والواشء وفي الشراب والواشء .

شهادته على المولى قولان ، أظهرهما . المنع . ولو اعتق قبلت  
للمولى وعليه .

### شهادته على المولى قولان أظهرهما المنع

أما رواية المسح عن صفوان عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام<sup>(١)</sup>  
ورواه الحسن بن محبوب أيضاً عن محمد بن مسلم . وأما رواية القول فمن  
عبد الرحمن بن المححاح في الحسن عن الصادق عليه السلام قال قال أمير المؤمنين  
عليه السلام : لأبأس شهادة المملوك إذا كان عدلاً<sup>(٢)</sup> .

وتت الأقوال هنا فهي على طرفين ووسط ، أما لطرفان ، اثنان ، الأول المسح  
مطلقاً وهو قول ابن أبي عمير ، ومسند الرواية الأولى . الثاني القول مطلقاً ،  
وهذا بقية المصنف عن بعض علمائنا وحقته الرواية الثانية . وأما الوسط فأقوال :

الأول : قول ابن حبيب ، وهو جمع بين القول على الحر من المؤمنين  
مطلقاً ، وبحرر بالحر من العدد ، فإنه قبل شهادته بعد على مثله وبالمؤمنين عن  
الكفار فإنه قبل شهادته بعد على سائر أهل الملل غير المسلمين ، ومستنده رواية  
محمد بن مسلم عن النافق عليه السلام : لا يجوز شهادته لعبد المسلم على لحر المسلم<sup>(٣)</sup> .

الثاني : قول السيد المرتضى والشيخ والشيع في الهدية وسلاح والقاضي  
وإن رهرة وابن إدريس ، وهو الممول على غير ساداتهم ولهم ولسادتهم لا عليهم .  
ثالث . قول التقي لا تقبل لاسد ولا عبيد وتقبل لعبه وعبيد .

رابع . قول ابن محبوب لأبأس شهادة المملوك إذا كان عدلاً لعبيده . وهو

(١) التهذيب ٢/٢٤٩ ، الاستبصار ٣/١٦

(٢) الكافي ٢/٣٨٩ ، التهذيب ٢/٢٤٨ ، الاستبصار ٣/١٥٠ .

(٣) التهذيب ٢/٢٤٩ ، الاستبصار ٣/١٦ .

ولو اشهد عبديه بحمل انه ولده، فورثهما غير الحمل واعتقهما  
الوارث فشهدا للحمل قبلت شادتهما ورجع الارث الى الولد ،  
ويكره له استرقاقهما .

ولو تحمل الشهادة الصبي أو الكافر أو العبد أو الخصم أو الفاسق  
ثم زال المانع وشهدوا قبلت شهادتهم .

---

يعطي المانع ماعدا ذلك من حيث المجهوم لا غير .

الحامس : ما نقله المصنف في الشرائع<sup>١</sup> ، وهو عدم لقول الاعلى مولاه  
والفتوى على قول المرتضى ، لما على قبول عموم الادلة لدلالة على قول  
شهادة كل عدل من الكتاب والسنة ، وأما على المصنف على مولاه فلاه تكذيب  
للسيد وعقوب في حقه .

قوله : ولو اشهد عبديه بحمل انه ولده فورثهما غير الحمل واعتقهما  
الوارث فشهدا للحمل قبلت شهادتهما ورجع الارث الى الولد ويكره له  
استرقاقهما

هذا الحكم ذكره الشيخ في النهاية<sup>٢</sup> مستنداً به الى رواية لحلى عن  
الصادق عليه السلام<sup>٣</sup> ، الا ان الشيخ قال في النهاية انهما ان ذكرا أن مولاها كان  
اعتقهما في حال ما أشهدهما لم يجر للمقر له أن يردهما في الرق وتقبل شهادتهما  
في ذلك لانهما أحيا حقه . وقبمه القاضي

---

(١) الشرائع ٢/٢٠٨

(٢) النهاية : ٣٣١

(٣) التهذيب ٦/٢٥٠ ، الاستبصار ٣/١٧

قال ابن ادريس : هذا غير واضح ولا مستقيم ، لان هذه الشهادة الاحيرة تكون شهادة على سيدهما ، وقد بينا أنه لا تجوز شهادة العبد على ساداتهم . ويمكن أن يجاب : بأنهم شهدا حال حكم الشارع بحريتهما والمودية عرضت بعد الشهادة . والتحقيق ان هنا أحكاماً ثلاثة :

الحكم الاول : شهادتهما للحمل بالحرية ، ولزمه أنه يكون هو الوارث وأنه سيدهما . وهذه شهادة للسيد ، وقد تقدم انها مقبولة له كما هو فتوى السيد والمفيد ، وتكون هذه الرواية دليلاً لذلك .

الحكم الثاني : حكم الشيخ بأنهما ان ذكرا أن مولاهما كان أعنتهما الى قوله « وتفضل شهادتهما » . وفيه نظر من وجهين :

أحدهما - أن ذلك دعوى منهما لاشهادة ، وحشد لا يتوجه قول الشيخ أنه لم يجر للمقرله أن يردهما الى لرق وتفضل شهادتهما . لان احبار لاسان بحق لعمه لا يسمى شهادة ، بل اما قرار ان كان لارماله أو دعوى ان كان لازماً لغيره ، وفولهما أن مولاهما أعنتهما من القسم الثاني ، ولا يكون شهادة فلا يلزم الحمل المشهود له بالحرية تصديقهما .

وثانيهما - انه على تقدير كون ذلك شهادة فهي شهادة على السيد ولا تكون مقبولة . لما أنشأ به الشيخ في النهاية من عدم القول على السيد . ولا يقال : ان شهادتهما حال الحكم بصفتهما فيكون مقبولة . لانا بقول : ان عنتهما قد بان بطلانه بوجههما عن ملك المعتقد .

الحكم الثالث : انهما لما رحما الى ملك الحمل جازله استرقاقهما لكه مكروه ، لما قال الشيخ انهما أحيا حقه .

(السادس) طهارة المولد . فلا تقبل شهادة ولد الزنا ، وقيل :  
تقبل في الشيء الدون ، وبه رواية نادرة .

قوله : فلا تقبل شهادة ولد الزنا ، وقيل تعمل في الشيء الدون ، وبه  
رواية نادرة

أكثر لأصحاب كالسد والمعيد وابن الجبيل والقاضي وابن إدريس والشيخ  
في الخلاف على عدم قبول شهادته ، لتظاهر الروايات بذلك ، ولأنها من المصائب  
الجليلة بعد مرتبة السوء والإساءة وولد الزنا ، قص فلا يلق بها كالأمة ، ولقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم : «به شر الثلاثة»<sup>(١)</sup> وإذا كان شراً من الراعي والراعي لا يقبل  
شهادته فهو أولى بعدم القول .

والأجبر استدلال ابن الجبيل ، وأما ابن إدريس فاحتج بأنه كافر ولا شيء  
من الكافر بمقبول الشهادة . والكبرى طاهرة وأما الصغرى فلقوله صلى الله عليه  
وآله وسلم : «ولد الزنا لا يحب والمؤمن يحب لعونه تعالى»<sup>(٢)</sup> وقد أطلع المؤمنون<sup>(٣)</sup> .  
وقيل الشيخ في المصوب<sup>(٤)</sup> عسى قوم قبول شهادته ، قل . وهو قوي لكن أحسن  
أصحابنا يدل على أنه لا تقبل [ وقد في النهاية<sup>(٥)</sup> وابن حزم ] أن كان عدلاً قيمته في  
الشيء الدون محتجاً بالرواية لمشارتها ، وهو ما رواه عيسى بن عبد الله عن الصادق  
عليه السلام قال سألت عن شهادته وأندلر ما فقال : لا يحوز لأبي الشيء . لسير  
إذا رأيت منه صلاحاً<sup>(٥)</sup> .

(١) البحار ٢٨٥/٥ ، مشن أبي داود ٢٩/٤ .

(٢) سورة المؤمنون : ١ .

(٣) المصوب ٢٢٨/٨ .

(٤) النهاية : ٣٢٦ . وما بين المعقوفين ليس في بعض النسخ .

(٥) التهذيب ٢٤٤/٦ .

ويلحق بهذا الباب مسائل :

(الاولى) التبرع بالاداء قبل الاستنطاق بمنع القبول لتطرق  
التهمة . وهل يمنع في حقوق الله فيه تردد .

أجاب المصنف بأنها مادرة لاكثرية الروايات على خلافها . وأجاب العلامة  
في المختلف<sup>١</sup> بأن قولها في اليسر يعطي الجمع من قول الكثير من حيث  
المعهوم ، اذ لا يسير الا وهو كثير بالنسبة الى مادونه ، فاذا لا تنقل شهادته الا في  
أقل الاشياء الذي ليس له نسبة الى مادونه اذ لا دون له وذلك لا يملك

والحق ما قاله الاولون [ الاكثر ] وهو عدم القول مطلقاً لالما قوله ابن  
ادريس بأنه كافر لصعف حجه في ذلك ، لانه يراد بعدم بجاته عدم كمالها ،  
ويكفي في عدم كمالها عدم صحة امامته وعدم قبول شهادته نعم ويحكم باسلامه  
وعدله في غير الشهادة مع ظهور أثرها ، اذ لا مرد واردة وراحى<sup>٢</sup> .

وحديث شر الثلاثة على تقدير صحته يراد شر الثلاثة فسقاً لحديث مادته أو انه  
اشارة الى واحد من في ربه صلى الله عليه وآله وسلم ، كما قيل انه اشارة  
الى ابي عزة الجمحي وابن فيه ابيه ولدربا وافق انه كان يهجو النبي صلى الله  
عليه وآله ، فذكر عده و ما قيل فيه انه ولدرباً ضل . ولد الربا شر الثلاثة يعنى  
به اباهرة<sup>٣</sup> .

قوله: وهل يمنع في حقوق الله ، فيه تردد

يشأ من مساواتها لحقوق لاديين في السرع الناشئ من الحر من الموحب

(١) المختلف ، الجزء الخامس ١٦٧ .

(٢) سورة الانعام : ١٦٤

(٣) المستدرک ، الباب ٢٥ الخیر ، من کتاب الشهادات .

(الثانية) الاصم . تقبل شهادته فيما لا يفترق الى السماع ، وفي رواية يؤخذ بأول قوله . وكذا تقبل شهادة الاعمى فيما لا يفترق الى الرؤية .

---

للتهمة المانعة من القول ، خصوصاً مع بناء حقوق الله على التحفيف . وهذا فتوى الشيخ في النهاية <sup>(١)</sup> .

ومن أن حقوق الله لا يبطال بها ، فلو لم تسمع فيها شهادة المتبرع لرم سقطها ، فتسفي دائدة اللطمية فيها وهو قول الشيخ في المبسوط وعنه فتوى العلامة في القواعد .  
وهما فوائد :

(الاولى) لا فرق في التبرع من كونه قبل الدعوى أو بعدها في المسموع او القول .

(الثانية) لا نصير المتبرع محروفاً بمجرد تبرعه ، بل يرد في ذلك المجلس لاغيره مما يشأ به الدعوى والارم تعطيل حق المسلم .

(الثالثة) يقع الاشكال في الحكم المشتعل على الحفيس ، سواء كان حق الله أغلب أولاً . ووجه الاشكال من عمل كل دليل في مدلوله محكم بالقطع في السرفة دون العرم ، ومن أن الشهادة الواحدة لا يتعصم مقصاها . فهي اما مقولة أو مردودة أما الوقت فان كان عاماً فهو حق الله فلا ترد شهادة المتبرع فيه وان كان خاصاً فهو حق آدمي ترد فيه شهادة المتبرع .

قوله : وفي رواية يؤخذ بأول قوله

هذه رواية حميل عن الصادق عليه السلام قال سأنته عن شهادة الاصم في

(١) النهاية : ٣٣٠

( الثالثة ) لا تقبل شهادة النساء فى الهلال ، والطلاق . وفى قبولها فى الرضاع تردد ، أشبهه : القول . ولا تقبل فى الحدود .  
وتقبل مع الرجال فى الرجم على تفصيل يأتى . وفى الحراح  
والقتل بأن يشهد رجل وامرأتان ، وبجب بشهادتهن الدية لا القود  
وفى الديون مع الرجال .

اقبل قول : يؤخذ بأول قوله ولا يؤخذ بالتالي . وعمل بها الشيخ فى النهاية  
والفاسي وابن حمزة .

وقال ابن ادريس : لأنا فى شهادة الاصح ، وروى أنه يؤخذ بأول قوله ، وهو  
يدل على استصحابه ذلك . والحق القول مطلقاً ، لعموم الأدلة ، والرواية فى طريقها  
سهل من ريباد وقد تقدم ذكر ضعفه ، مع أن العمل بها موضع بحث ، وهو أن  
القول اشبهى ان كان مائياً للأول فهو رجوع فرد ، وإن كان غير مائى فليس أن  
يكون مدلوله مدلول الأول فهو دأنا كند عر مردود أو لا يكون فهو كلام مستغن  
لا تعلق له بالأول .

قوله : وفى قبولها فى الرضاع تردد أشبهه القول  
بشأن من سوى الشيخ فى الخلاف . ناسخ من القول مطلقاً ، أى لا منكرات  
ولامصحات ، ومن قول المفيد وملازم ابن حمزة : القول . وفى المسوط  
القولان .

واختار المصنف والعلامة لقبول ، لأنه من الأمور الخفية عن الرجال .

( ١ ) الكافي ٧ / ٤٠٠ ، التهذيب ٦ / ٢٥٥ .

( ٢ ) الخلاف ٣ / ٣٢٨ . قال فيه : ولا تقبل فى الرضاع أصلاً .



ولو انفردن كأمراأتين مع اليمين فالأشبه : عدم القبول .

وتؤيده رواية عبد الله بن بكير مرسل عن الصادق عليه السلام ، لكنها دالة من بحث المفهوم .

إذا عرفت هذا فالظاهر أنه مع إفراد النساء لا تقبل إلا الأربع كغيره من المواضع التي تسمح فيها شهادة النساء . ويظهر من كلام المعبد رحمه الله قول اثنتين ، بل قال وإذا لم تنق لأواحدة قلب شهد بها فيه . والعوى على الأول صلا بقاعدة الشرع المعلومة في باب الشهادات .

قوله : ولو انفردن كأمراأتين مع اليمين فالأشبه عدم القبول يريد مدلت في الأموال والديون لمعطه على ذلك . واحلف الأصحاب هنا فقال الشيخ في النهاية والاستبصار والخلاف والمبسوط والقول ، وثبعه القاصي وابن حمزة ، وقال ابن إدريس بعدم قبول لعدم الدلالة الشرعية ، واحتاره المصنف ما جعله أشبه لأصالة عدم قول شهادتهن لأنهن ناقصات عقل وحمل ودين خرج من ذلك شهادتهن مع الرجال فسقى باقي على معه .

قال الأبي : وجه عدم القبول قوله تعالى « واشهدوا ذوي عدل منكم » . وهو توجيه باطل ، لأن الآية في الطلاق لا في غيره ، ولو صح الاستدلال بها لما قل رجل ومرتأة ولا رجل ويمين في غير الطلاق .

هذا وهي اشترائع أحد الأصول ، وهو مذهب العلامة في المحصف والقو عند مستدل بأن شهادته امرأتين كشهادته رجل وقد ثبت الحق بشهادته لرجل مع اليمين فكذا مساويه : أما الأولى فبما لو شهد رجل وامرأتان ثبت الحق كما لو شهد رجلان ، وأوقع المعارض بين شهادة رجلين ورجل وامرأتين ، ولو لا التسوي

(١) سورة الطلاق : ٢

وتقبلن مفردات في العذرة وعيوب النساء الباطنة .  
وتقبل شهادة القابلة في ربيع مبرات المستهل ، وامرأة واحدة  
في ربيع الوصية . وكذا كل امرأة يشت شهادتها في الربع حتى تكملن  
أربعاً فتقبل شهادتهن في الوصية أجمع .  
ولانرد شهادة أرباب الصنائع المكروهة ، كالصباغة ولا الصنائع

لم يكن كذلك . وأما الثانية فلفضاء العقل بنسائي حكم المتساويين .  
وفيه نظر ، لأن نسج المساواة مطعماً بل في حال الانضمام مع الرجال ،  
فإن الشيء له حكم حال انفراده بخلاف حكمه حال انضمامه إلى غيره . وأيضاً  
أو كانت امرأتان متساويتين للرجل مطلقاً ثبت بهما ما ثبت بالرجل مطلقاً ،  
لكن ليس كذلك والاثنتان أربع ما ثبت برجلين ، وهو باطل فالأولى ما قاله  
المصنف ها .

لابقال : روى ابن أبي عمير عن حماد عن الصادق عليه السلام عن أبيه  
لنقر عليه السلام : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز ذلك<sup>(١)</sup> . وكذا  
روى سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال : حدثني الثقة عن أبي الحسن  
عليه السلام : إذا شهدت لطالب الحق امرأتان وبميه فهو جائز<sup>(٢)</sup> .  
لأما بقوله : انهما بادران لا يعارض بهما الأدلة المتكاثرة مع أن الثاني مقطوع  
الوسط .

قوله : وتقبلن مفردات في العذرة وعيوب النساء الباطنة

(١) التهذيب ٢٦٣/٦ ، الفقيه ٣٢/٣

(٢) التهذيب ٢٧٢/٦ ، الاستبصار ٣١/٣ .

الدنيئة كالحياكة والحجامة ، ولو بلغت الدناءة كالربال والوقاد ،  
ولاذوي العاهات كالاجدم والابرص .

(الثاني) فيما يصير به شاهداً . وضابطه : العلم ، ومستنده :  
المشاهدة أو السماع . فالمشاهدة للأفعال : كالغصب ، والقتل ،  
والسرقة ، والرضاع ، والولادة ، والزنا ، واللواط .

---

معنى قولهم منكرات عدم الايمان الى صم الرجال لانهم في ذلك الاثناء معرودين ، كما طه انصبي معلماً بأنه لايجوز للرجل النظر الى ما ذكر ، لان ذلك ليس بعله بل بحق جوارشهاده الرجل في هذا القسم منكرين ومصممين الى النساء كما يص عليه الشح في خلاف ولسوط ، وعدم حوار النظر ليس علة نفيه لحوار اصلا عنهم عليه اعدافاً أو عمداً مع التوبة قبل [وقت] الاقامة .  
قوله : فيما به يصير شاهداً ، وضابطه العلم ، ومستنده المشاهدة أو السماع

ها فوائد :

(الاولى) انه لأشهاده الاعن علم بالمشهود به ، لوجوه  
الاول : قوله تعالى « لامن شهد بالحق وهم يعلمون » لم يقتصر على قوله  
« لامن شهد بالحق » لحوار كونه شهد بالحق وهو غير عالم به ، لان المراد  
بالحق هو الثابت في نفس الامر فجار كونه طاماً ويكون مطاعاً ، لكن الظن غير  
كاف دائماً لحوار عدم المطابقة لذلك قال « وهم يعلمون » .

الثاني . لو لم يكن عالماً بما شهد به لكان قد لا على الله بما لا يكون عالماً  
به ، لكن ذلك حرام بقوله تعالى « قل انما حرم ربي المواحش » الى قوله « وان

(١) سورة الحرف : ٨٦

أما السماع، فيثبت به النسب، والملك، والوقف، والزوجية .  
 وبصير الشاهد متحتملا بالمشاهدة لمسا يكفى فيه المشاهدة  
 والسماع لما يكفى فيه السماع وإن لم يستدعه المشهود عليه . وكذا  
 تقولوا على الله مالا تعلمون <sup>(١)</sup> .

الثالث: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: على مثلها شاهد، وأشار إلى الشمس <sup>(٢)</sup> .  
 ( الثانية ) يكفى حصول العلم بالمشهود به حال التحمل وإن حور حصول  
 النقص فيما بعد في كثير من الصور كالشاهد بدين مع تجوير قصائه والشاهد بملك  
 مع تجوير شغله والشاهد بروحية امرأة مع تجوير طلاقها بل يكفى الاستصحاب  
 ( الثالثة ) مسد العلم المشاهدة أو السماع، لأن الحواس مادية اقتضاه  
 العلوم، ومن فقد حساً فقد علماً، ويراد بالمشاهدة هنا ما يشمل الأبصار واللمس  
 والذوق والشم، فانه قد تمتع المشاهدة بما اعتقر فيه إلى شمه أو ذوقه أو لمسه،  
 فيشترط وجود الحاسة المدركة لذلك الشاهد والا لم تصح شهادته، فلو شهد  
 الاخشم <sup>(٣)</sup> أنه عصب ماء ورد لم يصح .

قوله : أما السماع فيثبت به النسب والملك والوقف والزوجية  
 هما فائدتان :

( الأولى ) أن من طرق علم الشاهد الاستصحاب، واقتصر ابن الحبيد فيها على  
 النسب خاصة دون غيره وأوجب فيما عده الشهادة على الشهادة إلى أن يتصل  
 بأقرار أو رؤية أو غيرهما من الطرق .

واقف الأكثر على ثبوت الملك المطلق بها والموت، وقال الشيع في

(١) سورة الأعراف ٣٢

(٢) المستدرک، الباب ١٥ الحديث ٢ من كتاب الشهادات .

(٣) الخشم بالتحريك : داء يأخذ في جوف الأنف فتتغير رائحته . وهو اخشم وهو  
 الذي لا يجد ريح طيب ولا نتن .

لو قيل له: لا تشهد فسمع من القائل ما يوجب حكماً وكذا لو خبيء  
فنطق المشهود عليه .

الحلاف ثبت بها أيضاً الوقف والولاء والعق واليكاح ، واحثاره المصنف والعلامة ،  
واستدلوا : فما على ارفع فلاه على لتأيد هذه الشهود بقاءه مستند والشهادة  
الثابتة غير مسموعة فلو لم يسمع فيه الاستعاضة لطر ، وأما العتيق فلاه رفع ملك  
فهو من نوايع الملك الثالث بها ، وأما اليكاح فلاحا بحكم بروحية التي صبي  
الله عليه وآله وسلم لروحيته ولم يشاهد من ولا طريق لي ذلك الا الاستعاضة .  
قبل على هذا ان العلم الروحية حصل بنواير ، وهو أحسن من الاستعاضة  
على ما يأتي ، وكون الاحص سبأ لا يقتضي كون الاعم كدبت .

أجاب المصنف : بأن البوتر لابد أن يستند الى محسوس ، ومن المعلوم  
أن المحبرين لم يحبروا عن مشاهدته العقد ولا عن اقرار النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم ، بل بنى الطقات يتصل الى الاستعاضة التي هي الطبقة الاولى .

قيل : فيه نظر ، لاما يسمع عدم استناده الى محسوس ، فان المحبرين الاولين  
أدركوا ذلك بالحس لانهم شاهدوه ،

(الثانية) احلف في معنى الاستعاضة . فقول هو احوار جماعة بعيد قولهم  
الطن ، وقيل احوار بآحم العلم ، وقيل أحد الامر بن كلف ، وقيل داشهد عدلان  
صار السامع شاهد أصل .

وقال العلامة وهو بحق لابد من احوار جماعة يسجل عادة بواطنهم على  
لكذب لسهي عن اساع الطر ، خرج من دبت ، اوقع الاتفاق عليه معنى الباقي على  
منه ، ولما تقدم من اشتراط العلم في الشهادة .

قوله : وكذا لو خبيء ، فنطق المشهود عليه

(١) قال في الرباع : بمعنى : جلس في زاوية مستحياً لتحمل الشهادة .

وإذا دعى الشاهد للإقامة وجب الامع صرر غير مستحق . ولا  
يحل الامتناع مع التمكن .

ولو دعى للتحمل فقولان ، المروي : الوجوب . ووجوبه على  
الكفاية . ويتعين مع عدم من يقوم بالتحمل .  
ولا يشهد الامع المعرفة أو شهادة عدلين بالمعرفة .  
ويحوز أن تسفر المرأة ليعرفها الشاهد .  
ويشهد على الاحرس بالاشارة ، ولا يقيمها بالافرار .

---

يريد أنه تسمع شهادة المحبى وان كان حيلة على ثبوت الحكم على الخصم .  
بم يستحب له اعلام المشهود عليه في الحال لثلايته .

وقال ابن الجنيد ليس لمن شرط عليه أن لا يشهد الشهادة ، وكذا من ادع  
ليقر فصره الشاهد أم يكن للمستور أن يشهد عليه . والمشهور خلافه ، لأن  
كلام السامع والمحبى عالم بما دعى اليه من اقامة الشهادة ، فيجب عليه لدخوله  
تحت عموم « ولا ياب الشهاد اذا مادعوا » .

**قوله : ولو دعى للتحمل فقولان المروي الوجوب**

هنا مسائلتان :

(الاولى) لو دعى انسان له أهلية الشهادة في حق آدمي ولا صرر بلحقه بذلك  
لنحمل الشهادة من يجب عليه أم لا ؟ نص الشيخ في المسوط على الوجوب وفي  
النهاية لا يجوز الامتناع ، وكذا قال ابن الجنيد .

وقال المعيد وسار لا يحل الامتناع الامع صرر بلحقه في التحمل أو يلحق

(١) سورة البقرة : ٢٨٧ .

أحداً من المسلمين ، وتابع القاضي واس رهرة الشيخ .  
وقال ابن ادريس : لا يجب بل للامتن أن يمتنع من ذلك . واختار العلامة  
الاول لكنه على الكفاية لوجوه :

الاول : قوله تعالى « ولا ياب الشهادة اذامادعوا »<sup>١</sup> والمراد حال التحمل ،  
وسماهم شهداء تسمية للشيء ، ما هو مشارف له ومستعد ، وذلك لانه ذكره بعد  
الامر بالاشهاد ، ولذلك فسرها الصادق عليه السلام بحال التحمل كما رووه هشام  
ابن سالم<sup>٢</sup> ، وفسر حال الاداء بقوله « ومن يكتنمها فانه آثم فله » ، فيسقط قول ابن  
ادريس ان المراد بالاية حال الاداء والالزم .

الثاني ان ذلك مما يمتنع به نظام النوع ، اذ المعاملة ضرورية في حق الاشخاص  
فيكون واجباً على الكفاية .

الثالث : انه من باب المحسة ، لاشتماله على منع لحق به من الجحودان  
وعلى ايصال الحق الى مستحقه .

الرابع : تطاير الروايات كرواياه هشام المذكوره ورويه امي الصاح عن  
الصادق عليه السلام<sup>٣</sup> .

ثم علم انه قد يصير هذا الواجب عيباً ، كما لو فقد عبر المدعو حصراً  
في الطلاق لعدم صحته بدون الشهادة .

(الثانية) اذ اشهد الشاهد هل يجب عليه الائمة مع الدعاء أم لا ؟ قال اس الجيد  
والشيخ والتقي لا يجب مع الاستدعاء لاسمع خوف بطلان الحق .

(١) سورة البقرة : ٢٨٢

(٢) الفقيه ٣/٣٤ ، الكافي ٧/٣٨١ ، التهذيب ٦/٢٧٥ .

(٣) سورة البقرة : ٢٨٣

(٤) الكافي ٦/٢٧٩ ، التهذيب ٧/٢٧٥

### مسائل :

(الاولى ) قبل يكفى في الشهادة بالملك مشاهدته يتصرف فيه  
وبه رواية ، والاولى الشهادة بالتصرف لانه دلالة الملك وليس  
بملك .

والحق الوجوب مطلقاً ، لقوله تعالى « ومن يكتسبها فانه آمن قلبه » وقوله  
« ولا ياب الشهاد اذا مادعوا »<sup>١</sup> على التفسير الاحير . ولما يترتب من فوات حق  
المستحق فيجب .

ولو لم يكن العريم عادماً بشهادتهما وجب اعلامه مع عد لهما ، وكذا لو  
كان أحدهما عدلاً لمكة من تحصيل حقه باليمين معه ، أما لو كانا فاسقين هل يجب  
اعلامه ؟ فيه تردد من ادعاء فائدة الاعلام لمكان الفسق ومن امكان حصول العداوة  
بالتوبة ، وهو الاقرب .

قوله : قبل يكفى في الشهادة بالملك مشاهدته يتصرف فيه ، وبه  
رواية ، والاولى الشهادة بالتصرف لانه دلالة الملك وليس بملك

دلائل الملك اقسام لاول اعلاها ، وهو حصول الاسفاسة وابد والتصرف  
بغير مراع في الصور من ، وهو منتهى الامكان ، فلشاهد حينئذ القطع بالملك  
احكاماً .

الثاني ابد والتصرف بالهدم وتعبير الشكل وإيقاع عقود متكررة بغير مراع  
في الصورتين . ولكن لا تسمع . وشرط التكرار هي العقود لان غير التكرار  
لا يفيد لجواز صدوره من مستأجر أو وكيل .

وهذا القسم هل تجوز الشهادة فيه بالملك المطلق ؟ قال الشيخ في الخلاف

(١) سورة البقرة: ٢٨٢



نعم محتجاً بجماع العرف ، وسعه القاضي وانتفي . واحتاره المصنف و لعلامة ،  
لأن العادة قاصيه بأن ذلك لا يكون إلا في ملك و لعدم العادي من لقطعات . وقبل  
لا يصلح الاستناد إلى ذلك في الشهادة . وحكى الشيخ في المسوط العوليين ولم  
يجزم بشيء مهما .

الثالث : محريد من غير تصرف . وهذا يشهد له باليد خاصة قطعاً ، وهل  
يشهد له بالملك ؟ قال في المسوط روى أصحابنا أنه يجوز ذلك ، وهو دليل  
توقفه .

وتردد المصنف فيه في الشرع من حيث روية سليمان بن داود المصري  
من حفص بن عبات عن الصادق عليه السلام قال : قال له رجل : رأيت شيئاً  
في يدي رجل يجور ، تشهد أنه له ؟ فقال . نعم . قلت : فدمه لغيره . قال .  
ومن أين جارك أن تشتره وتعيده ملكاً لك ثم تقول بعد ذلك هو لي وتحلف  
عنه ولا يجوز أن تسبه إلى من صار منك سب فله . ثم قال الصادق عليه السلام :  
لو لم يجز هذا ما قامت للمسلمين سوق<sup>١</sup> .

ومن حيث أن اليد لودلت على الملك لكان قوله لدار التي في يده هذا لي  
بمزالة قوله الدار التي هي منك لي ، لكن اللارم باطل جماعاً فكذا المعلوم .  
والوجه صعبان . أما الأول فلان حفص بن عبات عمي . وأما الثاني  
فلان مثله لارم في الدم مع التصرف وهو لا يقول .

الرابع : محرد التصرف ، وهو المشار إليه في الكتاب قبل ، والعائل هو  
الشيخ في الهبة والحلاف وردد في المسوط وحمل ذلك رواية الأصحاب ،

(١) الشرائع ٣٠٩/٢

(٢) لقيه ٣١٠/٣ ، الكافي ٣٨٧/٧ ، تهذيب ٢٦١/٦ سقط بعض الجملات من

الرواية فادرج إلى المعاد .

( الثانية ) يجوز الشهادة على ملك لا يعرفه الشاهد اذا عرفه  
المتبايعان .

( الثالثة ) لا يجوز اقامة الشهادة الا مع الذكر ، ولورأى خطه .  
وفي رواية : ان شهد معه آخر جاز اقامتها ، وفي الرواية تردد .

---

وكأنه اشارة الى الرواية المتقدمة عن حمص ، وهي وان كانت حالية عن ذكر التصرف  
لان التصرف ، بدأ ومسلم له والفرق بينهما في الحكم نكف ، اذ ليس المراد  
بالبد كونه في قصته بين ابيه بل استيلاؤه عليه وهذا قوله فيه ، والتصرف  
بالمعنى المذكور كذلك فيكون بدأ أيضاً أو مستلزماً له فما يدل على كون البد  
دليلاً على الملك يدل على كون التصرف كذلك . ففرق المصنف بينهما لا يرى  
له وحدها ، ولذلك جرم في اشرائع بأنه محور الشهادة بالملك المطلق بمجرد  
التصرف بغير منازع .

قوله : لا يجوز اقامة الشهادة الا مع الذكر ولورأى خطه ، وفي رواية  
ان شهد معه آخر جاز اقامتها ، وفي الرواية تردد

الرواية هي رواية عمر بن بريد عن الصادق عليه السلام قال : قلت له :  
الرجل يشهدني على شهادته فأعرف خطي وحانمي ولا أذكر من الباقي قليلاً ولا  
كثيراً ، فقال لي : اذا كان صاحبك ثقة ومعه رجل ثقة فاشهد له<sup>(١)</sup> . وعمل بها الشيخ  
في النهاية ، وهو احبير المعيد وابن الحبيب وسلاز .

وجه نظر ، لان ذلك قول على الله يعبر علم فيكون حراماً كما تقدم ، وهو  
قول النبي وابن حمزة ، وعليه الفتوى .

(١) الفقيه ٤٣/٣ ، الثاني ٣٨٢/٧ ، التهذيب ٢٥٨/٦ ، الاستبصار ٢٢/٣ .

(الرابعة) من حضر حساباً ، وسمع شهادة ولم يستشهد كان بالخيار في الإقامة ما لم يحس بطلان الحق ان امتنع . وفي الرواية تردد .

ويكره أن يشهد لمخالف اذا خشى أنه لو استدعاه الى الحاكم يرد شهادته .

(الثالث) في الشهادة على الشهادة :

وهي مقبولة في الديون ، والاموال ، والحقوق ، ولا تقبل في الحدود .

ولا يحزى الا اثنان على شاهد الاصل .

قوله : من حضر حساباً أو سمع شهادة ولم يستشهد كان بالخيار في الإقامة ما لم يحس بطلان الحق ان امتنع ، وفيه تردد  
قد تقدم قول ابي الجعيد والشيخ واسفي انه لا يجب الإقامة الامع الاستدعاء  
ومن الفتوى على خلافه ، وتردد لمصنف بشأ من قولين .

قوله : لا تقبل في الحدود

الحدود قسمان . أحدهما لله محصاً وذلك لان عمل به الشهادة على الشهادة  
اجماعاً ، وثانيهما مشترك كحد العدو و لزمه . وفيه خلاف ، قال اكثر علماء  
بعدم القبول ، وقال الشيخ في المسوط بصل . و لموى على الاول ، لاطلاق  
النص على عدم القبول في الحدود .

قوله : ولا يحزى الا اثنان

وتقبل الشهادة على شهادة النساء في الموضع الذي تقبل فيه  
شهادتهن على تردد .

على واحد ، لأن العصد اثبات شهادة الأصل وذلك لا يتم بشهادة الواحد ،  
نعم لا بشرط هي لائس المعثرة ، فحجور شهادة اثس على كل واحد من شاهدي  
الأصل ، وكذا تجوز شهادة أحد الأصليين مع آخر على شهادة الأصل الآخر .  
قوله: وتقبل الشهادة على شهادة النساء في الموضع الذي تقبل فيه  
شهادتهن على تردد

في هذا الكلام حذف تدل عليه قرينة البحث ، لأن تقديره وتقبل شهادة النساء  
على الشهادة في الموضع الذي يقبل فيه شهادتهن والا لكان المراد قول شهادتهن  
في محلها ، وذلك لا تردد فيه .

وكذا لا تردد في قبول شهادة الرجال على شهادة نساء فيما يقبل فيه شهادة  
النساء ، وأما السرد والمخلاف في كون النساء فرعاً في موضع يقبل فيه شهادتهن  
أصلاً ، سواء كان الأصل رجالاً أو نساء ، وسواء كان الموضع يقبل فيه معردات  
كهيوب النساء الناطقة وما يتعدر اطلاع الرجال عليه كالوصية بالمال أو يقبس  
منصمات كالأموال والديون .

فقد اشبح في الخلاف وابن الحبيب بالقول فيهما ، لأصالة الحوار ولأن  
قول شهادتهن فيه أصلاً يستلزم أولوية القول فرعاً ، لاستدعائها إلى الأصل ولقول  
علي عليه السلام . شهادة النساء لا تحوز في طلاق ولا في نكاح ولا في الحدود  
إلا في السديون وما لا يستطيع الرجال النظر إليه<sup>١</sup> . فانه يتناول الشهادة أصالة  
وفرعية .

(١) التهذيب ٦/٧٨٤ ، الاستبصار ٣/٣٠ .

وأجلى الالفاظ أن يقول : أشهد على شهادتي أني أشهد على  
كذا .

ولا تقل شهادة المزع الامع تعدر حضور شاهد الاصل لمرض  
أو غيبة أو موت .

---

وقد ابن ادريس - واحدا المصنف والعلامة - بعدم القول مطلقاً ، لان  
ذلك حكم شرعي يفق على بدالته وليس . ولانه رخصة تقتصر بها على  
محلها ، ولان الصرورة المسوعة بشهادتي أصلاً وهي تعدر الاطلاع وحضور  
الوفاء وعدم الرجال معصوده هما ، والاصل يعدل عنه للدليل . وبمع أولوية  
القول فرعاً لما قلنا من عدم الصرورة . ولعل لشهادة في قول علي عليه السلام  
يراد بها الاصلية ، لانها حققة فيها فظهر مما قلنا أنه لا زل شهادة النساء فرعاً  
مطلقاً .

قوله : وأجلى الالفاظ ان يقول « أشهد على شهادتي اني أشهد »  
ذكر الفقهاء لما به بصر المزع شاهداً عبارات مترتبة :

(الأولى) أعلاها واكملها واحلاها باجماع الكل ، وهو ان يقول شاهداً  
الاصل أشهد على شهادتي أو أشهدك على شهادتي اني أشهد لفلان بكذا على  
فلان . وتسمى هذه الاسترعاء ، أي طلب رعيته الشهادة وحفظها . فيقول المزع  
في هذه : أشهدني على شهادته أنه يشهد بكذا .

(الثانية) أحقص من الأولى : وهو أن يسمعه يشهد عند شاهد شرعي بعد  
حكمه على المحصين . أشهد فلان ان فلان بكذا على فلان ان فلان . وهذه  
اتفق الكل على قولها الا ان الحيد ، والاجماع سقوه وأحر عنه فيقول المزع :  
أشهد أن فلاناً شهد عند الحاكم بكذا .

ولو شهد الفرع فأبكر شاهد الاصل ، فالمروي : العمل بأعدلتهما  
فان تساويا اطرح الفرع ، وفيه اشكال ، لان قبول شهادة الفرع  
مشروط بعدم شاهد الاصل

ولا تقبل شهادة على شهادة على شهادة في شيء .

(الرابع) في اللواحق ، وفيه مسائل :

(الاولى) اذا رجع الشاهدان قبل القضاء لم يحكم ، ولورجما  
بعد القضاء لم ينقص الحكم وضمن الشهود .

---

(ثالثه) ان يسميه في غير مجلس الحكم ، يقول : أشهد لفلان على فلان  
بكذا . ويذكر السب كقوله : من نس نوب أو دار أو ميراث أو غير ذلك .  
وهذه تردد فيها المصنف في الشرائع من قول الشيخ في المسوط وابن الجوزي  
بحوارها لكونها بصورة جرم ، ومن التسامح بذلك في غير مجالس الحكم .  
والاحود أنه ان حصلت قرينة دالة على الحرم وعدم التسامح قلت ، وان  
حصلت قرينة تدل على حلاله كمراخ أو حصومة لم تقبل ، أما لو لم يذكر  
السب فلا يحوز ، لاعتناء التسامح بمثل ذلك . قال العلامة في ارشاده : وفي  
حكم السب أن يقول : عدي شهادة محرومة أو شهادة لاشك فيها ، لان ذلك  
يمنع التسامح وهو قريب

قوله : ولو شهد الفرع فأبكر شاهد الاصل فالمروي العمل بأعدلتهما فان  
تساويا اطرح الفرع ، وفيه اشكال لان قبول شهادة الفرع مشروط بعدم  
شاهد الاصل

الرواية اشارة الى ما رواه عدي بن مسكان في الصحيح عن الصادق عليه

وفي «النهاية» ان كانت العين قائمة ارجعت ولم يغرم . وان

السلام ، وعمل بها الشيع في النهاية واسا ماويه و نقاصي . وقال في المسوط  
ان كان الإنكار بعد حكم الحاكم بالفرع لتعذر حضور الأصل لم يقدح إنكار  
الأصل . لأن حكمه قد عد قتل حضوره ، وان كان قتل الحكم لم يحكم بشهادة  
الفرع ، لانه اما يحكم به مع تعذر الأصل ومن هنا أحد لمصنف الإشكال  
وقال ابن الحبيد : ان شهد عليه شاهدان لم يلتفت الى حضوره ، وان  
شهد واحد لم يقبل الفرع .

وقال اس حمزة . ان لم يحكم الحاكم سمع من الأصل ولم يلتفت الى  
الفرع ، وان حكم ثم عد ذلك كدنه لأصل حكمه بالأصل ، وان مساويا بقص  
الحكم .

وقال اس دريس نطل شهادة الفرع ، وقال العلامة في المختلف : ان كان  
التكذيب بعد الحكم بعد ولم يلتفت الى التكذيب ولا عزمها ، وان كان قتل  
الحكم بطلت شهادة الفرع . وحسن قول الشيع في النهاية على قول الأصل  
لا أعلم اما لو حرم يكذب شاهد الفرع فانه لا نسمع شهادته وأجاب عن  
الرواية بالحمل على ما اذا نكر بعد الحكم ، فانه لا يندح في الحكم حينئذ  
بشهادة أعدلهما عساراً بقوة لطف ، أما قتل الحكم فان شهادة الفرع تطل قطعاً ،  
لأن الأصل اما أن يكون كاذباً أو صادقاً ، فان كان الأول كان فاسقاً وعدائه شرط  
في الحكم بشهادة الفرع ، وان كان ثانياً كان الفرع كاذباً فلا يحكم بشهادته  
وهذا كلام حسن .

قوله : وفي النهاية ان كانت العين قائمة ارجعت ولم يغرم وان

(١) الفقيه ١/٣ ، التهذيب ٢/٢٥٦

كانت تالفة ضمن الشهود .

(الثانية) اذا ثبت انهما شاهدا زور نقض الحكم واستعيذت العين مع بقائها ، ومع تلفها أو تعذرها يضمن الشهود .

كانت تالفة ضمن الشهود

هذا أيضاً قول القاضي وابن حمزة ، واحتجوا عليه بأن الحق ثبت بشهادتهما فإذا رجعنا سقط كما لو كان قصاصاً . والحق ما قاله الشيبخ في المسوط وابن ادریس واحتاره ان يصف والعلامة ، وهو صحت الشهود لوحده :

الاول : ان الحكم أصل من الاصول ، فإذا تحقق فلا يطله إمكان كذبهم في الرجوع .

الثاني : ان شهادتهم اثبت حق تعزى محرى الاقرار ورجوعهم يعني ذلك الحق فهو جار محرى الانكار ، ولم لم يطل الحكم بالاقرار لحدوث الانكار فكذلك لم يطل الحكم بالشهادة لحدوث الرجوع .

الثالث : ان الرجوع لس شهادة معها ولهذا لا يقر الى لفظ الشهادة ، فلا يسقط حق المشهود له بما لس شهادة ولا اقرار منه سلطان حقه .

الرابع : ان الشهادة أثبت الحق فلا تروى بطريان الرجوع كما لو فسق الشاهد أو مات .

و لحواش عن قول الشيبخ . بالفرق بين القصاص وعيره ، فان القصاص يسقط بالمشقة كما يسقط حد الله بالرجوع فل الاستغناء وحد الادمي كالقذف والسرقة لمكان المشقة ، بخلاف الحق المالي فانه لا تسقطه المشقة .

قوله : اذا ثبت انهما شاهدا زور نقض الحكم واستعيذت العين مع بقائها ومع تلفها أو تعذرها يضمن الشهود



(الثالثة) لو كان المشهود به قتلاً، أو رجماً، أو قطعاً، فاستوفى ،  
ثم رجع الشهود ، فإن قالوا : تعمدنا اقتص منهم أو من بعضهم ،  
ويرد البعض ما وجب عليهم ، ويتم الولي أن بقي عليه شيء .  
ولو قالوا أحطأ بالزمتهم الدية ، ولو قال بعضهم : أخطأنا لزمه  
نصيبه من الدية ، ولم يمتض إقراره على غيره . ولو قال : تعمدت رد  
عليه الولي ما بعصل ، ويقتص منه إن شاء .  
وفى «النهاية» برد الماقون من شهود الزنا ثلاثة أرباع الدية  
ويقتل ، والرواية صحيحة السند ، غير أن فيها تسلطاً على الاموال  
المعصومة بقول واحد .

---

الثبوت المذكور لا يكون باقراًهما ، لأنه رجوع فله أحكام الرجوع ،  
ولا شهادة عبرهما لأنه تعارض فبراعى فيه أحكام التعارض ، فلم يبق ثبوت  
ذلك إلا بقاطع كظم الحاكم واختار معصوم .

قوله : وفى «النهاية» برد الماقون من شهود الزنا ثلاثة أرباع الدية  
ويقتل ، والرواية صحيحة السند غير أن فيها تسلطاً على الاموال المعصومة  
بقول واحد

بريد أنه إذا ثبت الزنا على محض مخرج ثم رجع أحد الأربعة الذين ثبت  
بهم وقال تعمدت فانه يقتل .

قال الشيخ في «النهاية»<sup>١</sup> والقاصي برد الثلاثة الماقون على ورثته ثلاثة أرباع

(١) النهاية ٣٣٠

(الرابعة) لو شهدا بطلاق امرأة فتزوجت ، ثم رجعا ضمنا المهر وردت الى الاول بعد الاعتداد من الثاني . وتحمل هذه الرواية على أنها تكفي بسماع الشهادة لا مع حكم الحاكم ، ولو حكم لم يقبل الرجوع .

أدب ، اعتماداً على رواية ابراهيم بن نعم الأردني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أربعة شهدوا على رجل بالزنا فلم قبل رجع أحدهم عن شهادته . فقال : يقتل الرابع ويؤدي الثلاثة الى أهله ثلاثة أرباع الدية<sup>١</sup> . وقال ابن إدريس : لا يردون شيئاً ، وهو الصحيح ، لأن إقرار ذلك الواحد حائز على نفسه لا على غيره ، فعوله تعدت لا يستترجم تعدد غيره . ولو قال تعدت أنا وفي الشهود لم تعدت اليه أيضاً لما من اختصاص إقراره بنفسه والحكم لا ينقص بل يقتل ذلك الواحد ولا يرد .

قال العلامة : وبحمل قول الشيخ على أنهم رجعوا بأجمعهم فقال الواحد تعدت وهل الباقيون أخطأ ، فما أكرم على الشهود دون أوليائهم . قوله : ولو شهدا بطلاق امرأة فتزوجت ثم رجعا ضمنا المهر وردت الى الاول بعد الاعتداد من الثاني ، وتحمل هذه الرواية على أنها تكفي بسماع الشهادة لا مع حكم الحاكم ، ولو حكم لم يقبل الرجوع . روى علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن عبد الحميد عن الصادق عليه السلام في شاهدتين شهدتا على امرأة بأن زوجها طلقها فتزوجت ثم جاء زوجها فأبكر الطلاق . قال : يصريان الحد ويضمنان المصداق للدخول ثم تعد وترجع الى زوجها الاول<sup>٢</sup> .

(١) التهذيب ١/ ٢٦ ، الكافي ٣٨٤/ ٧ في الأخير : ويقتل الرابع ويؤدي الثلاثة .

(٢) الكافي ٣٨٤/ ٧ ، التهذيب ١/ ٢٦

(الخامسة) لو شهد اثنان على رجل بسرقة فقطع ثم قالوا: أوهمنا  
والسارق غيره، أغرمنا دية يد الاول، ولم يقبلوا في الاخير لما يتضمن  
من عدم الضبط.

(السادسة) تحب شهرة شاهد الزور، وتغزيره بما يراه الامام  
حسماً للجرأة.

---

وفي هذه الرواية اشكال من وجوه الاول كون انكار الروح مطلقاً  
للسهادة، الثاني كون الانكار دليلاً لصريهما احد، الثالث لزوم العدة مع  
عدم ذكر الدخول

والجمع لوجه اه، فحمل الشيع لانكار على رجوع الشهود والاعتداد  
على حصول الدخول ولحد على سمر، فلهذا أتى في النهاية بما حكاه  
المصنف.

والحمل الاول لوجه له، مع الثاني من باب دلالة الانقضاء، والثالث لا  
بأس به لانه كثيراً ما يطبق الحد على التزوير مجازاً.

وأما صائبهما الذي المهر على ما ذكره الشيع فظاهر لكن في الرواية  
اشكال آخر، وهو أنه مع حكم الحاكم وشهادتهما لاوجه له مع النكاح، لما  
تقدم من أن حكمه لا يفتق، وعدم المصنف عن هذا بأن لا يتم حصول حكم  
الحاكم حتى يلزم بطلانه، بل انها تروحت بمجرد سماع البينة من غير حكم  
اذا عرفت هذا والذي يقتضيه هذه المسألة أنه مع رجوعهما عن شهادتهما  
بعد حكم الحاكم بها أنه لا يصح نكاح الثاني ولا ترد الى الاول.

وهو يعرفان؟ قل في النهاية ان كان قبل الدخول صاماً له المصنف وبعد  
الدخول لا يصح شيئاً لاحالة المرأة، ولا استقرار لمهر في دمه بالوطئة

الواحدة ، وأعدم دحول البضع في ملكه . ونقل في المسوط عن قوم ضمان  
المهر مع الدحول وعن آخريين عدم الضمان ، قال : وهو الأقوى عندي .  
واختار العلامة في المختلف ضمان الكل ثم قال : وقول الشيخ في الخلاف  
قوي أيضاً ، ونحن في هذه المسألة من المتوقفين .

وان كان رجوعهما قبل الحكم أو لم يكن ثم حكم في البين بل تزوجت  
بمجرد السماع ثم رجعا فابها ترد إلى الأول ويصح نكاح الثاني ولا يفرمان  
له شيئاً ، لعدم عرامته ان كان قبل رجوعه ، وان كان بعد رجوعه صدق له ما حرره  
من مهر المثل لأنهما عراه بشهادتهما وكانا سباً لعرامته .

## كتاب الحدود والتعزيرات

وفيه فصول :

### الفصل الاول

(فى حد الزنا)

قوله : كتاب الحدود

الحدود جمع حد، وهو لغة المسع ، ومنه قيل للبواب حداد، قل الاعشى :  
فقمنا ولما يصبح ديكنا الى جونة عند حدادها  
وشرعا عقوبته تعلق باللام لشدن عن الشرع كمينها ووجه مدسبه  
التسمية ان العقوبة مائة من المعاودة .  
واذا لم تنذر لعقوبه يسمى تعزيرا، وهو الادب لمة. وقد يطلق على التعظيم  
والتوقير ، فهو من الاضداد .

قوله : الفصل الاول فى حد الزنا

(١) قاله عن وصف المحرم لجمار ، وسمى لجمار حداً وذلك لانه اياها وحفظه  
لها وامساكه لها حتى يبدل له ثمنها الذى يرضيه . والجرمه : لحاية مطلية بالقار .

والنظر في الموجب ، والحد ، واللواحق :  
أما الموجب : فهو إيلاج الإنسان فرجه في فرج امرأة من غير  
عقد ولا ملك ولا شهة .

ويتحقق بغيبوبة المحشفة قبلاً أو دبراً .  
ويشترط في ثبوت الحد : البلوغ ، والعقل ، والعلم بالتحريم  
والاختيار .

فلو تزوج محرمة كالأم أو المصحنة ، سقط الحد مع الجهالة  
بالتحريم ، ويثبت مع العلم ولا يكون العقد بمحرده شبهة في السقوط .

---

الربا مما أجمع على تحريمه أهل الملل ، وهو من الحمسة التي يجب  
تقريرها في كل شريعة لحفظ نسب كما نقرر في صدر الكتاب .

**قوله : ولا يكون العقد بمحرده شبهة في السقوط**

يشير إلى مذهب أبي حنيفة ، فإن الحد يسقط عنده بمجرد العقد على المحرمة  
ولو كان عالماً بالتحريم ، مستدلاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ادروا الحدود  
بالشهادتين<sup>١</sup> . ونعبر أبو حنيفة الشهة بأمرين . الأول ما حصل معه اشتاء التحريم ،  
الثاني النسب الذي يبيح الكساح لولا المانع أو عدم الشرط ، فبه مع عدم  
المانع ووجود الشرط يبيح ومع المانع أو عدم الشرط شبهة كالعقد على  
المحرمات أو الاستيجار للأجنبية .

(١) لحمة التي يجب تقريرها في كل شريعة هي الدين ، والمسن ، والمال ، والنسب  
والفطن ويقال لها . لقامد احمة ان ثبت لتعصيل انظر كتاب «معد القواعد» للمؤلف  
من ٧ المطبوع بتحقيقاً في سنة ١٤٠٣ .

(٢) لقيه ٥٢/٢ ، ونسب لحرر ولاشاعة ولا كفالة ولا يمين في حد .

ولو تشبهت الاجنبية بالزوجة فعليها الحد دون واطئها .  
وفي رواية : يقام عليها الحد جهراً وعليه سرأ وهي متروكة .

وأما عندما فالشبهة الدائرة للحد هي الاول لا غير ، وقد تطلق الشبهة على ما يلحق معه السب كشبهة الكاح او ميسس الملت .  
قوله : فلو تشبهت الاجنبية بالزوجة فعليها الحد دون واطئها ، وفي رواية يقام عليها الحد جهراً وعليه سرأ ، وهي متروكة

أما اختصاصها بالحد فلصدق الرما عليها خاصة فنحنص بالموجب ، وأما الرواية فمن هشام بن بشير عن أبي بشير عن أبي نوح . ان امرأة تشبهت بأمة لرجل وذلك لبلالواقفها وهو يرى أنها حاربه ، فرفع الي عمر فأرسل الي علي عليه السلام فقال : اضرب الرجل حداً في السر واضرب المرأة حداً في العلانية<sup>(١)</sup> . وعمل بها الشيع في النهاية ، وقال في الخلاف<sup>(٢)</sup> بالاول ، واحتاره ابن اديس<sup>(٣)</sup> . وهو الحق ، لاضطرار التكليف بالملم .

ونقل عن المصنف أن أمر المؤمنين عليه السلام بما امر بعده سرأ حسماً<sup>(٤)</sup> به لمادة دعوى الشبهة وليس ذلك بالقوي ، فالحكم بتركها أولى لمخالفتها الاصول المقررة .

(١) الكافي ٢٦٢/٧ ، التهذيب ١٧/١ وفي سند كافي « لهبم » مكان « هشام » .

(٢) الخلاف ١٨٠/٣

(٣) السرائر : ٤٤٦ .

(٤) قال في الرياض اردعي عليه السلام ابهام الحاصرين لأمر « فامة الحد على الرجل سرأ ولم يقم عليه احد مصلحاً وحسماً فماده ثلاثين حد لمجاهل لشبهة عداكهما حكى عن بعض فقهاءنا في نكت النهاية

ولو وطيء المجنون عاقلة ، فهي وجوب الحد تردد ، أوجه  
الشيخان ولا حد على المجنونة .

إذا عرفت هذا فإن الشبهة قد تحصل لهما وقد يحصل للمرأة خاصة وللرجل  
خاصة ، فأقسامها ثلاثة .

قوله : ولو وطيء المجنون عاقلة ففي وجوب الحد تردد ، وأوجه  
الشيخان ، ولا حد على المجنونة

مشأ التردد من انتهاء التكليف عنه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : رفع  
العلم عن ثلاثة<sup>١</sup> وهو قوى سلار واس ادريس<sup>٢</sup> والمصنف والعلامة<sup>٣</sup> ، ومن  
رواية بان بن تغلب عن الصادق عليه السلام ، ولأن الرجل يأتي وأما يأتي إذا  
عقل<sup>٤</sup> ، وهو فتوى الشيخين<sup>٥</sup> .

وبه نظر ، لأن منه طبيعي لا ارادي ، والميل الطبيعي يتحقق مع استغناء  
التكليف كاشهية ، ولو رويته محذوله سي من يعقب ناره ويحس أخرى ، فيكون  
قد ربا وقت بعينه ، ولعليل بدل عيه ، وهو قوله عليه السلام : وأما يأتي إذا  
عقل .

إذا عرفت هذا فاعلم أنه لا حد على المجنونة إجماعاً ، أما المجنون فقد  
عرفت الخلاف فيه ثم اختلف المتأولون بحده في كيفية حده ، فقال التقي حده

(١) المحال ١٨٤/٢ ، البحار ٣٠٣/٥

(٢) السرائر : ٤٤٥ .

(٣) القواعد ، الفصل الأول من المقصد الأول من كتاب الحدود .

(٤) الكافي ١٠٩٢/٧ ، التهذيب ١٩/١٠ ويصحب خلاف في لفظ « يأتي » كما في

كتابي وفي الأول « يزي » .

(٥) المقنة : ١٢٤ ، النهاية : ٧٠٥



ويسقط الحد بادعاء الزوجية ، وبدعوى ما يصاح شبهة بالنظر  
الى المدعى .

ولا يثبت الاحصان الذي يجب معه الرجم حتى يكون الزانى  
بالغاً حداثاً له فرج مملوك بالعقد الدائم أو الملك ، بغدو عليه وبروح .  
ويستوى فيه المسلمة والذمية .

واحصان المرأة كاحصان الرجل لكن يراعى فيها العقل اجماعاً .  
ولا تخرج المطلقة رجعية عن الاحصان ، وتخرج البائن وكذا  
المطلق :

ولو تزوج معتدة عالماً حد مع الدخول ، وكذا المرأة .  
ولو ادعى الجهالة أو أحدهما قبل على الاصح اذا كان ممكناً

---

الجلد محصاً كان أو غير محص ، وقال القصد والعصى يحل ان لم يكن محصاً  
ويرجم ان كان محصاً .

ويظهر من كلام الشيخ في الخلاف انه لا يتحقق احصان في حق المحضون ،  
وهو قول ابن الجبلة ، فان كان حد فهو الرحم لا غير .

**قوله : يغدو عليه وبروح**

يريد بذلك انه متمكن منه أي وقت أراده لأنه يحصى بوقت العداء والرواح  
اللذان هما أول النهار وآخره ، بل ان لا يكون ببداً عنه ولا محبوساً عنه .  
وفي رواية مهجورة أن يكون بهما دون مسافة القصر ، والتحقيق ما ذكرناه .

**قوله : ولو ادعى الجهالة أو أحدهما قبل على الاصح**

في حقه .

ولوراحم المخالم لم يتوجه عليه الرجم حتى يظأ، وكذا العبد  
لو أعتق ، والمكاتب اذا تحرر .

ويجب الحد على الاعمى ، فان ادعى الشبهة فقولان ، أشبههما :  
القبول مع الاحتمال

وفي التقييل والمصاحمة والمعانقة : التعزير .

---

هذا قول الشيخ في الهدية ، لان كثيراً من العوام ممن لم يعاشر العلماء ولم  
يسمع منهم قد يحصى عنه تحريم رواح المرأة في عدتها . وقال ابن ادریس : لا  
يقبل الا من كان قريب عهد بالاسلام . وليس بشئ .

قوله : فان ادعى الشبهة فقولان أشبههما القبول مع احتمال  
هذا قول ابن ادریس . لقوله صلى الله عليه وآله وسلم . ادروا الحدود  
بالشبهات<sup>١</sup> . والفرض احتمال ذلك في حقه .

وقال الشيخان بعدم القول ، لوجوب الاحتراز عيه لمكان ففده الحاسة ،  
فلو بائع لم يقع في الحرام . ويظهر لي أنه ان كان على ظاهر المدالة قبل الفعل  
قبل منه والا لم يقبل .

قوله : وفي التقييل والمصاحمة والمعانقة التعزير  
هذا هو المشهور وعنه النووي ، لانه لم يقرر الشارع فيه حداً . نعم روى  
الحلي في المصحح عن الصادق عليه السلام أنه قال : حد الجلد أن يوحدا في

## وبُشِت الزنا بالاقرار أو البينة.

ولا بد من بلوغ المقر، وكماله، واختياره، وحرية، وتكرار  
الاقرار أربعاً.

وهل يشترط اختلاف مجالس الاقرار؟ أشبهه: أنه لا يشترط.

لعاف واحد<sup>١</sup>، ومثله من عدل الرحمن الحداء عنه عليه السلام: إذا وجد الرجل  
والمرأة في لعاف واحد حلداً مائة<sup>٢</sup>. وهما غير صريحين في المقصود، فاداً  
الأول أصح.

قوله: وهل يشترط اختلاف مجالس الاقرار أو الاشبه لا

وحه الاشبهة أصالة عدم لاشترط وعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم:  
اقرار العفلاء على أنفسهم حائز<sup>٣</sup> وعموم رواية حميل عن الصادق عليه السلام:  
لا يرجم حتى يقر أربع مرات<sup>٤</sup>.

ويحتمل اشتراطه لفصية مدع، فإن اقراره وقع في أربع مجالس، ولأنه  
قائم مقام البينة والبينة يشترط فيها التعدد قريباً.

وفي نظر، لأن حكاية الحال لأنعم كما تقرر في الأصول، والفرق حصل  
بينه وبين لبنة فلا يسم الحمل، فإن لبسه إنما اشترط فيها التعدد طلباً للسر،  
ولأنه لو اشترط تعدد المجلس لتعدد لبسه لوجب في غير ذلك من الاقرارات  
أن يكون في مجلسين لأن البينة أقلها اثان.

(١) الكافي ١٨١/٧، التهذيب ١٥١/١٠، الاستبصار ٢١٤/٤.

(٢) الكافي ١٨١/٧، التهذيب ٤٣/١٠، الاستبصار ٢١٥/٤.

(٣) الرسائل ١٣٢/١٦، عوالي اللآلي ٢٢٣/١.

(٤) التهذيب ٨/١٠، الاستبصار ٢٠٤/٤.

ولو أقر بعد ولم يبينه ضرب حتى ينهى عن نفسه .  
ولو أقر بما يوجب الرحم ثم أنكر سقط عنه ، ولا يسقط غيره .  
ولو أقر ثم تاب كان الامام مجزي في الإقامة ، رجماً كان  
أو غيره .

ولا يكفى في البينة أقل من أربعة رجال . أو ثلاثة وامرأتين .  
ولو شهد رجلان وأربع نساء يشك بهم الجدل لا الرجم  
ولا تقبل شهادة ست نساء ورجل ، ولا شهادة النساء منفردات .  
ولو شهد ما دون الأربع لم يشك ، وحدوا للقرية .  
ولا بد في الشهادة من ذكر المشاهدة ، كالميل في المكحلة .  
ولا بد من تواردهم على العمل الواحد في الزمان الواحد والمكان  
الواحد .

ولو أقام الشهادة بعض حلوا أولم يرتقب انتمام البينة

قوله : ولو أقر بعد ولم يبينه ضرب حتى ينهى عن نفسه  
هذا قول لشح في الهابة ، ومسنده روضة محمد بن قيس عن الباقر عليه  
السلام : ان علناً عليه السلام أمر بذلك<sup>١</sup> . وقال ابن ادريس لا يصرب أريد من  
مائة ولو لم يه ولا أقل من ثمانين وإن نهى .

قل المصنف في الشرائع ربما كان صواباً في طرف الكثرة ولكن ليس

(١) النهاية : ٧٠٢

(٢) الكافي ٢١٩/٧ ، التهذيب ٤٥/١٠ .

وتقبل شهادة الاربعة على الاثنين فمازاد .  
ولا يسقط الحد بالنوبة بعد قيام البينة ، ويسقط لو كانت قبلها  
رجماً كان أو غيره .  
الظر الثاني في الحد :

يجب القتل على الزاني بالمحرمة ، كالام والبيت ، والحق  
والشيخ ، كذلك امرأة الاب .

---

صواباً في طرف النقصان ، لجواز أن يريد بالحد التعزير .  
وفيه نظر : أما أولاً فلان الحد قد يريد على المائة كما في ربا في مكان  
شريف او رمان شريف ، وأما ثانياً فلان لفظ الحد حقيقة في العمرة المقدرة  
وذلك ينفي كونه تعزيراً . نعم يرد على ابن ادريس أن هذا حداً يقص عن تعاضل  
كما في القواد فان حده خمسة وسبعون .

#### قوله : والحق الشيخ امرأة الاب

لاحلاف في وجوب القتل على الزاني بالمحرمات النسبية كالام والنسب  
والاحت الى تمام السعة . والحق الشيخ امرأة الاب ، وأصاف اليها ابن  
ادريس امرأة الاس ، وصاحب الوسيلة موطوءة الاب بالملك . والمصنف  
يستضعف هذه الاحاقات ، لاصالة حق الدماء وعدم دليل يدل على ما ذكره .  
وهل المراد بالقتل هنا ضرب المسم أو هو أو ما يساويه في الاحلاف كالرحم ؟  
صرح المصنف بالاول ، وقال ابن ادريس ان كان محصناً رحم لحصول الفرض  
وان لم يكن محصناً قل ، وقال الشيخ للامام الحارثي بهما . وقال العلامة في  
(١) واسعة من الام ولسب والاحب وساتها وسب الاح وسعة و لالة .

وكذا يقتل الذمي اذا زنى بالمسلمة ، والرائي قهرأه ولا يعتبر

الاحصان .

ويتساوى فيه الحر والعبد ، والمسلم والكافر .

وفي جلده قبل القتل تردد .

ويحب الرحم على المحصن اذا زنى بالعة عاقلة .

ويجمع للشيخ والشيخة بين الحد والرجم اجماعاً .

وفي الشاب روايتان ، أشبههما : الجمع .

---

المختلف وهذا لا بأس به عندي .

**قوله : وفي جلده قبل القتل تردد**

يشأ من عموم الآية ، كريمة الدالة على جلد كل ران يبدل محل الزاع ولا يبايه القتل فيجمع ، و حازه ابن ادریس ، ومن أصله المرأة والأقنصار على المنصوص وهو القتل كما في رواية زرارة في الحسن عن أحدهما عليهما السلام ورويه جميل بن درج عن لصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> .

**قوله : وفي الشاب روايتان أشبههما الجمع**

أما رواية عدم الجمع فمن عذائق بن طلحة عن لصادق عليه السلام قال :  
اذا را الشيخ و لمجور جلدًا ثم رحما عقوبة لهما ، واذا را النصف<sup>(٢)</sup> من لرجال  
رحم ولم يجلد اذا كان قد أحص<sup>(٣)</sup> . وأما رواية الجمع فمن محمد بن مسلم

(١) سورة النور : ٢

(٢) لوسائن ١٨ اساب ١٩٠٩ من لبراب لرا

(٣) النصف يقتل الاول والثاني : متوسط المبرمن الرجال والنساء

(٤) التهذيب ٤/١٠ ، الاستبصار ٢٠٠/٤

ولا يجب الرجم بالزئ بالصغيرة والمجنونة ، ويجب الحلد  
وكذا لو زنى بالمحصنة صغير .

ولو زنى بها المجنون لم يسقط عنها الرحم .

ويجزر رأس الكرمع الحلد ، ويعرب عن بلده سنة .

والبكر من ليس بمحصن ، وقيل : الذي أمك ولم يدخل .

---

عن الباقر عليه السلام<sup>(١)</sup> ، ورواية زرارة عنه عليه السلام أيضاً<sup>(٢)</sup> .

وعمل بالاول لشيخ وانقي ولثابه المعيد والسيد وسادريس ، وهو احبار  
المصنف والعلامة . وهو الحق . أما أولاً فلعنوم الآية الكريمة كما تقدم ، وأما  
ثانياً فلعمل علي صلوات الله عليه<sup>(٣)</sup> ، فله حلد شراحة يوم الخميس ورحمها يوم  
الجمعة فقيل : "لحدف حدس ؟ فقال : حلدتها بكتاب الله ورحمها بسنة النبي  
علي الله وآله وسلم

قوله : والبكر من ليس بمحصن ، وقيل الذي أمك ولم يدخل

الاول قول الشيخ في الخلاف والمنسوط ، واحباره اس ادريس . والثاني  
قول لشيخ في النهاية والمعيد ، واحده العلامة في المحنف لرواية عبد الرحمن  
من الصادق عليه السلام قال كان علي عليه السلام يحلد الذكر والكرة ويميهما  
سنة<sup>(٤)</sup> ، والبكر هو المملوك .

وما رواه محمد بن قيس عن الدرق عنه السلام قول : قصي أمير المؤمنين

(١) التهذيب ٤/١٠ ، الاستبصار ٢٠١/٤

(٢) التهذيب ٥/١٠ ، الاستبصار ٢٠١/٤

(٣) سنن البيهقي ٢٢٠/٨

(٤) التهذيب ٤/١٠ ، الاستبصار ٢٠٠/٤

ولا تغريب على المرأة ولا جز .

والمملوك يجلد خمسين ، ذكر أكن أو أنثى ، محصنا أو غير

محصن . ولا حر على أحدهما ولا تغريب .

ولو تكرر الزنى ، كهي حد واحد .

---

عليه السلام في الشيخ والشبهة ان يحد امانة، وقضى المحصن الرحم، وقضى  
في الذكر والذكر اذا ربا جلد مائة وعي سة في غير مصرهما، وهما اللذان  
قد أملاهما ولم يدخل بها<sup>(١)</sup> .

فعلى الاول القسمة مئة من ورحم وولد ومع لاولين الحلد ومع الثالث  
التغريب ولا يكون حد ولا تغريب معه في الاحرار ، وعلى الثاني القسمة مربعة  
الثلاثة المذكورة والرابع من لم يملك فيه يجلد لا غير .

**قوله : ولا تغريب على المرأة**

هذا هو المشهور ، فيه الشيخ ومنه المأخرون واستدل عليه في الخلاف  
باجماع عرفه واحارهم وقوله لا لى في فعلين نصف ما على المحصات من  
لعدب<sup>(٢)</sup> ، فلو كانت احسره بحد تغريبها ، لكن غنى الامة بصفه . وكلام  
الحسن يدل على أنها نفى سه كالرجل مستدلا بالاحار الصائفة آتعا . قال  
العلامة : والمشهور ما دله بسبح ، لما فيه بين الصيانة ومعها عن الاتيان بمثل  
ما فعلت .

**قوله : ولو تكرر الزنا كفى حد واحد**

(١) لكفى ١٧٧، ٧ . التهذيب ٣/١ . الاستبصار ٢٠٢/٤ ، في الكافي : ولم

يدخل بها

(٢) سررة النساء : ٢٥



ولوحد مع كل واحد مرة قتل في الثالثة ، وقيل : فسي الرابعة  
وهو أحوط .

هذا هو المشهور ، وقال ابن الجبلة : إذا ردت جماعة بساء في ساعة واحدة  
حد لكل امرأة حداً ، وبه قال الصدوق في المقنع<sup>١</sup> ، واحتج برواية أبي بصير  
عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup> . وهي صمعة ، لأن فسي طرفها علي بن أبي حمزة  
وهو ملعون .

قوله : ولوحد في كل مرة قتل في الثالثة ، وقيل في الرابعة وهو  
أحوط

الأول قول الصدوق وابن إدريس مدعياً فيه الإجماع ، ويؤيده قوله عليه  
السلام : أصحاب الكاثر يقتلون في الثالثة<sup>٣</sup> . ورواية بوس عن الكاظم عليه  
السلام : أصحاب الكاثر كلها إذا أقيم عليهم الحد قتلوا في الثالثة<sup>٤</sup>  
والثاني قول الشيعين في المقنعة والنهاية والسبد وسائر الفقي والقاضي ،  
واحتاره المصنف وهو أحوط ، لأن الحدود مبيحة على التحقيق ، ولموافقة مراد  
الشارع من حفظ النفس ، ولأنه أبعد من التهميم على إراقة الدماء وتأييده رواية  
اسحاق بن عمار عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام أنه قال : الزاني إذا  
جلد ثلاثاً يقتل في الرابعة<sup>٥</sup> .

(١) المقنع : ١٤٧ .

(٢) الكافي ١٩٦/٧ ، التهذيب ٣٧/١٠ ، الفقيه ٢٠/٤ .

(٣) راجع الوسائل ٣١٣/٨ .

(٤) الفقيه ٥١/٤ ، الكافي ١٩١/٧ ، التهذيب ٩٥/١٠ ، الاستبصار ٢١٢/٤ .

(٥) الكافي ١٩١/٧ .

والمملوك اذا أقيم عليه حد الزنى سبعاً قتل في الثامنة ، وقيل  
في التاسعة . وهو أولى .

وللمحاكم في الذمي الخيار في إقامة الحد عليه وتسليمه الى  
أهل نحلته ليقيموا الحد على معتقدهم

ولا يقام على الحامل حد ولا قصاص حتى تضع وتخرج من  
نفاستها وترضع الولد . ولو وحداه كافل حاز

ويرجم المريض والمستحاضة . ولا يحد أحدهما حتى يبرأ .  
ولو رأى الحاكم التمهيل صر به بالضعف المشتمل على العدد .  
ولا يسقط الحد باعتراض الجنون .

ولا يقام في الحر الشديد ، ولا الرد الشديد ، ولا في أرض  
العلو ، ولا على من التجأ الى الحرم .

ويصيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج الإقامة واو

أوله : والمملوك اذا أقيم عليه الحد سبعاً قتل في الثامنة، وقيل في  
التاسعة وهو أولى

الأول قول الشيخ في الخلاف والذي قوله في الهبة، واختاره السيد  
والتقي وانه يصح وان ادريس . وهو أولى ، لما تقدم من العلة ، ولرواية زرارة  
ويزيد من معاوية عن الصادق عليه السلام<sup>١</sup> .

(١) نسخة ٣١/٤ . كتابي ٢٣٥/٧ ، التهذيب ٢٧/١٠ وفي هذه المصادر : عبيد

زرارة او يزيد العجلي عن الصادق عليه السلام .

أحدث في الحرم ما يوجب حداً ، حد فيه .

وإذا اجتمع الحد والرجم جلد أولاً .

ويدفن المرجوم الى حقويه ، والمرأة الى صدرها .

فان قرأ عيّد ، ولو ثبت الموجب بالاقرار لم يعد

وقيل : ان لم تصبه الحجارة أعيد

قوله : ولو ثبت الموجب بالاقرار لم يعد ، وقيل ان لم تصبه الحجارة

أعيد

إذا ثبت بالبيعة أعيد اجمعاً ، وإذا ثبت بالاقرار قال المعيد والتقي وسائر

لا يعاد مطلقاً ، لأنه مهي على الحق ، وان فرره كالانكار ولا حد مع انكاره .

ولم تصبه ما عرس منك فيه لم يرد ولحمه يربى وصره يمدى بغير موقع فمحموه

وقندوه ونكر عنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل هلا تركموه او

هرب يذهب فيه هو لذي أثر عني به . ، لو كان علي عليه السلام حاصراً

لما صلتم قبل ووداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بيت لعل .<sup>(١)</sup>

وقال الشيخ في النهاية بعد ما مع عدم صيانة الحجارة ولا بعد ما مع اصانتها ،

لرواية الحسين بن خالد عن الكاظم عليه السلام<sup>(٢)</sup> .

(١) الكافي ١٨٥/٧ ، المحاسن ٣٠٦

(٢) رواية الحسين بن خالد في اثني عشر نسخة ما عر حال فيه ان اهر على به ثم

هرب من الحبيزة بعد ما يصيبه شيء من الحجارة لم يرد وان كان انما قامت عليه البيعة

وهو يحد ثم هرب ردوه ما عر حتى يقام عليه الحد لحرر واثني ذلك على فتوى الشيخ

في النهاية رواية بن بصير وغيره عن بن عذابة عليه السلام قال قتل له المرجوم بفر من

الحبيزة فيطلب ؟ قل لا ولا يعرف به ان كان احد حجرو حد لم يطالب وان هرب قبل

ان تصد الحجارة رد حتى يصيبه الم العذاب

ويبدأ الشهود بالرجم ، ولو كان مقرأ بدأ الامام .

ويجلد الزاني قائماً مجرداً .

وقيل : ان واحد شابة جلد بها أشد الضرب ، وقيل متوسطاً .

---

والاول أولى ، لانه صلى الله عليه وآله وسلم ترك معراً بأنه هو المقر  
على نفسه فيكون كل مقر كذلك عملاً بالعلّة .

قوله : ويجلد الزاني قائماً مجرداً ، وقيل ان وجد بشابه جلد بها اشد  
الضرب ، وقيل متوسطاً  
هنا مسائلتان :

( الاولى ) هل يجلد محرماً أو شابه ان واحد بها نقل المصعب والعلامة  
الاول واختاره لانه اطلع مع الايلام . قال الشيخ في النهاية والصدوق بالثاني ،  
وهو المشهور .

( الثانية ) هل يصرب أشد الضرب أو متوسطاً ؟ المشهور الاول ، لقوله تعالى  
« ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله »<sup>١</sup> و لصرب المصعب رأفة ، وروى الحسين  
ابن سعيد عن حماد عن جرير عن أخره عن الماقر عليه السلام أنه قال : يفرق  
الجد على الجسد وينفى الفرح والوجه ويصرب من الصربين<sup>٢</sup> واحق الاول  
لفطع الرواية ودلالة الكتاب على خلافها .

وهما فائدة ، وهي أنه مع جلد المحصن هل ينتظر براء جلده قبل الرجم أم  
لا ؟ قال الشيخان بالاول وابن ادريس بالثاني ، ومشأ الخلاف أنه هل الفرص  
انلأه أو المبالغة في تعذيبه ، ان كان الاول لم يسطر وان كان الثاني انتظر

(١) سورة التود : ٢٢

(٢) التهذيب : ٣١ / ١٠ .

ويفرق على جسده ، ويتقي فرجه ووجهه .

وتضرب المرأة جالسة ، وترتبط ثيابها .

ولا يضمن دينه لو قتله الحد .

نعم ، قال ابن ادریس : روى أصحابنا انه ينظر ، وهو محمول على الاستصحاب ، لان عرض اهلاك المرجوم وثلاثة . وقال ابن الجنيدي . ينظرون ما لفعل علي عليه السلام في شراطة .

قوله : ويفرق على جسده ويتقي وجهه (٢)

في فصاره على لوحه نظر ، قال : نشر لأصحابه قالوا وبقي العرج والوجه . نعم قال الحسن بن رحم ، نشر حده الا لوحه وام يدكر الوجه ، وأصاف نسي الرأس . واحباره العلامة ، لان الرأس مقل ويحاف منه العبي وروال العقل ، خصوصاً في موضع لا اراد لا لاف

(١) سنن البيهقي ٢٢٠/٨ ط حيدرآباد . الحلاف ١٧٥/٣ وفيه سراحة بالسين البهيملة والجمع روى البيهقي في السنن بسنده عن الشعبي قال : حتى بشراطة لهندية الى علي عليه السلام فقال لها : وبلك لمن رجلا وقع عندك وأنت مائة . قالت : لا قال : لك متكرهك قالت : لا قال : اس روحت من عبود هذا لك عات نكرهين ان تدلي عليه ، يتقيها لئلا تقول نعم ، فأمر بها فحلبت حلبا وصعب ما في بطنها اخرجها يوم الخميس فصر بها مائة وجعلها يوم الجمعة في الرحبة واحاط الناس لها واحدوا لبعارة حال : ليس هكذا ارحم اذ يصيب بعضكم بعضاً مدبر كصف لعلامة صفا حلف صف . ثم قال : ايها الناس ما امرأة حية بها ذنب حن يسمى : او اعترفت فالامام ول من يرحم ثم الناس وايماء امرأة حية بها ذنب حن وان شهد عليه اربعة مائة والشهود اول مرحم ثم الامام ثم الناس ثم رجعت ثم مرهم يرحم صف ثم صف ثم قال : فطواها ما يطول يموتاكم (٢) في المختصر النافع ط بمصر : ويتقي فرجه ووجهه

ويدفن المرجوم عاجلاً ، ويستحب اعلام الناس ليتوفروا .  
ويجب أن يحضره طائفة ، وقيل : يستحب ، وأقلها واحد .

قوله : ويجب أن يحضره طائفة ، وقيل يستحب ، وأقلها واحد  
هنا مسائل :

(الاولى) هل حضور الطائفة واجب أم مستحب ؟ قال ابن ادریس واختاره  
العلامة دلاول ، لقوله تعالى « ولشهد عذابهما طائفة »<sup>١</sup> والامر حقيقة في  
الوجوب وقد الشيع في الحلاف بدلثاني . لاصاة البراعة ، وباني الاصحاب  
اطلقوا .

(ثانية) هل في الطائفة ، قبل عشره . قال الشيخ في الحلاف بأقلاته  
عن الحسن البصري وعن الشافعي أربعة ، وعن ابن عباس أنه واحد قال الشيخ :  
وروي ذلك أصحابنا أيضاً . واحاد المصنف ، لان الطائفة واحد من لفظة ،  
لقوله تعالى « ولا يفر من كل فرقة منهم طائفة »<sup>٢</sup> وفرقة جماعة والطائفة واحد .  
وما ابن ادریس فقال ثلاثة ، وسبب في الحكم . وليس به ، فان الطائفة  
بقال عرفاً على الجماعة من الناس وأقل الجمع ثلاثة ، وشاهد الحال بقصبي أنه  
بعالى أراد الجمع مع أنه قول بزهري . وقال عكرمه أقلها اثنين .

و لقول بأنها واحد عدي صعب . لما قلنا أن المعروف بأبي ذلك ، وما الرواية  
به كما قال الشيخ فهي من الاحاد الباردة .

(ثالثة) هل يجب حضور الامام أم لا ؟ عذر ابن المجيد وابن حمزة فنشروا لوجوب

(١) سورة التور ٦

(٢) سورة البراعة : ١٢٢

ولا يبرجه من الله قبله حد ، وقبل يكره .

النظر الثالث : في اللواحق .

وفيه مسائل :

(الاولى) اذا شهد أربعة بالزنى قبل فشهدت أربع نساء بالزنا

وقال الشيخ في الخلاف روى أصحابه انه اذا وحب الرجم فأول من يبرجه  
الامام ان كان مقرأ والشهود نكثت بانيه . ثم قال : ان كان نكثت بالقرار وحب  
على الامام البداهة ثم يتبعه الناس وهو يدل أيضاً على وجوب الحضور .  
وقال في المسوط بحور الامم ان يحضر وليس من شرطه حضوره ولا حضور  
الشهود . وجعل الاول رواية وقولا لجماعة .

واختار العلامة قول المسوط ، لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر برجم  
من ولم يحضر . نعم يحجب لانه يعرف كيفية هذه الحد .  
(الرابعة) هل يجب حضور الشهود أم لا ؟ قال ان يجيب نعم ، واختاره  
لعلامة في القواعد ، لوجوب بداهتهم . وقال الشيخ في المسوط والخلاف  
بعده ، واختاره في المحلف بالصل . نعم يسحب ذلك ليعيد مرة الشهادة .

قواء : ولا يبرجه من الله قبله حد وقبل يكره

لاشك انه ورد لهي عن ذلك في الروايات ، فيحمل أن يكون ذلك للتحريم  
ماسه لأعظام حدود الله تعالى ومحاربه ، ويحتمل أن يكون لكرهه لأصالة البراءة  
من التحريم ووجوب القصاص بحقوق الله وعموم الامر بالمعروف والنهي عن  
المعكر ، فذلك قد جماعه بالتحريم وجماعه بالكره

قوله : اذا شهد أربعة بالزنا قبل فشهدت أربع نساء بالزنا فلا حد ،

(١) راجع الوسائل ١٨ / ٣٤١ ، الباب ٣١ من ابواب مقدمات الحدود .

فلاحد ، وفي حد الشهود قولان .

(الثانية) اذا كان الزوج أحد الاربعة فيه روايتان .

ووجه السقوط أن يسبق منه القذف .

### وفي حد الشهود قولان

أن سقوط الحد عنها فاحتماعي . خصوصاً مع قيام اليه بالكاره ومنه لا ينصرف عن الشبهة الدارئة للحد ، وأما حد الشهود فقال الشيخ في النهاية في باب الشهادات أنهم يحدون لأنهم شهدوا بما لم يشك ، وقال في المسوط بعدم الحد . ولأن ادريس القولان ، واختار الغلاء في المحاب والمواعيد قول له سقوط لانه ليس بتصديق أحد المسن نواصي من تصديق الأخرى فتحصل الشبهة الدارئة للحد ، قال وفي المواعيد . ولأنه عود لتكرار وكذا سقط الحد عن الرجل . واختار المصنف في الشرائع قول النهاية لانتهاكهم حرمة المرأة .

قوله : اذا كان الزوج أحد الاربعة فيه روايتان ، ووجه السقوط أن يسبق منه القذف

روى ابراهيم بن عيسى عن الصادق عليه السلام قال : سألت عن أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها . قال : يجوز شهادتهم<sup>(١)</sup> . وروى زرارة عن أحدهما عليهما السلام في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها . قال : يلاعن ويحد لأحرور<sup>(٢)</sup> . وحسب هاتين الروايتين اختلف الأصحاب على أقوال . (الاول) قول الشيخ في النهاية أنه نقل الشهادة مع اجتماع الشرط . ويؤيده عدم قوله تعالى « فامشهدوا عليهن أربعة منكم »<sup>(٣)</sup> ، ولم يفرق بين أن يكون

(١) التهذيب ٢٨٢/٦ ، الاستبصار ٣٥/٣

(٢) التهذيب ٢٨٢/٦ ، الاستبصار ٣٦/٣ .

(٣) سورة النساء : ١٥٦ .



(الثالثة) يقيم الحاكم حدود الله تعالى ، أما حقوق الناس فتتقف على المطالبة .

(الرابعة) من اقتصر بكرأ بأصبعه فعليه مهرها ولو كانت أمة فعليه عشر قيمتها .

الروح أحدهم أولاً .

(الثاني) قول الصدوق لا نسمع مطلقاً بل نحدد الشهود ويلاعها روحها ، واختاره التقي والقاضي ، وقال القاضي لأن روحها في حكم الحصم .

(الثالث) قول ابن المجيد ، وهو أن كانت عبر مدحول بها صاحب الشهادة ووجب الحد وإن كانت مدحولا بها بطلت الشهادة وكان عليه بلعان وعنى الشهود الحد .

(الرابع) قول ابن إدريس وسن حمره ، وهو أنه إن سبق الروح بطلت ووجب على الثلاثة الحد ويلاع الروح ، وإن سبق نسب الحد عليها ، وحده العلامة وعليه الغنى ، أما مع السبق فلا بد من مدعياً فعليه لبيه والا بلاع ، ولأنه صار فاسقاً يدهه فيجب عليه الحد فلا يفسد شهادته ، ولأنه ليس له شهادة من الحاضرين ثلاثة لا غير وعليه تحمل لروية ثديه . وأما مع عدم سبق فعدم صدق الدعوى عليه فيدخل تحت عموم الآية ، والروية الأولى تحمل على ذلك . وقول لمصنف « فيه روايتان » الصيرفي « فيه » عند أبي الحكم بالرواية كما يدل عليه سياق الكلام .

وقوله « ووجه السقوط » أي سقوط الحد عن المرأة إن سبق منه القذف ، فاللام فيه يرجع إلى مفهوم ذهني لأنه يدل على الصفات إليه كما قال الأبي .

قوله « من اقتصر » بكرأ بأصبعه فعليه مهرها ، ولو كانت أمة فعليه عشر قيمتها

(١) راجع كشف الرموز كتاب الحدود .

(٢) قصص قصصاً من باب قتل نبيها ، ومنه قصة بالكروهي ليكارة ، يقال . قصصتها

هنا فوائد :

( الأولى ) مسند هذا الحكم رواية طححة بن زيد عن الصادق عن الناقر عن علي عليه السلام أنه قال : ادعصت منه فاقصت عليه عشر قيمتها وإن كانت حرة فعليه الصداق<sup>١</sup> وطححه هذا سري . وقال الشيخ في التهذيب هو عامي المذهب لكن كونه معتمدا عليه . وهو المصنف في الكتب هذه وإن ضعف مستندها لكنها مؤيدة بروايات دالة على ذلك بالقوى .

( الثانية ) كون الحرية لها الصديق بالعمل المذكور والامة لها العشر مذهب الشيخ في النهاية ، وسعه القاضي وأطلق الصدوق والمفيد لزوم الصداق ولم يفصلا . وحمل ابن دريس العشر في الامة رواية ، قال : والاولى أن يفرض ما بين قيمتها بكر أو ذم . قال العلامة . الشيخ روى في الصحيح ذلك عن ابن مسكان عن الصادق عليه السلام أن أسرا المؤمنين عليه السلام قضى بذلك<sup>٢</sup> . فقال : ولطاهر أن ذلك في الحر . أما الامة فلا يرى الأرض

( الثالثة ) قال الشيخ يجعل هذا من ثلاثين إلى تسعة وتسعين سوفا عقوبة لما جاء ، وقال المفيد من ثلاثين إلى ثمانين . والظاهر أن مرادهما التعزير بما دون الحد فيرجع فيه إلى رأي الحاكم .

( الرابعة ) في كلام المفيد والصدوق دلالة على أن العزم والتعزير يلزمان الزامي وغيره ، وقال ابن دريس : إن العزم يلزم مع عدم المطاوعة والأفلاش في الامة والحرية .

إذا رتب عليها وبكون الاقتصار في الذبح وسعده وما سكره وخصرها وابشرها بمعنى الاقتصار ، فالثلاثة محتصة بما قبل اللوغ

(١) التهذيب ٤٩/١٠

(٢) التهذيب ٤٧/١٠ - الفقيه ١٨/٤

(الخامسة) من زوج أمته ثم وطنها فعليه الحد  
 (السادسة) من أقراءه زنى بثلاثة فعليه مع تكرار الاقرار حدان .  
 ولو أقر مرة فعليه حد القذف ، وكذا المرأة ، وفيهما تردد .  
 (السابعة) من تزوج أمة على حرة مسامة فوطنها فسل الاذن  
 فعليه ثمن حد الزنى  
 (الثامنة) من زنى في زمان شريف أو مكان شريف ، عوقب  
 زيادة على الحد .

## الفصل الثاني

(في اللواط والسحق والقيادة)

فاللواط يثبت بالاقرار أربعة ، ولو أقر دون ذلك عزر

وفيه نظر . بل الأولى في الأمة لروح الارش لقصوها بالحياة ونطاوعت لان  
 ذلك لبس بمهر حتى تدخل بحسب الهي عن مهر النعي ، أما الحرة فليس لهم مع  
 البطاوعة شيء أصلاً ومع الاكراه لها المهر فحسب .  
 قوله : من أقراءه زنا بثلاثة فعليه مع تكرار الاقرار حدان ، ولو أقر  
 مرة فعليه حد القذف ، وكذا المرأة وفيهما تردد  
 هذه لمسألة ذكرها الشيخ في الهدية مفصلاً ، مراده تكرار أي أربع مرات  
 لأنها نصرت ثبوت حد الزنى بثلاث حدان وحدهم ، أما مع عدم التكرار  
 فيثبت حد القذف لا غير .

ويشترط في المقر التكليف والاختيار والحرية ، فاعلا كان  
أو مفعولا .

ولو شهد أربعة بثبت ، ولو كانوا دون ذلك حدوا .  
ويقتل الموقب ولولاط بصغير أو مجنون ، ويؤدب الصغير ،  
ولو كانا بالغين قلا ، وكذا لولاط بعده .  
ولو ادعى العبد اكراهه درى عنه الحد .  
ولولاط الذمى بمسلم قتل وان لم يوقب .  
ولولاط بمشهء الامام الاقامة أو دفعه الى أهل ملته ليقيموا عليه  
حدهم .

وموجب الايقاب القتل للماعل والمفعول اذا كان بالغاً عاقلاً ،  
ويستوى فيه كل موقب .

ولا يحد المجنون ولو كان اعلا على الاصح .

---

والمصنف يرد في قوله من حيث يصح الاصحاح على وجوبه بهذه العبارة  
مع اشتباهه على انهك حرمة المسوب اليه ، وأيضاً هو فحش وحد القذف اما  
ثبت للردع عن الفحش فينبى لها ، ومن حيث انه اما بسب الربا الى نفسه  
حقيقة فيكون هو الربا وذلك لا يسترهم ربا المسوب اليها لحوار يومها أو  
اكراهها والمأم لا دلالة له على الخاص .

قوله : وكذا المرأة

أي وكذا لوقالت المرأة زنيته بفلان .

قوله : ولا يحد المجنون ولو كان فاعلا على الاصح

والامام محزى في الموقف بين قتله ورجمه والقائه من جدار  
واحرقه .

ويجوز أن يصم الاحراق الى غيره من الآخرين .  
ومن لم يوقب فحده مائة على الاصح ، ويستوى فيه الحر

تقدم قول الشيخ<sup>١</sup> في الراي المحمود يحد وكذا قلافي اللواط ، وأما  
الصادق<sup>٢</sup> فقصّر حد المحمود على الرنادون الموط ، وذهب سائر واس  
ادريس<sup>٣</sup> والمصنف والعلامة<sup>٤</sup> الى رفع الحد عنه فهما ، وهو الاصح .

**قوله : ومن لم يوقب فحده مائة على الاصح**

هذا قول السيد والعلامة<sup>٥</sup> وسائر ، واختاره المحمود ومسنده رواية سليمان  
ابن هلال عن الصادق عليه السلام في الرجل يأتي الرجل قال ان كان دون  
الثقب فاحده ، وان كان ثقب فم فاقم فاقم فاقم ضرب بالسيف<sup>٦</sup> .  
وقال الشيخ في<sup>٧</sup> يانه<sup>٨</sup> ان كان محصاً رجم وان لم يكن محصاً حله ،  
مستند الى روايه الملاي<sup>٩</sup> ممس عن الصادق عليه السلام قال . حد اللوطي مثل  
حد الزاني ، وقال : ان كان أحسن رجم والاخذ<sup>١٠</sup> .

(١) راجع ص : ٢٧٠

(٢) المتن : ١٤٦

(٣) الراي : ٤٤٥

(٤) لقواعد المقصد الثاني من كتاب الحدود قال فيه ولولا المحمود بعد من حد  
المائل والاصح في المحمود المقوط .

(٥) المقنة : ١٢٥

(٦) الكافي ٢٠٠/٧ ، التهذيب ٥٢/١٠ ، الاستبصار ٢١٩/٤

(٧) النهاية : ٧٠٤

(٨) الكافي ١٩٨/٧ ، التهذيب ٥٤/١٠ ، الاستبصار ٢٢/٤ .

والعبد .

ولو تكرر مع الحد قتل في الرابعة على الاشبه .  
ويعزر المجتمعان تحت ازار محتردين ولا رحم بينهما ، من  
ثلاثين سوطاً الى تسعة وتسعين .

ولو تكرر مع تكرار التعزير حدا في الثالثة

قواه : ولو تكرر مع الحد قتل في الرابعة على الاشبه  
هذا في غير الدوق ، وهو قول شيخ في النهاية<sup>(١)</sup> والنقي والقاضي ،  
وقال ابن ادريس<sup>(٢)</sup> في نسخة ، وقال شيخ في موضع من الخلاف<sup>(٣)</sup> في  
الحامه ، والصوى على الاول ، وقد يقدم توجيهه في الرب

قوله : ويعزر المجتمعان تحت ازار محتردين ولا رحم (٣) بينهما من  
ثلاثين سوطاً الى تسعة وتسعين

هذا قول الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> والقاضي وابن ادريس<sup>(٢)</sup> ، وقال المعيد<sup>(٣)</sup> من  
عشرة سوط الى تسعة وتسعين بحسب مائة الحاكم ، وقال الصدوق<sup>(٤)</sup> بجلدان  
مائة جلدة ، وبه قول ابن الحيد<sup>(٥)</sup> قال : وروي عن الصادق عليه السلام انهما يقتلان  
واصوى على الاول ، لانه حدث لا فعل فلا يكون فيه ما في الفعل ، ولروية

(١) النهاية ٧٠٦

(٢) السرئر ٤٤٩

(٣) في النهاية المراد ، لرحم هذا كل من لو قدر انه أشى حرم على الآخر نكاحه .

(٤) النهاية ٧٠٥

(٥) السرئر ٤٤٩

(٦) النسخة ١٢٥

(٧) لمعجم ٤٥٠

وكذا يغزر من قبل غلاماً بشهوة .

ويثبت السحق بما يثبت به اللواط .

والحد فيه مائة جلدة ، حرة كانت أو أمة ، محصنة كانت أو غير محصنة ، للفاعلة والمفعولة .

وقال في « النهاية » : ترجم مع الاحصان وتقتل المساحقة  
في الرابعة مع تكرار الجدل ثلاثاً .

---

ابن سنان عن الصادق عليه السلام : بجلدان حداً غير سوط واحد<sup>(١)</sup> .

قوله : وفي النهاية (٢) وترجم مع الاحصان

تبعه القاضي في ذلك ، واحتج الشيخ لذلك برواية محمد بن أبي حمزة  
وهشام وحفص عن الصادق عليه السلام أنه دخل عليه بسوء فساءه امرأة منهم  
عن السحق فقال : حداً حد الراي . فقالت المرأة : ما ذكر الله ذلك في القرآن .  
فقال : بلى . فقالت : وأين ؟ فقال : من أصحاب الرس<sup>(٣)</sup> . وهي محمولة على  
الجلد .

ومادكره المصنف مذهب المعبود والسيد وسلاز والنقي وابن إدريس ،  
لاصالة البرامة ، ونقول الباقر عليه السلام : السحاقة نجلد<sup>(٤)</sup> ، ولو كان فيه رجم  
لزم الأخبار بالخاص من العام ، وهو باطل .

(١) التهذيب ٤٠/١٠ ، الاستبصار ٢١٣/٤ .

(٢) النهاية : ٧٠٦ .

(٣) الكافي ٢/٧٠٢ ، الفقه ٣١/٤ ، التهذيب ٥٨/١٠ من الأول وكذا ابن هو

(٤) الكافي ٢/٧٠٢ ، التهذيب ٥٨/١٠ .

ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة كاللواط، ولا يسقط بعد البينة .  
ويعزر المجتمعان تحت ازار واحد مجردتين .  
ولو تكرر مرتين مع التعزير أقيم عليهما الحد في الثالثة ، ولو  
عادتا قال في « النهاية » : قتلنا .

مسألان :

(الاولى) لا كفالة في الحد ولا تأخير الاعتذر ، ولا شفاعة في

---

قوله : ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة كاللواط ولا يسقط بعد البينة  
هذا قول الشيع في النهاية واس ادريس<sup>(١)</sup> ، والمشهور وعليه الفتوى .  
ولا خلاف أنه مع الاقرار لوثاب الراي أو اللواط أو المساحقة تخير الامام بين  
العفو واقامة الحد ، والمعيد جعل للامام الخيار بعد البينة أيضاً ، فلا فرق هذه  
بين الاقرار والبينة ، وتبعه النقي في ذلك .

قوله : ولو عادتا قال في النهاية<sup>(٢)</sup> قتلنا

نعمه القدسي على ذلك ، ومرادهما بالعود وهي الرابعة بعد تكرار التعزير  
مرتين والحد في الثالثة ، ومستندهما رواية ابي خديجة عن الصادق عليه السلام<sup>(٣)</sup> .

---

(١) النهاية : ٧٠٨ ، الرائر : ٤٥٠ .

(٢) النهاية : ٧٠٨ .

(٣) الفقه ٣١/٤ باستاده عن ابي خديجة قال : لا ينبغي لامرأتين ان تنافيا في لحاف  
واحد ، لاويهما حاجز ، فان فعلتا بهتتا عن ذلك فان وجدوهما بعد النهي في لحاف واحد  
خطئتا كل واحدة منهما حداً حداً ، وان وجدتا الثالثة في لحاف حدتا ، فان وجدتا الرابعة  
في لحاف قتلنا . اخرجها في الكافي ٢٠٢/٧ والتهذيب ٥٩/١٠ باستادهما عن ابي خديجة  
عن ابي عبد الله عليه السلام ، وهي آخرها فان وجدتا الثالثة قتلنا .



اسقاطه .

(الثانية) لو وطئ زوجته فساقت بكرة فحملت من مائه فالولد له ، وعلى زوجته الحد والمهر وعلى الصبية الحد .

قوله : ولو وطئ زوجته فساقت بكرة فحملت من مائه فالولد له وعلى زوجته الحد والمهر وعلى الصبية الحد هذا قول الشيخ في النهاية<sup>١</sup> ، وتعمه القاضي ، والمستند قضاء الحسن بن علي عليهما السلام<sup>٢</sup> .

قال ابن ادريس : في الحاق الولد بالرجل بغير موافقة على فراشه ، والبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الولد للفراش . وهذه ليست بفراش ، لان الفراش عبارة عن العقد والكتاب الوطئ ، ولا هو من وطئ شهوة . وكذا النظر في استحقاتها المهر ، لانها مختاره مطاوعة غير مكرهة ، ومن كانت كذلك لا تستحق مهراً . وأيضاً ان أوحس عليها الحد فتكون بعباً وقد بهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن مهر البغي .

واختار المصنف والعلامة قول الشيخ ، وعليه الفتوى .

وتحقيق القول أن يقول : أما الحاق الولد بلامه اسحاق من ماء غير ران فيلحق الولد بصاحب الماء ، وأما المهر ووجوبه على المرأة فلا بأس في دهاب العذرة ودينها مهر سائها ، وليست الصبية كالراية في سقوط دية العذرة ، لان الراية أذنت في الانقضاء وهذه ليست كذلك .

نعم هنا مسائل :

(١) النهاية : ٧٠٧ .

(٢) الكافي ٢/٢٠٢ .

## وأما القيادة :

فهى الجمع بين الرجال والنساء للزنا ، أو الرجال والصبيان للواط .

ويثبت بشاهدين أو الاقرار مرتين .

والحد فيه خمس وسبعون جلدة . وقيل : يحلق رأسه ويشهر .

(الاولى) ان الشيخ أوجب على الزوجة الرحم بقاء على قوله ان المساحقة المحصنة ترحم . والفتوى على حلها لا غير .

(الثانية) ان الولد لا يلحق بالروجة قطعاً ، لانه غير متولد في رحمها ولا من مائها فلا يلحق بها .

(الثالثة) انه هل يلحق بالنسبة أم لا ؟ استشكله العلامة في القواعد<sup>(١)</sup> من حيث أنها ولدته من عرراً فليحق بها ، ومن أن السبب في الحاق السبب النكاح الصحيح أو الشبهة وهما معيانها ، ولأنها بحكم الرابية ولهذا تحدد عليه . وعلى هذا الفتوى . بتمرع على ذلك عدم التوارث بينهما لتمرعه على لحوق السبب .

(الرابعة) ان قلنا ان لفقة الحمل وحب على روح المساحقة الاتفاق على النسبة مدة الحمل ، وان قلنا لفقة للحامل فلا لفقة لها لأنها ليست بروحة .

قوله : وقيل يحلق رأسه ويشهر

قاله الشيخ في النهاية<sup>(٢)</sup> والا أعلم مستنده .

(١) القواعد ، المطلب الثاني من المصنف الثاني من كتاب العلل .

(٢) النهاية : ٧١٠ .

ويستوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر ، وينفى بأول مرة .  
 وقال المفيد : في الثانية . والاول مروي .  
 ولا نفى على المرأة ولا جز .

### المصل الثالث

#### (في حد القذف)

قوله : وبمضى بأول مرة ، وقال المفيد في الثانية ، والاول مروي  
 العمي بأول مرة قول الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> والقاضي وابن ادريس<sup>(٢)</sup> ، ومستنده  
 رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال : يصرب ثلاثة أرباع حد الراعي  
 خمسة وسبعين سوطاً وبمضى عن المصر الذي هو فيه<sup>(٣)</sup> .  
 وقال المفيد<sup>(٤)</sup> : يجلد في المرة الاولى ويحلق رأسه ويشهر ، فان عاد ثانية  
 جلد ونقي ، وتبعه النقي وسلاح .

قال النقي فان عاد ثانية جلد وبمضى عن المصر ، فان عاد ثالثة جلد ، فان  
 عاد رابعة استتيب ، فان تاب قلت توبته وان أبى التوبة قتل ، فان تاب ثم أحدث  
 بعد التوبة خامسة قتل على كل حال . وتوقف العلامة في المحلف<sup>(٥)</sup> .

#### قوله : الفصل الثالث في حد القذف

- (١) النهاية : ٧١٠ .
- (٢) الرائر : ٤٥٦ .
- (٣) الكافي ٢٦٦/٧ ، التهذيب ٦٤/١٠ ، القلي ٣٤/٤ .
- (٤) المغتة : ١٢٧ .
- (٥) المحلف ، الحرء الخامس ٢١٥ قال فيه : ومضى في ذلك من المتوفين .

ومقاصده أربعة :

(الاول) في الموجب : وهو الرمي بالزنا أو اللواط .  
وكذا لو قال : يا منكوحاً في دبره بأى لغة اتفق ، اذا كانت  
مفيدة للقذف فى عرف القائل ، ولا يحدد مع جهالته فائدتها .  
وكذا لو قال لمن أقربينوته : لست ولدى .  
ولو قال : زنى بك أبوك ، فالقذف لاييه . أوزنت بك أمك  
فالقذف لأمه .

ولو قال : يابن الزانين فالقذف لهما .  
ويثبت الحد اذا كانا مسلمين ولو كان المواجه كافراً .  
ولو قال للمسلم : يابن الزانية وأمه كافرة ، فالاشبه : التعزير ،

---

القذف لعمدة الرمي بالحجارة ، وشرعاً رمي المسلم الحر الكامل المستر بالزنا  
أو اللواط . وهو حرام بخص الكتاب في قوله « ان الذين يرمون المحصنات  
الفاعلات المؤمنات لعوامي الدنيا والاحرة ولهم عذاب عظيم »<sup>(١)</sup> .

وآيات أخر ذكرناها في الكنز<sup>(٢)</sup> .  
والسنة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : قذف محصنة يحبط عمل مائة  
سنة<sup>(٣)</sup> . وبالإجماع وهو ظاهر .

قوله : ولو قال للمسلم يابن الزانية وأمه كافرة فالاشبه التعزير ، وفي  
النهاية يحدد

---

(١) سورة النور : ٢٣ .

(٢) كنز العمال ٣٤٥/٢ - ٣٤٧ .

(٣) كنز العمال ٣١/٢ ، الوسائل ٤٣١/١٨ عن عقاب الاعمال وفيه قال صلى الله

وفى « النهاية » يحد .

ولو قال يا زوج الزانية فالححد لها . ولو قال : يا أبا الزانية ،  
أو يا أخا الزانية فالححد للمنسوبة الى الزنا دون المواجه .  
ولو قال : زنت بفلانة ، فلمواجه حد ، وفى ثبوته للمرأة تردد .

---

وجه الاشبهة أصالة البراءة واشتراط التكافؤ للقادف أو علو المقنوف ، وهو  
اختيار ابن ادريس<sup>١</sup> .

قال العلامة فى المختلف<sup>٢</sup> وهو حسن .

وقل ابن الجبيل والشيخ فى النهاية<sup>٣</sup> واختاره القاضي شوت الحد كمالا  
لحرمة الولد المسلم ، ولرواية عبد الرحمن ابن ابي عبد الله عن الصادق عليه  
السلام قال : الصرانية واليهودية تكون تحت المسلم فيقتدأ بها يصرب القادف  
لان المسلم قد حصها<sup>٤</sup> . اخرجها الكلبي والشيخ فى التهذيب .

قال العلامة فى المختلف<sup>٥</sup> : ولا بأس بالعمل بهذه ، فانها واضحة الطريق .  
وفيه نظر ، لامكان حمل الصرب على التعزير ، وأيضاً ليس فيها دلالة على أن  
القذف بأمه .

قوله : زنت بفلانة فلمواجه حد وفى ثبوته للمرأة تردد

---

عليه وآله وسلم : ومن رمى محصاً أو محصية أحط الله عمله وجحد يوم القيامة سبعون ألف  
ملك من بين يديه ومن خلفه ثم يؤمر به الى النار .

(١) السرائر : ٤٦٤ ، المختلف الجزء الخامس ٢٢٨ .

(٢) النهاية : ٧٢٥ .

(٣) الكافي ٢/٩٠ ، التهذيب ٧٥/١٠ - ٦٧ .

(٤) المختلف ، الجزء الخامس ٢٢٨ .

والتعريض يوجب التعزير، وكذا لو قال لامرأته لم أجذك عذراء.  
ولو قال لغيره ما يوجب أذى، كالحسيس والوضيع، وكذا  
لو قال يا فاسق وبشارب الحمر ما لم يكن متظاهراً.  
ويثبت القذف بالاقرار مرتين من المكلف الحر المختار أو  
بشهادة عدلين.

ويشترط في القاذف البلوغ والعقل.  
فالصبي لا يحد بالقذف ويعزر، وكذا المجنون.  
(الثاني) في المقذوف.

أما ثوب الحد للمواجه فاجماعي، وتردد المصنف في ثبوته للمرأة المسبوبة  
إليها الزنا من أن الزنا ما هل هو فعل واحد أدانت لواحد ثبت للآخر أو فعلاً  
متمايزان لا يلزم من الثبوت لواحد ثبوته للآخر.

قال المعبود والشح في النهاية والنقي والقاضي بالاول، لاصابة المطاوعة  
وللدلالة العرف على النسبة اليهما معاً. وقد اس ادريس بالنسي، لان نسبة لمزني  
بها الى الانفعال لا الى الفعل، والافعال أعم من المطاوعة أو الاكراه لصدقه  
حقيقة فيهما، والعام لادلالة له على الحاص باحدى الدلالات، ولا حدمع لاحتمال  
لكونه شبهة فكيف مع عدم السبب المقضي له صريحاً، بخلاف النسبة الى  
الفعل فان المسبوبة اليه قدور عليه عام به، وذلك يقضي صدور فعل من الفاعل  
قطعاً، وهو كاف في وجوب الحد اجمالاً. واحاراه المصنف في المكت.  
واما العلامة فاستشكل في القواعد، وفي المختلف احتار الاول لمقام انتهاك  
الحرمة ولانه لو لم يجب هنا لما وجب في قوله مكوحاً في دبره، لكن اللزم

ويشترط فيه : البلوغ ، وكمال العقل ، والحرية ، والاسلام  
والستر .

فمن قذف صبيّاً أو مجنوناً أو مملوكاً أو كافراً أو متظاهراً بالزنى  
لم يحد بل يعزر ، وكذا الأب لو قذف ولده  
ويحد الولد لو قذفه ، وكذا الأقارب .  
(الثالث) في الأحكام :

فلو قذف جماعة بلمظ واحد ، فمليه حدان سواء وطالوا  
مجتمعين ، وإن افرقوا فلكل واحد حد .  
وحد القذف يورث كما يورث المال ، ولا يرثه الزوج ولا  
الزوجة .

---

باطل فيبطل المعلوم . أما الملازمة . فلان دلالة اللمظ على نسبة (بهما واحدة)  
فيه كما يحتمل أن تكون هي مكرهة فكذا يحتمل أن يكون هو في قوله مكروهاً  
في دبره مكرهاً ، ولو اتقصى المسع ثمة فصاءها . وأن بطلان اللزم للاجماع  
على ثبوت الحد على القاذف في قوله مكروهاً في دبره .  
وهما فوائد :

( الأولى ) لو قال لرجل لظت بفلان بالحكم حاز في الموضعين من ثبوت  
الحد للمواجه اجماعاً وللمنسوب على الخلاف .  
( الثانية ) مع لقول بثبوتيه لهما قد يجب حدان إذا كان كاسين ، وقد يجب  
تعميران إذا كان ناقصين ، وقد يجب حد وتعمير مع اختلافهما .

ولو قال ابنك زان أو بنتك زانية فالحد لهما .

وقال في « النهاية » : له المطالبة والعفو .

---

(الثالثة) العدف بالزنا الاكرامي موجب للتعزير قطعاً ، ويحتل على ضعف وجوب الحد لتضمنه القصاص . والمشهور عدم لعدم السبب الى فعل قبيح ، ولانه ليس رمية بالزنا فان المكره غير راد ، أما لو قدده ، بالزنا مطلقاً ثم ثبت الاكراه فالحد ثابت قطعاً .

قوله : ولو قال ابنك زان أو بنتك زانية فالحد لهما ، وقال في النهاية له المطالبة والعفو

ها فوائد :

( الاولى ) لا كلام أنه لا حد للاب . نعم يثبت له التعزير لانه مما يكره المواجهة به .

(الثانية) هل يثبت الحد للابن أو البنت مطلقاً . أطلق المصنف الثبوت . وفيه نظره لجواز كونهما صغيرين أو رقيقين ، فالأجود حينئذ التفصيل ، وهو ثبوت الحد لهما ان كانا كاملين والأفان تعزير .

(الثالثة) أطلق الشيخ في النهاية <sup>١</sup> أن للاب المطالبة لكون العار لاحقاً به وكل من لحقه العار طله المطالبة . وفيه نظره لمسح الكبرى ، فالاولى التفصيل كما احتاره ابن ادريس والعلامة <sup>٢</sup> ، وهو ثبوت المطالبة مع الصغر لا غير .

(الرابعة) هل للاب العفو ؟ أطلق الشيخ في النهاية <sup>١</sup> ذلك ايضاً . وليس بشيء ، لان الحد للمقدوف فليس لغيره اسقاطه كغير الحد من الحقوق بل المطالبة

---

(١) النهاية : ٧٢٤ .

(٢) السرائر : ٤٦٣ ، المختلف : الجزء الخامس ٢٢٨ .



ولوورث الحد جماعة فعفا أحدهم كان لمن بقي الاستيفاء على  
التمام .

ويقتل القاذف في الرابعة اذا حد ثلاثاً ، وقيل في الثالثة .  
والحد ثمانون جلدة حراً كان القاذف أو عبداً .

والغزو الى المستحق .

(الحامسة) لو قل ابك لانط أو مسكوح في دبره فالحكم كما تقدم .

**قوله : وقيل في الثالثة**

تقدم الحلاف في ذلك فلاوجه لاعادته .

**قوله : والحد ثمانون جلدة حراً كان القاذف أو عبداً**

هذا هو المشهور ، اختاره الشيخ في التهذيب والنهاية والصدوق والمفيد<sup>١</sup>  
لمعوم الآية<sup>٢</sup> وعدم ثبوت المخصص .

وقال الشيخ في المبسوط<sup>٣</sup> : يجب على الحد أربعون لا غير كما ينصف  
الحد في الرماء قبل المخصص رواية لقاسم بن سليمان عن الصادق عليه السلام<sup>٤</sup>  
وعمل الصحابة وقوله « ولا تقلوا لهم شهادة »<sup>٥</sup> والصمير عائد الى الذين يرمون  
المحصنات ، فجعل المانع من قول شهادتهم القذف وهو لا يثبت في الحد ،  
فيكون المراد بهم الاحرار لان عود الصمير الى بعض أفراد الدم يحصنه كما

(١) التهذيب : ٦٥/١٠ ، النهاية : ٧٢٣ ، المقنع : ١٤٩ ، المقنع : ١٢٧ .

(٢) سورة النور : ٤ .

(٣) المبسوط : ١٦/٨ .

(٤) التهذيب : ٧٣/١٠ - ٧٤ ، الاستبصار : ٢٢٩/٤ - ٢٣٠ .

(٥) سورة النور : ٤ .

ويجلد بشيابه ولا يجرد ، ويضرب متوسطاً .

ولا يعزر الكفار مع التنايز .

(الرابع) في اللواحق ، وهي مسائل :

(الاولى) يقتل من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذا من سب أحد الائمة عليهم السلام ، ويحل دمه لكل سامع اذا أمن .

(الثانية) يقتل مدعى النبوة . وكذا من قال لا أدري محمد

— عليه الصلاة والسلام — صادق أولاً ، اذا كان على ظاهر الاسلام .

---

ثبت في الاصول ، وقوله « فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات »<sup>(١)</sup> ولا فرق بين العبد والامة .

وفي الكل نظر ، لان الرواية شاذة ، وعمل الصحابة غير معلوم ، وعود الصبر الى العصم يمنع تحصيصه كما ثبت في الاصول ، مع ثبوت النقض بالكافر فانه يجب عليه كمال الحد ولا تقبل شهادته ، والفاحشة يراد بها الزنا . فالعمل حيثن على المشهور .

قوله : وقيل لا يعزر الكفار مع التنايز (٢)

جعل المصنف هذا قولاً لقوله « قيل » ، وهو يدل على استصعافه له ، مع أن في بعض نسخ هذا الكتاب يعرر بالاثبات لا النفي . ووجه العدم ثبوت التعزير من الطرفين متناهين<sup>(٣)</sup> . اللهم الا أن يحشى وقوع فتنة فيجب التعزير . ووجه

---

(١) سورة النساء : ٢٥ .

(٢) نيزه نيزاً من باب ضرب : قلبه ، تنايزوا : نيز بعضهم بعضاً .

(٣) تهاثر الرجلان : ادعى كل واحد على الآخر باطلا . تهاثرت الهيات . تناظرت

وبطلت .

- (الثالثة) يقتل الساحر اذا كان مسلماً ، ويعزر ان كان كافراً .  
 (الرابعة) يكره أن يزاد في تأديب الصبي عن عشرة أسواط .  
 وكذا العبد ، ولو فعل استحب عتقه .  
 (الخامسة) يعزر من قذف عبده أو أمته ، وكذا كل من فعل محرماً أو ترك واجباً : بما دون الحد .

## الفصل الرابع

### (في حد المسكر)

التيوت ان كل من فعل محرماً او ترك واجباً يعزر

قوله : ولو فعل استحب عتقه

يهم من كلام الشيخ لروم عتقه ، وقال ابن ادريس بالاستصحاب<sup>(١)</sup> ، وهو أقوى للاصل وعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : الدس مسطون على أموالهم<sup>(٢)</sup> .

قوله : الفصل الرابع في حد المسكر

الحث هاأما في ماهية المسكر وأما في تحريمه وما في كمية [ كمية ن ] الحد فالاول قيل هو ما يحصل معه اختلال الكلام السطوم وطهور السر المكتوم ، وقيل هو ما يغير العقل ويحصل معه نشوة وسرور وقوة نفس في غالب المتأولين وعريضة . أما ما يغير العقل لاغير فان حصل معه تعب الحواس الخمس فهو المرفد وان لم يحصل فهو مسد العقل كما في السح والشوكران .

(١) السرائر : ٤٦٨ .

(٢) البهار ٢/٢٧٢ ، حوالى الثالى ١٣٨/١ .

والنظر في أمور ثلاثة :

(الاول) في الموجب : وهو تناول المسكر والفقاع اختياراً مع العلم بالتحريم ، وبشرط البلوغ ، والعقل .  
فالتناول بعم الشارب والمستعمل في الادوية والاغذية ويتعلق الحكم ولو بالقطرة .  
وكذا العصير اذا علا ما لم يذهب ثلثه ، وكل ما حصلت فيه الشدة المسكرة .

ويسقط الحد عن جهل المشروب أو التحريم .  
وبثبت بشهادة عدلين أو الاقرار مرتين من مكلف حر مختار .  
(الثاني) في الحد : وهو ثمانون جلدة .

واختلف في الحبشة هل هي مفسدة للعقل فيجب فيها التعزير أو مسكرة فيجب الحد بعد ائتي علماء العصر وما قبله على تحريمها . فالذي احتار العلامة في القواعد الثاني ، ومنع من أن الحد موط بالشوة والعريضة بل يكفي فيه روال العقل . مع أنها مسكرة بالتفسير الاول ، لاحتلال الكلام وظهور السرمعها .  
وهو من نصهم : هي الى الافساد أقرب ، لان فعلها السبات وروال العقل حتى يصير متناولها أشبه شيء بالبهيمة .

وقل بعضهم ان أثرها اثرة الحلط العالي ، فصاحب المنم يحصل له السبات والصمت وصاحب لسوء الكاء والجزع وصاحب الدم السرور بقدر حياله وصاحب لصعده لحدده ، بخلاف الحمرة فانه لا ينفعك عن شوة ويبعد عن الكاء ولصمت وهذا ان صح فلا يفي روال العقل بل هو من مؤكداته .

وأما الثاني فتحريمه معلوم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : كل مسكر حرام <sup>١</sup> ومن الكتاب في آيات أربع :

الاولى : في البقرة وبألوك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير <sup>٢</sup> .

الثانية : في النساء « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكرى » <sup>٣</sup> .

الثالثة : في المائدة « اما الحمر والميسر والانصاب والارلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » <sup>٤</sup> .

الرابعة : في الاحراف « قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغي بغير الحق » <sup>٥</sup> .

والاثم هنا هو الخمر لقول الشاعر :

شربت الائم حتى ضل عقلي كذاك الائم يذهب بالعقول <sup>٦</sup>

وقد يضافي كتاب الكسر <sup>٧</sup> كيفية الاستدلال بهذه الايات على التحريم فليرجع اليه .

وأما الثالث فاتفق علماؤنا على أنه ثمانية جلدة للظافر من الروايات عن

أئمتهم عليهم السلام <sup>٨</sup> ، ولما تواتر من قول علي عليه السلام : اذا شرب هذى

---

(١) الكافي ٤٠٩/٦ .

(٢) سورة البقرة : ٢١٩ .

(٣) سورة النساء : ٤٣ .

(٤) سورة المائدة : ٩٠ .

(٥) سورة الاحراف : ٣٣ .

(٦) قال في مجمع البيان ٤١٤/٤ والائم قبل هو الذنوب والمعاصي من الجنائي ، وقيل : الائم ما دون الحد عن القراء ، وقيل : الائم : الحمر عن الحسن وابشد الاحفش : شربت الائم الح . وذكره في لسان العرب وفيه يذهب بالحول بصيغة التأنيث . وقال فيه قال ابن سيده : وحشي انه انما سماها ائما لان شربها اثم .

(٧) كتر العرقان ٣٠٤/٢ .

(٨) الوسائل ٤٦٦/١٨ الباب ٣ .

وإذا هدى امرئ وإذا افتري جلد ثمانين<sup>١</sup> وليس ذلك قياساً بل استدلال على  
المعلوم بما يسلمه الخصم .

إذا عرفت هذا فهنا فوائد :

(الاولى) كل ما أسكر كثيره فالقليل منه حرام ، ويشت به جميع أحكام المسكر  
من الحد والعق ورد الشهاده ، وذلك إجماع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم :  
ما أسكر كثيره فقليله حرام<sup>٢</sup> .

(الثانية) اتفق علماءنا على أن حكم إلتعاق حكم المسكر في الحد والعق  
وعبرهما ، ولما نواتر عن ثمتهم عليهم السلام ، ونقول الرضا عليه السلام وقد  
سئل عنه فقال : هو حمر مجهول<sup>٣</sup> . ولما روي أن علياً عليه السلام رأى مانع  
فقال : خمار ما أوقعه .

والمراد بالمتعاق ما يسمى بين الناس كذلك ، وقيل ما يحصل معه النشيش  
وانقتران ، وقيل ما يقتضي حمير ويطول مكثه في الأنفة ، فإن لم يعتقر ولا يطول  
مكثه فهو لا يسمى ، وذلك مباح .

(الثالثة) اتفق علماءنا أيضاً على أن عصير العنب إذا علا حكمه حكم المسكر  
الا أن يذهب ثلثاه ، وأما عصير الرطب إذا لم يسكر فالأقرب بقاؤه على الحل  
وان علا ، مع احتمال أن يكون كالأول لأنه عنب قد حنف . والعمل على الأول  
وكذا عصير التمر غير المسكر الأقوى حله .

(الرابعة) اتفق علماءنا على أن الحمر وكل مسكر حرام في سائر الشرائع ،  
وأنه لم يبح في ملة قط ، ولما تقدم من وجوب تقرير الأحكام الخمسة في كل  
شريعة .

١) علل الشرائع ٥٤٥/٢ ، وفيه : وإذا افتري جلد فوجب عليه حد المفتري .

٢) سنن الترمذي ٢٩٢/٤ ، سنن ابن ماجه ١١٢٥/٢ .

٣) التهذيب ١٢٥/٩ ، الكافي ٤٢٣/٦ ، الاستبصار ٩٥/٤ .

ويستوى فيه الحر والعبد والكافر مع التظاهر .  
ويضرب الشارب عرباً على ظهره وكتفيه وينقئ وجهه وفرجه .  
ولا يجد حتى يفيق .

وإذا حد مرتين قتل في الثالثة ، وهو المروى .  
وقال « الشيخ » في الخلاف : يقتل في الرابعة .

---

**قوله : ويستوى فيه الحر والعبد**

هذا قول الشرحين والقاضي وابن إدريس والمصنف والعلامة ، لرواية أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يصرب في الحر والسيد ثمانين الحر والعبد ، ولما رواه أبو بكر الحصرمى عن الصادق عليه السلام .

وقال الصادق أن حد العبد أربعون ، لرواية حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> ، ورواية يحيى بن أبي العلاء عن الصادق عليه السلام<sup>(٢)</sup> . وحملها الشيخ على النية . وقال ابن العبد . لحد ثمانون ، فإن كان لوط منى فأربعون .

**قوله : قتل في الثالثة ، وهو المروى ، وقال في الخلاف في الرابعة**  
الأول قول المقيّد<sup>(٣)</sup> والحسن والقي وابن إدريس<sup>(٤)</sup> والشيخ في النهاية<sup>(٥)</sup> .  
لرواية أبي عبيد في الصحيح عن الصادق عليه السلام<sup>(٦)</sup> ، ورواية يونس عن الكاظم

---

(١) الكافي ٢٤١/٧ ، التهذيب ٩٢/١٠ ، الاستبصار ٢٣٧/٤ .

(٢) التهذيب ٩٣/١٠ ، الاستبصار ٢٣٨/٤ .

(٣) المقنة : ١٧٩ ، الررائر : ٤٥٢ ، النهاية : ٧١٢ .

(٤) الكافي ٢١٨/٧ ، التهذيب ٩٥/١٠ .

ولو شرب مراراً ولم يحد كفى حد واحد .

(الثالث) في الاحكام : وفيه مسائل :

(الاولى) لو شهد واحد بشربها وآخر بقيتها حد .

---

عليه السلام<sup>(١)</sup> . والثاني قول الشيخ في المصنوع والحلاف<sup>(٢)</sup> لما تقدم في الزبا .

**قوله : لو شهد واحد بشربها وآخر بقيتها حد**

هذا الحكم مما اتفق عليه الاصحاب . قال الشهيد لم ينقذ فيه على مخالفه ،

وهو معلوم من قول علي عليه السلام في حق الوليد لما شهد عليه واحد بشربها

وآخر بقيتها . فقال علي صلوات الله عليه . مائة ولا وقد شربها<sup>(٣)</sup> .

وشرط بعض الاصحاب امكان مجامعة القىء للشرب ، فلو شهد واحد بالقىء

في زمان سابق على زمان الشرب لم يثبت لحد . وهو شرط حسن .

قال المصنف في الشرائع<sup>(٤)</sup> . ويلزم على ذلك وجوب الحد لو شهدا بقيتها

نظراً الى التعليل المروي ، أعني قول علي عليه السلام . ثم قال : وفيه تردد ، لاحتمال

الاكراه على بعد ، لاصالة صدور الفعل اختياري ، خصوصاً أنه لو كان واقعاً

لادعاه دفعا عن نفسه الحد ، ولذلك لو ادعاه لم يثبت الحد اجماعاً .

(١) الكافي ٢١٩/٧ ، التهذيب ٩٥/١٠ ، القلي ٥١/٤ .

(٢) المصنوع ٥٩/٨ ، الخلاف ٢٠٢/٣ .

(٣) روى المشايخ الثلاثة في هذا المعنى قصة قدمة بن مظعون ادأني به الى عمر بن

لخطاب وشهدا الشاهدان عليه احدهما بالشرب وثانيهما بالقىء ، فأرسل عمر الى ناس من

اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهم امير المؤمنين عليه السلام ، فقال لاميير المؤمنين

ما تقول يا ابي الحسن ؟ قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنت اعلم هذه

الامة واقضها بالحق . الخبر .

راجع القلي ٢٦/٣ ، الكافي ٤٠١/٧ ، التهذيب ٢٧٠/٦ .

(٤) الشرائع ٣٢٠/٢ .



(الثانية) من شربها مستحلاً استتيب ، فان تاب أقيم عليه الحد والا قتل . وقيل : حكمه حكم المرتد ، وهو قوی .

ولا يقتل مستحل غير الخمر بل يحد مستحلاً ومحرمًا .

(الثالثة) من باع الخمر مستحلاً استتيب ، فان تاب والا قتل . وفيما سواها يعزرو .

(الرابعة) لو تاب قبل قيام البيعة سقط الحد ، ولا يسقط لو تاب بعد البيعة ، وبعد الاقرار بتخير الامام في الإقامة . ومنهم من حتم الحد .

---

قوله : من شربها مستحلاً استتيب فان تاب اقيم عليه الحد والا قتل ، وقيل حكمه حكم المرتد وهو قوی

الاول قول الشيخين<sup>(١)</sup> واتاعهما لنشئة في ذلك ، ولان قدامة بن مالك لما شرب الخمر مستحلاً على عهد ابي بكر وقامت عليه البيعة فلم يدر ما حكمه فقل علي صلوات الله عليه : در به علي محاسن المهاجرين والابصار فان شهد عليه اثنان أنه سمع آية التحريم فاستتبه فان تاب فاجلده وان ابي فاقله<sup>(٢)</sup> . والثاني قول النقي واس ادريس<sup>(٣)</sup> ، لانه أنكر ما علم تحريمه من الدين ضرورة ، وهو أقوى ، ونحمل قضية قدامة على أنه لم يولد على الفطرة .

قوله : وبعد الاقرار بتخير الامام ، ومنهم من حتم الحد

(١) المقنة : ١٢٨ ، اثناء : ٧١١

(٢) الارشاد للمفيد : ١٠٧

(٣) الرائر : ٤٥٣ .

## الفصل الخامس

(في حد السرقة)

وهو يعتمد فصولاً :

(الاول) في السارق :

ويشترط فيه : التكليف . وارتفاع الشبهة ، وألا يكون الوالد من ولده ، وأن يهتك الحرز ويخرج المتاع بنفسه ويأخذ سراً .

لاول قول لشيوخ في النهاية<sup>١</sup> ، واحتارده العلامة في المصنف<sup>٢</sup> ، لأن التوبة تسقط تحتم الرجم الذي هو أقوى ، وأن تسقط الاصعب أولى . وفيه نظر ، لفرق فان الرجم موجب للتلف بخلاف الحد .

والثاني قول لشيوخ في المسوط والحلاف ، واحتارده ابن ادريس والمصنف في الشرائع لشوته بالقرار فاسقاطه بفقر السي دليل ، وليس والحمل على الرحم قياس مع وجود الفرق . قال الشهيد رحمه الله ولعله الأقرب .

قوله : ولا يكون والداً من ولده

أد في الاب والاحما ع عليه ، هل الام كذلك ؟ قال لثني نعم ، واستحسنه العلامة في المختلف<sup>٣</sup> ، لا اشتراكهما في وجوب التعظيم .

(١) النهاية : ٧١٤ ، المختلف : الجزء الخامس ٢١٦ .

(٢) المختلف ، الجزء الخامس ٢٢٤ .

فالقبيود اذاً ستة. فلا يحد الطفل ، ولا المجنون لكن يعززان.  
وفى النهاية بعضى عن الطفل أولاً ، فان عاد أدب ، فان عاد حكت  
أنامله حتى تدمى ، فان عاد قطعت أنامله ، فان عاد قطع كما يقطع  
البالغ .

قوله : ( فلا يحد الصبي ١ ) ولا المجنون لكن يعززان ، وفى النهاية بعضى  
عن الطفل أولاً فان عاد أدب فان عاد حكت أنامله حتى تدمى فان عاد  
قطعت أنامله فان عاد قطع كما يقطع البالغ  
الاول قول المفيد<sup>٢</sup> ، واختاره إيس<sup>٣</sup> 'دريس' والمصنف ، لاصالة الرأفة  
وانصافهما بما يوجب رفع العلم . وأما الأديب فيبس من باب التكليف بل من  
وجوب التأديب على الحاكم لاشتماله على المصلحة .  
والثاني قوله النهاية<sup>٤</sup> ، ونسبه القاضي ، واختاره العلامة في المختلف<sup>٥</sup> ،  
ومستنده رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام<sup>٦</sup> .  
وقال الصدوق في المتع<sup>٧</sup> يعنى عنه ، فان عاد قطعت أنامله أو حكت حتى  
تدمى ، فان عاد قطعت أصابعه ، فان عاد قطع أسنن من ذلك .  
وقال التقي يهدد في الاول وتحك أصابعه بالارض حتى تدمى في الثانية ،  
وقطعت اطراف أنامله الاربع من المفصل الاول في الثالثة ، ومن المفصل الثاني  
في الرابعة ، ومن أصول الاصابع في الخامسة . والفتوى على الاول .

(١) من المختصر النافع ط بمصر : الطفل .

(٢) المقنة : ١٢٩ ، السرائر : ٤٥٥ .

(٣) النهاية : ٧١٥ ، المختلف : الجزء الخامس ٢١٨ .

(٤) الكافي ٢٣٢/٧ ، التهذيب ١١٨/١٠ ، الاستبصار ٢٤٨/٤ .

(٥) المتع : ١٥٠ .

ولوسرق الشريك ما يظنه نصيباً لم يقطع .  
 وفي سرقة أحد الغانمين من الغنيمة روايتان، احدهما: لا يقطع  
 والاخرى : يقطع لوزاد عن نصيبه قدر النصاب .

قوله : وفي سرقة أحد الغانمين من الغنيمة روايتان احدهما لا يقطع  
 والاخرى يقطع لوزاد عن نصيبه قدر النصاب  
 الاولى عن مسمع بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> ، ومنها عن  
 محمد بن قيس عن النضر عن علي عليه السلام في رجل أخذ نصيبه من المعصم،  
 فقالوا : قد سرق قطعه . قال : اي لم أقطع أحداً له فيما أخذ شركاً<sup>(٢)</sup> . وعمل  
 عليها المفيد<sup>(٣)</sup> وسائر .

والثانية عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام<sup>(٤)</sup> وعمل عليها الشيخ<sup>(٥)</sup> .  
 وهو مقاله أسد الجيد والقاصي، واستحسنه المصنف في الشرائع<sup>(٦)</sup> ، وأفتى  
 السيد بالاول<sup>(٧)</sup> . وهو قوي .

وأما رواية عبد الرحمن بن أبي عديته عن الصادق عليه السلام قال : سألته  
 عن البيضة قطع فيها أمير المؤمنين عليه السلام . فقال : كانت بيضة حديد سرقها  
 رجل من المعصم فقطعه<sup>(٨)</sup> . فلا تعارض الرواية الاولى والحكم فيها، لجوار أن  
 يكون السارق ليس من الغانمين .

(١) الكافي ٢٣١/٧ ، التهذيب ١٠٥/١٠ ، الاستبصار ٢٤١/٤ .

(٢) الكافي ٢٢٣/٧ ، التهذيب ١٠٤/١٠ ، الاستبصار ٢٤١/٤ .

(٣) المقنعة : ٢١٩ .

(٤) التهذيب ١٠٦/١٠ - ١٢٩ ، القتيبة ٤٥/٤ ، الاستبصار ٢٤٢/٤ .

(٥) النهاية : ٧١٥ ، الشرائع ٣٢١/٢ .

(٦) الايضاح ٥٢٥/٤ .

(٧) التهذيب ١٠٥/١٠ ، الاستبصار ٢٤١/٤ .

ولو هتك الحرز غيره وأخرج هولم يقطع .  
والحر والعبد ، والمسلم والكافر ، والذكر والأنثى سواء .  
ولا يقطع عبد إلا سان بسرقة ماله ، ولا عبد الغنيمة بالسرقه منها .  
ويقطع الاجير اذا أحرز المال من دونه على الاظهر .

قوله : ويقطع الاجير اذا أحرز المال من دونه على الاشهر  
روى سليمان عن الصادق عليه السلام قال : سأنته من الرجل استأجر أجيراً  
فسرق من بيته هل تقطع يده ؟ فقال : هذا مؤتمن ليس بسارق<sup>(١)</sup> . ومثله رواية  
سماعة عن الصادق عليه السلام<sup>(٢)</sup> ، وروى المحلى في الحسن عنه عليه السلام  
أنه قال في رجل استأجر أجيراً وأقعدته على مناعه فسرقه . فقال : هو مؤتمن<sup>(٣)</sup> .  
وعمل على ذلك الصدوق في المقنع والشيخ في النهاية<sup>(٤)</sup> .  
وهذه الروايات ليست مشهورة ، بل الروايات الشهيرة أن كل من أحرز من  
دونه مال فسرقه فانه يقطع . ولذلك قال المصنف على الاشهر ، وهو مذهب ابن  
ادريس والعلامة وعليه الفتوى مع أن الروايات بعدم انقطع تحمل على عدم  
الاحراز ولقطها يدل على ذلك .  
قال الأبي<sup>(٥)</sup> لو قل على الاشبه لكان أسبب بفاعذته المرسومة . وهذا غلط منه ،  
فإن الاشبه إنما يقال على مدلت عليه أصول المذهب ولم تدل عليه رواية والاشهر

(١) الكافي ٢/٢٢٧ ، التهذيب ١٠/١٠٩ وفي آخر الحديث : حد حائى .

(٢) الكافي ٧/٢٢٨ ، التهذيب ١٠/١٠٩ ، عل الترائع ٢/٥٣٥ .

(٣) القنية ٤/٤٣ ، الكافي ٧/٢٢٧ ، التهذيب ١٠/١٠٩ .

(٤) المقنع : ١٥١ ، النهاية : ٧١٧ .

(٥) قال الأبي في كشف الرموز : طوقا دام طله بلل قوله على لأشهر على الاشبه  
لأن اشبه بالترتيب المرسوم والمعاد على ما اخترناه .

والزوج والزوجة وكذا الضيف ، وفي رواية لا يقطع .  
وعلى السارق إعادة المال ولو قطع .  
(الثاني) في المسروق :

ما تدل عليه الروايات في طريقه لكن بعضها أشهر فيعمل عليه كما في هذه المسألة .  
وجاز أن يكون الأشهر مما يدل عليه أصول المذهب أيضاً فيكون أشبه ويجوز استعمال أي اللطيف كان .

قوله : **والزوج والزوجة**

أي ويقطع الزوج أو الزوجة لو سرق أحدهما من الآخر مع الآخر  
لا بدونه .

قوله : **وكذا الضيف ، وفي رواية لا يقطع**

هذا أيضاً عطف على قوله « ويقطع الاجير » إذ أحرر المال ، والخلاف فيه أيضاً مع الشيخ والصدوق<sup>١</sup> ، فانهما دها لى عدم قطعه لو سرق ، استناداً الى رواية محمد بن قيس عن الدقر عليه السلام<sup>٢</sup> .

وقد الشيخ في الخلاف يقطع مع الآخر ، وقد في المبسوط ان سرق من البيت الذي يرب له لم يقطع ومن غيره يقطع ولا بن ادريس<sup>٣</sup> ها اضطرب يطول لكتاب بحكايته ، والفنوى على ما قاله المصنف .

قوله : **وعلى السارق إعادة المال ولو قطع**

هذا ليس نسباً على خلاف لادل هو تسيه على قول ابي حنيفة فانه قال اذا قطع لم يلزم الغرم .

(١) النهاية : ٧١٧ ، المقنع : ١٥١ .

(٢) الكافي ٢٢٨/٧ ، التهذيب ١١٠/١٠ ، المقية ٤٧/٤ ، العلل ٢/٣٥٠ .

(٣) المراتل : ٤٥٥ .

ونصاب القطن ربع دينار ، ذهباً خالصاً ، مضروباً بسكة  
المعاملة أو ما قيمته ذلك . ولا بد من كونه محرراً ، بقفل أو غلق  
أودقن .

وقيل : كل موضع ليس لغير المالك دخوله الا باذنه فهو حرز .

---

قوله : ونصاب القطن ربع دينار

هذا قول كثير عمدة ، وقيل الحسن دينار فصاعداً ، وقيل اس لجيد خمس  
دينار ، وروى درهمين والصوى على قول الأكثر ، وتحمل لرواية على خلافه على  
اختلاف أسعار الفضة من الذهب .

قوله : ولا بد من كونه محرراً بقفل أو غلق أو دقن ، وقيل كل موضع  
ليس لغير المالك دخوله الا باذنه فهو حرز

اتفق الفقهاء لا داود على اشتراط لحرر في السرقة وعلى أن ، لاحقيقه شرعية  
للحرر ويرجع فيه الى العرف ، ثم اختلف هل العرف فيه على أقوال :

( الاول ) دوام الملاحظة كمال في الصحراء ، وهو ملاحظة رقيب دائم  
الملاحظة له ، فان لم يتفق دوام الملاحظة فمعتبر حصانة الموضع المحرر فيه  
ووثاقته نفس أو غلق محكم أو دقن في داخله مديد عرفاً حرراً لذلك المال و  
يصم الى الحصانة المذكورة الملاحظة المعتادة وان لم تدم وهو اختيار الشرح  
في المبسوط .

( الثاني ) ( الكافي ) نقل في المبسوط أن لحرر كل موضع ليس لغير المالك أو  
المتصرف فيه دخوله الا باذنه .

( الثالث ) قال في النهاية كل موضع لم يكن لغير المتصرف بدخول فيه  
الا باذنه أو يكون مغفلاً عليه أو مدفوناً .

(الرابع) قال ابن ادريس : المراعاة بالعين ليست حرراً ، بل الذي يقتضيه أصول المذهب انه ما كان مقفلاً أو معلقاً أو مدفوناً .

ثم اعلم انه هل يختلف الحرز باختلاف المال أم لا ؟ قال الشيخ في المبسوط بالاول ، فان الحصرات في الدكاكين من وراء شريحة<sup>١</sup> يقفل أو يعلق حررها ، وليس ذلك حرراً للذهب والفضة والجوهر والافمنة العيسة . وحكى عن قوم الثاني وهو انه اذا كان الشيء حرزاً لشيء فهو حرز لساير الاشياء ولا يكون الشيء حرراً لشيء دون شيء . قل : وهو الذي يقوى في نفسى ، وهذا يدل على تردده .

والحق الاول ، فان العرف والعقل المعاشي يقتضي ذلك ، فان من وصع الذهب أو الفضة أو الجوهر حلف الشريحة أبواب الحاضرة لا يبعد عرفاً محرراً له ، ومن وصع المصل أو البقل في صندوق يقفل وفي بيت مقفلاً بعد مبالاً في الحفظ ، وربما عدل شيئاً لو كان يصل أو البقل له . وحيث أن المرجع في ذلك الى العرف فلذا ذكر أشياء تعد عرفاً حرراً وان لم تكن يقفل أو يعلق أو دفن :

« الاول » - المراح الشاه أو النقرة أو الابل وشبهها حرر مع المراعاة أو الربط أو العقال .

« الثاني » - الاصطبل حرر للدابة وشبهها مع العلق أو المراعاة .

« الثالث » - اللعبة للمسافر حرر للقماش أو الذهب أو الفضة مع الحياطة والحرم ، والقطار حرر للحمل المتطر لكن مع القائد والسائق ، أما مع عدم السائق فلا يحرز القائد الا ما كان في يده لاخير .

(الحامس) الراعي اذا أشرف على العم قام مراعيها فحرر ولا يحررها مع قعوده وانكأه وان راعاها .

١) الشريحة ودان كريمة شيء يسج من سمب النحل وسجوه ويجعل فيه الطيخ وغيره والجمع شرائح . والشريحة أيضاً ما يسم من القصب ويجعل على الحوايت كالابواب .



ولا يقطع مسن سرق من المواضع المأذون في غشائها ،  
كالحمامات ، والمساجد .

وقيل اذا كان المالك مراعياً للمال كان محرراً .  
ولا يقطع من سرق من جيب انسان أو كفه الطاهرين ، ويقطع  
لو كانا باطنين .

ولا يقطع في الثمر على الشجر ، ويقطع سارقه بعد احرازه .  
وكذا لا يقطع في سرقة مأكول ، في عام مجاعة .

---

قوله: ولا يقطع من سرق من المواضع المأذون في غشائها كالحمامات  
والمساجد

هذا هو المشهور ، وهل لحسن يقطع من أي موضع سرق من بيت أو سوق  
أو مسجد وغير ذلك ، فان قصد مع الاحراز أو المراجعة فمسم ولا فهو في  
موضع المنع .

قوله: وقيل اذا كان المالك مراعياً للمال كان محرراً

نقدم أن هذا قول الشيخ في الميسر ومعه ابن ادریس .

قوله: ولا يقطع في الثمر على الشجر ويقطع سارقه بعد احرازه  
أما الثاني فلا خلاف فيه ، فانه بعد احرازه كغيره من الامتعة ، وأما الاول  
فاطلاق المصنف وغيره عدم القطع فيه ، والعلامة قيد عدم القطع بأن لا يكون  
عليه حائط ، ولو كان الثمر محرراً فيقطع سارقه .

قوله: وكذا لا يقطع في سرقة مأكول عام سنة ١

---

(١) وكذا في حق الرياص وأما في المحتصر النافع ط بمصر : في عام مجاعة .

ويقطع من سرق مملوكاً ، ولو كان حراً فباعه قطع لفساده ،  
لاحداً .

---

يريد بالمسألة العام المحذوب<sup>(١)</sup> ، فهو من باب اضافة العام الى الخاص ، كحركة  
نقطة . ومن الباب قوله تعالى « ولقد أخذ آل فرعون بالحسين »<sup>(٢)</sup> أي سئبين  
القطط .

قوله : ويقطع من سرق مملوكاً ، ولو كان حراً فباعه قطع لفساده لاحداً  
اسم كان هنا محدوف تقديره ولو كان المسروق حراً ، حذف لدلالة سياق  
الكلام عليه .

اذا عرفت هذا فما ذكره المصنف مذهب الشيع في النهاية<sup>(٣)</sup> والمفيد في  
المقنة ، وقد في الخلاف<sup>(٤)</sup> وان سرق حراً صغيراً فلا قطع عليه ، وبه قال  
ابن حبيب والشافعي ، وقال مالك عليه القطع . وقد روى ذلك أصحابنا .

واستدل على عدم انقطع بأن الحر ليس بمال فلا قيمة له ، وعلى القطع بعموم  
قوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »<sup>(٥)</sup> ولم يفرق .

والمشهور مذهب في النهاية ، واستدل عليه العلامة في المختلف<sup>(٦)</sup> بأن وجوب  
القطع في سرقة المال اما كمال اعيانه وحراسته وحراسة العنس أولى فوجوب

---

(١) المحذوب هو المحل وربما وسى ، وهو انقطاع المطر ويس الارض

(٢) سورة الاحراف : ١٣٠ .

(٣) النهاية : ٧٢٢ . ولم اثر على المسألة في المقنة بعد الفحص لكثير من مظاهها .

(٤) الخلاف ٣ / ١٩٨ .

(٥) سورة المائدة : ٣٨ .

(٦) المختلف ، الجزء الخامس ٢٢٥ .

ويقطع سارق الكفن لان القبر حرز له .  
ويشترط بلوغه النصاب ، وقيل : لا يشترط ، لانه ليس حيد  
السرقه ، بل لحسم الجرأة .  
واونبش ولم يأخذ عزرو ولو تكرر وفات السلطان جاز قتله ردعاً .

---

القطع فيه أولى ، لا من حيث أنه سارق مال بل من حيث أنه من المفسدين .  
وهذا الوجه ان كان من باب القياس فلا يحسن للعلامة الاستدلال به ، لانه ليس  
من مذهبه القياس ، وان كان من التنبيه فلما سمع أن يمنع وجوب القطع لصيانة العدل  
فقط والالوجب قطع العاصب للمال وليس كذلك .

#### قوله : ويقطع سارق الكفن

ويشترط بلوغه النصاب ، وقيل لا يشترط لانه ليس حداً للسرقة بل لحسم  
الجرأة .

ولو نبش ولم يأخذ عزرو ، ولو تكرر وفات السلطان حر قتله ردعاً .  
هنا فوائد :

( الأولى ) اتفق العلماء على أن انقبر حرر للكفن لانه محله واحراره بالدفن  
وهنك حرره بالسحر ، اما غير الكفن فقال العلامة في المختلف<sup>(١)</sup> ان القبر ليس  
حرراً له للاصل . وفيه نظر من حيث أنهم حملوا الدفن من أقسام الحرر .  
( الثانية ) هل يشترط بلوغ قيمته نصيباً حتى يقطع أم لا ؟ فيه أقوال : قال  
المعبد<sup>(٢)</sup> والنقي وسلاريم لانهم قيدوا القطع فيه بلوغ النصاب ، وقال بعضهم  
لا يشترط . وفي كلام الشرح في النهاية احتمال الأمرين الاشتراط وعدمه .

(١) المختلف ، الجزء الخامس ٢٢٢ .

(٢) المقنعة : ١٢٩ .

وقال ابن ادریس : بشرط في المرة الاولى لافيعا بعدها ، محتجاً بقولهم عليهم السلام : مروق موتكم كسارق أجباكم<sup>(١)</sup> ، ومن سرق من الحي دون ربع دينار لا قطع عليه وأما فيما بعدها فلا يشترط ، لانه يقطع لفساده لا لكونه مروقاً . وبذلك يجمع بين الاحبار ، لان فيها ما يدل على القطع مطلقاً وفيها ما يدل على القطع مع ملوغ الثعالب .

ثم قال بعد كلام : الذي اعتمد عليه وأفتي به قطع الساش اذا أخرج الكس ، سواء كانت قيمته بضعاً أو أقل أو أكثر في الدومة (أولى أو ثنية) .

وهذا يدل على صطرابه وتروده في هذه المسألة ، والمعتمد ما قاله المعيد واتباعه لقول علي عليه السلام : ما لقطع لامواتكمما يقطع لاحائثاً<sup>(٢)</sup> . والتشبيه يستدعي الاشتراط في الاموات بما يشترط في الاحياء .

(الثالثة) لو شئ ولم يحرق شيئاً لم يكن عليه قطع بل يمرر ويؤدب ، فان تكرر منه ذلك من غير احراج قال القاضي أدب لاعبر ، وقيل بقطع لفساده . قاله العلامة في المختلف<sup>(٣)</sup> جمعاً بين الروايات .

(الرابعة) لو تكرر منه المش ولاحراج ثلاثاً أو أكثر وفات السلطان لم يقدر عليه الا بعد حين ، قال المعيد<sup>(٤)</sup> تخير السلطان بين عفونه وقطعه ، ومثله قال السقي ، وقال القاضي كان له قلبه ايرتفع عرده في المستقبل عن مثل ذلك . وظاهر المصنف احتياط قوله ، وورد في الحديث ان علياً عليه السلام امر أن تطأ الرحال حتى يموت<sup>(٥)</sup> .

(١) الوسائل ١٨/٥١٠ باب ١٩ من كتاب الحدود .

(٢) الفقيه ٤/٤٧ ، التهذيب ١٠/١١٦ ، الامتياز ٤/٢٤٦ .

(٣) المختلف . لحره لحي ٢٢٣ .

(٤) لمعة ١٣٠ .

(٥) لهيه ٨ ٧ ، المختلف : الجزء الخامس ٢١٩ .

(الثالث) يثبت الموجب بالاقرار مرتين أو بشهادة عدلين، ولو أقر مرة عزرو ولم يقطع .

ويشترط في المقر: التكليف، والحرية ، والاختيار. ولو أقر بالضرب لم يقطع .

نعم لو رد السرقة بعينها قطع، وقيل : لا يقطع لتطرق الاحتمال وهو أشبه .

---

(الخامسة) المطالبة هنا للوارث ، قاله ابن ادریس، لما ورد أن الكمي يرجع اليهم اذا أخذ الميت سبل أو أكله الساع وهذا متعه في إحراح الكمي من غير تكرار ، أما مع عدم الإحراح أو التكرار ثلاثاً فما زاد فلا يتوقف على مطالبة الوارث بل للسلطان التمييز أو القتل مطلقاً .

قوله : ولو قرب بالضرب لم يقطع . نعم لو رد السرقة بعينها قطع، وقيل لا يقطع لتطرق الاحتمال ، وهو أشبه

الاول قول الشيخ في النهاية ، ورجحه العلامة في المختلف<sup>(١)</sup> ، لو حود القرينة وورد المين كدلالة فيء الحمر على شربه ، ولما رواه سليمان بن خالد في الحسن عن الصادق عليه السلام قال: سأله عن رجل سرق سرقه فكابر عليها فصر ب فجاء بها بعينها فهل يجب عليه الفقطع؟ قال : نعم ولكن اذا اعترف ولم يجيء بالسرقة لم تنقطع يده لانه اعترف على العذاب<sup>(٢)</sup> .

والثاني قول ابن ادریس، وهو احتياط المصنف ومقرب العلامة في

---

(١) النهاية : ٧١٨ ، المختلف الجزء الخامس ٢١٩ .

(٢) الكافي ٢٢٣/٧ ، التهذيب ١٠٦/١٠ .

ولو أقر مرتين تحتم القطع ولو أنكر .

(الرابع) في الحد .

وهو قطع الأصابع الأربع من يـد اليمين ، وترك الراحة  
والإبهام .

ولو سرق بعد ذلك قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك  
العقب .

القواعد<sup>١</sup> ، لا الإفراز مكرهاً لا ثبت شيئاً ، ورد العين لا يدل على . المروقة لانه  
أعم من ذلك ، لحرار الأبداع عده أو علمه مباشرة الانخراح أو غير ذلك والدعاء  
مبنية على الاحتياط .

واحتاره السعد<sup>٢</sup> ، قال : ولو رواية لا تسدل على الإفراز مرتين ولا مرة فلا  
تدل على المطلوب .

قوله : ولو أقر مرتين تحتم القطع ولو أنكر

مد قول لشح في المسوط<sup>٣</sup> وس ادريس<sup>٤</sup> ، وقال في النهاية<sup>٥</sup> بسقط  
القطع مع انكاره بعد الإفراز ، واحتاره العلامة في المحصف<sup>٦</sup> لأن رجوعه كالتوبة  
ولو رواية حميل عن الصادق عليه السلام<sup>٧</sup> . قال في المسوط<sup>٨</sup> حمته على الراي

(١) لقواعد ، لعن لثاني من المقصد السادس من كتاب الحدود .

(٢) الإيضاح ٥٣٨/٤ .

(٣) المسوط ٤٠/٨ ، المرائر : ٤٥٦ .

(٤) النهاية : ٧١٨ .

(٥) المختلف ، الجزء الخامس ٢١٩ .

(٦) الفقه ٤٣/٤ ، كلامي ٢١٩/٧ ، تهذيب ١٢٩/١٠ ، لا سيما ٢٥٠/٤ .

(٧) المسوط ٤٠/٨ .

ولو سرق ثلاثة حبس دائماً .

ولو سرق في السجن قتل .

ولو تكررت السرقة من غير حد كفى حد واحد .

ولا يقطع اليسار مع وجود اليمنى بل يقطع اليمنى ولو كانت  
شلاء .

وكذا لو كانت اليسار شلاء .

ولولم يكن يسار قطع اليمنى ، وفي الرواية : لا يقطع .

وقال الشيخ « في النهاية » : ولو لم يكن يسار قطعت رجله

اليسرى ، ولولم يكن له رجل لم يكن عليه أكثر من الحبس . وفي

الكل تردد .

---

قباس ، وروى ابن مسلم والحاسي عن الصادق عليه السلام : إذا أقر ثم جحد  
فانقطعه ولو رغم أبه<sup>(١)</sup> .

قوله : ولا يقطع اليسار مع وجود اليمنى بل تقطع اليمنى ولو كانت

شلاء (٢) ، ولولم تكن يسار قطعت اليمنى ، وفي رواية لا تقطع . قال في

النهاية ولولم يكن يسار قطعت رجله اليسرى ولولم يكن له رجل لم يكن

عليه أكثر من الحبس ، وفي الكل تردد

وتعصيل هذه الجملة بمائل :

(الاولى) انه لا يحور الانتقال الى قطع اليسرى في المرة الاولى مع وجود

---

(١) لرسائل ٣١٨/١٨ باب ١٢ من نوابغ المعاني لحدود وحكامها .

(٢) في المحصر النافع من مصنفه محمد بن شلاء ، وكذا لو كانت يسار شلاء .

اليمنى ، بل بنحتم قطع اليد اليمنى ولو كانت شلاء سواء كانت اليسرى مع ذلك شلاء أو لم تكن ، لأن في العدول إلى اليسرى خروج عن مورد النص .  
 هذا قول الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> والصدوق<sup>(٢)</sup> وابن إدريس<sup>(٣)</sup> ، والمسنند رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في الصحيح في رجل أشل اليد اليمنى أو أشل الشمال سرق . قال : تقطع يده اليمنى على كل حال<sup>(٤)</sup> .  
 وقال الشيخ في المبسوط<sup>(٥)</sup> : إن قال أهل العلم بالطب أد الشلاء متى قطعت بقيت أفواه العروق مفتحة كانت كالمدومة ، وإن قالوا تندمل قطعت الشلاء ، وقابحه القاضي وابن حمزة .

واختاره العلامة في المختلف<sup>(٦)</sup> ، لأن الحد إذا لم يكن فتلا يميني فإنه الاحتياط الثام في الاحتياط والتدبر حصول لحد فيسقط احتياطاً في بقاء النفس . وتحمل الرواية المذكورة على حالة عدم خوف التلف . وما ذكره رحمه الله قريب .

وقال ابن الجيد : إن كانت يسار شلاء أو قطعت في قصاص لم تقطع اليمنى ولا الرجل وانتقل إلى اليمن ، ولا قطعت اليمنى ولو كانت شلاء . وهذا مستند رواية المفضل بن صالح عن بعض أصحابه عن الصادق عليه السلام قال : إذا سرق الرجل ويده اليسرى شلاء لم تقطع يمينه ولا رجله<sup>(٧)</sup> .

(١) النهاية : ٧١٧ ، الفقيه ٤/٤٧ ، الرائر : ٤٥٦ .

(٢) لعل ٢/٥٣٧ ، تكلمي ٧/٢٢٥ ، التهذيب ١٠/٢٠٨ ، الاستبصار ٤/٢٤٢ .

(٣) المبسوط ٨/٣٨ .

(٤) المختلف ، الجزء الخامس ٢٢٣ .

(٥) التهذيب ١٠/٨٠٨ ، الاستبصار ٤/٢٤٢ ، وتمايز الخبر : وإن أشل ثم قطع يده

رجل قصصه يسي لا تنقطع في السرقة ولكن ينقص في القصاص



(الثانية) لو سرق ثياباً بعد قطع اليمين وانتقل القطع الى رجله اليسرى فاتفق كونهما شلاء تحتم قطعها كما قد اُولا ، والحلاف هو كالحلاف هناك .  
 (الثالثة) لو سرق في لمره الاولى وله يمين ولكن ليس له يسرى هل تقطع يده اليمى الموجودة أم لا ؟ قال المصنف نعم ولو صار اكبح<sup>١</sup> . وفي رواية عند الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup> قال : اذا لم تكن له يسار لا تقطع اليمين لثلاث بقى بلا يدين ، فذلك قال في النهاية<sup>٣</sup> يقطع الرجل اليسرى ولو لم تكن حسن لثلاث بتعطل لحد . وما ذكره ليس في الرواية .

(الرابعة) لو سرق وله يمين فاتفق دهاها قبل لقطع لم تقطع يساره الموجودة قطعاً لتعلق الحكم بالذاهبة .

(الخامسة) لو سرق ولا يمين له ، هل الشبح في النهاية<sup>٤</sup> قطعت يده اليسرى ، واختاره العلامة في القواعد<sup>٥</sup> وقال في المبسوط<sup>٦</sup> ينتقل الى رجله واختاره القاضي .

وقال ابن حمزة ان قطعت اليمين فصاحباً قطعت يساره والا فرجله ، هذا أما لو لم تكن له يسار فانه ينتقل الى لرجل ، ولو سرق ولا يد له ولا رجل حسن .  
 قاله المصنف في الشرائع والعلامة في القواعد<sup>٧</sup> .

قال المصنف هو وفي الشرائع وفي الكل تردد من حيث أنه تعطل عن

(١) الاكبح . الأمل والذى تشب يده .

(٢) التهذيب ١٠/٨٠ .

(٣) النهاية : ٧١٧ .

(٤) لنهاية . ٧١٧ . لمر بعد الفصل الثالث من المقصد السادس من كتاب الحدود .

(٥) المبسوط : ٢٩/٨٠ .

(٦) الشرائع : ٢/٣٢٣ ورجع لقواعد الفصل الثالث من المقصد السادس من

كتاب الحدود .

(٧) في الشرائع وفي كل اشكال من حيث أنه محدد . أي تحط عما عيه الشارع .

ويسقط الحد بالتوبة قبل الياسة لا بعدها .  
ويتخير الامام معها بعد الاقرار فى الاقامة ، على رواية فيها  
ضعف .

### والاشبه تحتم الحد .

موضع القطع فى على دن الشارع وهو معقود .  
قوله : ويتخير الامام معها بعد الاقرار فى الاقامة على رواية فيها  
ضعف ، والاشبه تحتم الحد

الاول - وهو التحير - قول الشيخ فى النهاية<sup>١</sup> والتقى اعتماداً على الرواية  
المذكورة ، وهي رواية ابى عداقة الرقى عن بعض اصحابه عن بعض الصادقين  
عليهم السلام قال : جاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام فافر سرقة فقال له  
امير المؤمنين عليه السلام : أتقرأ شيئاً من كتاب الله . قال : نعم سورة القرة .  
قال : قد وهبت يدك سورة القرة . قال : فقال الاشعث : أتعطل حداً من حدود  
الله . قال : وما يدريك ما هذا اذا قامت الساعة فليس للامام أن يعفو واذا أقر الرجل  
على نفسه فذاك الى الامام ان شاء عفى وان شاء قطع<sup>٢</sup> .

والثاني قول اس ادريس<sup>٣</sup> ما قلا قول الشيخ فى المبسوط<sup>٤</sup> فيه ، فانه جعل  
ذلك هو الذي يفنصه مذهبنا ، لان حمله على الرما قياس لا نقول به .  
واحتاره العلامة فى القواعد<sup>٥</sup> ، وقال فى المختلف<sup>٦</sup> بالاول ، قال : وليس

(١) النهاية ٧١٨

(٢) الفقيه ٤٤/٤ ، التهذيب ١٠/١٢٩ ، الاستبصار ٤/٢٥٢ .

(٣) الرائر : ٤٥٦ ، المبسوط ٨/٤٠ ، القواعد القصص الثاني من المقصد الثالث  
من كتاب الحدود .

(٤) المختلف ، الجزء الخامس ٢١٩ .

## ولا يضمن سراية الحد .

### الخامس في اللواحق ، وفيه مسائل :

ذاك قياساً بل بطريق الأولى ، فإن المسقط لأقوى الديين أولى بالاسقاط لادناهما .  
وميه نظر ، لانه لا يلزم من اسقاط حد أحد الديين لآخر - وهوان فائت الدم  
لا يستلزم وان الحياة مطلوبة للشارع - اسقاطه لحد الدب الذي ليس فيه ذلك  
الامر . هذا مع أن الرواية به ضعيفة ، لانقطاع وسطها ، فسد ذلك قال المصنف  
الاهبه تحتم الحد لحصوله عن اقرار العاقل على نفسه . والاصل عدم سقوط  
مقتضى اقراره مع الانكار الا في موضع الاتفاق .

### قوله : ولا يضمن سراية الحد

لاخلاف في عدم ضمان سراية الحد ، لقولهم عليهم السلام متواتراً : من  
حدوثه حداً من حدود الله فمات فليس له شيء<sup>(١)</sup> .  
وهل حكم التعرير كذلك؟ قيل نعم ، وهو اختيار الشيخ في الخلاف وابن  
ادريس لاصالة المرأة فالتشمل يحتاج الى دليل ، ولانه أبصاً حد من حدود الله  
لكنه غير مقدر .

ونقل في المبسوط انه اذا عرر الامام رجلاً فمات فله كمال الدية لانه صرب  
تأديب ، قال : وأين تجب . قال : قوم في بيت المال . وهو الذي يقتضيه مذهبنا  
وقال قوم هو على عاقلته . قال وان قلنا نحن لاصحاب عليه أصلاً كان قوياً ، لما روي

(١) الفقه ٥١/٤ (فيه : من ضربناه حداً من حدود الله فمات فلا دية له عينا ، ومن  
ضربناه حداً من حدود الناس فمات فان دية عينا . الكافي ٢٩٢/٧ ، التهذيب ٢٠٨/١٠  
الاستبصار ٢٧٩/٤ ، وفي المصادر الاخيرة : ومن ضربناه حداً في شيء من حدود الناس .

(الاولى) اذا سرق اثنان نصاباً ، قال في « النهاية » : يقطعان .

وفي الخلاف : اشترط نصيب كل واحد نصاباً .

(الثانية) لو قامت الحجة بالسرقه ثم أمسك ليقطع ثم شهدت

عليه بأخرى قال « في النهاية » قطعت يده بالاولى ورجله بالآخرى ،

---

عن أمير المؤمنين عليه السلام . من أقصا عليه حداً من حدود الله فلا ضمان ، وهذا حد وان كان غير معين . ثم قال : والذي قلناه أحوط . وأما الكفارة فمنهم من قال في ماله لانه بدل خطأ ، وقال آخرون على بيت المال لان خطاه يكثر فيذهب ماله في الكفارات . وهو الذي يقتضيه مذهبنا .

قال العلامة في المحلف : وهذا يدل على تردده ، وهو في موضع التردد  
قوله : اذا سرق اثنان نصاباً قال في النهاية يقطعان ، وفي الخلاف  
اشترط بلوغ نصيب كل واحد نصاباً

قال بالاول السيد لمريضى و نقاصى واسنى وابن حمزه ، ووجه كونهما  
آبياً بالموجب - وهو احرح النصاب - وكذا لو كانوا أكثر .

وقال باناسى ابن الحيد و ابن ادرس والعلامة في المحقق<sup>١</sup> ، لاصالة  
البراءة وان كل واحد منهم لم يأت بالموجب فلا قطع عليه ، أما الاول فلاه  
لولاة لزم اجتماع العمل الكثيره على المعلول الواحد بالشخص وقد منع منه  
في الكلام ، وأما الثاني فلان الصادر حينئذ من كل واحد بعض الموجب وذلك  
غير موجب للقطع .

قوله : ولو قامت الحجة بالسرقه ثم أمسك ليقطع ثم شهدت عليه بأخرى  
قال في النهاية قطعت يده بالاولى ورجله بالآخرى ، وبه رواية . والاولى

---

(١) المختلف ، الجزء الخامس ٢٢٠ .

وبه رواية .

والاولى التمسك بعصمة الدم الا في موضع اليقين .

(الثالثة) قطع السارق موقوف على مرافعة المسروق منه .

فلو لم يرافعه لم يرفعه الامام ، ولو رافعه لم يسقط الحد ولو

وهبه قطع .

---

#### التمسك بعصمة الدم الا في موضع اليقين

الرواية هي ما رواه بكير بن أعين عن القزعي عليه السلام ، وعمن بها الصدوق  
والشيخ في النهاية<sup>١</sup> والتقي . وقال في المسوط<sup>٢</sup> : لا قطع بالشهادة الثانية لعدم  
تأخر السرقه عن القطع الاول بل الكل سابق على القطع وان تأخرت البيعة به ،  
كما لو ربا أو شرب مرارا ثم قامت البيعة عليه بالجميع فانه يكفي حد واحد .  
وبذلك قال اس ادريس<sup>٣</sup> والمصنف ، والرواية في طريقها سهو بن زياد ،  
وهو ضعيف . قال العلامة في المختلف<sup>٤</sup> : التحقيق أن يقول ان شهدت البيات  
سرفات متعددة قبل القطع فعليه قطع واحد ، فان عا الاول قطع لكافي وبالعكس  
وان شهد بعضهم بعد قطعه لم يقطع ويقطع على أسبق الشهادات عند الحاكم  
سواء كانت متقدمة أو متأخرة

---

(١) النهاية : ٧٩٩ .

(٢) المسوط ٢٨ / ٨ .

(٣) المرآة : ٤٥٧ .

(٤) المختلف ، الجزء الخامس ٢٢٠

## الفصل السادس

### (فى المحارب)

وهو كل مجرد سلاحاً فى بر أو بحر ، ليلاً أو نهاراً ، لاخافة السابلة وان لم يكن من أهلها على الاشبه .  
ويثبت ذلك بالاقرار ولو مرة أو بشهادة عدلين .  
ولو شهد بعض اللصوص على بعض لم تقبل ، وكذا لو شهد بعض المأخوذين لبعض .  
وحده : القتل ، أو الصلب ، أو القطع مخالفاً ، أو النفى .  
وللاصحاب اختلاف ، قال المفيد : بالتخيير وهو الوجه .

---

قوله : وهو كل مجرد سلاحاً فى بر أو بحر ليلاً أو نهاراً لاخافة السابلة وان لم يكن من أهلها على الاشبه

هذا قول ابن ادريس<sup>(١)</sup> ، وهو الاشبه بأصول المذهب وعموم الآية يؤيده .  
وقال الشيطان<sup>(٢)</sup> : لا بد من كونه من أهل الرية والا لم يكن محارباً .  
وهل يشترط مع قصده الاخافة قدرته عليها أولاً ؟ فيه احتمالان : أحدهما نعم يشترط والا لما كان في تجريده السلاح فائدة ، وثانيهما لا يشترط لعموم الآية ويحتزى بقصده ، ولذلك أطلق الاصحاب مربيه ولم يشترطوا القدرة .  
قوله : وللأصحاب اختلاف ، قال المفيد<sup>(٣)</sup> بالتخيير وهو الوجه ، وقال

(١) السرائر : ٤٦٠ .

(٢) لنهاية : ٧٢٠ .

(٣) القصة : ١٣٠ .

وقال الشيخ: بالترتيب يقتل ان قتل، ولو عفا ولي الدم قتل حداً.  
ولو قتل وأخذ المال استعبد منه وقطعت يده اليمنى ورجله  
اليمنى، ثم قتل وصلب.

وان أخذ المال ولم يقتل قطع مخالفاً ونفى.

ولو جرح ولم يأخذ المال اقتص منه ونفى.

ولو شهر السلاح نفى لا غير.

ولو تاب قبل القدرة عليه سقطت العقوبة ولم تسقط حقوق

الناس.

ولو تاب بعد ذلك لم تسقط.

---

#### الشيخ (١) بالتوكيب

حجة المعيد صريح الألف وهو قوله «ان يقتلوا أو يصلوا أو ينصع أيديهم  
وأرجلهم من خلاف أو يمسوا من الأرض». وما رواه جميل بن دراج في الحسن  
عن الصادق عليه السلام قال: ذلك إلى الإمام ان شاء قطع وان شاء صلب وان  
شاء رمى وان شاء قتل. قلت: المسمي إلى أين؟ قل: يرمى من مصر إلى مصر  
آخر. وقيل: ان علياً عليه السلام رمى رحلين من الكوفة إلى البصرة<sup>(٢)</sup>. وحدث  
أفنى سائر وابن إدريس، وحجة الشيخ رواية عبدالله المدائني عن الصادق عليه  
السلام<sup>(٣)</sup>.

---

(١) النهاية ٧٢٠

(٢) التهذيب ١٠/١٣٣.

(٣) التهذيب ١٠/١٣٢.

ويصلب المحارب حياً على القول بالتحجير ، ومقتولا على القول الآخر .

ولا يترك على خشبته أكثر من ثلاثة أيام ، ويتزل ويفسل على القول بصلبه حياً ويكفن ويصلى عليه ويدفن .

ويعى المحارب عن بلده ويكتب بالمنع من مؤاكلته ومجالسته ومعاملته حتى يتوب .

واللص محارب ، وللإنسان دفعه إذا غلب السلامة ، ولا ضمان على الدافع .

ويذهب دم المدفوع هدرأ . وكذا لو كابر امرأة على نفسها ،

موائد :

(الاولى) قال المفيد وابن الجبيل اذا قتل نحتم قتله اما بصلب أو غيره ، وسواء قتل مكثراً أولاً ، وسواء عصى ولى الدم أو لم يعف . قال ابن ادريس<sup>(١)</sup> : وليس للإمام به من دون قتله . قال العلامة في المختلف عقبه : وهو جيد<sup>(٢)</sup> . وفيه نظر ، لان ذلك بما في القول بالتحجير الذي هو فتوى الثلاثة المذكورين . اللهم الا أن يقال : لتحجير فيما عدا القتل وهو قول ثالث لا مستند له .

(الثانية) قال الشيخ في المبسوط<sup>(٣)</sup> انه يصلب بعد قتله ، وقال المفيد<sup>(٤)</sup> انه

(١) السرائر : ٤٦٠ .

(٢) المختلف ، الجزء الخامس ٧٢٧ .

(٣) المبسوط ٤٨/٨ .

(٤) النسخة ١٣٠ ، قال فيه : وجب قتلهم على كل حال بالسيف والصلب حتى يموتوا



أو غلاماً فدمع فأدى إلى تلفه ، أو دخل داراً فزجره ولم يخرج  
فأدى الزجر والدفع إلى تلفه ، أو ذهب بعض أعضائه ، ولو ظن  
المعطب سلم المال .

ولا يقطع المستلب ولا المختلس والمحتال ، ولا المسح ولا  
من سقى غيره مرقداً ، بل يستعاد منهم ما أخذوا ، ويعزرون بما يردع .

### الفصل السابع

(في إتيان البهائم ووطء الأموات وما يتبعه)

إذا وطئ البائغ العاقل بهيمة مأكولة اللحم ، كالشاة والبقرة ،  
حرم لحمها ولحم نسلها .

يصلب حياً ، وله قال ابن إدريس : فعلى قوليهما يرل ويمس ويصلى عليه ،  
وعلى قول الشيخ يؤمر بالعمل ولا وشكيب والحسب ثم لا يمس بعد صله .  
(الثالثة) قال ابن إدريس : يقطع إذا أخذ ، عمل وإن لم يكن صادراً ولا من  
حرر ، وللشيخ في الممروط قولان . واحد العلامة في المختلف قول ابن  
إدريس ، لأن المجازاة حكم خاص ليس على حد السرقة .

(الرابعة) هل حكم المجازاة فيما ذكر يحصن بالرجل أو نعم الرجل  
والسنة ؟ قال الشيخ في الخلاف الثاني ، ومثله قول ابن الحنفية لا يقلل ويهين

ولم يتركوا على وجه الأرض أحياء .

(١) السرائر ٤٦١ .

ولو اشتبهت فسى قطع قسم نصفين وأقرع هكذا حتى تبقى  
واحدة فتذبح وتحرق ويغرم قيمتها ان لم يكن له .  
ولو كان المهم ما يركب ظهرها لا لحملها كالبعغل والحصار  
والدابة أعرم ثمنها ان لم تكن له ، وأخرجت الى غير بلده وبيعت .  
وفي الصدقة بثمنها قولان ، والاشبه : أنه يعاد عليه ، ويعزر  
لا يقتل .

وقال ابن ادريس الاول ، قال : ونمسك الشيخ بظاهر الآية صعب ، لانها  
خطاب للمذكريين دون الاماث ، ودحول النساء في خطاب الرجال على طريق  
التبعية مجاز ، والكلام يحمل على الحقيقة .  
واختار العلامة في المختلف قول الشيخ ، لرواية محمد بن مسلم في  
الصحيح عن الصادق عليه السلام قال : من شمر السلاح في مصر من الامصار  
فقتل اقتصر منه <sup>١</sup> . ولمطة « من » يشاؤل القسمين بالحقيقة اجماعاً ، لان تعليق  
الحكم على الوصف مشعر بالعية .  
ثم ان ابن ادريس قال بعد ذلك : قد بينا أن أحكام المحاربين تتعلق بالرجال  
والنساء على ما فصلناه ، وهو يدل على اضطرابه .

قوله : وفي الصدقة بثمنها قولان ، والاشبه انه يعاد عليه  
اذا وطئ بهيمة عبر مقصودة بالاكل كالبعغل والحصار والفرس تتعلق بذلك  
الفعل أحكام :

الاول : انها تخرج من بلد الفعل وتباع في صبره لثلا يعبر الواطئ بذلك  
كما روي .

(١) التهذيب ١٠/١٣٢ وفيه : « فخر » مكان « قتل » .

الثاني : انه يفرم الواطيء لئلا يكتسب قيمتها لكونه سبباً في الحيلولة بين المالك وماله .

الثالث : مع بيعها وقص الثمن ما يفعل به ، قال المعيد<sup>(١)</sup> يتصدق به على الفقراء والمساكين عقوبة له ورجاء لتكفير عنه ، وقال الشيخ في النهاية<sup>(٢)</sup> وان ادريس<sup>(٣)</sup> يدفع اليه لاصالة براءة الدمة من الصدقة ، ولانه يدفع القيمة الى المالك ملكها فيكون الموضع له ، ويكفي في العقوبة الحيلولة بيه وبيعها بالبيع . واختاره المصنف والعلامة .

وكذا لو كانت الدابة لأوطيء وبيعت ، فان الثمن يتصدق به على قول المعيد ويدفع اليه على قول الشيخ . ولو بيعت بأريد من الثمن حكم الزائد حكم الاصل على القولين ، ويحتمل ثالث وهو الرد على المالك الاصل لعدم خروجها عن ملكه بالوطيء وانما أحد القيمة للحيلولة .

الرابع : هل يحرم احم هذه أم لا ؟ يحتمل التحريم لانها دابة موطوءة محللة في الاصل فيدخل تحت عموم النص الدال على تحريم اللحم ، ولان الوطيء يحرم المساحة الاكل طلقاً فتحريمه للمكروهة أولى . وهو مقرب العلامة في القواعد . ويحتمل عدم التحريم لانه قسم ما يعمل بالما كولة اللحم مع الوطيء فيكون حكمها مفاثراً للمباحة طلقاً .

الخامس : انه يحرم استعمال حلد المساحة لمكان الامر باحراقها مع حلدها ، وأما حلقها فانه تاسع لتحريم احمها ، فان قلنا بتحريمه حرم استعمال الحلد أيضاً وان لم نقل لم يحرم .

(١) المغنفة: ١٢٦ .

(٢) النهاية: ٧٠٩ .

(٣) السرائر: ٤٥١ .

الواطىء على التقديرين. ويثبت هذا الحكم بشهادة عدلين أو الاقرار ولو مرة .

ولا يثبت بشهادة النساء منفردات ولا منضمات .  
ولو تكرر الوطء مع التعزير ثلاثاً . قتل فى الرابعة .  
ووطء الميتة كوطء الحية ففى الحد واعتبار الاحصان ،  
ويغلف هنا .

ولو كانت زوجة فلا حد ويعزر .  
ولا يثبت الا بأربعة شهود ، وفى رواية يكفى اثنان لانها شهادة

قوله : ويثبت هذا الحكم بشهادة عدلين أو الاقرار ولو مرة  
هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وقال ابن اوديس<sup>(١)</sup> يثبت « الاقرار مرتين .  
وظاهر أنه لا يثبت بالاقرار مرة .

قال المصنف فى الشرائع<sup>(٢)</sup> : وهو غلط ، والتحقيق أنه ان كانت الدابة  
له نبت بالمرء الواحدة اسعير والاحراق ، لعموم قوله عليه السلام : اقرار العقلاء  
على انفسهم جائز<sup>(٣)</sup> . وكذا ان كانت لغيره ثبت التعزير لا غير ولا يثبت الحيلولة  
بين المالك ودانته ، ويحتمل أنه مع تلف دابته يثبت الحرم لقيمتها لا اعتراؤه  
بمسيبه الغرم .

قوله : ولا يثبت الا بأربعة شهود ، وفى رواية يكفى اثنان لانها شهادة

(١) الشرائع : ٤٥١

(٢) الشرائع ٣٢٦/٢

(٣) العوالى ٢٢٣/١ ، الوسائل ١٣٣/١٦

على واحد .

ومن لاط بعيت كمن لاط بحى وبعزر زيادة على الحد .  
ومن استمنى بيده عزز بما يراه الامام .

على واحد

الاول قول ابن ادريس<sup>(١)</sup> لانه زنا وكل زنا لا يشتر بدون الاربعة ، ولان  
شهادة الواحد قدوف فلا يدمع الحد الا شكلمة الاربعة .  
والثاني قول الشيخ في النهاية<sup>(٢)</sup> ، لانها شهادة على فعل واحد وهو الزاني  
الحى بحلاف الشهادة على الزنا بالحية فانه شهادة على فعلين ، ولذلك اكتمى  
في النهاية شاهدان لانها شهادة على فعل مكلف واحد . ووافق ابن ادريس  
على ذلك .

قال بعض الفقهاء: سب المصنف هذا الى رواية ولم أقف على رواية بذلك  
في شيء من الأصول .

قلت: المصنف أعرف بما قال، وأنا وقعت على ذلك في رواية تشمل على  
مسائل سألها ابن أبي الوحاء الصادق جعفر بن محمد عليه السلام ، وقد سأله  
عن هذه المسألة فأجاب عليه السلام بما فساه ، وهو أنها شهادة على فعل واحد .  
إذا عرفت هذا فحكم الاقرار هنا حكم الشهادة ، ان قلنا بالاربعة فلاقرار  
كذلك وان قلنا بالاثنتين فلاقرار كذلك .

قوله : من استمنى بيده عزز بما يراه الامام  
روى الشيخ عن السائر عليه السلام والصادق عليه السلام من طريقين أن  
أمير المؤمنين اتى برجل عث بدكره فصر به حتى أحمرت وروجه من بيت

(١) الرائة : ٤٥١ .

(٢) النهاية : ٧٠٨ .

ويثبت بشهادة عدلين أو الاقرار مرتين. ولو قيل: يكفي المرة  
كان حسناً .

المال<sup>١</sup> . وفي طريق أحدهما محمد بن سنان وطلحة بن زيد ، والاول ينسب الى  
العلو ونسبه عامي وفيه شري ، وفي الطريق الاخر اسفصال وهو واقفي لكهما  
من المشاهير .

### قوله : ولو قيل تكفي المرة كان حسناً

وجه ذلك عموم الخبر المذكور ، و عام في المقر والمقر له والمقر به .  
وقال ابن ادريس<sup>٢</sup> ثبت بالاقرار مرتين ، فقام منه المصنف أنه لا يثبت بدونهما ،  
فصل في الشرائع<sup>٣</sup> . وهو وهم . أي رأي باطل . فان الوهم يطلق على مرجوح  
العلم ، وعلى لقوه المدركة للمعاني الحرة ، وعلى الرأي الباطل .

(١) التهذيب ١٠/٦٤١٦٣ .

(٢) الشرائع: ٤٥٦ .

(٣) الشرائع ٢/٣٢٦ .

## كتاب القصص

### قوله : كتاب القصص

القصص فعال ، من قص أثره أي نفعه . والمراد بها هو القود ، يقال انقص الأمير فلاناً من فلان اذا انقص منه له ، فكأن الولي تنصع أثر الحاشي فعل مثل فعله .

وقد يعبر عن هذا الباب بالحيات والحياة لغة : ايصال بكروه الى عبر مستحقة<sup>(١)</sup> .

وأصل مشروعية القصص الآية الكريمة ، وهي قوله « ولكم في القصص حياة »<sup>(٢)</sup> وعبرها من الآيات . وقد بسا في الكنز<sup>(٣)</sup> شرح ذلك ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم . لو اجتمعت ربيعة ومصر على قتل امرئ مسلم فيدوا به<sup>(٤)</sup> .

(١) في المصباح وحى على قومه حياة أى اذ بدساً يؤاخذ به ، وعينت الحياة في السنة الفقهاء على الجرح والنقص ، والجمع حنايا وحنايا مثل عطاءا قليل فيه .

(٢) سورة البقرة: ١٧٩

(٣) كنز العرفان ٢/٣٥٧

(٤) لمستدرک ، الباب الثاني من ابواب القصص في التمس . ومع : « لقدتهم به »

يقال أقدمت القاتل بالقتيل إذا قتلته به .

وهنا فوائد :

(الاولى) لقتل من أعظم الكبائر ، قال الله سبحانه « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها »<sup>١</sup> . وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أول ما يحكم الله عز وجل به يوم القيامة الدعاء فوقف ابا آدم فيحصل منهما ، ثم الذين يلويهما من أصحاب الدماء حتى لا يبقى منهم أحد ، ثم الناس بعد ذلك حتى يأتي المقتول بقائه فيتشعب في دمه وجهه فيقول : هذا قلبي ، فيقول : أمت قتلته ؟ فلا يستطيع بعد ذلك أن يكتم الله حديثاً<sup>٢</sup> .

وعن الصادق عليه السلام في رجل يعمل رجلاً مؤمناً ، فقال : يقال له مت أي مينة شئت يهودياً وإن شئت نصرانياً وإن شئت مجوسياً<sup>٣</sup> .  
ومر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقاتل فقال : من لهذا ؟ فلم يذكر له أحد ، فغضب ثم قال : والذي نفسي بيده لو أشرك به أهل السماء والأرض لا كبهم الله في النار<sup>٤</sup> .

(الثانية) هل يقتل توبة وتتل العمد أم لا ؟ قال اس حاس رحمه الله : لا تقتل لأن قوله تعالى « ومن يقتل مؤمناً متعمداً » الآية برئت بعد قوله « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق »<sup>٥</sup> السنة أشهر ولم يدخلها مسح .  
والصحيح أنها تقتل ، لعدم قوله تعالى « وهو الذي يضل التوبة عن عباده »<sup>٦</sup>

وليس فيه « امرئ »

(١) سورة النساء : ٩٣ .

(٢) الكافي ٢٧١/٧ . لقيه ٦٩/٤ .

(٣) الكافي ٢٧٣/٧ ، التهذيب ١٦٥/١٠ ، الفقه ٦٩/٤ .

(٤) المستدرک ، الباب الثاني من أبواب القصاص في النفس .

(٥) سورة الأنعام ١٥١ .

(٦) سورة الشورى ٢٥٠ .



وهو : اما في النفس واما في الطرف . والقود موجبه : ازهاق  
البالغ العاقل النفس المعصومة المكافئة عمداً .

لكن على تفصيل يأتي .

(الثالثة) القتل يشتمل على حقوق ثلاثة :

حق الله تعالى ، وهو المحالفة بارتكاب هذا الدب العظيم ، وهو يسقط  
بالاستغفار والدم وفضل الكفارة

وحق النوارث ، وهو يسقط تسليم نفسه اليهم ليقتلوه أو يبيعوا أو ياحدوا الذبته .

وحق المقتول ، وهو الألام التي أدخلها القاتل عليه بقتله ، وذلك لا يسقطها

الا القصاص في الآخرة أو عفو المقتول يوم القيامة .

ويمكن حمل قول ابن عباس على ذلك ، حينئذ تكون الآية التي استدلل بها

وان لم يدخلها نسخ لكن دخلها التحصيص .

ثم الغرض من هذا الكتاب البحث اما عن الحدية وكيفية أو عن ما يشت

به أو عن كيفية الاستبراء من الحايي ، وديت يأتي في أبواب تذكر من ذلك

مواضع للناس والأشكال والحلاف على ما قررناه في حطة الكتاب .

قوله : والقود موجبه ازهاق البالغ العاقل النفس المعصومة المكافئة

عمداً

قال الجوهري : رقت معه وهرق رهوق أي حرقت ، وفي الحديث ان

النحر بالخلق واللثة ، ووروا الانفس حتى ترهق ، وقال تعالى « وترهق أنفسهم

وهم كافرون »<sup>(١)</sup> وقال المؤرخ : المرهق بكر الهاء القاتل والمرهق بمنحها

(١) كان العرب ١٤٧/١٠ وفيه : ان تحرمي لخلق واسعة ، واقرؤا لانفس حتى

ترهق اي حتى تخرج الروح من الديعة ولا يبق منها حركة ثم تسمخ وتقطع

أقول : اللثة - موضع الديح والنا - ذاتة .

(٢) سورة التوبة : ٥٤

ويتحقق العمد بالقصد الى القتل بما يقتل ولو نادراً، أو القتل بما يقتل غالباً وإن لم يقصد القتل . ولو قتل بما لا يقتل غالباً ولم يقصد القتل فاتفق ، فالأشهر : أنه خطأ كالضرب بالحصاة والعود الخفيف .

أما الرمي بالحجر الغامز أو بالسهم المحدد فإنه يوجب القود

المقتول .

إذا عرفت هذا فالأرهاب هنا الإحراج مجازاً، فإن التعس ليست داخلة في البدن حقيقة بل لها تعلق به تعلق التدبير ، ورهابها إحراجها عس ذلك التعلق لأحراجها عن محل داخلة فيه ، وبيان ذلك في علم الكلام .

وتفكيده بالنالغ العقل ليحرج العصى والمجرون ، فإن عمدتهما خطأ .

وتفكيده العس بالمعصومة احتراز من نفس اتاح الشارع إرهابها كالحربي والرامي محصناً ، وبالمكافئة ليحرج عبر المكافئة كالعبد والذمي لو أرهقهما حر مسلم و«عمداً» منصوب على التمييز وهو قيد في الإرهاب فإنه قد لا يكون عمداً فلا يكون موجباً للقود وإنما موجبه العمد المحض . وبأي تفسيره

وقيد في الشرائع<sup>(١)</sup> بالعدوان ، فيحرج المقتول قصاصاً ، ولا حاجة إليه ، فإن العاصي عبر بمعصوم بالنسبة إلى الولي فيكون حارحاً بقيد المعصومة ولهذا لم يقيد هنا .

قوله: ويتحقق العمد بالقصد الى القتل بما يقتل ولو نادراً والقتل بما يقتل غالباً وإن لم يقصد القتل ، ولو قتل بما لا يقتل غالباً ولم يقصد القتل فاتفق فالأشهر أنه خطأ كالضرب بالحصاة والعود الخفيف

(١) لشرائع ٢/٣٢٧ .

لو قتل .

وكذا لو ألقاه في النار أو ضربه بعضاً مكرراً ما لا يحتمله مثله

فمات .

وكذا لو ألقاه إلى الحوت فابتلعه أو إلى الأسد فافترسه لأنه

كالالة عادة .

ولو أمسك واحد وقتل الآخر ونظر الثالث ، فالقود على القاتل ،

ويحبس الممسك أبداً ، وتفقاً عين الناظر .

ولو أكره على القتل فالتصاص على القاتل لا المكره .

وكذا لو أمره بالقتل ، فالتصاص على المباشر ويحبس الأمر

أبداً .

---

اعلم أن القتل العمدي يحصل مفهومه باعتبارين :

أحدهما لا<sup>(١)</sup> باعتبار الآلة ، وهو أن الفاعل إما أن يقصد الفعل أولاً . والثاني

الخطأ المحض .

والأول إما أن يقصد القتل أولاً والثاني الشبه والأول العمد .

وثانيهما باعتبار الآلة ، وهو أن الفاعل إن قصد الفعل بما يفصل حالاً فقتل

فذلك عمد قطعاً ، وإن قصد الفعل بما لا يقتل حالاً فتمت القتل فإما أن يقصد القتل

أولاً ، والأول عمد أيضاً على الاشبه نظراً إلى قصده القتل ، فيدخل تحت عموم

قوله « ومن يقتل مؤمناً متعمداً »<sup>(٢)</sup> وقول الصادق عليه السلام : كلما عمد به الصرب

---

(١) في نسخة : أحدهما باعتبار الفاعل .

(٢) سورة النساء : ٩٣ .

ولو كان المأمور عبده، فقولان، أشبههما أنه كغيره . والمروى يقتل به السيد، قال في الخلاف: ان كان العبد صغيراً أو مجنوناً سقط القود ووجبت الدية على المولى .

فيه القود . والثاني فيه رواية، هي رواية ابن س عن عثمان عن الصادق عليه السلام أنه خطأ<sup>(١)</sup> ، وفي رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام . لو أن رجلاً ضرب رجلاً بحربة أو آجره أو حرد فمات كان عبداً<sup>(٢)</sup> . وهذه أشهر، لكن يجمع بينهما بأنه عمل لا يوجب قوداً بل دية، لأن التهجم على الدماء حطر .

قوله: ولو كان المأمور عبده فقولان أشبههما أنه كغيره، والمروى أنه يقتل به السيد، وفي الخلاف ان كان العبد صغيراً أو مجنوناً سقط القود ووجبت الدية على المولى

تقدم في باب الحسنة أنه لا تنقية في الدماء وأنه لا ينحقق الاكراه في القتل بل القصاص على الماشر وإن كان مكرهاً . هذا مع بلوغ الماشر وعقله، أما مع صغره وجنونه فإن القصاص على السكره، ولأن الصغير والمجنون كالآلة بآلة اليه .

ولو أمر السيد عبده أو أكرهه فقال الشح في الهابة<sup>(٣)</sup> وحب على العبد القود دون السيد ويحس المولى أبداً . قال . وروى أنه يقتل السيد ويستودع العبد السجن . والمعتمد ما قلناه . ومنه قال في المصوط<sup>(٤)</sup> .

(١) التهذيب ١٠/١٥٥ ، الكافي ٧/٢٧٨ في الأخير : فيه القود .

(٢) التهذيب ١٠/١٥٧ ، الكافي ٧/٢٨٠ .

(٣) الكافي ٧/٢٧٩ ، القبة ٤/٨١ ، التهذيب ١٠/١٥٦ .

(٤) النهاية : ٧٤٧ .

(٥) المصوط ٧/٤٢ .

وقال في الخلاف<sup>١</sup> بعد حكاية مقال في النهاية: الوجه في ذلك أنه ان كان العبد عاقلاً عالماً ان ما أمر به معصية فانقود عليه، وان كان صغيراً أو كبيراً لا تميز له ويعتقد أن كل ما يأمره سيده وحب عليه فعله كان القود على السيد . ثم قال : والاقوى في رأيي أنه ان كان العبد عالماً بأنه لا يستحق القتل او مسمكاً من العلم عليه القود ، وان كان صغيراً أو محجوراً فانه يسقط القود ويجب فيه الدية .

وقال التقي ان اعماد السيد أمر العبد بذلك قبل السيد وحلده العبد السجن . واختار ابن ادریس<sup>٢</sup> ما قواه الشيخ في الخلاف ، واحتج على سقوط القود عن السيد بأنه غير قابل والرماء الدية ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يظلم دم امرئ مسلم<sup>٣</sup> . فلو لم يلزمه الدية لزم اطلاق دمه .

والمصنف اختار أنه كفيده، وهو مدلول كلام المسروط كما جيء، والرواية المشار اليها عن السكوني عن الصادق عليه السلام : ان امر المؤمنين عليه السلام قال : هل عبد الرجل الاكسبه يقتل السيد ويستودع العبد السجن<sup>٤</sup> . وفي رواية اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام : يقتل السيد<sup>٥</sup> .

وقال العلامة في المختلف<sup>٦</sup> : الوجه ما فصله الشيخ في المبسوط من أنه ان كان العبد كبيراً عاقلاً صغيراً فانقود عليه وان كان صغيراً أو محجوراً فعلى السيد، أما الاول فلا ان الكبير عاقل وأمر السيد أو اكراهه لا يحرجه عن ذلك فيكون كالحر ، وما

(١) الخلاف ٩٨/٣ .

(٢) الررائر : ٤٢٣ .

(٣) التهذيب ٢٠٥/١٠ ، الوالي ١٦٠/٢ .

(٤) التهذيب ٢٢٠/١ ، لكافي ٢٨٥/٧ وفي لاحير . الاكسوطه أو كسيفه .

(٥) التهذيب ٢٢٠/١٠ ، الكافي ٢٨٥/٧ .

(٦) المختلف ، الجزء الخامس ٢٤٠ ، ٢٤١ .

ولو جرح جان فمرت الجناية دخل قصاص الطرف في النفس،  
أما لو جرحه وقتله ، فقولان : أحدهما لا يدخل قصاص الطرف في  
النفس ، والآخر : يدخل . وفي « النهاية » : ان فرقه لم يدخل ،  
ومستندها رواية محمد بن قيس .

وتدخل دية الطرف في دية النفس اجماعاً .  
مسائل من الاشتراك :

(الاولى) لو اشترك جماعة في قتل حر مسلم فلولي قتل الجميع،  
ويرد على كل واحد ما فضل من دية عن جنايته .

---

الثاني فلهما كالالة . وتحمل روايتنا السكوني واسحاق على صغر المبد أو جونه  
وهذا التعديل عليه الفتوى .

قوله : أما لو جرحه وقتله فقولان : أحدهما لا يدخل قصاص الطرف  
في النفس ، والآخر يدخل . وفي النهاية ان فرقه لم يدخل ، ومستندها  
رواية محمد بن قيس (١)

يريد أنه لو جرحه جرحاً غير قاتل ثم قتله هل يدخل قصاص الطرف في  
قصاص النفس - كما في الجرح اذا سرى الى النفس - أم لا؟ قال الشيخ في المبسوط  
والخلاص يدخل، وهو رواية ابي عبيدة عن الباقر عليه السلام<sup>٢</sup>. وقال في موضع  
آخر من المبسوط لا يدخل بل يقتص في الطرف ثم يقتل لادخاله عليه المين .  
وفصل في النهاية بأنه ان كان مصرتين لم يتداخلا وان كان بضربة دخل، واختاره

---

(١) التهذيب ١٠ / ٢٥٢ .

(٢) التهذيب ١٠ / ٢٥٣ ، الفقيه ٤ / ٩٨ .

وله قتل البعض ويرد الآخرون قدر جانيهم فإن فصل للمقتولين  
 فضل قام به الولي وإن فضل منهم كان له .  
 ( الثانية ) يقتص من الجماعة في الأطراف كما يقتص في  
 النفس ، فلو قطع يده جماعة كان له التخيير في قطع الجميع ويرد  
 فاضل الدية ، وله قطع البعض ويرد عليهم الآخرون .  
 ( الثالثة ) لو اشتركت في قتله امرأتان قتلتا ولا رد إذا فاضل  
 لهما ، ولو كان أكثر رد الماضل إن قتلتهن ، وإن قتل بعضاً رد البعض  
 الآخر .

#### المصنف في الشرائع .

قوله : فإن فضل للمقتولين فضل قام به الولي وإن فصل منهم كان له  
 هنا فوائد :

( الأولى ) أجمع الفقهاء على أنه إذا قتل جماعة واحداً جرد لولي قتلهم ،  
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لو اجتمعت ربيعة ومصر على قتل رجل مسلم  
 قتلوا به » . لكن هل يرد الولي عليهم ما فصل من دينهم أم لا ؟ قال أصحابنا نعم  
 يرد والآخر ادحاله الظلم على القاتلين ، وقال بعض العامة لا رد .

( الثانية ) لو قتل الجماعة واحداً فأقسامه ثلاثة :

« ١ » - أن لا يفضل ولا يرد ، كما لو قتل امرأتان رجلاً ون لولي قتلها  
 ولا فضل حيث .

(١) المستدرک ، الباب الثانی من ابواب انقصاص فی النفس ، لمرآة ١٥٨/٢ .

ولو اشترك رجل وامرأة فلولي قتلها ويختص الرجل بالرد .  
 والمفيد : جعل الرد أثلاثاً . ولو قتل الرجل ردت عليه نصف دية .  
 ولو قتل المرأة فلا رد له وله مطالبة الرجل بنصف الدية .

« ٢ » - أن يفصل للمقتولين ، كما لو قتل رجلاً أو أريد رجلاً فقتلهم الولي فانه يلزمه الزائد عن دية مورثه .

« ٣ » - أن يفصل عنهم ، كما لو قتل عدان أو امرأة حرة وأمة رجلاً ونقصت القيمة عن الدية ، فإن للولي قتل العبد أو المرأة والأمة ويكون الفاضل من دية الرجل للولي ، لكن لا يرجع له به على أحد عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يجزي الجاني على أكثر من نفسه .

(الثالث) للولي قبل العصى ، وأقسامه أيضاً ثلاثة :

« ١ » - أن لا يفصل على الولي فصل ، كما لو قتل رجلاً من اثنتين فإن الرد يختص بالباقي منهما وليس على الولي شيء .

« ٢ » - أن يفصل للمقتولين فصل مبرده الولي ، كما لو قتل رجلين من ثلاثة فإن الولي يرد دية والثالث يرد ثلثا وهو الفاضل للمقتولين .

« ٣ » - أن يفصل من المقتولين فصل ، كما لو قتل رجل وحشي رجلاً فقتل لولي الحشي من الرجل يسرد خمسائه دينار لورثة الحشي مائتان وخمسون ديناراً والولي مائتان وخمسون ديناراً .

قوله : ولو اشترك رجل وامرأة فلولي قتلها ويختص الرجل بالرد والمفيد جعل الرد أثلاثاً ، ولو قتل الرجل ردت عليه نصف دية

(١) سنن الترمذي ٤/٤٦١ ، ٥/٢٧٣ ، سنن ابن ماجه ٢/٨٩٠ ، ومبها : الألابجني جان الأصي عنه ولعل الحديث في التهذيب ١٠/١٨٢ ، الاستبصار ٤/٢٩٧ .



٢ (الرابعة) لو اشترك حر وعبد في قتل حر عمداً ، قال في  
 «النهاية» : له قتلها ويرد على سيد العبد نصف قيمته ، وله قتل  
 الحر ويرد عليه سيد العبد خمسة آلاف درهم أو يسلم العبد اليهم أو  
 يقتلوا العبد وليس لمولاه على الحر سبيل .

والحق أن نصف الجناية على الحر ، ونصفها على العبد ، فلو  
 قتلها الولي رد على الحر نصف دينه وعلى مولى العبد ما فضل من

هما مسألتان :

(الاولى) أنه قتلها معاً ، وحينئذ يبقى عليه فصل فمس يكون ذلك الفصل ؟  
 قال الشيخ اتاعه يكون للرجل لأن عليه نصف الدية يبقى له نصف بخلاف  
 المرأة فإن عليها نصفاً ودينها النصف فلا يبقى لها شيء . فيكون الرجل هو صاحب  
 الرد . وقال المصنف في النقطة<sup>١</sup> بل الرد يكون أثلاثاً على قدر لدية ، فيكون ثلث  
 الرد وهو سدس الدية للمرأة ونشأ وهو السدس للرجل . لكن لأشاهد له حديث  
 (الثانية) أنه قتل الرجل خاصة فردد المرأة فقتل جانيها . وهو نصف الدية  
 على ورثة الرجل . وقال الشيخ في النهاية<sup>٢</sup> تؤدي نصف دينها وهو مائة  
 وخمسون ديناراً . وهو مع خلوه عن الشاهد لأوجه له .

قوله : ولو اشترك حر وعبد في قتل حر عمداً قال في النهاية له قتلها ويرد  
 على سيد العبد قيمته<sup>٣</sup> وله قتل الحر ويرد عليه سيد العبد خمسة آلاف  
 درهم أو يسلم العبد اليهم أو يقتلوا العبد وليس لمولاه على الحر سبيل

(١) النقطة . ١١٩ .

(٢) لنهاية . ٧٤٥ .

(٣) كذا في المختصر النافع المخطوط عدت وانهاية المطوع بيروت . وإما في  
 المختصر النافع ط بمصر ٢٩٣ : نصف قيمته .

قيمته عن نصف الدية. ولو قتل الحر رد مولى العبد عليه نصف الدية  
أو دفع العبد مالم تزد قيمته عن النصف فتكون الزيادة للمولى. ولو  
قتل العبد رد على المولى ما فضل عن نصف الدية ان كان في العبد  
فضل.

ولو قتلت امرأة وعبد فعلى كل واحد منهما نصف الدية ، فلو  
قتل العبد وكانت قيمته بقدر جنابته فلا رد فان زادت ردت على  
مولاه الزيادة .

القول في الشرائط المعتمدة في القصاص ، وهي خمسة :

في هذه المسألة للأصحاب أقوال :

(الاول) قول الشيع في النهاية<sup>(١)</sup> ، وقد حكاه المصنف ، وبه قال المفيد<sup>(٢)</sup>  
والقاضي .

وبه نظر من وجوه :

« ١ » - عدم الرد على الرجل باطل ، لان عليه نصف الجنابة فيبقى له نصف .  
وكونه يرد على سيد العبد قيمته لاوجه له ، لانه يحرج المد عن كونه جانياً ، بل  
يرد عليه المرائد عن نصف الدية ان اتفق .

« ٢ » - كون السيد يرد على الحر نصف الدية لو قتل الحر لاوجه له أيضاً  
لانه اما يلزمه ذلك لورادت قيمة المد عن النصف أو وثب به ، أما لو نفقت  
عنه فاما تلزمه القيمة لاغير .

(١) النهاية : ٧٤٥ .

(٢) المقفلة : ١١٩ .

« ٣ » - كونه مع قتل العبد ليس لمولاه على الحر سبيل لأوجه له بل ذلك مع عدم زيادة القيمة عن النصف ، أما مع الزيادة عنه فليزم الحر تلك الزيادة وباقي نصف الدية للأولياء .

(الثاني) قول التقي : ان احتار قتلها رد قيمة العبد على سيده وورثة الحر ، وان احتار قتل الحر فعلى السيد نصف دينه لوورثته ، وان احتار قتل العبد قتله ويؤدي الحر الى سيده نصف قيمته .

وفيه أبصاً نظر ، لان من قتلها يرد القيمة تامة على السيد لأوجه له بل يرد على الورثة نصف الدية وعلى السيد الرائد عن النصف ان اتفق ، وكذا لو قتل الحر اما يرد السيد النصف مع زيادة القيمة ، أما مع نقصها فلا يلزمه الا ذلك .  
(الثالث) قول السيد ابن زهرة أنه مع قتل الحر على سيد العبد لوورثته نصف الدية أو يسلم العبد اليهم ، وان قتل العبد كان جائزاً بلا حلاف بين أصحابها . وليس لسيد العبد على الحر سبيل عد الاكثر منهم ، وهو الطاهر في الروايات . ومنهم من قال يؤدي الحر الى السيد نصف القيمة ، وان احتار الولي قتلها كان له ذلك بلا حلاف بين أصحابها . ومنهم من قال بشرط أن يؤدي وا قيمة العبد الى سيده خاصة ، ومنهم من قال والى ورثة الحر أيضاً .

(الرابع) قول ابن ادريس<sup>١</sup> : قال بعض أصحابنا في كتابه انه مع احتيار الولي الدية على الحر النصف وعلى السيد النصف ، وان احتار قتل العبد قتله ويؤدي الحر الى سيده نصف قيمته . قال : وهو الذي تفصيه أصول مدنها .  
(الخامس) قول الشيخ في الاستنصار أنه اذا قتل الولي الحر بحجب على سيد العبد أن يرد على ورثة المقتول الثاني نصف الدية أو يسلم العبد اليهم ، لانه

(١) الرائرة : ٤٢٣ .

لو كان حراً لكان عليه ذلك على مدينا، فحكم العبد حكمه على السواء. قال ابن  
ادريس<sup>١</sup> : وهو رجوع عما قاله في نهايته . ونعم الرجوع الى الحق .  
( سادس ) ما ذكره لمصنف في المتن ، وهو طاهر . وذكر في الشرائع<sup>٢</sup>  
ما يقارب ذلك .

والعلامة في المختلف<sup>٣</sup> هنا توجيه حسن فله حكمه ، وتقريبه أن يقول : اما  
أن يريد قيمة العبد على حيايه أولاً ، وعلى التقديرين أما أن يختار الولي قتلها  
أو قتل الحر أو قتل العبد أو الدية ، فالاقسام ثمانية . أربعة في طرف الريادة وأربعة  
في طرف عدمها ، أما الزيادة :

والاول . أن يختار قتلها معاً ، فله ذلك ويرد على الحر نصف دية وعلى  
السيد الريادة مالم تتجاوز القيمة دية الحر فيرد اليها ، ويؤدي نصف دية الحر لا  
خير الى السيد كما أدى الى الحر . . . . .  
الثاني : مقاسه ، أي يختار الدية مهما ، فعلى الحر النصف وعلى السيد  
نصف ، أو يسلم ما قابل النصف من العبد الى الولي ليسترقه .

الثالث : أن يختار قتل الحر ، فيؤدي السيد الى الحر نصف دية أو يسلم  
إليه من العبد ما قابل نصف دية ليسترقه ، وليس للحر ولا لورثته قتله .

الرابع : أن يختار قتل العبد ، فيؤدي الحر الى سيده ما زاد عن نصف الدية  
ثم ان فصرت الريادة على نصف دية الحر أدى الحر الى المولى تمام النصف  
وان لم يقصر لم يؤد الى المولى شيئاً  
وأما طرف العبد :

(١) الشرائع : ٤٢٣

(٢) اشترع ٢ / ٣٣٠

(٣) المختلف ، الجزء الخامس ٢٣٩

( الأول ) . الحرية . فيقتل الحر بالحر ولا رد ، وبالحررة مع الرد ، والحررة بالحررة وبالحر . وهل يؤخذ منهما الفضل ؟ الأصح : لا ، وتساوى المرأة والرجل في الجراح قصاصاً ودية حتى يبلغ ثلث دية الحر فتتصف ديتها ويقتصر لها مع رد التفاوت ، وله منها

فالأول : أن يختار الولي قتلها فله ذلك ولا شيء له على سيد العبد ، سواء قصرت قيمته عن نصف الدية أولاً . ولا شيء أيضاً لحر على السيد ، ويؤدي الولي إلى الحر نصف دية سواء قصرت قيمة العبد عن نصف الدية أو ساوته .

الثاني : أن يختار الدية ، فعلى الحر نصفها وعلى السيد نصف الآخر أو يسلم العبد إلى ولي المقتول إن شاء أسرقة وإن شاء قتله أو بانه ، وليس على سيد العبد ولا على الحر الشريك تكيل ما نهض عن نصف دية الحر لو كان هناك نقصان .  
الثالث : أن يختار قتل الحر فله ذلك ويؤدي السد إلى ورثة الحر نصف دية أو يسلم العبد إليهم ليسترقوه وليس لهم قتله ، فإن كانت قيمته بقدر نصف الدية فلا بحث وإن نقصت كان على أولياء المقتول أن يؤدوا إلى ورثة الحر قدر النقصان لأنهم ليس لهم أكثر مما يجب عليه .

الرابع : أن يختار قتل العبد ، فليس لسيد العبد على الحر سبيل بل يؤدي الحر إلى ولي المقتول نصف الدية ، ولا على الحر أيضاً على ذلك التقدير .

قوله : والحررة بالحررة وبالحر ، وهل يؤخذ منهما الفضل الأصح لا أحد الفصل هو تكليهما نصف الدية مضافاً إلى نفسها . قال المصنف : الأصح عدم أحد ذلك منها ، لعدم قوله تعالى « النفس بالنفس »<sup>١</sup> ولرواية

ولارء .

ويقتل العبد بالعبد ، والامة بالامة وبالعبد .

ولا يقتل الحر بالعبد بل يلزمه قيمته لمولاه يوم القتل ولا يتجاوز  
دية الحر . ولو اختلفا في القيمة فالقول قول الجاني مع يمينه .  
ويعزر القاتل ، ويلزمه الكفارة . ولو كان العبد ملكه عزرو وكفرو . وفي

الحلى ' في الصحيح وصحيحه اس سان<sup>١</sup> ورواية هشام بن سالم<sup>٢</sup> الجميع  
عن اصادق عليه السلام في امرأه تقتل الرجل ماعبها ؟ قال : لا يجسي الجاسي  
على كثر من نفسه<sup>٣</sup> . وغير ذلك من الروايات . وهي مصوص في الباب ،  
ولم نعلم في ذلك مخالفاً من اصحاب الاقوال منا .

نعم وردت رواية واحدة بهذه طرق الى ابى مريم عبدالعزاز بن القاسم  
عن امام عليه السلام انها تقتل وتؤدي وليها بقية المال<sup>٤</sup> . وهي وان كانت رجالها  
ثقت والمروي عنه - أعني امامهم - ثقة لكنها محالفة للاصول ، فكانت مطرحة  
لاعمل عليها . وربما حملت على النقية أو لشدة ، وحملها الراوي على كون  
المرأة موسرة وحمل ما تقدم على كونها معسرة . وليس بشيء . ولو قال المصنف  
هذا ولا شهر ، لا كما قال في الشرائع كان أسب بقاعدته ، لان الاصح اما يقال  
في الاقول لافي الروايات ، وقد عرفت أنه لا نقول هنا بل رواية .

قوله : ولو كان العبد ملكه عزرو وكفرو في الصدقة بثمنه رواية فيها ضعف

(١) الكافي ٢٩٨/٧ ، التهذيب ١٨٠/١٠ .

(٢) الكافي ٢٩٩/٧ ، التهذيب ١٨١/١٠ ، الحقيه ٨٩/٤ ، الاستبصار ٢٦٥/٤ .

(٣) التهذيب ١٨٢/١٠ ، الاستبصار ٢٦٧/٤ .

(٤) التهذيب ١٨٣/١٠ ، الاستبصار ٢٦٧/٤ .

## رواية : ان اعتاد ذلك قتل به .

### وفي رواية ان اعتاد ذلك قتل به

أما الرواية الاولى مرواها الشيخ عن سمع بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل عذب عبده حتى مات فصر به مائة نكالا وجبسه ستة وأغرمه قيمة العبد وتصدق بها عنه<sup>(١)</sup> .

وعمل بذلك الشبحان والتقني والقاضي وابن حمزة وابن إدريس والطبرسي . وتردد فيه المصنف والعلامة استصناعاً للرواية ، فإن في طريقها سهل بن زياد وقد عرفت صحه ومحمد بن الحسن بن شمون وهو عال ، وعملاً بأصالة الرامة مع امكان حمل ما تقدم على الاستحباب .

وأما الثانية مرواها الفتح بن يزيد الحرجاني عن الصادق عليه السلام<sup>(٢)</sup> ، وفي طريقها السكوسي وهو عامي .

واعلم أن أصحابنا انفقوا على أسه لا يقتل الحر بالعبد اذا لم يعتده للآية الكريمة في قوله «الحر بالحر والعبد بالعبد»<sup>(٣)</sup> ، والتخصيص بالدكر يدل على التخصيص بالحكم ، ولتظافر الروايات بذلك .

وأما مع اعتياده قتل العبيد ففيه أقوال :

(الاول) أنه يقتل لمصاده ، ذكره الشيخ في كتابي الاحبار والتقني وابن زهرة للرواية المذكورة . ومن هؤلاء من قال يرد عليه ما صدر عنه ، والاكثر لم يدكروا الرد .

(الثاني) أنه ان عوف يقتل العبد قتل فسي الثالثة أو الرابعة ان كان العبد

(١) الكافي ٣٠٣/٧ ، النقيه ١١٤/٤ فيه : عن السكوسي ، وفيه ايضاً «وجبه وهرمه» التهذيب ٢٣٥/١٠ فيه : وهرمه .

(٢) الكافي ٣٠٣/٧ ، التهذيب ١٩٢/١٠ ، الاستبصار ٢٧٣/٤ .

(٣) سورة البقرة : ١٧٨ .

ودية المملوكة قيمتها ما لم تتجاوز به الحرية وكذا لا يتجاوز  
بدية عبد الذمي دية الحر منهم ، ولا بدية الامة دية الذمية .  
ولو قتل العبد حراً لم يضمن مولاه وولي الدم بالخيار بين قتله  
واسترقفه ، وليس للمولى فكه مع كراهية الولي .

ولو جرح حراً فله المجروح الفصاص ، وان شاء استرقه ان  
استوعبته الجناية ، وان قصرت استرق منه بنسبة الجناية أو يباع فيأخذ  
من ثمنه حقه . ولو افتداه المولى فداه بأرش الجناية ، ويقاد العبد  
لمولاه ان شاء الولي .

ولو قتل عبداً مثله عمداً فان كنا لواحد فالمولى بالخيار بين  
الاقتصاص والعفو ، وان كانا لاثنين فالمولى قتله الا أن يتراضى  
الوليان بدية أو أرش .

ولو كانت الجناية خطأ كان للمولى القابل فكه بقيمته . وله  
دفعه ، وله منه ما فصل من قيمته عن قيمة المقتول ، ولا يضمن ما يعوز .  
والمدير كالفن . ولو استرقه ولى الدم ففي خروجه عن التدبير

---

لفره . وله اس الحنيد وأطلق في عبد نفسه بالعادة .

(الثالث) انه لا يقتل مطلقاً وهو الأصح . تمسكاً بالكذب وصحاح الاحاديث

ونه أفنى اكثر لأصحاب كالشيخين والقاضي واس حمزة وابن ادريس والمصنف  
والعلامة .

قوله : والمدير كالفن ، ولو استرقه ولى الدم ففي خروجه عن التدبير



قولان ، وبتقدير ألا يخرج هل يسمى في فك رقبته ؟ المروي : أنه  
يسمى .

والمكاتب ان لم يؤد وكان مشروطاً فهو كالرق المحض .  
وان كان مطلقاً وقد أدى شيئاً فان قتل حراً مكافئاً عمداً قتل ، وان  
قتل مملوكاً فلا قود ، وتعلقت الحاية بما فيه من الرقبة مبعضة ،  
ويسمى في نصيب الحرية ويسترق الباقي منه أوباع في نصيب الرق .  
ولو قتل خطأ فعلى الامام بقدر ما فيه من الحرية ، وللمولى  
الخيار بين فك ما فيه من الرقبة بالارش ، أو تسليم حصّة الرق لبقاص

قولان ، وبتقدير ان لا يخرج هل يسمى في فك رقبته المروي أنه يسمى  
هنا مسائل :

( الاولى ) هل يحرق المدير ما سرقاق واي ادم له عن كونه مدبراً أم لا ؟  
قال الشيخ ( في النهاية ) والتهذيب لا يحرق ، مستدلاً برواية هشام بن احمد  
عن الكاظم عليه السلام ( ١ ) . وقد في الخلاف يحرق لكون المدير وصية تظل  
معروض الملك كما تقدم ، واحتاره ابن ادريس وعليه الفتوى .

( الثانية ) أنه على التقدير الاول - وهو أن لا يحرق عن التدبير - هل يسمى في  
فك رقبته أم لا ؟ قال الشيخ نعم ، ووجهه أنه قد استحقق الاولياء ونسب ملكهم عليه  
فلو لم يوجب عليه عند عتفه السعي عوضاً عن رقبته ارم اصرار أولياء المقتول  
وهو ياتي السلطة الكثيرة لهم من الكذب وتأييده الرواية عن الصادق عليه  
السلام . وفيل لا يسمى لاصاله البراءة من وجوب السعي .

(١) النهاية : ٧٥٩ . التهذيب : ١٩٨/١ .

(٢) التهذيب : ١٩٨/١ .

بالجناية. وفي رواية علي بن جعفر عليه السلام: اذا أدى نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر.

مسائل :

(الاولى) لو قتل حر حرين فليس للاولياء الاقنله ، ولو قتل العبد

(الثالثة) اذا قتل بالسي هل يسعى في دية المقتول ان كان حراً وقيمته ان كان عبداً او يسعى في قيمة نفسه لا غير سواء كان المقتول حراً أو عبداً؟ قال الشيخ في النهاية بالاول، وقال الصدوق في لمقنع بانثامي وسب المصنف في الشرائع قول الشيخ الى الوهم ، لان الرواية التي استدل بها في التهذيب لا تدل على ذلك ، مع دلالة النص أنه لا يعني الجاني على اكثر من نفسه<sup>(١)</sup> وبعض الفقهاء اول كلام الشرح بأن دية المقتول الآن هي قيمة العبد لانه لا يطلب بأكثر من نفسه ، فجار أن يطلق عليها أنها دية المقتول . وهو عدول من الحقيقة الى المجاز بغير دليل .

قوله: وفي رواية علي بن جعفر اذا أدى نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر هذه رواها عن أخيه موسى عليه السلام<sup>(٢)</sup>، وعمل بها الشيخ في الاستبصار. والذي ذكره في المتن - وهو نفع الحياة - مذهب الشيخ في النهاية واكثر الاصحاب واحتاره الحلبيون وعليه الفتوى .

قوله : لو قتل حر حرين فليس للاولياء الاقنله ومع قتل ليس لهم المطالبة بالدية . ولو قتل أحدهما فهل للآخر الدية ؟

(١) التامى ٢٩٩/٧

(٢) التهذيب ٢٠١/١٠ ، الاستبصار ٢٧٧/٤ ، وقال في الاحير فتقول بحسب فتاوى من بحسب الحرية ما لم يكن أدى نصف ثمه ما اذا أدى ذلك كان حكمه حكم الاحرار على ما تضمنه الخبر .

حزين على التعاقب فقسي رواية هولاء الاخير ، وفي اخرى :  
يشتركان فيه ما لم يحكم به لولي الاول .

يحتمل العدم ، لان الجاية لم توجب سوى القصاص ، ويحتمل أحدها من التركة  
والا لطلد المسلم ، وهو ما مل بالحديث . وهو مقرب العلامة في القواعد وعليه  
الفتوى .

قوله : ولو قتل العبد حزين على التعاقب فقسي رواية هولاء الاخير  
وفي اخرى يشتركان فيه ما لم يحكم به لولي الاول

الاول عن علي بن فضال عن أبيه عن عبي بن عفة عن الصادق عليه السلام<sup>١</sup> .  
وهي صحيحة باب فضال وابن عفة فابهما قطعين ، والاخرى عن ابن محبوب  
عن علي بن رئاب عن زرارة عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup> . وهي صحيحة .  
ونقش الشيخ في النهاية<sup>٣</sup> مضمون الاولى وفي الاستبصار<sup>٤</sup> بمضمون الثانية  
وهو فذهر ابن النجيد ، واختاره ابن ادريس والمصنف في الشرائع والعلامة  
في القواعد ، قلوا : ويكفي في الحكم الاول أن يختار الولي استرقاقه وان لم  
يحكم به حاكم ، ومع اختيار الولي استرقاقه لو قتل بعد ذلك فهو للثاني ، فان  
اختار استرقاقه ثم قتل فهو للثالث وهكذا .

(١) التهذيب ١٠/١٩٥ ، الاستبصار ٤/٢٧٤ .

(٢) التهذيب ١٠/١٩٥ ، تهذيبه ٤/٩٤ ، الاستبصار ٤/٢٧٤ .

(٣) النهاية : ٧٥٢ .

(٤) الاستبصار ٤/٢٧٤ قال فيه . هذا الخبر يعني أن جعله على انه اما يصير لاولياء

الاخير او حكم بذلك الحاكم طالما ما قبل ذلك فانه يكون بين اولياء الجميع .

(الثانية) لو قطع يمنى رجلين قطعت يمينه للاول ويسراه للثاني.  
قال الشيخ في « النهاية » : ولو قطع يداً وليس له يدان قطعت  
رجله باليد . وكذا لو قطع أيدي جماعة قطعت يداها بالاول فالاول  
والرجل بالاخير فالاخير . ولمن يبقى بعد ذلك الدية ولعله استناداً  
الى رواية حبيب السجستاني عن أبي عبدالله عليه السلام .

قوله : لو قطع يمنى رجلين قطعت يمينه للاول ويسراه للثاني ، قال  
في النهاية ولو قطع يداً وليس له يدان قطعت رجله باليد وكذا لو قطع  
أيدي جماعة قطعت يداها بالاول فالاول والرجل بالاخير فالاخير ولمن  
يبقى بعد ذلك الدية . ولعله استناداً الى رواية حبيب السجستاني عن أبي  
جعفر عليه السلام (١)

أما الاول - وهو قطع اليد اليسرى باليد اليمنى - فلم ينف فيه على خلاف  
وأما الثاني - وهو قطع الرجل باليد - فقد ابن ادريس بعدم بل ينتقل الى  
الدية، وقال في النهاية بل تقطع الرجل اسداً الى الرواية المذكورة، وحبيب  
هذا من رجال الماقر والصادق عليه السلام كما شارحاً (٢) ثم دخل في مذهبهما وانقطع  
اليهما .

ويظهر من المصنف التوقف في هذه المسألة ، وهو في موضعه من حيث  
صحة الرواية ومن اشتراط التحالف في القصاص .

(١) التهذيب - ٢٥٩/١٠ ، الثاني - ٣١٩/٧ ، الفقيه - ٩٩/٤ .

(٢) وكذا في من « جامع الرواة » وفي هامشه « شارحاً » بالياء بعد « لراه » . والشرع  
طائفة من الخوارج

(الثالثة) اذا قتل العبد حراً عمداً فأعتقه مولاه ففي العتق تردد  
 أشبهه : أنه لا ينعق ، لان للولي التخيير للاسترقاق. ولو كان خطأ  
 ففي رواية عمرو بن شجر عن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام :  
 يصح . ويضمن المولى الدية. وفي عمرو وضعف ، والأشبه : اشتراط  
 الصحة بتقديم الضمان .

قوله : اذا قتل العبد حراً عمداً فأعتقه مولاه ففي العتق تردد أشبهه  
 أنه لا ينعق لان للولي التخيير للاسترقاق  
 مشأ اتردد من ماء العتق على التعيب وبحكم نصته ولزوم الدية للسيد ،  
 ومن ثبوت حق الولي عبه كالمرنه فيكون العتق موقوفاً فيكون باطلاً . وهو  
 الحق والا ارم انتفاء السلطة للولي ، وهو باطل نص الكتاب ، وللشبح في  
 المبسوط القولان .

قوله : ولو كان خطأ ففي رواية عمرو بن شجر عن جابر عن أبي جعفر  
 عليه السلام (١) يصح ويضمن المولى الدية . وفي عمرو وضعف ، والأشبه  
 اشتراط الصحة بتقديم الضمان

يحتمل الصحة مطلقاً ، لان الجبار في الخطأ المسمى السيد ن شاء سلمه وان  
 شاء فده . ضعف دليل على ارادة الأعداء ، وتأييده الرواية المذكورة في قضاء  
 علي عليه السلام . ويحتمل العدم لحوار السيد وعمره ، فلو حكما بالصحة  
 العتق لزوم ان يطل دم امرئ مسلم وهو يصل . والرواية ضعيفة ، فان عمراً رمي  
 بأنه راد أحاديث في كتب جابر وأكثرها منسوب اليه . وقال العنصاري انه ضعيف  
 وأطلق والتحقيق هنا أن يقول : ان دفع الدية أولاً أو ضمن ورصي الولي صح

الشرط الثاني - الدين : فلا يقتل المسلم بكافر ، ذمياً كان أو غيره ، ولكن يعزر ويغرم دية الذمي .  
ولواعتاد ذلك جاز الاقتصاص مع رد فاضل دية المسلم .  
ويقتل الذمي بالذمي وبالذمية بعد رد فاضل ديته ، والذمية بمثلها وبالذمي ولارد .

العتق والافلا .

قوله : ولو اعتاد ذلك جاز الاقتصاص مع رد فاضل دية المسلم  
لا خلاف أنه مع عدم الاعتداد لا يقتل المسلم بالذمي لعدم المكافأة ، لقوله  
تعالى ولا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة<sup>(١)</sup> ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا يقتل مسلم بكافر<sup>(٢)</sup> . أما مع الاعتداد فهل يقتل أم لا ؟ وعلى تقدير قتله هل هو لمصادره  
أو قصاصاً ؟ للأصحاب أقوال :

( الأول ) قول الشيع في النهاية<sup>(٣)</sup> أنه يقتل قصاصاً بعد أن يرد الأولياء فاضل  
الدية ، ومثله قال المعبد<sup>(٤)</sup> . واحتاره المصنف هنا ، وجعله في الشرائع<sup>(٥)</sup> قولاً .  
والمستند رواية اسماعيل بن الفضل عن الصادق عليه السلام قال : سأته قال :  
لا إلا أن يكون معتاداً لذلك لا يدع قتلهم فيقتل وهو صاغر<sup>(٦)</sup> . وغيرها من الروايات .

(١) سورة العنكبوت : ٢٠ .

(٢) سنن ابن ماجه ٨٨٧/٢ .

(٣) النهاية : ٧٤٩ .

(٤) النسخة : ١١٦ .

(٥) الشرائع ٣٣٣/٢ .

(٦) الكافي ٣٠٩/٧ ، التهذيب ١٨٩/١٠ ، القنيه ٩٧/٤ .

(الثاني) قول ابن الجنيّد أنه يقتل حد الفساده في الارض لانقصاصاً .  
 (الثالث) قول ابن ادريس <sup>(١)</sup> أنه لا يقتل مطلقاً محتجاً بما تقدم وبقوله تعالى  
 «ولن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلاً» <sup>(٢)</sup> وبرواية محمد بن قيس عن  
 الباقر عليه السلام قال : لا يباد مسلم يذمي في القتل ولا في الجراحات <sup>(٣)</sup>.  
 قال العلامة في المختلف <sup>(٤)</sup> : هذا الحديث مطلق وذلك مفصل والقضية  
 واحدة فيحمل المطلق على المفصل .  
 وفيه نظر ، لأن « يباد » مكررة وقعت في سياق النفي فتم .  
 ثم ان العلامة في القواعد اختار قول ابن ادريس ، وفي المختلف اختار  
 الجمع بين قول الشيخ وابن الجنيّد بأنه يقتل لقتله فيرد الورثة العاصل لا يقتله  
 بل لفساده .

قال السعيد : ولحق بين له وجه .  
 قلت : يمكن العرق بأن اللام قد تكون للغاية والباء للسببية والعاية متأخرة  
 والسبب مقدم ، وحيث يكون مراد العلامة أنه يقتل لثلايق منه الفساد لا بسبب  
 قتله الذمي ، لأن ذلك غير جائز لعدم المكافأة .  
 هذا ، واعلم أن الشهيد قال : الحق أن المسألة اجماعية وان اختلف في علة  
 القتل ، ولم يحالف سوى ابن ادريس ، والاجماع سيفه فلا يكون قوله مؤثراً  
 فيه ، واستدلّاه في مقابلة الاجماع فلا يكون مقبولا . مع أن مي السبيل عاية  
 الموم ودلائله ظاهرة . فلا يعارض الادلة القطعية .

(١) السرائر: ٤٢٤ .

(٢) سورة النساء: ١٤١ .

(٣) التهذيب ١٨٩/١٠ ، الكافي ٣١٠/٧ .

(٤) المختلف ، الجزء الخامس ٢٤٢ .

قلت : لامن ادريس ان يمنع حصول الادلة القطعية ، فان ما ذكره رويات  
 آحاد لا توجب عنه علماً ولا اعتلاً ، وحاية ما في الباب ان أدته طاهرة ودلالة  
 الروايات كذلك ، فبعد ارضان يرجع الى الاصل ، وهو أنه لا قصاص الا مع  
 المكافاة <sup>١</sup> .

وهنا فوائد تتفرع على ما تقدم من اختيار المصنف يحسن ايرادها :  
 ( الاولى ) ان المراد بالدمي هو المنزوم بالشرائط المتقدمة كلها ، ولو اُصل  
 ببعضها خرج عن ذلك وصار حراً لا يقتل المسلم بقتله .

( الثانية ) قبل معنى الاعتداء هو قتله ثباً ، لانه مشتق من العود ، وقبل بقتله  
 قائماً لان ثبوت العادة شرط في اقصاص والشرط مقدم على المشروطة فقتله  
 مرتين تحصل العادة وبالمادة يسوع القتل فالقتل في الثالثة ، وقبل يرجع الى العرف .  
 ( الثالثة ) د قلبا بقتله قصاصاً بسقط بالعمو ولو قلنا بأنه حد فلا :

( الرابعة ) اذا قلنا بقتله قصاصاً توقف على المطالبة من ولي الدم ، ولو قلنا  
 لعماده فلا بل بقتله الامام وان لم تقع المطالبة .

( الخامسة ) هل يتوقف فله قصاصاً على مطالبة جميع الاولياء أو على مطالبة  
 الاحير لا غير ذلك ، مبني على مسألة هي ان قل ما قبل الاحير هل هو شرط  
 لاستحقاق الاحر القصاص أو حصره بسبب الاستحقاق ؟ ان كان الاول والثاني وان كان  
 الثاني فالاول . ويتفرع وحول الرد لعاضل الدية ، وكل من توقف على مطالبته  
 كان الرد واجباً عليه .

( السادسة ) اذا قل بتوقف على الجميع لوعى القبض هل للباقين القصاص  
 أم لا ؟ يحصل لاول ، لان العمو بمسئلة عدم المطالبة التي هي شرط ، ويحصل  
 الثاني لاستحقاق الدفين القصاص قبل العمو ، والاصل مقاؤه فلا يسقطه العمو  
 المتأخر . ولانه يكون بمسئلة أولياء المقتول الواحد لموعى بعضهم ، فان



ولو قتل الذمي مسلماً عمداً دفع هو وماله الى أولياء المقتول ،  
ولهم الخيرة بين قتله واسترقاقه . وهل يسترق ولده الصغار ؟ الاشبه  
لا ، ولو أسلم بعد القتل كان كالمسلم .

للباقين القصاص مع رد نصيب العاقب .

(السابعة) اذا قتل قصاصاً من يشار قتله ؟ يحتمل أن يوكل الأولياء أو ولي الأخير  
مسلماً يشار قتله . وبشكل بأن المسلم هل يجوز أن يتوكل للذمي على مسلم  
أم لا . ويحتمل أن يتولى ذلك حداد الامام ، لانه ولي الكل . وهذا أولى .  
قوله : ولو قتل الذمي مسلماً عمداً دفع هو وماله الى اولياء المقتول  
ولهم الخيرة بين قتله واسترقاقه ، وهل يسترق ولده الصغار ؟ الاشبه لا  
هذا هو المشهور ، قاله اكثر الاصحاب . نعم منع ابن ادریس من أخذ  
ماله . وقال التقي يقتل لخرقه الدمة ثم يؤخذ من ماله دية المسلم تامة . وقال  
الصلوق يؤخذ ما بين ديني المسلم والذمي .

وأما استرقاق الاولاد فقال المعيد وسلاز وابن حمزة ، وسعه ابن ادریس ،  
وتردد فيه المصنف في الشرائع من حيث نعية الطفل لايوبه في الكفر والاسلام  
ففي الرق أولى ولاته بحرقة الدمة صار حراً محكماً ولده الرق ، ومن أصالة نفاء  
حریتهم السابقة لانقاذهم عليها وجاية الاب لانحرصهم عنها اذ لا ترز واردة  
ورر أخرى . والاشبه عدم الاسترقاق لهم ، لحلو الرواية عنه وأصالة عدم تعدي  
الحجاية الى غير الجاني الا ما حكم به الشرع من صيانة العاقلة .

قوله : ولو أسلم بعد القتل كان كالمسلم

بمعنى انه يقتل لا غير وليس للأولياء التعرض بماله ولا ولده ولا تشتت عليه  
الدية الا صلحاً .

ولو قتل خطأ لزمت الدية في ماله. ولو لم يكن له مال كان الامام عاقلته دون قومه .

الشرط الثالث : ألا يكون القاتل أباً . فلو قتل ولده لم يقتل به ، وعليه الدية والكفارة والتعزير .

ويقتل الولد بآبيه ، وكذا الام تقتل بالولد ، وكذا الاقارب . وفي قتل الجد بولد الولد تردد .

الشرط الرابع - كمال العقل . فلا يقاد المحنون ولا الصبي ، وجنابتهما عمداً وخطأً على العاقلة ، وفي رواية يقتص من الصبي اذا بلغ عشراً ، وفي اخرى : اذا بلغ خمسة اشبار ، وتقام عليه الحدود ، والاشهر : ان عمده خطأ حتى يبلغ التكليف .

---

قوله : ولو قتل خطأ لزمت الدية في ماله ، ولو لم يكن له مال كان الامام عاقلته دون قومه

هذا قول الشيخ في الهدية ، لانهم مماليك يؤدون الجزية اليه كما يؤدي المعد الصربية الى مولاه ، فليس لهم عاقلة غير الامام . وقال ابن ادريس : الصحيح ان الامام عاقله على كل حال ، سواء كان له مال أو لم يكن . ولما المعد فقال تكون الدية على عاقلته ، ولم يفصل .

قوله : وفي قتل الجد بولد الولد تردد

يشأ من أنه هل هو أب حقيقة أو محاراً ، وان قلنا انه أب حقيقة لا يقتل بولد الولد ، وان قلنا محاراً قتل به لان الصبي يحسن على الحقيقة لا المجاز .

قوله : وفي رواية يقتص من الصبي اذا بلغ عشراً ، وفي اخرى اذا بلغ خمسة اشبار وتقام عليه الحدود ، والاشهر ان عمده خطأ حتى يبلغ التكليف

الرواية الاولى رواها الشيخ عن ابي بصير عن النضر عليه السلام . وليس فيها ملوغ العشر لكن الشح حملها على ذلك ، وليس في شيء من الروايات ذكر العشر . نعم في رواية الحسن بن راشد عن العسكري عليه السلام : اذا بلغ العلام ثمانين فجازز أمره في ماله وقد وجبت عليه الفرائض والحدود .  
وأما الرواية الثانية فرواها السكوني عن الصادق عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل وعلام اشركا في رجل فقتلاه . فقال امير المؤمنين عليه السلام : اذا بلغ العلام خمسة اشبار اقتص منه ، واذا لم يكن ببلغ خمسة اشبار قصي بالدية <sup>١٢</sup> .

وبمضمون الاولى أفنى الشح في الهابة ومضمون الثانية أفنى الصدوق والمفيد .

وأما كون الأشهر أن عمده خطأ فلعوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : رفع القلم عن ثلاثة . ورواية حمزة بن حمران عن النضر عليه السلام قال : سألته متى يجب على العلام أن يؤخذ منه الحدود التامة ؟ قال : اذ حرج عنه لبيتم وأدرك . قلت : فذلك حد يعرف به ؟ قال : اذا احسم أو بلغ خمسة عشر سنة أو أشعر أو أبيت قبل ذلك أقيمت عليه الحدود التامة وأحد بها وأحدث له . قلت : فالحارية متى تجب عليها الحدود التامة وتؤخذ لها وتؤخذ بها ؟ قال : ان الحارية ليست مثل العلام ان الحارية اذا تروحت ودخل بها ولها تسع سنين <sup>١٣</sup> .

(١) الفقيه ٨٣/٤ ، التهذيب ٧٤٢/١٠ ، الكافي ٣٠١/٧ ، الاستبصار ٢٨٦/٤ .

(٢) التهذيب ١٨٣/٩ ، الفقيه ٨٤/٤ ، الكافي ٣٠٢/٧ ، الاستبصار ٢٨٧/٤ .

(٣) الكافي ١٩٧/٧ . وتعام الحر : ذهب عنها ابيم ودفع اليها ماله وحر امرها في لثراء وبيع واقامت عليها الحدود التامة واحد لها بها قال : و لعلام لا يجوز مره في الشراء والبيع ولا يجرح من البيتم حتى يبلغ خمسة عشر سنة ويحلم ويشر ويب قبل ذلك .

أما لو قتل العاقل ثم جن لم يسقط القود .  
 ولو قتل البالغ الصبي قتل به على الاشبه .  
 ولا يقتل العاقل بالمجنون ، وثبت الدية على القاتل ان كان  
 عمداً أو شبهها ، وعلى العاقلة ان كان خطأ .  
 ولو قصد العاقل دفعه كان هدراً . وفي رواية : ديته من بيت المال .

---

ورواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال : عمد العصى وخطأه  
 واحد<sup>(١)</sup> . وعن اسحاق بن عمار عن الصادق عن النضر عن علي عليه السلام :  
 عمد نصيبان خطأ يحمله العاقلة<sup>(٢)</sup> . وبذلك أفنى في الخلاف والمبسوط ،  
 واختاره ابن ادریس والمصنف والعلامة ، وعليه الفتوى .

**قوله : أما لو قتل العاقل ثم جن لم يسقط القود**  
 للحكم باستحقاق قتله قوداً قبل جنونه ويستصحب الى حين جنونه لاهالة  
 بقاء ما كان على ما كان .

**قوله : ولو قتل البالغ الصبي قتل به على الاشبه**  
 وجه الاشبهة عموم قوله تعالى « النفس بالنفس »<sup>(٣)</sup> أو كون الصبي لاحقاً بابيه  
 لقوله « وألحقنا بهم ذريتهم »<sup>(٤)</sup> فيكون مسلماً ولا يظلم مسلم للحديث . مع احتمال  
 عدم قتل البالغ به ، إذ لا يقتل الكامل بالصبي . وهو قول النقي ، ولذلك قال  
 في شرائع على الأصح اشعاراً بأن فيه خلافاً . والفتوى على الاول ، وهو قول  
 الشيخ وابن حمزة وابن ادریس .

**قوله : ولو قصد العاقل دفعه كان هدراً ، وفي رواية ديته من بيت المال**

(٢٠١) التهذيب ١٠/٢٣٣

(٣) سورة المائدة : ٤٥ .

(٤) سورة الطور : ٢٦ .

ولا قوله على القائم وعليه الدية .

وفي الإعمى تردد . أشبهه : أنه كالمصرفي توجه القصاص .  
وفي رواية الحاشي عن أبي عبد الله عليه السلام : أن جبايته خطأ  
يلزم العاقلة فإن لم يكن له عاقلة فالدية في ماله تؤخذ في ثلاث سنين  
وهذه فيها مع الشذوذ تحصيل لعموم الآية .

---

الأول قول الشيخ في النهاية ، ومؤيده كون الدفع مباحاً من وجب ولا  
يستحب صمناً .

وأما الرواية فمن أبي بصير عن الصادق عليه السلام : « وعمل بها الممد »  
قوله : وفي الإعمى تردد أشبهه أنه كالمصرفي توجه القصاص  
منشأ الرد من عموم قوله تعالى « النفس بالنفس » « والحر بالحر »  
المتضمن للإعمى وغيره ، وأيضاً وجوده مقتضي للقصاص أعني الممد وهو  
موجود فيه فيثبت حكمه عملاً بالعلّة . ومن الرواية المذكورة عن يحيى عن  
الصادق عليه السلام : أن جبايته خطأ يلزم الدية « برفع » خطأً على أنه حرلان .  
وبالثاني قال الشيخان والقاضي وابن حمزة تحصيلاً لعموم الآية بالرواية  
المذكورة ، على أنهم يعموا العموم لعموم المفرد المعروف باللام .

وبالأول قال ابن إدريس والتميمي والمصنف والعلامة : وهو الحق : أما أولاً

---

(١) الفقيه ٧٥/٤ ، الكافي ٢٩٤/٧ . التهذيب ٢٣١/١٠ ، المعلى ٥٤٣/٢

(٢) سورة البقرة : ١٧٨ .

(٣) سورة المائدة : ٤٥ .

(٤) الفقيه ٩٠٧/٤ ، التهذيب ٢٣٢/١٠

الشرط الخامس - ان يكون المقتول محقون الدم .  
القول في ما يثبت به . وهو : الاقرار ، أو البينة ، أو القسامة .  
أما الاقرار : فيكفي المرة . وبعض الاصحاب يشترط التكرار  
مرتين .

---

فلما تقدم من وجود المفتحي وانتفاء السامع ، اذ ليس الا العمى وليس مانعاً  
لامكان القصد من الاعمى ، وليس كالعمى والمجنون الظاهر معهما عدم القصد .  
وأما ثانياً فلمنع دلالة الرواية ، لجوار أن يقرأ خطأ ، بالنصب على التمييز  
ويكون الخبر يلزم العاقلة .

لا يقال : على هذا يلزم التأكيد ، وعلى قول الشيعين ومن تبعهم يكون  
تأسيماً وهو أولى .

لأما بقول : التأكيد لازم في الصورتين ، فإن الجناية اذا كانت خطأ لم تزل  
العاقلة .

وأما ثالثاً فلأن عموم الآية اجماعي والتخصيص بخبر الواحد مختلف فيه ،  
والاخذ بالاول يقين وبالتالي ظن .

قوله : اما الاقرار فتكفي المرة ، وبعض الاصحاب يشترط التكرار هو قين  
أما الاول فهو قول الاكثر ، ويؤيده عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم :  
اقرار المقتل على أنفسهم جائز<sup>(١)</sup> . وأيضاً القتل حق آدمي فيقبل فيه المرة كسائر  
الحقوق .

وأما الثاني فهو قول الشيع في النهاية والقاضي في كتيبه الثلاثة والطبرسي

---

(١) الموالى ١/٢٢٣ ، الوسائل ١٦/١٣٢ .

ويعتبر في المقر : البلوغ ، والعقل ، والاختيار ، والحرية .  
ولو أقر واحد بالقتل عمداً والاخر خطأ تخير الولي تصديق  
أحدهما .

ولو أقر واحد بقتله عمداً وأقر آخر أنه هو الذي قتله ورجع الاول  
درىء عنهما القصاص والدية ، وودي من بيت المال ، وهو قضاء  
الحسن بن علي (ع) .

---

وابن ادريس ، عملاً بالاحتياط في الدماء ، ولأنه لا يقصر عن الاقرار بالسرقة  
والزنا اللذين يشترط فيهما التكرار .

وفيه نظر ، لأن الاحتياط مرعى أبصاً في حاسب المقتول ، لعموم : لا يبطل  
دم امرئ مسلم<sup>١</sup> . والحمل على السرقة ولو لم يدحول لانه القياس بعينه ، وهو  
باطل عندنا ، فالعمل على الاول .

قوله : ولو أقر واحد بالقتل عمداً والاخر خطأ تخير الولي  
هذا قول الشيعيين ، وبه قال النفي لا أنه راد وان شاء وأطالوهما بالدية  
نصين . والمشهور أنه ليس لهم ذلك بل أيهما صدقوه سقطت الدعوى عن  
الاخر .

قوله : وهو قضاء الحسن عليه السلام

صورة القضية : ان جراراً دبح شاه ودخل عقب ذلك لى حربة لبسوط  
والسكين ملوثة بالدم وهي في يده فوجد في الحرية مقولاً يحري دمه ودخل  
الناس عليه الحرية وهو على تلك الحال فسألوه من منه فقال انا قتلتك بناء على

(١) التهذيب ٢٥/١٠ .

أما البينة فهي : شاهدان عدلان ، ولاتشت بشاهد ويمين ، ولا  
 يشاهد وامرأتين ، ويثبت بذلك ما يوجب الدية : كالخطأ ، ودية  
 الهاشمة ، والمقتلة ، والجائفة ، وكسر العظام .  
 ولو شهد اثنان أن القاتل زيد ، وآخران أن القاتل عمرو . قال  
 الشيخ في «النهاية» يسقط القصاص ووجبت الدية نصفين . ولو كان  
 خطأ كانت الدية على عاقلتهما . ولعله احتياط في عصمة الدم لما  
 عرض من تصادم البينتين .

---

أنه لو أنكر لم يسمع منه ، فمضوا عليه وأخرجوه ، فلقبهم شخص آخر فسألهم  
 عن سبب قصصهم عليه فقالوا : قتل الآن مسلماً في هذه الحربة فقل : أنه لم يقتله بن  
 أما قتله . فلما سمع الحرار ذلك أنكر القتل ، فحمل إلى علي عليه السلام فقال  
 للحسن عليه السلام : اقص بيهم . فقال : يا أمير المؤمنين لا قل عليهما ، لأن  
 الثاني إن كان قد قتل به فقد أحبى نساء الله تعالى يقول «ومن أحباها فكأنما أحبى  
 الناس جميعاً» ويؤخذ دية المفتول من بيت المال . فقل عني عليه السلام . صدقت  
 يا أبا محمد ذرية بعضها من بعض<sup>(١)</sup> .

هذا حاصل الرواية ، وعمل الأصحاب على ذلك في غير هذه الواقعة وأنه  
 حكم عام . ويحتمل أنها قضية نسي واقعة فلا تعدى إلى غيرها ، ويحتمل تحجير  
 الولي في قتل من شاء منهما لأقرارهما بالقتل . لكن الغوى على منقضى الرواية .  
 قوله : ولو شهد اثنان أن القاتل زيد وآخران القاتل عمرو ، قال في  
 النهاية يسقط القصاص ووجبت الدية نصفين ولو كان خطأ كانت الدية على  
 عاقلتهما . ولعله احتياط في عصمة الدم لما عرض من تصادم البينتين

(١) انتهى ١٤/٣ ، الكافي ٢٨٩/٧ ، التهذيب ١٠/١٧٣ .



مادكره في النهاية قول المعيد ، ونسهما القاضي ، واحتاره المصنف والعلامة  
في المختلف ، وعلة بأنه ليس قول احدى البيتين أولى من قول الاخرى ،  
ولا يمكن العمل بهما فيوجب كل الشخصين معاً اجتماعاً ولا العمل باحدهما لما  
قلنا من عدم المرجح ، فلم يبق الا سقوطهما معاً فيما يرجع الى القود ، لان  
التهجم على الدماء المحقونة بغير سب معلوم أو مظلوم مسموع شرعاً ، لان كل  
واحدة من البيتين تكذب الاخرى .

واسما أوجبا الدية عليهما لثلا بطل دم امرئ مسلم وقد نستأن قاتله أحدهما  
لكس لجهلنا بالتعيين أسقطنا القود الذي هو أقوى العقوبتين وأوجبا احدهما  
وهو الدية .

وقال ابن ادريس : ينحبر الاولياء في تصديق احدى البيتين وتكذيب الاخرى  
ومع تصديق احدهما ليس لهم على الاخرى سبل . قال : ولا وجه لاختد الدية  
منهما لانهما غير مشتركين .

وفي قوله نظر ، لان التحجير في الصديق لا وجه له ، لان شرط صحة الدعوى  
الجرم والدعوى سابقة على قامة البينة ، فالذي يقتضيه الحكم تصديقهم للبينة  
الموافقة لدعواهم لا غير .

وأما وجه ايجاب الدية عليهما فقد تقدم في كلام العلامة ، وبقر من كلام  
المصنف هنا وفي التكت .

والتحقيق هنا أن الاولياء اما أن يدعوا القتل على أحدهما خاصة أو عليهما  
على سبيل الاشتراك أو يقولوا لا علم ، فان كان الاول تسلطوا على المدعى عليه لقيام  
البينة بذلك وثبت السلطة شرعاً ، فالاية فلهم القتل في لعمدو الدية في الخطأ وشبهه  
وليس لهم على الاخرى منهما ، وان كان الثاني فلا شك ان البينة غير مطابقة فيحتمل  
ثبوت الدية عليهما . ويحتمل كون ذلك لوثاً ، لان الاربعة متفقون أن هناك قتلا

ولو شهدا بأنه قتله عمداً ، فأقر آخر أنه هو القاتل دون المشهود  
عليه . ففي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : للولى قتل  
المقر ، ثم لاسبيل على المشهود عليه . وله قتل المشهود عليه ويرد  
المقر على أولياء المشهود عليه نصف الدية ، وله قتلها ويرد على  
أولياء المشهود عليه خاصة نصف الدية .

وفي قتلها اشكال ، لانقضاء العلم بالشركة ، وكذا في الزامهما  
بالدية نصفين ، لكن الرواية من المشاهير .

---

ومقتولا وان احتلوا في اسعين فتحبب لأولياء مع دعوى الحرم ويشت حيث  
القصاص مع رد فاصل الدية عليهما . وان كان الثالث فليس لهم القصاص لابتناؤه  
على لاحتياط في الدماء وهذا البسار متعارضان ولا ترجيح فيقصي بالدية عليهما  
تلا يطل دم امرئ مسلم .

قوله : ولو شهدا انه قتله عمداً وأقر آخر انه هو القاتل دون المشهود  
عليه ، ففي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام للولى قتل المقر ثم  
لاسبيل على المشهود عليه وله قتل المشهود عليه ويرد المقر على أولياء  
المشهود عليه نصف الدية وله قتلها ويرد على أولياء المشهود عليه خاصة  
نصف الدية . وفي قتلها اشكال لانقضاء الشركة ، وكذا في الزامهما بالدية  
نصفين ، لكن الرواية من المشاهير

الرواية المذكورة رواها أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن هشام  
ابن سالم عن زرارة عن نافع عليه السلام . وعمل بها الشيخان واتباعهما ،

(١) الكافي ٧/ ٢٩٠ ، التهذيب ١٠/ ١٧٢ .

مسائل :

نحوه

(الاولى) قيل يحبس المتهم بالدم ستة أيام، فان ثبتت الدعوى والاخلى سبيله ، وفي المستند ضعف ، وفيه تعجيل لعقوبة لم

وفيها زيادة لم يذكره المصنف صريحاً . وهي الزامها بالدية .

وقد أورد في المكت على الزبده اشكالا من وجوه وأجاب عنها :

(الاول) ماوجه التحجير بين الاحكام المذكورة ؟ جوابه قيم البية على أحدهما

بالحماية الموحدة للنفود واقرار الاخر بها . وكلاهما طريقان الى الحكم .

(الثاني) ما وجه الرد لو قسمتهما ؟ جوابه . نفور أنه لا يقتل اثنان بواحد الا

مع اشركة ، ومع الشركة برد فاضل الدية ، وهو دية كاملة لكن المقر أسقط

حقه من الرد فيبقى الرد على الشهود عليه .

(الثالث) لم اذا قتل المقر وحده لا يرد الشهود عليه بخلاف العكس .

وجوابه أن المقر أسقط حقه من الرد باقراره بالامرأة والشهود عليه لم يقر

فبرجع على ورثة المقر نصف الدية لا عنترابه بالقتل وانكار الشهود عليه .

وقال ابن ادريس بالتحجير كالمسألة السابقة ، ثم قال . ولي في قتلها نظر ،

لعدم شهادته الشهود واقرار المقر بالشركة . اما لو شهدت السة أوقر المقر

بالشركة فجارتلها . قال : والاولى عندي أن مع قتلها يرد لاولياء الدية عليهما

معاً تكون بين ورثتهما ، إذ قد ثبت أنهما قاتلان هذا ماليتها والاخر بالامرأة .

قل العلامة في المختلف : وقول ابن ادريس لا بأس به ، وفي القواعد امتشاكل

قتلها وأحد الدية منهما من حيث أن كلام الاقرار والدية يفصي الامرأة وعدم

الاشتراك قول فاقول بالاشتراك لادليل والتعقيب كما تقدم في المسألة السابقة .

قوله : قيل يحبس المتهم بالدم ستة أيام ، فان ثبتت الدعوى والاخلى

سبيله ، وفي المستند ضعف وفيه تعجيل لعقوبة لم يثبت سببها

يثبت سببها .

(الثانية) لو قتل وأدعى أنه وجد المقتول مع امرأته قتل به الآن  
يقيم البيعة بدعواه .

(الثالثة) خطأ الحاكم في القتل والجرح على بيت المال .  
ومن قال : حذار ، لم يضمن .

وان اعتدى عليه فاعتدى بمثله لم يضمن وان تلفت .  
وأما القسامة فلا تثبت الا مع اللوث وهو امانة يغلب معها الظن  
بصدق المدعى كما لو وجد في دار قوم ، أو محللتهم ، أو قريبتهم ،

---

القاتل هو الشيخ في النهاية وتبعه القاصي ، ومستند ذلك رواية السكوني  
عن الصادق عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحبس في تهمة  
الدم ستة أيام فان جاء أولياء المقتول ببيعة والأعلى سبيله<sup>(١)</sup> .  
قل ابن ادريس : ليس لهذه الرواية دليل يعصدها بل هي مخالفة للأدلة كما  
قال المصنف .

وقال العلامة في المختلف ونعم ما قال : التحقيق أن يقول : ان حصلت التهمة  
للحاكم بسبب لزم الحبس ستة أيام عملاً بالرواية وتحفظاً للنموس عن الائتلاف ، وان  
حصلت التهمة لغيره فلا عملاً بالأصل . واعلم أن ابن حمزة تابع الشيخ في  
الحبس لكن قيده بثلاثة أيام .

---

(١) تهذيب : ١٧٤/١٠ ، الكافي ٣٧ / ٧ ومضى لأول « يثبت » بدل « ينة » .  
اقول : ثبت بفتح تنس الحجة ورجل ثبت بفتح تنس ايضاً اذا كان عدلاً صابغاً والمجمع اثبات .

أوبين قريتهم أوبين قريتين وهو إلى أحدهما أقرب . فهو لو ث .  
 ولو تساوت مسافتها كانتا سواء في اللوث .  
 أما من جهل قائله ، كقتيل الزحام ، والفرعات ، ومن وجد  
 في فلاة ، أو في معسكر ، أو سوق ، أو جمعة . فديته في بيت المال  
 ومع اللوث يكون للأولياء اثبات الدعوى بالقسامة .  
 وهي في العمد خمسون يمينا ، وفي الخطأ : خمسة وعشرون  
 على الأظهر .

قوله : ومع اللوث يكون للأولياء اثبات الدعوى بالقسامة ، وهي في  
 العمد خمسون يمينا وفي الخطأ خمسة وعشرون على الأظهر  
 هنا فوائد :

( الأولى ) اللوث دليح لغة القوة ، ولاث العمامة على رأسه يلوئها لوئاً  
 ولوئاً أي عصها . وشرعاً إماراة يغلب معها الظن بمصدق المدعي .  
 والإماراة لغة العلامة و اصطلاحاً ما يلزم من العلم به الظن بشئ آخر ، ولذلك  
 قال ما يغلب معها الظن ، وذلك دلالة إلى الحاكم . أما المدعي فلا بد أن يكون  
 عالماً جازماً بما يدعيه ، لما تقدم من اشتراط الحزم في المدعي ، ولأنه لو لم  
 يكن عالماً لكان دعواه قولاً على الله بغير علم فيكون حراماً ، لقوله تعالى « قل  
 إنما حرم رسى الفواحش ما طهر منها وما نطس ولا ظنم والعمي بغير الحق وإن  
 تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون »<sup>١</sup> .  
 وسميت هذه الإمارة لوئاً لأنها قوة الظن<sup>٢</sup> .

(١) سورة الأعراف : ٣٣ .

(٢) في مجمع البحرين واللوث إمارة يظن بها صدق المدعي فيما ادعاه من قتل

(الثانية) القسامة لغة من القسم بالتحريك وهو اليمين، والمراد بها هنا الايمان  
التي تقسم على الاولياء في الدم. وقد يسمى الحالفون قسامة على طريق المعجار  
لا الحقيقة .

إذا عرفت هذا فاعلم أن اثبات الدعوى بقول المدعي وبيمينه على خلاف  
الأصل ، لأنه حكم بغير دليل ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لو يعطى الناس  
أقوالهم لاستباح قوم دماء قوم وأموالهم<sup>١</sup> .

لكن وقع الإجماع من أصحابنا ومن الفقهاء إلا استحبة على ذلك ، وورد  
أنه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بذلك في قصة دعوى الأبرار على يهود  
حبر ، وتطافرت أخبارنا عنهم عيهم السلام بالفتوى بالقسامة ، فوجب تخصيص  
مانتقد بما عدا الدماء لأبشائها على الاحتياط في عدم الإطلال .

(الثالثة) اتفق الأصحاب على أن القسامة في العمد حمسون بيميناً ، واختلفوا  
في الخطأ ، فقال في النهاية والمبسوط والخلاف حمسة وعشرون ، وادعى فيه  
إجماع الأصحاب ، ونعمه القاضي وابن حمزة . وقال المعيد حمسون كالعمد ،  
ونعمه سائر ابن إدريس ، وهو ظاهر قول ابن الجبيل .

واحتار المصنف والعلامة في المحلف الأول ، لأن التهم على الدماء  
بالقود أصعب من التهم على أخذ الدية ، فكان تعدد الايمان في الأول أولى ،  
ولرواية عذافه بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام : القسامة حمسون

كوجودي سلاح المنطع بالدم عند قتل في دمه . ثم قال . وفي النهاية : اللوث هو أن  
يشهد شاهد واحد على قتل المقتول قبل أن يموت أن فلاناً قتلني ، أو يشهد شاهدان على عداوة  
بينهما أو تهديد منه له أو سحر ذلك ، وهو من اللوث اقلطح ، يقال لأنه في تراب ولونه .  
إلى آخره .

وفي المصباح عن الأزهري : اللوث : ليثة النخعة غير الكاملة .

(١) سنن البيهقي ٢٥٢/١٠ .

ولو لم يكن للمدعى قسامة كررت عليه الايمان .  
ولو لم يحلف وكان للمنكر من قومه قسامة حلف كل منهم  
حتى يكملوا .

وان لم يكن له قسامة كررت عليه الايمان حتى يأتي بالعدد .  
ولو نكل ألزم الدعوى عمداً أو خطأ .

---

رجلا في العمد وفي الخطأ خمسة وعشرون رجلا وعليهم أن يحلفوا بالله<sup>(١)</sup> .  
ومسي الحس من يوس من الصادق عليه السلام : ان أمير المؤمنين عليه  
السلام جعل القسامة في النفس على العمد خمسين رجلا وجعل في النفس على  
الخطأ خمسة وعشرين رجلا<sup>(٢)</sup> .

واختار في القواعد والارشاد الثاني ، وهو أحوط . واستدل عليه ابن ادريس  
باجماع المسلمين ، ومنهم من استدل بفضيلة الانصار ، فان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال للانصار : ان حلنتم استحققتن دم صاحبكم أو فأنلكم ،  
فقالوا : أمر لم شاهده كيف يحلف عليه . قال : حكم صلى الله عليه وآله وسلم  
بالخمسين<sup>(٣)</sup> . ولم يقيد بالعمد وغيره فيعم .

وهما ضعيفان : أما الاول فكيف يدعي الاجماع مع مخالفة مثل الشيخ  
واتباعه ، وأما الثاني فلا به حكاية حال وحكاية الحال لانعم كما تقرر في الاصول .  
مع أن ظاهر دعوى الانصار اما هو العمد ولذلك كانت الدعوى بالقود .

---

(١) الكافي ٣٦٣/٧ ، التهذيب ١٦٨/١٠ .

(٢) الكافي ٣٦٢/٧ ، التهذيب ١٦٩/١٠ .

(٣) راجع الوسائل ١١٦/١٩ الباب العاشر من ابواب دعوى القتل وما يثبت به .

ويثبت الحكم في الاعضاء بالقسامة مع التهمة ، فما كانت  
ديته دية النفس كالانف واللسان ، فالاشهر : ان القسامة ستة رجال  
يقسم كل منهم يمينا ، ومع عدمهم يحلف الولي ستة أيمان .  
ولولم يكن قسامة او امتنع أحلف المنكر مع قومه ستة ، ولولم  
يكن له قوم أحلف هو الستة .  
وما كانت ديته دون دية النفس فبحسابه من ستة .

---

قوله : ويثبت الحكم في الاعضاء بالقسامة مع التهمة ، كما كانت ديته  
دية النفس كالانف واللسان فالاشهر ان القسامة ستة رجال  
هنا مسألان :

(الاولى) ان القسامة كما يكون في النفس فكذا فيما دونها عندنا لا عندهم ،  
قاله الشيخ في المبسوط . نعم هل يشترط مع ذلك حصول اللوث ؟ الحق نعم  
كما قاله ابن ادريس ، لاصالة البراءة فيما ليس فيه لوث ، وعموم قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم : البينة على المدعي واليمين على من أنكر . خرج من ذلك ما  
ثبت فيه اللوث في النفس فيبقى الدفي على أصله ، فيشترط لها اللوث وذلك  
هو المطلوب .

(الثانية) حلف في القسامة في الاعضاء ، فقال الشيخ واتباعه انها ستة ايمان  
وفيما فيه الثلث اثنان وعلى هذا ، وابعه على ذلك القاضي وابن حمزة ، والمستند  
رواية سهل بن زياد عن الحسن بن طريف عن ابيه طريف بن ناصح عن عداة  
ابن أيوب عن ابي عمرو المتطلب عن الصادق عليه السلام (١) .

---

(١) التهذيب ١٠١٦٩/١٠ ، القاموس ٣٦٢/٧ .



### القول في كيفية الاستيفاء :

قتل العمد يوجب القصاص ، ولا تثبت الدية فيه الاصلحاً .  
ولا تخير للولي ولا يقضى بالقصاص ما لم يتيقن التلف بالجناية .

وقال سلازها خمسون فيما فيه الدية وبالحساب منها فيما فيه أقل ، واختاره  
ابن ادريس ونقله عن المعيد ، واختاره العلامة في القواعد ، وهو أحوط وعليه  
الفتوى .

قوله: قتل العمد يوجب القصاص فلا تثبت الدية فيه الاصلحاً ولا تخير  
للولي (١)

هذا هو المشهور ، وقول الأكثر من أصحابنا لم يسمع فيه خلافاً الا من اس  
الجنيد حيث جعل الحيار الى الولي بين القود والدية والمعروف ، وانه لو شاء  
الولي الدية وامنع البائل كان الحيار الى الولي ، محتجاً بقوله تعالى : فقد  
جعلنا لولي سلطاناً<sup>٢</sup> ، ولان في ذلك اسقاطاً لبعض الحق فلم يكن لمن عليه  
الحق الامتناع كالدين ، ولرواية الفصل عن الصادق عليه السلام انه قال : العمد  
هو القود أو رضاء ولي المقتول<sup>٣</sup> .

احتج الأكثر بقوله تعالى : النفس بالنفس<sup>٤</sup> وقوله : فاعتدوا عليه بمثل  
ما اعتدى عليكم<sup>٥</sup> وقوله : كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر<sup>٦</sup>

(١) في المختصر النافع المطبوع بمصر : د فلاتخير للولي .

(٢) سورة الاسراء : ٣٣ .

(٣) التهذيب : ٢٤٧/١٠ ، الاستبصار : ٢٥٨/٤ .

(٤) سورة المائدة : ٤٥ .

(٥) سورة البقرة : ١٩٤ .

(٦) سورة البقرة : ١٧٨ .

وللولي الواحد المبادرة بالقصاص + وقيل يتوقف على اذن

الحاكم

وبرواية جميل بن دراج عن بعض أصحابه عن أحدهما عليهما السلام : العمد  
كلما عمد به الصرب فيه العود ، ورواية الحلبي وعبد الله بن مسعود جميعاً عن  
الصادق عليه السلام قال : سمعت يقول : من قتل مؤمناً متصدأً أقيم به لأن يرضى  
أولياءه لمقتول أن يعلوا الدية فإن رخصوا بالدية واجب ذلك القاتل (١) ، ولأبيه متوفيه  
يجب به البدل من جسده فلم يجر العديلة إلى غير جسده ولا بالتراضي كغيره من  
المتلفات .

وأجابوا عن حجة بالقول الموجب ، أن السلطان باق مع التراضي ،  
وبالمعنى من كونه اسقاطاً بل هو معاوضة ، فيعترف إلى التراضي من العريبيين  
كغيرها من المعاوضات . وعن الرواية بالقول بموجبها ، فإن الواجب أما القود  
أن طلب القتل أو رضاه أن طلب الدية مع موافقة الجاني .

قوله : وللولي الواحد المبادرة بالقصاص ، وقيل يتوقف على اذن  
الحاكم

الذي بالتوقف الشيخ في المسوط . لأنه حد والحدود من وظائف الإمام ،  
ولأنه لا يؤمن السخطي لى ما لا يحوز فعلي هذا تكون المبادرة بميراثه جراحاً ،  
فلو نادر هل عليه تعزير أم لا ؟ هل في المسوط والمعيد والتقي والقاضي نعم ،  
وقال الشيخ في الخلاف لأولى الاستبدان ولا تعزير لو بادر لأصله البراءة ،

(١) التهذيب ١٠/١٥٥ ، الكافي ٧/٢٧٨

(٢) التهذيب ١٠/١٥٩ ، الاستبصار ٤/٢٦١ ، وأسد هكنا : عن حماد عن الحلبي  
وعن عبد الله بن المغيرة والقاسم بن سويد جميعاً عن عبد الله بن مسعود قال سمعت أبا عبد الله  
عليه السلام يقول

ولو كانوا جماعة توقفت على الاجتماع .  
 قال الشيخ : ولو بادر أحدهم جاز ، وضمن الدية عن حصص  
 الباقيين ما رتبه الله .  
 ولا قصاص الا بالسيف أو ملاحى مجراه . ويقتصر على ضرب  
 العنق عبر ممثل ، ولو كانت الحاية بالتحريق أو التغريق أو المرضخ  
 بالحجارة .

---

واحذره المصنف في الشرائع .  
**قوله : ولو كانوا جماعة توقف على الاجتماع**  
 قال الشيخ : ولو بادر أحدهم جاز وضمن الدية عن حصص الباقيين . قاله في  
 المبسوط مدعيًا للاجماع ، ولقوله وقد جعلنا لوليّه سلطاناً ، ولنا القصاص  
 على التغليب ، ولهذا لو دعا بعض الأولياء على من أومجداً كان الباقي القصاص  
 مع أن الحامي قد أحرر بعض نفسه .  
 وقال المصنف والعلامة لا بد من اجتماع ، لانه لو تردد واحد لكان متصرفاً  
 في حق غيره وهو مسموع ، ولأن القصاص مبي على الشهي ولا يحصل ذلك  
 بفعل الغير . فعلى هذا لو بادر عرر ، وهل يفاد به قيل نعم لانه قبل ممنوع عنه ،  
 وقيل لا لانه مهدور بالنسبة اليه في بعض نفسه .  
 وأيضاً استحقاقه لبعض نفسه شبهة كالووطي . أحد الشركاء لامة لمشاركة ،  
 ومع شبهة لا تتحقق موجب القود ، ولأن بعض العلماء حوز المادرة لمواحد  
 من الجماعة وبعضهم منع والاختلاف في اباحة الب شبهة ، وحيث لا قود  
 فيتمين ضمان حصص الباقيين . وعليه الفتوى .  
**قوله : ولا قصاص الا بالسيف أو ما جرى مجراه**

ولا يضمن سراية القصاص ما لم يتعد المقتص .

وهنا مسائل :

(الاولى) لو اختار بعض الاولياء الدية فدفعها القاتل لم يسقط  
القود على الاشبه ، وللآخرين القصاص بعد أن يردوا على المقتص  
منه نصيب من فاداه .

ولو عفا البعض لم يقتصر الباقيون حتى يردوا عليه نصيب من  
عفا .

---

هذا هو المشهور ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا قود الا بعدد<sup>١</sup> .  
وهير ذلك من الروايات . وقال ابن الجني : للولي القتل بمثل القلة التي قتل  
بها ، لقوله تعالى : بمثل ما اعتدى عليكم<sup>٢</sup> ، وهو قريب لولا انعقاد الاجماع  
على خلافه .

قوله : لو اختار بعض الاولياء الدية فدفعها القاتل لم يسقط القود على  
الاشبه<sup>(٣)</sup>

هذا هو المشهور بين الاصحاب لم يعلم فيه مخالفاً ، والمسند رواية الحسن  
ابن محبوب عن ابي ولاد الحياط عن الصادق عليه السلام<sup>٤</sup> . وروى جميل  
ابن دراج عن زرارة عن الناصر عليه السلام : اذا عفا بعض الاولياء درأ القتل  
وصح الجاني قدر نصيبه غير العافي من الدية<sup>٥</sup> ، والفتوى على المشهور .

---

(١) سنن ابن ماجه ٨٨٩/٢ وفيه : لا قود الا بالبدن .

(٢) سورة البقرة : ١٩٤ .

(٣) في المختصر النافع ط بصر : على الابه .

(٤) الفقه ١٠٥/٤ ، الكافي ٣٥٦/٧ ، التهذيب ١٧٥/١٠ .

(٥) الكافي ٣٥٧/٧ ، التهذيب ١٧٥/١٠ ، الاستبصار ٢٦٣/٤ .

(الثانية) لو فر القاتل حتى مات ، فالمرؤى : وجوب الدية فى ماله .

ولولم يكن له مال اخذت من الاقرب فالاقرب . وقيل لادية .

قوله : لو فر القاتل حتى مات فالمرؤى وجوب الدية فى ماله ، ولولم يكن له مال اخذت من الاقرب فالاقرب ، وقيل لادية  
قد عرفت أن المعد ليس فيه الا نفود وان الدية ما تثبت بالتراصى من الولي ومن الجاني ، فهو الجاني ولم يقدر عليه حتى مات ولم يقع تراص على الدية ما حكمه ؟

والذي يقتضيه الاحتياط لثلا بطل دم امرؤ مسلم وتدل عليه الروايت كرواية الربطي عن الباقر عليه السلام<sup>١</sup> ورواية اسى نصير عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup> هو أخذ الدية من ماله ، فان لم يكن له مال فبؤخذ من الاقرب فالاقرب . وعلى ذلك فتوى الاصحاب ، ونقل المصنف في الشرائع عن الشيخ أنه رجح عن قوله في المبسوط بسقوط الدية .

وقد اس ادريس بسقوط الفصاص لحوادث محله وثبوت الدية للاجماع . ونقل عن الشيخ أنه رجح عن قوله في المبسوط في مسائل الحلوى . وفي العلل نظر ، أما نقل المصنف فانه نقل أيضاً في المكت عن الشح أنه قال في المبسوط بسقوط الفصاص الى الدية ، مع أن صورته كلام المبسوط بعد حكاية المسألة هكذا : سقط الفصاص الى الدية عند قوم وقد آخرون بسقط النفود الى غير مال وهو الذي يقتضيه منجهاً<sup>٣</sup> .

(١) الكافي ٢٦٥/٧ ، التهذيب ١٧٠/٢٠ .

(٢) الفقيه ١٢٤/٤ ، الكافي ٣٦٥/٧ ، التهذيب ١٧٠/١٦ .

(٣) المبسوط ٦٥/٧ .

(الثالثة) لو قتل واحد رجلين أو رجلا قتل بهم ، ولا سبيل إلى

ماله .

ماله .

وأما نقل ابن إدريس - وهو رجوعه في الخلاف - فله قال في الخلاف  
في أول المسألة بسقوط القصاص إلى الدية ثم قال : ولو قلنا بقول ابن حنيفة  
كان قويا ، لأن الدية لا تثبت عنه إلا بالنراصي بينهما وقدمات ذلك ، وهذا تردد  
لارجوع . نعم هو رجوع عن الحرم بالقول الأول . واختار العلامة القول الأول ،  
وهو قولي الأصحاب .

وهنا فوائد :

(الأولى) لو لم يفر الجاني ولم يطلبه الورثة حتى مات هل يؤخذ الدية من  
ماله أم لا؟ يحتمل عدمه ، إذ لا مانع من جهة والتأخير إنما هو من الوارث ،  
ويحتمل لاحد لثلا بطل دم امرئ مسلم . نعم كلام الأصحاب والروايات فيه  
تقيد بالهرب ، أما العلامة فصدر المسألة في إرشاده بأنه لو مات أو هرب أحدثت  
الدية ، وهو يدل على أن الهرب ليس قيدا .

(الثانية) الدية لها دية عمد فتستأدى في سنة ويعتبر في أسنان الأبل كما في  
دية العمد ولو كانت على الماقلة .

(الثالثة) لم يبين العلامة في إرشاده محل الدية ، والظاهر أنه مال الجاني ،  
لأنه قال فيما بعد ولو لم يكن له مال سقطت ، وفيه مخالفة للأصحاب .

(الرابعة) قال الشيخ في النهاية حكم دية غيبه العمد حكم العمد في أنها  
تؤخذ من بيت المال مع تعذر الأداء من الجاني . وأكبره ابن إدريس غاية  
الإنكار وإن ذلك خلاف الإجماع .

قوله : لو قتل واحد رجلين أو رجلا قتل بهم ولا سبيل إلى ماله ، ولو

## ولو تراضوا بالدية فلكل واحد دية .

### تراضوا بالدية فلكل واحد دية

تنفيح هذه المسألة أن يقول - إذا قبل واحد جماعة أما على الترتيب أو الجمع ، فللاولياء مع الحائى أحوال :

- « ١ » - أن يتفقوا كلهم على قتله فيقتلوه بقتلهم فقد استوفوا حقوقهم ، ولا سبيل إلى ماله لأنه لا يبحى الحائى على أكثر من نفسه
- « ٢ » - أن يتفقوا كلهم على أخذ دية كل قاتل على حدته مشيت لهم عليه ديات بحسب كل قاتل مع رضاه بذلك والا فليس لهم الا قتله .
- « ٣ » - أن يعفوا كلهم مجازاً فليس لهم عليه سبيل .
- « ٤ » - أن لا يحصل اتفاق على الاستمعة فلا أو دية ولا على العفو . فهو

مسائل :

(الاولى) أن يطلب بعض الاولياء لدية ويرضى الحائى فهل للسائقين النقص من غير رد لصيب أحد الدية لأن كل واحد له حق مستقل لا تعلق له بحق الآخر أم ليس لهم ذلك لأنه لا يبحى الحائى على أكثر من نفسه ؟ احتمالان أصبحهما الاول .

(الثانية) أن يعفو البعض فليساقس نقصان أو الدية مع الراضى .

(الثالثة) ان سبق واحد بنفس من الحائى فهل لسائق المطالبة بالدية أم يسقط حقهم لا إلى بدل ؟ اشكال من هوات محل الاستحقاق والدية إنما تثبت بالراضى ولم يحصل ، ومن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تطل دم امرئ مسلم<sup>(١)</sup> . فلولم تؤخذ الدية لغير المفتص لرم الاطلاق ، ولما تقدم من أخذ الدية

(١) التهذيب ٢٠٥/١٠ ، الموالى ١٦٠/٢

(الرابعة) اذا ضرب الولي الجاني وتركه ظناً أنه مات فبرأ ،  
فقى رواية يقتص من الولي ثم يقتله الولي أو يتتاركان ، والراوى  
أبان بن عثمان ، وفيه ضعف مع ارسال الرواية .

والوجه اعتبار الصرب ، فان كان بما يسوغ به الاقتصاص لم  
يقتص من الولي .

لو ملك قاتل العمد .

(الرابعة) اذا قتل بجوارح أحد الدية لمن لم يقتص فيحتمل استثناء حوار قتله  
بواحد أو أحد الدية للناقص ، لانه أئلف على كل واحد بمسأ كاملة لا يتعلق لها بالآخرى  
وانما يملك الحاني بدلاً واحداً فكان لبعض الفصاص وللأقي الدية جميعاً بين  
الحقوق فلا يطل دم امرئ مسلم . ويحمل العدم ، لانه لا يحس الحاني على  
أكثر من نفسه .

(الخامسة) اذا قتل بجوارح عدة بواحد فيحتمل قتله بالاول لسبق استحقاقه  
الفصاص من غير معارضة ، ويحتمل الفرع لساوي الجميع وفي السب وهو  
قتل النفس المكافئة عدواً ، فوجب الفرعة لانه حانة الجميع بغير مرجع .  
ويحتمل عدم الحاجة الى الفرع بل يقتل بواحد محضاً ، اذا لاتعلق لواحد بالآخر .  
ويحتمل قتله لمن حصر عليه ومطالب بالقود .

قوله: اذا ضرب الولي الحاني وتركه ظناً انه مات فبرأ في رواية يقتص  
من الولي ثم يقتله الولي أو يتتاركان ، والراوى ابان بن عثمان وفيه ضعف  
مع ارسال الرواية . والوجه اعتبار الصرب فان كان بما يسوغ به الاقتصاص  
لم يقتص من الولي





الباقى ، وان قد ذهبت من غير جنابة حياها ولا اخذ لها دية كاملة  
قتل قاتله ولا رد ، وهى رواية سورة بن كليب عن أبى عبد الله  
عليه السلام .

### القسم الثانى - فى قصاص الطرف :

ويشترط فيه التساوى كما فى قصاص النفس ، فلا يقتص فى  
الطرف لمن لا يقتص له فى النفس . ويقتص للرجل من المرأة ،  
وللأرد . وللمرأة من الرجل مع الرد فيما زاد على الثلث .  
وبعثر التساوى فى السلامة ، فلا يقطع العضو الصحيح بالاشل  
ويقطع الاشل بالصحيح ما لم يعرف أنه لا ينحسم .  
ويقتص للمسلم من الذمى ويأخذ منه ما بين الديتين .  
ولا يقتص للذمى من المسلم ولا للعبد من الحر .  
وبعثر التساوى فى الشجاج مساحة طولاً وعرضاً لا تزولا بل  
يراعى حصول اسم الشجة .  
وبثبت القصاص فيما لا تعزير فيه كالحارصة والموضحة .  
ويسقط فيما فيه التعزير ، كالهاشمة ، والمقيلة . والمأمومة  
والجائفة وكسر الأعضاء .

الباقى وان كانت قد ذهبت من غير جنابة جناها ولا اخذ لها دية كاملة قتل  
قاتله ولأرد ، وهى رواية سورة بن كليب عن أبى عبد الله عليه السلام (١)

(١) لكلمى ٣١٦/٧ . التهذيب ٢٧٢/١٠

وفي جواز الاقتصاص قبل الاندمال تردد ، أشبهه : الجواز .  
ويجتنب القصاص في الحر الشديد والبرد الشديد ، ويتوخى  
اعتدال النهار ،  
ولو قطع شحمة أذن فاقص منه فألصقها المجني عليه كان للجاني  
إزالتها ليتساويا في الشين

أسد الحكم المذكور ، وهو رد دبه اليد على المجاني يسوع القود منه إلى  
الرواية المذكورة مع أنها مؤيدة بالطر ، فانه لا يمس للقصاص من الكامل إلا  
بعد لرد كالمرأة من لرحل . فله كذلك ، لانه يحتمل عدم الرد ، لموم قوله  
تعالى « النفس بالنفس »<sup>١</sup> « والحر بالحر »<sup>٢</sup> ، ولان النفس بدلا لغيره وبفصان  
ليد يجري مجرى نقصان صفة في الطرف ، وذلك هو مباح من القصاص في  
الطرف ولانه لو قل فاقتد اليد حلقة قل من عبردد مع تحقق القصاص فكذا هنا .  
قوله : وفي جواز الاقتصاص قبل الاندمال تردد أشبهه الحوار  
بشأ من قول الشيخ في المسوط بالمسح لما لا يؤمن من السراية الموجهة  
لدهول الطرف في النفس فيسقط القصاص في الطرف ، ومن قوله في الخلاف  
« الحوار ، لاطلاق قوله تعالى « والجروح بضم »<sup>٣</sup> وقوله « فمن اعتدى عليكم  
فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم »<sup>٤</sup> أتى بالقاء الدالة على التعقيب فيجوز  
الاقتصاص ، نعم يستحب التأخير ، والعنوى على لاجير .

قوله : كان للجاني إزالتها ليتساويا في الشين

(١) سورة المائدة : ٤٥

(٢) سورة البقرة : ١٧٨

(٣) سورة المائدة : ٤٥

(٤) سورة البقرة : ١٩٤

ويقطع الالف الشام بعدام الشمع ، والادن الصحيحة بالصماء ، ولا  
يقطع ذكر الصحيح بالعين ، ويقطع عين الاعور الصحيحة بعين  
ذى العينين وان عمى ، وكذا يقتص له منه بعين واحدة .  
وفى رد نصف الدية قولان : أشبههما الرد .

---

لا خلاف في جوارراتها ، لكن اختلف في العلة ، وقيل لئلا يوا في الشين  
كما ذكره المصنف ، وقيل لكونها ميتة .

ويترع على الخلاف أنه لو لم ير لها الجدي ورصي بذلك كان للامام ارالتها  
على القول الثاني لكونه حاملاً بحاسة فلا تصح الصلاة مع ذلك .  
قوله : ويقطع عين الاعور بعين ذى العينين وان عمى ، وكذا يقتص  
له منه بعين واحدة ، وفى رد نصف الدية قولان ، والعموى (١) الرد  
هنا مسألان :

(الاولى) ان يجزي الاعور ، أي الذى له عين واحدة ، بفلع عين واحدة  
من ذي العيين ، وان الاعور الجاني يطلع عينه وان صار أعمى ، قد الحق  
أصاه ولفظه « العين بالعين » .

(الثانية) عكسه ، وهو أن يطلع ذو العيين عين الاعور . فانفق الاصحاب  
على أن فيها الدية كلمة ، أي دية النفس لو كانت الحاية خطأ ، وانه لو كانت  
الحاية عمداً قل كثير من الاصحاب انه يكون محبباً بين الدية والقصاص .

والظاهر أنه مع التراخي والا فالواحب ليس للاعور الا القصاص بعين  
من ذي العيين ، ولكن هل له لمطالبة مع القصاص نصف الدية أم لا ؟ قال  
الشيخ في النهاية والمسوط والقاصي ورواه الصدوق في المنيع واحتراره العلامة

---

(١) وكذا في متن الشرح الكبير واما في مختصر الدافع ص بمصر . أشبههما الرد .

في المختلف نعم، لأن في عيه الدية كاملة كما قلناه، فإذا اقتصر بها فيه نصف الدية كان له التفاوت والا لزم الظلم على المجني عليه، ولما رواه محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال: «قصي أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أعور أصيبت عيه الصبيحة ففقت أن تنفأ إحدى عيني صاحبه ويعقل له نصف الدية وإن شاء أحد دية كاملة ويعمو عن صاحبه»<sup>١</sup> ومثله روى عبد الله بن الحكم عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup>.

وقال المفيد والشيخ فسي الخلاف وابن إدريس والمصنف في الشرائع والعلامة في التحرير لأرد لقوله تعالى «العين بالعين»<sup>٣</sup> «ولو وجب معها شيء» آخر لم يتحقق ذلك وأيضاً يلزم مسحها، لأن الريدة على النقص مسح على قول ذكر في الأصول، ولاصالة البراعة من وجوب الرد.

أجاب الأولون عن الآية بمسح للموم، فإن المفرد المعروف باللام ليس للعموم كما نقرر في الأصول بن هو للحس، ولو سلمنا لكن حار محصيص العم بالدليل وقد بيناه، ولو سلمنا عدم المحصيص لكن الآية حكاية عن حكم التوراة وهي منسوخة.

وعن الاصالة بأنها إنما تكون حجة لو سلمت عن المعارض وقد بيناه. قال الشيخ في التهذيب<sup>٤</sup>: «حكم الآية بقر في شرعا، لرواية زرارة عن أحدهما

(١) التهذيب ٢٦٩/١٠، الكافي ٣١٧/٧

(٢) التهذيب ٢٦٩/١٠.

(٣) سورة المائدة: ٤٥.

(٤) التهذيب ١٨٣/١٠ قال فيه: «وليس لأحد أن يقول إن الآية إنما هي حار عما كتب الله تعالى على اليهود من التوراة وليس فيها أن ذلك حكم لأن الآية وإن تضمنت أن ذلك كان مكتوباً على أهل التوراة فحكمها حار فيها، بل على ذلك ما رواه الحسين بن

وسنى الصبى ينتظر به فان عادت ففيها الارش والا كان فيها  
القصاص .

عليهما السلام : ان هذه الآية محكمة .

قال الشهيد : ويدل على وجوب التراما بها قوله تعالى في آخرها « ومن  
لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون »<sup>(١)</sup> ، ومن للعموم والظلم وصح  
الشيء في غير موضعه وهو حرام ، فتركه واجب .

قلت : فيه نظر ، لحوار عطفه على اسم « ان » ، أي وكما عليهم أن من  
لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون .

ولاس الحيد هنا قول عريب ، وهو أن الا عور ما أن يطلع عباً واحدة  
من الصحيح الجسي ويأخذ نصف الدية أو يطلع عبيه معاً ويرد عليه خمسمائة  
دينار .

قيل عليه : لعبان اما أن تساوبا عيه أولاً ، فعلى الاول لارد وعلى الثاني  
لاقلع .

وفيه نظر ، لان عدم المساواة لا يمنع الاقتصاص ، فان الاشئ يقتص لها  
من الذكر مع الرد في موضعه والاشئ غير مساوية للذكر .

قوله : وسنى الصبى ينتظر به فان عادت ففيها الارش والا كان فيها  
القصاص

هذا قول المعيد في المقعة والشيخ في النهاية والخلاف ، وقال في المبسوط :  
الذي رواه أصحابنا في كل سننهم ولم يفصلوا رمي إلى العود وعدمه . وقال

سعيد بن فضالة عن أبيان عن زرارة عن أحمد بن عيسى عن عروجل « النفس  
بالنفس والعين بالعين والالف بالالف » الآية [ المائدة ٤٥ ] قال : هي محكمة .

(١) سورة المائدة ، ٤٥

ابن الحبيد ان ست هبة يعبروان لم يست هبها دينها. وقال النقي في سنن الصبي  
قبل أن يتعر<sup>١</sup> [ عشر ] عشر الدية . وقال ابن حمزة ان كانت أصلية وكان صغيراً  
وجب لكل سن يعبر .

وقال ابن ادريس : ما قاله الشيخ في نهايته هو مذهب جميع أصحابنا ،  
وما قاله في المبسوط لم يذهب أحد اليه من أصحابنا .

قال العلامة في المختلف : وهذا جهل منه وقلة تحصيل ، ومن أجل من شيعنا  
رحمه الله فانه ذكره وذكره ابن الحبيد والنقي وابن حمزة واعتوا به كما نقلنا عنهم  
وقد روى الشيخ عن مسمع بن عديقه عن الصادق عليه السلام قال : ان علياً  
عليه السلام قصي في سنن الصبي قبل أن يتعر يعبراً يعبراً في كل سن<sup>٢</sup> . وقال  
العلامة : والاولى ذلك لهذا النقل وعمل اكثر الاصحاب .

اذا عرفت هذا فهذا البحث في سنن الصبي قبل أن يتعر ، أما اذا تفرأي  
سقطت أسان اللس منه ثم سنت ثم جئ عليها بعد ذلك فلها أحوال :  
« ١ » - أن لا تعود أصلاً ، فيثبت بدلها اما القصاصي أو الدية .

« ٢ » - أن تعود متعبرة أو ناقصة فيثبت الارش ، ومعناه هنا تفاوت ما بين  
قيمة سن تامة ومن متعبرة من الدية . ويحتمل أن يقال تفاوت ما بين دية مفلوع  
السن مدة ثم سنت متعبرة وبين كونه سن في تلك المدة ويعدها غير متعبرة لانه  
نقص حصل في تلك المدة فلا يهدر .

(١) ثمر المسم ثم اطلق على الثاني. قبل اذا سقطت سن لصبي في . نمراد  
بث قبل : ثمر . ويعبر اصله يتفر من الاتصال فأدغمت التاء بالتاء . ويجوز بالثاء « يتفر »  
أيضاً بأدغام التاء بالثاء .

(٢) الكافي ٣٣٤/٧ ، التهذيب ٢٥٦/١٠ ، في المطبوعتين بالتحف وظهر ان جديداً  
« يعبراً يعبراً » مكرراً وفي نسخة المطبوعة من الكافي بطهران في سنة ١٣١٥ وكذا في  
نسخة مطبوعة مصححة من التهذيب موجودة عدا « يعبراً » من غير تكرار .

« ٤٣ » - أن تعود كذايتها ، هذا ، لقاضي لا شيء للمجني عليه من قصاص أو دية ، وقال المصنف في الشرائع والعلامة فيها الأرض لأن الجناية اقتضت نقصاً في المجني عليه فلا يهدر .  
وهنا فوائد :

(الاولى) قيد العلامة في سن النص ، لعود في السنة ، وهو غريب لم يوجد ذلك التقيد في كلام غيره .

(الثانية) قال الشيخ في الخلاف<sup>(١)</sup> : إذا قلع سن شعر كان له قطع سه ، فإذا قلعه ثم عاد سن الحامي كان للمجني عليه أن يقلعه ثانياً أبداً . ومثله قال ابن حمزة ، واستدل في الخلاف باجماع أصحابنا .

ومنع ذلك ابن إدريس ، فإنه لا اجماع ولا قول لاحد في المسألة ، بل الاجماع إنما هو في الإذن كما تقدم ، لأنها محنة لانجور الصلاة فيها بخلاف السن ، فالتعديده قياس مع وجود الفرق ، ولأن السن هبة مجرده من الله سبحانه . واختار هذا المصنف في الشرائع .

وقال في المحلف بقول الشيخ رداً على ابن إدريس قوله وأنه لا استبعاد في ذلك ، فإن القصاص يقتضي المماثلة فلما أعدم سن المجني عليه كذا يجب أن يعدم سن الجاني .

(الثالثة) قال الشيخ في الخلاف : إذا قلع سن شعر وأخذ دينها ثم ميت السن لم يجب عليه رد الدية لعدم الدلالة . وقال القاضي عليه رد الدية

واحتار العلامة في المحلف الأول ، لحرمان العادة بعدم العود ، فإذا عادت كانت هبة من الله محدودة ، والدية إما أخذها عن المقلوعة

(الرابعة) قال لقاضي : لو اقتصر المجني عليه ثم بعت سه كان عليه دية

(١) الخلاف ١١٢/٣ .



ولو جنى بما أذهب النظر مع سلامة الحدقة اقتصر منه بأن يوضع  
على أجفانها القطن المبلول وينتج العين ويقابل بمرآة محمسة  
مقابلة للشمس حتى يذهب النظر .

ولو قطع كماً مقطوعة الاصابع ، ففي رواية يقطع كف القاطع  
ويرد عليه دية الاصابع .

---

من المجاني التي أحدها قصاصاً وليس عليه قصاص في ذلك . والوجه ما تقدم  
من أنها مبهمة مجردة فليس عليه شيء للمجاني .

( الخامسة ) لومات المجني عليه قبل العود فإن كان بعد اليأس استحق  
السوارث القصاص أو الدية وإن كان قبل اليأس فلهم الأرض لا مكان العود الذي  
يجب معه الأرض كما تقدم .

قوله: ولو قطع كماً مقطوعة الاصابع ففي رواية يقطع كف القاطع ويرد  
عليه دية الاصابع

الرواية عن سهل بن زياد عن الحسن بن العباس بن الحرير عن أبي جعفر  
الثاني عليه السلام ، وعمل بها الشيخ في النهاية والخلاف .

وقال في المسوط: ليس له أخذ الدية الآن يكون المقطوع أحد دينها أو  
قطعت في قصاص، أما لو ذهبت بأفة سماوية فلا يعطى شيئاً .

والمصنف كأنه استصعب الحكم المذكور أما لصعب الرواية بسبب سهل  
ابن زياد أولاده لا خلاف فيما في أنه لا يقتصر للفاقر من الكامل، وفيه ما تقدم .

ولا يقتص ممن اجأ الى الحرم، ويصيق عليه في المأكل  
والمشرب حتى يخرج منه فيقتص منه ويقتص ممن جنى في الحرم فيه .

قوله: ولا يقتص ممن اجأ الى الحرم

هذا حكم اجماعي، وألحق الشيعة بالحرم مشاهد الأئمة عليهم السلام .  
وهو قريب: أما أولاً فلما ورد عنهم عليهم السلام أن بيوتنا مساجد، وأماناتنا فلما  
تواتر من رفع العذاب الاخرى عن من يدعى بها فالعذاب الديني أولى، وأما  
ثالثاً فلأن ذلك مناسب لوجوب تعظيمها واستحباب المجاورة بها ولقصد اليها<sup>١</sup>.

١) دل لمجلس الأول في روضة المتقين ٣٤٤/١٠: وألحق به بعض الأصحاب  
مشاهد الأئمة المعصومين عليهم السلام لأنها اطلق عليها في الأحبار الكثيرة أنها حرم لله  
تعالى .

## كتاب الديات

والنظر في أمور أربعة

الاول : أقسام القتل ، ومقادير الديات .

وأقسامه ثلاثة : عمد محض ، وخطأ محض ، وشبيه بالعمد .

---

قوله : كتاب الديات

هي جمع دية تنحيف الباء ولا يجوز تشديدها . وسميت دية لأنها تؤدي عوضاً عن النفس ، وقد تسمى لغة عقلاً لأنها من التحري على الدماء ، لأن من معاني العقل المسح ، وقيل لأنها تعقل لسان ولي المقتول . وتسمى دماً نسبة للمسح باسم سببه .

وكان في حكم التوراة شرع القصاص لأعبر ، وهي الأتعيل الدية لا غير ، فجاء الأمران في هذا الشرع الشريف توسعة ووضعاً للأمر .

فالعمد أن يقصد الى الفعل والقتل وقد سلف مقاله .  
والشيء بالعمد : أن يقصد الى الفعل دون القتل ، مثل أن  
يضرب للتأديب ، أو يعالج للاصلاح فيموت .  
والخطأ المحض : أن يخطئ فيهما ، مثل أن يرمى للصيد  
فيخطئه السهم الى انسان فيقتله .  
فدية العمد : مائة من مسان الابل ، أو مئتا بقرة ، أو مئتا حلة  
كل حلة ثوبان من برود اليمن ، أو ألف دينار ، أو ألف شاة ، أو  
عشرة آلاف درهم ، وتستأدى في سنة واحدة من مال الجاني ، ولا  
تثبت الا بالتراضي .

#### قوله : فدية العمد

قال الشبان: دية العمد ألف دينار جياذ ان كان القاتل من أصحاب الذهب  
أو عشرة آلاف درهم ان كان من أصحاب الورق جياذاً، أو مائة من مسان الابل ان  
كان من أصحاب الابل، أو مائتا بقرة مسان ان كان من أصحاب الفرو، أو ألف كرش  
ان كان من أصحاب الغنم، أو مائتا حلة ان كان من أصحاب الحلل .

قال العلامة في المحتف: الكلام هنا يقع في أمرين :

«الاول» - هل هذا التوزيع واجب أو مستحب، على «ي» أن صاحب الذهب  
يجوز له العدول عنه الى باقي الاجناس غيره وكذا الباقيات أم لا ؟ طاهر هذا  
الكلام يقتضي المنع، وفي رواية ابن الفصيل من الصادق عليه السلام ' ما يدل

(١) التهذيب ٢٤٧/١٠ ، الاستبصار ٢٥٨/٤ . وهو الملاء بن اقفيل .

وفى دية شبيه العمدة روايتان ، اشهرهما ثلاث وثلاثون بنت  
لبون ، وثلاث وثلاثون حقه ، وأربع وثلاثون ثنية طروقة الفحل

على الحبير . والوجه التحير كما في ركاة الفطرة ويحص كل قوم شئ على  
وجه الاستحباب .

« الثاني » - أنه هل يتروفي الاحساس عبر القديس مساواة قيمتها لاحدهما؟  
قال في المسوط غريب قوله وليس بعضها بدلا عن بعض بل كل واحد بدل عن  
النفس سواء كانت بقيمة لاس أو دونها أو فرقها ، وعدا بدل على كون العبارة الاولى  
للاستحباب ، وفي رواية ابن سنان الصحيحة عن الصادق عليه السلام عن أمير  
المؤمنين عليه السلام - الى ان قال - وقبلة كل بحر مائة وعشرون درهماً أو عشرة  
دينار ، ومن العم قيمة كل باب من لاس عشرون شاة<sup>١</sup> . و لمشهور بين الأصحاب  
أن قيمة كل واحد من الابل عشرة دينار والنشاء دينار .

قوله : وفى دية شبيه العمدة روايتان اشهرهما ثلاث وثلاثون بنت لبون  
وثلاث وثلاثون حقة وأربع وثلاثون ثنية طروقة الفحل

هذا الذي ذكره المصنف وجعله أشهر الروايتين لم ينف على رواية به .  
بعم هو قول الشيخ في النهاية واختاره المصنف ها وفي الشرح ، والذي وقع  
عليه في هذا القسم روايتان :

احدهما رواية ابن بصير : ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جدعة وأربع  
وثلاثون ثنية طروقة الفحل<sup>٢</sup> . وعمل بها المعد وسائر النقي .

وثانيتها عن ابن سنان عن الصادق عليه السلام - عن علي عليه السلام :

(١) الكافي ٢/٢٨١ ، لقيه ٤/٧٧ ، تهذيب ١٠/١٥٨ ، لمقع ١٨٢ ، الاستبصار  
٢/٢٨٩

(٢) الكافي ٢/٢٨١ ، التهذيب ١٠/١٥٨ ، الاستبصار ٤/٢٥٨

ويضمن هذه الحانئ لا العاقلة . وقال المفيد : تستأدى في سنتين .  
وفى دية الخطأ أيضاً روايتان ، أشهرهما عشرون بنت مخاض  
وعشرون ابن لبون ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة . وتستأدى  
فى ثلاث سنين ، ويضمنها العاقلة لا للجاني .

---

أربعون حلقة من ثنية لى بارل عامها وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون<sup>١١</sup> . وعمل  
بها الصدوق .

وقال الشيخ فى الاستنصار: الامام محير في ذلك، وذلك جمع بين الروايات.

**قوله : وقال المفيد تستأدى فى سنتين**

سبه الى المفيد لعدم وقوعه على رواية به ، فعلى هذا يكون مخففة عن دية  
العمد في أمرين «الاول» في أسنان الابل ، فانها في العمد كلها مسان، أي كبيرة  
عظيمة الجثة . «الثاني» في مدة الاستيعاء ، فانها هناك سنة وهماستان .

**قوله : وفى دية الخطأ روايتان أشهرهما عشرون بنت مخاض وعشرون  
ابن لبون وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة**

(١) التهذيب ١٠٨٨/١٠ ، الكافي ٢٨١/٧ ، القنيه ٧٧/٤ ، الاستنصار ٢٥٩/٤ .

أقول الحقة بكر اللام . الحاق من الناقة . الثنية الناقة الداحلة في السنة السادسة  
تبقى ثنية لى بارل : الابل ابدى ثم تعاقب سنين ودخل في ثنية وحيث يطلع بابه وتكمل  
قوته ثم يقال له بارل عام وبارل عامين . والمراد به . ان لا تقص من الخمس سنين ولا تزيد  
على عشرين . كذا قال فى روضة المتقين ٣١٦/١٠ .

والحقة . مؤث الحى بكر اللام . المهمة من الابل ما طلع في السنة الرابعة وجمعه ؛  
حقاق وجمعها ؛ حق مثل سدره وسدر . حتى بذلك لانه استحق ان يحمل عليه .  
وبت اللزى التى تدخل في . السنة الثالثة ، سميت بذلك لان . ولدت غيرها فصار  
لها لبن .

ولو قتل في الشهر الحرام ألزم دية وثلاثاً تغليظاً .  
 وهل يلزم مثل ذلك في الحرم ؟ قال الشيخان : نعم ، ولا أعرف  
 الوجه .

ودية المرأة على النصف من الجميع .  
 ولا تختلف دية الخطأ والعمد في شيء من المقادير عدا العمد .  
 وفي دية الذمي روايات ، والمشهور : ثمانمائة درهم . وديات  
 نسائهم على النصف من ذلك .

هذه رواية ابن سنان عن الصادق عليه السلام عن علي بن عبد السلام<sup>(١)</sup> ، والآخرى  
 عن العلاء بن الفضل عن الصادق عليه السلام : مائة من الأبل أو ألف من الفتم  
 أو عشرة آلاف درهم أو ألف دينار ، فإن كان الأبل خمس وعشرون بنت محاض  
 وخمس وعشرون بنت لون وخمس وعشرون جدعة وخمس وعشرون حقة<sup>(٢)</sup> .  
 واحتار المصنف مذهب الشيعين والصدوق في لم يقم وسار ولتقي .  
 وعليه الفتوى .

قوله : وهل يلزم مثل ذلك في الحرم ؟ قال الشيخان نعم ولا أعرف  
 الوجه

يمكن توجيه كلام الشيعين بتقديم وجوب الاحترام والتعظيم وتضعيف  
 كفارة الصيد في الحرم ، وكل ذلك مناسب للتضعيف ولاصاله براءة الذمة من  
 الزائد عن الدية المقررة شرعاً .

قوله : وفي دية الذمي روايتان ، والمشهور ثمانمائة درهم .

(١) الفقيه ٢٧/٤ ، الكافي ٢٨١/٧ ، تهذيب ١٠٨/١٠ .

(٢) تهذيب ١٠٨/١٠ ، الكافي ٢٨١/٧ ، الاستبصار ٢٥٨/٤ .

ولادية لغيرهم من أهل الكفر .

وفي ولد الزنا قولان ، أشبههما : أن دية كدية المسلم الحر  
وفي رواية كدية الذمي ، وهي ضعيفة .

ودية العمد قيمته ، ولوتجاوزت دية الحر ردت اليها .

وتؤخذ من مال الجاني أن قتله عمداً أو شبيهاً بالعمد ، ومن  
عاقله أن قتله خطأ . ودية أعضائه بنسبة قيمته : فما فيه من الحر دية  
فمن العمد قيمته ، كاللسان والذكر . وما فيه دون ذلك فبحسابه .

فيه ثلاث روايات :

- « الأولى » - رواية ابن مسكان عن الصادق عليه السلام : ثمانمائة درهم<sup>١</sup> .  
ومثلها رواية ليث المرادي عنه عليه السلام<sup>٢</sup> ، وعبر ذلك من الروايات .  
« الثانية » - عن أناس عن نعلب عنه عليه السلام أيضاً كدية المسلم<sup>٣</sup> .  
« الثالثة » - رواية أبي بصير عنه عليه السلام<sup>٤</sup> : أيضاً اربعة آلاف درهم .  
وحمل الشيخ هاتين الروايتين على من اعتاد قتل أهل الذمة ، فإن للإمام أن يأخذ  
بما يراه أودع ولا يتقص عن ثمانمائة درهم .

قوله : وفي ولد الزنا قولان أشبههما أن دية كدية المسلم الحر ، وفي  
رواية كدية الذمي وهي ضعيفة

- (١) الكافي ٣٠٩/٧ ، التهذيب ١٨٦/١٠ ، الاستبصار ٢٦٨/٤ .  
(٢) الكافي ٣١٠/٧ ، التهذيب ١٧٦/١٠ ، الاستبصار ٢٦٩/٤ .  
(٣) القبة ٩١/٤ ، التهذيب ١٨٧/١٠ ، الاستبصار ٢٦٩/٤ .  
(٤) التهذيب ١٨٧/١٠ ، القبة ٩١/٤ ، الاستبصار ٢٦٩/٤ .



والعبد أهل للحرف فيما لا تقدير فيه .

ولو جنى جان على العبد بما فيه قيمته ، فليس للمولى المطالبة حتى يدفع العبد برمته . ولو كانت الجناية بما دون ذلك أخذ أرش الجناية ، وليس له دفعه والمطالبة بالقيمة .

ولا يضمن المولى جناية العبد ، لكن يتعلق برقبته ، وللمولى فكه بأرش الجناية . ولا تخير لمولى المجني عليه .

ولو كانت جنايته لا تستوعب قيمته تخير المولى في دفع الأرش أو تسليمه ليستوفي المجني عليه قدر الجناية استرقاقاً أو بيعاً . ويستوي

---

قد تقدم أن الاختيار في وندالهما أنه مسلم ، فهو يحكم سائر المسلمين إلا ما أخرج به الدليل ، كمنع قول الشهادة والصلاة حلقه ، وذلك لا يمنع من الحكم بإسلامه كما لا يمنع ذلك في ولد الرشدة إذا كان فاسقاً . فعلى هذا دينه دين الحر المسلم وهي ما تقدم .

وقال الصدوق في المقنع والمرضى رحمهما الله دينه دينه الدمى ، للرواية المشار إليها ، وهي ما رواه جعفر بن شبر عن بعض رجاله عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> . ومنها رواية عبد الرحمن بن عبد الحميد عن بعض مواله عن الكاظم عليه السلام<sup>(٢)</sup> . وهما ضعيفتان لأرسالهما .

وحكم ابن إدريس بأنه لا دين ، استخلافاً للحكم بكفره الموجب لعدم دين المسلم واستصفاً للرواية الموحبة لعدم دينه واعتقاداً على أصالة الوراثة

(١) الفقه ١١٤/٤ ، التهذيب ٣١٥/١٠ .

(٢) التهذيب ٣١٥/١١ .

في ذلك الرق المحض والمدر ، ذكر أكان أو اشي أو ام ولد على التردد .

النظر الثاني - في موجبات الضمان :

والبحث اما في المباشرة ، أو السبب ، أو تراجم الموجبات .  
اما المباشرة : فصابطها الائتلاف لامع القصد ، فالطبيب يضمن في ماله من يتلف بعلاجه . ولو أبرأه المريض أو الولي ، فالوجه :

المتنصي عدم شغل الدمة شيء . والائتلاف مضع .

قوله : أو ام ولد على التردد

اللام عاطفة في العهد ، ولم يسبق له في هذا الكتاب كلام في جابتها وتعلق الارش برفقها ، وأنه هل يجوز تسليمها الى المحي عليه أم لا حتى يكون ذلك هو الممهود ؟ فبحمل الالى بان ذلك اشارة الى أن أم الولد هل يترق وتناع أم لا ؟ وقد تقدم .

وهذا أيضاً غير صحيح فإنه لم يسبق له في باب الاستيلاد شيء من ذلك بل جرم بأنها لا تناع لافي ثم رقتها مع اعصار مولاها به من غير تردد . وكذا لم يذكر تردداً في هذه المسألة في موضع من هذا الكتاب ، نعم في الشرائع تردد في مواضع لكن لا يحسن جعل العهد راجعاً الى كتاب آخر اذا عرفت هذا فيمكن أن يكون مشائره من عموم النهي عن بيع أمهات الاولاد وتبليكها يشمل محل الرأع ، ومن نفاء الرق الموجب لتعلق الارش برقة الرقيق المحابي ، وهو خماعي فيقتضي جوار تسليمها الى المحي عليه ، وذلك هو المطلوب .

قوله : فالطبيب يضمن في ماله من يتلف بعلاجه ، ولو أبرأه المريض

الصحة ، لامساس الضرورة الى العلاج ، ويؤيده رواية السكوني  
عن أبي عبدالله عليه السلام . وقيل : لا يصح ، لانه ابراء مما لم  
يجب . وكذا البحث في البيطار .

---

أوالولي فالوجه الصحة لامساس ان ضرورة الى العلاج ، ويؤيده رواية السكوني  
عن أبي عبدالله عليه السلام (١) ، وقيل لا يصح لانه ابراء مما لم يجب  
هنا فوائد :

(الاولى) أنه يجوز العلاج للأمراض : أما أولاً فموجب دفع الضرر عن  
النفس عقلاً وشرعاً ، وأما ثانياً فنقوله صلى الله عليه وآله . تداووا فان الذي أمر  
الداء أمر لدواء<sup>٢</sup> ، وقوله صلى الله عليه وآله : شفاء أمتي في ثلاث : آية من كتاب  
الله ، ولعقة من عسل ، ومشاط حجام<sup>٣</sup> . وأما ثالثاً فللاجتماع على ذلك .  
( الثانية ) الطبيب القاصر المعرفة صامس اما يتلف بعلاجه احداً ، وكذا  
العارف اذا عالج صيباً أو محسوماً أو مملوكاً من غير اذن من الولي والمالك ،  
أو عالج عاقلاً حرّاً من غير اذن منه .

(الثالثة) العارف اذا عالج حراً عاقلاً آدمياً أو أحد الثلاثة مع اذن الولي يحظى .  
هل يصح أم لا ؟ قال الشيخان والنفي وسلازم لعدم حصول التلف مستنداً ، لسي  
فعله ولا يضر دم امرئ مسلم<sup>٤</sup> ، ولما رواه الصغار عن ابراهيم بن هاشم عن  
الوفاي عن السكوني عن الصادق عليه السلام صم صم حتى قطع حشفة علام<sup>٥</sup> .

---

(١) الكافي ٣/٣٦٤ ، التهذيب ١٠/٢٣٤ .

(٢) قرب الاسناد : ٥٢ .

(٣) الوافي ٢/١٤٨ .

(٤) التهذيب ١٠/٢٠٥ ، المستدرک ٣/٢٦٠ .

(٥) التهذيب ١٠/٢٣٤ .

قال المصنف في الكت: الأصحاب مجمعون على أن الطبيب يضمن ما يتلف بعلاجه، وهو الأصل في الحجة، والاجماع المنقول بالواحد حجة عند الأكثر، والرواية المذكورة وإن كانت صعبة والمطر مؤيد لصحتها .

وقال ابن إدريس: لأصحاب، لأنه فعل سائح مأذون فيه فلا يستعقب ضماناً، والرواية من الأحاد مع ضعفها، وعلى تقدير العمل بها تحمل على حصول التعريط لأنه قطع غير ما أريد منه، فإن المشقة غير محل الحتان .

(الرابعة) لو أخذ الطبيب البراءة من المريض الحر العاقل أو من ولي غيره هل يكون ذلك مسقطاً للضمان أم لا؟ قال الشيخان واتبعهما معهم، لأن الضرورة ماسة إلى العلاج، فلو لم يشرع عدم الضمان لما تحقق الغرض، لجوار امتناع الطبيب من العلاج لما يتبعه من الضمان، ولرواية المذكورة عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام أنه قال: من تطيب أو تبطر فليأخذ البراءة من وليه والأفهم صامس<sup>(١)</sup>، وأما ذكر الولي لأنه هو المطالب على تقدير التلف . فلما شرع الأبرام قبل الاستفراغ لمكان الضرورة صرف إلى من يتولى المطالبة بتقدير وقوع ما تقع البراءة منه .

قال المصنف في الكت: لا استبعد إبراء المريض لأنه فعل مأذون فيه والمحسني عليه إذا أذن في الجاية سقط الضمان فكيف بإذنه في المباح المأذون في فعله .

وقال ابن إدريس: لا يكون ذلك مسقطاً للضمان لو قلنا به، لأنه إبراء من حق قبل ثبوته وقد أجمعنا على بطلان ما هذا شأنه . والفتوى على الأول، لما قلناه من الضرورة .

(الحامسة) الضمان المذكور في مال الطبيب لأنه شبه عمد لتحقق القصد

(١) الكافي ٣٦٤/٧، التهذيب ٢٣٤/١٠ .

والنائم اذا انقلب على اسان ، او فحص برجله فقتل ضمن في  
ماله على تردد .

أما الطثر : فان طلبت بالمطائرة الفخر ضمنت الطفل في مالها  
اذا انقلبت عليه فمات ، وان كان للعقر فالدية على العاقلة .

---

الى الفعل لا الى القتل .

قوله : والنائم اذا انقلب على اسان او فحص برجله فقتل ضمن في  
ماله على تردد

الصمان في الحملة لا كلام به و بما التردد في محل الصمان هل هو النائم  
لاسه شبه عندكم قاله الشيخ أو العاقلة لاسه خطأ محض اد لا قصد للنائم ؟  
باحترار المصنف في الشرائع والعلامة في القواعد الثاني ، وعليه الفتوى .  
قوله : اما الطثر فان طلبت بالمطائرة الفخر ( ضمنت الطفل في مالها  
اذا انقلبت عليه فمات ، وان كان للعقر فالدية على العاقلة  
في هذه المسألة للاصحاب أقوال :

الاول : قول المعيد أن الدية في مالها مطلقاً ، وكذا كل من انقلب في ماله  
على غيره فمات .

الثاني : قول العلامة أن الدية على العاقلة .

الثالث : قول الشيخ ، وهو انتمصيل المذكور في الكتاب اعتماداً على  
رواية عبدالرحمن بن سالم عن البقر عليه السلام<sup>(١)</sup> . واحترار العمل بها المصنف  
هنا وفي الشرائع .

---

(١) في متن الرياض : المطائرة للفخر والحرمة .

(٢) الفقه ١٩٩/٤ ، الكافي ٣٧٠/٧ ، التهذيب ٢٢٢/١٠ .

ولو أعنف بزوجته جماعاً أو ضمناً فماتت ضمن الدية ، وكذا الزوجة .

وفى « النهاية » ان كانا مأموتين فلا ضمان ، وفى الرواية ضعف .  
ولو حمل على رأسه متاعاً فكسره أو أصاب انساناً ضمن ذلك فى ماله .

وفى رواية السكونى : ان علياً عليه السلام ضمن خثاناً قطع حشفة علام ، وهى مناسبة للمذهب . ولو وقع على انسان من علو فقتل فان قصد وكان يقتل غالباً قيدبه ، وان لم يقصد فهو شبه عمد يضمن

---

قال فى المختلف : ان صحت تعين العمل بهما والا فالاولى ان الدية على للعاقلة ، فان الدائم لا قصد له ، وطلب التحرر لا يخرج العمل عن كونه خطأ أو شبه عمد لان ذلك مستند الى القصور والدواعي وعدمها .

قوله : ولو أعنف بزوجته جماعاً أو ضمناً فماتت ضمن الدية ، وكذا الزوجة ، وفى النهاية ان كانا مأموتين فلا ضمان ، وفى الرواية ضعف هذه أيضاً فيها أقوال :

الاول . قول السيد أن فى ذلك الدية مغلطة لكن لا فود فى ذلك ، محتمل الدية دية عمد ونفى القود .

الثاني : قول المصنف والعلامة فهو ضمان دية شبه العمد ، أما الدية فلأنه حدية أثلت بفساد صمونية وهى عن غير عمد محض ، وأما كونها شبه عمد فلان الاصل عدم القصد الى القتل فتجب الدية على الفاعل مهما . وبه قال سائر .  
الثالث : قول الشيخ فى النهاية ، وهو أنهما ان كانا مأموتين فلا شيء عليهما وان كانا متهمين فعلى الفاعل الدية . والمستند رواية الصدوق فى المنقح عن الصادق عليه السلام . قال سادريس : التهمة لا تبطل الا للوث لصدور القتل منه قطعاً .

الدية. وان دفعه الهواء اوزلق ، فالا ضمان . ولودفعه دافع فالضمان  
على الدافع .

وفى « النهاية » : دية المقتول على المدفوع وبرجع بها على  
الدافع .

ولوركت جارية اخرى فنخستها ثلاثة فقمصت فصرعت الراكبة  
فماتت قال فى « النهاية » الدية من الناحية والقامصة نصفان ، وفى  
« المقنعة » : عليهما ثلثا الدية. ويسقط الثلث لركوبها عبثاً ، والاول  
رواية أبى جميلة ، وفيه ضعف . وما ذكره المفيد حسن .

---

والفتوى على ما قاله المصنف .

قوله : ولودفعه دافع فالضمان على الدافع ، وفى النهاية دية المقتول  
على الواقع (١) ويرجع بها على الدافع

اعتمد في النهاية على رواية عدد من ساد عن الصادق عليه السلام (٢).  
وما ذكره المصنف أسب ، لان الدافع هو القاتل ، لما ثبت في الكلام من أن  
المتولدات مستند اليها ، أما المدفوع لومات فلا كلام في أن دية على الدافع .

قوله : ولوركت جارية اخرى فنخستها ثلاثة فقمصت فصرعت الراكبة  
فماتت ، قال فى النهاية الدية بين الناحية والقامصة نصفان ، وفى المقنعة (٣)  
عليهما ثلثا الدية وسقط الثلث لركوبها عبثاً ، والاول رواية أبى جميلة عن  
سعد عن الاصمغ قال : قضى على عليه السلام (٢) . وفى أبى جميلة ضعف ،

---

(١) كذا فى المختصر المخطوط عدداً ومنه الرياض . وفى المختصر المطبوع بمصر

على المدفوع .

(٢) الفقيه ٧٩/٤ ، الكافي ٢٨٨/٧ .

(٣) المقنعة : ١١٨ .

(٤) الفقيه ١٢٥/٤ ، التهذيب ٢٤١/١٠ .

وخرج متأخر وجهاً ثالثاً فأوجب الدية على الناحسة ان كانت  
ملجئة وعلى القامصة ان لم تكن ملجئة .

---

وما ذكره المعيد حسن . وخرج متأخر وجهاً ثالثاً فأوجب الدية على الناحسة  
ان كانت ملجئة وعلى القامصة ان لم تكن ملجئة  
في هذه المسألة أفعال خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة :

الاول : قول الشيخ في النهاية واتباعه مستنداً الى رواية ابي حميلة ، وهو  
ضعيف ، اسمه المعصل بن صالح كان يصنع الاحاديث .

الثاني : قول المعيد ، ويأباه إسقاط الثلث فعل الثالثة ، واحتاره المصنف . وقال  
في الكت . ابو حمينة ضعيف لا عمل عنى ما يهرده ، فأدأ روايته ساقطة . ولا وجه لما  
ذكره الاصحاح غير المعيد ، لأن التلف حصل بالاسباب الثلاثة فثبت الشركة .

الثالث : قول ابن ادريس ، وهو التمسيل الى الإلجاء وعدمه . قال الشهيد :  
وهو مشكل ، فان الإكراه على القتل لا يسقط الصمان . ثم في الحكم بوجود  
الدية اشكال من حيث أن لقموص ربما كان يقتل عالماً فتجب القصاص

الرابع : قول الراوندي ، وهو ان كانت الراكبة بالغة مختاره فكما قال المعيد  
وان كانت صغيرة أو مكروهة فكما قال الشيخ ، وهو محاولة للجمع بين القولين .

الخامس : قول القتي وتبعه ابن رهرة ، وهو أن الركوب ان كان بأجرة  
فانده مصمان وان لم يكن بأجرة فهي أثلاث ، ويسقط ما قبل فعل الراكبة . وهو  
أيضاً محاولة للجمع بين القولين .

وبحتمل هذا معصل آخر ، وهو أنه ان كان الركوب عتاً فكما قال المعيد  
وان كان لعرض صحيح فان كانت القامصة ملجئة فالدية على الناحسة وان كانت  
غير ملجئة فالدية عليها .



وإذا اشترك في هدم الحائط ثلاثة فوقع على أحدهم فمات ،  
ضمن الاخران دينه . وفي الرواية ضعف ، والاشبه : ان يضمن كل  
واحد ثلثاً ، ويسقط ثلث لمساعدة التالف .

ومن اللواحق مسائل :

(الاولى) من دعا غيره فأخرجه من منزله ليلاضمته حتى يرجع  
اليه .

---

قوله : وإذا اشترك في هدم الحائط ثلاثة فوقع على أحدهم فمات  
ضمن الاخران دينه ، وفي الرواية ضعف . والاشبه ان يضمن كل واحد  
ثلثاً ويسقط ثلث لمساعدة التالف

الاول قول الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> استناداً الى رواية ابي بصير عن الصادق  
عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في حائط اشترك في هدمه  
ثلاثة نفر فوقع على واحد منهم فمات يضمن الباقيان دية لان كل واحد صامس  
لصاحبه<sup>(٢)</sup> .

والثاني قول ابي ادريس واحنازه المصنف والعلامة ، ووجهه انه تلف بعمل  
الميت وعمل الاخرين يسقط ما قابل فعله ولا لزم أن يضمن الشريك في الجاية جديده  
شريكه ، وهو باطل لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى<sup>(٣)</sup> .

قوله : من دعا غيره فأخرجه من منزله ليلاضمته حتى يرجع اليه ، ولو

---

(١) النهاية : ٧٦٤ .

(٢) ائقته ١١٨/٤ ، التهذيب ١٠/٧٤١ ، الكافي ٧/٢٨٤ .

(٣) سورة الانعام : ١٦٤ ، الاحراء : ١٥ ، فاطر : ١٨ ، الزمر : ٧ .

ولو وجد مقتولا وادعى قتله على غيره وعدم البينة . ففي القود  
تردد ، أشبهه : أنه لا قود ، وعليه الدية . ولو وجد ميتاً ففي لزوم  
الدية قولان ، أشبههما : اللزوم .

وحدد مقتولا وادعى قتله على غيره وعدم البينة ففي القود تردد أشبهه أنه  
لا قود وعليه الدية ، ولو وجد ميتاً ففي لزوم الدية قولان أشبههما اللزوم  
الصريح في « ليه » راجع إلى السرل ، ولا شك أن مع رجوعه إلى السرل  
سالمياً بحرر من صمائه ، والبحث إنما هو في عدم رجوعه سالمياً . وإقسام في  
هذا المركب ثلاثة : « ١ » أن لا يوجد ولا يعلم له خبر . « ٢ » أن يوجد مقتولا .  
« ٣ » أن يوجد ميتاً .

في الأول لاختلاف أنه يصح دية إذا لم يعترف بقتله ، وتكون الدية في  
مال المخرج سواء كان ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً . واجماع الفقهاء على أن  
الحرة لا يصح لأبيها ذلك ، لحروح هذا الحكم بالصريح وان عدم ضمان الحر  
مشروط بعدم الإخراج ليلاً .

وفي الثاني أما أن يدعى ذمه على غيره ويقيم بذلك يسه أولاً ، أن كان الأول  
مخرج من صمائه وحكم بالقود على ذلك الغير ، وكذا لو علم ثلثة بسبب غير  
صادر من ادعي ، وإن كان الثاني - وهو أن لا يدعى قتله على غيره أو ادعى  
لكن لا يثبت له بذلك - فهل بقاؤه ؟ تردد المصنف والعلامة في ذلك من حيث أنه  
مضمون عليه والصحة تكون بالمثل فيكون ما بالقود وهو قول الشيخ في النهاية  
ومن أصالة لراءة وكون الدماء مسية على الاحتياط التام ، والصمان أعم من  
أن يكون بالقود أو الدية ، والعام لادلالة له على الحاصل فلا قود فتكون عليه الدية  
وهو المطلوب . وهو مصحح المصنف في الشرائع .

وفي الثالث - أي وحد ميتاً - لاختلاف أنه لا قود لها ، واحتلف في الصمان

بالدية . فقال المشذون ذلك للاجماع على كونه مضموناً وليس بالقود اجماعاً  
فيكون بالدية والالحرخ عن كونه مضموناً . هذا حلف

وقال ابن ادريس لادبة أيضاً ، لاصالة لسراة ، والحكم بالصدان يمكن  
تنزيله على عدمه أو وجوده مقتولاً ، أما مع وجوده ميتاً فلا حوار موته حذف أمه .  
واحذر المصنف هنا لزوم الدية لثلاث نطل دم مريض مسلم<sup>(١)</sup> . واختار في  
المشائخ قول ابن ادريس .

وهنا فوائد :

( الأولى ) روى عمرو بن ابى القاسم عن الصادق عليه السلام أنه قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل من طرق رجلاً لئلا فأحرجه من  
منزله فهو له صامن إلا أن يقيم البينة أنه قد رده إلى منزله<sup>(٢)</sup> . وعن عديله من  
ميامين عن الصادق عليه السلام أنه دعى الرجل أحاه لئيل فهو صامن له حتى  
يؤجبه إلى بيته<sup>(٣)</sup> .

( الثانية ) قال العلامة في المحتف : ان لم يظهر له حبر البينة ضمن دية ،  
وان وجد مقتولاً أفيد به مع التهمة والفسامة ، إلا أن يتم البينة أن غيره فأنه ،  
وان وجد ميتاً فأدعى موته حذف أمه فان كان هناك لوث ضمن مع الفسامة والا  
فلا . وهو قريب مما قاله ابن ادريس :

( الثالثة ) لو أمره بالدعاء له فحرح عقيب دعائه معه هل يسقط عدا الحكم  
أم لا؟ يحتول عدم السقوط لمعوم النص ، ويحتمل السقوط لعدم التهمة وأمره له  
بذلك ، وغير أولى .

(١) التهذيب ٢٥/١٠ .

(٢) القنية ٨٦/٤ - الكافي ٢٨٧/٧ ، التهذيب ٢٢١/١٠ .

(٣) التهذيب ٢٢٢/١٠ .

( الثانية ) اذا عادت الظئر بالطفل فأنكره أهله ، صدقت ما لم  
يثبت كذبها فيلزمها الدية او احضاره ، او من يحتمل أنه هو .  
( الثالثة ) لو دخل لص فجعم متاعاً ووطىء صاحبة المنزل قهراً  
فثارولدها فقتله اللص ثم قتلته المرأة ذهب دمه هدرأ ، ويضمن مواليه  
دية الغلام ، وكان لها اربعة آلاف درهم لمكابرته على فرجها ، وهى  
رواية عبدالله بن طلحة عن أبى عبدالله عليه السلام .

---

( الرابعة ) لو دعاه بغيره فخرج هو لا كلام في عدم اسحاب الحكم في غير  
المدعو ، لعدم تناول النص له .

( الخامسة ) لو كان الداعي جماعة نوارعوا الدية بينهم ، كما لو اشتركو  
في الجناية ، وكذا لو كان المدعو جماعة ضمن الداعي دية كل واحد منهم  
باستقلاله .

قوله : لو دخل لص فجعم متاعاً ووطىء صاحبة المنزل قهراً فثار  
ولدها فقتله اللص ثم قتلته المرأة ذهب دمه هدرأ ويضمن مواليه دية الغلام  
وكان لها اربعة آلاف درهم فى تركته ( ١ ) لمكابرته على فرجها ، وهى رواية  
عبدالله بن طلحة عن أبى عبدالله عليه السلام  
تضمنت هذه الواقعة أحكاماً ثلاثة :

( الاول ) أن دمه ذهب هدرأ لكونه محارباً قد أخذ المال ولم يكن نزع  
المال منه الا بقتله ، لالكونه فصاحاً عن الولد والا لما ضمن الاولياء الدية .

( الثاني ) أن مولى اللص يضمنون دية الغلام ، وذلك لقوات محل الفصاص  
لما قلنا من أن قتله لمحاربه ، فان كان القتل خطأ فالصامس المأفلة وان كان غير

---

( ١ ) ليس « فى تركته » فى المختصر المطبوع بمصر .

وعنه في امرأة ادخلت الحجلة صديقاً لها ليلة بنائها . فاقتل  
هو وزوجها فقتله الزوج فقتلت المرأة الزوج ضمنت دية الصديق  
وقتل بالزوج ، والوجه ان دم الصديق هدر

حطاً فالصامس الوارث ، فالمراد بالمولي حسد ما يعمهما .

(الثالث) أنه يحب للمرأة في تركته أربعة آلاف درهم مهرأ عن مكابرتها  
على فرجها . ويظهر من ذلك أن مهر المثل لا يقدر بمئسمائة درهم أو خمسين  
دياراً اذا وقع على وجه الحيايه ، لما هو المرص به ويقدر ذلك ان كان هو  
مهر مثلها .

اذا عرفت هذا فالرواية ذكرها الشيخ رحمه الله في التهذيب عن علي بن  
ابراهيم عن أبيه عن محمد بن حمص عن عداقة بن طلحة عن الصادق عليه السلام  
قال سألت : عن رجل سارق دخل على امرأة اسرق متاعها ، فلما جمع الثياب ما معه  
بصمه وكابرها على نفسها ، فواقفها ، فتحرك ايها فقام فقتله بفأس كان معه ، فلما فرغ  
حمل الثياب وذهب ليخرج حملت خليه بالفأس فقتله ، محمداً أهله يطلبون بدمه من  
العد . فقال الصادق عليه السلام : افعن على هذا كما وصفت لك فقال : يصمن  
مواليه الدين طلبوا بدمه دية العلام ويصمن السارق فيهما ترك أربعة آلاف درهم  
بمكابرتها على فرجها انه ران وفي ماله عريضة ولبس عليها في قتلها اياه شيء  
لانه سارق ، وقد ذكرنا تعليل ما نصته هذه الرواية .

قوله : وعنه في امرأة ادخلت الحجلة صديقاً لها ليلة بنائها فاقتل  
هو وزوجها فقتله الزوج فقتلت المرأة الزوج ، ضمنت دية الصديق وقتلت  
بالزوج ، والوجه ان دم الصديق هدر

(١) الكافي ٢/٢٩٣ ، التهذيب ١٠/٢٠٨

(الرابعة) لو شرب أربعة فسكروا فوجد جريحان وقتيلان ،  
ففي رواية محمد بن قيس: أن علياً عليه السلام قضى بدية المقتولين

هذه أيضاً رواها الشيخ في التهذيب عن عبد بن طلحة<sup>(١)</sup> بالسند المذكور  
آتياً ، وهي أيضاً صحيحة ، لأن عداقة بن طلحة تروي وما نصحت من الحكم طاهر  
غير أن المصنف في الشرائع تردد في صوابها دية الصديق من أنها عارة له  
فيلزمها صوابها لأنها سبب ثامه ، ومن أنه دخل دار الزوج معير ادنه ، وقد تقدم  
أن للروح أن يقتل من يحده فهي داره للربا بأهله سواء هم بقتل الزوج أولاً .  
وأيضاً هو محارب يحور دمه بفدور الامكان ، فادآل الدفع الى قتله لم يكن  
مضموناً .

وقال في النكت : ان هذا الحكم مقصور على هذه الواقعة لعدم عموم الفعل  
إذا عرفت هذا فليذكر ما في المسألة من الغريب ، فنقول : قال الجوهرى  
يقال لها على أهل باء أي رفها ، والعامية تقول بئنا أهله وهو خطأ ، والاصل أن الداحل  
بأهله كان يصرب عليها فية ليلة وحوله فقبل لكل داحل بأهله « مان » .

وقال أيضاً : الحجلة نصح الجيم واحدة جمال العروس ، وهي بيت يزبن  
بالثياب والاسرة والستور . وقال المصنف في النكت : هي الست والخيمة التي  
نصرب للنساء في السفر ولعله وقف على ذلك في بعض كتب اللغة .  
وقال اس ادريس عقيب كلام الجوهرى : ولا يظن أن الحجلة السرير ،  
وبعض كلام الجوهرى الحديث المشهور : أعروهن بلرمي الجمال<sup>(٢)</sup> .

قوله: لو شرب أربعة فسكروا فوجد جريحان وقتيلان ففي رواية محمد

(١) التهذيب ٢٠٩/١٠ ، الفقيه ١٦٥/٤ ، الكافي ٢٩٣/٧ .

(٢) نهاية ابن الاثير ٣٤٦/١ .

على المجروحين بعد أن أمسقط جراحة المجروحين من الدية . وفي رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام : أنه جعل دية المقتولين على قبائل الأربعة وأخذ دية المجروحين من دية المقتولين ، والوجه أنها قضية في واقعة ، وهو أعلم بما أوجب ذلك الحكم .

ابن فليس أن عليا عليه السلام قصى دية المقتولين على المجروحين بعد أن أسقط جراحة المجروحين من الدية ، وفي رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أنه جعل دية المقتولين على قبائل الأربعة وأخذ دية المجروحين من دية المقتولين . والوجه أنها قضية في واقعة وهو أعلم بما أوجب ذلك الحكم

الروايتان رواهما الشيخ في التهذيب ، فالأولى عن أحمد بن محمد بن أبي جعفر عن عاصم بن حميد عن محمد بن فليس عن القرقعة لسلام قال : قصى علي عليه السلام في أربعة شربوا المسكر فسكروا وأحد معهم على بعض السلاح فاقتلوا فقتل اثنان وجرح اثنان ، فأمر بالمجروحين فصر ب كل واحد منهما ثمانين حلقة وقصى دية المقتولين على المجروحين ، وأمر أن تقاس جراحة المجروحين برفع من الدية ، وإن مات أحد المجروحين فببس على أحد من أولياء المقتولين شيء . والثابتة عن الوفاي عن السكوني عن الصادق عليه السلام قال : كان قوم يشربون فيسكرون فينزعون مسكاكس كانت معهم ، فرفعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فسجهم فمات منهم رجلان وسفي رجلان . فقال أهل المقتولين : يا أمير المؤمنين قد هما مصاحب . فقال للقوم : ما نرون ؟ فقالوا : يرى أن يفيدهما . فقال عليه السلام : فعمل دية اللذين ماتا فقتل كل واحد منهما صاحبه . قالوا : لا ندري . فقال عليه السلام : أحصل دية المقتولين على قبائل الأربعة وأخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين .

(١) التهذيب ٢٤٠/١٠ ، الفقه ١٧/٤ ، المقنعة ٨١٨ : الإرشاد للمفيد ١١٧ .

قال الشيخ في التهذيب : وذكر اسماعيل بن الحجاج بن ارطاة عن شكل<sup>(١)</sup>  
ابن حرم عن عبيد بن الجعد قال : كنت أنا وأربعهم فقصى عليه السلام بهذه القضية  
بيننا .

إذا عرفت هذا فأكثر الأصحاب عملوا بالرواية الأولى ، حتى أن ابن الجيد  
قال : لو نجارح اثنان فقتل أحدهما فقصي بالدية على الباقي ووضع مها ارض  
الحياة عليه .

قال الشهيد : إن العمل بهذه الرواية مشكل ، فإنه إذا حكم بأن المجروحين  
قاتلان فلم لم يستفد منهما ، وكذا الحكم بأخذ دية الحراقة مشكل أيضاً ، فإن  
موجب العمد انفصاص ، وكذا الاشكال في اهدار دم المجروحين لوماتنا . وكذا  
في كلام ابن الجيد اشكال ، لجوار استغراق الحراقة للدية .

قال المصنف عقيب حكاية الروايتين : وهذا الاختلاف في حكاية الواقعة  
يوجب توفهاً ، والأصل أنه حكم خاص في واقعة خاصة ، فعمله عليه السلام اطلع  
على ما يقتضي الحكم بذلك ، فلا يلزم التعدية لأن العمل لا عموم له .

وقال ابن ادریس : تقتضي أصول المذهب أن العاقلين يقتلان بالمقتولين ،  
والاصطلاح الحميع على أحد الدية أحدث كملاً من غير قهصان ، لأن في ابطال  
الفود اطلاقاً للقوليين . وأما نقصان الدية فذلك أحد من حيز بين انفصاص وأخذ  
الدية ، وذلك مخالف لمذهب أهل السب عليهم السلام ، والذي يظهر لي أنه عليه  
السلام إنما لم يحكم بالفود وحكم بالدية ماء على أن عمد السكران يوجب  
الدية كما هو مقرّب العلامة في القواعد ، لاشتراط العمد بالنقص إلى القتل والسب  
فقط كلام ابن ادریس واستشكل الشهيد ، لكن العلامة حمل الدية في ماله لأسقاط  
الفود عنه للشبهة ولا أقل من وجودها في ماله لئلا يطل دم امرئ مسلم<sup>(٢)</sup> .

(١) في التهذيب : عن سماك بن حرب عن عبيد بن أبي الجعد .

(٢) التهذيب ٢٥/٨٠ ، المستدرک ٢٦٠/٢ .



ولو كان في الفرات ستة غلمان ففرق واحد فشهد اثنان منهم  
على الثلاثة أنهم غرقوه وشهد الثلاثة على الاثنين ، ففي رواية

ويحتمل ثبوتها في مال العاقل ، لاشراط تعلقها بماله الفصد الى العمل وهو  
منتهى فيكون كالمجرب ، والرؤية الاولى تؤيد قبول العلامة والدسة تؤيد  
الاحتمال ، وإن أردنا دلالتهم على الاحتمال فنقول : يمكن أن يكون في الاولى  
حذف مصاف وقرأ « المحروحين » بصيغة الجمع بكسر الحاء أي على قتائل  
المحروحين . ويكون قد سمى المقتولين محروحين تعلياً . لاستمرار القتل الحرح  
من غير عكس .

وحينئذ يرد سؤال ، وهو لم كانت الدية على قتائل الاربعة ؟ فنقول : انه  
لما أمكن أن يكون كل واحد من المقتولين قد قتل صاحبه كما به عليه السلام عليه  
ويمكن أيضاً أن يكون انحارحان قلاهما أو أحدهما احتاط عليه السلام بوضع  
الدية على القتائل ، ولذلك رفع دية الحراحة من دية القتل . وأما اهدار دم  
المحروحين لوماناً أو مات أحدهما : فاما لعدم العلم باستناد ذلك الى سريّة  
الحراحة أو لاصالة البراءة الا مع التحقيق لسبب العاق و ليس حاصله وان قلنا ان  
عدم السكران بوجوب القود ، لان الشارع بركه مرة العاقل في كثير من الاحكام .  
قلنا : اما حكم بالده لان امواد مبي على تعين السب ، وهو منتهى هاء ،  
لما ذكرناه من عدم العلم بما قتل بقباً حتى يقادمه ، وحينئذ لا وجه أيضاً لقول  
ابن ادريس والشهيد .

قوله : ولو كان في الفرات ستة غلمان ففرق واحد فشهد اثنان منهم  
على الثلاثة أنهم غرقوه وشهد ثلاثة على الاثنين ، ففي رواية السكوني

السكوبي ومحمد بن قيس جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام ، وعن  
أبي جعفر عليه السلام أن علياً عليه السلام قضى بالدية أخماساً بنسبة  
الشهادة . وهي متروكة ، فإن صح النقل ، فهي واقعة في عين فلا  
يتعدى لاحتمال ما يوجب الاختصاص .

---

ومحمد بن قيس جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام وعن أبي جعفر (١) عليه  
السلام أن علياً عليه السلام قضى بالدية أخماساً بنسبة الشهادة ، وهي متروكة  
فإن صح النقل فهي واقعة في عين فلا يتعدى لاحتمال ما يوجب الاختصاص  
رواية الأولى عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن الوفلي عن السكوبي  
عن الصادق عليه السلام ، والثانية عن الحسين بن سعيد عن أبي جعفر عن  
عاصم بن حديد عن محمد بن قيس عن النضر عليه السلام .

ولشرح أورد في النهاية هذه المسألة بصحة الرواية ، وكذا المصنف  
والإمام لأعلى جهة الفتوى ، وأفتى بها القاضي

وقال ابن إدريس لعلمان أن كلاً واحداً - وهو الصاهر - فلا تغفل شهادتهم  
هنا .

وأورد المصنف في النكت هذا وراد أنهم مهملون في الشهادة ثم قال :  
الوجه اختصاص هذا الحكم بهذه الواقعة ، لاحتمال علمه عليه السلام باختصاصها  
بما توجب ذلك الحكم ، فلا تطرد حكمها لو اتفق .

وهنا فائدة شئ عنها المصنف رحمه الله ، وهو لم أورد الأصحاب مسائل  
في هذا الباب بصحة الرواية كهذه وما تقدم من رواية عبد الله بن طلحة وغيرها ؟  
فأجاب بوجوه :

(١) راجع الكافي ٢٨٤/٧ ، التهذيب ٢٢٩/١٠ ، ٢٤٠ .

### البحث الثاني - في التسبيب :

وضابطه : ما لولاه لما حصل التلف ، لكن علتة غير السبب  
كحفر البئر، ونصب السكين ، وطرح المعائر والمزالق في الطريق ،  
والقاء الحجر ، فان كان ذلك في ملكه لم يضمن ، ولو كان في غير  
ملكه او كان في طريق مسلك ضمن . ومنه نصب الميازيب ، وهو  
جائز اجماعاً . وفي ضمان ما يتلف به قولان ، احدهما : لا يضمن ،  
وهو الاشبه . وقال الشيخ . يضمن ، وهو رواية السكوني .

---

الاول : انه ليس على المصنف ايراد فيما يتحيره من العادة ليأمر موافقة من

يقترح .

الثاني : لانه رأى في بعض الروايات أنه اخلص في لعارة وأنهض بالمقصود

فاقتصر عليه .

الثالث : قد يكون مضمون الرواية حيازه ابوردها صلاً للقوى بالرواية .

الرابع : قد يكون القوي معلومة من محوى الرواية لاسطوقها ، فهو اقتصر

على القوى لم يدر السامع من أين نقلها فيورد الرواية لهندي الى منزع الحكم .

الخامس : لانه على السد ليعرف هل هو حجة في نفسه أو ليس بحجة .

قال : وليس هذه الوجوه مجتمعة بل قد يفرد بعض الروايات بوجه دون وجه .

قوله : ومنه نصب الميازيب وهو جائز اجماعاً ، وفي ضمان ما يتلف

به قولان احدهما لا يضمن وهو الاشبه ، وقال الشيخ يضمن وهي رواية السكوني

القول بضم الضمان للمعبد ، واختاره ابن ادریس نظراً الى أن لا باحة

لا تستغقب صداماً ، وقد تقرر جواز نصب الميازيب اجماعاً . والشيخ عول في

ولو هجمت دابة على اخرى ضمن صاحب الداخلة جنايتها ،  
ولم يضمن صاحب المدخول عليها . والوجه اعتبار التفريط في الاول .

الصمان على أن الحوار مشروط بعدم الإيذاء وبحصول السلامة ، وعلى الرواية  
المذكورة عن التوفلي عن السكوبي عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم : من أحرح ميزاباً أو كيبفاً أو ونداً أو أوثق دابة  
أو حفر شيئاً في طريق المسلمين فأصاب شيئاً فمطب فهو له صامس<sup>(١)</sup> .

واستدل في الخلاف على الصمان باجماع الامة مع أن الاجماع غير متحقق ،  
خصوصاً مع مخالفة مثل المبيد . والرواية ضعيفة بالسكوبي ، ومع صحتها  
تحميل على موضع المسع ، فإن جوار نصب الميراب مشروط بعدم تعويق المارة  
وعدم اصابة المحامل والركاب لاطلقاً .

وكذا لو أحرح روضاً أو سائطاً فقط مه حشة فأنتعت فيه أيضاً القولان .  
وقال الشيخ : ان سقطت الحشة أحدهما صس نصف الدبة لان التلف حصل  
عن أمرين أحدهما مباح وهو الكائن في الملك والحارح عن ذلك الكائن في  
الهواء وهو محظور يتصم ما حصل بسبه . ولو وقع الحارح خاصة قال : وجب  
كمال الدية لتمحص الهلاك من المحظور خاصة .

واحتاره العلامة في الفوائد ، واحتار المصنف في الشرائع عدم الصمان  
مع القول بجوازه .

وصابطه . ان كل ما لالسان احداثه في الطريق لا يصس بما يتلف بسبه ويضمن  
ما ليس له احداثه .

قوله : والوجه اعتبار التفريط في الاول

(١) الفقيه ١١٤/٤ ، الكافي ٣٥٠/٧ ، التهذيب ٢٣٠/١٠ .

ولو دخل داراً ففقره كلبها ضمن أهلها ان دخل بأذنهم والا فلا  
ضمان .

ويضمن راكب الدابة ماتحنيه يديها ، وكذا القائد ، ولو وقف  
بها ضمن جبايتها ولو برجليها ، وكذا لو ضربها فجنت . ولو ضربها  
غيره ضمن الضارب . وكذا السائق يضمن جبايتها . ولو ركبها اثنان  
تساويا فسي الضمان . ولو كان معها صاحبها ضمن دون الراكب .  
ولو اُقت الراكب لم يضمن المالك الا أن يكون بتفكيره .  
ولو أركب المملوك دابته ضمن المولى . ومن الاصحاب من  
شرط في ضمان المولى صغر المملوك .

---

القول بضمان صاحب الداحلة لو حلت على المدخول عليها وعدم ضمان  
المدخول عليها لو حلت على الداحلة نلشيخ مطلقاً ، والمصنف لم يرض بذلك  
بل قيد الضمان بالتفريط ، وهو حسن .

قوله : ولو أركب المملوك دابته ضمن المولى ، ومن الاصحاب من  
شرط في ضمان المولى صغر المملوك  
أطلق اكثر الاصحاب ضمان المولى ، والمراد أن يكون المركب هو  
المولى لا غيره .

وشرط ابن ادريس في ضمان المولى أمرين : أحدهما صغر المملوك ، فانه لو كان  
كبيراً تعلقت الحاية برقته . وثانيهما أن يكون الحاية على نفس آدمي لا على  
مال ، لموم قولهم : لا تعقل العاقلة اتلاف مال .

### البحث الثالث - في تراحم الموجبات :

إذا اتفق المباشر والسبب ضمن المباشر كالدافع مع الحافر ،  
والممسك مع الدابح . ولو جهل المباشر السبب ضمن المسبب كمن  
غطى بشراً حفراً في غير ملكه فدفع غيره ثالثاً فالضمان على الحافر  
على تردد .

ومن الباب واقعة الزبية : وصورتها وقع واحد فتعلق بآخر والثاني  
بالثالث وجذب الثالث رابعاً ، فأكلهم الاسد .

واستحسنه المصنف في شرائع<sup>(١)</sup> وقال وهو هل يسى المد ؟ الوجه لابل  
ينسج به اذا اعتق . وهو جدي . لان الاستعلاء استمرار فالسيد من غير حيازة منه .

قوله : ولو جهل المباشر السبب ضمن المسبب كمن غطى بشراً حفراً  
في غير ملكه فدفع غيره ثالثاً فالضمان على الحافر على تردد

جرم المصنف في شرائع بضمان الحافر عما من غير تردد ، وهو الوجه  
لصنف ضمن المباشر بسبب جهله ، وانما تردد هنا من حيث عموم اذا اجتمع  
المباشر والسبب فالضمان على المباشر ، وقد عرفت صفة .

قوله : ومن الباب واقعة الزبية وصورتها وقع واحد فتعلق بآخر والثاني  
بالثالث وجذب الثالث رابعاً فأكلهم الاسد

الزبية بانراي المعجزة المصومة والماء بعد هاتم الباء ، قال الجوهري الزبية  
الرابية لا يعلوها الماء . وفي المثل « قد بلغ السيل الزوى »<sup>(٢)</sup> . والزبية حمرة

(١) الشرائع ٢/ ٣٤٨ .

(٢) في مجمع الأشكال ٨٥ « بلغ سيل الزوى » الزوى جمع زبية وهي حفرة تعمق  
للأسد اذا أراد واصيده . وعلها الزبية لا يعلوها الماء ، فاد بعه السيل كان جارفاً مجحفاً  
يقرب لما جاود المد أيضاً

اقول : وفي النهاية . سحري مكان عال من ارض ثلاثيها السيل فتطم .

فيه روايتان : احدهما رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : قضى أمير المؤمنين على عليه السلام في الاول

تحفر للأسد ، سميت بذلك لانهم كانوا يحفرونها في موضع عال ، يقال تزيت زية ، وقال كاللذ يزي زية فاصطيدا<sup>(١)</sup> .

وقد ذكر المصنف صورة الواقعة وكانت في زمن النسي صلى الله عليه وآله وسلم .

#### قوله : فيه روايتان

احدهما رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام فقال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الاول فريسة الأسد وأحرم أهله ثلث الدية للثاني ، وعزم الثاني لأهل الثالث ثلثي الدية ، وعزم الثالث لأهل الرابع الدية<sup>(٢)</sup> .

والاخرى رواية مسند عن أبي عداقة عليه السلام أن علياً عليه السلام قضى للاول ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية ، وجعل ذلك على عاقلة الدين ازدحموا<sup>(٣)</sup> وفي سند الاخيرة الى مسند ضعف فهي ساقطة ، والاولى مشهورة وعليها فتوى الاصحاب .

(١) في مجمع الامثال : كاللذ يزي زية فاصطيدا . يصرح بالرجل يأتي الرجل يسأل شيئاً فيؤخذ عنه ما سأل .

(٢) الكافي ٢٨٦/٧ ، القتيبي ٨٦/٤ ، التهذيب ٢٣٦/١٠ .

(٣) الكافي ٢٨٦/٧ ، التهذيب ٢٣٦/١٠ ، الارشاد : ١٠٥ .





فوقع أحدهم فتشت بالذي يليه وتعلق الذي يليه من يليه كان الحكم ماقصى به  
أمير المؤمنين عليه السلام في الذين سقطوا في رمية الأسد وكانوا أربعة نفر. ثم  
ذكر الرواية الأولى ، وهو يعطي عمله بها ، وكذا ذكر القاضي .

(الثانية) قال الحسن : الثلاثة قتلوا الرابع بجرحهم إياه ، فعلى كل واحد  
ثلث وليس على الرابع شيء لانه لم يجز أحداً .

(الثالثة) قل سار في رسالته : على الاول ثلث الدية وعلى الثاني ثلث  
الدية وعلى الثالث الثلث ويعطى الرابع الدية كاملة .

قال شارح رسالته : هذا القول يوافق رواية محمد بن قيس مفسراً لها بأن  
أولياء الاول يعطون ثلث الدية للثاني ، وبضيف أولياء الثاني الى ذلك ثلثاً آخر  
ويعطونهما أولياء الثالث ، فيصيفون اليهما ثلثاً آخر أيعطون الجميع لأولياء  
الرابع .

قلت : فعلى هذا ينبغي أن أولياء الرابع يطالبون كلا ثلث من غير توسط  
كما ذكره الراوندي .

(الرابعة) قال ابن ادريس عقيب الرواية الأولى : وعلى من تجب دية الرابع ؟  
قيل على الثالث وحده ، لانه هو الذي مازر حده ، وقال آخرون على الثالث  
والثاني والاول لانهم جذبوه كلهم ، فعلى كل منهم ثلث وعلى هذا ابداً وان  
كثروا . وهذا الذي يطابق ما رواه أصحابنا . قال : وروى المحالف عن سماك  
ابن حرب عن حيش الصعابي أن علياً عليه السلام أوجب للاول ربع الدية لانه  
مات ثلاثة فوقه ، وللثاني ثلث الدية لانه هلك فوقه اثنان ، ولكل نصف الدية  
لانه هلك فوقه واحد ، وللرابع كمال الدية ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فأمضاه<sup>(١)</sup> .

(١) مستند احمد ١/٧٧ : ١٢٨ ١٥٢٤ .

(الخامسة) قال المصنف في المكتبة الثاني والثالث قتلا وقتلا فلابد لهما :  
والرابع قتله الثلاثة فعلى كل واحد ثلث الدية. لا يقال : هذا قتل عمد. فنقول :  
ليس كذا ، لانه لم يقصد أحدهم قتل صاحبه ولا فعل ما قصت العادة بالموت  
معه لطلبه التخلص باستمساك المقوض ، وإنما فسدت الدية بالوجه الذي ذكرناه  
من القتل والتعجيل الطرقي ، وإنما لم يلزم الاول ريباً من ثلث الدية لأن  
المحدود كما قتل قتل فسقطت الحياتان ومن عداها لم يمسه الاول وإنما  
أسكه من بعده ، وكما قتل قتل عدا الرابع ، وقد أيد هذا الاعتار الرواية عن  
اهل البيت عليهم السلام .

(السادسة) قال العلامة في تأويل الرواية الثانية: ان معرض حجر الرية تعدياً  
واستناد الاقتراس الى لاردحام لماع من التخلص ، فحينئذ الاول مات بسبب  
لوقوع في شر ووقوع الثاني فوقه الا أنه نتيجة فعله فلم يتعلق به ضمان وهو  
ثلاثة أرباع السبب فسقى الرميح على الحافر ، وموت الثاني بسبب جذب  
الاول وهو ثلث السبب ، ووقوع الاثنين فوقه وهو ثلثاه ، ووقوعهما فوقه من  
فعله فوجب ثلث الدية ، وموت الثالث من جذب الثاني وهو نصف السبب ،  
ووقوع الرابع عليه وهو فعله فوجب نصف الدية ، والرابع له كمال الدية لأن  
سبب هلاكه جذب الثالث له ، ويحمل قوله « وجعل ذلك » على جعل الثلث  
على عاقبة الاول والنصف على عاقبة الثاني والجميع على عاقبة الثالث ، وأما  
الرابع فعلى الحافر .

قال لشهد رحمه الله: وهذا مشكل ، من الجاية اما عمد أو شبه وكلاهما  
لا تتعلق للعاقبة به ، ودلت اشارة الى جميع ما تقدم فلا يختص بالمص .  
(السابعة) احتمل المصنف والعلامة في هذه المسألة أن تكون على الأول  
الدية للثاني لاستقلاله بالتلاوة ، وعلى الثاني دية الثالث ، وعلى الثالث دية الرابع .

(الاول): فى دية الاعضاء . وفى شعر الرأس : الدية وكذا  
 اللحية . فان نبتا فالارش . قال المعيد : ان لم ينبتا فمائة دينار . وقال  
 الشيخ فى اللحية . ان نبتت ثلث الهدية . وفى الرواية ضعف . وفى  
 شعر رأس المرأة ديتها ، فان تست قمهر مثلها  
 وفى الحاحين خمسمائة دينار ، وفى كل واحد مئتان وخمسون ،  
 وفى بعضه بحساره .

وفى العيسر الدية ، وفى كل واحدة نصف الدية ، وفى الاجفان  
 الدية . قال فى « المبسوط » وفى كل واحد ربع الدية . وفى الخلاف

ولو شركا بين مباشر لامالك والمشارك فى الحدب فعلى الاول دية ونصف  
 وثالث وعلى الثاني نصف وثالث وعلى الثالث دية لآخر .

قوله: وفى شعر الرأس الدية وكذا اللحية فان متافالارش ، وقال المعيد  
 ان لم ينبتا فمائة دينار ، وقال الشيخ فى اللحية ان نبتت ثلث الدية ، وفى  
 الرواية ضعف .

أما قول المعيد فقال المصنف فى الشرح لم أفت له على مستند ، وأما  
 قول الشيخ وه قال الصدوق فى المفتح فمستنده رواية مسند عن الصادق  
 عليه السلام فى قضاء علي عليه السلام ، وفى طريقها سهل بن زياد وابن شمون  
 والاول عامي والثاني عال ، فادأ العمل على ما قاله المصنف .

قوله : وفى الاجفان الدية قال فى المبسوط وفى كل واحد ربع الدية ،

(١) الفقه ١١٢/٤ ، التامى ٣١٦/٧ ، التهذيب ٢٥٠/١٠ .

في الاعلى الثلثان وفي الاسفل الثلث ، وفي « النهاية » في الاعلى  
ثلث الدية ، وفي الاسفل النصف . وعليه الاكثر .

---

وفي الخلاف في الاعلى الثلثان وفي الاسفل الثلث ، وفي النهاية في الاعلى  
ثلث الدية وفي الاسفل النصف وعليه الاكثر

احتار العلامة في المختلف قول المبسوط محتجاً بصحيفة هشام بن سالم  
قال : كلما كان في الانسان من اثنان هبهما الدية وفي أحدهما نصف الدية ،  
وما كان واحداً هب الدية<sup>(١)</sup> . ويلزم منه أن يكون في كل واحد من الاربعة ربع  
الدية .

قال الشيخ في المبسوط<sup>(٢)</sup> : وروى أصحابنا أن في الاسفل ثلث دية العين  
وفي الاعلى ثلثها .

واعلم أن رواية هشام وإن لم تكن مستندة الى امام لكن الظاهر أنها عنه ،  
لان الراوي ثقة لا يجوز عليه الافتاء بغير دليل .

وأما قوله في الخلاف<sup>(٣)</sup> فاستدل عليه باجماع الفرقة وأخبارهم ، وقول  
الهاء<sup>(٤)</sup> . وهو قول المفيد في المقعة<sup>(٥)</sup> . استدل عليه الشيخ في التهذيب برواية  
طريف بن ناصح عن الصادق عليه السلام قال : أفتى أمير المؤمنين عليه السلام  
فكتب الناس فنيا وكس أمير المؤمنين عليه السلام الى امرائه ورؤس أجناده ،  
فما كان فيه ان أصيب شعر العين الاعلى فشر فديته ثلث دية العين مائة دينار

(١) القتيبي ١٠٠/٤ ، التهذيب ٢٥٨/١٠ .

(٢) المبسوط ١٣٠/٧ .

(٣) الخلاف ١٢٤/٣ .

(٤) النهاية ٧٦٤ .

(٥) المقعة ١١٩ .

وفي عين الاعور الصحيحة الدية الكاملة اذا كان العور خلقة  
أودعت بشيء من قبل الله .

وسنة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً ، وان أصيب شفر العين الاسفل فدينه نصف دية  
العين مائتان وخمسون ديناراً .

وقال ابن ادريس : في شعر العين الاعلى ثلثا دية العين وفي شعر العين الاسفل  
ثلث دية العين .

وقال التقي بقول النهاية وكذا سائر ، وصرح أن في الاعلى ثلث دية العين  
وفي الاسفل نصف ديتها .

وكلام المصنف يشعر بأن المراد بالدية هو الدية الكاملة ، لا إطلاق لفظ  
« الدية » من غير تقييد . ويمكن أن نكون اللام لعهد أو عوصاً عن صميم مقدر  
هائد الى العين .

قوله : وفي عين الاعور الصحيحة الدية الكاملة اذا كان العور خلقة  
أودعت بشيء من قبل الله

هذا الحكم اجماعي ، أما لو دعت فيه بحناية جان واستحق ديتها فان  
اكثر الفقهاء على أن في الصحيحة نصف الدية . وقال ابن ادريس مل ثلث الدية ،  
وقال : ان ذلك هو الاظهر الذي يقتضيه أصول المذهب وهو قول الشح في  
المبسوط والخلاف ، وجعل النصف في قوله في النهاية وان ذلك استناد الى  
أخبار الاحاد ، واستبعد ثبوت نصف الدية في ذلك .

وذلك خطأ مه : أم أولاً فلان بطله عن الشح في الكتابين عبر صحيح بل  
الموجود فيهما ما قلناه ، وأما ثانياً فلاه توهم ان الشح أراد العين الاعور هما  
العين العاصرة فتعجب من ايجاب نصف الدية فيها ، وليس كذلك بل الشح اراد

وفي نصف العوراء روايتان ، أشهرهما ثلث الدية .

وفي الالف الدية . وكذا لو قطع ماله ففسد ولو جبر على غير  
عيب فمائة دينار . وفي شلله ثلاث دينة ، وفي الحاجز نصف الدية وفي احد  
المنخرين نصف الدية . وفي رواية ثلث الدية

---

بالعوراء ها الصحيحة من عين الاعور واما سماها بذلك لانه ليس لها تحت  
من جسها . وفي الحديث ان انا لهب أعرض عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لما أظهر الدعوى ، فقال له ابوطالب : يا عور وابولهب لم يكن أعور واما  
العرب تقول الذي ليس له أح من ابيه وأمه : عور ، فالشيخ استعمل ذلك انماها  
ولدلالة اللفظ عليه . وأما ثلثاً فلان حكمه بالثلث خطأ بشأ من أن دية العين اذا  
خسفت بعد ذهاب صورتها فانه ثلث ديتها ، أما العين الصحيحة اذا فقت فان فيها  
نصف الدية اجماعاً .

**قوله : ونصف العوراء روايتان أشهرهما ثلث الدية**

يريد بالعوراء ها اماسدة ، والروايتان احدهما وهي المشهورة عن عبدالله  
ابن ابي جعفر عن الصادق عليه السلام<sup>١</sup> ، وثانيتهما عن عبدالله بن سليمان عن  
الصادق عليه السلام أيضاً ان فيها ربع الدية<sup>٢</sup> .

**قوله : وفي احد المنخرين نصف الدية ، وفي رواية ثلث الدية**

الاول قول الشيخ في المسوط<sup>٣</sup> ، لانه اذهب نصف المنخمة ، كذا علمه  
المصنف في الشرائع<sup>٤</sup> .

(١) الثاني ٣١٨/٧ ، التهذيب ١٠/٢٧٠ .

(٢) المسوط ١٣١/٧ .

(٤) الشرائع ٣٤٩/٢ .

وهي الاذنين الدية ، وفي كل واحد نصف الدية . وفي بعضها بحساب ديتها، وفي شحمتها ثلث ديتها وفي خرم الشحمة ثلث ديتها . وفي الشفتين الدية وفي تقدير دية كل واحدة خلاف . قال في «المسوط» في العليا الثلث، وفي السفلى الثلثان، واختاره المفيد.

وأما الرواية مرواها عيث عن الصادق عن الباقر عليهما السلام ان علياً عليه السلام قصي في كل حاسب من الالف ثلث دية الالف<sup>١</sup> . وكذا روى عبد الرحمن العرمي عن الصادق عليه السلام عن الباقر عليه السلام أنه جعل في خشاش الالف في كل واحدة ثلث الدية<sup>٢</sup> .

قال الجوهري : الخشاش بالكسر الذي يدخل في ألف نعيم، وهو من حشب والبرة من صغر والحراصة من شعر، الواحد خشاشة . وكأن المراد في الرواية هو محل الخشاش المذكور تسميه للمحل باسم العدل معارفاً . هذا ، وقال المصنف في شرح وفي رواية ضعف ، غير أن العمل بمصمونها أشبه . وكذا حثار لعلامة في القواعد الثلث .

وأما ضعف الرواية فلا عائباً نرى وعبد الرحمن العرمي وان كان ثقة بكنى روايته ليست بأصالة على المطلوب .

قوله : وفي الشفتين الدية ، وفي تقدير دية كل واحدة خلاف ، قال في المسوط (٣) في العليا الثلث وفي السفلى الثلثان ، واختاره المفيد (٣)

(١) التهذيب ١٠/٢٦١ .

(٢) التهذيب ١٠/٢٧٥ .

(٣) المسوط ٧/١٣٢ .

(٤) الصفحة ١١٩ قال به وفي الشفة العيب ثلث الدية وفي الشفة السفلى ثلثا الدية

وقال في « الخلاف » : في العليا أربعمائة دينار وفي السفلى ستمائة وكذا في « النهاية » ، وبه رواية فيها ضعف . وقال ابن بابويه : في العليا نصف الدية وفي السفلى الثلاث . وقال ابن أبي عقيل في كل واحدة نصف الدية ، وهو قوي . وفي قطع بعضها بحساب ديتها .

وقال في الخلاف ( ١ ) في العليا أربعمائة وفي السفلى ستمائة ( ٢ ) ، وكذا في النهاية ، وبه رواية فيها ضعف . وقال ابن بابويه في العليا نصف الدية وفي السفلى الثلاث ، وقال ابن أبي عقيل في كل واحدة نصف الدية وهو قوي ، وفي قطع بعضها بحساب ديتها

علل العلامة قول المصنف بأن في السفلى مع الحمل زيادة المصعة بامساك

الطعام والشراب .

وأما قول الخلاف فمستند روايته ابن جهملة عن أبي بن ثعلبة عن الصادق عليه السلام<sup>٣</sup> . وذكره طريف في كتابه<sup>٤</sup> إلا أن إباحة صبيح .

وأما قول ابن بابويه فله طريف أيضاً إلا أنه يشتمل على زيادة لا معنى لها .  
وأما قول الحسن بن سعيد فولهم عليهم للسلام : كل ما في الدن منه اثنان فيه نصف الدية<sup>٥</sup> . واستحسنه المصنف في الشرائع وقواه هنا ، وكذا اختاره العلامة في القواعد وعليه الفتوى .

لأنها تسك لقدم وشراب وشيئا أصبح من شين اسبا ، وبهذا ثبت الآثار عن الأئمة عليهم السلام .

( ١ ) الخلاف ١٢٥/٣ ، النهاية : ٧٦٦

( ٢ ) كذا في من الرباح والمختصر لمطوية عدد . وفي المطوع بصير في الطب أربعمائة دينار وفي السفلى ستمائة وكذا في الخلاف ١٢٥/٣ لكن بالتقدم والتأخر .

( ٣ ) راجع الكافي ٣٣١/٧ ، الفقيه ٥٧/٤ ، التهذيب ٧٩٩/١٠ .

( ٤ ) راجع الفقيه ١٠٠/٤ ، التهذيب ٢٥٨/١٠ .



وفي اللسان الصحيح الدية الكاملة ، وان قطع بعضه اعتبر  
بحروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفاً ، وفي رواية : تسعة  
وعشرون حرفاً ، وهي مطروحة . وفي لسان الاخرس ثلث دية وفي  
بعضه بحساب دية . ولو ادعى ذهاب نطقه ، ففي رواية : يصرب  
لسانه بالابرة فان خرج الدم أسود صدق .

#### قوله : وفي رواية تسعة وعشرون حرفاً وهي مطروحة

هذه رواية حماد بن عيسى عن الصادق عليه السلام<sup>١</sup> ، والثمانية وعشرون  
رواية الاصم عن علي عليه السلام ، وهي أشهر وعليها القوي .

#### قوله : ولو ادعى ذهاب نطقه ففي رواية يصرب لسانه بالابرة فان خرج الدم اسود صدق

يريد اذا ادعى الصحيح ذهاب نطقه عند الحديث ، قال الشيخ في النهاية ان  
عليه القسامة ، وهو اختيار المصنف في الشرائع والعلامة في القواعد .  
وقال التقي يصرب لسانه ، معولا على الرواية المذكورة ، وهي ما رواه  
الشيخ في التهذيب عن علي عن أبيه عن محمد بن الوليد عن محمد بن الفرات  
عن الاصم عن علي عليه السلام أنه مثل عن رجل صوب رجلا على هامته  
فادعى المصروب أنه لا يبصر شيئا ولا يشم الرائحة وأنه قد ذهب لسانه . فقال  
أمير المؤمنين عليه السلام : ان صدق فله ثلاث ديات . فقل . يا أمير المؤمنين  
فكيف يعلم أنه صادق؟ فقال : أما ما ادعى أنه لا يشم رائحة فبه يذوق منه الحراق  
فان كان كذا يقول ولا يحس رأسه ودمعت عينه ، وأما ما ادعاه في عينه فانه

(١) التهذيب ١٠/٢٦٣ ، الامتياز ٤/٢٩٢ .

وفي الاسنان الدية ، وهي ثمانية وعشرون منها المقادير ، اثنا عشر ، في كل واحدة : خمسون ديناراً والمأخبر ستة عشر في كل واحدة : خمسة وعشرون ، ولادية للرائد لو قُلت منضمة . ولها ثلث دية الاصلية لو قُلت منفردة . وفي اسوداد السن ثلث الدية وكذا روي في انصداعها ولم تسقط وفي الرواية ضعف ، فالحكومة أشبه وفي قلع السوداء ثلث الدية .

يقال بعه عين الشمس فان كان كادياً لم يتمالك حتى يعمص عيه وان كان صادفاً فبتاً مفتوحين ، وأما ما دعه في لسه فانه يصرب على لسانه بالابرة فان خرج الدم أحمر فقد كذب وان خرج اسود فقد صدق<sup>(١)</sup> .

وفي طريقها محمد بن العراب ، وهو متفق على ضعفه . قال الكشي . انه كان غالباً يشرب الخمر . والفتوى على الاول . . . . .

قوله : ولها ثلث دية الاصلية لو قُلت منفردة

قال لمصنف في الشرائع : وقيل فيها الحكومة ، وهو اشارة الى ما قاله المصنف انها ليس لها دية موطئة شرعاً بل مطر ما ينقص من قيمة صاحبه بذهابه منه على تقدير أن يكون جدياً ويعطى بحسابه

قوله : وكذا روي في انصداعها ولم تسقط ، وفي الرواية ضعف فالحكومة

أشبه

يريد أن في انصداعها ثلثي ديتها ، والرواية بدلت لم آف عليها ، لكن فتوى العلامة في اتقواعد والشهيد على أن في الانصداع الثلثين .

(١) التهذيب ١٠ / ٢٦٨ ، الكافي ٧ / ٣٢٣ .

ويتربص بسن الصبي الذي لم ينغر، فإن نبت فله الارش، وإن لم ينبت فله دية المثغر. وفي رواية: فيها بعير من غير تفصيل، وهي رواية السكوني ومسمع، والسكوني ضعيف، والطريق الى مسمع في هذه ضعيف أيضاً.

وفي اليدين الدية. وفي كل واحدة نصف الدية. وحدها المعصم. وفي الاصابع الدية وفي كل واحدة عشر الدية. وقيل: في الابهام ثلث دية اليد. ودية كل اصبع مقسومة على ثلاث عقد، وفي الابهام على اثنين وفي الاصبع الزائدة ثلث الاصلية. وفي شلل الاصابع او اليدين ثلثا ديتها.

---

قوله: ويتربص بسن الصبي الذي لم ينغر، فإن نبت فله الارش، وإن لم ينبت فله دية المثغر، وفي رواية فيها بعير من غير تفصيل، وهي رواية السكوني ومسمع والسكوني ضعيف والطريق الى مسمع في هذه ضعيف أيضاً تقدم الكلام في هذه المسألة في باب الفصاح مستوباً فلا وجه لاعادته.

قوله: وفي كل واحدة عشر الدية على الأشهر (١)، وقيل في الابهام ثلث دية اليد

القائل هو النبي وابن حمزة، وجمعه الشيخ في المسوط والنهاية رواية، ولذلك قال المصنف على الأشهر.

ثم إن الشيخ حكى في المسوط بأن الدية مقسومة على العشر بالسوية، وهو الذي دلت عليه الروايات المتطابقة، ولولا خوف الإطالة لأوردناها.

إذا عرفت هذا فاعلم أن في نسخة هذا الكتاب الصحيحة «وقيل في الابهام ثلث دية اليد». وهي عاره العلامة في النوع، وعلى هذا يكون في الابهام

(١) ليس «على الأشهر» في المختصر المطبوع بمصر.

وفي الظهر اذا لم يثبت أو ثبت أسود: عشر دنانير، فان ثبت أبيض  
فخمس دنانير، وفي الرواية ضعف.

وفي الظهر اذا كسر الدية، وكذا لو احدث ديب أو صار بحيث لا

مائة وستة وسون ديناراً وثلاثاً ديناراً، لا بدلت ثلث دية البدن، والباقي من الخمس  
مائة يكون مقسوماً على الأربع بالسوية.

وفي عبارة الشرائع « وقيل في الإبهام ثلث الدية وفي الأربع الوافي  
الثلث بالسوية ». وربما يوهم أن بين العارفين مائة، لأن الدية عند الإطلاق  
تنصرف إلى الأصلية وهي الألف وليس بشيء، لأن اللام في « الدية » هنا  
للمعهد، أي الدية المعهودة للبدن كانت الإبهام في اليد ولترجل اذا كانت في الرجل  
وليست اللام للحقيقة واللازم أن يكون فيها ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث.

قوله: وفي الظهر اذا لم يثبت أو ثبت أسود عشرة دنانير، فان ثبت  
أبيض فخمس دنانير، وفي الرواية ضعف

الرواية رواها سهل بن زياد عن أس شمون عن عداقة بن أبي عبد الرحمن  
عن مسمع عن الصادق عن الباقر عليهما السلام أن علياً عليه السلام قضى بذلك<sup>(١)</sup>.  
وابن زياد وابن شمون قد عرفت مراراً صحتها، وهما سبب ضعف الرواية، لكنها  
مشهورة بين الأصحاب وعملهم عليها.

وروى أحمد بن محبوب عن عداقة بن سنان عن الصادق عليه السلام في  
لظهر خمسة دنانير<sup>(٢)</sup>. وهذه مع صحتها تحمل على أنه يثبت أبيض، لما عرفت  
أن المطلق يحمل على المقيد.

(١) الكافي ٣٤٢/٧، التهذيب ٢٥٦/١٠

(٢) التهذيب ٢٥٧/١٠، الاستبصار ٢٩١/٤، بهما أحمد بن محمد عن بن محبوب.

يقدر على القعود، ولو صلح فلث الدية .

وفي ثديي المرأة ديتها ، وفي كل واحد نصف الدية ، وقال ابن بابويه : في حلمة ثدي الرجل ثمن الدية مائة وخمسة وعشرون ديناراً .

قوله : وقال ابن بابويه في حلمة ثدي الرجل ثمن الدية مائة وخمسة وعشرون ديناراً

اعلم أن هنا مسألتين :

( الأولى ) حلمة ثدي المرأة وإم يذكره المصنف هـ ، قال الشيخ في المبسوط فيهما معاً الدية . ويلزم أن يكون في كل واحدة نصف .

واستشكله المصنف في الشرائع من حيث قولهم كل ما في البدن منه اثنان فبهما الدية وهي كل واحد نصف الدية ، وهذا حجة الشيخ في « المبسوط » ، ومن أنه لو كان كذلك لما لزم مساواة الجزء لكل ، واللازم باطل فكذا المعلوم .  
وبيان الملازمة : ان في الثديين الدية وهي كل واحد نصفها ، والحلمة بعض النصف ، فلو كان فيها نصف لزم المساواة المذكورة . وليس هذا بكثير من الاعضاء ، فانها بعض البدن مع أن في كل واحد منها دية كاملة كالأنف واللسان والذكر ، من أخرح ذلك بالصانع فليعلم الشيخ أن يدي هاتين وإن لم ينف عليهما .  
( الثانية ) حلمة ثدي الرجل ، قال الشيخ في المبسوط والحلاف فيها الدية متمسكاً بما تقدم من قولهم عليهم السلام : كل ما في الجسد منه اثنان فيه نصف الدية<sup>(١)</sup> .

وقال ابن بابويه ثمن ثديه ، وبه قال الشيخ في الهدية والتهذيب والمستند حديث ظريف بن قاصح<sup>(٢)</sup> .

(١) التقيّه ١٠٠/٤ ، التهذيب ٢٥٨/١٠ .

(٢) التهذيب ٣٠٧/١٠ .

وفي حشفة الرجل فما زاد وان استوصل الدية، وفي ذكر العنين  
ثلث الدية، وفيما قطع منه بحايه، وفي الخصيتين الدية، وفي  
كل واحدة نصف الدية. وفي رواية: في اليسرى ثلثا الدية لأن الولد

قال المصنف في الشرائع: وفي إيجاب الدية فيهما بعد، ووجه استبعاده  
ما تقدم في حكمة المرأة.

**قوله: وفي رواية في اليسرى ثلثا الدية لأن الولد منها**

هذه رواية ابن بابويه في العقبة والمنع وأتى بذلك. والعلة المذكورة  
- وهي أن منها الولد - مذكورة في الرواية. واستحسن ذلك المصنف في

الشرائع، وقال: لكنه يتضمن عدولا عن عموم الروايات المشهورة.

والعلامة أتى في المحقق بما قاله ابن بابويه مستدلا بأنهما متعاقبان في  
المنفعة متعاقبان في الدية، وحسنة عداقة بن سنان عن الصادق عليه السلام التي  
تقول في آخرها: إن كانت اليسار فبها نلتا الدية لأن الولد من اليضة اليسرى.  
وأجاب عن أحاديث النصف بأن هذا الحديث خاص فهو مقدم على العام،  
ونقص دليله الأول بمنع المقدمين:

أما الأولى: فذكر الإطراء بذلك، حتى أن الحافظ سبه إلى قول العامة.  
وأما الثانية: فالقصة باليد القوية الطمش والآخرى الضعيفة الطمش مع  
تساويهما في الدية، وكذا العينان.

والقصة الأولى ضعيف، فإن الأئمة عليهم السلام أعلم بأنهم حاسة الله بهم  
أعلم بحقوقهم، وكذا الذي لأن ذلك التفاوت بأدعبره وثري ريادة الدية وثقها  
بمخلاف التفاوت هنا.

منها، وفي الخصيتين اربعمائة دينار، فان فحج فلم يقدر على المشى  
فثمانمائة دينار .

وفي الشفرتين الدية، وفي كل واحدة نصف الدية، وفي الافشاء  
الدية وهو ان يصير المملكين واحداً ، وقيل : أن يخرق الحاجزين  
مخرج البول ومخرج الحيض .

---

قوله: وفي ادرّة (١) الخصيتين اربعمائة دينار، فان فحج (٢) فلم يقدر  
على المشى فثمانمائة دينار

قال الحواري : لادرّة نحة في العصية، يقال رجل آدر بين الادر . ومسنّد  
المصنف فيما ذكره كتاب طريف<sup>٣</sup> ، وهو مؤيد بالشهرة بين الاصحاب .

قوله : وفي الافشاء الدية، وهو ان يصير المملكين واحداً، وقيل ان  
يخرق الحاجزين (٢) مجرى البول ومخرج الحيض

أنصى الرجل الى امرأته ناصرها وجامعها فأفصاها اذا جعل مملكتها واحداً،  
ويقال للمرأة المفضاة الشروم والشريم .

واختلف الفقهاء في المملكين ما هنا :

فقال الشيخ في المبسوط : قال كثير من أهل العلم الافشاء أن يجعل مخرج  
المائط ومدخل الذكر واحداً . قال : وهذا غلط ، لان ما بينهما حاجر عريض .

(١) ليس « ادرّة » في المختصر ط بمصر وهو بضم الهرة وسكون الدال وفتح  
الراء المهملتين : اشتاخ المصنّيعين

(٢) لمصحح بفتح القاء والحاء ثم الجيم : ناعداً بين القحطين، يقال : فحج رجله  
بى فرقتهما وباعد بينهما .

(٣) التهذيب ٣٠٧/١٠ .

(٤) في المختصر ط بمصر : مخرج البول .

ويسقط ذلك عن الزوج لو وطنها بعد البلوغ ، أما لو كان قبله  
ضمن الدية مع المهر ولزمه الاتفاق عليها حتى يموت أحدهما .

وقال في موضع آخر : هو أن يجعل مدخل الذكر - وهو محرر المني  
والحيض و لولد ومحرر الولد واحداً ، فإن مدخل الذكر ومحرر الولد واحد ،  
وهو أسفل المرح ، ومحرر الولد من ثقة كالاحليل في أعنى المرح ، وبين المسلمين  
حاجز رقيق فالأصاء إزالة ذلك الحاجز .

واختار [ العلامة ] التفسير الذي ، به قل ابن ادریس ، ويظهر من كلام  
المصنف اختيار الاول .

وقال لعلامة ونعم ما قال : ان دية ثبت بكل واحد من الاصلين لصدق  
الاصاء على كل منهما حقيقة فثبت لحكم المعلق عليه ، وان كان الاول بعيد  
الوقوع يكن بعده لا يسمع من صدق الاسم وثبت الحكم لو وقع .

قوله : ويسقط ذلك عن الزوج لو وطنها بعد البلوغ ، أما لو كان قبله  
ضمن الدية مع المهر ولزمه الاتفاق عليها حتى يموت أحدهما  
لأحلاف في لزوم الدية والمهر للروح لو فعل ذلك قبل البلوغ ، أما بعد  
البلوغ فحرم المصنف تعلم للروح ، وقال العلامة في المختلف : ولو قيل يجب  
عليه الصمان مع التبريط كان وجهاً وهو حق كما لو اءف بها على أحلاف محرم  
العادة في الجماع فاتفقت الجناية المذكورة .

ثم اعلم أنه يظهر من كلام الفقهاء ثبوت لحكم المذكور لو حصل الاقصاء  
بالوطء من الروح ، فينزع على ذلك حالان ليسا معلومين من محل الوفاق :  
« ١ » - لو حصل الاقصاء بعير جماع بل بأحد أسباب الجبايت ، الحق ثبوت  
الدية به سواء كان من روح أو غيره لحصول العلة الموجبة ، ولا مدخل للوطء  
والألاروحية فيه . نعم المهر والعقة يحصن بالروح .

« ٢ » - لو حصل بالوطء من أجس فأما مع الاكراه لها فكذلك لانها



وفي الرجلين الدية ، وفي كل واحدة نصف الدية ، و أحدهما مفصل الساق ، وفي أصابعهما ما في أصابع اليدين .

مسائل :

(الاولى) دية كسر الصلع : خمسة وعشرون ديناراً ان كانت مما يخالط القلب وعشرة دنائير ان كان مما يلي العضدين .  
(الثانية) لو كسر بعصوص الانسان او عجانه فلم يملك غائطه ولا بوله ففيه الدية .

(الثالثة) قال الشيخان في كسر عظم من عصوص خمس دية ، فان

جاية محصة يلزم جانيها أرشها وهوها الدية ، ويرمه في ماله لان دية اماعمد محصن أو شبه عمد ، او لامدخل للخطأ المحصن ها . وكذا يلزمه المهر لمكان الاكراه . ولو كانت نكراً هل يلزمه مع المهر ارض النكارة ؟ استشكله العلامة في القواعد من أنه فعل واحد يوجب مهر المثل وهو عوص الوطى ولا يجب به غيره ، ومن انه جاية رائدة على الوطى وكان عليه ارشها . وهذا مقربه في الكتب وأما مع المطاوعة فلا مهر ولها الدية خاصة .

قوله : دية كسر الصلع خمسة وعشرون ديناراً ان كان مما يخالط القلب وعشرة دنائير ان كان مما يخالط العضدين

يريد بالمخالطة الجاني الذي عند القلب ، ويعلم المخالطة خلاف ذلك . فالصلع الواحد ان كسر من جهة الاولى فيه أعلى الدبين وان كسر من جهة الثانية فيه أدناهما .

قوله : ولو كسر بعصوص الانسان او عجانه فلم يملك غائطه ولا بوله ففيه الدية

جبر على غير عيب فأربعة أحماس دية كسره ، وفي موضحته ربع دية كسره ، وفي رضه ثلث دية العضو ، فان برأ على غير عيب فأربعة أخماس دية رضه .

وفي فكه بحيث يتعطل ثلثا ديته ، فان جبر على غير عيب فأربعة أخماس دية فكه .

(الرابعة) قال بعض الأصحاب: في الترقوة اذا كسرت فجبرت على غير عيب أربعون ديناراً ، والمستند كتاب «ظريف» .  
(الخامسة) روى ان من داس على بطن انسان حتى احدث ديس بطنه أو يفندي ذلك ثلث الدية وهي رواية السكوني ، وفيه ضعف .

أما البصوص فلم أحذله في الصحاح تفسيراً<sup>١</sup> ، ويمكن أن يقال : يكون من قواهم نهض شيء : اضطرب . وقال يعقوب : يقال للحية اذا فلتت فتتوت نهضت ، وكان ذلك العظم لالتوائه حول الدرسى بذلك . وأما العجان فهو ما بين الحصى والفخذ ، والفخذ حلقة الدبر والجمع الفخاخ .  
واعرفت هذا مستند الحكم الاول رواية سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup> ، وثنائي رواية اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام : أن علياً

(١) في الجواهر وهو على ما في القاموس وكشف اللام عظم لودك ، وقيل : هو العصص بضم عيه وهو عجب الدب ينتج عيه اعى عظمه لدى يحطس عليه ، ويقال به اول ما يحس وآخر ما يلي وربما قيل انه تمسحيف ولذا لم يذكره اهل اللغة ولكن قد سمعت ما في القاموس ، وفي كشف اللام وقد ذكره بن عادي لسيوط بالمعنيين وعن الراويدي البصوص عظم رقيق حول الدبر .

(٢) الكافي ٣١٣/٧ ، التهذيب ٢٤٨/١٠ ، الفقيه ١٠١/٤ .

(السادسة) من اقتض بكرة أباصعه فخرق مئانتها فلم تملك بولها  
فقيه دينها ومهر نساها على الأشهر ، وفي رواية ثلث دينها .  
المقصد الثامى - فى الجنابة على المصاع .

فى العقل الدية ، ولو شححه فذهب لم تتداخل الحمايتان ، وفى رواية  
ان كان بضربة واحدة تداخلتا . ولو ضربه على رأسه فذهب عقله  
عليه السلام ففى ذلك .

قوله : من اقتض بكرة أباصعه فخرق مئانتها فلم تملك بولها فقيه دينها  
ومهر نساها على الأشهر ، وفى رواية ثلث دينها

أما الاول وهو المشهور فهو رواية هشام بن ساهم عن كاهن عليه السلام ،  
ووجه العمل بها أنه موت مفعلة واحدة فى البدن ودي ، سمسك البول فيكون  
فيه الدية كاملة . وفى الرواية المشار إليها فحكاه الشيخ فى تهذيب عن طريق  
فى قصاص عيني عليه السلام : أن عليه ثلث نصف ادية مائة وستة وسون ديناراً  
وثلاثي دينار .

قوله : ولو شححه فذهب عقله لم تتداخل الحمايتان ، وفى رواية ان  
كان بضربة واحدة تداخلتا

هذه رواية الحسن بن محبوب عن حماد بن صالح عن ابي عبيدة الحذاء عن  
البقر عليه السلام فى رجل ضرب رجلاً بعمود فسطاط عني رأسه ضربة واحدة  
فأجافه حتى وصلت الصرمة لى دماغه فذهب عقله . فقال - ان كان المصروب لا يعقل  
منها الصلاة ولا يعقل ما قول ولا ما قيل له فبه يسطر به ستة وثلاثون ديناراً

(١) الكافي ٣١٣/٧ ، التهذيب ٢٤٨/١٠ .

(٢) الفقيه ٦٦/٤ ، التهذيب ٣٠٨/١٠ .

انتظر به سنة فان مات قيد به ، وان بقى ولم يرجع عقله فعليه الدية .  
وفي السمع دية ، وفي سمع كل اذن نصف الدية ، وفي بعض  
السمع بحسابه من الدية ، وتقاس الناقصة الى الاخرى بأن تسد  
الناقصة وتطلق الصحيحة ويصاح به حتى يقول : لا أسمع . وتعتبر  
المسافة بين جوابه الرابع ويصدق مع التساوي ويكذب مع التفاوت

---

يمت ولم يرجع اليه عمله أعزم الدية في ماله لذهاب عمله . قلت : ماترى عليه  
في الشعة حس ؟ قال : لا اذا صر به صرمة واحدة فجئت الصرمة جابتين فما  
لرمته أعط الحائتين وهي الدية ، ولو كان صر به صرمتين فجئت الصرمتان جابتين  
لألرمته حداية ما حصى كائناً ما كان الآن يكون فيها الموت بفقاده ، ولو صر به ثلاث  
ضربات واحدة بعد واحدة فجئت كل واحدة جاية ألرمته ما جئت الثلاث كائناً  
ما كان مالم يكن فيها الموت بفقاده صار به <sup>١١</sup> . وعليها تنوى الشيخ في النهاية  
وابن ادريس ، فقد دلت هذه على أحكام ثلاثة :

الاول : أنه مع اتحاد الصرمة وتعدد الحاية تتداخل دبانها ويدخل الأقل  
تحت الأكثر ويلزم بالاكثير .

الثاني : أنه مع العدد وتعدد الحاية تتعدد الديات لا يدخل بعض في بعض  
بل يلزم بكل واحدة منها بحسب مقتضاها .

الثالث : أنه د سرت الحايات الى النفس دخل الكل وألزم بعوض النفس  
قصاصاً أو دية اتحدت الضربة أو تعددت .

ويظهر من الشرح في المصوّط عدم التداخل مطلقاً ، واختاره المصنف .

(١) راجع اقيقه ٩٨/٤ ، الكافي ٣٢٥/٧ ، التهذيب ٢٥٣/١٠ .

ثم تطلق الناقصة وتسد الصحيحة ، ويفعل به كذلك ، ويؤخذ من  
ديتها بنسبة التفاوت ، ويتوخى القياس في سكون الهواء .  
وفي صوء العينين الدية ، ولو ادعى ذهاب نظره عقيب الجنابة  
وهي قائمة أحلف بالله القسامة ، وفي رواية : تقابل بالشمس فإن بقيتا  
مفتوحتين صدق ، ولو ادعى نقصان أحدهما قيست إلى الأخرى  
وفعل في النظر بالمنظور كما فعل بالسمع ، ولا يقياس من عين في  
يوم غيم ، ولا في أرض مختلفة .

والمستند رواية محمد بن خالد الرقي عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر  
عن الصادق عليه السلام قال : « قصي علي أسرار المؤمنين عليه السلام في رجل  
ضرب رجلا بعد ما ذهب سمعه وبصره ولسانه وعفده وفرجه وانقطع جماعه وهو  
حي يست ديات<sup>(١)</sup> .

ويمكن حمل هذه على التعدد ، فإن الضرب يصدق على الواحد والزائد  
عليه كما في قولنا : « على فلان فرض اليوم » ، فإنه يمدل على تعدد الصلاة منه  
ان قلت : علم التعدد هنا بالفرينة

قلت : وكذلك علم هناك بأنه لا ملازمة بين السمع والبصر والفرج وانقطاع  
الجماع حتى يكون بصرية واحدة فيتداخل آثارها .

قوله : « وفي رواية يقابل بالشخص فإن صدق بقيتا مفتوحتين صدق  
هذه رواية الأصح بن سائغ عن علي عليه السلام وقد تقدمت<sup>(٢)</sup> والعنوى  
على ما ذكره المصنف لأنه أوثق في الحكم .

(١) التهذيب ٢٥٢/١٠ ، الكافي ٣٢٥/٧ .

(٢) التهذيب ٢٦٨/١٠ ، الكافي ٣٢٣/٧ .

وفى الشمم الدية ، ولو ادعى ذهابه اعتبر بتقريب الحراق فان  
دمعت عيناه وحول أنفه فهو كاذب .

ولو أصيب فتعذر المنى كان فيه الدية .

وقيل في سلس البول الدية ، وفى رواية ان دام الى الليل لزمه  
الدية ، والى الزوال ثلثا الدية ، والى الضحوة ثلث الدية .

---

قوله : وفى رواية ان دام الى الليل لزمته الدية والى الزوال ثلثا  
الدية والى الضحوة ثلث الدية

هذه رواية لصدوق و الشيخ ما سادها الى اسحق بن عمار عن الصادق  
عليه السلام أنه سأله رجل وأنا حاصر عن رجل صرب رجلاً لم يقطع بوله. قال:  
ان كان البول يمر الى الليل فعليه الدية ، وان كان الى نصف النهار فعليه ثلثا الدية،  
وان كان الى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية<sup>(١)</sup> .

وفى رواية عياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام أن علياً عليه السلام  
قصى في رجل صرب حتى سلس بوله بالدية كاملة<sup>(٢)</sup> . وهذه ضعيفة بأن عياثاً هذا  
ينرى . والمعتمد على الاولى ، وبها أفنى الشيخ والصدوق وابن ادریس .

إذا عرفت هذا فهذه فوائد :

(الاولى) لابد في صدق السلس من الاستمرار في الاوقات المذكورة لينتفى  
مناط الحكم .

(الثانية) لابد أيضاً من الاستمرار في كل يوم كذلك في كل مرنة لينتفى  
الحروح عن اصحه الطبيعية التي هي معة واحدة في البدن لتكون فيها الدية كاملة

(١) الفقيه ١٠٧/٤ ، التهذيب ٢٥١/١٠ . والمخط لالول .

(٢) الفقيه ١٠٨/٤ ، التهذيب ٢٥١/١٠ .

المقصد الثالث - في الشجاج والجراح :

والشجاج ثمان: الحارصة، والدامية، والمتلاحمة، والسمحاق  
والموضحة، والهاشمة، والمنقطة، والمأمومة، والجائفة.  
فالحارصة هي التي تقشر الجلد، وفيها بغير، وهل هي الدامية  
قال الشيخ: نعم، والاكترون على خلافه، فهي اذن التي تأخذ في  
اللحم يسيراً وفيها بغيران.

كما نصوا عليهم السلام كل ما في الدن منه واحد فيه الدية.

(ثلاثة) ذكر العلامة في القواعد ندام الى الليل فاديه والى الظهر والصف  
والى صحوه فثلاث، ولم ينف على روايه ندم على الصف فهو أعلم بما قبل.  
(الرابعة) لودام الى الليل فرائداً والى الظهر فرائداً بحيث لا يدوم الى الليل  
أوالى الصحوه فرائداً بحيث لا يدوم الى الظهر حمل الحكومه، والاولى بسنة  
ذلك الرائد الى ما تقدم عليه ووجوب ستة من دية ذلك.

**قوله: في الشجاج والجراح**

قد يفرق بينهما بأن الشجة ما كان في الرأس والجرح ما يعم الرأس والبدن.

**قوله: وهل هي الدامية؟ قال الشيخ نعم والاكترون على خلافه**

ويؤيد قول الاكثريين - وهم المعتمدون - ما رواه الشيخ في  
التهذيب ما سنده الى منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام في الحرصة شبه  
الخدش بغير وفي الدامية بغيران<sup>(١)</sup>. وهو يصح في المعاصرة.

وكذا قال اكثر اهل العلم، فيها من حرص القصر اثوب واشقه، والمدعى  
ها كذلك.

(١) التهذيب ٢٩٢/١٠.

والمتلاحمة هي التي تأخذ في اللحم كثيراً ، وهل هي غير الباضعة  
فمن قال : الدامية غير الحارصة ، فالباضعة هي المتلاحمة . ومن  
قال : الدامية هي الحارصة فالباضعة غير المتلاحمة . ففي المتلاحمة  
اثن ثلاثة أبعرة .

والسمحاق هي التي تقف على السمحاق ، وهي الحلدة المغشية  
للعظم وفيها أربعة أبعرة .

والموضحة هي التي تكشف عن العظم ، وفيها خمسة أبعرة .  
والهاشمة هي التي نهشم العظم ، وفيها عشرة أبعرة .  
والمفلة هي التي تحوح الى نفل العظم ، وفيها خمسة عشر  
بعيراً .

والمأمومة هي التي تصل الى أم الرأس ، وهي الخريطة الجامعة  
للدماغ ، ثلاثة وثلاثون بعيراً .

---

احتج الشبح بقول الاصمعي وبارواه مسمع عن الصادق عليه السلام عن  
علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . في الدامية بعير وفي الباضعة  
بعيران . ومثله رواه الوفاي عن لسكوبي عن الصادق عليه السلام عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم . وتظهر فائدة الخلاف في الباضعة والمتلاحمة كما  
ذكره المصنف ، فلا وجه الى اعادته .

(١) التهذيب ٢٩٠/١٠ ، الكافي ٣٢٦/٧

(٢) التهذيب ٢٩٠/١٠ ، الكافي ٣٢٧/٧ .



والجماعة هي التي تبلغ الجوف ، وفيها ثلث الدية .

مسائل :

(الاولى) دية النافذة في الالف ثلث دينة فار، صلحت فخمس

دينه ، ولو كانت في أحد المنخرين الى الحاجز . فعشر الدية .

(الثانية) في شق الشفتين حتى تدنو الاسنان ثلث دينتهما ، ولو

برأ فخمس دينتهما . ولو كانت في احدهما : فثلث ديتها ، ومع البرء

فخمس ديتها .

(الثالثة) اذا سقطت نافذة في شيء من أطراف الرجل فدينها مائة

دينار .

(الرابعة) في احمرار الوجه بالحماية دينار ونصف وفي اخضراره

ثلاثة دنانير وفي اسوداده ستة . وقيل : فيه كما في الاخضرار . وقال

جماعة منا : وهي البدن على النصف .

قوله : وفي احمرار الوجه بالحماية دينار ونصف ، وفي اخضراره ثلاثة

دنانير ، وفي اسوداده ستة ، وقيل فيه كما في الاخضرار ، وقال جماعة منا

وهي في البدن على النصف

القائل بأن فيه كما في الاخضرار هو المعبد ، وتبعه السيد وسلا ولفي

واس ادريس ، ومادكره المصنف هو قول الشيخ والقاضي في الكامل واس حمرة

ورواه الصدوق واس الحبيب في قصه علي صلوات الله عليه ، واحتاره العلامة في

المختلف محتجاً بأن الحماية في الاسوداد أشد مناسبت ذلك رباده الدية

والجماعة المشار اليهم هم اشع واتسع ، وهو يوم أن أحداً غيرهم قل

( الخامسة ) كل عضوله دية مقددة ففي شلله : ثلثا ديته ، وفي قطعه بعد شلله ثلث ديته .

( السادسة ) دية الشحاج في الرأس والوجه سوا ، وفي البدن بنسبة العضو الذي يتفق فيه .

( السابعة ) كل مافيه من الرجل ديته ، فففيه من المرأة ديتها ، ومن الذمي ديته ، ومن العبد قيمته ، وكل مافيه من الحر مقدر فهو من المرأة بنسبة ديتها ، ومن الذمي كذلك ، ومن العبد بنسبة قيمته ، لكن الحرة تساوي الحر حتى تبلغ الثاثة ثم يرحم الى النصف .

والحكومة والارش عارة عن معنى واحد ، ومعناه : أن يقوم سليماً أن لو كان عدداً ، ومجروحاً كذلك ، وينسب التفاوت الى القيمة ويؤخذ من الدية بحسابه .

( الثامنة ) من لا ولي له فالامام ولي دمه ، وله المطالبة بالقود أو الدية .  
وهل له العفو ؟ المروي : لا .

بحلافه ولم يقف عليه .

قوله : وهل له العفو ؟ المروي لا

هو ما رواه ابو ولاد عن الصادق عليه السلام في الرجل يقتل وليس له ولي الا لامام : انه ليس للامام أن يعفو له أن يقتل ويأخذ الدية<sup>١</sup> .  
ومعنى المعوأم من أن يكون في العمد أو الخطأ ، وهو مذهب الشيع وان

(١) التهذيب ١٠ / ١٧٨ ، الكافي ٢ / ٣٥٩ ، الفقيه ٤ / ٧٩ .

المظر الرابع - في الواحق وهي أربعة :  
 (الاول) دية الجنين الحر المسلم اذا اكتسى اللحم ولم تلجه  
 لروح : مائة دينار ، ذكرأ كان او انثى .  
 ولو كان ذمياً فعشر دية أبيه . وفي رواية السكوني : عشر دية أمه .  
 ولو كان مملوكاً فعشر قيمة أمه الملوكة . ولا كفارة .  
 ولو ولجته الروح فالدية كاملة للذكر ونصفها للانثى .  
 ولو لم يكنس اللحم ففي دية قولان ، أحدهما : غرة ، والاخر :  
 توزيع الدية على حالاته .

---

الحديد والدصي . وقال ابن ادريس له المعمر ، لانه حقه فحار اسقاط . والفتوى  
 على الاول .

قوله : وفي رواية السكوني عشر دية امه  
 هذه رواها عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام . وهي ضعيفة :  
 أما أولاً فلضعف السكوني ، وأما ثانياً فلان الحاق الولد الحر بأبيه في الاحكام  
 حقيقة غالية ، وهذه الرواية مخالفة لذلك .  
 قوله : ولو لم يكنس اللحم ففي دية قولان أحدهما غرة والاخر توزيع  
 الدية على حالاته

الاول - وهو القول بالمرء ذكره الشيخ في المسوط والخلاف والتهذيب  
 والاستنصر ، واستند في ذلك الى النقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،  
 أما من طريقا فرواية اس ابى عمير عن محمد بن ابى حمزة عن داود بن فرقد عن

الصادق عليه السلام قال : جاءت امرأة فاستعدت عني أعرابي قد أفرعها فألفت جياً ، فقال الاعرابي لم يهل ولم يصح ومثله بطل . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اسكت صحابة عليك عرة وصيف عدا أوامة <sup>(١)</sup> . ومثله عن ابن محبوب عن أيوب بن سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام <sup>(٢)</sup>

وأما من طرق الجمهور فمدرواه أبو هريرة في الصحيحين أن امرأتين دمت احداهما الأخرى بحجر فقتلها فاحتصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقصى في دبة حملها عره عدا أوامة . وفي رواية عبداً أو وليدة . فقال سهل بن مالك الهذلي يا رسول الله كيف أعزم دينه ولا أكل ولا شرب ولا مطلق ولا استهل ومثل ذلك بطل . فقال النبي : ن هذا من حيوان الكهان من أجل سجنه الذي سجن . وفي بعض الروايات له سجن كسجن العاهلية هذا كلام شاعر <sup>(٣)</sup> .

ثم احتج في تفسير العره أهل اللغة ، فقال أبو عبيدة عن أوامة وأم يقدوها وقال أبو سعيد الخدري العره عند العرب أنفس شيء يملك [ واقصه ] ، وقال الأزهري لم يفصد النبي «ص» ، لأحسباً من حسن الحيوان . وهو قوله عليه السلام عبداً أو أمه . وقال أبو عمرو بن الملاء لا تكون إلا الأنس من الرقيق <sup>(٤)</sup>

وقال الفراء العره من لذي يكون منه عشر الدنة - هكذا ذكر الهروي في الفريسي . وقال الحواري العره العبد أو الأمة . وفي الحديث قصي رسول الله «ص» في الحيين بعره ، وكأنه عر عن الحسم كله بالعره .

(١) القفيه ١٠٩/٤ ، الكافي ٣٤٣/٧ ، التهذيب ٢٨٦/١٠

(٢) الكافي ٣٤٤/٧ ، التهذيب ٢٨٦/١٠ ، الاستبصار ٣٠٠/٤

(٣) سنن الترمذي ٢٣/٤ ، لب ١٥ الحديث ١٤١٠ ، ١٤١١ ، سنن أبي داود

١٩٠/٤

(٤) في لسان العرب قال عمرو بن الملاء في تفسير امره لحيين فترة عند بعض ومنه

بعض

ففيه عظاماً ثمانون ، ونصفه ستون ، وعلاقة أربعون ، ونطقة بعد  
استقرارها في الرحم عشرون .

وقال الشيخ : وفيما بينهما بحساب .

والقول الثاني - وهو اتوريح - وهو المشهور عند الأصحاب ، وفي  
الروايات رواه عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام وسليمان بن صالح  
عنه عليه السلام أيضاً<sup>(١)</sup> وابو جرير لقي عن الكاظم عليه السلام<sup>(٢)</sup> وعبدالله بن  
مسكان عن الصادق عليه السلام<sup>(٣)</sup> .

قال العلامة : وهذا أصح طرفاً وأقوى مسكناً ، لحول الحكمة فيها على  
تقدير معلوم بخلاف الفترة المختلفة .

ان قيل : الفترة المفردة في صحبة عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام  
بخمسين ديناراً<sup>(٤)</sup> ، وفي رواية اسحاق بن عمار بأربعين<sup>(٥)</sup> .

أجيب : بأن ذلك التقدير ليس في الأصل ، بحسب الأحوال الواقعة وقت  
السؤال لاختلاف القيم ، فلا مجال عليه الأمر الكمي ولا يستلزم ذلك الفتوى بالفترة  
لجواز السؤال عنه عن التقدير لأحد التقرير .

قوله : ففيه عظاماً ثمانون ومضفة ستون وعلاقة أربعون ونطقة بعد  
استقرارها في الرحم عشرون ، وقال الشيخ وفيما بينهما بحساب

(١) الكافي ٣٧٥/٧ ، التهذيب ٢١٤/١٠

(٢) ائقبة ١٠٨/٤ ، الكافي ٣٤٥/٧ ، التهذيب ٢٨١/١٠

(٣) التهذيب ٢٨٢/١٠

(٤) التهذيب ٢٨١/١٠ ، الكافي ٣٤٣/٧ ، الاستبصار ٢٩٩/٤

(٥) ائقبة ١٠٩/٤ ، الكافي ٣٤٦/٧ ، التهذيب ٢٨٧/١٠

(٦) الكافي ٣٤٧/٧ ، التهذيب ٢٨٧/١٠

يريد فيما بينهما أي مما بين الحالتين مما تقدم ، وهو بين كونه عظماً وبين كونه مضعة وبين كونه علفه وبين كونه بطفه مستقرة في الرحم .  
 وفسر ابن ادريس ذلك بأن الطقة تمكث عشرين يوماً ثم تصير علفقة، وتمكث العلفقة عشرين يوماً ثم تصير مضعة، والمضعة تمكث عشرين يوماً ثم تصير عظماً، فيكون لكل يوم دينار .

قال المصنف . ونحن نطالع بصحة ما ذكره الشيخ ، وهو قوله وفيما بينهما بحسبه أولاً وبصحة تفسيره كلام الشيخ وأنه مرادله ثانياً، على أنه روى سعيد بن المسيب عن عبي بن الحسين عليهما السلام<sup>١</sup> ومحمد بن مسلم عن النضر بن علقمة<sup>٢</sup> وابو جرير القمي عن الكاظم عليه السلام أن لمكث بين الطقة والعلقة أربعون يوماً وكذا بين العلفقة والمضعة، أما العشرون فلم ينف بها على رواية ولو سلمنا المكث الذي ذكره لكن من أين أن التفاوت في الدية مقسوم على الأديم، غاية ذلك أنه يحتمل وليس كل محتمل واقعاً، مع أنه يجوز أن يكون لكل فطرة تظهر في الطقة ديناران وكذا كلما صار في العلفقة شبه العرق من اللحم يراد ديناران كما رواه يونس الشيباني عن الصادق عليه السلام<sup>٣</sup> .

قال بعض مشائخنا . وكذا ما يظهر في المضعة شبه العلفقة ثم يصير عظماً ثانياً [باباً ح ل] كما قاله الصدوق وابن الجيّد وأما بذلك ورواه عن أهل البيت عليهم السلام ، وجعل التفاوت مقسوماً على الفطرات في الطقة وعلى العروق في العلفقة وعلى المضعة في المضعة .

(١) الكافي ٣٤٧/٧ ، التهذيب ٢٨١/١٠

(٢) الكافي ٣٤٥/٧ ، التهذيب ٢٨٣/١٠

(٣) الحقيه ١٠٨/٤ ، الكافي ٣٤٥/٧ ، التهذيب ٢٨٣/١٠

ولو قتلت المرأة فمات ولدها معها ، فللاولياء دية المرأة ونصف  
الديتين على الجنين ان جهل حاله وان علم ذكراً كان او انثى كانت  
الدية بحسابه وقيل مع الجهالة يستخرج بالقرعة لانه مشكل ، وهو  
غلط لانه لا اشكال مع النقل .

ولو ألقته مباشرة او تسبباً فعليها دية ما ألقته ولا نصيب لها من  
الدية . ولو كان بافراع مفزع فالدية عليه . ويستحق دية الجنين وراثته .  
ودية جراحاته بتسبة ديته .

ومن أفزع مجامعاً فعزل فعليه عشرة دنائير .

---

قوله : وقيل مع الجهالة يستخرج بالقرعة لانه مشكل ، وهو غلط لانه  
لا اشكال مع النقل

يريد أنه مع جهالة كون الجنين ذكراً أو أنثى تكون ديته نصف دية ذكر  
ونصف دية أنثى ، وهو قول الشرح والساعة ، وعليه دللت رواية علي بن ابراهيم  
عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس عن عذائق بن مسكان عن الصادق عليه  
السلام<sup>١</sup> ، ومثله روى يونس وابن فضال قالاً : عرصاً كتاب المرائض عن علي  
عليه السلام على أبي الحسن عليه السلام فقال : هو صحيح وفيه ذلك الحكم<sup>٢</sup> .  
وقال ابن ادريس : بل يسحرح بالقرعة لانه مشكل وكل مشكل فيه القرعة .  
قال المصنف : سمع المقدمة الاولى ، فانه لا اشكال مع وجود القتل الدال على  
الحكم كما أوردناه .

(١) الكافي ٣٤٣/٧ ، التهذيب ٢٨١/١٠ ، الاستبصار ٢٩٩/٤ .

(٢) التهذيب ٢٨٥/١٠ ، الاستبصار ٢٩٩/٤ .

ولو عزل عن زوجته اختياراً قيل: يلزمه دية النطفة عشرة دنانير  
والاشبه: الاستحباب .  
( الثاني ) في الجناية على الحيوان . من أتلف حيواناً مأكولاً  
كالنعم بالدكاة لزمه الارش ، وهل لمالكه دفعه والمطالبة بقيمته؟  
قال الشيخان : نعم ، والاشبه : لا ، لانه ائلاف لبعض منافع فيضمن  
التالف .

**قوله : ولو عزل عن زوجته اختياراً قبل تلزمه دية النطفة عشرة دنانير  
والاشبه الاستحباب**

المائل الشيخ وناصبه ، والمشهد رواه ابن فضال ومحمد بن عيسى عن  
يونس أنه في كتاب عبي عليه السلام في العرائض ، وقد أبو الحسن الصحيح .  
وغبر ذلك من الروايات الصريحة في الوجوب .  
واكره ابن ادرس مستنداً إلى أصالة المرأة أولاً وضعف ما تمسك به الشيخ  
ثانياً ، فانه من لاحاد ، وإلى ما رواه ابن بابويه عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه  
السلام : الماء للرجل يصرفه حيث يشاء<sup>(١)</sup> ثالثاً .

و لمصنف حكم بأن لاشبه بالمذهب الاستحباب ، وكأنه جمع بين حجتى  
الشيخ وابن ادرس . والعلامة حرم في القواعد<sup>(٢)</sup> بوجوب العشرة على الزوج  
مع عزله الامع اذن الزوجة . وعليه الفتوى .  
**قوله : وهل لمالكه دفعه والمطالبة بقيمته قال الشيخان (٣) نعم والاشبه  
لالانه ائلاف لبعض منافع فيضمن التالف**

(١) لم عثر عليه بهذا اللفظ ، وفى الوسائل احاديث بهذا المعنى . راجع المجلد  
١٠٥/١٤ الباب ٧٥ من ابواب مقدمات كتاب النكاح وآدابه .  
(٢) القواعد ، آخر الباب الثالث من كتاب النكاح .  
(٣) الفتنة : ١٢٢ ، النهاية : ٧٨٠



ولو اتلفه لا بالذكاة لزمه قيمته يوم اتلافه ولو قطع بعض جوارحه  
أو كسر شيئاً من عظامه فلمالك الأرض .  
وان كان مما لا يؤكل ويقع عليه الذكاة كالأسد والمرضمن  
أرشه .

وكذا في قطع أعضائه من استقرار حياته .  
ولو أنلّمه لا بالذكاة ضمن قيمته حياً .  
ولو كان مما لا يقع عليه الذكاة كالكلب والخنزير ، ففي كلب  
الصيد أربعون درهماً ، وفي رواية السكوني : يقوم ، وكذا كلب  
الغنم ، وكتب الحائظ ، والأول أشهر .

وجه قول الشحيح أنه اتلاف لأهم مفاعله قبل مرلة اتلاف كله ، والعرض  
أن ذوات القيم تضمن قيمتها . وهذا قول لمجد في المقعة والشح في نهاية  
والقاصي وقال ابن إدريس لا يلخص الأرض وهو تفاوت بين كونه حياً ومدبوحاً  
قال المصنف : لأنه اتلاف لبعض مفاعله فكان صاماً لذلك .  
واختاره العلامة في المختلف ، لتحقيق المالية بعد الحماية فكان الواجب  
الأرض .

قوله : ولو أنلّمه لا بالذكاة لزمه قيمته يوم اتلافه  
في هذا الإطلاق نظر ، لأنه لو اتلف ماله صوف أوشعر أو مالا سحر بالموت  
لزمه الأرض .

قوله : ولو كان مما لا تقع عليه الذكاة كالكلب والخنزير ففي كلب  
الصيد أربعون درهماً ، وفي رواية السكوني يقوم ، وكذا كلب الغنم وكلب  
الحائظ والأول أشهر

إذا أسف المكنت حراً مملوكاً لغيره مما أن يكون ذلك مما تقع عليه  
الذكاة أولاً ، والأول إما أن يسفه بالذكاة أولاً ، ولأقسام حيث تد ثلاثة : الأول أن  
تقع عليه الذكاة وتلتفه بالذكاة ، الثاني أن يقع عليه الذكاة وتلتفه لابه ، وهذا  
القسمان تقدم حكمهما . الثالث أن لا يقع عليه الذكاة فتلزمه صماته سواء أسفه  
بالذكاة أو يغيرها :

وذكر المصنف فيه قسمين . الأول الحرير للدمي المستر ، والثاني الكلب  
غير الهراش - وهو أقسام :

« الأول » - كلب الصيد ، وهو ما كان معلماً قد صاد ، قال الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup>  
فيه أربعون درهماً ، وقيدته بالسوقي مسوب إلى قرية باليمن بقول لها سلوق .  
وبه قول المعيد<sup>(٢)</sup> والقاضي ، وقال ابن الحبيب دية كلب الصيد قيمته ولا يتجاوز  
بها أربعون درهماً . وقال ابن ادريس<sup>(٣)</sup> دية كلب الصيد سواء كان سلوقياً أو غير  
ذلك إذا كان معلماً أربعون درهماً .

وقال العلامة في المختلف<sup>(٤)</sup> قول ابن الحبيب عدي حسن وعليه دلت رواية  
السكوبي عن الصادق عليه السلام قل : قال أمير المؤمنين عليه السلام فيمن قتل  
كلب صيد قال . بقومه وكذلك الباري وكذلك كلب النعم وكذلك كلب الحائط<sup>(٥)</sup> .  
والمشهور هو الأول وعليه دلت رواية الوئيد بن صبيح عن الصادق عليه  
السلام<sup>(٦)</sup> ورواية أبي بصير عنه عليه السلام أيضاً<sup>(٧)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه

(١) النهاية . ٧٨٠ .

(٢) المغني : ١٢٢ .

(٣) الرار : ٤٤٠ .

(٤) الكافي ٣٦٨/٧ ، التهذيب ٣١٠/١٠ .

(٥) الكافي ٣٦٨/٧ ، التهذيب ٣٠٩/١٠ .

(٦) الكافي ٣٦٨/٧ ، التهذيب ٣١٠/١٠ .

وفي كلب الغنم كبش . وقيل عشرون درهماً ، وكذا قيل في  
 كلب الحائط ، ولا أعرف الوحه ، وفي كلب الزرع قفيز من بر .  
 ولا يضمن المسلم ما عدا ذلك .  
 أما ما يملكه الذمي كالحزير فالمتلف يضمن قيمته عند مستحليه .  
 وفي الجناية على أطرافه الارش ، ويشترط في ضمانه استئثار  
 الذمي به .

والله وسلم أمر بذلك .

قوله : وفي كلب الغنم كبش وقيل عشرون درهماً  
 هذا هو القسم الثاني ، وهو كلب الغنم ، ويسمى أيضاً كلب الماشية . وقال  
 الشيخ في النهاية : فيه كبش ، وقال المصنف : عشرون درهماً ، ورواية السكوبي  
 المتقدمة تدل على لزوم القيمة .

قوله : وكذا قيل في كلب الحائط ، ولا أعرف الوحه  
 هذا هو القسم الثالث ، ويسمى كلب الحائط أي لسان ، لأن السند يسمى  
 حائطاً نسبة الشيء بحجرته ، وفي الحديث : ان دلمة عليها السلام وقعت  
 حوائطها بالمدينة .

قول المصنف : وكذا قيل ، عطف على قوله وقيل عشرون درهماً . قال :  
 ولا أعرف الوحه . وبعم ما قال ، لأن رواية السكوبي المتقدمة تدل على القيمة  
 من غير تقدير ، ولم يقف على رواية غيرها في ذلك .  
 قوله : وفي كلب الزرع قفيز من بر

(١) النهاية : ٧٨٠

(٢) الفتحة : ١٢٢ .

(٣) راجع التهذيب ١٤٤/٩ ، الفقه ١٨٠/٤ ، التكملة ٤٨/٧ .

مسائل :

(الاولى) قيل قضى على عليه السلام فى البعير بين أربعة عقله  
أحدهم فوقهم فى بثر فأنكسر . أن على الشركاء حصته ، لانه حفظه  
وضيع الباؤون ، وهو حكم فى واقعة فلا يعدى .

هذا هو القسم الرابع . ولم يعرف قاتلاً بغير ما ذكره المصنف . والبريراديه  
الحطه . وفي بعض عبارات لأصحاب تغير من طعم والمراد به الحطه أيضاً .  
وقال لصدوق<sup>١</sup> : في لكلب السدي ليس للصيد ولا للماشية زبل من تراب  
عسى أن يدل أن دمطي وعلى صاحب الكلب أن يقله .  
وقال ابن لحيد . دبة لكلب الاغلي زبل من تراب ، والمشهور أنه ليس  
في شيء من الكلاب غير الأربعة دبة على حال .

قوله : قيل قضى على عليه السلام فى بعير بين أربعة عقله أحدهم فوقهم  
فى بثر فأنكسر ان على الشركاء حصته لانه حفظ وضيع الباؤون ، وهو حكم فى  
واقعة فلا يتعدى

قانه الشيخ ولفاسي ، والمسند رواية محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام  
عن عبي صلوات الله عليه<sup>٢</sup> قال لمصنف في الكت : ان صحت هذه فهي حكاية  
حال في واقعه ولا عموم في الوقائع ، فلعله عقله وسلمه اليهم فمرطوا أو عبر ذلك  
أما اطراد الحكم على ظاهر الواقعة فلا .

(١) لمصنف ١٩٢ هـ . رسل من تراب . اقول : في الصباح : الرسل مثال كريم :  
الكل ، والزنبيل مثال قنديل لغة فيه .

(٢) الفقه ١٢٧/٤ ، التهذيب ٤٣/١٠ .

(الثانية) في حنين الهبة عشرينها ، وفي عين الدابة ربع قيمتها .  
 (الثالثة) روى السكوني عن أبي جعفر عليه السلام عن أبيه علي  
 عليه السلام قال : كان لا يصمن ما أفسدت الهائم نهاراً ويصمن ما  
 أفسدته ليلاً . والرواية مشهورة غير أن في السكوني ضعفاً ، والاولى  
 اعتبار التفريط ليلاً كان أو نهاراً .

قوله : روى السكوني عن جعفر (١) عليه السلام عن أبيه عليه السلام  
 عن علي عليه السلام قال : لا يصمن ما أفسدت الهائم نهاراً ويصمن ما أفسدت  
 ليلاً (٢) ، والرواية مشهورة غير أن في السكوني ضعفاً ، والاولى اعتبار التفريط  
 ليلاً كان أو نهاراً  
 هنا فوائد :

(الاولى) هذه رواها الشيخ في التهذيب عن أحمد بن محمد عن محمد بن محمد  
 بن عيسى عن عبد الله بن المعبر عن السكوني عن جعفر عن أبيه قال : كان  
 علي عليه السلام لا يصمن ما أفسدت الهائم نهاراً ويقول : علي صاحب الررع  
 حفظ ررعه ، وكان يصمن ما أفسدت ليلاً (٣) .

وروى ابن الحبيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن علياً أهمل  
 الاموال حفظها نهاراً وعلى أهل الماشية ما أفسدت مواشيهم بالليل ، حكم بذلك  
 في قضية امرأة بن عارب لما دخلت دابة حائط فأفسده (٤) .

(الثانية) أكثر الأصحاب كالشيخين وناقضي والتقي وابن حمزة أفتوا

(١) كذا في «التهذيب» أيضاً وفي «المختصر لمطوع» بمصر عن أبي جعفر عليه السلام

(٢) التهذيب ٣١٠/١

(٣) التهذيب ٣١٠/١٠

(٤) سنن ابن ماجه ٧٨١/٢ ، سنن أبي داود ٢٩٨/٣

(٥) المقتة ١٣٣ ، النهاية ٧٨١

### (الثالث) في كفارة القتل :

تجب كفارة الجمع بقتل العمد والمرتبة بقتل الخطأ مع المباشرة  
دون التسيب ، فلو طرح حجراً في ملك غيره أو سابلة فهلك به عاثر

بمضمون الرويتين من غير اعتبار أمر رائد على ما تضمنه النص المذكور ،  
والتأخرون جعلوا الصمان موطئاً للتفريط وعدمه ، بمعنى أن صاحب الماشية  
نفرط في حفظها ضمن ما أئتمنته لئلا كان وبهاراً وإن لم يفرط لم يضمن لئلا كان  
أوبهاراً ، واطرحوا الروية لصعها بالسكوبي . وهذا هو لاقوى وعليه الفتوى .

( لثانته ) قال الشهيد : الحق أن العمل في هذه المسألة ليس بالرواية المذكورة  
بل ، إجماع الأصحاب ، ولما كان الغالب حفظ الدابة ليلاً والزرع بهاراً أحرم  
الحكم عليه ، وليس في حق المتأخرين رد لقول المتقدمين ، وأما القدماء فعوا  
عده لأحاديث ، والمراد هو التفريط ، فلا ينبغي أن يكون الخلاف هنا إلا في  
مجرد العبارة عن صابط الصمان ، وأما المعنى فلا خلاف فيه .

وفي نظر ، لا ما سمع الإجماع ، وذكر الشيخ واتباعه وجماعة ممن تقدمه  
الحكم المذكور لا يدل على حصول الإجماع . وسمع أيضاً أنها ليست مستند  
الحكم ، لأن أكثرهم يورد الحكم ما تلعب الرواية أو معتقداً عليها ، وذلك صريح  
في كونها مستند الحكم .

وكون الغالب في حفظ الدابة والزرع ما ذكره لا يمنع من الحكم بخلافه ، لا ما  
لوفرنا أن شخصاً أرسل دابته بهاراً مع علمه بحصول الزرع فأفدته يلزم أن  
لا يكون صامماً وهو مسموع عقلاً وشرعاً . فظهر أن بين القولين فرقاً وإن الصابط  
هو التفريط وعدمه .

قوله : الثالث في كفارة القتل

ضمن الدية ولا كفارة ونجى بقتل المسلم ذكراً كان أو أنثى صغيراً  
أو مجنوناً ، حراً أو عبداً ، ولو كان ملك القاتل .  
وكذا تحب بقتل الحنين أن ولحنته الروح ، ولا تجب قبل ذلك .  
ولا تجب بقتل الكافر دميماً كان أو معاهداً .  
ولو قتل المسلم مثله في دار الحرب عالماً بالضرورة فعليه القود  
والكفارة ، ولو طنه حربياً فإن مسلماً فلا دية وعليه الكفارة .

نقدم في باب الكفارات وعمره كثير من أحكام هذا باب فلاحظه لأعدته  
لتلا بطول الكتاب .

#### قوله : ولو طنه حربياً فلا قود (١) وعليه الكفارة

يريد أنه طنه حربياً فقتله ثم طهر أنه غير حربى : إما بأن يكون قد أسلم بين  
أصحابه ولم يهرح وهذا الكلام أنه لا قود عليه ولا دية ، أو بأن يكون أسيراً  
عندهم ، قال الشرح<sup>٢</sup> بضم دونه لأنه لا قدره له على الحروح بخلاف الأول .  
وتردد المصنف في الشرائع<sup>٣</sup> من أصالة المرأة من وجوب شيء لمكان الإباحة  
ترك العمل بها في وجوب الكفارة للإيهام ببعض معمولات بها عدا ذلك ، ومن  
عبوم قوله تعالى : ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى  
أهله<sup>٤</sup> وهذا مؤمن فيجب تسليم دية إلى أهله .

وهذا احتار العلامة ، وهو لأقوى ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يطل

(١) في المحصر المصنف عداً والمطوع سداً ومنه الرصاص فلا دية

(٢) المبسوط ٢٤٥/٧

(٣) الشرائع ٢٥٧/٢

(٤) سورة النساء : ٩٢ .

دم امرىء مسلم<sup>١١</sup>، ولتبع هذا البحث بفوائد :

(الاولى) تعدد الكفارة بعدد القتل، سواء كان القاتل واحداً أو أكثر، ولو كان القتيل واحداً والقاتل متعدداً تعددت أيضاً مراعاة لحكمة القتل همدأ كان القتل أو خطأ .

( الثانية ) اذا صرح قاتل العمد على يديه أو عني عنه لا كلام في وجوب الكفارة عليه ، أما لو قتل قصاصاً فقال اشبح في المسوط<sup>١٢</sup> : قال قوم امانتجب الكفارة اذا أحدث منه الدية ، أما اذا قتل قصاصاً فلا كفارة عليه . قال : وهذا الذي يقتضيه مذهبنا . وتعه ابن ادريس<sup>١٣</sup> .

واستكمل المصنف ذلك في شرائع<sup>١٤</sup> من اصاله الرأفة ومن كون الجدية مسأ وقد نمت فشت مسه . واحار العلامة في المختلف<sup>١٥</sup> وجوبها في ماله ، لاها حق مالي فيجب أن يخرج من تركته كافسي الحقوق . وهذا أقوى وعليه الصوى نعم لا يجب الصوم ها على الولي بل يسأحر عليه من التركة .

(الثالثة) هل الكفارة من باب التكليف أو من باب الوصع ؟ يحتمل الاول لاشتراط القرية فيها ، ويحتمل الثاني لابلها عقوبة على جناحه .

وينزع وجوبها على الصوى : المحبون لو قتل أحدهما مسلماً ، فلا تجب على الاول وتجب في مالهما على الثاني وقراء الشيع في المسوط ، ويؤيده عموم النص .

(١) التهذيب ١٠/٢٠٥ ، المستدرک ٣/٢٦٠ ، المعالي ٢/١٦٠ .

(٢) المسوط ٢/٢٤٦ .

(٣) الرائر : ٤١٩ .

(٤) الشرائع ٢/٣٥٧ .

(٥) المختلف ، الجزء الخامس ٢٣٤ .



(الرابع) في العاقلة، والنظر في المحل وكيفية التقسيط واللواحق.  
 أما المحل فالعصبة والمعتق . وضامن الجريرة ، والامام .  
 والعصبة من تقرب الى الميت بالابوين او بالاب كالاخوة  
 واولادهم ، والعمومة واولادهم ، والاحدداوان علوا وقيل : هم

قوله : الرابع في العاقلة

البحث هنا في أمور ثلاثة :

( الاول ) في السببة والاشفاق ، قبل انها سميت عاقلة لانها تحمل العقل  
 وهو الدية لما تقدم من أن لديه تسمى عقلا ، وقبل ان العقل لغة لمع ومع العقال  
 لمع المعبر من العمور ، والعاقلة تمنع الانسان من العتث للاتباع بعثه قتل فتعلقه  
 العاقلة ، اولانها تمنع القتل عن القاتل حماية منها .

( الثاني ) في نفيها شرعا ، وهي العصبة والمعتق وضامن الحرية والامام  
 وميائتي تفسير العصبة .

( الثالث ) دل العقل على اختصاص العاقل بأثر حمايته دون غيره ، وبما  
 انكسب على مثل ذلك بقوله « ولا ترور واررة ورر أخرى » لكن عدل عن ذلك  
 في الخطأ الذي تحمل العاقلة عليه لوجوه : الاول الاجماع من المسلمين ،  
 الثاني فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله ، الثالث تواتر الاحاديث والآثار  
 عن لائمة لاطهار ، الرابع أنه جار أن يحصل في التكليف مالا يعلم علته  
 تفصيلا وان علمنا ذلك اجمالا ان حسن فعل الحكيم وامتناع القبيح عليه ،  
 ويكون حصول الثواب في معاملة ذلك علم في مشروعيه كبقى التكليف .  
 قوله : والعصبة من تقرب الى الميت بالابوين او بالاب كالاخوة واولادهم  
 والعمومة واولادهم والاجداد وان علوا ، وقيل هم الذين يرثون دية

(١) سورة الانعام : ١٦٤ ، الاسراء : ١٥٥ ، طاهر : ١٨ ، الزمر : ٧ .

الذين يرثون دية القاتل ، لو قتل والاول أظهر .

ومن الاصحاب من شرك بين من يتقرب بالام مع من يتقرب بالاب والام او بالاب ، وهو استناد الى رواية مسلمة بن كهيل ، وفيه ضعف .  
القاتل لو قتل ، والاول أظهر ومن الاصحاب من شرك بين من يتقرب بالام مع من يتقرب بالاب ، وهو استناد الى رواية سلمة ( ١ ) بن كهيل وفيه ضعف .  
لمادكر أن بعضه من لعائلة بل هي أصل العائلة حنابلة الى تفسيرها ، وللاصحاب فيها أقوال .

( الاول ) : ذكره المصنف أولاً ، أعني قوله « من تقرب الى الميت بالابوين او بالاب » الخ . وهو قول الشح في المسوط<sup>١</sup> والقاضي .

( الثاني ) : قول الشح في النهاية<sup>٢</sup> . وهو أنهم الذين يرثون دية القاتل ان لو قتل ولا يلزم من لم يرث من دية شيئاً على حال .

وفي نظر : « أما ولا فلا ينفصه بالروح ومن تقرب بالام فادهم يرثون من الدية وايسوا عصمة ، وأما ثانياً فلا بالاشي ممن يورث بالام يرث الدية وليست بعصمة . »

( الثالث ) : قول المصنف<sup>٣</sup> ، وهو أنهم الرجال دون النساء ولا يؤخذ من احوته من أمه شيء ولا من احواله ، لانه لو قتل وأحدث دية ما سئق احوته من أمه وأحواله معها شيئاً فلهذا لم يكن عليهم شيء .

( ١ ) الكافي ٣٦٤/٧ ، عقبه ١٠٥/٤ ، تهذيب ١٧١/١٠ في المحصرات بمصر

« مسكاة » بالميم ثلثه تصحيف من القاسح .

( ٢ ) المسوط ١٧٣/٧

( ٣ ) النهاية ٧٣٧

( ٤ ) لمعة ١١٥

(رابع) قول من المحدث هم المستحقون لميراث القاتل من الرجل الغفلة  
سواء كانوا من قبل أبيه أو قبل أمه ، فإن اجتمع القراسان كان على المعترب بالآب  
لكن وعلى المعترب بالأم الثلث ولا يلزم ولد الآب شيء إلا بعد عدم الولد والآب  
ولا يلزم ولد الحدين شيء إلا بعد عدم الولد والآبين وعلى هذا .

(خامس) قول ابن دريس : أنهم انصرفت من الرجل سواء كان وارثاً  
أو غير وارث لأقرب ولا أقرب ، ولأول أظهر بين الأصحاب .

وقوله « من لأصحاب » أشاره إلى قول من الحية مسداً إلى الرواية  
المذكورة ، وهي ما رواها الصدوق في الفقيه عن الحسن بن محبوب عن مالك  
ابن عطية عن أبيه عن سمة بن كهيل قال : أتيتُ مُرازمين عليه السلام برجل  
من أهل الموصل فقتل رجلاً حياً ، فكتب أمير المؤمنين عليه السلام إلى عامله  
على الموصل : أمانع أسأل عن فرائه فلان بن فلان من المسلمين فإن كان ثم رجل  
يرثه له سهم في الكتاب لأبوجه من ميراثه أحد من فرائه فإرثه يديه وحده  
به ، نحوماً في ثلاث سنين ، فإن لم يكن من فرائه أحد له سهم في الكتاب  
وكانوا سواء في السب وكان له فرائه من قبل أبيه وأمه في السب سواء فهم  
الدية على قرنته من قبل أبيه وعلى فرائه من قبل أمه الثلث ، وإن لم تكن له فرائه  
فهم لدية على أهل الموصل ممن ولده وبشاً ، وإن لم يكن له فرائه ولا هو من  
أهل الموصل فرده إلى مع رسولي فأبوابه ولؤدي عنه ولا أطلد من مريء مسم .  
وهذا يدل على إجماع الآباء والأولاد وسلمة هذا صعب ، قال الكشي أنه  
مدموم بيري من رجال السامر والصادق عليهما السلام .

(١) السرائر ٤١٩

(٢) الفقيه ٥/٤٠١ . لكافي ٣٦٢/٧ . التهذيب ١٠/١٧١ . والحديث طويل اختصره

رحمه الله تعالى .

وبدخل الاباء والاولاد في العقل على الاشبه ولا يشركهم القاتل.  
ولا تعقل المرأة ولا الصبي ولا المجنون وان ورثوا من الدية .  
وتحمل العاقلة دية الموضحة فما فوقها اتماقاً ، وفيما دون الموضحة  
قولان ، المروي : أنها لا تحمله ، غير أن في الرواية ضعفاً ، وإذا  
لم يكن عاقلة من قومه ولا ضامن جريرة ضمن الامام جنايته .  
وحماية الذمي في ماله وان كانت خطأ ، فان لم يكن له مال  
فعاقاته الامام لانه يؤدي اليه صريته . ولا يعقله قومه .

قوله : ويدخل الاباء والاولاد في العقل على الاشبه

قال الشيخ في المبسوط والخلاف<sup>١</sup> لا يدخل الغريقان ، محتجاً باجماعها  
واصابي الرأفة وعدم الدليل على الدحول ، ورواية ابن مسعود عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم أنه قال : ألا لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب  
بعض ، لا يؤخذ الرجل بجريرة به ولا لاس بجريرة ابيه<sup>٢</sup> .

واخبار المصنف والعلامة<sup>٣</sup> دخولهما . وه قال المفيد وابن الحيد ، لصنف  
حجة الشيخ . أما لاحتماح بعدم تحققه خصوصاً مع مخالفة المفيد وابن الحيد  
وأما الامالة فيعدل عنها بالدليل . ورواية سلمة نعدل على الدحول كما قلنا ،  
وحدث ابن مسعود ليس من طرفنا .

قوله : وتحمل العاقلة دية الموضحة فما فوقها اتماقاً [عنا] وفيما دون  
الموضحة قولان والمروي أنها لا تحمله ، غير أن في الرواية ضعفاً

(١) المبسوط ١٧٣/٧ ، الخلاف ١٤٠/٣ .

(٢) الخلاف ١٤٠/٣ .

(٣) لحرير ٢٨٠/٢ قال فيه لا يرب دحول ولا اولاد في العقل

وأما كيفية التقسيط : فقد تردد فيه الشيخ . والوجه وقوفه على رأي الامام او من نصبه للحكومة بحسب ما يراه من أحوال العاقلة .  
 ويبدأ بالتقسيط على الاقرب فالاقرب .

قال الشيخ في المسوط والخلاف<sup>(١)</sup> . الحمل مدعياً الاجماع ، وقيل في النهاية<sup>(٢)</sup> والتقي وابن الجنيّد بعدم التحمل .

وختاره العلامة في المختلف<sup>(٣)</sup> محتجاً بأصالة إيجاب العقوبة على مباشر الجناية فأحالتها على غيره خلاف الأصل . حرج من ذلك لموصحة فصاعداً للاجماع فيبقى الباقي على أصله ، ولرواية عن أبي مريم عن ابي ابراهيم عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن لا تحمل على العاقلة الا الموصحة فصاعداً<sup>(٤)</sup> . وهذا أقوى .

والرواية ود كانت صحيحة . بفس فصل لكنها محورة بالدليل على عدم التحمل .

قوله : وأما كيفية التقسيط فقد تردد الشيخ ، والوجه وهو أنه على رأي الامام او من نصبه للحكومة بحسب ما يراه من أحوال العاقلة . ويبدأ بالتقسيط على الاقرب فالاقرب

قال الشيخ في المسوط والخلاف<sup>(٥)</sup> . تقسط على المي عشرة فراربط وعلى الفقير خمسة ، وناحه القاضي ، لأن ذلك متفق عليه والرتب مختلف فيه فأصل الرأفة بغيره . ونسأل في الكتاس أيضاً أن ذلك بحسب ما يراه الامام من أحوال

(١) المسوط ١٧٨/٧ ، الخلاف ١٤٣/٣ .

(٢) النهاية : ٧٣٧ .

(٣) المختلف ، الجزء الخامس ٢٣٥ .

(٤) التقي ١٠٧/٤ ، الكافي ٣٩٦/٧ ، التهذيب ١٧٠/١٠ .

(٥) المسوط ١٧٨/٧ ، الخلاف ١٤٣/٣ .

## العاقلة .

واختار ابن ادريس<sup>١</sup> والمصنف والعلامة في المختلف<sup>٢</sup> ، لأصالة عدم التقدير ، ولأنه دين وجب على العاقلة عند أجله فيجب ادائه كغيره من الديون ، ولأن التقدير لا بد منه من نص ، إذ لا يجري فيه القياس عند أكثر من قال بالقياس .  
إذا عرفت فهذا فوائد :

(الاولى) هل الدين يجب ابتداء على العاقلة وليس لها الرجوع على الجاني أو أنها تجب ابتداء على الجاني فصية الرام كل مبلغ بحسابه فإذا تحماته العاقلة فلها الرجوع على الجاني ؟ .

يقول الشيخ في المبسوط<sup>٣</sup> نقول . ويصح لأول نظواهر الاحار الدالة على لزوم الدية للعاقلة ابتداء وليس في شيء منها ما يدل على الرجوع على القاتل ولذا ، بأن ذلك عزم لزم العاقلة بسبب لما قلنا من الرام كل مبلغ بحسابه فلها الرجوع عليه .

( الثانية ) قال الشيخ في النهاية<sup>٤</sup> متى كان للقاتل مال وليس للعاقلة شيء أرم في ماله خاصة الدين ، وكذا لو لم تكن عاقلة . وبه قال سائر الفقهاء .  
وقال في الخلاف<sup>٥</sup> : القاتل لا يدخل في العقل بحال مسع وحوادث من يعقل منه من العصاة وبيت المال وهو يشعر بأنه يضمن الدية مع عدمهم .  
وقال ابن ادريس<sup>٦</sup> . قول الشيخ في النهاية عبر [ صحيح ولا ] مستقيم ،

(١) لسنن ٤١٩

(٢) المختلف ، الجزء الخامس ٢٣٥ .

(٣) المبسوط ١٧٤/٧

(٤) النهاية : ٧٣٧

(٥) الخلاف ١٤١/٣

(٦) السرائر : ٤٢٠ .

لأنه خلاف إجماع المسلمين .

، وهذا خطأ ، لأن كثيراً من علماء الجمهور يحملون الوجوب ملاقباً للحاجي ،  
أو لأنهم تتحمله العاقلة كما ين في المبسوط ، ويعرعون عليه أنه إذا انتهى التحمل إلى  
بيت المال وهو حال يؤخذ من الحاجي ، وأنه إذا أقر بالحجية خطأ ولم تصدقه  
العاقلة وحملوا على نفسي لعلم يحتمل أن لا يؤخذ بإقراره بناءً على أن الحجابة  
في الخطأ تجب ابتداءً على العاقلة فكان مقراً على غيره فلا يلزمه شيء وإن قضا  
بملاقاته الوجوب بعد إقراره على نفسه .

والحق ما دله الشيخ في النهاية ، والأمر أن بطل دم امرئ مسلم ، وهو  
باطل .

ولو لم يكن له مال قال الشيخ في التهذيب فعلى الإمام ، وقال في الهدية  
إن ضمان الإمام مقدم على الحاجي . وقال ابن إدريس يجب على مولاه الذي  
يرثه وهو الإمام لأن بيت مال المسلمين كما قال سائر . ورواية سلمة المتقدمة  
تدل على قول ابن إدريس .

(الثالثة) هل يجمع بين القريب والعبد في العقل؟ قال المصنف في الشرائع<sup>١</sup>  
فيه قولان ، يشير إلى ما ذكره الشيخ في المبسوط<sup>٢</sup> . فانه قال يقسم الإمام على  
ما يراه من حاله من العبي والعقر وإن يعرفه على القريب والعبد . وإن قلنا يقدم  
الأولى فالأولى كان قوياً ، لقوله تعالى : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض »<sup>٣</sup> .

(١) التهذيب ٢٠٥/١٠ ، المعالي ١٦٠/٢

(٢) الشرائع ٣٥٨/٢

(٣) المبسوط ١٧٨/٧

(٤) سورة الأنفال : ٧٥ .

ثم قال المصنف : والأشبه الترتيب في التوزيع .

ووجه الاشبهة أنه كالميراث والولاء ، فعلى هذا يؤخذ من الموالى مع وجود العصة لكن مع زيادة الدية عن العصة ، حتى أنها لو اتسعت أخذت من عصة المولى ولورادت أخذت من مولى العدة<sup>(١)</sup> ثم عصة مولى المولى .  
(الرابعة) قد تريد الدية من العاقلة أجمع ، قال الشيخ<sup>(٢)</sup> يؤخذ الزائد من الامم حتى لو كانت المدية ديناراً وله اح أخذ منه عشرة قراربط والباقي من بيت المال .

قال المصنف : ولا شبه السراخ الاح بالجميع ان لم يكن عاقلة سواء<sup>(٣)</sup> ، لان ضمان الامام مشروط بعدم العاقلة أو عجزهم .

واعلم أنه بتصور كون لدية ديناراً اذا قبل نتحمل مادون الموضحة أو انه حصل ابراء من الرئد عن الديارها وقد تريد العاقلة عن الدية ، فقل الشيخ في المبوط<sup>(٤)</sup> عن قوم أنه يورع على الكل بالحصة حتى يكونوا في العفل سواء ، وقل آخرون للامام أن يحصن بالعفل لمن شاء منهم على المي نصف دينار وعلى المنجمل ربع دينار ، ولا شيء على السابقين لان في توريدها على الكل بالحصص مشقة ربما لزم على حبايبها اكثر منها . قال : وهذا أقوى .

وقل في الخلاف<sup>(٥)</sup> : يورع على الجميع ، لان الدية وجبت على العاقلة كلهم من حصنها قوماً دون قوم فعليه الدلالة . قال المصنف : وهذا أسب

(١) في بعض النسخ : من مولى المولى .

(٢) المبوط ١٧٤/٧ .

(٣) في نسخة - سواء كان ضمان الامام مشروط بعدم العاقلة أو عجزهم

(٤) المبوط ١٨٠/٧

(٥) الخلاف ١٤٤/٣



ويؤجلها عليهم على ما سلف . وأما اللواحق فمماثل :  
(الاولى) : لو قتل الاب ولده عمداً دفعت الدية منه الى الوارث  
ولا نصيب للاب منها . ولولم يكن وارث فهي للامام . ولو قتله خطأ

---

بالمعدل ، وكذا استحبته العلامة في المختلف<sup>(١)</sup> .

**قوله : ويؤجلها عليهم على ما سلف**

أما الدية الكاملة فلا كلام في أنها في كل سنة ثلث وكذا غير الكاملة، كما في دية  
المرأه واليد الواحدة من الرجل وأمثال ذلك . وإنما وقع الكلام في الارش :  
فقال الشيخ في المبسوط<sup>(٢)</sup> يستأدى في سنة واحدة عد اسلحتها اذا كان  
ثلث الدية فما دون ، لأن العاقلة لا يعقل حالاً .

قال المصنف : وفيه اشكال يشأ من احتمال تخصيص التأجيل بالدية لا

بالارش .

ثم حكى عنه أيضاً أنه قال : ولو كان دون الثلثين حمل الثلث الاول عدا اسلأخ  
الحول والباقي عدا اسلأخ الثاني ، ولو كان اكثر من الدية كقطع يدين وقلع  
عينين وكان لاثنين حل لكل واحد عدا اسلأخ الحول ثلث الدية ، وان كان لواحد حل  
له ثلث لكل حاية سدس الدية . قال : وفي هذا كله الاشكال الاول<sup>(٣)</sup> .

وأما العلامة فأفتى<sup>(٤)</sup> في القواعد<sup>(٥)</sup> بما قاله الشيخ من غير تردد . وهو حسن  
وعليه الفتوى ، لانه مناسب للتحفيف على العاقلة التي لم تجن ولم تشر ما يوجب  
عقوبتها بتعجيل المال .

---

(١) المختلف ، الجزء الخامس ٢٣٥ .

(٢) المبسوط ١٧٦/٧ .

(٣) الترائع ٣٥٧/٢ .

(٤) القواعد ، الفصل الثاني من الباب الثالث من ابواب الديات .

فالدية على العاقلة ويرثها الوارث . وفي توريث الاب قولان ،  
 أشبههما : أنه لا يرث ولولم يكن وارث سوى العاقلة فان قلنا : الاب  
 لا يرث فلا دية ، وان قلنا : يرث فهي أخذه الدية من العاقلة تردد .  
 (الثانية) لا تعقل العاقلة عمداً ولا اقتراراً ولا صلحاً ولا جناية  
 للانسان بالجناية على نفسه ، ولا يعقل المولى عدواً كان او مديراً او  
 أم ولد على الاظهر .

قوله : وفي توريث الاب قولان أشبههما أنه لا يرث  
 تقدم الخلاف في توريث القاتل خطأ فلا وجه لاعادته .  
 قوله : ولولم يكن وارث سوى العاقلة فان قلنا الاب لا يرث فلا دية وان  
 قلنا يرث فهي أخذه الدية من العاقلة تردد  
 هذا التردد على قول من يورث القاتل خطأ مطلقاً أماناً بمسحه مطلقاً أو بمسحه  
 الدية فلا إشكال على رأيه .

ومما يرد المصنف من عموم الأحاديث الدالة على لزوم الدية للعاقلة  
 ونسبها إلى الأولياء . ولا شك أن الولي هو الاب فيجب تسليم له عملاً  
 بالمعوم ، ومن أن ذلك يسلم أن القاتل يقتل وبأحد دية ، وهو بعيد .

قوله : ولا اقتراراً ولا صلحاً  
 يريد أنه إذا قتل الحامي بقله خطأ لا يثبت بذلك شيء في حق العاقلة ، وكذا  
 لو اصفح القاتل والأولياء في التعمد على الدية لا يلزم العاقلة مهاشيء . لا صيانة  
 المرأة في ذلك كله ، وكون الاقترار لازماً لسفر المرأة .

قوله : او أم ولد على الاظهر  
 وجه الاظهرية كونه رافياً . والاحتماع معتد على أنه لا يعقل المولى عدواً ،

(الثالثة) لان عقل العقلة بهيمة ولا اتلاف مال ، ويختص صمانها  
بالجناية على الادنى حسب .

### خاتمة

فهذا آخر ما اردنا ذكره ، وقصدت حصره ، مختصرين مطوله  
مجردين محصله ، ونسأل الله سبحانه أن يجعلنا ممن شكر عمله ، و  
عمر زيله ، وجعل الحدة منقلبه ومقله انه لا يخيب من سأله . ولا  
يخسر من أمله . انه ولي الاعانة والتوفيق . والصلاة والسلام على  
محمد وآله أجمعين . .

---

وهو عام في أم اريد وعمرها . وفي رواه مسمع عن الصادق عليه السلام . ان  
حائبه في حقوق الناس على سيدها . ولا ظهر من الاصحاب خلاف ذلك .

\*\*\*

هذا . ويقطع الكلام حامدا لله على الاله شاكرين له على جميل بلائه  
مصلين على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه المعصومين ،  
والسؤول . . . كرم الله سبحانه حيث وفق منجزه أن يتبع به على مدى الالام  
وأن يحشرنا في زمرة سيدالام وأن يبلى شعاعته عند اضطراب الاقدام والمواقفة  
على اقرار الالام انه خير من مثل واجود من أعطي .  
قد فرغ المؤلف منه في ٩ ربيع الاول سنة ٨١٨ .

(١) الكافي ٣٠٦/٧ ، التهذيب ١٠/١٩٦

الحمد لله على آلائه والشكر على نعمائه . وفقنا لانعام تعالىقنا وتحقيقا لنا على  
المجلد الرابع من كتاب التقيح الرائع لمختصر النافع حسب تجربتنا ، وهو  
آخر الكتاب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين لاشريك له . ولولا توفيق منه لم  
يقدر على هذا المشروع .

وكان ذلك في السادس عشر من شهر رجب المرجب سنة ١٤٠٤ هـ

عده

عبد اللطيف بن علي أكبر الحسيني  
الكوهكمرى

قم - ايران

## فهرس الكتاب

### كتاب الصيد ( ٣ - ١٩ )

٣	تعريف الصيد والدليل على اباحته
٤	ما يصاد به من الالات
٧	ما يشترط في كلب الصيد
٩	من يجوز الاصطياد به من الالات
١٠	مسائل من أحكام الصيد
١٥	ما يشترط في الذابح من الاسلام وعبره
١٧	ما يشترط في آلة الصيد
٢٠	في كيفية ذبح الحيوان
٢٢	ما يستحب عند ذبح الحيوان
٢٤	لواحق أحكام الذبح والصيد
٢٥	حكم ذكاة السمك
٢٦	ذكاة الجنين بذكاة أمه

كتاب الاطعمة والاشربة ( ٢٠ - ٦٣ )

٢٠	ما يؤكل من حيوان البحر
٣٧	ما يؤكل من الهائم الائمة
٣٩	أحكام الطيور وأقسامها
٤٢	مسألان من أحكام الحيوانات
٤٣	أحكام الميتات وما يحل منها
٤٥	ما يحرم من الديبحة
٤٩	الاعيان النجسة وأحكامها
٥٠	حكم الطين والسموم القاتنة
٥١	المحرم والمحلل من المائعات والاشربة
٥٣	إذا لاقى المائع نجاسة نجس
٥٥	أبوال الحيوانات وألبانها
٥٥	لواحق أحكام الحيوانات
٦٢	لأنحرم الربونات والاشربة وانشم منها رائحة السكر

كتاب الفصب ( ٦٤ - ٧٨ )

٦٤	تعريف الفصب ومعناه وبعض أحكامه
٦٩	في أحكام الفصب
٧١	في لواحق الفصب
٧١	فوائد المنصوب للمالك المنصوب منه

٧٥	نتاج الفصب للمغصوب منه
٧٧	الزروع للزراع وعليه أجرة المثل

### كتاب الشفعة ( ٧٩ - ٩٦ )

٧٩	معنى الشفعة
٨٠	ما تشتهر به الشفعة
٨٥	في الشفيع وبعض أحكامه
٨٩	كيفية الأخذ بالشفعة
٩٥	توريث الشفعة والخلاف فيه
٩٦	اختلاف المشتري والشفيع في الثمن

### كتاب أحياء الموات ( ٩٧ - ١٠٤ )

٩٧	تعريف الموات والموتان
٩٩	حد الطريق المبتكر في المباح
١٠٠	حریم الشر المعطن وحد الحل
١٠١	مياه العيون وحصى المرعى
١٠٣	من اشترى داراً فيها زيادة من الطريق

### كتاب اللقطة ( ١٠٥ - ١٢٨ )

١٠٥	أقسام اللقطة الثلاثة
١٠٦	لقط الاسان وأحكامه

١٠٩	الحيوانات الضالة
١١٧	اللقطة تمرينها وأحكامها
١٢٠	مسائل من أحكام اللقطة
١٢٥	الملقط من له أهلية الاكتساب
١٢٦	ثلاث مسائل من أحكام اللقطة

### كتاب الموارث ( ١٢٩ - ٢٢٩ )

١٢٩	طرف من تاريخ التوريث
١٣١	في موجبات الارث وموانعه
١٣٤	مسائل من أحكام الارث
١٣٩	من موانع الارث قتل المورث
١٤١	الدية تقضى منها ديون الميت ووصاياه
١٤٢	من يرث الدية من الاقارب
١٤٣	اذا لم يكن للمقتول وارث سوى الامام
١٤٨	السهام وكيفية تقسيم الارث
١٥٢	بطلان التعصيب ومعناه
١٥٥	لا حول في الفرائض
١٥٨	الاسباب ومراتب الوراثة
١٦٢	مسائل تتعلق بمراتب الوراثة
١٦٧	أحكام الحبة وما يحبس الولد به
١٧٠	لا يرث مع الابوين والاولاد جد ولا جدة



١٧٣	شروط حجب الاخوة الام عن الارث
١٧٤	الاخوة والاجداد اذا لم يكن أحد الأبوين
١٧٩	مسألان في اجتماع الاجداد مع غيرهم
١٨٠	الاهتمام والاخوال وكيفية ارثهما
١٨٦	مسائل من أحكام عمومة الميت وخؤولته
١٨٨	في ميراث الأزواج
١٩٣	في الولاء وأقسامه وأحكامه
١٩٩	ولاء نفس الجريمة
٢٠١	ولاء الامامة
٢٠٢	في ميراث ابن الملاعنة
٢٠٤	مسائل من أحكام متفرقة للارث
٢٠٩	في ميراث الحنثي
٢١٣	اجتماع ذكر وأنثى مع الانثى في الميراث
٢١٦	في الفرقى والمهدوم عليهم
٢٢٠	في ميراث المجوس
٢٢٤	مخارج القروض ستة
٢٢٦	معنى المناسخات وأحكامها

#### كتاب القضاء ( ٢٢٠ - ٢٨٣ )

٢٣٠	معنى القضاء وخواصه وثوابه ووجوبه
٢٣٤	صفات القاضي ست

٢٣٦	هل يشترط علم القاضي بالكتابة
٢٣٩	قبول انقضاء عن السلطان العادل
٢٣٩	بعض آداب القضاء
٢٤١	مسائل تتعلق بالقاضي
٢٤٨	في كيفية الحكم وظائف الحاكم
٢٥٠	في جواب المدعى عليه
٢٥٦	في كيفية الاستحلاف
٢٦٠	لابحكم الحاكم بإجبار حاكم آخر
٢٦٢	القسم تميز الحقوق
٢٦٥	المدعى وتمريبه
٢٧١	مسائل تتعلق بالمدعى
٢٧٧	إذا تداعى الزوجان مناع البيت
٢٧٩	في تعارض البيئات

#### كتاب الشهادات ( ٢٨٣ - ٢٢٦ )

٢٨٣	معنى الشهادة ومشروعيتها
٢٨٤	في صفات الشاهد وشروطه
٢٨٩	عدالة الشاهد وارتجاع التهمة عنه
٢٩٩	لاتقبل شهادة السائل بكفه والمملوك
٣٠٣	طهارة مولد الشاهد
٣٠٤	لوائح أحكام الشاهد

٣٠٩	فيما يصير به الشاهد شاهداً
٣١٤	ما يشترط في الشهادة بالملك
٣١٧	الشهادة على الشهادة
٣٢٠	إذا رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل القضاء
٣٢٢	نُبوت ابهما شاهداً زوراً
٣٢٣	رجوع الشهود بعد انعاز الحكم
٣٢٥	تجب شهرة شاهد الزور

#### كتاب الحدود والتعزيرات ( ٢٢٧ - ٤٠٠ )

٣٢٧	معنى الحد لغة واصطلاحاً
٣٢٧	في حد الزنا
٣٣١	الأحصان ومعناه
٣٣٣	ما يشترط به الزنا من الإقرار والبيعة
٣٣٥	حد الزنا بالمحرمة
٣٣٧	البكر من ليس بمحصن
٣٣٨	لأنكر الزنا كفى حد واحد
٣٤٠	شروط إقامة الحد وكيفيةها
٣٤١	إذا اجتمع الحد والرجم جلد أولاً
٣٤٥	مسائل تتعلق بحد الزنا
٣٤٩	في اللواط والسحق والقيادة
٣٤٩	بشت اللواط بالإقرار أربعاً

٣٥٣	يثبت السحق بما يثبت به اللواط
٣٥٤	مسائل تتعلق باللواط والسحق
٣٥٧	في حد القذف
٣٥٨	الموجب لحد القذف
٣٦٠	المقذوف و ما يشترط فيه
٣٦١	في أحكام القذف
٣٦٥	في حد المسكر
٣٦٦	الموجب لحد المسكر
٣٦٦	مقدار حد المسكر
٣٧٠	أحكام حد المسكر
٣٧٢	حد السرقة و بيان السارق
٣٧٧	المسروق ونصابه
٣٨٣	ما يثبت به موجب الحد في السرقة
٣٨٤	كيفية الحد في السرقة
٣٨٩	لوائح أحكام الحدود
٣٩٢	في حد المحارب
٣٩٥	اقيان البهائم ووطى الاموات و ما يتبعه

#### كتاب القصاص ( ٤٠١ - ٤٦٠ )

٤٠١	مسمى القصاص في اللغة والاصطلاح
٤٠١	أولة مشروعية القصاص
٤٠٢	القتل من أعظم الكبائر ووجوب التوبة منه

٤٠٣	القتل يشتمل على حقوق ثلاثة
٤٠٨	أحكام اشتراك جماعة في القتل
٤١٢	الشرائط المعتبرة في القصاص
٤١٥	الأول : الحرية
٤٢٠	مسائل تتعلق بالموضوع
٤٢٤	الثاني : الدين
٤٢٨	الثالث : ألا يكون القاتل أباً
٤٢٨	الرابع : كمال العقل
٤٣٢	الخامس : أن يكون المقتول محقون الدم
٤٣٢	القول فيما يثبت به الإقرار على القتل
٤٣٨	لائتبت القسامة الأمتع اللوث
٤٤٣	القول في كيفية استيفاء القصاص أو الدية
٤٤٦	مسائل من أحكام القصاص
٤٥٢	قصاص الطرف

#### كتاب الدييات (٤٦١ - ٥٤٢)

٤٦١	أقسام القتل ومقادير الدييات
٤٦٢	مقدار دية العمد
٤٦٤	مقدار دية الخطأ
٤٦٥	دية المرأة على النصف من دية الرجل
٤٦٦	مهاذا تؤخذ الدية

٤٦٨	موجبات الضمان
٤٧٥	احراج الغير من منزله ليلا يوجب الضمان
٤٧٨	اهداء دم اللص لو قتل
٤٨٠	لو سكر أربعة فوجد اثنان منهم قتيلا
٤٨٥	التسبب في حصول التلف
٤٨٨	في نزاحم موجبات الضمان
٤٩٠	في الجنابة على الاطراف
٤٩٢	الاول : في دية الاعضاء
٥٠٦	مسائل من أحكام دية الاعضاء
٥٠٩	الثاني : في الجنابة على المنامع
٥١٣	الثالث : في الشجاج والجراح
٥١٥	مسائل من أحكام الشجاج
٥١٧	لو احق أحكام الديات
٥٢٢	في الجنابة على الحيوان
٥٢٦	مسائل من أحكام الجنابة على الحيوان
٥٢٨	في كهارات القتل
٥٣١	الرابع العاقلة
٥٣٢	اختلاف الفقهاء في العصبية
٥٣٥	كيفية تقسيط الدية
٥٣٩	لواحق أحكام الكهارات

## مصادر التحقيق والتعليق

القرآن الكريم

آيات الاحكام - لميرزا محمد صاحب الرجال خ

الاربعين - للشهيد ، ط بضميمة عيبة النعماني

الاربعين - للشيخ البهائي، ط طهران ١٢٧٤

الارشاد - للمفيد ، ط بيروت

الاستبصار - للشيخ الطوسي ، ط النجف

الاعلام - للشيخ المفيد، ط نجف الاشرف ١٣٧٠

اكمال الدين - للشيخ الصدوق ، ط طهران ١٣٩٠

ابوار الربيع - لاسيد علي حان ، ط طهران ١٣٠٤

المحار - للعلامة المجلسي ، ط الكهنامي والجديد

البيان - للآية السيد ابوالقاسم الخوئي، ط النجف ١٣٩٤

التحرير - للعلامة الحلبي ، ط طهران ١٣١٤

التفسير - لعلي بن ابراهيم القمي ، ط بيروت ١٣٨٧

- التفسير الكبير . لقهر الدين الرافعي ، ط مصر
- تفسير الميرزا . للسيد هاشم الحارثي ، ط طهران ١٢٩٥
- تذكرة الفقهاء . للعلامة الحلي ، ط طهران ١٢٧٢
- تمهيد القواعد . للشهيد الثاني ، ط طهران بصحيفة الذكرى
- التهذيب . للشيخ الطوسي ، ط النجف
- الجامع الصغير . للسبوطي ، ط مصر ١٣٧٣
- المختار . للشيخ الصدوق ، ط طهران ١٢٧٦
- المخلاف . للشيخ الطوسي ، ط قم
- الدروس . للشهيد الاول ، ط طهران ١٢٦٩
- المنهاج . للميرزاوي ، ط طهران ١٢٧٤
- الذكرى . للشهيد الاول ، ط طهران ١٢٧٢
- رجال الشيخ . للشيخ الطوسي ، ط النجف
- الرواشح : للميرداماد ، ط طهران
- الروضة البهية . للشهيد الثاني ، ط تبريز ١٣٠٨
- روضة المتقين . المجلد الاول ، ط قم ١٣٩٣
- رياض المسائل . للسيد علي الطباطبائي ، ط طهران ١٢٦٧
- ربدة البيان . للشيخ احمد المقدس الاردبيلي ، ط طهران المرتضى
- السرائر . لابن ادريس ، ط طهران ١٢٧٤
- سبعة البحار . للشيخ عباس القمي ، ط النجف ١٣٥٥
- سنن ابن ماجه . محمد بن يزيد القزويني ، ط داواحياء التراث ١٣٧٣
- سنن الترمذي . للترمذي ، ط بيروت



- ستن ابی داود . لابی داود ، ط بیروت
- ستن البیهقی . للبیہقی ، ط حیدرآباد
- شرائع الاسلام . للمحقق الحلّی ، ط تبریز ۱۲۸۴
- شرح ألفیة الشهيد . للشیخ جواد بن علی بن عبد العالی ، ح
- شرح التہصرة . للشیخ الاعامبر را صادق التبریزی ، ح
- شرح حکمة الاشراق . لقطب الدین الشیرازی ، ط طهران ۱۳۱۳
- شرح الکافی . لملا صالح المازندرانی ، ط طهران ۱۳۸۸
- شرح الکافی . لملا صدرا ، ط طهران
- شرح صحیح البخاری . للکرمانی ، دار الاحیاء بیروت
- الصافی تفسیر . للفیض الکاشانی ، ط تبریز ۱۲۷۲
- صحیح البخاری . للبخاری ط الہد
- حل الشرائع . للصدوق ، ط النجف ۱۳۸۵
- الموالی الثانی . لابی جمہکو الاحسانی ، ط قم ۱۴۰۳
- عبود الاحبار . للشیخ الصدوق ، ط طهران ۱۳۷۷
- فقه القرآن . للقطب الراوندی ، ط قم ۱۳۹۹
- الفہرست . لابن التمیم ، ط طهران ۱۳۹۱
- الفہرست . للشیخ الطوسی ، ط لیدن
- الفہرست . لمنتجب الدین اقمی ، ط قم ۱۴۰۴
- القاموس فی اللغة . للعبروز آبادی
- قرب الاساد . للحمیری اقمی ، ط طهران الاسلامیة ۱۳۶۹
- القواعد . للعلامة الحلّی ، ط طهران ۱۳۷۲

الكافي لثقة الاسلام الكلبى، ط طهران دار الكتب الاسلامية ١٣٧٨  
 كشف الرموز، للابى، مخطوط  
 كفاية الاثر، للخزاز القمى، ط قم  
 كنز العمال، لعلى المتقى الهندي، ط بيروت ١٣٩٩  
 كنز العرفان، للفاضل المقداد، ط طهران المرتضى  
 كنوز الحقائق، لعبد الرؤف المناوى، ط مصر بهامش الجايع الصغير  
 لسان العرب، لابن منظور، ط بيروت  
 مجمع البحرين، للشيخ فخر الدين الطريحي، ط طهران ١٢٧٧  
 المبسوط، للشيخ الطوسى، ط النجف الاخوندى  
 مجمع البيان، للطبرسى، ط صيدا  
 المختصر النافع، للمحقق الحلى، ط مصر  
 المحاسن، للبرقى، ط النجف ١٣٨٤  
 المختلف، للعلامة الحلى، ط طهران ١٣٢٣  
 مرآة العقول، للمجلسى، ط طهران القديم والجديد  
 المستدرك، للعلامة التورى  
 المعباح المنير، للفيومى، ط مصر ١٣٤٧  
 مسائل الافهام، للفاضل الجواد، ط طهران  
 معانى الاخبار، للصدوق، ط طهران ١٣٩٧  
 المحجة البيضاء، للفيض الكاشانى، ط طهران ١٣٣٩  
 المعتبى، للمحقق الحلى، ط طهران ١٣١٨  
 معجم البلدان، للياقوت، ط لبنان

- المفتع . للصدوق ، ط طهران ١٣٧٧
- المفتحة . للشيخ المفيد ، ط تبريز ١٢٧٤
- نضد القواعد . للفاضل المقداد ، ط قم ١٤٠٣
- نور الثقلين تفسير . للسيد هاشم البحراني
- النهاية . للشيخ الطوسي ، ط بيروت ١٣٩٠
- نهاية الاصول . للعلامة الحلي ، المخطوط
- النهاية في اللغة . لابن الاثير ، ط القاهرة ١٣٨٥
- وسائل الشيعة . للشيخ الحر العاملي ، ط طهران الاسلامية
- مجمع الفائدة والبرهان . للمقدس الاردبيلي ، ط الحجري
- المعجم المفهرس . محمد قزاد عبد الباقي ، مطابع الشعب ١٣٧٨
- المفردات . للراغب الاصفهاني ، ط طهران ١٣٧٣
- المقالات والفرق . لسعدي بن عبد الله الاشعري القمي ، ط طهران ١٣٦١
- من لا يحضره الفقيه . للشيخ الصدوق ، ط قم ١٣٨١
- جامع المدارك . للآية السيد احمد الخونساري ، ط طهران ١٣٨٣
- معنى اللبيب . لابن هشام ، ط مصر ١٣٧٢
- جامع الرواة . للاردبيلي ، ط قم مكتبة المحمدي
- مستند الشيعة . للنراقي ، ط طهران ١٢٧٣
- المسالك . للشهيد الثاني ، ط طهران ١٣١٠
- الحدائق . للشيخ يوسف البحراني ، ط التجف
- ايضاح القوائد . لقصر المحققين ، ط قم ١٣٨٩
- الحبل المتين . للشيخ البهائي ، ط قم ١٣٩٠
- الميزان تفسير . للعلامة الطباطبائي ، ط طهران الاتحودي



